جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر
دراسة في أصول المقاربة التكاملية
ولاية الوادي نموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 14 جانفي 2023

إعداد الطالب:
سامي بن طالب

إشراف الدكتور:
حاج بشير جيدور

المشرف المساعد:
د. ليلى صوالحي

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
السعيد فروحات	أستاذ التعليم العالي	غرداية	رئيسا
حاج بشير جيدور	أستاذ محاضر "أ"	غرداية	مشرفا ومقررا
بن شهرة شول	أستاذ التعليم العالي	قسنطينة 01	مناقشا
قوي بوحنية	أستاذ التعليم العالي	ورقلة	مناقشا
العلمي بن عطاء الله	أستاذ محاضر "أ"	غرداية	مناقشا
عبد الرزاق سويقات	أستاذ محاضر "أ"	غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

جامعة غرداية
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر
دراسة في أصول المقاربة التكاملية
ولاية الوادي نموذجا

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم السياسية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 14 جانفي 2023

إعداد الطالب:
سامي بن طالب

إشراف الدكتور:
حاج بشير جيدور

المشرف المساعد:
د. ليلى صوالحي

لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
السعيد فروحات	أستاذ التعليم العالي	غرداية	رئيسا
حاج بشير جيدور	أستاذ محاضر "أ"	غرداية	مشرفا ومقررا
بن شهرة شول	أستاذ التعليم العالي	قسنطينة 01	مناقشا
قوي بوحنية	أستاذ التعليم العالي	ورقلة	مناقشا
العلمي بن عطاء الله	أستاذ محاضر "أ"	غرداية	مناقشا
عبد الرزاق سويقات	أستاذ محاضر "أ"	غرداية	مناقشا

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

قال الله تعالى:

«وَاللهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لاَ تَعْلَمُونَ شَيْئًا وَجَعَلَ لَكُمُ السَّمْعَ وَالأَبْصَارَ وَالأَفْئِدَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ»

سورة النحل، الآية 78

أشكر الله العلي القدير لأن أحسن إليّ وسخّر لي كل الأسباب والسبل رغم كل المشاق والصعاب، ووفقني في إتمام هذا البحث، وخروجه بشكله الأخير.

وما توفيقي إلّا به

بلسان يفيض ودا واحتراما، أتقدم بخالص شكري وامتناني إلى الأخ الأستاذ الدكتور: حاج بشير جيدور على تكرمه أن أشرف على بحثي، والذي كان منضبطا وحريصا على كل صغيرة وكبيرة، ولم يدخر جهده ووقته وتوجيهه. مثال الأستاذ المثابر...

أقدم شكري إلى كل أساتذتي الذين تتلمذت على أيديهم بقسم العلوم السياسية بجامعة ورقلة وجامعة غرداية...وكذا زملائي بذات القسم على دعمهم لي.

كما أقدم شكري العميق إلى السادة والسيدات الذين ساعدوني في إنجاز الدراسة الميدانية، إذ لم يبخلوا علي بوقتهم ولا بمعارفهم قصد الحصول على المعلومة اللازمة...

وفي الأخير، شكري اللامتناهي لكل من وضع بصمة في حياتي، وللظروف الصعبة التي جعلتني أرفع التحدي لأن أرقى إلى هذا المقام...

سامي

إهداء

إلى روح والدي العزيز رحمة الله عليه

إلى أمي الحبيبة، من أفنت عمرها في تربيتي وخدمتي، أطال الله عمرها ومدها بوافر الصحة

إلى زوجتي... رفيقة الكفاح التي لم تبخل بوقت أو جهد لمساعدتي

إلى أبنائي آية الرحمان، محمد أجود وتسنيم

إلى جموع الأهل والأصدقاء

إلى ساكنة المناطق الحدودية أينما كانوا

أهدي إليكم عملي هذا...

قائمة المختصرات الأجنبية

Abreviation	Meaning
IIDEA	International Institute for Democracy & Electoral Assistance
DATAR	Délégation interministérielle à l'Aménagement du Territoire & à l'Attractivité Régionale
UNCED	Environment and Development United Nations Commission for
UNDP	United Nations Development Program
LCD	Land Customs Depots
LC	Logistics Centers
HQD	Hidden Qualifications of Development
BBI	Border Business Incubator
SIRD	Strategies for Integrated Rural Development
COP	Conference of Parties
CBD	Convention on Biological Diversity
FAO	Food & Agriculture Organization
WB	World Bank
CDF	Comprehensive Development Framework
CGIAR	Consultative Group for International Agriculture Research
INRM	Integrated Natural Resources Management
CSA	Climate Smart Agriculture
OECD	Organization for Economic Cooperation & Development
UNCDF	United Nation Capital Development Fund
ISRSI	Integrated Systems Research for Sustainable Intensification
EUC	European Commission
CFSA	Comprehensive Food Systems Approach
EUBRIPH	EU's Biggest Research & Innovation Programme- Horizon 2030
GEF	Global Environment Fund
IEM	Integrated Ecosystem Management
SLM	Sustainable Land Management
UNIM	The UN Integrated Mission
PCD	Plan Communal de Développement
PSD	Plan Sectorial de Développement

PAT 16	Plan d'Aménagement du Territoire 16
SFDSR	Special Fund for the Development of Southern Regions
PBRD	Plan for Border Regions Development
PPDRI	Programme de Proximité pour le Développement Rural Intégré
CABDEL	Programme de Renforcement des Capacités des Acteurs du Développement Local
IAMM	International Agenda for Migration Management
GGF	Gendarmes Garde-Frontières
PAF	Police de l'Air et des Frontières
BRIC	Brigade de Recherche et Intervention Clandestineⵜ
ONLCIC	Office National de Lutte Contre l'Imigration Clandestine
DA	Douanes Algeriennes
CPB	Classical Perspective of Borders
MPB	Modern Perspective of Borders
N/MBS	New/Modern Border Studies
PCR	Polymerase Chain Reaction
CBGM	Cross-Border Governance Mechanism
CU	Customs Union
ATCU	Algeria-Tunisia Customs Union
ATR	Algeria-Tunisia Regions
ATD	Algeria-Tunisia Districts
CBM	Co-Border Management

مقدمة

تعد التنمية من أهم المواضيع والتحديات التي تشغل اهتمام كل الكيانات السياسية على المستوى العالمي، إذ أنها تمثل اللبنة الأساسية في الانطلاق بالمجتمع لبلوغ أعلى مستويات الرفاه على كل الأصعدة. وبتوسع إقليم الدولة، وجب على هذه الأخيرة تحقيق موازنة فعلية في تقسيم الثروة الوطنية التي على أساسها تبعث السياسات والبرامج والمشاريع التنموية بمختلف أنواعها، إضافة إلى استغلال كل الطاقات والموارد المحلية الموجودة في الإقليم الترابي التابع لها. حيث تسعى التنمية المحلية أو تنمية المجتمع المحلي من منطلق مناطقي إلى الاهتمام بكل متطلبات الرفاه والحياة الكريمة الخاصة بإقليم أو مجتمع معين، بما فيها المناطق والمجتمعات الحدودية.

وتشكل قضية التنمية والتنمية المحلية معضلة كبيرة بالنسبة لدول العالم الثالث نتيجة ضعف البنى السياسية، الإجتماعية والإقتصادية كونها دولا نالت استقلالها حديثا منذ خمسينيات القرن 20م، أي لم يتسن لها بعد تنظيم أولوياتها بسبب الصراعات والنزاعات السياسية، التي تمثل حجر عثرة أمام محاولات الإصلاح الإجتماعي والإقتصادي، والتي من شأنها النهوض بجوانب الحياة المجتمعية بشكل عام سواء على المستوى المناطقي أو القومي.

إنّ الوضعية التي تعيشها دول جنوب المتوسط عموما والجزائر خصوصا، ونتيجة واقعها العام الذي يشير إلى ضعف البنى والمؤسسات السياسية والإجتماعية والإقتصادية جعلها تتبنى سياسات التوجه العالمي الجديد للتنمية، وفقا لتوصيات المراكز البحثية المتخصصة بقضايا التنمية والمنظمات الدولية التي تقر بضرورة الإنتقال بالتنمية الإقتصادية من الطابع الوطني إلى الطابع المحلي، في سياق الإهتمام بالتنمية المحلية التي باتت تحظى بمكانة هامة في العلوم الإجتماعية المعاصرة، وكذا في علم الإقتصاد الكلّي أو الجزئي نتيجة تكريس مفهوم المجال "Space" من خلال البحوث والدراسات الأكاديمية، وكذا الدراسات المتعلقة بحقل العلوم السياسية نظرًا لما تحمله قضايا التنمية على المستوى المحلي من أهمية بالغة، مرتبطة أساسا بتحسين نوعية الحياة المجتمعية العامة للمواطنين المحليين وإدماجها في منظومة التنمية الشاملة.

تشهد المناطق والولايات الحدودية على غرار العديد من المناطق في الجزائر نوعا من التهميش والنقص الذي يلقي بضلاله على كل المستويات، –مما جعل من مسألة التنمية فيها تراوح مستويات متوسطة إلى ضعيفة في المجمعات الحضرية المدنية، وضعيفة جدا إلى شبه منعدمة إن صح التعبير في المجمعات والمناطق المعزولة البعيدة عن مركز الولاية– رغم الأبعاد الحيوية الخفية التي يتمتع بها هذا الصنف من المناطق، مثل ولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي الحدودية التي تمثل مجتمع الدراسة البحثية بالجنوب الجزائري، الذي يشهد ضعفا من حيث التنمية رغم كو0نه جزءا من الخطاب السياسي منذ استقلال الجزائر.

وتجتمع أسباب عديدة في تفسير تعثر التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر عموما وفي ولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي خصوصا، يمكن فحصها واستقصائها من خلال مراحل ومجريات

البحث في موضوع الدراسة، إذ تبنت الجزائر في إطار السياسات العامة الإقتصادية جملة من الإستراتيجيات والخطط التنموية الطموحة على المستوى المحلي– رغم عدم الكفاية المسجلة على مستوى الأغلفة المالية المخصصة لذلك–، إلاّ أنّ النتائج المحققة على أرض الواقع لا تعكس عمق الأهداف المرجوة، كما أنها لا تغير من الواقع التنموي المتأزم. ما يثبت أنّ عملية تحقيق التنمية المحلية لا ترتبط بحجم التخصيصات المالية فحسب، بل بأسلوب إدارة الحكم المحلي كذلك.

كما أنّ توافر مجموعة من الطرق والأساليب الجيدة في إدارة وتسيير شؤون الدولة والمجتمع يشكل عاملا مساعدا في تفعيل وتعزيز قدرات الإدارة المحلية والمديريات التنفيذية من جهة، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة ثانية، وبالتالي، تمكينهم سياسيا واقتصاديا في إطار المقاربة التشاركية وضمن بيئة تضبطها الديمقراطية والحرية الإقتصادية، المساءلة والشفافية، سيادة القانون والمصداقية، إضافة إلى المشاركة الواسعة للمواطنين المحليين في صناعة وتنفيذ القرارات المحلية وبصورة متكافئة، وهذا ما يصلح وفقا لمبادئ وأساسيات مقاربة الحوكمة.

تستند المقاربة التكاملية للتنمية المحلية إلى جملة من المرتكزات الأصيلة منها الأبعاد الكلاسيكية متمثلة في البعد السياسي والأبعاد السوسيو–اقتصادية (بما فيها مقاربة الحوكمة ومقاربة الديمقراطية التشاركية)، إضافة إلى بروز أبعاد حديثة لمعادلة التنمية المحلية–في إطار التنمية المستدامة–، منها البعد البيئي الإيكولوجي وكذا الأمني، وصولا إلى تضمين مقاربة الأمن الإنساني كبعد أساسي في إطار التأسيس لمقاربة التنمية الشاملة كهدف أساسي للمقاربة التكاملية.

1- أهمية الموضوع:

يحظى موضوع الدراسة بأهمية بالغة على ضوء تزايد الإهتمام العالمي بمعالجة قضايا التنمية والتنمية المحلية، وتكامل وتشابك الأبعاد المختلفة التي تحدد مسارها، إضافة إلى كل المفاهيم والمتغيرات المرتبطة بها مثل الإدارة المحلية والحكم المحلي، الحكم الراشد والحكامة المحلية، وكذا المشاركة الشعبية المحلية في التخطيط للسياسات التنموية والتمويل.

إنّ البعد العميق للدراسة يحاول تحليل إشكالية التنمية المحلية في ولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي الحدودية من مناظير متعددة ومتشابكة، تؤسس لمقاربة تكاملية ترتكز على تضامن جملة من المحددات والأبعاد التي من شأنها الإلمام بكل المتغيرات، والعوامل المتحكمة في التنمية وفقا للمنظور الأساسي الذي يستند إليه البحث.

كما أنّ الأبعاد المختلفة للمقاربة التكاملية المشار إليها سلفا تساهم بشكل كبير في تحليل واقع التنمية المحلية في هذه المنطقة الحدودية، كما يمكنها أن توفر مؤشرات علمية ذات مصداقية حول مدى إمكانية

الإرتقاء بالمسارات التنموية في هذه المنطقة، في إطار بناء نموذج تنموي تكاملي حضاري يرقى لأن يكون مرجعا قوميا لظواهر مماثلة في مناطق مختلفة، مع الإحتفاظ بخصوصية كل منطقة طبعاً.

2- أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة عموما إلى تحليل وفهم دينامية العلاقة بين المتغيرات التكاملية والتشبيكية في إطار المقاربة التكاملية للتنمية، وأثرها على تنمية المجتمع المحلي في منطقة الطالب العربي الحدودية بولاية الوادي. وبتفصيل أدق، نسجل الأهداف التالية:

– تحليل واقع التنمية المحلية في ولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي الحدودية، بالوقوف عند أهم المؤشرات التنموية العامة السوسيو–اقتصادية، الإيكولوجية، الأمنية والإنسانية ومدى استجابتها للإحتياجات المحلية، وكذا معوقات تنفيذ البرامج التنموية.

– التعرف على مدى إسهام التكامل القطاعي المحلي في دعم ودفع عجلة التنمية في المنطقة الحدودية، والعوامل المجتمعية المؤثرة فيه من دورٍ للمجتمع المدني والمشاركة الشعبية، في إطار تكريس مقاربة الديمقراطية التشاركية.

– إبراز الدور الجيوسياسي والإستراتيجي للمنطقة الحدودية بالطالب العربي، مع التركيز على جدلية العلاقة بين التنمية والأمن كمقاربة ثنائية تلازمية.

– محاولة الوصول إلى بناء نموذج تنموي تكاملي خاص بالمنطقة الحدودية للطالب العربي في ظل الأبعاد الأساسية للمقاربة التكاملية للتنمية، مع تقديم نتائج وتوصيات علمية بشقيها الإصلاحي الآني والتنبئي، والتي من شأنها توفير أرضية خصبة تساعد على بلورة المشاريع التنموية النموذجية، وتشكل قاعدة مرجعية لأبحاث مستقبلية في ذات السياق.

3- دوافع اختيار الموضوع:

تتمثل الدوافع العامة لاختيار دراسة هذا الموضوع فيما يلي:

– لفت النظر لقضية عدم التوازن الجهوي في الجزائر وما يتبعه من تهميش لبعض المناطق نتيجة أيديولوجية النظام السياسي وعوامل أخرى. وإيمانا منا بالخصائص والمؤهلات التي تحظى بها المنطقة الحدودية لولاية الوادي، علاوة على الدور المكاني والجيواستراتيجي المغيّب الذي تتمتع به والذي لا يجد تجسيدا له ضمن السياسات والبرامج التنموية، وإمكانية الإستفادة منه وتوظيفه ليس على المستوى المحلي فحسب، بل حتى على المستوى القومي والإقليمي، يعد حافزا لبحث إشكالية التنمية المحلية الحدودية في المنطقة الحدودية بولاية الوادي من منظور تكاملي.

– مجمل سياسات وبرامج التنمية المحلية في الجزائر عموما وفي المناطق الحدودية خصوصا نجدها عاجزة عن إحداث تطور تنموي محلي يراعي في مضمونه جميع الأبعاد السوسيو–اقتصادية، البيئية، الأمنية والإنسانية. لذلك، جاءت دراستنا هذه بهدف إتمام النقص وتصويب مرجعية السياسات الوطنية في هذا المجال.

– الأهمية البالغة التي توليها المؤسسات والمنظمات الدولية كالبنك الدولي ومنظمة الأمم المتحدة ومراكز الدراسات المتخصصة لقضايا التنمية والتنمية المحلية والمفاهيم ذات الصلة بها، ما يدفع كل الجهات العلمية والأكاديمية إلى دراسة وتحليل مضامينها بشكل موضوعي، ومحاولة تقديم أفكار ونتائج علمية وعملية تساهم في "توطين Domiciliation" و"محلنة Localization" و"أقلمة Regionalization" المسارات والأبعاد التنموية المختلفة.

– غياب أطر ونماذج تحليلية حديثة وواضحة لدراسة التنمية المحلية في المناطق الحدودية في ظل المقاربة التكاملية بأبعادها الحديثة والعالمية على المستوى الأكاديمي، ومحاولة منا للمساهمة قدر المستطاع في سد الفراغ الذي تعاني منه الساحة العربية عموما والوطنية خصوصا، نتيجة قلة الدراسات العلمية التي تناولت ظواهر مماثلة، وحتى إن وجدت فهي في شكل مقالات علمية لا تلم بأبعاد الظاهرة الحدودية بشكل كبير.

– إبراز الدور الذي تلعبه المقاربة التكاملية للتنمية وما تتضمنه من أبعاد وآليات في سبيل تفعيل التنمية المحلية في المنطقة الحدودية بولاية الوادي من جهة، وفي إرساء الشراكة بين المجتمع المدني، القطاع الخاص والجماعات المحلية قصد تحقيق التنمية الشاملة من جهة ثانية.

– إثراء المرجعية الأكاديمية الوطنية والدولية بدراسة إشكالية التنمية المحلية في إقليم منطقة الطالب العربي الحدودية بولاية الوادي، ليكون بذلك مرجعا علميا يستند إليه في بحوث ودراسات مستقبلية وتطويرية.

4– إشكالية الدراسة:

4–1– الإشكالية الرئيسية:

تركز الدراسة على بحث مدى إمكانية تحقيق أبعاد المقاربة التكاملية للتنمية المحلية باتخاذ ولاية الوادي الحدودية من خلال المنطقة الحدودية للطالب العربي نموذجا للدراسة، نظرا لما تمتاز به هذه الأخيرة من خصائص ومؤهلات إجتماعية واقتصادية، تمكّنها من أن تكون نموذجا تنمويا تكامليا من خلال إحداث تكامل بين السياسات والبرامج، وكذا تكامل قطاعي على مستوى النظم والبنى القطاعية، في إطار الإستجابة لمتطلبات ازدواجية الأبعاد الكلاسيكية والحديثة للتنمية التي لم تعد تكتسي طابعا إجتماعيا وإنتاجيا فحسب، بل تتعدى ذلك لتكتسي طابعا إنسانيا شاملا بكل محدداته الإيكولوجية والأمنية–في إطار استدامة التنمية– وطابعا ما بعد إنساني يكرّس مفهوم التنمية والمفاهيم المتبطة بها كحقوق فطرية حتى وإن كانت براغماتية

النزعة. وهذا ما يساعدنا على تحليل واقع التنمية المحلية في هذه المنطقة وفقا لهذا المنظور، وقوفا عند المؤشرات التنبئية لمستقبلها والآثار المترتبة على المستوى المحلي، الإقليمي وحتى الدولي، ومدى إمكانية تعميم النتائج على المناطق المماثلة.

ومن هذا المنطلق، جاءت الإشكالية الرئيسة للدراسة كما يلي:

– إلى أي مدى تساهم تنمية منطقة الطالب العربي الحدودية بولاية الوادي من منظور تكاملي في تغيير الصورة النمطية للحدود والمناطق الحدودية، وجعلها ذات حركية عامة محليا وإقليميا، في ظل العوامل والمتغيرات العالمية الجديدة؟

4–2– التساؤلات الفرعية:

– هل تحظى ولاية الوادي الحدودية بمقومات تجعلها قادرة على تنشيط الحركية العامة بالنظر إلى موقعها الجيوستراتيجي؟

– ماهي المرتكزات الأساسية لبعث تنمية محلية حقيقية في منطقة الطالب العربي الحدودية؟

– كيف يمكن للسياسات والبرامج التنموية من منظور تكاملي أن تجعل من منطقة الطالب العربي الحدودية إقليما حيويا، يساهم في استدامة التنمية محليا، وطنيا وإقليميا؟

– ماهي الصورة المستقبلية لمنطقة الطالب العربي الحدودية في ظل تجدّد الأبعاد والمفاهيم في إطار السياق العالمي؟

5– الفرضيات:

– تشهد ولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي الحدودية ضعفا تنمويا خاصة على المستوى السوسيواقتصادي– المنشآت والبنى التحتية–.

– كلّما تكاتفت الرؤى والجهود بين المجتمع المحلي وصانع القرار سواء محليا أو مركزيا، كلّما ساهم ذلك في دفع التنمية في منطقة الطالب العربي.

– كلّما ارتكزت السياسات والبرامج التنموية الموجّهة لمنطقة الطالب العربي الحدودية على شمولية الأبعاد الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية والأمنية، كلّما شكّل ذلك حافزا لاستدامة التنمية بالمنطقة.

– تتعدّى تنمية منطقة الطالب العربي الحدودية الطابع المحلي، لتكتسي طابعا جهويا وإقليميا يكرّس ثنائية الأمن والتنمية الحدوديين من منظور الأمن الإنساني وأنسنة الحدود.

6- حدود الدراسة:

6-1- الحدود المكانية:

تهتم هذه الدراسة ببحث موضوع إشكالية التنمية المحلية في الإقليم الحدودي لولاية الوادي الواقعة جنوب شرق البلاد، مشكلة حدودا إقليمية مع دولة تونس الجارة من خلال إقليم أو منطقة الطالب العربي الحدودية كنموذج بحثي، والتي تربط الولاية بمدينة توزر التونسية.

6-2- الحدود الزمانية:

يمتد مجال الدراسة منذ سنة 2011 إلى 2021، وهي السنة التي شهدت عديد الأحداث والتطورات على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي من تحركات مجتمعية واسعة وجادة، كان لها الفضل في إعادة توجيه الإهتمام بقضايا التنمية والتنمية المحلية التي عرفت نقاشا أكاديميا واسعا نظرا لأهميتها مجتمعيا، وهو الحال بالنسبة للجزائر، أين شهدت نهاية 2011 وبداية 2012 تغيرا في الخطاب السياسي، أفضى إلى إحداث جملة من الإصلاحات التي تعبر عن نية النظام في إرساء دعائم تنمية محلية واعدة في مختلف ربوع الوطن–حتى وإن كانت برامج التنمية غير مجدية ولا تحتكم إلى معايير التوازن الإقليمي من حيث التمويل والإمكانات– على غرار قانون الجماعات الإقليمية الجديد الذي يفترض أن يكرّس اللامركزية الإدارية على المستوى المحلي.

6-3- الحدود الموضوعية:

تقتصر الدراسة البحثية على تحليل العلاقة بين متغيرين أساسيين، المتغير المستقل والمتمثل في أصول وأبعاد المقاربة التكاملية: الأبعاد السوسيو–اقتصادية، البعد الإيكولوجي البيئي، البعد الأمني والبعد الإنساني، أما المتغير التابع فيتمثل في تغيير الصورة النمطية للحدود والمناطق الحدودية من خلال المنطقة الحدودية للطالب العربي بالوادي، وتنميتها على المستويين المحلي والإقليمي، ومدى إمكانية بناء نموذج تنموي تكاملي بها في ظل العوامل والمتغيرات العالمية الجديدة.

وعلى أساس أنّ النموذج التنموي المتكامل يستند بالدرجة الأولى إلى الجانب الإقتصادي، وإيمانا منا بأنّ دور المدن في التنمية الإقتصادية على غرار المدن الحدودية قد تحوّل من أولوية الإسهام في التنمية القومية الشاملة إلى أولوية التنمية الحضرية المناطقية أو تنمية المجتمع المحلي، أي التحوّل من مركزية التنمية والتخطيط من أعلى إلى أسفل، والتي لم تعد تتناسب مع الظروف الحالية والواقع التسارعي للمتغيرات المتعددة إلى استراتيجية التنمية من أسفل إلى أعلى. ومن هذا المنطلق، فإنّ السياسات والمشاريع التنموية المحلية بكل أبعادها التكاملية وأهدافها لا تقتصر على تقديم الخدمات العامة على المستوى المحلي فحسب، بل تتعدى ذلك إلى تحقيق تنمية محلية تساهم في تحسين الإنتاج والنمو الإقتصادي محليا وإقليميا، وتمكّنها

من المنافسة عالميا. وعليه، تركز الدراسة على تفكيك هذه الإشكالية وآثارها على المستوى المحلي والإقليمي في ظل العوامل والمتغيرات الإقليمية والدولية.

7- أدبيات الدراسة:

حاول الباحث في إطار البحث البيبليوغرافي الحصول على دراسات سابقة تعالج إشكالية التنمية المحلية في منطقة الطالب العربي بولاية الوادي أو جزء منها، إلّا أنّ هذه المحاولة باءت بالفشل نظرا لعدم توفر أي نوع من الدراسات التي تهتم بهذا الموضوع لحد كتابة هذه الأسطر. ورغم أنّ الدراسات الموالية كمساهمات علمية أكاديمية لا تغطي كل جوانب الموضوع، إلّا أنها تدرس بعضا من جوانبه.

أولا: باللغة العربية:

– دراسة للباحث الفلسطيني "محمد فاروق صالح زعرب" سنة 2013، موسومة ب: "تنمية وتطوير المناطق الحدودية – حالة دراسة الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة[1] Developing The Border Area – Case Study: Joint Borders Between Egypt and Gaza Strip". سلطت الدراسة الضوء على تنمية وتطوير المناطق الحدودية في الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة، من خلال التعرض المفاهيم العامة الخاصة بالمناطق الحدودية والتنمية والتطوير والعمراني بها، في إطار الحدود الدولية وتأثيرها على العلاقات الدولية كذلك.

وخلص الباحث إلى ضرورة تنمية وتطوير الشريط الحدودي المشترك بين مصر وقطاع غزة، لما له من تأثير إيجابي على الوضع السياسي وتحقيق مستوي أفضل من الأمن والإستقرار وضمان المعيشة الكريمة والنمو الإقتصادي والتشغيل والتنمية المجتمعية في إطار تعزيز التعاون الأمني والسياسي والإقتصادي.

وما يؤخذ على الدراسة أنها ركزت كل توجهها نحو الجانب الإقتصادي (الصناعة، التجارة، البنى التحتية، السياحة والخدمات) رغم أن الباحث قدّم في النهاية مقترحات تخص الجانب السياسي، الأمني، السياحي في إطار تطوير وتنمية المناطق الحدودية بين قطاع غزة والجمهورية المصرية.

– دراسة للباحثين الجزائريين "نور الدين دخان" و"عيدون الحامدي" موسوم ب: مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية[2]، حيث تناول الباحثان مسألة حماية وتأمين الحدود الوطنية والإقليمية من خطر التهديدات والمخاطر الخارجية كالإرهاب العابر للحدود والهجرة غير النظامية،

[1] زعرب محمد فاروق صالح، **تنمية وتطوير المناطق الحدودية: حالة دراسية للشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة**، (رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، غير منشورة، الجامعة الإسلامية–غزة، 2013).

[2] دخان نور الدين، الحامدي عيدون، **مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية**، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016)، ص ص: 171–186.

المخدرات، وتهريب الأسلحة والجريمة المنظمة. كما دعيا إلى ضرورة تعزيز التعاون الإقتصادي والأمني الإقليمي والتنمية الإقليمية بين الجزائر ودول الجوار بهدف تأمين الفضاءات الحدودية.
وما يؤخذ على الباحثين هو أنهما ركّزا فقط على الجانب الأمني الحدودي والجانب الاقتصادي في شقه الإقليمي، مع إغفال الجانب الإجتماعي والتشاركي خاصة على المستوى المحلي للمناطق الحدودية وكذا الجانب البيئي والمجالي للحدود.

– دراسة للباحثين الجزائريين "صحراوي مصطفى" و" كروري خلود" موسومة ب: أثر التهديدات الأمنية على الإستثمار في المناطق الحدودية–الجزائر أنموذجا[1]، حيث ركّز الباحثان على أثر التهديدات الأمنية على حالة الإستثمار في المناطق الحدودية الجزائرية، بإبراز العلاقة التكاملية والترابطية بين الأمن والتنمية من خلال التعرض لانعكاس التهديد الأمني من هجرة غير نظامية، تجارة السلاح والإرهاب على سياسة الجزائر الإستثمارية وكذا التدابير اللازمة لحماية الإستثمار في المناطق الحدودية.
وما يؤخذ على هذه الدراسة أنها اقتصرت على متغيري الأمن والإستثمار في إطار تنمية المناطق الحدودية، متغافلة عن المتغيرات الإجتماعية والبيئية من منظور المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية.

– دراسة للباحثين الجزائريين "أحمد مختار لنصاري" و"سيد أحمد بلال"، موسومة ب: الديناميكية السوسيواقتصادية للمناطق الحدودية بأقصى الجنوب الجزائري: بين رهانات التخطيط وواقع التنمية (حالة المقاطعة الإدارية برج باجي مختار–ولاية أدرار)[2]، حيث عالج الباحثان موضوع التنمية السوسيواقتصادية بمنطقة برج باجي مختار الحدودية من خلال تسليط الضوء على الإمكانيات الإجتماعية والإقتصادية التي حظيت بها المنطقة وآثارها محليا، خاصة بعد استفادتها من برنامج تهيئة وتنمية الأقاليم الجنوبية في إطار تعزيز رهانات التهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة.
وما يؤخذ على الدراسة أنها ركّزت فقط على الجانب السوسيواقتصادي للمنطقة، مع إغفالها للجوانب الأخرى البيئية والأمنية، خصوصا وأن المنطقة تمتلك حدودا مع دولة مالي التي تشهد حالة شديدة من عدم الاستقرار واللاأمن على كل المستويات.

[1] صحراوي مصطفى، كروري خلود، **أثر التهديدات الأمنية على الإستثمار في المناطق الحدودية–الجزائر أنموذجا**، (مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 4، العدد 3، 2019) ص ص: 14–27.

[2] لنصاري أحمد مختار، بلال سيد أحمد، **الديناميكية السوسيو اقتصادية للمناطق الحدودية بأقصى الجنوب الجزائري بين رهان التخطيط وواقع التنمية–حالة المقاطعة الادارية برج باجي مختار–ولاية أدرار–**، (المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 12، عدد 1، جانفي 2020)، ص ص: 740– 752

ثانيا: باللغة الأجنبية:

– دراسة للباحثين كيرين "هانلون وماثيو م. هاربرت Querine Hanlon & Matthew M. Herbert" موسومة ب: "تحديات الأمن الحدودي في المغرب الكبير Border Security Challenges in the Grand Maghreb[1]"، حيث عالجا ظاهرة التهريب في المغرب الكبير الجزائر، تونس والمغرب مثل تهريب المواد الغذائية، الوقود والمخدرات والإتجار بالسلاح وتهريب البشر، والحالة الإجتماعية والإقتصادية للمجتمعات الحدودية، وعلاقتها بتأمين الحدود والقدرات الأمنية للحدود وآثارها على الامن الداخلي والخارجي عموما. كما ركّزا على ضرورة الإستثمار في تطوير نظم تسيير وإدارة الحدود، وربط زيادة التهديدات على مستوى المناطق الحدودية بتعثر التعاون الإقليمي بين الحدود المتقابلة نتيجة الخلافات السياسية بين الدول، إضافة إلى العجز على مستوى التخطيط الإستراتيجي والإلتزام والإستجابة، داعيين إلى ضرورة التخلي عن مقاربة التعاون الثنائي والاتجاه نحو مقاربة متعددة عابرة للحدود.

وما يؤخذ على هذه الدراسة أنها ركّزت فقط على جانب الإقتصاد الموازي غير الرسمي في المناطق الحدودية وربطه بالجانب الأمني والسياسي، مع إغفال الجانب الإجتماعي والإقتصادي الرسمي وكذا الجانب البيئي في تحليل حالة التنمية في الأقاليم الحدودية لدول المغرب الكبير.

– دراسة للباحث الفرنسي "جايل رابالاند Gael Raballand"، موسومة ب: "حدود طويلة جدا جدا، صعبة نوعا ما للحياة: شمال مالي وحدوده Une Frontière très très Longue, Un peu Difficile à Vivre: Le Nord de Mali et ses Frontières"[2]، حيث عالج الباحث المقاربة التكاملية بين الأمن والتنمية في شمال مالي التي تشهد توترا أمنيا وعدم استقرار واستتباب الأمن نتيجة انتشار الجماعات الإسلامية والجماعات الإرهابية بالمنطقة، والتي دخلت في حرب أهلية مع النظام المالي. كما دعا الباحث –نتيجة فشل المقاربة الأمنية– إلى ضرورة القبول وإحلال "حدود غير رسمية Informal Borders/Frontières Informelles" بين الشمال والجنوب نتيجة الأوضاع الاجتماعية المتردية للساكنة المحليين، حيث أن الشمال تديره الإدارة العسكرية أما الجنوب فتديره الإدارة المدنية.

وما يؤخذ على الباحث هو تحيزه لتركيز الدراسة على الجانب الداخلي لمالي من خلال إحلال حدود غير رسمية بين الشمال والجنوب، وهذا من شانه أن يفتح بابا كبيرا لمزيد من التهديدات الأمنية. مع عدم تركيزه على الحدود الدولية لمالي مع دول الجوار كالجزائر، حيث تشهد الحدود المالية الجزائرية مقاربة أمنية شديدة التركيز، على اعتبار زيادة احتمالية تسلل الجماعات الإرهابية إلى الجزائر، وهذا ما يدعو وبقوة إلى إحلال

[1] Hanlon Querine, M. Herber Matthew, **Border Security Challenges in the Grand Maghreb**, 01st published, (Washington, United States Institute of Peace, 2015).

[2] Gael Raballand, **Une Frontière très très Longue, Un peu Difficile à Vivre: Le Nord de Mali et ses Frontières**, (Paris, Fondation pour la Recherche Stratégique, 2016).

وتبني مقاربات أخرى اجتماعية واقتصادية بديلة عن الأمنية. كما أن البحث قد ربط حالة اللاأمن في مالي بإدارة الحدود التي باتت تشكل معبرا لتهريب البشر إلى أوروبا عبر دول شمال إفريقيا.

– دراسة للباحث التركي "لطيف أكيوز Latife Akyuz"، موسومة ب: "العيش في الحدود: النتائج الإقتصادية والإجتماعية والثقافية للحدود– دراسة حالة الحدود بين تركيا وجورجيا Living in Borderlands: Economic, Social and Cultural Outcomes of Borders-The Case of Turkey-Georgia Border"[1]، حيث ركّز الباحث على عملية التحوّل الإقتصادي والإجتماعي والثقافي في المنطقة الحدودية "هوبا Huba"بين تركيا وجورجيا والتي بها بوابة "سارب Sarp" الحدودية، والتغيرات الحاصلة على مستواها بعد أن أغلقت سنة 1937 وإعادة فتحها مجددا سنة1988. وهي منطقة متعددة الأعراق تشكل فضاء لبحث الظواهر والتفاعلات الإقتصادية والإجتماعية والآثار الثقافية للحدود على الهويات العرقية المختلفة. حيث ركّز الباحث دراسته الميدانية حول وحدة الأسر المنتمية إلى مجموعات عرقية مختلفة والمجموعات المهنية المختلفة، محاولا فهم آثار إغلاق وإعادة فتح الحدود على الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية للأشخاص الذين يعيشون في هذه المنطقة.

كما خلص الباحث إلى أن سكان الأراضي الحدودية هم ضحايا ومستبعدون أي مهمشون من قبل دولتهم ومجتمعهم، ما يؤدي بدوره إلى إنشاء "هويات حدودية Border Entities" منفصلة تماما عن الهوية الوطنية. وبالتالي، دعا إلى ضرورة التوجه نحو التحول في الدراسات المعاصرة للمناطق الحدودية محتذيا بذلك حذو (فلين 1997، ودونان وويلسون 1999)، في رفض فكرة ضبط الحدود ومنعها من إحتضان التفاعلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية بين سكان الأراضي الحدودية، وتحويلها إلى مصادر للحفاظ على الوحدة والثقافة والهوية الوطنية.

– دراسة لمركز دراسات التنمية Deloitte Development LLC، موسومة ب: "الحدود الذكية: تعزيز الأمن دون عناء الحركة Smart Borders: Incresing Security without Sacrifying Mobility"[2]، حيث ركّز الباحثون في إطار تأمين وإدارة الحدود على جملة من الميكانيزمات هي: توظيف مقاربة إتخاذ القرار في ظل المخاطر/تعزيز البيانات والشراكات العابرة للحدود/تجميع الوظائف الحكومية/تشجيع الإبتكار على مستوى الحدود من خلال تمكين النظام البيئي لتقديم حلول تجارية ومجتمعية. هذه الآليات تدخل في إطار الحدود الذكية، والتي من شأنها تعزيز وظائف الحكومة، الصناعة والمجتمع للعمل معا لحل المشاكل الإقتصادية والأمنية الضاغطة والتي تؤثر على المجتمعات الحدودية المحلية والإقليمية فوق القطرية.

[1] Latife Akyuz, **Living in Borderlands: Economic, Social and Cultural Outcomes of Borders-The Case of Turkey-Georgia Border**, in: Pires, Iva Mirinda & Others, **Borders and Borderlands: Today's Challenges and Tomorrow's Prospects**, (Proceedings of the Association for Borderlands Studies Lisbon Conference, Lisbon, Centro de Estudos Geográficos, 2012).

[2] **Smart Borders: Incresing Security without Sacrifying Mobility**, (UK, Deloitte Development LLC, 2014), www.deloitte.com/us/about.

وما يؤخذ على هذه الدراسة أنها أولت إهتماما كبيرا للجانب الأمني والتكنولوجي في إطار المدن الحدودية الذكية على مستوى المناطق الحدودية بالمقام الأول رغم ربطه بالجانب الإقتصادي والمجتمعي بشكل مبسط جدا، إلا أنها أغفلت الجانب الاجتماعي والمشاركاتي للمجتمع المحلي الحدودي وقدرته على المساهمة في مسار التنمية.

– دراسة للباحث الفرنسي "أوليفيي ج. والتر Olivier J. Walther"، موسومة ب: "الحدود، الأمن والتنمية في دول غرب إفريقيا Frontières, Sécurité et Développement en Afrique de L'Ouest"[1]، حيث تناول الباحث الديناميات السوسيواقتصادية، السياسية والأمنية لدول غرب إفريقيا في إطار منظور إقليمي ومتعدد التخصصات بين خبراء، صنّاع القرار ومنفذي التنمية. كما ركّز الباحث على العلاقة بين تحرير التجارة وتأمين الحدود (حيث أن تحرير التجارة ساهم في عدم تقوية الحدود وتشتيت قدراتها المراقباتية) في إطار التكامل الإقليمي، وذلك نتيجة الخلل الحاصل في الضوابط واللوائح للدول الأعضاء وتطبيقاتها في المناطق الحدودية. كما يشير إلى أن مبادرات الإستجابات الأمنية لها أثر محدود في الصراعات الإقليمية المستجدة. وما يؤخذ على هذه الدراسة انها ركّزت على العامل الإقتصادي (التجارة فقط) وكذا العامل السياسي والأمني في إطار أمننة الحدود لدول غرب إفريقيا، دون الغوص في الأنشطة الإقتصادية (خارج التجارة) والإجتماعية والبيئية الأخرى، والتي يمكنها المساهمة في تنمية المناطق الحدودية، وبالتالي تحقيق أريحية مجتمعية تغني المجتمعات الحدودية عن مشاكل عدم الإستقرار الأمني والإرهاب.

8– منهجية الدراسة:

في إطار بحث موضوع إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر: دراسة في أصول المقاربة التكاملية–ولاية الوادي نموذجا، وبهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تخدم توجه الدراسة، تم اعتماد مقاربة منهجية متعددة الزوايا، تسمح للباحث بالإلمام بكل جوانبها وأبعادها.

أ) – المناهج العلمية:

تعتمد هذه الدراسة على جملة من المناهج العلمية الأساسية، من أهمها:

– **منهج دراسة الحالة Case Study Method**[2]**:** يوظف هذا المنهج من خلال جمع البيانات بوسائل وأدوات متعددة منها المقابلة الشخصية، الإستبانة، الوثائق والمنشورات وغيرها من المراجع، بهدف تحليل جزئيات إشكالية التنمية الحدودية بمجتمع الدراسة.

[1] Olivier J. Walther, **Frontières, Sécurité et Développement en Afrique de L'Ouest,** (Notes ouest-africaines, N°26, Éditions OCDE, Paris, 2019), https://doi.org/10.1787/74a9db76-fr.

[2] يرتكز منهج دراسة الحالة على جمع البيانات المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فردا، مؤسسة، نظاما إجتماعيا، مجتمعاً. ويقوم على أساس التعمق في مرحلة معينة أو كل المراحل التي مرت بها الوحدة، بهدف الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة

وتتمثل هذه الجزئيات في الوحدات الأساسية أي أبعاد المقاربة التكاملية، وإسقاطاتها على الوحدات والجزيئات الفرعية المتعلقة بواقع التنمية المحلية في منطقة الطالب العربي الحدودية.

– **المنهج الوصفي**[1] **Descriptive Method:** يوظف هذا المنهج بهدف وصف حالة التنمية المحلية بالإقليم الحدودي لمنطقة الطالب العربي بولاية الوادي، كما أنه لا يقتصر على هذا، بل يتعداه إلى تحليل إشكالية التنمية بالمنطقة وقياس التوجهات العامة حول الظاهرة والنتائج المتعلقة بها.

كما تم توظيف "المنهج المسحي[2] **Survey Method:** الذي يعتبر نوعا من أنواع المنهج الوصفي، من خلال إجراء مقابلات رسمية مع مسؤولين بقطاعات الدولة في ولاية الوادي، وكذا مع بعض سكان منطقة الطالب العربي من مختلف الفئات ومقابلة عن بعد مع أحد ساكنة ولاية توزر التونسية، بهدف استطلاع آرائهم حول المشاكل المجتمعية التي يرونها حاجزا في وجه التنمية، واستقصاء متطلباتهم ومقترحاتهم في إطار ذلك. إضافة إلى استبيان موجه لذات المجتمع بغرض جمع المعلومات، وبناء صورة واضحة حول إشكالية التنمية به.

– **المنهج الإحصائي**[3] **Statistical Method:**

بالوحدة المدروسة والوحدات المشابهة لها. كما يهدف إلى معرفة العوامل المؤثرة في تلك الوحدة وإبراز الإرتباطات والعلاقات السببية أو الوظيفية بين أجزائها، كما لا يكتفي بالوصف الظاهري لها، ويركز على الموقف الكلّي والجزيئات من حيث علاقتها بالكل الذي يحتويها، على أساس أن الجزيئات هي جانب من جوانب الحقيقة الكلّية (للإستزادة، طالع: محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج، الإقترابات والأدوات، (الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1997)، ص87).

[1] المنهج الوصفي أسلوب للتحليل المرتكز على معلومات دقيقة عن ظاهرة محددة من خلال فترة زمنية معلومة، وتحليل بياناتها وقياسها وتفسير نتائجها، ويشتمل غالبا على عمليات تنبؤ لمستقبل الظواهر المدروسة (محمد عبيدات وآخرون. منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، ط2، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 1999)، ص 46.).

[2] يركز المنهج المسحي على دراسة موضوع معين من خلال إجراء حوارات مع المسؤولين بقصد أخذ فكرة كاملة عن الموضوع. كما يدرس قضايا معاشة بغرض الحصول على الحقائق الخاصة بها، ما يساعد على فهم حيثيات مشكلة معينة. وهو أداة للتعرف على تطلعات الجماعات وكذا ميولاتها وقياس الإتجاهات الإنسانية للرأي العام نحو مختلف الموضوعات والقضايا، وبالتالي، إعادة النظر في أساليب العمل لتدارك الأخطاء وإدخال التحسينات والبدائل اللازمة التي يطالب بها الجمهور، وكذا المساهمة في وضع نظريات إجتماعية مفيدة للمجتمعات بشكل عام (للإستزادة، طالع: عمّار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، ط2، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، دت)، ص.ص 28.29).

[3] المنهج الإحصائي فرع من الدراسات الرياضية يعتمد على جمع المعلومات والبيانات لظواهر معينة وتنظيمها، وتبويبها، وعرضها جدوليا، أو بيانيا، ثم تحليلها رياضيا، واستخلاص نتائجها والعمل على تفسيرها (للإستزادة، طالع: عبد الناصر جندلي، تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والإجتماعية، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005)، ص 212).

حيث يستخدم هذا المنهج بهدف جمع البيانات من خلال الإحصائيات والأرقام الإستدلالية التي تتيح للباحث إمكانية بحث العلاقات بين متغيرين أو أكثر–ضمن عينة محددة من مجتمع ما تمثل مجتمع الدراسة– في إطار البحث العلمي بصدد ظاهرة محددة، وبالتالي، إمكانية تفسير الظاهرة وتعميم نتائجها على المجتمع بأكمله.

وقد تجلى إسقاط هذا المنهج في إطار الدراسة من خلال جمع الإحصائيات الخاصة بمجالات التنمية على المستوى المحلي لولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي الحدودية. إضافة إلى نتائج تحليل الإستبيان الذي وجه إلى عينة من منطقة الطالب العربي كمجتمع للدراسة، والتي ساعدتنا في تحليل العلاقة بين بعض متغيرات الدراسة، وبالتالي تفسير إشكالية التنمية المحلية بالمنطقة من خلال تفسير الظواهر المرتبطة بها.

– **المنهج المقارن**[1] **Comparative Method:** يوظف إسقاط هذا المنهج على الدراسة في إطار الشق التطبيقي من وصف وتحليل حالة التنمية المحلية في ولاية الوادي ثم دائرة الطالب العربي الحدودية ببلدياتها الثلاث خصوصا، وذلك من خلال مقارنة الأرقام والإحصائيات ونتائج الجداول المتعلقة بحجم البرامج والعمليات التنموية الموجهة لهذه المناطق للوقوف عند عدد العمليات وحجم الأظرفة والتخصيصات المالية لتنفيذها، بهدف تحليل مواطن الضعف والكشف عن الأسباب من وراء ذلك. ويتجلى عمق هذا المنهج من خلال "المقاربة التكاملية للتنمية في المناطق الحدودية Development Integrated Approach for Border Areas"كون أنّ هذه الأخيرة تمثل كلّا متكاملا من حيث التكوين، وبالتالي، فإنّ الغاية الأساسية للمقارنه هنا هي توضيح الحاجة إلى تحقيق تكامل محلي على مستوى البلديات الثلاث لمنطقة الطالب العربي الحدودية من حيث مستوى التنمية قبل مقارنتها بباقي مكونات ولاية الوادي.

– **المنهج التنبؤي Predictive Method:** يعتمد المنهج التنبئي على فهم أحداث وحقائق في الماضي والحاضر بغية التوصل إلى بناء تصور وسيناريوهات مستقبلية محتملة "Possible Future Scenarios"

[1] تكاد تنطلق جميع تعريفات المنهج المقارن من تراث جون ستيوارت ميل Stuart John Mill ، حيث عرّف المقارنة بأنها دراسة ظواهر متشابهة متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للاختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر. ويعد المنهج المقارن تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنته للظواهر محل البحث والدراسة، بفحص مستمر لأوجه الشبه والاختلاف فيها، واستخراج العلاقات بين المتغيرات بغية تفسيرها، وإيجاد تعميمات إمبريقية عامة حولها. ولقد عرف معجم المصطلحات الإجتماعية المنهج المقارن بأنه تلك الطريقة للمقارنة بين مجتمعات مختلفة، أو جماعات داخل المجتمع الواحد أو نظم إجتماعية للكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الظواهر الإجتماعية وإبراز أسبابها، وفقا لبعض المحطات التي تجعل هذه الظواهر قابلة للمقارنة كالنواحي التاريخية، والاثنوجرافية والإحصائية. ويمكن عن طريق هذه الدراسة المقارنة صياغة النظريات الإجتماعية (للإستزادة، طالع: عمّار بوحوش وآخرون، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الإجتماعية، ط1، (برلين– ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019)، ص 126).

لظاهرة أو إشكالية ما سواء على المستوى القريب، المتوسط أو البعيد، وذلك بناء على مؤشرات ودلالات يمكنها ترجمة واقع الظاهرة وما ستؤول إليه مستقبلا من منظور إستشرافي "Forsighting Perspective".

ويتجسد إسناد هذا المنهج في إطار الدراسة من خلال الجزء الأخير منها، أي الفصل الرابع، أين أمكننا بناء رؤية استشرافية لمستقبل تنمية المنطقة الحدودية للطالب العربي كإقليم هام جدا في ولاية الوادي من منظور المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية.

ب) – المقاربات النظرية:

تعتمد هذه الدراسة على إطار معرفي ونظري Theoretical Approaches يتعدد بين مقاربة أساسية مركزية والتي يقوم عليها موضوع البحث، إضافة إلى مقاربات مساعدة تمثل رؤى مختلفة من زوايا مختلفة، تعبر عن إسهامات باحثين وأكاديميين مهتمين بالدراسات الحدودية، تساهم في تحليل الإشكالية الرئيسة للدراسة وتفسير العلاقة بين متغيراتها، ويمكن تعدادها كما يلي:

– المقاربة المركزية–المقاربة التكاملية:

تستند هذه المقاربة التكاملية لتنمية المناطق الحدودية " Development Integrated Approach for Border Areas" إلى تجميع لمقاربات جزئية مجالية، إجتماعية، اقتصادية، بيئية وأمنية، حيث تساهم تنمية كل مجال منها في تحقيق التنمية من منظور كلّي شامل على مستوى المجتمعات الحدودية.

– **إقتراب الإصلاح الهيكلي والتحوّل الديمقراطي–الديمقراطية التشاركية:** يوظف هذا الإقتراب "Participatory Democracy Approach" في بحث مدى تشاركية فواعل المجتمع المدني وأفراد المجتمع المحلي في تقرير الشأن العام، ومدى تأثير الدور الإستشاري والتضامني لهذه الفواعل كشركاء إجتماعيين Social Partners في مسار التنمية في منطقة الطالب العربي الحدودية. ويعبر هذا الإقتراب عموما عن ضرورة إعادة هيكلة العلاقة بين الدولة والمجتمع[1]. كما يقترن كذلك بالإقتراب السلوكي–إقتراب صنع القرار من خلال تحليل وتفسير مخرجات السياسات العامة، والمخططات والبرامج التنموية التي تعبر في الأصل عن السلوك التفاعلي لصانع القرار "Interactive Behaviour of Decision Maker" تجاه المتطلبات الواردة

[1] ويعود اقتراب علاقة الدولة–المجتمع State-Society Relationship Approach إلى مؤسسه "جول ميجدال Joel Migdal"، وهو اقتراب جاء كرد فعل مباشر للمنظور التنموي التقليدي ونظرياته التي تركز على مدخلات النظام السياسي وتجاهل المخرجات وتأثيرها على طبيعة العلاقة بين الدولة والجماعات. حيث ساهمت المنهجية السلوكية في دفع الإهتمام نحو علاقة الشعوب بحكوماتها وفتح مجال أوسع لكل الفواعل سواء الرسمية وغير الرسمية في المشاركة والتأثير في السياسات وفي صانع القرار (للإستزادة، طالع: محمد نصر عارف، إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي–النظرية–المنهج، ط1، (بيروت–لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002)، ص 323).

إلى الدولة، إضافة إلى إيجاد فضاءات مفتوحة وواسعة تضمن تأطيرا لشباب المناطق الحدودية، وتفعيل دورهم في المشاركة القوية بهدف المساهمة في دفع عجلة التنمية على مستوى مجتمعاتهم المحلية.

– **الإقتراب النسقي النظمي:** ينظر اقتراب "Systemic Approach" للتنمية الحدودية من زاوية نظمية على أنها "وحدة كلّية أو نظام كلّي Global/Unified System" يتكون من "أنظمة فرعية Sub-Systems"، تدور بينها عمليات تتسم بالتناسق والتناغم في إطار سياسات عامة بهدف تحقيق أهداف الكل.

وبإسقاط هذا الإقتراب على إشكالية التنمية المحلية في منطقة الطالب العربي الحدودية، يترسخ لدينا بأنّ الهدف الأسمى من إعتماد المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية يقتضي تطويرا على مستوى كل مناحي الحياة المجتمعية المجالية، السوسيو–اقتصادية، البيئية والأمنية، كقطاعات فرعية تشترك في تحقيق رسالة المقاربة التكاملية.

– **إقتراب التنمية والأمننة الحدوديين**[1]: يرتكز هذا الإقتراب المزدوج على النظر للمناطق الحدودية على أنها أقاليم تتمتع بمقومات ومؤهلات تساهم في جعلها مدنا تنموية، في حركة معاكسة لما يروّج إليه المنظور التقليدي للحدود، من حيث التشديد الأمني على حساب التنمية نظرا للموقع الجيوسياسي والجيواستراتيجي للحدود. وهو بذلك لا ينفي ضرورة تعزيز الأمن والأمننة الحدودية على مستوى المناطق الحدودية، بل إنه يؤسس لازدواجية "الأمن التنموي Developmental Security" و"التنمية الأمنية Security Development" بهذه المناطق على حد سواء، في إطار "المنظور التجديدي لدور الحدود Renewal Perspective of Border Functions".

– **الإقتراب المجالي والجيوسياسي:** ينظر هذا الإقتراب "Spatial/Regional Approach" إلى المناطق الحدودية من زاوية براغماتية، تؤسس لجغرافية وأهمية المكان الذي يمثل الحدود سواء محليا أو إقليميا في إطار "الإقليمية المشتركة Common Regionalism"، علاقة "المكان Space" ب"السياسة Politics"، حيث أنّ "جيوسياسية المكان Space Geopolitica" تؤثر في السياسات العامة. ومن هذا المنطلق، يمكن تحول الظواهر والقضايا الحدودية من المستوى الحدودي المكاني إلى المستوى السياسي.

– **إقتراب الإستراتيجيات المشتركة**: يركز هذا الإقتراب "Strategic Common Approach" من زاوية نظره للمناطق الحدودية على أهمية النهج المشرك بين الدول المتجاورة في تسيير الحدود، وتعزيز التفاعلات الحاصلة على مستوى الأقاليم الحدودية المشتركة، والتي غالبا ما تظهر في شكل سياسات ومبادرات في

[1] يتشكل هذا الإقتراب "Border Development & Securitization Approach" في الأصل من اقترابين منفصلين هما: إقتراب التنمية الحدودية Border Development Approach واقتراب الأمننة الحدودية Border Securitization Approach، وبذلك فهو يعد اقترابا مزدوجا من منظورنا الخاص.

إطار الشراكة والتعاون الحدودي، في مختلف المجالات المجتمعية التي تمس الساكنة المحليين لهذه المناطق بالدرجة الأولى.

– **إقتراب حقوق الإنسان والأمن الإنساني:** يوظف هذا الإقتراب "Human Rights & Security Approach" للنظر للمناطق الحدودية عموما ومنطقة الطالب العربي خصوصا من زاوية إنسانية، تساهم في تكريس حق المجتمعات المحلية الحدودية في اكتساب طابع تنموي على مختلف الأصعدة مثله مثل باقي الأقاليم في الدولة، في حركة مناهضة للتهميش الذي استفحل في هذه المناطق، وتغيير الصورة النمطية للحدود التي عمّقها المنظور التقليدي ذي التوجه الأمني الأحادي.

9– طرق وأدوات جمع البيانات:

– **البحث البيبليوغرافي:** يسمى البحث أو "المسح البيبليوغرافي Bibliographic Research/Survey"، وهو أداة للبحث وتقصي المعلومات والبيانات والمعطيات المتعلقة بموضوع الدراسة وتجميعها من الكتب وكذا المراجع والمصادر بمختلف أنواعها.

– **الملاحظة**[1]: تم اعتماد الملاحظة في إطار الدراسة من خلال أسلوب الملاحظة المباشرة، بتدوين كل ما تعلق بحالة ومؤشرات إشكالية التنمية بمجتمع الدراسة مثل الملاحظات العينية والحوارات واللقاءات، وكذا من خلال أسلوب الملاحظة غير المباشرة باستقصاء المعلومات من المصادر والمراجع.

– **العينة:** تعد "عينة الدراسة Study Sample" من أهم أدوات جمع المعلومات في إطار البحث العلمي، وهي بذلك تمثل مجتمعا محدودا يمكن تعميم نتائج بحثه على المجتمع الكلّي. وفي إطار الدراسة، تم اعتماد عينة عشوائية مصغرة عن المجتمع المحلي لمنطقة الطالب العربي الحدودية من مختلف الفئات، تم استخدامها بغرض استغلالها ضمن استبيان منظم، تم اعتماد نتائجه في خدمة البحث.

– **الإستبيان**[2]**: تم** تنظيم الإستبيان في شكل أسئلة منظمة موجهة لعينة عشوائية بإقليم منطقة الطالب العربي الحدودية، إستوجبت أجوية مباشرة من قبل المبحوثين المحددين بمئة مبحوث من المجتمع المحلي بالمنطقة.

[1] تعد "الملاحظة Observation" من الأدوات البحثية الأكثر دقة وأقل تحيزاً، كما يمكن تسجيلها وتصويرها على أشرطة سمعية ومرئية، حيث أنّ تدوينها بشكل دقيق في هذه الأشكال يضفي عليها طابع الصدق والمصداقية والأمانة العلمية (للإستزادة، طالع: سهيل رزق دياب، مناهج البحث العلمي، دط، (غزة–فلسطين، مركز التكوير التربوي بوكالة الغوث، مارس 2003)، ص 50).

[2] يسمى "الإستبيان Questionnaire" بالإستبانة، الإستقصاء أو الإستفتاء، وهو أداة يستخدمها الباحث بغرض تجميع المعلومات والوصول إلى الحقائق حول ظاهرة أو إشكالية ما، من خلال قياس اتجاهات وآراء وتطلعات فئة معينة تمثل مجتمع الدراسة

– **المقابلة**[1]: تم اعتماد عدة مقابلات شخصية في إطار الدراسة، منها مقابلات رسمية مع أطراف تمثل بعض قطاعات الدولة، ومنها ماهي غير رسمية مع فئات تمثل المجتمع المحلي لمنطقة الطالب العربي الحدودية، وكذا مقابلة عن بعد مع أحد الساكنة المحليين بمنطقة حزوة الحدودية بمدينة توزر التونسية.

– **المصادر والوثائق والمنشورات والإحصائيات:**

تعبر "المصادر والوثائق والمنشورات Documentary Sources & Statistical Publications" المختلفة عن المعلومات والبيانات التي يتم استقائها من مصادرها الأصلية، كالإدارات والمرافق العمومية التابعة للدولة، سواء كانت مصادر شفوية سمعية أو بصرية كالروبورتاجات والتقارير المصورة، أو مكتوبة كالمناشير والمجلات والجداول والتقارير الإحصائية حول كل ما يتعلق بمجالات التنمية المحلية بمنطقة الطالب العربي الحدودية.

9– صعوبات الدراسة:

نظرا لتشابك أبعاد إشكالية التنمية المحلية في منطقة الطالب العربي الحدودية بولاية الوادي في ظل المقاربة التكاملية، فقد واجهتنا بعض الصعوبات العلمية والميدانية، نوجزها كما يلي:

– صعوبة تحصيل المادة العلمية والمراجع الأكاديمية المتعلقة بموضوع إشكالية التنمية المحلية في إقليم منطقة الطالب العربي الحدودية، وعموما، هناك نقص كبير في البحوث الجادة في ميدان الدراسات الحدودية على المستوى العربي، وإن وجدت فهي ضئيلة جداً وفي صيغة مقالات علمية على الأغلب، على خلاف المستوى الأوروبي والأمريكي والآسيوي، أين توجهت البحوث والدراسات الحدودية إلى مزيد من الرقي والتطور، مشكلة بذلك قاعدة علمية وبحثية هامة تخدم الباحثين في قضايا مماثلة.

– تعدد المفاهيم المتشابهة ذات الصلة بمفهوم التنمية المحلية، ما أدى إلى صعوبة توظيفها ضمن نطاق البحث.

– صعوبة تحصيل الإحصائيات والأرقام الحقيقية والدقيقة لمخططات وبرامج التنمية المحلية لولاية الوادي، من خلال صعوبة التعامل مع الأجهزة الإدارية صاحبة المصادر من مديريات ولائية وجماعات إقليمية.

وتعبر عن المجتمع الكلّي (للإستزادة، طالع: فاطمة عوض صابر، ميرفت على خفاجة، أسس ومبادئ البحث العلمي، ط1، (مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002)، ص 116).

[1] تعد "المقابلة Interview" محادثة موجهة بين والشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين، يسعى الباحث للتعرف عليه من أجل تحقيق أهداف الدراسة (للإستزادة، طالع: رجاء وحيد دويدري، البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العلمية، ط1، (دمشق، دار الفكر، 2000)، ص 323).

– عدم تعاون المديرية الجهوية للجمارك الجزائرية بولاية ورقلة في تزويدنا بالإحصائيات اللازمة والدقيقة حول عمليات التهريب على مستوى ولاية الوادي والطالب العربي، وطرق تسيير الحدود من قبل أعوان الجمارك، رغم اتباعنا لكل الإجراءات الإدارية المعمول بها بهدف تحصيلها، ما شكّل لنا صعوبة كبيرة بالنهاية للحصول على الأرقام والمعلومات المطلوبة على مستوى ولاية الوادي.

– صعوبة قياس وضبط مؤشرات التنمية المحلية بكل أبعادها السوسيو–اقتصادية، البعد الإيكولوجي البيئي، البعد الأمني والبعد الإنساني، وكذا درجات تأثيرها على المجتمع محليا وقوميا وإقليميا.

– الصعوب الكبيرة في إجراء بعض المقابلات المهمة على مستوى إقليم الطالب العربي مع أعيان المنطقة وشبابها وفلاحيها، نظرا لصعوبة المنطقة والتنقل عبر بلدياتها الثلاث، وكذا نظرا لحساسية مواضيع المقابلات مثل التي أجريناها مع أحد المهربين المحليين، حيث أنه ليس من السهل أن يقبل مهرب ما بتقديم إفادة حول نشاطه التهريبي، رغم حرصنا الشديد على سرية العملية واحترام خصوصية شخصه.

– تعذر إجراء بعض المقابلات الرسمية مع إطارات الجماعات المحلية والإقليمية (في إطار البعد الزماني للدراسة أي قبل انقضاء سنة 2021) مثل رئيس بلدية الطالب العربي، وكذا رئيس دائرة الطالب العربي بسبب ظروف جائحة كورونا وما تبعها من تشديد على منع القاءات والمقابلات، إضافة إلى المشاكل التي كانت تعيشها الدائرة من انسدادات ومشاكل على مستوى المجالس الشعبية البلدية.

– تعذر المقابلة الرسمية مع والي ولاية الوادي لأسباب نجهلها رغم اتباعنا لكل الإجراءات الإدارية المعمول بها بهدف تحقيق المقابلة، وبعد إصرار شديد منا حصلنا على موافقة بالمقابلة من طرف الأمين العام لولاية الوادي الذي شغل منصب الوالي بالنيابة في الفترة ما بين 15 ماي–15 جوان 2021، إلّا أنه لم يجب على أسئلتنا المباشرة مبررا ذلك بكثرة الإنشغالات والمشاكل والالتزامات المترتبة جراء جائحة كورونا، وصعوبة تسييرها على مستوى كل بلديات الولاية، مؤكدا بأنّ كل الأمور مسطرة وموجهة على المستوى المركزي، مكتفيا بتوجيهنا نحو مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي.

10– هيكلة الدراسة:

إعتمد الباحث في إطار معالجة إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر–دراسة في أصول المقاربة التكاملية– باتخاذ ولاية الوادي نموذجا، من خلال منطقة الطالب العربي الحدودية على أربع فصول تم وفقها الإحاطة بكل جوانب الموضوع كما خطط له سلفا.

يتناول الفصل الأوّل تأصيلا مفاهيميا للتنمية المحلية في المناطق الحدودية من منظور المقاربة التكاملية، حيث خصّ المبحث الأول بماهية التنمية المحلية أو تنمية المجتمع المحلي من خلال التطرق لإيتيمولوجيا التنمية المحلية وأسسها ومرتكزاتها وكذا الإتجاهات المفسرة لها. أمّا المبحث الثاني فقد خصّ بمعادلة التنمية المحلية والديمقراطية من خلال بحث علاقة بعض المحددات بالتنمية المحلية مثل مقاربة

الديمقراطية التشاركية، دور الإعلام التنموي المحلي والتنظيم الإداري المحلي. كما خصّ المبحث الثالث بالتأصيل الإيتيمولوجي للحدود والمناطق الحدودية من خلال التطرق إلى ماهية الحدود والمناطق الحدودية، وجدلية العلاقة بين التنمية والأمن الحدوديين بهدف تبيان أثر التفاعلات الحاصلة بينها، وكذا مفهوم ومجالات الدراسات الحدودية وسياقها التطوري في النظر للقضايا والظواهر الحدودية. وأخيرا، المبحث الرابع والذي خصّ بالتطرق إلى تأصيل المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية/تنمية المناطق الحدودية، بالتطرق إلى فهم أبجديات التكامل كمفهوم، ومدلولات المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية بالتعرّف على مجالاتها ومستوياتها واستراتيجياتها، وكذا التفصيل في المقاربات الداعمة لهذه المقاربة بهدف الإحاطة بتاريخ ومناهج المقاربات التكاملية على المستوى العالمي.

أمّا الفصل الثاني فيتناول بحثا في واقع التنمية في ولاية الوادي والمناطق الحدودية في الجزائر، حيث خصّ المبحث الأوّل بدراسة المناطق الحدودية في الجزائر من خلال توصيف المناطق الحدودية الجزائرية وتركيبتها السكّانية، وتحديد خصائصها. أمّا المبحث الثاني فقد خصّ بتناول الإستراتيجية الوطنية لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها والمعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية، وذلك بالتطرق إلى الرهانات التنموية لاستراتيجية الجزائر في التنمية الحدودية التي أخذت بعين الإعتبار خصائص كل منطقة على حدا، وكذا المحاور الكبرى التي تضمنتها هذه الإستراتيجية، ومدى مساهمتها في دفع عجلة التنمية بهذه المناطق. وأخيرا، المبحث الثالث الذي خصّ بفحص وتحليل المؤشرات التنموية لولاية الوادي عموما، من خلال تحليل البيئة السوسيو ثقافية للولاية الحدودية من جغرافيا سكانية ومقومات إجتماعية وثقافية وأمنية محلية، إضافة إلى المؤشرات الإقتصادية على مستوى الفلاحة، الصناعة، البنى التحتية والسياحة، وأخيرا، تحليل مدلولات مستوى التنمية المحلية بالولاية من خلال بحث وتيرة وحجم البرامج المحلية التي تضمنتها مؤشرات المخططات التنموية سواء البلدية أو القطاعية منها، والتي شملت تقريبا مختلف مجالات الحياة المجتمعية من إجتماع، إقتصاد، صحة، أمن وبيئة...، ومدى استجابتها للإحتياجات والمتطلبات المحلية للولاية في إطار محاولة تحقيق التوازن المناطقي والإقليمي وطنيا.

أمّا الفصل الثالث فقد تناول التشاركية في تنمية منطقة الطالب العربي الحدودية انطلاقا من مبدأ أحقية كل الأطراف المحلية في المساهمة في توطين مسار التنمية بالمجتمع، حيث خصّ المبحث الأوّل منه ببحث إقليم الطالب العربي الحدودي والتركيز التنموي في مشاريع الإدارة العامة، من خلال موقع المنطقة في استراتيجيات الدولة التنموية ومدى استفادة المجالات المجتمعية المختلفة منها، وكذا تحليل إرتباط التنمية بجدلية الأمن الحدودي لدى السلطة المركزية. أمّا المبحث الثاني فخصّ بمعالجة أثر المقاربة الأمنية على التنمية في الإقليم الحدودي المشترك، من خلال أثر الإستقرار الأمني على أمن التنمية، واستراتيجية الفاعل الأمني في حماية إقتصاد المجتمع الحدودي المحلي. وأخيرا، المبحث الثالث الذي خصّ باستراتيجية المواطن

المحلي في منطقة الطالب العربي في استجلاب المشروع التنموي، بهدف تحليل دور السلطات المحلية في احتواء المجتمع المحلي الحدودي وتفسير مدى العلاقة بينهما وآثار ذلك على المستوى المحلي، إضافة إلى بحث مساهمة فواعل المجتمع المدني في توطين مشاريع التنمية في إطار المبادرات المحلية.

وأخيرا، يتناول الفصل الرابع مستقبل التنمية المحلية في منطقة الطالب العربي وفق منظور الدراسات الحدودية الحديثة، في إطار رؤية تحليلية تستند إلى مؤشرات تنموية بالمنطقة في ظل التوجّه نحو تجديد مفهوم وأدوار الحدود، حيث خصّ المبحث الأوّل بتقييم التنمية المحلية بمنطقة الطالب العربي مع التركيز على الخصائص المجتمعية للمجتمع الحدودي ومدى أهليتها لرفع تحدي التنمية، إضافة إلى المستقبل الإقتصادي للمنطقة، واستمرار أولوية الأمن مقابل التنمية رغم أنهما يكملان بعظهما البعض. أمّا المبحث الثاني فخصّ بالتوجه نحو تجديد مفهوم الأمننة الحدودية في الإقليم المشترك مع تونس من خلال تجليات الأمننة الحدودية محليا وإقليميا، وكذا الأمننة الحدودية من منظور الأمن الإنساني. وأخيرا، المبحث الثالث والذي خصّ بآفاق التعاون الحدودي بين منطقة الطالب العربي ومنطقة حزوة، من خلال التطرق إلى الشراكة الحدودية المتعددة كآلية لتطوير التعاون التنموي المشترك، وكذا الآليات المقترحة لتعزيز التعاون والشراكة بالإقليم الحدودي المشترك.

الفصل الأوّل:

المنظور الحديث للتنمية المحلية

في المناطق الحدودية

دراسة مفاهيمية

شهد مفهوم التنمية اهتماما كبيرا من قبل مختلف الدارسين في مجالات متعددة، وهو مصطلح حديث إتضحت بوادره بعد الحرب العالمية الثانية، وبالضبط في سبعينيات القرن 20م، خصوصا بعد حصول العديد من دول العالم الثالث على استقلالها السياسي، إذ باتت بأمس الحاجة إلى برامج وسياسات تنموية متنوعة بهدف النهوض بالقطاعات الحيوية في إقليم الدولة القومية.

ورغم محاولة هذه الكيانات إحلال مبدأ المساواة والموازنة في برامج وسياسات التنمية، إلا أنها لم تكن عادلة من حيث الإهتمام بواقع ومتطلبات التنمية على المستوى المحلي والمناطقي، بما في ذلك المناطق الحدودية–التي تعد أقاليم حيوية نظرا للأبعاد والمقومات الإقتصادية، الأمنية والجيوبوليتكية التي تتمتع بها، وانعكاساتها على المستوى المحلي، الإقليمي وكذا الدولي، رغم ما تعانيه هذه المناطق من ضعف على كل الأصعدة ليس في دول العالم الثالث فحسب، بل حتى في دول العالم الأوّل والثاني، أين يرتفع مستوى التركيز الأمني مقارنة بالمتغيرات المجتمعية والحيوية الأخرى، أي تكريس مقاربة الأمننة الحدودية مع إسقاط أو إن صح التعبير إهمال وتحييد المقاربات الموازية حسب نظرنا–، وعدم العدالة في تقسيم الثروة الوطنية التي تعد المورد الأساسي والوحيد في هذه البلدان، رغم أنّ التوجه التنموي الحديث يقتضي توافر موارد أخرى موازية لتمويل مشاريع الدولة، أو ما يسمى بالتمويل الذاتي Self-Sponsoring الذي يصطدم في غالب الأحيان بحقيقة عدم توفر الإطار القانوني والتشريعي المنظم والمحفز له، وحتى إن وجد، فيقع في إشكالية بعض الممارسات الإدارية كالمركزية المشددة، وكذا الخلفية الثقافية للمجتمع التي تحول دون تحقيق ذلك.

وفي هذا الإطار، ومن خلال هذا الفصل الأوّل، سوف نتطرق إلى دراسة مفاهيمية للمنظور الحديث للتنمية المحلية في المناطق الحدودية كمتغيرين رئيسيين للدراسة وفق تصور مفاهيمي نظري، باحثين في كل ما يحوم حول هذه المحددات من مفاهيم ومصطلحات ووحدات تحليلية، تساعد في تكوين صورة واضحة عن الظاهرة الحدودية بشكل عام، كما تؤهلنا للغوص في خبايا الموضوع محل الدراسة بشكل خاص.

المبحث الأوّل: ماهية التنمية المحلية– تنمية المجتمع المحلي

تتعدّد التعاريف المتعلقة بالتنمية كمفهوم حديث وفقا لتعدد الأدبيات والأطر التحليلية للدارسين للظاهرة واختلاف توجهاتهم الأيديولوجية والفكرية، إذ أنّ التباين في أرائهم حول تحديد تعريف موحد للتنمية والتنمية المحلية أو تنمية المجتمع المحلي قد شكّل صعوبة في البداية، ولكنه ساهم في إثراء حقل الدراسات التنموية، خاصة بعد الإهتمام المتزايد الذي حظيت به الظاهرة على المستوى السياسي والإقتصادي، والأكاديمي والإنساني، وبالتالي، ساهمت في بلورة تصور شامل ومتكامل حول مفهومها.

المطلب الأوّل: إيتيمولوجيا التنمية المحلية

يتناول المطلب الأوّل خلفيات ومفاهلم التنمية من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول مفهوم التنمية المحلية، وأخيرا، الفرع الثالث فيتناول المفاهيم ذات الصلة بالتنمية والتنمية المحلية.

الفرع الأوّل: التنمية: الخلفيات والمفاهيم

أولا: تعريف التنمية لغة:

"ورد في لسان العرب، نمى، النماء، الزيادة، نما، ينمو، نموا، زاد وكثر، ونميت الشيء أي رفعته عليه، وكل شيء رفعته. ما يجعل الأصل اللغوي للتنمية يفهم في الزيادة والكثرة والإرتفاع."[1] و"تتجمّع دلالات التنمية اللغوية في الزيادة، والوفرة، والخصوبة، والعطاء، والإرتفاع، والصعود، والنمو، والكثرة، والإنتشار، والنماء، والتقدم، والإزدهار، والخير، والإصلاح، والصلاح، والإسناد."[2] و"التنمية كلمة مشتقة من كلمة نمو، وفعلها نما، ينمو، وتعني: الزيادة والإنتشار، ومن هنا نعرف أن التنمية يجب أن تعني زيادة ورفعة وتحسين ما هو موجود أصلا ونشره وتعديه إلى غيره، بحيث يساهم في رفعة غيره وتحسينه أيضا."[3]

ثانيا: التنمية إصطلاحا من خلال التطور المفاهيمي:

1- المفهوم التقليدي للتنمية:

ساد المفهوم التقليدي للتنمية لفترة طويلة امتدت حتى أواخر الستينيات من القرن العشرين، إذ يصف التنمية على أنها عملية الزيادة المستمرة والسريعة في متوسط دخل الفرد في فترة زمنية محددة.[4]كما"عرّف بعض الدارسين التنمية بأنها الحالة التي يصبح فيها الإقتصاد الوطني قادرا على توليد زيادات متواصلة في الناتج الوطني الإجمالي بمعدل يتراوح بين 5٪-7٪، وهو ما يعني زيادة متواصلة في مستوى الدخل الفردي الحقيقي بمعدل يتراوح بين 2٪ و4٪سنويا (بفرض أن معدل نمو السكان هو 3% سنويا)."[5]

---

[1] وفاء معاوي، **الحوكمة المحلية الإلكترونية كآلية للتنمية في الجزائر–دراسة حالة ولاية سطيف**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2017/2016)، ص 21.

[2] جميل حمداوي، **التنمية والبيئة: أي علاقة؟**، ط1، (المغرب، 2017)، ص 50.

[3] أسعد معتوق، **بيانات ومؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية–دراسة حالة الأقاليم السورية**، (رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، غير منشورة، جامعة دمشق، 2009)، ص 33.

[4] مبروك ساحلي، **أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي- دراسة حالة الجزائر-**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014)، ص 46.

[5] إبراهيم العيسوي، **التنمية في عالم متغير**، (القاهرة: دارالشروق، 2000)، ص 13.

"يتضح جليا إستناد المفهوم التقليدي للتنمية إلى النظرية المادية الإقتصادية، التي تركز على دور الإستثمارات المحلية والأجنبية في رفع الإنتاج الوطني. ويرجع الفضل إلى رؤى كل من "هارود Harrod وإيفيس دومار Evis Domar" في توضيح هذه الفكرة في أواخر الثلاثينيات وفي الأربعينيات من القرن العشرين.[1]

واحتضنت الدول النامية المفهوم التقليدي للتنمية، وخاصة منها التي نالت إستقلالها حديثا بعد الحرب العالمية الثانية، باستيراد النموذج الإقتصادي الغربي الذي لاقى نجاحا كبيرا في موطنه الأصلي، إلاّ أنه لا يتناسب وبيئة هذه الدول. ورغم ذلك، فقد تم انتهاجه من خلال سياسات عامة، كان الهدف الأساسي منها النهوض بالإقتصاد الوطني في ظل الضعف العام.

2- مفهوم التنمية خلال السبعينيات من القرن الماضي:

أثبتت التجارب التنموية للدول النامية خلال الخمسينيات والستينيات قصورا في مستوى التنمية المرتكزة على البعد الإقتصادي دون سواه، حيث واجهت مشاكل مستمرة تمثلت أساسا في استمرار تدني مستويات المعيشة واستفحال الفقر والجهل والمرض، رغم أن معدلات نمو الدخل القومي لهذه الدول قد قاربت نسبة 6%، وهو المعدل المطلوب حسب خبراء التنمية في الأمم المتحدة. كما اتسعت الفروقات بين الأغنياء والفقراء نتيجة النمو السريع للإقتصاد والعجز في صنع القوة في النظام الإقتصادي العالمي، ما عمّق من تبعية هذه الإقتصاديات للسوق الرأسمالية الجديدة.[2]"حيث أثار تقرير الواقع الإجتماعي الذي نشر في عام 1952 إهتماما كبيرا داخل مؤسسات الأمم المتحدة وخارجها. إذ ركّز على وصف الظروف الإجتماعية القائمة وتناول برامج تحسينها بشكل عارض، غير أن مؤيدي هذه البرامج وجدوا فيها إلهاما ودعما لاهتمامهم بالإجراءات المباشرة للحد من الفقر."[3]

3- مفهوم التنمية خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي:

"حدثت خلال الثمانينيات والتسعينيات عدة تطورات متعلقة بمفهوم التنمية، ساهمت في بروز مفاهيم أخرى للتنمية مثل: التنمية البشرية، التنمية المستدامة، التنمية المستقلة، والتنمية الشاملة، وهي ليست

[1] مبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[2] إبراهيم العيسوي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 15.14.

[3] فولف جانج ساكس، **قاموس التنمية: دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة**، ترجمة: أحمد محمود، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2008)، ص.ص 30.29.

بدائل للتنمية، وإنما شروطا أو أوصافا لأهم محتوياتها، إذ أن كل واحد من هذه المفاهيم يحدد جانبا متضمنا في مفهوم التنمية."[1]

الجدول (01): تطور مفهوم التنمية

المراحل	الفترة	مفهوم التنمية
1	نهاية الحرب العالمية الثانية الي منتصف القرن العشرين	التنمية = النمو الاقتصادي
2	منتصف الستينيات الي السبعينيات القرن العشرين	التنمية= النمو الاقتصادي + التوزيع العادل
3	منتصف السبعينيات الي منتصف الثمانينات القرن العشرين	التنمية الشاملة = الاهتمام بجميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية
4	منذ سنة 1990م الي يومنا هذا	التنمية البشرية = تحقيق مستوي حياة كريمة وصحية للسكان
5	منذ قمة الارض سنة 1992م	التنمية المستدامة = النمو الاقتصادي + التوزيع العادل للنمو الاقتصادي + الاهتمام بجميع جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

المصدر: محمد فاروق صالح زعرب. تنمية وتطوير المناطق الحدودية: حالة دراسية للشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة، ص 9

ثالثا: التعاريف المختلفة للتنمية:

"تعرّف التنمية على أنها مصطلح حديث بدأ استخدامه في القرن الماضي، ويتعرّض محتواه إلى تغيير مستمر ولا يستقر على حال، بحيث يصعب أحيانا تحديد معالمه، وفرز دلالاته بصورة كاملة، وذلك لتعدد الميادين والقضايا التي ترتبط به من إقتصادية واجتماعية وسياسية ونفسية وحضارية."[2]

يشير "طلعت مصطفى السروجي" في كتابه: التنمية الإجتماعية: المثال والواقع إلى غموض مفهوم التنمية، إذ أنه يتضمن ثلاث صور ذهنية متلازمة في فهم ظاهرة التنمية والتعامل معها، وهي التنمية كأسلوب حياة Life Style، وكهدف Objectives، وكقدرة على النمو والتغيير والتطور Growing,

[1] مبروك ساحلي، مرجع سبق ذكره، ص 49.

[2] أسعد معتوق، مرجع سبق ذكره، ص 33.

Change & Evolution. ويرى الكاتب، أنه في الحالة الأولى التي تصف حال المجتمع، قد يهدف هذا الأخير إلى تحقيق التنمية بعد حالة من التخلف، كما قد يكون متقدما ويهدف إلى مزيد من التقدم. أما في كون التنمية هدفا، فهذا منوط بمدى فهمه ووضوحه قصد دمج جهود الأفراد والجماعات والهيئات الفاعلة بغية تحقيقه. وأخيرا، التنمية كقدرة، فتعني مدى وفرة الطاقات والإمكانيات والكفاءات التي تمكّن المجتمع من تحقيق هذا الهدف.[1]

فمصطلح التنمية غالبا ما يشير إلى النمو والتوسع. إذ كان في العصر الصناعي مرتبطا بشدة بزيادة السرعة والحجم الإنتاجي، إذ هناك حقيقة تشير إلى أن الزيادة ليست دائما محمودة. ويفترض وبشدة أن يكون هناك احترام للتقليل من التبعية الخارجية وخفض مستويات الإستهلاك. وبالتالي، فمصطلح التنمية لا يعني دائما النمو، بل يعني دائما التغيير.[2]

عرّفت الأمم المتحدة عام1955 التنمية بأنها عملية موجهة لجعل المجتمع متقدما إجتماعيا أو إقتصاديا، كما أنها ترتكز على مبادرة المجتمع المحلي وإشراكه. وفي عام1956 قدّمت نفس الهيئة تعريفا يشير إلى أنّ تنمية المجتمع هي عملية لربط وتنسيق الجهود الأهلية وجهود السلطات الحكومية لتحسين الظروف العامة للمجتمعات المحلية، وجعل هذه المجتمعات متكاملة، وتمكينها من الإسهام الفعّال في تحقيق التقدم القومي. وأشار هذا التعريف إلى الدور البارز للحكومة في تصميم التنمية، وبذلك تصبح تنمية المجتمع مجهودا وعملية مشتركة بين المواطنين من جهة وجهود الدولة من جهة أخرى.[3]

يرى "Marx" أن التنمية ثورة تحمل في عمقها تحولات جذرية في البنى المختلفة للدولة، وكذا أساليب الحياة والقيم الثقافية في المجتمع. وأشار إلى أن النموذج الصناعي المتقدم يعد نموذجا مستقبليا للبلدان المتخلفة. كما أن هناك مفهوم جديد للتنمية يصفها على أنها منهج ديناميكي وعملية مستمرة تتضمن عمليات مختلفة من التعليم والتفكير وأسلوب الحياة والتفاعل التعاوني.[4]

"إنّ تنمية المجتمع البشري عملية متعددة الجوانب، وهي تتضمن على المستوى الفردي تحسنا في مستويات المهارة والكفاءة والحرية والإبداع والإنضباط الذاتي والمسؤولية والحياة المادية. وتعتبر بعض

---

[1] طلعت مصطفى السروجي، **التنمية الإجتماعية: المثال والواقع**، د.ط، (جامعة حلوان: مكتب نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2001)، ص 14.

[2] Flo Frank and Anne Smith, **The Community Development Handbook, A Tool to Build Community Capacity**, (Canada, Minister of Public Works and Government Services, 1999), p 7.

[3] ليلى مكاك، **دور وكالة التنمية الاجتماعية في تحسين ظروف الأسرة الجزائرية**، (رسالة ماجستير في علم الاجتماع، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010–2011)، ص 50.

[4] نفس المرجع، ص 51.

هذه العناصر من الناحية الفعلية مقولات أخلاقية يصعب تقييمها، إذ تعتمد على العصر الذي يحيا فيه المرء وعلى أصولها الطبقية ومعاييره الشخصية عن الخطأ".[1]و"التنمية تشير إلى النمو المقصود الذي يتحقق من خلال مجهودات مخططة ومنظمة للأفراد والجماعات لتحقيق أهداف محددة. أي أنها عملية نمو متواصلة تعتمد على القدرات وتتحقق بشكل تشاركي تماشيا مع الخصوصيات الثقافية للمنطقة وتطلعات الأفراد. كما أنها تهدف إلى الحد من الفقر وتوفير فرص الإنتاج والإحتياجات الأساسية لكل أفراد المجتمع، مع تحقيق العدالة في التوزيع والإستفادة من الثروة الوطنية. كما تفترض حكامة محلية ونظاما ديمقراطيا ورجال حكم نزهاء يحدثون تغييرات عميقة وشاملة، في إطار يشمل كافة جوانب الحياة المجتمعية في مختلف صورها وأشكالها."[2]

يتشابه مفهوم التنمية مع بعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة إلى حد الخلط أحيانا، إذ تجمع كلّها في مضامينها على الإنتقال من حالة إلى أخرى، إلّا أنه لكل منها مدلولات ومقاصد وآليات منفردة تتحقق من خلالها، نورد أهمها فيما يلي:

1–التنمية والنمو: يدل مفهوم النمو على الزيادة المستمرة في أحد مناحي الحياة، كالنمو الإقتصادي الذي يشير إلى ارتفاع الدخل القومي للدولة ودخل الفرد في فترة زمنية محددة. وبالمقابل فإن التنمية تهدف إلى تحقيق تراكمية غير محدودة تمس كل الجوانب المجتمعية، الغاية منها القضاء على الفقر، التخلف والهشاشة.

2–التنمية والتغيير: يشير مفهوم التغيير إلى التحوّل من حالة إلى أخرى، وهو يحمل في طياته معنيين، أحدهما إيجابي بالتحوّل إلى الأفضل، وآخر سلبي بالتحوّل إلى الأسوأ، أما التنمية فتشير دوما إلى التحوّل نحو تحقيق مستويات أفضل وبشكل تصاعدي.

3–التنمية والتطور: التطور مفهوم ذو مدلول ثقافي تسعى كل المجتمعات إلى بلوغه من خلال مراحل معينة تنتهي بالرفاه المجتمعي، والتنمية هي الوسيلة المعتمدة في سبيل تحقيق ذلك.

4–التنمية والتقدم: يشير مفهوم التقدم–الذي يتأتّى عبر مراحل زمنية طويلة– إلى نتاج عملية التطور، أي أنه يعبر عن آخر مرحلة في مسيرة التطور، أما التنمية فتشير إلى الوسيلة الحافظة لهذا التقدم من خلال السياسات والبرامج التنموية بمختلف أنواعها.

---

[1] والتر رودني، **أوروبا والتخلف في أفريقيا**، د ط، ترجمة: أحمد القصير، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998)، ص.ص 8.7.

[2] حسين زبار، **التنمية المحلية بمنطقة تلمسان: مضمونها وخصوصيتها الثقافية–دراسة ميدانية**، (رسالة ماجستير في أنثربولوجيا التنمية، غير منشورة، الجزائر، جامعة تلمسان،2011–2012)، ص 19.

5–التنمية والتحديث: "التحديث بمعناه الشامل الإستفادة قدر الإمكان مما توفره البيئة الخارجية من مزايا وإيجابيات بما يخدم البيئة الداخلية المحلية، فالتحديث هو خلاف التنمية التي تعني الزيادة في القدرة الإنتاجية بالشكل الذي يرفع القدرة المعيشية ماديا وروحيا واجتماعيا وثقافيا، وتكون مصحوبة بقدرة ذاتية متزايدة قادرة على حل المشاكل."[1]

رابعا: مستويات التنمية:

1– على المستوى الدولي:

1–1– التنمية فوق القطرية: وهي التنمية التي تمتد أبعادها إلى ما بعد القطر الوطني، إذ تشكل وجها من أوجه التعاون الدولي في إطار العلاقات الدولية بين دولتين أو أكثر، سواء بشكل طوعي أو في إطار عضوية الهيئات والمنظمات والمؤسسات الدولية (أي الخضوع لسياسات وبرامج الكيانات الخارجية وتنفيذها)، كما لا يقترن هذا النوع من التنمية بمتغير التقارب الجغرافي أو الإقليمي.

1–2– التنمية الإقليمية: وهي شكل من أشكال التنمية الذي يتحدّد وفق المتغير الجغرافي والجوار الإقليمي بين دولتين أو أكثر، إذ قد تربط الأطراف محل مشروع التنمية الإقليمية حدودا جغرافية مباشرة ولسيقة مثل الجزائر وتونس مثلا، كما قد لا تربطها حدود مباشرة، شريطة أن تكون في إطار قاري مثل التكتلات الإقتصادية كمجلس التعاون الخليجي، والإتحاد الأوروبي.

2– على المستوى القومي:

2–1– التنمية القومية: "تعتبر عملية يتم فيها تشغيل جميع القطاعات واستغلال كل الموارد والإمكانات المتاحة، وهي عملية تقتضي وجود تخصص وتناسق بين الوحدات الإنتاجية، ووجود شبكة إنتاجية واسعة تشمل كل القطاعات والأقاليم عبر الوطن."[2]

2–2–التنمية الجهوية الإقليمية: هي تلك العملية التي تؤدى إلى إحداث عدة مظاهر تدل على تغير الإقليم إلى وضع أفضل يحقق اللاندسكيب النفعي Beneficial Land scape. كما يمكن تعريف التنمية الإقليمية"بأنها تلك التغيرات التي تطرأ على حالة إقليم ما بطريقة مقصودة بهدف تحسين ظروف حياة

[1] مبروك كاهي، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016)، ص 242.

[2] عبد العزيز عقاقبة، **دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية حالة الجزائر (1990–2009)**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016–2017)، ص 99.

سكانه وتقليل الفوارق بين أجزائه المختلفة المكانية والبشرية، عن طريق الإستخدام الأمثل لموارده، وتحسين كفاءة إمكاناته بكافة تفصيلاته االبشرية.[1]

2-3- التنمية المحلية: تعرف بأنها إسهامات من المهنيين والمواطنين لزيادة التضامن من داخل المجتمع، وتحريك المواطنين نحو تحقيق المساعدة الذاتية، وتشجيع القيادات المحلية للشعور بالمسؤولية ودعم المنظمات المحلية.[2]

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المحلية

أولا: أبجديات التسمية:

تجدر الإشارة إلى ضرورة التطرق إلى الإختلاف في تسمية مصطلح التنمية المحلية الذي يعود في الأصل إلى اتساع مجال التعبير عنه في اللغة العربية، كما أنه يساهم في إثراء الإطار المعرفي والمفاهيمي للظاهرة المراد دراستها. فمن الدارسين من يستخدم مصطلح التنمية المحلية للإشارة إلى العملية التنموية في إقليم معين أي مكان أو مجال فيزيائي، فالمحلية هنا تؤكد حدود وجغرافية المجتمع محل إسقاط الظاهرة. ويشيع استعمال هذا المصطلح وتداوله في الدراسات الأكاديمية الغربية وبكثرة تحديدا في الدراسات الفرنكوفونية تحت مسمّى Développement Local، وكذا في بعض الدراسات الأنجلوسكسونية تحت مسمّىLocal Development. كما يستخدم بعض آخر مصطلح تنمية المجتمع المحلي للإشارة إلى العملية التنموية في إقليم أو مجال جغرافي معيّن تمييزا له عن باقي الأقاليم. وهذا النموذج من التسمية نجده متداولا بكثرة في الدراسات الأكاديمية الأنجلوسكسونية تحت مسمّى Community Development/Local Community Development. وكذا مصطلح التنمية الترابية أو المناطقية Land Development، نسبة إلى رقعة جغرافية محدّدة دون غيرها كما هو في المملكة المغربية. ورغم التنوّع اللفظي بين التنمية المحلية، تنمية المجتمع المحلّي والتنمية الترابية، إلا أنّ هذه المصطلحات جميعها تشترك في الأبعاد والأهداف والركائز.

ثانيا: مفهوم التنمية المحلية والمصطلحات ذات الصلة

مثّلت بداية ستينيات القرن العشرين أول ظهور لمصطلح التنمية المحلية في فرنسا كاستجابة منافية لقرارات الدولة الرامية لجعل إعداد التراب أولوية وطنية بهدف القضاء على الفوارق الجهوية بين العاصمة

[1] أحمد محمد عبد العال، **المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر**، 12 أبريل 2015، (https://www.arabgeographers.net/vb/thr، تم الإطلاع يوم 27 أوت 2020).

[2] عبد العزيز عقاقبة، مرجع سبق ذكره، ص 99.

والضواحي وحتى داخل العاصمة ذاتها، من خلال اتخاذ قرارات مركزية من أعلى دون تشاور مع الفاعلين المحليين الذين بدورهم أعلنوا رفضهم للواقع، مقرين بأن تنمية أي إقليم لابد أن تراعي حاجياتهم وتطلعاتهم، مطالبين بنموذج التنمية من أسفل تكريسا لاستقلالية الأقاليم عن مراكز اتخاذ القرار. ومع بداية الثمانينات، بدأ مصطلح التنمية المحلية يحظى بالإعتراف تدريجيا من قبل الهيئات والمؤسسات الحكومية على غرار مندوبية مراقبة التراب والعمل الجهوي الفرنسية DATAR، التي أقرّت التنمية المحلّية كنمط من أنماط التنمية من خلال مخطط 1984–1988.[1]

1- تعريف مصطلح المحلية:

يشير المفهوم التقليدي للمكان إلى المجال الطبيعي الجغرافي، والمكان وفقاً لذلك هو مساحة ممتدة ذات حدود إدارية قابلة للتقسيم بإرادة صانع القرار السياسي والإداري. ومع بداية خمسينيات القرن 20، وبظهور فرع "النمو الإقليمي"، أصبح ينظر للمكان على أنه مجال متجانس قابل للتفكيك، أي أنه كائن إيجابي على عكس الدور السلبي للمكان كمجال. وفي الستينيات بدأت ملامح التعقيد تظهر على المصطلح، ما دفع إلى دراسة المجالات على حدا، نظرا للخصوصية الذاتية من حيث الإمكانات أو تنوع العلاقات التي يتمتّع بها كلّ مجال، وهو ما ساهم بدوره في ظهور مفهوم التنمية الإقليمية، أي التحوّل من المجال الجغرافي المتجانس والمصطّح في حالة النمو(Uniform-Abstract) إلى المجال الجغرافي المتنوّع القائم على العلاقات التفاعلية الداخلية في حالة التنمية، وهو المكان المتنوع العقلاني (Deversified –Rational Space).[2]

ومع مطلع السبعينيات والثمانينيات، تبلور المفهوم الجديد للمكان الذي اقترن بالتنمية التي تقع في وسط معيّن هو"الوسط المحلي"، حيث تطور ليعبر عن المنطقة Territory، ثم المنطقة المحلية Local Territory التي اكتست بعدين: البعد الإقتصادي المرتكز على تحسين القدرة الإبتكارية ومستويات الإنتاج والإستفادة من التكنولوجيا، والبعد المؤسّسي التنظيمي الذي يكرّس التفاعل بين الفاعلين الإجتماعيين (القطاع الخاص، المجتمع المدني، الحكومة، الكيان العلمي والتكنولوجي والهيئات الممثلة للمجتمع المحلي).[3]

---

[1] خيضر خنفري، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق**، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، 2011/2010)، ص.ص 13.12.

[2] محمد عبد الشفيع عيسى، "**مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجتماعية**"، (بحوث إقتصادية عربية، عدد 44، 2008)، ص 161، https://iefpedia.com/arab/?p=13704.

[3] نفس المرجع، ص.ص 162.161.

2- تعريف المجتمع المحلي:

"تتمثل الحدود الجامعة لتعريف المجتمع المحلي في عاملين، هما: الإشتراك في محل جغرافي للعيش من جهة، ووحدة المصالح والإهتمامات بين أعضاء المجتمع المحلي والخصائص الإقتصادية، الإجتماعية والثقافية أو الخصائص المتصلة بالإنتساب البشري من جهة أخرى."[1]وبذلك، فالمجتمع المحلي يعبر عن أفراد يعيشون في رقعة جغرافية محددة تجمعهم مصالح مختلفة مشتركة، في إطار من النظم والعادات والتقاليد والروابط والقيم الإجتماعية التي تولد لديهم شعورا بالإنتماء إلى مجتمعهم. والمجتمع المحلي جزء من المجتمع الكلّي، أي نسق فرعي من النسق الكلّي، مثل القرية والمدينة كمجتمعات محلية في إطار المجتمع الكلّي أو الوطن. كما أنّ هناك عوامل تاريخية، سوسيو–اقتصادية، ثقافية وسياسية تصنع المجتمعات، ما يجعلها تمتاز بخصوصيات ذاتية، ومن هذا المنطلق تبنى البرامج والخطط التنموية لتغطية إحتياجاتها وإحداث التوازن بينها في سبيل تحقيق التنمية الكلّية للمجتمع الكبير.

و"تعتبر عملية التنمية المحلية تغييرا إجتماعيا موجها من خلال أيديولوجيات محددة، وهي عملية معقدة تشتمل على أبعاد إجتماعية وسياسية واقتصادية وبيئية، كما يفترض تحقيقها أن يتم إخضاعها لأجندات عمل على المدى الطويل.[2]كما تعد تنمية المجتمعات المحلية في بعض مناطق العالم إحدى وظائف الحكومة التي تستلزم إنشاء هيئة خاصة لتنفيذ هذه العملية، بالتنسيق مع هيئات أخرى والسكان المحليين. وفي بعض المناطق الأخرى، يستخدم المصطلح للدلالة على كيفيات إنشاء أنماط معينة من النظم الإجتماعية، مثل التنمية الإجتماعية للصحّة، ولكن هذا النموذج يسلب تنمية المجتمع المحلي الخاصية التكاملية. كما يستخدم المصطلح أيضا ليعني الوسيلة المتبعة لتحقيق هذه العملية، والتي تتمثل في دفع الطاقات البشرية والمادية والطبيعية للمجتمعات المحلية نفسها.[3]

يعرّف "محمد نبيل جامع" تنمية المجتمعات المحلية بأنها"عبارة عن العملية المصممة لإيجاد الظروف الخاصة بتشجيع وتحقيق التقدم الإجتماعي للمجتمع المحلي كافة، عن طريق الإشتراك الحيوي الفعّال لسكان المجتمع المحلي، والإعتماد إلى أقصى حد ممكن على البواعث الإجتماعية والمبادرة الجماعية والإبتكار البنّاء لهؤلاء السكّان."[4]

---

[1] محمد عبد الشفيع عيسى، مرجع سبق ذكره، ص 173.

[2] محمد فاروق صالح زعرب، **تنمية وتطوير المناطق الحدودية: حالة دراسية للشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة**، (رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، غير منشورة، الجامعة الإسلامية–غزة، 2013)، ص17.

[3] محمد نبيل جامع، **علم المجتمع الريفي وتطبيقاته التنموية**، دط، (مصر، جامعة الإسكندرية، 2019)، ص133.

[4] نفس المرجع، نفس الصفحة.

كما يعرّف كل من "فلو فرانك وآنا سميث":" تنمية المجتمع على أنها التطوير المخطّط لكل جوانب رفاهية المجتمع إقتصاديا، إجتماعيا، بيئيا وثقافيا. وهي العملية التي من خلالها يشترك أعضاء المجتمع في عمل جماعي لإيجاد حلول للمشاكل المشتركة. إن نطاق تنمية المجتمع يتنوّع بين مبادرات صغيرة في مجموعات صغيرة إلى مبادرات واسعة تخص كل المجتمع، بغض النظر عن نطاق النشاط والتنمية المجتمعية الفعّالة."[1]

الفرع الثالث: مفاهيم ذات الصلة بالتنمية والتنمية المحلية

أولا– التنمية المستدامة:

ظهر مفهوم التنمية المستدامة في أواخر الثمانينيات، إذ استخدم في تقرير لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية UNCED سنة 1987 بشكل رسمي ولأول مرة، عنون التقرير ب: مستقبلنا المشترك، وعرف بتقرير برونتلاند (The Brundtland Report) نسبة إلى رئيسة وزراء النرويج السابقة التي ترأست هذه اللجنة، وقد عرّف التنمية المستدامة على أنها تلبية إحتياجات الأجيال الحالية دون حرمان الأجيال القادمة من حقها. كما عرّف البنك الدولي التنمية المستدامة بأنها ":تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات الرأسمال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن."[2]

ثانيا– التنمية الشاملة:

التنمية الشاملة"عملية تحول تاريخي متعدد الأبعاد، يمس الهياكل الإقتصادية والسياسية والإجتماعية، كما يتناول الثقافة الوطنية، وهو مدفوع بقوى داخلية وليس مجرد إستجابة لرغبات قوى خارجية، وهو يجري في إطار مؤسسات سياسية تحظى بالقبول العام وتسمح باستمرار التنمية، ويرى معظم أفراد المجتمع في هذه العملية إحياء وتجديدًا وتواصلا مع القيم الأساسية للثقافة الوطنية."[3]

ثالثا– التنمية المستقلة:

يعتبر إسهام "Paul BARRAN" في تحليله لتطور المجتمع الهندي في كتابه "الإقتصاد السياسي للتنمية" دعوة صريحة لتحقيق التنمية المستقلة، حيث ربطها بالسيطرة على الفائض الإقتصادي وحكامة استغلاله بدءا بقطع الإستنزاف الخارجي، وبمصلحة الفئات الإجتماعية ضعيفة الدخل، مؤكدا ضرورة

[1] Flo Frank and Anne Smith, Op. cit, p6.

[2] The Word Bank Group, **What is Sustainable Development**, (http://www.worldbank.org/depweb/English/sd.html, uploaded on 26th May 2020).

[3] ناجي عبد النور، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، (https://www.asjp.cerist.dz، تم الإطلاع يوم 22 ماي 2020).

القضاء على الإستهلاك الترفي كأبرز مظاهر التبذير، وكذا أهمية العوامل الخارجية في تعزيز التبعية والتخلف وقصور معالجته، مع انحيازه إلى النموذج غير الرأسمالي في التنمية المستقلة لتحقيق الإستقلال التنموي.[1]

لم يتفق الإقتصاديون على مفهوم موحّد للتنمية المستقلة رغم أنهم يجمعون بأنها لا تعني الإنعزال التام عن العالم الخارجي، ولا تعني الإنكماش أو الإكتفاء الذاتي. وبالمقابل، هي ضمان حرية الفعل للإرادة الوطنية المستندة إلى تأييد شعبي حقيقي في مواجهة الرأسمالية وآليات ضغطها، والقيود التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية.

عموما، فالتنمية المستقلة هي"تلك العملية التي تتضمن فعلا ديناميكيا بعيد الأمد يتناول بالتغيير حالات الكفاءة الإنتاجية والعدالة الإجتماعية والعلاقات البنيوية كافة؛ بما يكفل تعظيم القدرات الذاتية للبلد بشكل منفرد أو ضمن تكامل إقليمي أو قومي، وبما يؤمن استقلالية القرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي بعيدا قدر الإمكان عن أي تأثيرات خارجية."[2]

المطلب الثاني: أسس ومرتكزات التنمية المحلية

يتناول هذا المطلب أبعاد ومستويات التنمية المحلية، ثم نتطرق إلى المصادر المختلفة لتمويلها، وفي الأخير، الفواعل الرسمية وغير الرسمية للتنمية المحلية والتي تلعب دورا فعالا في بناء وتسيير العملية.

الفرع الأوّل: أبعاد التنمية المحلية

أولا: أبعاد التنمية المحلية:

تتعدّد أبعاد عملية التنمية المحلية وفقا لتعدد المجالات التي تعالجها الخطط والبرامج التنموية في إطار المجتمع المحلي، إلا أن الملاحظ أن أغلب الدراسات إن لم تكن كلّها، تركز على بعض الأبعاد الرئيسية التي نوردها كما يلي:

1- البعد الإقتصادي: من خلال رفع القدرة الإنتاجية والإقتصادية للمجال الجغرافي المحلي، عن طريق إحياء وتنشيط القدرات والمقومات الإقتصادية، وتحفيز الفواعل المجتمعية من حكومة ومواطنين ومجتمع مدني بكل تشكيلاته لاحتضان المبادرة.

[1] سعد حسين فتح الله، **التنمية المستقلة: المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص38.

[2] نفس المرجع، ص 48.

2- البعد الإجتماعي: يتجلى من خلال تحقيق عوائد إجتماعية تعود بالنفع العام على السكّان المحليين مثل ارتفاع مستوى الدخل الفردي، وقدرة الأفراد في الحصول على الخدمات العمومية، التعليمية والصحية والخدمية المناسبة، وتنمية القدرات البشرية في إطار التعاون المشترك والفعّال لكل الفواعل المجتمعية الرسمية وغير الرسمية.

3- البعد البيئي: ويعكس مدى وعي الإدارة المحلية والمجتمع المحلي بضرورة تحقيق النفع العام على كل المستويات، وهو الهدف الأسمى للتنمية بمختلف صيغها، من خلال إستغلال الموارد الطبيعية المحلية في إطار إستدامة المحافظة على البيئة.

لا تكتمل الصورة الكلّية للتنمية المحلية من منظورنا الخاص إلا من خلال دمج الأبعاد الحيوية الأخرى، التي نحاول وفي دعوة صريحة لأخذها بعين الإعتبار بهدف إعادة البناء الكلّي لهذه الأبعاد في إطار التأسيس لنموذج تنموي مستقل، نوردها كما يلي:

- البعد الأمني Security Dimension
- البعد الإنساني Humanitarian Dimension
- البعد الجغرافي والمكاني Geographical/Spatial Dimension

والتي سنتعرض لها بالتفصيل من خلال طرح المقاربة التكاملية للتنمية.

الفرع الثاني: مبادئ وتخطيط التنمية المحلية

يتطلب إنجاح التنمية على المستوى المحلي توافر بعض المبادئ والإستراتيجيات الأساسية التي لا يمكن إغفالها، وهي كفيلة بتنمية الفرد والمجتمع بهدف بلوغ أهداف العملية التنموية.

أولا: مبادئ التنمية المحلية:

1- مشاركة أفراد المجتمع المحلي: أي إثارة وعي أفراد المجتمع المحلي وتحسيسهم بضرورة العمل لرفع مستواهم الإقتصادي والإجتماعي، وتدريبهم على كسب قيم جديدة تؤهلهم لريادة الإبتكار والفعالية. فطريقة إشراك الأفراد محليا في عمليات التنمية يساهم بشكل كبير في تحقيق أهدافها، لأن اقتناعهم بفكرة التغيير تجعلهم يسعون للتمتع بصفات منتجة، من خلال انخراطهم في برامج تنموية محلية وفق منهج علمي لتفادي الإنتكاسات والنتائج السلبية التي قد تتبع المشروعات التنموية.[1]

[1] زكية آكلي، فريدة كافي، **التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق**، (مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، الجزائر– ميلة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، مارس 2017)، ص 97.

2- توافق المجهودات التنموية مع الحاجات الأساسية في المجتمع المحلي: بإعطاء الأولوية للمشروعات التي تلبي حاجيات الأفراد المستعجلة، مما يزيد في تحفيزهم على العمل لإنجاح العمليات التنموية، ذلك أن أهم عائق يواجه التنمية هو المقاومة الشديدة التي يبديها الأفراد المحليون تجاه الأفكار المستحدثة التي تهدف إلى تحسين ظروف المجتمع. فكسب ثقة أفراد المجتمع المحلي من خلال توافق جهود التنمية مع الحاجات الأساسية للمجتمع المحلي هي قاعدة أساسية ومبدأ جوهري في أي عملية تنموية في المجتمع.[1]

3- إستغلال الموارد المحلية المتاحة: أي الموارد الطبيعية والطاقات البشرية المتاحة في المجتمع، وهي تمثل قاعدة إقتصادية في التنمية المحلية لأنها تعمل على تقليل التكاليف وحسن سير المشروعات نتيجة سهولة الحصول على تلك الموارد، وبالتالي، الإستقلالية أكثر في التخطيط والتنفيذ، ويأتي دور القادة المحليين كونهم فئة من الموارد البشرية تكون أكثر فاعلية في تغيير اتجاهات أفراد المجتمع المحلي وإقناعهم بالأفكار الجديدة. فاستغلال الموارد المحلية وسيلة هامة لتحقيق التغيير الحضاري المقصود، من خلال إدخال أنماط جديدة، وهي الطريقة التي تحقق التكيّف الإجتماعي السليم مع التجديدات، وهنا يبرز البعد التعليمي والتكويني والفني والتدريبي للأفراد، ما يدعو لضرورة الإهتمام بهذا الجانب لمساهمته في خلق بيئة تكنولوجية وفق الموارد المحلية المتوفرة.[2]

4- ضرورة مساعدة الجهات الحكومية في العمل التنموي: يؤكد هذا المبدأ على ضرورة الإستفادة من الإمتيازات الحكومية ماديا، تقنيا في إطار تخطيط وتنفيذ المشاريع التنموية في المجتمع المحلي، نظرا لافتقار هذا الأخير غالبا للموارد المادية والطاقات البشرية المؤهلة لقيادة التنمية على المستوى المحلي.

5- الإسراع بالنتائج المادية الملموسة: يشير هذا المبدأ إلى ضرورة التركيز على الخدمات سريعة النتائج كالخدمات الطبية والمشروعات الإقتصادية ذات العائد السريع، المستجيبة للحاجات الضرورية للأفراد المحليين، والإبتعاد عن المشروعات طويلة الأمد، نظرا لكون المجتمعات المحلية لا تتوفر على القدرات والطاقات اللازمة لذلك. كما أن هذا النوع من المشاريع يؤدي إلى عدم تجاوب السكّان المحليين معه، وبالتالي، عدم الإلتفاف حوله، ما يساهم في فشل العملية التنموية.[3]

---

[1] نور الدين بلقليل، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة**، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018)، ص 28.

[2] نفس المرجع، ص 29.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

ثانيا: تخطيط التنمية المحلية:

1- تعريف التخطيط المحلي:

هناك علاقة راسخة بين التخطيط والتنمية، فالتنمية هدف، أما التخطيط فهو وسيلة أو أسلوب لتحقيق هذا الهدف. وتتفاوت مستويات التخطيط بتفاوت مستويات التنمية: محلي Local، إقليمي Régional، وقومي National. ومنذ 1952 عندما تبنت الهند خطتها الخماسية الأولى، أصبحت كلمة تخطيط مرادفا لكلمة تنمية في الدول الأقل نموا، وقد أكّد البنك الدولي بأنه لا توجد دولة من هذه الدول لم تشهد ولو خطة واحدة، فهناك إجماع على أن التخطيط هو أفضل وسائل تحقيق التنمية.[1]

"إن التخطيط هو طريقة عمل وأسلوب أداء، يتم فيها ترجمة التوجهات التنموية إلى مخططات عمرانية وبرامج إجتماعية واقتصادية مختلفة تمثل البعد المكاني للتنمية، ويتم تجسيد أهداف التنمية في الخطة عبر توجهات تستخدم التخطيط كوسيلة لتحقيقها، فمن خلال التوجهات التنموية يتم الوصول إلى الأفكار التخطيطية التنموية لتحقيق التمازج الطبيعي والوظيفي بين الإنسان والبيئة".[2]

2- مراحل تخطيط التنمية المحلية:

أ)- تحديد أولويات التنمية المحلية: من خلال عقد الإجتماعات في العطل لضمان أقصى مشاركة، والعمل التطوعي وشرح أهمية المشاركة في الإجتماعات المحلية ومجموعات المحادثات، واستغلال وسائل الإعلام المحلية لنشر الوعي.

ب)- تقديم الإقتراحات بشأن الأولويات المحلية: تقديم تقارير عن الحالة الإقتصادية والإجتماعية للمجتمع المحلي، بالإعتماد على الموارد المسجلة في بنك المعلومات الخاص بالإدارة المحلية.

ج)- تحضير المشاريع: من طرف فرق العمل التقنية القطاعية بناء على الإقتراحات المقدمة في الإجتماعات والملتقيات المحلية، ما يتطلب تنسيقا عاليا بين مختلف هياكل الإدارة المحلية فيما يخص التمويل والإشراف على التنفيذ ماديا وتقنيا.

د)- المصادقة على المشاريع التنموية: وهي المرحلة الأخيرة قبل البدأ في التنفيذ الفعلي، بعد استيفاء كل المتطلبات الأساسية الإدارية والمادية لبعث المشاريع التنموية على المستوى المحلي.

[1] عبد العزيز عقاقبة، مرجع سبق ذكره، ص 195.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

وبانطلاق العمل التنموي، يأتي دور الهياكل الإدارية المحلية المكلفة بالمتابعة والرقابة على التنفيذ، إظافة إلى دور فواعل المجتمع المدني التي تساهم هي كذلك بشكل مباشر أو غير مباشر في السهر على حسن التنفيذ.[1]

الفرع الثالث: فواعل التنمية المحلية

أولا: القطاع الحكومي/العمومي–Governmental/Public Sector:

شكّل وجود الدولة عبر الأزمنة جدلا كبيرا حول دورها ومدى تدخلها في مختلف جوانب الحياة المجتمعية، إلا أن التجارب الإنسانية أثبتت إستمرارية الكيان السياسي القومي في بسط سيطرته على المجتمع لما يتمتع به من سلطات تشريعية وتنفيذية بصور متباينة، وقدرته على بعث السياسات والبرامج التنموية وتنفيذها (نظرا لتوفر الدولة على القدرات المالية والمادية والبشرية والمؤسّسية)، بالتشارك مع المواطنين وفواعل المجتمع المدني على مستوى المجتمع القومي، الإقليمي والمحلي على حد سواء.
كما حصر البنك الدّولي عام 1975 من خلال طرحه دور الدّولة بين إنشاء شبكات الأمان الإجتماعي ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتحسين خدمات الصحة والتعليم، ومحاربة الفقر والبطالة، والقضاء على الحرمان والعوز السائد بين الفئات الفقيرة.[2]

ويتجسّد دور الدولة على المستوى المحلي من خلال الجماعات الإقليمية المحلية ممثلة غالبا في مؤسستي الولاية والبلدية:

1- الولاية: هي جماعة إقليمية لا مركزية، يخوّل لها تمويل الأعمال والبرامج المصادق عليها من المجلس الشعبي الولائي، ولا سيما تلك المتعلقة بالتنمية المحلية ومساعدة البلديات.[3]

2- البلدية: هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة. وهي القاعدة الإقليمية اللامركزية، ومكان لممارسة المواطنة، وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية. وتساهم مع الدولة بصفة خاصة

[1] S.P. Jain &Wim Polman, **A handbook for trainers onparticipatory localdevelopment, The Panchaati Raj model in India**, (Food and Agriculture Organization of the United Nations, FAO Regional Office for Asia and the PacificBangkok, Thailand ,August 2003), p 15, https://coin.fao.org, uploaded on July,05th 2020.

[2] رؤوف هوشات، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس**، (أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص 70.

[3] **قانون رقم 12-07، مؤرخ في 21 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية**، (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 12، 29 فبراير 2012)، ص 5.

في إدارة وتهيئة الإقليم والتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية والأمن، وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه.[1]

ثانيا: فواعل المجتمع المدني–Civil Society Actors:

إكتسب مفهوم المجتمع المدني بكل فواعله أهمية بالغة في التنمية المحلية، نتيجة الدور الفعّال الذي بات يلعبه والذي لا يقل عن دور القطاع الحكومي والقطاع الخاص، دور محوري يساهم في حل المشكلات وسد الثغرات المجتمعية على المستوى المحلي. كما حظي المفهوم باهتمام الدارسين على اختلاف توجهاتهم بين الماركسية والليبرالية Marxixm & Liberalism وبين الكلاسيكية والحديثة Classic & Modern. إلّا أنّ رؤاهم تجمع على أنّ المجتمع المدني يتوسّط المجال الممتد بين الأسرة كمؤسسة إجتماعية والدولة كمؤسسة سياسية.[2]"وفي ذات السياق، يشير"جون إهنبرغ John Ahernberg" إلى أنّ مفهوم المجتمع المدني مفهوم ضبابي على نحو لا يوفر بسهولة قدرا كبيرا من الدقّة. وهو ما أكّده "ديندار شيخاني" بإشارته إلى أنه مصطلح شديد الغموض، يحمل في طياته مجموعة من التفسيرات المتعارضة فيما بينها تبعا لوجهة نظر الباحث وخلفياته الثقافية أو العلمية.[3]

يعرّف "سعد الدين إبراهيم" المجتمع المدني"بأنه مجموعة التنظيمات الطوعية الحرة غير الحكومية وغير الإرثية التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها من أجل قضية أو مصلحة أو التعبير عن مصالح جماعية، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الإحترام، التراضي، التسامح والإدارة السليمة للتنوع والإختلاف."[4]

ويعرّف "عبد الحميد الأنصاري""المجتمع المدني بأنه المجتمع الذي تتعدّد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والإتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية، والتي تمثل الحضور الجماهيري وتعكس حيوية المجتمع، الأمر الذي

---

[1] **قانون رقم 11–10، مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية**، (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية، عدد 37، 3 يوليو 2011)، ص 7.

[2] صونية العيدي، **المجتمع المدني ...المواطنة والديمقراطية: جدلية المفهوم والممارسة**، (https://www.univ-biskra.dz، تم الإطلاع يوم 28 جوان 2020).

[3] رؤوف هوشات، مرجع سبق ذكره، ص 72.

[4] آسية بلخير، **المجتمع المدني وسؤال المواطنة: فرص التفعيل وحدود التأثير**، (مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن/ الجزء (1)، ديسمبر 2017)، ص 13.

يؤدي إلى إيجاد مؤسسات في المجتمع موازية لمؤسسة السلطة، تحول دون تفردها باحتكارها مختلف ساحات العمل العام."[1]

يعرّف معهد كاتو Cato Institute الحرياتي النزعة Libertarian في واشنطن"المجتمع المدني بأنه يعني أساسا تقليل دور السياسة في المجتمع، وذلك بتوسيع الأسواق الحرة ونطاق الحرية الفردية. أما "دون إبرلي Don Eberly" المفكر القيادي المحافظ فيذهب إلى أبعد من ذلك، حيث يقول مع اقتراب القرن الواحد والعشرين، ظهر مصطلح جديد في النقاش الأمريكي السياسي، حاملا معه توقا جماعيا لأمة تبحث عن توجه جديد. ذلك المصطلح هو المجتمع المدني."[2]كما يصف معهد المدافعة Advocacy Institute المجتمع المدني بأنه مجتمع يحمي من ينتظمون في إطاره من تحدي السلطة، وهو البديل الوحيد للدولة التسلطية والسوق المستبد. ويذهب "أنتوني جدنز Anthny Giddens" و"بنجامين باربر Benjamin Barber" إلى أبعد من ذلك، فيعتبران المجتمع المدني من خلال حركته التصحيحية لفشل الدولة والسوق، قد يكون الحلقة المفقودة في نجاح الديمقراطية الإجتماعية.[3] كما تعتبر الأمم المتحدة والبنك الدولي المجتمع المدني أحد مفاتيح الحوكمة الجيدة والنمو الهادف إلى تخفيض الفقر.

تتمتع منظمات المجتمع المدني بقوة وفعالية وصفة مؤسسية، إظافة إلى هياكلها الفرعية التي تدعم مشاركة المجتمع، كما تدعم الروابط والتعاون بين الحكومة المحلية، المجتمعات والمشاركة المجتمعية في تحليل، تخطيط، تنفيذ ومراقبة مراحل السياسة الإجتماعية.[4]

عموما، فالمجتمع المدني بجميع فواعله أضحى اليوم قوة إجتماعية لا غنى عنها في سبيل تحقيق البرامج التنموية الفعالة سواء على المستوى القومي، الإقليمي أو المحلي، وذلك من خلال الإسهام في رسم السياسات على كل المستويات.

ثالثا: القطاع الخاص–Private Sector:

تتوقّع النظريات التعددية Pluralist Theories أنّ يكون لقطاع الأعمال تأثير على صناعة السياسات العامة من خلال مساعداته المالية للمرشحين السياسيين، أو من خلال نشاطات اللوبيات الإقتصادية.

---

[1] آسية بلخير، **المجتمع المدني وسؤال المواطنة: فرص التفعيل وحدود التأثير**، ص 13.

[2] مايكل إدواردز، **المجتمع المدني: النظرية والممارسة**، ط1، ترجمة: عبد الرحمان عبد القادر شاهين، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2015)، ص.ص 19.18.

[3] نفس المرجع، ص 19.

[4] Morgan.S, **A Framework for Community Participation in the Planning, Implementation, Monitoring and Evaluation of Development Programmes at the Local Level**, (Thesis of Master of Arts in the subject Development Administration, University of South Africa, March 2002), p 65.

ويتوقف تأثير القطاع الخاص على السياسات التنموية على عدة عوامل كمستوى الرقابة العامة، والتعبئة السياسية المضادة من قبل الجماعات الأخرى، وفي المقابل، يقول المنظرون الهيكليون Structural Theorists بأنّ مجموعات القطاع الخاص تتمتع بموقع مميز في النظام الرأسمالي، لأن المسؤولين المنتخبين يعتمدون على القطاع الخاص لتحقيق النمو الإقتصادي الذي ضمن لهم إعادة انتخابهم، فالمنظوران التعددي والهيكلي يقرّان بأن مجموعات مصالح القطاع الخاص غالبا ما تمارس تأثيرا على صناعة خيارات السياسة التنموية.[1]

يحظى القطاع الخاص بأهمية بالغة لدى الدولة نظير مساهمته معها في النهوض بالتنمية وطنيا، إقليميا ومحليا، إذ يعد ركيزة أساسية في بناء وتنفيذ السياسات التنموية من خلال أدواره التمويلية والتنفيذية والإستشارية التي تجعله شريكا في العملية التنموية. فالعلاقة بين القطاع الخاص والدولة والمجتمع المحلي علاقة تكاملية، تستوجب من كل الفواعل أن تتبوأ مقعدا في المعادلة التنموية على المستوى المحلي، من خلال المساهمة الفعلية التي تنبني على الوحدة والتشارك في الأهداف.

المطلب الثالث: الإتجاهات والنظريات المفسرة للتنمية المحلية

يتناول المطلب الثالث الإتجاهات الفكرية للتنمية المحلية من خلال الفرع الأوّل، والفرع الثاني يتناول نظريات التنمية المحلية، أمّا الفرع الثالث فيتناول نماذج التنمية المحلية.

الفرع الأوّل: الإتجاهات الفكرية للتنمية المحلية

أولا: الإتجاه السيكولوجي Sychological Trends:

يذهب أصحاب الإتجاه السيكولوجي الثقافي إلى أن السمات السيكولوجية للأفراد كالدافعية أو الحاجة للإنجاز هي أساس التنمية الإقتصادية والتغير الثقافي، وتعتبر مثل هذه الآراء امتدادا لفكر "ماكس فيبر Max Weber" الذي أقرّ بأن بروز التنمية الرأسمالية بأوروبا الغربية لم يكن نتيجة لتوفير الظروف الإقتصادية فحسب، وإنما كان نتيجة لوجود روح الرأسمالية Capitalism Spirit ومجموعة من الموجهات Orientations والقيم التي كان من المطلوب توفيرها.[2]

[1] آسية بلخير، **دور الحكمانية في ترشيد السياسات التنموية في الوطن العربي خلال الفترة 2000–2010**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015–2016)، ص 95.

[2] كمال بودانة، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية: دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة**، (رسالة ماجستير في علم الإجتماع، غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2014/2013)، ص 101.

1- ماكليلاند ونظرية الإنجاز/Achieving Theory- Maclelland:

عرّف "ماكليلند Mc. Lilland" الحاجة إلى الإنجاز "بالدافع على صنع الأشياء بطريقة أفضل وأكفأ، وأن هذا الدافع يمثل خاصية عقلية. كما اعتمد في كتابه"مجتمع الإنجاز The Achieving Society الصادر سنة1961 على الحاجة للإنجاز A Need for Achievement، وهي جزء لا يتجزأ من شخصية الأفراد، وتنتشر حتى بين الثقافات. ويتم ضمان التنمية من خلال الحاجة للإنجاز لدى الأفراد، ومنه، بالإمكان ضمان نمو إقتصادي. وبذلك يعتقد بأن الأمم التي تتوفر على مقياس عالي من الحاجة للإنجاز، تضمن أحد المطالب الأساسية لتحقيق التنمية.[1]

ثانيا: الإتجاه التطوري Evolutionary Trends:

من أشهر رواده نجد كل من "Parsenz وWalt Rostow". حيث ساهمت النظريات التطورية في ظهور نظريات التنمية والتي يطلق عليها نظريات التطور في التنمية، إذ تشير النظرية الكلاسيكية للتنمية والتي يمثلها "آدم سميث"، "ريكاردو ومالتوس" إلى أهمية عنصر رأس المال والسكّان بالنسبة للتنمية، باعتبارها عناصر رئيسية تؤدي بصفة مباشرة إلى التنمية. وتنضوي تحتها إتجاهات تسمى بالدراسات الغربية للتنمية، نظريات مراحل النمو أو اقتراب المرحلة التاريخية Historical Stage Approach، الإتجاه الإنتشاري Diffusionist، والإتجاه المثالي Ideal الذي يرى أن حل معضلة التخلف يكمن في تحول الدول من النمط التقليدي إلى النمط الحديث للسياسة والإقتصاد السائد في دول الغرب.[2]

ثالثا: الإتجاه الإنتشاري Diffusionist Trends:

يؤكد أنصار هذا الإتجاه "ك. ماركس Marx وناش Nash"، بأن التنمية الإقتصادية والتغير الإجتماعي لا يمكن تحقيقها في الدول النامية إلا إذا توفرت شروط إنتشار عناصر مادية وثقافية من الدول الغربية المتقدمة تجاهها، حيث يبدأ الإنتقال من عواصم الدول الغربية إلى عواصم الدول النامية، ثم إلى مناطقها الداخلية الأقل تطورا إلى أن يغطي كل مناطق وأقاليم الدولة، وهذا ما يفسره "السيد الحسيني" بقوله، التأثير الذي تمارسه الدول الغربية على المجتمعات غير الغربية سوف يؤدي بالأخيرة إلى أن تصبح– بشكل أوبآخر –مماثلة للأولى. والإنتشار أو الإنتقال يتجلى في عناصر مادية وثقافية تتمثل في ثلاثة عناصر أساسية، هي:

[1] كمال بودانة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

[2] ليلى لعجال، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009–2010)، ص 16.

- تدفق رؤوس الأموال – نقل التكنولوجيا – نشر وترويج النظم الإجتماعية والإقتصادية والثقافية.[1]

رابعا: الإتجاه االماركسي Marxism:

1- النموذج التنموي لتطور المجتمعات الإنسانية Human Societies Evolution Developmental Paradigm:

قدّم "Marx" في إطار دراسته للأوضاع العامة لغرب أوروبا نموذجا عاما لتطور المجتمعات يعالج من خلاله قضايا التنمية، مؤكدا على الأهمية الكبيرة لدور العوامل الإقتصادية والتكنولوجية في عملية التنمية، وحدّد وفق ذلك خمس مراحل لهذا التطور هي: مرحلة الإنتاج البدائي–مرحلة العبودية–مرحلة الإقطاع–مرحلة البرجوازية–المرحلة الإشتراكية. فوفق المنظور الماركسي الذي يكرّس مفهوم الثورة فإنّ المجتمع الإقطاعي يمثل فكرة مجتمع ما قبل التنمية، والتنمية حسبه هي تحول المجتمع من الإقطاعية إلى المراحل التطورية.[2]

2- إتجاه الماركسية الجديدة New Marxism Trends:

يعتبر الإتجاه الماركسي الحديث أن طبقة العمال البروليتارية هي أمل المجتمع في التنمية الإقتصادية والإجتماعية، وأن التطور الحاصل في قوى الإنتاج يؤدي مباشرة إلى التنمية، كما أن التخلف يولّد التخلف. ويعد امتلاك إقتصاد قوي وتحسن المعيشة من مؤشرات التنمية. كما انتقدت الماركسية الحديثة الماركسية القديمة لتضمنها لبعض عناصر التنمية في معالجتها لظهور المجتمع الرأسمالي الحديث، كما أيّد الماركسيون الجدد نظرية مراحل النمو الإقتصادي ل"Rostow"، واعتبروها ردا على الإتجاه الماركسي القديم.[3]

خامسا: إتجاه التبعية والتخلف Dependency-Backwardness Trends:

يسمى هذا الإتجاه نموذج التبعية للإستعمار الجديد الذي ظهر خلال السبعينيات، وهو امتداد للفكر الماركسي. من أهم رواده في الغرب كل من "بول باران Paul Baran"، "بول سويزي P.Sweezy"، و"دوس سانتوس Dos Santos"، و"سمير أمين Samir Amine" في الوطن العربي. يرى رواده أن تخلف العالم الثالث يرتبط باستمرار الهيمنة الإقتصادية للدول المتقدمة مع استمرار السياسات الإقتصادية التقليدية للبلدان النامية التي تخدم التبعية، والتي تستوجب القيام بتغيير جذري على مستوى النظام الإقتصادي

[1] كمال بودانة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 104.103.

[2] ليلى لعجال، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

العالمي للتخلص منها.[1]وأنّ الدول النامية يمكنها إحداث التنمية إذا تحرّرت سياسيا واقتصاديا وخرجت من دائرة التبعية، وأنّ التنمية تتضمن تحسينا حقيقيا في المستوى العام للحياة عن طريق التغذية الكافية والإسكان والرعاية الصحية والتعليم.[2]

سادسا: إتجاه النماذج والمؤشرات Paradigms & Indicators Trends:

هو النموذج الأكثر شيوعا في الدول النامية، من أهم رواده "سيمون مارتن ليبست S.M.Lipset"، "هوسليتزي Hoslitzy"، "تالكوت بارسونز T.Parsons"، و"ماريون ليفيM.levey ". ويرى أنصار هذا الإتجاه أن التنمية تتمثل في استبدال مؤشرات ومتغيرات النمط القديم بنظيرتها السائدة في الدول المتقدمة.[3]ويؤسس الإتجاه إلى تعزيز التبعية للغرب، وعدم الإعتماد على القدرات والموارد الذاتية التي تقود إلى بناء نموذج تنموي محلي مستقل في الدول النامية، يعبر عن تطلعات المجتمعات المحلية بما يتماشى وقيمها الإجتماعية والثقافية والدينية.

سابعا: الإتجاه التطوري المحدث New Evolutionary Trends:

من أشهر رواده "تالكوت بارسونزT.Parsons"، إذ يرى أن العملية التطورية تعني تدعيم القدرة التكيفية للمجتمع انطلاقا من عملية الإنتشار الثقافي والحضاري. وسانده "سيمور مارتن ليبست S.M. Lipset" مقرا بإمكانية تحقيق التنمية من خلال إنتقال العناصر المادية والثقافية في الدول النامية، وهذا ما أكّده الإتجاه السلوكي في التنمية واتجاه المكانة الدولية في التنمية، حيث يقران بقدرات المجتمع في إحداث التنمية، وعلى الدول النامية النظر للدول المتقدمة كنماذج عامة يمكن إسقاطها في تنمية مجتمعاتها.[4]

يتضح أنّ الإتجاه التطوري المحدث ذو بعدين رئيسيين، بعد ذاتي ومحافظ يدعو لاستغلال الطاقات والموارد المحلية في المجتمع القومي، وبعد إنفتاحي على الغرب يدعو للإستفادة من النماذج التنموية الغربية واستيعاب إيجابياتها بما يتماشى والبيئة المحلية للمجتمع.

الفرع الثاني: نظريات التنمية المحلية

---

[1] مليكة بلحاج، **مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي–دراسة ميدانية بريف تلمسان**، (رسالة ماجستير في أنثربولوجيا التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تلمسان، 2010–2011)، ص 57.

[2] حنان يوسف الخنسا، **أثر البلديات في تنمية المجتمع المحلي**، (رسالة ماجستير في علم الإجتماع، غير منشورة، جامعة بيروت العربية، كلية الآداب، 2015–2016)، ص 17.

[3] ليلى لعجال، مرجع سبق ذكره، ص 18.

[4] نفس المرجع، ص 19.

أولا: نظرية أقطاب النمو Growth Poles Theory:

ظهرت النظرية في ستينيات القرن العشرين بهدف تعمير الأرياف والقضاء على الفوارق بين المناطق. ومن أهم روادها "فرانسوا بيرو Francois Piru"، "بودفيلBudeville"، "هيرشمان Hirshman". تأسّس طرحها على مفهوم الفضاء المتعدد الأقطاب كما عرّفه"بيرو": بأنه فضاء غير متجانس، متكامل الأجزاء وتقوم بينه وبين الأقطاب المسيطرة تبادل أكبر من المناطق القريبة. كما يعرف"فيليب أيدلو"هذه النظرية بأنها نظرية للنمو القطاعي غير المتوازن، كما أنها نظرية نمو جهوية غير متوازنة، فهي تستهدف تنمية المناطق مع مراعاة تمايز الفضاءات. ومن هنا نرى أن هذه النظرية تقوم على فكرة تقسيم الفضاء الوطني إلى أقطاب كبيرة غير متجانسة، ما يؤدي إلى تطوير كل قطب حسب خصوصيته الذاتية، وبالتالي، يساهم في تنمية الفضاء الكلّي بالنهاية.[1]

ثانيا: نظرية القاعدة الاقتصادية Economical Base Theory:

تأسّس طرح هذه النظرية على فكرة الصادرات كأساس لتنمية المناطق، وعليه، فإن مستوى الإنتاج والتشغيل لأي منطقة يعتمد على مدى قدرتها على التصدير والذي يحدده الطلب الخارجي، وهو ما دعّمه "كلود لكور" في قوله: أنّ النمو الحضري يتحدّد بإنشاء مناصب شغل والذي يخلق بدوره مداخيل من خلال نشاطات متميزة، تؤدي إلى عملية التصدير التي تؤمن مداخيل من الخارج، ومنه تسمح بتوفير وإشباع مختلف الحاجيات المحلية وكذا توسع النمو.

وتقسم هذه النظرية الأنشطة الإقتصادية داخل المنطقة أو المجال الجغرافي إلى نوعين رئيسيين، والتكامل بينهما يساهم بصورة أو بأخرى في تطوير المنطقة أو المجال الإقليمي أو المحلي، ومنه إلى تطوير القطر بأكمله، هما:

– النشاطات القاعدية: تغطي القطاعات المصدرة، تساهم في خلق مناصب شغل وجلب مداخيل من الخارج مثل قطاع السياحة.

– النشاطات الداخلية: الموجهة لتلبية الحاجيات الداخلية للمنطقة.[2]

ثالثا: نظرية النمو المتوازن والنمو غير المتوازن Balanced/Unbalanced Growth Theory:

1– نظرية النمو المتوازن Balanced Growth Theory:

[1] خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص.ص 13.14.

[2] يوسف سلاوي، **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**، (أطروحة دكتوراه في الحقوق، غير منشورة، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017)، ص 19.

"تقوم إستراتيجية هذه النظرية على ضرورة إعادة الإعتبار لقطاعي الزراعة والصناعة، وتقر بأن تنمية أي منهما لا يمكنها أن تحدث بمعزل عن الآخر، أي توازي التنمية في القطاعين في آن واحد على اعتبار أنهما متكاملان."[1]

وتتضح إشكالية التنمية في الدول النامية أو دول العالم الثالث بشكل جلي من خلال هذا الطرح، إذ أنها كيانات حصلت على استقلالها السياسي حديثا، ولم تكن قادرة على التوفيق بين القطاعين أو إحداث التكامل بينهما، وكانت في الأصل مجتمعات زراعية تفتقر لأدنى مقومات الصناعة الحديثة. ومن خلال محاولاتها للنهوض بالتنمية بعد الإستقلال في كلا القطاعين، إنتهجت سياسات تنموية غربية تعزز التبعية الخارجية، ما أدى إلى تعثرها نتيجة البيئة غير المناسبة لاحتضان مثل هذه النماذج، كما أن هذه الأخيرة لم تكن نابعة من عمق المجتمعات المحلية، أي أنها لم تعكس أبعادها العامة التاريخية والإجتماعية والإقتصادية.

2- نظرية النمو غير المتوازن Unbalanced Growth Theory:

وهي معاكسة تماما لنظرية النمو المتوازن، إذ يفترض طرحها توجيه الإهتمام الكلّي للنظام السياسي من أجل تبني سياسات وبرامج تنموية أحادية التوجه، تطور قطاعا معينا كالزراعة دون القطاعات الأخرى، ما يتطلّب تجنيد مجموعة من القدرات المالية، البشرية والتقنية المؤهلة لتنمية الطاقات الإنتاجية لهذا القطاع. كما أن هذا النموذج التنموي نجده يتماشى وقدرات الدول النامية نظرا لعدم قدرة هذه الأخيرة على استيعاب نماذج متعددة للتنمية في قطاعات عدة، وبالتالي، فإنّ المرتكز الأساسي للنمو غير المتوازن يقتضي النهوض بالقطاع الأول على حدة، ثم الإنتقال لقطاع آخر، وهكذا حتى يتم تحقيق التنمية في كل القطاعات.[2]

رابعا: نظرية التنمية من تحت Development from Bottom:

ظهرت هذه النظرية في سبعينيات القرن العشرين، وهي تركز على تنظيم الإقتصاد من طرف أعضاء المجموعات المحلية لصالحها، ومن أسباب ذيوعها الأزمات التي طالت الإقتصاد العالمي من إرتفاع أسعار الطاقة والنقل وانخفاض الإنفاق العمومي، ما دفع إلى طرح بدائل جديدة ساهمت في البحث عن تنمية تنطلق من الأسفل نحو الأعلى، خاصة بعد التحوّلات التي مسّت المجتمعات واهتمامها أكثر بالجوانب الإجتماعية والبيئية ومطالبة المجتمعات المحلية بمساهمة أكبر في القرارات التي تمس حياتهم.

[1] مبروك كاهي، مرجع سبق ذكره، ص 251.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

إذ يعرّف"جون لويس قويقو" التنمية المحلية بأنها تعبير عن تضامن محلي يخلق روابط إجتماعية جديدة، ويبرز إرادة السكّان المحليين لتثمين الثروات المحلية التي تؤدي إلى تحقيق تنمية إقتصادية. وهذا التعريف يقدم فكرة عن مكونين رئيسيين للتنمية المحلية، هما:

–الجانب الثقافي: التضامن بين مختلف أعضاء المنطقة، والذي يقوم أمام كل التحديات التي تواجهها المنطقة.

–الجانب الإقتصادي: إستغلال الثروات المحلية للمنطقة من طرف أبناءها.[1]

خامسا: نظرية الهيكل الحضري للتنمية المحلية Local Development Urban Structure Theory:

تقر هذه النظرية بأنّ التنمية المحلية تجد كمالها في التنمية الحضرية، وأنّ المنطقة المحلية من وجهة نظر الدفع الداخلي Endogenous القائم على المعرفة والإبتكار Knowledge/Innovation هي المنطقة الحضرية أي المدينة Urban Area، كون هذه المناطق محل لاستقطاب شركات التكنولوجيا العالية والوظائف الإبتكارية. وفي السياق ذاته، تعرّف الباحثة "منال طلعت محمود" التنمية الحضرية Urban development بأنها عمل جماعي تعاوني ديمقراطي يشجّع مشاركة المواطنين في تنظيم وتوجيه المنطقة نحو تحقيق التغيير الإجتماعي المطلوب، بهدف نقل المجتمع الحضري من حالة إجتماعية إلى حالة أفضل منها وتحسين مستوى معيشة الناس إقتصاديا واجتماعيا.[2]وعليه، فإنّ هذا النموذج من شأنه تحفيز المجتمعات المحلية لإحداث التنمية، من خلال بناء قاعدة من الطاقات البشرية الإبتكارية على المستوى المحلي في إطار التنمية الحضرية.

سادسا: نظرية المقاطعة الصناعية Industrial District/Zone:

يعود أصل هذه النظرية في بدايتها إلى إسهامات"ألفريد مارشال Alfred Marshall"عام 1890، أوّل من تحدث عن التجمعات التي تنشأ من تركّز مجموعة من المؤسسات الناشطة في نفس المجال في منطقة واحدة، والتي أطلق عليها إسم مقاطعة صناعية Industrial District/Zone. كما ساهم الإقتصادي الإيطالي"بيكاتيني Picatinni" في تطوير هذه النظرية عام 1979 على مستوى منطقة الوسط الشمالي في إيطاليا. ويستند طرحها على فكرة تركّز مؤسسات صغيرة ومتوسطة Small & Miduim Foundations في منطقة واحدة، ما يجعلها تستفيد من يد عاملة مؤهلة وقريبة، وتخفيض تكلفة النقل، وتسهيل تبادل المعارف والمعلومات بين المؤسسات.

[1] خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص.ص 15.14.

[2] رؤوف هوشات، مرجع سبق ذكره، ص 69.

وتوفر المقاطعة الصناعية شروطا تنموية أخرى تتمثل في قيام تعاون بين هذه المؤسسات، وضمان قدرة إنتاجية مرنة تستجيب للطلب، إظافة إلى مساعدة السلطات الإدارية لهذا التجمع الصناعي والمساهمته في تحقيق التنمية. ومن الآثار الإيجابية لهذه التجمعات الصناعية أنها تسمح بتبادل المعلومات نظرا للتقارب بين العمّال وأرباب العمل، كما توفر فرصة لعائلاتهم للإلتقاء والتقارب أكثر، ما يمكّن من خلق روابط محلية بينهم تشعرهم بالإنتماء إلى حيز جغرافي معيّن.[1]

سابعا: نظرية الوسط المجدد Innovative Environment Theory:

ظهرت النظرية نتاج بحث لمجموعة من الباحثين الأوروبيين حول الوسط Space، ترأسهم "فيليب أبدلوPhillipe Ebdlo"، إذ تعتبر الإقليم هو الوسط المجدد والمنشئ لكل الأنشطة، وأن التنمية المحلية هي نتاج تطور متسلسل ومتجدد على وسط أو إقليم جغرافي معين يحوي عوامل قادرة على استيعاب مختلف المعارف والتأقلم مع مختلف المتغيرات. وفي ذات السياق، يقول "دينيس مايلات Dennis" Maillat أنّ الوسط (الإقليم) يضم مجموعة متكاملة من أدوات الإنتاج وثقافة تقنية وعناصر تساعد المؤسسة على المعرفة والتنظيم واستخدام التكنولوجيات ودخول السوق، وبذلك فالوسط هو وسيلة للإستعاب والفهم والحركة المتواصلة.[2]

ثامنا: نظرية الحكم الرشيد Good Governance Theory:

برزت النظرية إلى الوجود نهاية الثمانينات في حقل العلاقات الدولية بمصطلح" الحكم الجيد"، ويتصف مفهوم الحكم الرشيد يالتعقيد، ويرتبط بمختلف مجالات العلوم الإجتماعية والإنسانية عموما؛ وهو مفهوم يعبّر عن ممارسة السلطة السياسية والإقتصادية والإدارية، وتعد سيادة القانون والشفافية، الإنصاف، المشاركة، الفعالية، الإستجابة، الكفاءة، المساءلة، والرؤية الإستراتيجية من أبعاده الأساسية.[3]

كما حظي هذا المفهوم باهتمام السياسيين والأكاديميين، وتعدّدت تسمياته بين الحكم الصالح، الحكم الجيد والحكامة، الحوكمة أو الحكمانية الجيدة. كما تسلل المفهوم إلى كل المجالات، فصار الحديث عن حوكمة سياسية، حوكمة إجتماعية وحوكمة إقتصادية، حوكمة بيئية وحوكمة محلية. وعلى ذكر هذه الأخيرة، فقد زاد الإهتمام بموضوعها نظرا لرغبة الدول من خلال سياساتها في تنمية الأوساط المحلية، الأمر الذي بات متطلبا أساسيا في سبيل تحقيق أبعاد الأمن الإنساني الذي يعتبر التنمية حقا طبيعيا لأي إنسان.

---

[1] خيضر خنفري، مرجع سبق ذكره، ص.ص 16.15.

[2] يوسف سلاوي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 21.20.

[3] مليكة بلحاج، مرجع سبق ذكره، ص 57.

الفرع الثالث: نماذج التنمية المحلية

تعدّدت النماذج التنموية المنتهجة من قبل الدول المختلفة، إلا أنه هناك ثلاث مناهج إعتبرت الأكثر انتشارا ونجاعة في تحقيق التنمية المحلية، والمتمثلة في النموذج التكاملي، النموذج التكييفي والنموذج المشروع .

أولا: النموذج التكاملي: هو عبارة عن مجموعة من البرامج تطبق على المستوى القومي، شاملة لكل القطاعات الإقتصادية والإجتماعية، وتمس كل المناطق الجغرافية في الدولة. كما يستند هذا النموذج إلى التعاون والتنسيق بين الجهود الحكومية والشعبية، وكذا تشكيل وحدات إدارية جديدة تتولى توفير مؤسسات التنمية في المجتمعات المحلية تحت إشراف جهاز مركزي.
ويقتضي نجاح هذا النموذج توافر آليات الإتصال المزدوج بين الهيئة المركزية والهيئات النوعية الوظيفية، ضمن لجان دائمة ومشتركة، كما يتطلب توافر تسلسل في المستويات الإدارية والتنظيمية، وكذا حيزا من لامركزية إتخاذ القرارات والتنفيذ.

ثانيا: النموذج التكييفي: يتفق هذاالنموذج مع النموذج السابق في كون برامجهما تنبثق من المستوى المركزي، إلاّ أنّ الإختلاف بينهما يكمن في أنّ هذا النموذج يركّز على تنمية المجتمع المحلي واستثارة الجهود الذاتية والإعتماد على التنظيمات الشعبية، وهو لا يتطلب تغييرا في التنظيم الإداري القائم، كما أنه يناسب الدول الحديثة الإستقلال والنامية، نظرا لندرة الموارد المالية والفنية لها.

ثالثا: نموذج المشروع: على خلاف النموذجين السابقين، يتميز هذا النموذج بانفراده بإمكانية تطبيقه في منطقة جغرافية معينة ذات خصوصيات مميزة. وهو نموذج متعدد الأغراض يمكن أن يكون بمثابة نموذج تجريبي أو إستطلاعي قابل للتطبيق على المستوى القومي بعد ثبوت نجاحه في المناطق المحلية.[1]

المبحث الثاني: معادلة التنمية المحلية والديمقراطية

تسعى المجتمعات القومية والمحلية قاطبة في كل أنحاء العالم وبدرجات متفاوتة إلى إثبات حقها في صنع المشهد المحلي العام، في إطار إحلال مبدأ الديمقراطية التشاركية كحق ديمقراطي وإنساني يضمن للأفراد والمواطنين المحليين المساهمة بشكل فردي أو ضمن مؤسسات المجتمع المدني، بالاشتراك مع الإدارات المحلية في تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج المحلية التي تهم الشأن العام.

[1] حجاب عبد الله، **التنمية المحلية ...النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها**، (مجلة الدراسات القانونية والسياسية –العدد 60، جوان2017)، ص 360.

المطلب الأوّل: مقاربة الديمقراطية التشاركية Participative Democracy Approach

يتناول المطلب الأوّل ماهية الديمقراطية التشاركية من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول نماذج وعناصر الديمقراطية التشاركية، أمّا الفرع الثالث فيتناول الديمقراطية التشاركية وفق منظور الإتجاه التنموي

الفرع الأوّل: ماهية الديمقراطية التشاركية

أولا: مفهوم الديمقراطية Democracy-Concept:

تعني الديمقراطية حكم الشعب لنفسه بنفسه خدمة للمجتمع، وتعبيرا منه عن إرادته الطبيعية الخالصة، وعليه، فإن الشعب وحده الذي يشرع القوانين ويسهر على مدى تطبيقها. ولكن هذا في الحقيقة تعبير عن روح الديمقراطية المخالفة للممارسة الفعلية التي تتجسد من خلال آليات وصور العملية الديمقراطية كالانتخاب والتمثيل الديمقراطي بمختلف أشكاله.

عموما، ليس هناك تعريف موحّد للديمقراطية كظاهرة سياسية واجتماعية، وذلك لاختلاف رؤى ومناظير وأيديولوجيات الدارسين لها، وبهذا الصدد، قدّم "أبراهام لنكولن Abraham Lincolin" أشهر عبارة ملخصة لمعنى الديمقراطية في قوله: "إن الديمقراطية تعتبر بمثابة نظام حكم يجعل من الشعب الوسيلة والغاية في ذات الوقت، الوسيلة لأن تدبير شؤون الحكم تكون من قبل الشعب سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أما الغاية فتعني أن الشعب هو المستهدف من إقامة هذا الحكم، وأن أي قرار أو سياسة تصدر أو يتم النظر فيها توجه لفئات الشعب كافة دون استثناء يذكر."[1] وتعبّر الديمقراطية عن جملة الوسائل والآليات التي يسخرها المجتمع لبناء نظامه العام، كما أنها تؤسس لثقافة وسلوك القبول بمبدأ الإختلاف والتعايش في إطاره، والإعتراف بحقوق الآخرين إنصافهم، وتكريس مبادئ الحرية والعدالة وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، والتداول السلمي للسلطة في إطار سلمي.[2]

ويرى"سيلي Seely"بأنّ الديمقراطية تعبّر عن ذلك الحكم الذي يتيح لكل أفراد المجتمع الحق في المشاركة في تدبير المسائل والشؤون العامة.[3]ومنه، يتأكّد أنّ الديمقراطية ليست مجرد نظام حكم فحسب

---

[1] إبتسام مقدم، **الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر–دراسة حالة ولاية وهران**، (أطروحة دكتوراه ل.م.د في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018)، ص 32.

[2] امحمد مالكي وآخرون، **الإنفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية**، ط 1، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2012)، ص 318.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

كما يروج له الليبراليون، بل هي منهج فكري وثقافي وحضاري خالص، ينطلق من الإنسان وينتهي عنده، أي تتخذ من المواطن موضوعا لها، وهذا هو الأساس. وفي إطار جدلية العلاقة بين الديمقراطية والتنمية، فإنه ليس بالضرورة أن تكون الدولة ديمقراطية لكي تعطي المواطنين حق المشاركة في تطوير مجتمعاتهم المحلية أو أن تحقق هي التنمية بذاتها، إذ هناك أنظمة استبدادية وأوتوقراطية استطاعت تحقيق ذلك مثل الصين وبعض دول أمريكا الجنوبية.

ويعرفها "شومبيتر Champetter"على أنها "طريقة سياسية أو تنظيم تأسيسي لغرض الوصول إلى قرارات سياسية، يحرز الأفراد عن طريقها سلطة التقرير بالوسائل التنافسية من أجل أصوات الشعب."[1] كما يعرفها"صاموئيل هنتغتون Samuel Huntington" بأنها "اختيار صانعي القرار الجماعي عن طريق إنتخابات حرة وعادلة ونزيهة بين المترشحين وتكون دورية، ولكل فرد بالغ الحق في أن يشارك بصوته في اختيار من يمثله."[2]

ويتضح من خلال تعريفي"Champetter ،Huntington"، أنهما اختزلا العملية الديمقراطية في الإنتخاب والتمثيل، وحصرا الحرية الفردية للمواطن والدور الذي يخوله له القانون في مجرد حرية الإختيار لممثلي المجتمع في السلطة السياسية، وهذا ما يعكس التوجه الليبرالي للكاتبين اللذين يروجان لغلبة السلطة والحكم على غلبة المجتمع والشعب.

على الرغم من أنّ الحرية والديمقراطية ليستا مترادفتين، إلاّ أنهما غالبا ما تستخدمان بالتبادل في مواقف ومحطات عديدة. "من المفترض أن الديمقراطية بوصفها مجموعة مبادئ وممارسات تتأسس لحماية الحرية، إلاّ أنّ غموض المفاهيم غالبا ما يجعل الديمقراطية والحرية مترادفين، من ذلك على سبيل المثال، هذا الترادف الواضح الذي ورد في محاضرة ألقاها "كارل بوبر" في 25 أغسطس 1958 ونشرت أوّل مرة في عام 1967، تكون الدولة حرة من الناحية السياسية إذا كانت مؤسساتها السياسية تمكّن مواطنيها من الناحية العملية."[3] كما"يرفض المعهد الدولي للديمقراطية ومساعدات الانتخابات IIDEA في ستوكهولم بشدة وضع تعريف للديمقراطية. حيث نص إعلانه الأساسي على أنه لا يمكن إطلاقا وجود

[1] زكرياء حريزي، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية–الجزائر نموذجا**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010–2011)، ص 29.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] عصام فاهم العامري، **المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحول**، ط1، (بيروت، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، يوليو 2016)، ص 44.

دولة تتسم بأنها ديمقراطية بشكل حاسم ونهائي، لأنّ الديمقراطية قابلة للتعفّن والفساد والتراجع والإنحطاط، لذلك يجب تجديد الديمقراطية من حيث المفهوم والممارسة مع كل جيل جديد.[1]

ثانيا: مفهوم الديمقراطية التشاركية Participative Democracy:

أثارت الديمقراطية التشاركية* كمفهوم حديث نسبيا إهتمام العديد من الدارسين، إذ اعتبرها البعض صورة جديدة للتمثيل الديمقراطي المباشر نظرا للبعد المجتمعي والحضاري الذي يحمله المفهوم. وهي بذلك تشكل موضوعا حيويا للدراسات الإجتماعية والسياسية التي تبحث في شؤون السياسة والمجتمع، أي السلطة والرعية أو الحكم والشعب.

وتعد الديمقراطية التشاركية آلية ديمقراطية تلخصت في عديد التجارب المقارنة بهدف تقليص الهوة بين الفاعل السياسي كسلطة الدولة والأحزاب السياسية وبين باقي الفاعلين الإجتماعيين المنظمين في إطار الدولة. حيث تم اعتماد مفهوم الديمقراطية التشاركية لأوّل مرة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال ستينيات القرن العشرين، لمنح المواطنين وفواعل المجتمع المدني وسائل وآليات قانونية تمكنهم من الإطّلاع على كيفيات صنع القرار العمومي ومراقبة تنفيذه وتقييمه بالنهاية.[2]

1- بوادر ظهور الديمقراطية التشاركية:

برز مفهوم الديمقراطية التشاركية نهاية الستينات من القرن الماضي كنتاج لفشل تجارب الديمقراطية الغربية وكتطلع نحو مزيد من الحقوق والديمقراطية، وتزايد المطالبة بمشاركة أوسع للمواطنين في القضايا العامة التي تهمهم من خلال الأفراد والحركات المدنية، حيث بادرت المحكمة الدستورية الألمانية لوستفاليا في سابقة تاريخية، مطالبة المشرع بواسطة حكم صادر في 28 سبتمبر 1973 إحداث مؤسسات جديدة تمنح المواطنين فرصة الإندماج والمشاركة في قضايا الجماعة، والتي تجسدها النماذج المختلفة

---

[1] عصام فاهم العامري، مرجع سبق ذكره، ص 45.

* إرتكزت فكرة الديمقراطية التشاركية على الأنموذج الذي رسخته الديمقراطية المباشرة والتي تحيل على ممارسة الشعب وبشكل مباشر للوظائف العامة التي تناط به، وهذا ما تجسد في دولة المدينة مع اليونان، حيث أن الديمقراطية المباشرة تمثلت في اجتماع الشعب في ساحة"أغورا"لسن القوانين واتخاذ القرارات بشكل مباشر وليس عن طريق إختيار ممثلين عنه لممارسة الحكم. إذن الأصل في الديمقراطية؛ الديمقراطية المباشرة والتي أعقبتها الديمقراطية التمثيلية، ثم بعد ذلك ظهور الديمقراطية التشاركية في النصف الثاني من القرن العشرين باعتبارها مجموعة من المؤسسات والآليات المكملة للديمقراطية التمثيلية، التعريف هنا يحيل على موقف التكامل بين الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التمثيلية والذي يمكن أن نجد من يناقضه من باحثين آخرين.

[2] **آليات الديمقراطية التشاركية بالمغرب**، (المملكة المغربية، البرلمان، مجلس المستشارين، مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية، https://participer.ma، تم الإطلاع يوم 02 سبتمبر 2020).

للديمقراطية التشاركية.[1]كما ساهمت عوامل عديدة في بلورة هذا المفهوم بشكله الحالي، مشكلة بذلك تراكمات تاريخية كان لها الفضل في إعادة تجديد وبعث مفهوم الديمقراطية كفكر قبل أن تكون ممارسة. وفيما يلي نذكر أهمها:

1-1 أزمة التمثيل السياسي:

من خلال فقدان الثقة بين الناخب والمنتخب وضعف الأطر المؤسسية الحاضنة للعملية الديمقراطية، وسيطرة فئات قليلة أوتوقراطية عليها، إضافة إلى الفكر الديمقراطي الجامد الذي تتبناه الأنظمة السياسية كأيديولوجيا، أو بالأحرى ضعف الدولة. وحسب قول "آلان تورين Allain Touraine": فإن ضعف الدولة يضعف المساهمة السياسية التي تولّد حقا أزمة التمثيل السياسي، من خلال ففذان الثقة بين المواطنين وممثليهم.[2]فالنظام الديمقراطي هو نظام سياسي حياتي يفترض به أن يوفر أكبر قدر ممكن من الحريات، ويحمي ويعترف بأكبر قدر ممكن كذلك من التنوّع.[3]وبهذا الصدد، يقول "Touraine": "نحن لم نعد نريد ديمقراطية مساهمة، ولا يسعنا أن نكتفي بديمقراطية مداولة، إننا بحاجة إلى ديمقراطية تحرير."[4]

1-2- إنتشار موجات التحرّر والتحوّل الديمقراطي:

عانت الشعوب التي كانت مستعمرة بعد حصولها على استقلالها السياسي من أزمة كبيرة تمثلت في عدم وجود مشروع ديمقراطي يحقق التنمية ويضمن الإستقرار، بل في غالب الأحيان يمارس ضدها نوع من الديمقراطية القسرية وبالإكراه من طرف سلطة استبدادية تمثلت في شخص الحاكم الواحد أو النخبة الفئوية الحاكمة التي تحتكر المشهد السياسي بدافع الشرعية الثورية جراء تحقيق الإستقلال السياسي للبلاد، ما أكسبه تأييدا شعبيا كبيرا رغم أنه لا يمثل الشعب تمثيلا حقيقيا يجسد إرادته الفعلية.

كما عرف العالم منتصف سبعينات القرن العشرين موجة إجتاحت أغلب دوله، أطلق عليها "صمويل هنتكتونSamuel Huntington"إسم: الموجة الثالثة، إذ نفّذت إنقلابات عسكرية بهدف إحلال الديمقراطية المغيّبة وتحرير القوى الإجتماعية والسياسية من قيود الأنظمة الدكتاتورية التوتاليتارية، وانطلقت هذه الموجة من أوروبا (البرتغال، اليونان وإسبانيا) لتنتقل إلى دول أمريكا اللاتينية (الإكوادور، البيرو، بوليفيا،

---

[1] مصعب التجاني، **التطور الديمقراطي المغربي؛ الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية من خلال النص الدستوري**، (مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 18، المجلد 03، نوفمبر /تشرين 2019، المركز الديمقراطي العربي، برلين – ألمانيا)، ص 169.

[2] آلان تورين. **ما الديمقراطيةُ؟**، ترجمة: عبود كاسوحة، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 2000)، ص 12.

[3] نفس المرجع، ص 22.

[4] نفس المرجع، ص 17.

الأرجنتين، الأوروجواي، البرازيل، الهندوراس، السلفادور وجواتيمالا)، وتحولّت بعدها لتشمل قارة أسيا (الهند، تركيا، الفيليبين، كوريا، تايوان وباكستان). وبنهاية الثمانينيات من القرن العشرين، إنتشرت الموجة أكثر لتشمل أيضا دول أوروبا الشرقية كالمجر، ثم الإتحاد السوفياتي لتنتهي مع دول أفريقيا كالجزائر وكذا دول الشرق الأوسط.[1]

2- تعريف الديمقراطية التشاركية المحلية:

"تعرّف الديمقراطية التشاركية على أنها جملة من الإجراءات والآليات التي تضمن الإنخراط المباشر للمواطنين في تسيير شؤونهم العامة، إذ لا يتم تعريف الديمقراطية التشاركية شكلا بوصفها مفهوما فحسب، بل يتم تعريفها ضمنيا من خلال الوسائل الموضوعة تحت تصرفها في إطار إبراز الهدف المنوط بتكريسها. وهي بذلك تسد ثغرات الديمقراطية التمثيلية وتعمل على إصلاحها. أي أنها تقوم بدمقرطة الديمقراطية.[2]والديمقراطية التشاركية أرقى من الديمقراطية التمثيلية*، لأنّ التشاركية هي أساس الديمقراطية، وهي قيمة تراهن على المواطن وتمنحه القيمة الفعلية الذاتية التشاركية جنبا إلى جنب مع الدولة، إذ أنّ علاقة هذه الأخيرة بالمواطن علاقة تبادلية، فالدولة وحدها لا تصنع التقدم دون المواطن، والمواطن دون الدولة لا يصنع حضارة. وعليه، فإنّ التشاركية في اتخاذ القرارات تمثل جوهر الديمقراطية[3]، التي تكرس في الأصل إتخاذ قرارات جمعية، تجمع بين عناصر التمثيل الديمقراطي المباشر وغير المباشر، أين يكون للمواطنين قوة القرار في اقتراح السياسيات ومراقبتها.[4]

---

[1] إبتسام مقدم، مرجع سبق ذكره، ص 45.

[2] **تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**، (مكتب تونس–المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، www.democracy-reporting.org).

* تقوم الديمقراطية التمثيلية على انتخاب ممثلي الشعب أو الهياكل التداولية المحلية عن طريق الإقتراع العام، ولا يمكن للمواطنين التدخل في اتخاذ القرار خلال العهدة. أما في الديمقراطية المباشرة يتدخل المواطنون بصفة مباشرة في الشؤون العامة، باتخاذهم القرارات دون انتخاب ممثلين عنهم، وهذا غير قابل للتنفيذ واقعيا. أمّا عن نظام الديمقراطية شبه المباشرة كما في سويسرا مثلا، فلا ينتخب المواطنون ممثليهم فحسب، بل يساهمون في اتخاذ القرار خاصة عبر المبادرة الشعبية والإستفتاء التقريري. وتشمل الديمقراطية التشاركية طرقا مختلفة لتدخل المواطنين سواء بشكل فردي أو من خلال الجمعيات في إعداد القرارات العامة. ويعتبر بعض مناصري الديمقراطية التاركية أنّ الديمقراطية شبه المباشرة لا تعدو أن تكون إحدى صيغها (للإستزادة، طالع: تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مرجع سبق ذكره).

[3] عبد المجيد رمضان، **الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)**، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017)، ص 77.

[4] E. Aragones, S. Sanchez-Pagés, **A theory of participatory democracy based on the real case of Porto Alegre**. (European Economic Review (2008), www.elsevier.com/locate/eer).

تأخذ الديمقراطية التشاركية معنى أوسع من المشاركة السياسية، وبذلك توفر فرصا أكثر لتدخل المجتمع في اتخاذ القرارات والانخراط في السياسات العامة وتدبير المشاريع، وهذا ما يعبر عنه"Sartori"بكون الديمقراطية التشاركية هي شكل الحكم الذي يشارك الشعب من خلاله بكيفية مستمرة في الممارسة المباشرة للسلطة. كما يمكن توصيفها بأنها العملية التي تتضمن استشارة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات العمومية ومراقبتها. فهي تستهدف دمقرطة الديمقراطية التمثيلية–التي أثبتت فشلها على حد تعبير "محمد بن شريف"– بتعزيز موقع المواطن ومنحه أدوارا أخرى كالإستشارة والإشراك والمحاسبة، وبالتالي، تصبح حقوق المواطن حقوقا مستمرة ومعاشة في إطار الإنخراط في صياغة القرار والسياسات المحلية.[1]

وتستخدم عبارة "الديمقراطية المحلية" للتأكيد على المشاركة الدائمة في المناقشات وفي شؤون الجماعة المحلية وفي ضبط السياسات المحلية. فالديمقراطية التشاركية تكرس حق السكّان في الإعلام وفي الإستشارة والتشاور وإبداء الرأي والمشاركة في القرار. وتأخذ المشاركة المحلية شكلا تلقائيا فرديا أو شكلا ذا طابع مؤسسي جمعوي. ويمكن كذلك أن تنطلق من القاعدة مباشرة من المواطنين في شكل تصاعدي Bottom-up، كما يمكن للمسؤولين السياسيين طلبها وتأخذ بذلك شكلا تنازليا Top-down.[2]

كما يقصد بالمشاركة المحلية مساهمة واشتراك المواطنين سواء بشكل ذاتي أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المركزية والمحلية في تصميم السياسات المحلية والإشراف على تنفيذها ومرافقتها وتقييمها. فالمشاركة المحلية هي عملية يتم بمقتضاها منح المواطنين فرصة لعب دورهم الإيجابي في النشاطات المجتمعية العامة في مختلف المجالات، عن طريق المساهمة بالرأي والعمل والنقد.[3]

الفرع الثاني: نماذج وعناصر الديمقراطية التشاركية

أولا: نماذج المشاركة المحلية Local Participation Models:

ويعتبر المستوى المحلي في الديمقراطيات المعاصرة أنسب مجال لتعزيز مشاركة المواطنين في تباحث وتدبير الشؤون العامة. وفيما يلي، نعرض نموذجين رئيسيين يعبران عن استراتيجيات المشاركة المحلية:

1– النموذج التفاوضي Negotiable Model:

[1] مصعب التجاني، مرجع سبق ذكره، ص.ص 171.170.

[2] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مرجع سبق ذكره.

[3] عبد الله حجاب، مرجع سبق ذكره، ص.ص 364.363.

ينطلق النموذج بمبادرة من المجتمع المحلي أو بيئة الإدارة المحلية. وينتج عن مفاوضات جدية، وبشكل جماعي من قبل المشاركين، الذين يتصفون بخصائص متنوعة، ويتم تأطيرهم بشكل يمكنهم من تبني ثقافة تشاركية موحدة. كما أنّ المسار التشاركي يخضع لطبيعة المسألة المطروحة وكذا التعبئة بشأنها، فقد يتشكل بصفة فردية أو من خلال ممثلي المجتمع المدني أو جماعات المصالح أو الخبراء.[1]

2- النموذج الهرمي Pyramid Model:

ينطلق من القمة إلى القاعدة المجتمعية العريضة، ويتميز بالتدخل الفوقي للسلطات المحلية بعرض المشروع على الخبراء والمستشارين. ويهدف النموذج إلى إيصال المعلومة إلى المواطنين وهو أدنى أشكال التشاركية، أو استشارة السكّان المحليين، أو بالأحرى التشاور في إطار الحوار وتبادل الآراء بين مختلف الأطراف المعنية حول المسألة أو المشكلة المطروحة.[2]

ثانيا: عناصر الديمقراطية التشاركية المحلية:

الشكل (01): عناصر الديمقراطية التشاركية المحلية

المصدر: تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مرجع سبق ذكره

[1] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع.

يوضح الشكل (01) عناصر الديمقراطية التشاركية المحلية في أربعة مقومات أساسية، هي:

1- الإعلام: وهو أوّل ركيزة للعمل التشاركي على المستوى المحلي، وذلك من خلال إقرار حق المواطنين المحليين في الحصول على المعلومة من مصادرها الرسمية عن طريق وسائل الإعلام سواء على مستوى إدارات الحكم المحلي، أو وسائل البث الإعلامي، وهذا الحق غالبا ما تكفله الدساتير والقوانين واللوائح في كل أنحاء العالم. وبذلك يعتبر الحق في الوصول إلى المعلومة حقا أصيلا من حقوق الإنسان، إذ أن التمتع الكامل بهذا الحق يعد أمرا جوهريا بغية تحقيق الحريات الفردية لتطوير الديمقراطية التشاركية.

2- الإستشارة: بمبادرة من الجماعة المحلية، بإطلاع المواطنين حول تفاصيل ومقتضيات مشاريع محددة تنوي الشروع في إقرارها، إذ يمكن للإدارة الإستفادة من الآراء والإستشارات المحلية بهدف إقرار أو إبطال المشروع محل الدراسة، مع احتفاظ الجماعة المحلية بسلطة اتخاذ القرار لوحدها. وفي الأخير، فإنّ الإدارة ملزمة في كل الأحوال بتبليغ القرارات النهائية للأفراد المستشارين أو الهيئات المستشارة على مستوى المجتمع المحلي.

3- التشاور: من خلال إجراء حوارات ومباحثات بين الجماعة المحلية والمجتمع المحلي حول مشروع أو قرار واجب الإتخاذ في إطار المصلحة العامة، ويمكن للفاعلين الإجتماعيين تقديم مقترحاتهم بهذا الشأن، ما يسمح بإدماجهم أكثر في المشهد المحلي، كما يمكن إجبار الجماعة المحلية على أخذ هذه المقترحات بعين الإعتبار في اتخاذ القرار.

4- إتخاذ القرار بصورة مشتركة: ويتجسد ذلك من خلال القرارات المتخذة بالتشارك بين الجماعة المحلية والمواطنين المحليين فيما يخص التدبير المحلي وبعض السياسات المحلية، ويتم ذلك وفق الآليتين التاليتين:

أ) – الإنتاج المشترك: سواء على مستوى القرار أو التنفيذ.

ب) – التفويض: ,وذلك من خلال تنازل السلطات المحلية عن جزء من سلطاتها لصالح المواطنين وتطبيق قراراتهم.

وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المستويات الأربع للتشاركية المحلية لا يستبعد أحدها الآخر، بل يمكنها أن تتكامل. وعمليا، فإنّ المبادرات التشاركية في معظم الدول التي تمارس الديمقراطية التشاركية المحلية

تنحصر غالبا في الإعلام والإستشارة وفي أفضل الأحوال في التشاور، ونادرا ما يتم تطبيق آلية القرار المشترك بين السلطات المحلية والمواطنين.[1]

الفرع الثالث: الديمقراطية التشاركية وفق منظور الإتجاه التنموي

أولا: تعزيز التنمية من خلال التشاركية:

يشيد أنصار الإتجاه التنموي باعتبار الديمقراطية التشاركية تنمية للمواطن وتوسيعا لقدراته، كون الإنسان محورا وموضوعا لها، فّهي بذلك تشكل مدخلا أساسيا للتنمية البشرية. كما يؤكد بعض الليبراليين أمثال"هربرت ماك كلوسكيHerbert McCloskey" و"وليام كورنهاوزر Kornhauser William"على أنّ وجود فجوة بين نخبة ذكية وجماهير غير متعلمة سياسيا ينشئ مجالا لحكم النخبة. لهذا يتوجه كل من"فيرميا Fermia" و"باشارش Bachrach"إلى اعتبار أن التفاوت في الثقافة السياسية للنخب والجماهير مبرر قوي لتوسيع النهج التشاركي وإتاحة الفرصة لجميع المواطنين للحصول على تعليم سياسي. وفي سياق مماثل، يؤكّد "كارول باتمان Carol Pateman"على دور السلطة في خلق مجتمع قائم على المشاركة، أي تدريب المواطنين على مستوى أدنى من المشاركة Micro-Participation، ثم تطوير ذلك إلى مشاركة أعلى Macro-Participation من خلال التدريب وتعزيز القدرات الذاتية. كما يعتقد "Pateman" و"ماكفرسون McPherson"أنّ التنمية الذاتية الفردية المنصفة لا تمثل هدفا نهائيا للديمقراطية التشاركية، وإنما تعبر عن خطوة ضرورية في تحقيق المساواة والتغيير الإجتماعي.[2]

ولا يجد هذا المنظور الحضاري الراقي استجابة له إلاّ في الديمقراطيات المتحضرة فكريا، التي قامت على دساتير تحترم حدود الفرد كإنسان، ونجد تجسيدا لهذا التوجه في بعض أعرق دول أوروبا وأمريكا، أين توكل مهمة تنمية المجتمع سياسيا واجتماعيا لهيئات متخصصة بالإشتراك مع مؤسسات الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. هذا التوجه الفكري يعكس رغبة الأنظمة السياسية في التعامل مع فاعلين اجتماعيين على قدر كاف من التعلّم والوعي، وبالتالي، فالعلاقة ارتدادية بين الدولة والمجتمع.

ثانيا: أبعاد ومكتسبات الديمقراطية التشاركية:

تكرّس الديمقراطية التشاركية المحلية أبعادا مجتمعية ذات قيمة حضارية، تستند أساسا إلى التنمية الذاتية للفرد–الذي يمثل موضوع وهدف الفكر التنموي– التي تعتبر الركيزة الأولى في رسم مسار التنمية في مختلف مناحي الحياة المجتمعية من اقتصاد، إجتماع وبيئية على المستوى المحلي، ومن ثم على

[1] تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي، مرجع سبق ذكره.

[2] إبتسام مقدم، مرجع سبق ذكره، ص.ص 62.61.

المستوى الإقليمي والقومي في إطار تحقيق التنمية الشاملة. ومن أهم مكتسباتها أنها تتيح للأفراد الإطلاع على حقوقهم وواجباتهم وكسر الحاجز بينهم وبين الجماعات المحلية، في صورة تحيل لكل الأطراف تقمص الدور المنوط بها في إطار العمل التشاركي المحلي. فالإشتراك في العمل والطموح الجماعي من صفات المجتمعات المتماسكة التي تكرّس قيمة الإجتماع وأثرها على المجتمع الكبير، على عكس الإتجاه الفرداني الذي يعبر عن "إحساس هادئ ومتعقل يهيئ كل مواطن للإنعزال عن جموع أمثاله والإنزواء مع أسرته وأصدقائه إلى حد يجعله بعد تكوين هذا المجتمع الصغير الكافي لاحتياجاته، يترك طواعية المجتمع الكبير وشأنه."[1]بالإضافة إلى تعزيز العلاقة بين الدولة والمجتمع كفاعلين رئيسيين في معادلة التنمية، ليس من منطلق أنه من متطلبات الدولة الحديثة أن"تتيح الفرصة لكل أشكال التعاون الإجتماعي أو التنظيم الذاتي للمجتمع، من خلال ترك المساحة للأفراد لتسيير حياتهم المشتركة وفق منهج تشاركي"[2] فحسب، بل لأنّ هذا التوجه الفكري هو حق طبيعي تكفله أهم القوانين والهيئات الدولية مثل منظمات حماية حقوق الإنسان، وقد سبقها في ذلك القانون الإلهي من خلال الكتب السماوية وعلى رأسها الإسلام.

المطلب الثاني: تفعيل دور الإعلام التنموي المحلي

يتناول المطلب الثاني مفهوم الإعلام التنموي من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول مرتكزات الإعلام التنموي، وأخيرا، الفرع الثالث يتناول دور وسائل الإعلام في تنمية المجتمعات المحلية.

الفرع الأوّل: مفهوم الإعلام التنموي Development Communication-Concept

أولا: مفهوم الإعلام والإتصال Media & Communication:

نظرا لتداخل مفهومي الإعلام والإتصال في العملية الإعلامية التكاملية، إرتأينا التطرق من خلال هذه الجزئية إلى تعاريف المصطلحين قصد إزالة اللبس المفاهيمي الذي يشوبهما.

1- تعريف الإعلام Media:

ظهر مجال تطوير الإعلام المعاصر باعتباره قوة بارزة في التنمية وترقية الديمقراطية بعد انهيار الإتحاد السوفياتي، والإعلان العالمي للإشتراكية نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين.[3]

---

[1] دومينيك شنابر، كريستيان باشولييه، **ما المواطنة؟**، ط 1، ترجمة: صونيا محمود نجا، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016)، ص 279.

[2] Antonio Floridia. **Participatory Democracy versus Deliberative Democracy: Elements for a Possible Theoretical Genealogy. Two Histories, Some Intersections**, (7th ECPR General Conference Sciences Po, Bordeaux, 4 - 7 September 2013, https://www.google.com/url?sa , https://bit.ly/3qJhpQq).

[3] Paul Rothman, **The Politics of Media Development: The Importance of Engaging Government and Civil Society**, (September 2015, http://cima.ned.org, https://bit.ly/3eSMw9n).

والإعلام في اللغة العربية هو الإشهار والإعلان والإخبار بشيء. ويعرّف على أنه تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة المساعدة على تكوين رأي صائب في واقعة أو مشكلة محددة، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيراً موضوعياً عن عقلية واتجاهات الجمهور، ومعنى ذلك أن الغاية الوحيدة من الإعلام هي التنوير عن طريق المعلومات والحقائق والأرقام والإحصاءات ونحو ذلك. أما اصطلاحا، فإنّ الإعلام ليس مجرد إعطاء وبث معلومات ومعارف وحقائق، وإنما هو عملية تغيير إتجاهات وتحريك الجماعات داخل نسق إجتماعي معيّن للعمل في اتجاه معين لتحقيق الأهداف المرجوة. وبعبارة أخرى، فإن وسائل الإعلام والإتصال تبلور صورة مستقبلية قادرة على دفع الإنسان لعمل ما يجب أن يعمله، وقادرة على تغيير البنيان الأخلاقي للمجتمع.[1]

2- تعريف الإتصال Communication:

يعرّف"كارل هوفلاند" الإتصال بأنه "العملية التي يقدم خلالها القائم بالإتصال منبهات (عادة رموز لغوية) لكي يعدّل سلوك الأفراد الآخرين (مستقبلي الرسالة). ويرى "تشارلس موريس"أنّ مصطلح الإتصال حين نستخدمه بشكل واسع النطاق، فإنه يتناول أي ظرف يتوافر فيه مشاركة عدد من الأفراد في أمر معين."[2]يذهب"محمود عودة" إلى أن مفهوم الإتصال يشير إلى الطريقة التي تنتقل بها الأفكار والمعلومات بين الأفراد داخل نسق إجتماعي معيّن، يختلف من حيث الحجم والعلاقات المتضمنة فيه، أي أن هذا النسق الإجتماعي يشكل مجرد علاقة ثنائية نمطية بين شخصين أو جماعة صغيرة أو مجتمع محلي أو مجتمع قومي أو حتى المجتمع الإنساني بأكمله. كما يعرف "محمود عبد الحميد" الإتصال على أنه العملية الإجتماعية التي يتم من خلالها تبادل المعلومات والأفكار والآراء في شكل رموز دالة بين الأفراد أو الجماعات داخل المجتمع الواحد، أو بين الثقافات المختلفة، لتحقيق أهداف محددة.[3]

ثانيا: تعريف الإعلام التنموي Development Communication:

يرجع ظهور مفهوم الإعلام التنموي لأول مرة على يد الباحث "ولبر شرام Welper Shram" الذي ألف كتاباً عن وسائل الإعلام والتنمية عام 1974، حيث ناقشت نظريته إشكالية تركيز الخدمات التي

---

[1] محمد خليل الرفاعي، **دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية: "دراسة تحليلية"**، (مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول+الثاني، العدد 27، 2011)، ص 705.

[2] حسن عماد مكاوي، ليلى حسين السيد، **الإتصال ونظرياته المعاصرة**، ط1، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998)، ص 24، https://palstinebooks.blogspot.com .

[3] نفس المرجع، ص 25.

تقدمها وسائل الإعلام والإتصال في كبرى المدن مع النقص الشديد في المدن الهامشية أو الأرياف والقرى، سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء.[1]

تجدر الإشارة قبل الخوض في تعريف الإعلام التنموي إلى الفرق اللغوي الأساسي بين اللغة العربية واللغات الأجنبية كالإنجليزية والفرنسية في تسمية المصطلح، فما يقابله في هاتين اللغتين "Development Communication" أو"Communication de Développement"، ويعود الإختلاف في التسمية في نظرنا إلى أنّ الإتجاه الغربي يهتم أكثر بالموضوع، لذلك يميل إلى استخدام مصطلح"Communication"بدل"Media"(الوسائل والوسائط التي تتم عبرها العملية الإتصالية) للتعبير عن هدف الرسالة التنموية. أمّا الإتجاه التقليدي فيميل إلى استخدام مصطلح "إعلام" بدل "إتصال"، ما يؤكد الإهتمام بالجانب المادي المتمثل في وسائل الإعلام المختلفة المطبوعة والمقروءة، السمعية والبصرية والإلكترونية...على حساب الجانب الموضوعي. كما تقتضي أخلاقيات البحث العلمي أن تتحلى الدراسة البحثية بالموضوعية العلمية، لذلك يتوجّب علينا معالجة الإعلام التنموي من جانبيه الشكلي والموضوعي، إلاّ أنّ الصبغة الغالبة سوف تكون حول الموضوع، مبررا بمحاولة فهم مدى تأثير محتوى العملية الإعلامية على تنمية المجتمع عموما والمجتمعات المحلية خصوصا.

تعدّدت تسميات الإعلام التنموي، فتارة يسمّى (الصحافة المتخصصة في التنمية)، وتارة (الإعلام للتنمية) وتارة أخرى (الإعلام لمساندة التنمية).[2] ويتفرّع مصطلح الإعلام التنموي أو الإتصال التنموي إلى فرعين، الأوّل الإتصال مشيرا إلى استخدام مختلف أنواع وسائل الإعلام في إطار التنمية. كما يعني الإتصال أيضا مشاركة المعلومات والخبرات من أجل دفع التنمية. أمّا التنمية، فتشير إلى عملية تغير المجتمع إلى الأفضل إجتماعيا واقتصاديا بهدف التقدم. ويقصد بالإعلام التنموي تلك العملية الإتصالية التي تستخدم بهدف التنمية، وتهدف إلى تغيير وتحسين طرق عيش المواطنين باستخدام رسائل متنوعة لتغيير الشروط الإجتماعية والإقتصادية للرعية، وهي رسائل موجهة لتعديل سلوك الناس أو لتحسين نوعية عيشهم. وعليه، يمكن تعريف الإعلام التنموي على أنه استغلال ودمج المجتمع لتعزيز التنمية.[3]

---

[1] ضحى هلال، **دور الإعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة جانب التنمية السياسية**، (المركز الديمقراطي العربي، 31 مارس 2018، https://democraticac.de/?p=53391، تم الإطلاع يوم 20 جوان 2020).

[2] فطيمة لبصير، **الإعلام التنموي ودوره في تفعيل التنمية المحلية**، (مجلة العلوم الإنسانية، عدد 47، مجلد ب، 2017)، ص 52.

[3] Payel Sen Choudhury, **Media in Development Communication**, (Global Media Journal – Indian Edition/ISSN 2249-5835 Winter Issue / December 2011, Vol. 2/No.2, p2, https://www.caluniv.ac.in/global-media-journal/winter%20Issue%20December%202011%20Commentaries/C-5%20Sen%20Choudhurry.pdf.

الإعلام التنموي هو"أحد الفروع الأساسية للنشاط الإعلامي الذي يهتم بقضايا التنمية. فهو إعلام هادف وشامل، ويفترض أن يكون إعلامًا واقعيًا، يهدف إلى تحقيق غايات إجتماعية تنموية. وهو مرتبط بالنواحي السياسية والإقتصادية والإجتماعية والثقافية والتربوية، ويستند إلى الصدق والوضوح والصراحة في التعامل مع الجمهور."[1]

وفي تعريف آخر، "الصحافة الإعلامية هي المفهوم الذي يحاول التعامل مع الإحتياجات والإمكانات والآمال الصحفية التي صاحبت الدول النامية. كما أنها تمثل نظرية إعلامية تشجع الصحافة المهندسة، وهي الصحافة التي تلتزم بالأولويات والأهداف التي تضعها الحكومة. وتفترض هذه النظرية أنّ كل الجهود بما فيها جهود وسائل الإعلام المحلية يجب أن تصب في اتجاه دعم الأهداف الوطنية وتتبّع أنظمة الحكم السلطوية في عدد كبير من الدول."[2]

ويعرّف خبير الإعلام "إفرات م. روجرز Everett M. Rogers" الإعلام التنموي على أنه استخدامات الإتصال بهدف تحقيق مزيد من التنمية، وتهدف هذه الآلية إما إلى مزيد من التنمية بشكل عام، مثل رفع مستوى عرض وسائل الإعلام أمام مواطني الأمم من أجل خلق مناخ ملائم للتنمية، أو لدعم برنامج أو مشروع محدد. ويقر "Rogers" من خلال هذا بأنه من أجل تنمية المجتمع لا بد على هذا الأخير أن يخلق لنفسه مناخا للتنمية ينقسم إلى قسمين: مناخ مادي ومناخ سيكولوجي.
كما يذهب "ف. روزاريو بريد F. Rosario Braid" إلى أن الإتصال التنموي هو آلية لإدارة عملية التخطيط العام وتنفيذ البرامج التنموية. فالعملية هي بمثابة التحديد والاستخدام السليم للخبرات المناسبة في العملية التنموية التي ستساهم في رفع المشاركة لدى الأفراد المقصودين، حتى ولو كانوا في أدنى مستوى القاعدة الشعبية. وتتخذ العملية دورين، الأوّل تحويلي يسعى إلى إحداث تغييرات إجتماعية لتحسين مستوى المعيشة، والإعلام هنا هو الوسيلة لتحقيق هذا الهدف، والثاني تنشئي إجتماعي يسعى إلى الحفاظ على القيم الراسخة في المجتمع، أي أنّ الإعلام هنا يخلق مناخا للتغير ويحفز المجتمع الذي يتطلع للتغيير.[3]

هناك تعريفات عديدة للإعلام التنموي، منها ما يرى أنه المنظومة الإعلامية الرئيسية أو الفرعية المتخصصة في معالجة قضايا التنمية، وفي تعريف أخر، هو الجهود الإتصالية المخططة والهادفة إلى خلق مواقف واتجاهات إيجابية وصديقة للبيئة، وعليه، فالإعلام التنموي غير ملزم بصناعة التنمية، لكنه

[1] ضحى هلال، مرجع سبق ذكره.

[2] توماس ماك. هال، **الإعلام الدولي: النظريات، الإتجاهات والملكية**، ط2، ترجمة: حسني نصر، عبد الله الكندي، (الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2011)، ص 77.

[3] Payel Sen Choudhury, Op. Cit.

يهيئ الظروف الإجتماعية والثقافية والنفسية للأفراد والجماعات، وجعلهم يستجيبون لخطط وبرامج التنمية المستدامة، وفي هذا إشارة قوية إلى التأسيس لإعلام تنموي مستدام.[1]

ويتضح من كل ما سبق أنّ هناك إشكالية في المعنى بالنسبة لمصطلحي الإعلام والإتصال، ففي ثقافة العالم الثالث يترادفان في المعنى غالبا ويحل أحدهما محل الآخر، بينما في الثقافات المتحضرة، تتباين مدلولات المفهومين. وقد جاءت محاولات أكاديمية عديدة لرفع اللبس في المعنى للإعلام والإتصال بهدف إقرار توصيف دقيق لكل اصطلاح، تراوحت بين البساطة معتبرة الإعلام كأحد وظائف الإتصال، والتعقيد الذي لم يحدد رؤية واضحة لمعنى الإعلام مقابل الإتصال. عموما، يعتبر الإتصال الأساس الذي يقوم عليه الإعلام، أي أن الأوّل أشمل وأوسع في المعنى والتطبيق مقارنة بالثاني.[2]

الفرع الثاني: مرتكزات الإعلام التنموي Development Communication-Foundations

أولا: الإعتراف بالدور الذي تؤديه وسائل الإعلام: في مختلف المجتمعات سواء المجتمعات التقليدية أو النامية أو المجتمعات الإنتقالية، أو المجتمعات المتقدمة، رغم الفروق في الأداء طبقا لطبيعة المجتمع واحتياجاته الإعلامية.

ثانيا: إختلاف الإحتياجات الإعلامية: للمجتمعات التقليدية، النامية والانتقالية عن الإحتياجات الإعلامية للمجتمعات المتقدمة، فالدول النامية تواجه مشاكل عديدة يؤدي الإعلام دورا كبيرا في الإسهام في معالجتها ومقاومتها–بالتكامل مع السياسات والآليات الوطنية الأخرى–. فالتنمية الوطنية عملية حضارية لا تكتمل إلا بازدياد درجة الوعي الوطني وتوافر الرغبة الحقيقية في التغير الإجتماعي لدى المواطنين، والإعلام يمثل الوسيلة الرئيسية في تحقيق تقدم المجتمع عن طريق أفكار وقيم ومفاهيم تسهم في رفع المستوى الفكري والثقافي للأفراد، وصقل بنائهم وتكوينهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم.[3]

ثالثا: عدم تحجيم جدوى وسائل الإعلام في التنمية الوطنية: إذ تفرض طبيعة التنمية السوسيو–اقتصادية مهمّات متعددة تستطيع وسائل الإعلام الإضطلاع بالكثير منها، والعبرة ليست بازدياد انتشار عدد الوسائل الإعلامية فحسب، وإنما العبرة الأساسية تكمن في الوعي بالدور الوطني الهام الذي يمكن

[1] محمد إبراهيم محمد محمود، **الإعلام التنموي**، (https://bit.ly/3doQIxo ، تم الإطلاع بتاريخ 25 جوان 2020).

[2] محمد علي أبو العلا، **فن الإتصال بالجماهير بين النظرية والتطبيق**، ط1، (مصر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2014)، ص 19.

[3] عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، **الإعلام التنموي والتغير الإجتماعي: الأسس النظرية والنماذج التطبيقية**، ط 5، (د.م، دار الفكر العربي، 2007)، ص59.

أن تؤديه وسائل الإعلام في التنمية الوطنية، واستغلال هذه الوسائل بشكل إيجابي قصد إحداث التغير الإجتماعي المنشود.

رابعا: المقارنة بين سمات المجتمعات التقليدية والمجتمعات الحديثة: لتبيان الفروق الجوهرية بينها، والتي تمثل المجال الذي تؤدي فيه وسائل الإعلام دورها وفقا لطبيعة المجتمع وكل ما يتعلق به. فالتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الدول النامية تستهدف التغيير في المجتمع والتأثير في الأنماط الإجتماعية التقليدية السائدة تجاه الأنماط الحديثة، حتى تجعل الأفراد أكثر استجابة لمتطلبات التغيير.[1]

الشكل (02): القوى الثلاث لتمكين بيئة الإعلام

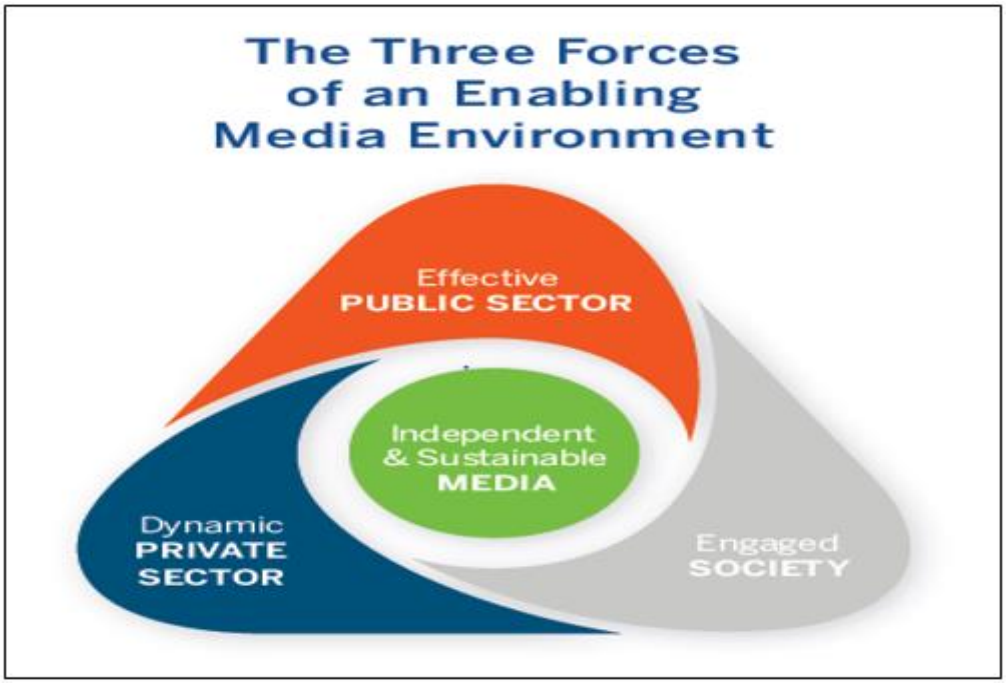

المصدر: Paul Rothman, The Politics of Media Development The Importance of Engaging http://cima.ned.org,Government and Civil Society, September 2015

يوضح الشكل (02) القوى الثلاث لتمكين بيئة الإعلام، وهي قوى مفتاحية تتلخّص في: قطاع خاص ديناميكي، مجتمع ملتزم، وقطاع حكومي فاعل. هذا الأخير يلعب دورا حاسما في بناء بيئة تمكينية للإعلام من خلال تمرير القوانين والتنظيمات التي تخلق مستوى من الفرص المتكافئة، وتشرّع القوانين والتنظيمات عبر البرلمانات ومؤسسات أخرى، وهي تؤثر في أدوار القطاع الخاص والمجتمع المدني. كما أنّ تأثير القطاع الحكومي على بيئة الإعلام هو نتاج القيادة السياسية التي تتفهم وتعطي قيمة لدور الإعلام المستقل.

[1] عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 60.59.

كما يساهم القطاع الخاص في دعم تطوير المجتمعات المحلية من خلال استفادته من هذه البيئة التمكينية، التي تتيح فرصة ولوج هذا المجال وإنشاء قواعد إعلامية خاصة من شأنها إثراء المنافسة في الميدان، وتقديم خدمة وإسهام نوعي في العمل على بعث التغيير المجتمعي المطلوب من أجل التنمية في المجتمع، الذي بدوره تقع عليه مسؤولية إجتماعية هو الآخر، تتمثل أساسا في التحلي بالوعي اللازم وإبداء الرغبة في التغيير والتغير الإجتماعيين. ويتجسد هذا الدور في شكل مبادرات فردية أو جماعية رسمية أو غير رسمية من خلال مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني. وبالتالي، فالعملية متكاملة بين القطاع الحكومي، القطاع الخاص والمجتمع المدني، وتتطلب قدرا عاليا من الإرادة، الإحترافية وتصويب الأهداف.

الفرع الثالث: دور وسائل الإعلام في تنمية المجتمعات المحلية

أولا: الأهداف التنموية للإعلام:

أثبتت التجارب أن نوادي الإستماع والمشاهدة لها ميزة خاصة، هي أن ديناميكية الجماعة تخلق سلسلة من ردود الفعل والمحاكاة والمنافسة والمواجهات التي تعمل على تقوية وزيادة الوعي العام بالمشكلات وحلولها، ومثل هذه الندوات والتجارب تمثل عملا مستمرا في المجتمع المحلي. ويمكن استخدام وسائل الإعلام ونوادي الإستماع والمشاهدة في تحقيق الأهداف التالية:

– توفير الإعلام والتعليم للجمهور المحلي بكل فئاته من خلال الإذاعات والقنوات الإقليمية، وتحقيق تدفق المعلومات والإتصال المتبادل بين عامة الجمهور والقائمين على البرنامج الإعلامي.

– تدريب المجموعات المتخصصة وكفالة إرشادهم في المشروع الإعلامي في كل البلاد.

– الحث والمساعدة على اتخاذ القرار من جانب الجماهير المحلية المختارة.

وفي مجال تنمية المجتمعات المحلية، تقوم وسائل الإتصال بشقيها الجماهيري والشخصي بتنفيذ الحملات الإعلامية المتكاملة من أجل التنمية، والتي تسير وفقا للخطوات التالية:

– التوعية وتعريف الجمهور بالمشكلة أو المشكلات موضوع الحملة.

– تقديم المزيد من التفاصيل والحجج المؤيدة والمعارضة للموضوع المطروح بهدف تكوين الآراء.[1]

ثانيا: الرسالة المجتمعية للإعلام التنموي:

تعمل وسائل الإعلام على توسيع الآفاق وخلق الشخصية القادرة على فهم الغير، وتحطيم قيود المسافة والعزلة. ويؤدي توسع الآفاق إلى ما يطلق عليه: التقمص الوجداني الذي يعطي الفرد القدرة على

[1] عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 65.64.

رؤية نفسه مكان الآخرين، مما ييسر عملية المشاركة والتبادل كأساس لعملية التنمية والتغير الإجتماعي. كما يذهب "ماكلياند" خبير الإدارة والعلوم السلوكية و"دانيال ليرنر" خبير الإعلام التنموي إلى أنّ وسائل الإعلام يمكنها رفع تطلعات الشعوب النامية، شريطة توفر قدر من التوافق بين ما يثار الناس لأجله وبين ما يمكنهم الحصول عليه، وأن تسعى الحكومات إلى سد الحاجات المثارة إعلاميا.إظافة إلى:

– إعادة الترتيب القيمي والسلوكي للأفراد: عن طريق خلق المعايير الجديدة وفرض الأوضاع الإجتماعية الإيجابية، والمساعدة في إنشاء قواعد لسلوك التنمية في أذهان الناس، وتطوير الشخصية الإنسانية ودعم الإنجاز لتحقيق الإتجاه إلى العمل التنموي الجاد.

– العمل على تعزيز القيم التحفيزية باعتبارها المحور الأساسي لعملية التغير الإجتماعي والإعتماد على النفس حتى يتحقق الإتجاه إلى العمل الجاد من أجل التنمية وتحقيق الأهداف الوطنية.

– توسيع دائرة الحوار والمناقشة بهدف تحقيق المشاركة القومية وزيادة ارتباط الجماهير بالخطة القومية.[1]

المطلب الثالث: التنظيم الإداري المحلي والتنمية المحلية

يتناول المطلب الثالث مدلولات التنظيم الإداري المحلي من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول اللامركزية الإدارية والحوكمة المحلية.

الفرع الأوّل: مدلولات التنظيم الإداري المحلي

أولا: الإدارة المحلية والحكم المحلي Local Administration / Local Government:

توّج الجدل القائم في مسالة التمييز بين المفهومين بظهور ثلاثة اتجاهات رئيسية، هي:

1– الإتجاه الأوّل: يذهب أنصاره إلى أنّ الإدارة المحلية/التنظيم الإداري المحلي يعبر عن أسلوب من أساليب اللامركزية الإدارية، بموجبها يتم توزيع الوظائف الإدارية بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية. فالإدارة المحلية تختص بالوظائف التنفيذية فقط. أمّا الحكم المحلي فيعبر عن أسلوب من أساليب اللامركزية السياسية يوزع الوظائف السياسية بين الحكومة المركزية والوحدات المحلية.

2– الإتجاه الثاني: يرى أنّ الإدارة المحلية هي بمثابة خطوة أساسية نحو الحكم المحلي، استدلالا بتجربة بعض الدول التي تعتمد اللامركزية الإدارية بتفويض صلاحيات من الحكومة المركزية إلى الأقاليم والمحافظات، ثم تطبق الإدارة المحلية بعد ذلك، وفي حال نجاح هذا النموذج، يطبق الحكم المحلي–أي مبدأ التدرج في تطبيق اللامركزية– خصوصا إذا تم اختيار أعضائه بالانتخاب.

[1] عاطف عدلي العبد، نهى عاطف العبد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 69.68.

3- الإتجاه الثالث: ويقر بعدم التفريق بين المفهومين، فيحملان نفس المدلول ويشيران إلى أسلوب واحد من أساليب الإدارة، يختلف تطبيقه من دولة لأخرى وفقا للظروف العامة.[1]

ثانيا: تعريف الإدارة المحلية والحكم المحلي:

تعد الإدارة المحلية أو الحكم المحلي ظاهرة قانونية حديثة نسبيا تعود جذورها إلى القرن التاسع عشر، في إنجلترا مهد نظام الحكم المحلي، إذ شهدت تشكيل مجالس محلية للمدن يشارك فيها المواطنون منذ 1835 إثر صدور قانون الإصلاح عام 1832، تلته بعد ذلك التشريعات المنظمة للحكم المحلي. كما شهدت فرنسا نشأة المجالس المحلية التمثيلية عام 1833 مكتسبة حق إصدار القرارات الإدارية عام 1884. وفي التراث العربي الإسلامي، ومع اتساع الإمبراطورية الإسلامية، ظهرت أقاليم شبه مستقلة في مصر، حلب، اليمن، الجزائر والأندلس. وبعدها برزت عديد الدول العربية المعاصرة كشكل جديد من أشكال التنظيم السياسي، كوريث للإمبراطورية العثمانية. وباستقرار هذه الدول وزيادة وظائفها الإدارية، ظهرت فكرة الحكم المحلي، حيث كانت مصر من أوائل الدول العربية التي حاولت تطبيقه.[2]

يمكن تعريف الإدارة المحلية أيضا على أنها تحويل لسلطات ووظائف الدولة على المستوى المركزي في شكل مسؤوليات ووظائف عامة لهيئات ووحدات محلية–تتمتع بسلطة قانونية يجسدها الإنتخاب ولها استقلالية مالية–، تمارس صلاحيات يحددها الدستور والقانون، تخول لها حق تسيير الشؤون العامة للساكنة المحليين في إطار حدود الإقليم الجغرافي المحلي.[3]

عرّفت الأمم المتحدة الإدارة المحلية*بأنها تحويل للسلطات السياسية، الإدارية والمالية من مركز الدولة إلى وحدات محلية إقليمية مستقلة، لها القدرة على اتخاذ القرار محليا طبقا للوظائف المخولة لها قانونا. كما يذهب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP إلى تعريفها من منطلق معاكس للحكم المركزي، باعتماد نظم المشاركة التي تتيح للمجتمع المحلي فرصة المساهمة في اتخاذ القرارات في شؤون حياته،

---

[1] حنان يوسف الخنسا، مرجع سبق ذكره، ص.ص 72.71.

[2] هاني عرب، **محاضرات الإدارة المحلية: دراسات في المفاهيم والمبادئ**، (ملتقى البحث العلمي، www.rsscrs.info، تم الإطلاع يوم 25 جوان 2020).

[3] الأخضر لوصيف، **مدى فعالية المجالس المحلية في تحقيق التنمية**، (رسالة ماجستير في الحقوق، غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017)، ص 31.

* نظام الإدارة المحلية يتأثر كأي نظام إجتماعي آخر بقيم وعادات وتقاليد الأفراد والجماعات المحلية. كما أنه نظام سياسي، إذ يقول "Stewart Mill John": إنّ الهيئات المحلية هي نظم سياسية بالمعنى الدقيق، وهي هيئات منتخبة لها سلطة الإختيار بين البدائل المتاحة في حدود صلاحياتها، في إطار بيئتها. أي تمثل ظاهرة إنتشار السلطة في الدولة المعاصرة (للإستزادة، طالع: هاني عرب، مرجع سبق ذكره، www.rsscrs.info).

والسيطرة على بعض الموارد المالية في إطار تنفيذ برامج تنموية محليا دون الرجوع للهيئات والمؤسسات الحكومية المركزية، بشكل يضمن التكامل بين الإدارة المحلية وأهداف السياسة العامة للدولة.[1]

أمّا الحكم المحلي فيعبر عن نظام تتنازل من خلاله الحكومة المركزية عن صلاحيات واسعة للمجالس المحلية المنتخبة، تجعلها تتمتع بقدر أكبر من الإستقلالية مقارنة بالإدارة المحلية.[2] كما تعتبر نظم الحكم المحلي نظما ذات خصائص إجتماعية وسياسية، إذ تتأثر بالنظم الأخرى وبعادات، تقاليد الأفراد والجماعات المحلية. وليكون الحكم المحلي صالحا، لا بد من توافر شروط، أهمها:

– شرعية السلطة واحترام حقوق الإنسان الأساسية وحكم القانون.

– الإدماج الإجتماعي والتمكين وتساوي الأصوات والمشاركة، سرعة الإستجابة، الشفافية والمساءلة.[3]

ويعبّر الحكم المحلي عمليا عن كيفية تنظيم السلطة وإعطائها صفة الشرعية، واستعمالها محليا، وكذا كيفية صياغة الخطط والسياسات واتخاذ القرارات، وكيفية مساءلة صانعي ومنفذي القرار في إطار الدوائر الحكومية وغير الحكومية للقرار. أما صنع القرار المحلي Local Decision Making فهو ينظم الطريقة التي تحدد فيها مجموعات الأشخاص أولوياتها وكيفية تلبيتها، استنادا إلى كيفية إختيار الأفراد (السياسي، المدير وقائد المجتمع المحلي) والهيئات الجماعية (لجان القرى والمجالس البلدية).[4]

كما تضمن الإعلان العالمي حول اللامركزية والحكم المحلي في CANADA عام 1993 مفهوم الحكم المحلي الراشد لأول مرة، تلته مؤتمرات دولية أخرى مثل الإعلان الصادر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن في SOFIA ديسمبر 1996، وبعده الإعلان الإفريقي حول اللامركزية في ACRA عام 2001، مؤكدة بأن الحكم المحلي الراشد هو تحول من نظام محلي تحتكره المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام محلي يشرك المواطن، القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في تحقيق البرامج التنموية المحلية.[5]

---

[1] الأخضر لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] عبد النور ناجي، **دور الجماعات المحلية في تقديم الخدمات العامة (تجربة البلديات الجزائرية)**، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأوّل، جانفي 2009)، ص 141.

[3] عبد النور ناجي، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة**، (مجلة أكاديميا، العدد الأوّل، جانفي 2013)، ص.ص 33.32.

[4] اللجنة االإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **إعتماد نهج تنمية المجتمع المحلي كأداة لصياغة السياسة الإجتماعية على الصعيد المحلي**، (الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، 18 أكتوبر 2006)، ص 20.

[5] مفيدة بن لعبيدي، **الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر: ترشيد الإدارة المحلية مدخلا**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015)، ص 50.

ويشير مفهوم الحكم المحلي الراشد إلى تلك السلطات والصلاحيات التي تمنح للمدن والبلدات والقرى وحتى الأحياء عبر وسائل ديمقراطية يكفلها القانون، غالبا ما تضم رؤساء البلديات والمجالس البلدية وغيرهم من المسؤولين المحليين المنتخبين، تعمل على تقديم خدمات عامة وتعزيز إشراك عموم المواطنين للحد من التهميش وضمان المردودية التنموية على المستوى المحلي. وتختلف تطبيقات الحكم المحلي من دولة لأخرى، وذلك باختلاف الدساتير والقوانين، بين مكبّل للهيئات المحلية التي تعمل كملحق للدولة المركزية، وبين هيئات محلية تتمتع بسلطات وصلاحيات واسعة تمكنها من التأثير في السياسات والتحكم في مصادر الإيرادات.[1]

الفرع الثاني: اللامركزية الإدارية والحوكمة المحلية

أولا: مفهوم اللامركزية الإدارية Decentralization:

تتجه الدولة في إطار إقرار نظام اللامركزية الإدارية إلى إعطاء سلطة القرار النهائي إلى هيئات إدارية محلية–دون خضوع رئاسي كامل– تتمتع بقدرٍ عالٍ من الإستقلالية، تدير مرافق عامة تقتضي وجود هيئات مستقلة، تخضع لرقابة بعيدة عن السلطات المركزية. أي وجود هيئات إدارية مركزية في العاصمة تتولى الوفاء بالحاجات العامة التي تهم كامل قطر الدولة، إلى جانبها هيئات إدارية محلية تتوزّع على كل الأقاليم، توفر استجابة للحاجات العامة المحلية في إقليم معين، وتقوم هذه الهيئات المحلية باختصاصاتها بشكل مستقل عن السلطة المركزية*، لكنها تخضع لبعض أشكال الرقابة والإشراف من هذه الأخيرة.[2]

ومن أهم مبادئ اللامركزية الإدارية:

---

[1] وليد دوزي، **العوامل المؤثرة في عملية الإصلاح الإداري (الدول المغاربية أنموذجا)**، (مداخلة في إطار الملتقى المغاربي الأوّل حول: الإصلاح الإداري في التشريعات المغاربية–الواقع والآفاق، جامعة بشار–الجزائر، يومي 12–13 أبريل 2017).

* تعبر السلطة المركزية غالبا عن نظام مركزية الإدارة، وهو نقيض اللامركزية الإدارية، وهي تعني حسب تعريف الدكتور "عميد سليمان الطماوي": قصر الوظيفة الإدارية في الدولة على مثل الحكومة المركزية في العاصمة، وهم الوزراء دون مشاركة من هيئات أخرى، فهي تقوم على توحيد الإدارة وجعلها تنبثق من مصدر واحد مقره العاصمة. ولا مانع أن تشرك مع هذه الهيئة المركزية هيئات أخرى تعينها، تكون خاضعة لها خضوعا وثيقا. كما يعرفها الدكتور "فؤاد العطّار" بأنها: توحيد الوظائف الإدارية في يد السلطة التنفيذية، تساعدها في ذلك فروعها في العاصمة والأقاليم، في إطار احترام وحدة النمط والأسلوب (للإستزادة، طالع: أحمد مصطفى مسعود، مرجع سبق ذكره).

[2] أحمد مصطفى مسعود، **أقاليم الدولة الإسلامية بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية**، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990)، ص 45.

– توفير حكم إداري ذاتي وقاعدة بيانات للجماعات المحلية، وضمان تمكينها وتمويل ميزانيتها من خلال الجباية الضريبية.

– ضمان إنتخابات محلية دورية، وحجز مقاعد تمثيلية للفئات الهشة.

– التنسيق بين المتطوعين المحليين ومنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني وبين الحكومة المحلية في معالجة قضايا التنمية.

– بناء طاقات بشرية محلية من خلال تحسين الوصول إلى الرعاية الصحية، التعليم والأصول الإنتاجية.[1]

أمّا عدم التركيز الإداري Deconcentration فهو نقل للسلطة والمسؤولية والتقدير للتخطيط واتخاذ القرار من المركز الأعلى إلى المركز الأدنى، أي تفويض سلطة التقدير في اتخاذ القرار إلى وحدات مستقلة أو مناصب في الدوائر الحكومية.

ثانيا: مفهوم الحوكة المحلية Local Governance:

1– تعريف الحوكمة المحلية:

تعرّف الحوكمة على أنها ممارسة السلطة –السياسية، الإقتصادية أو الإدارية– لإدارة موارد وشؤون الدولة. وتشمل الآليات والعمليات والمؤسسات التي تسمح للمواطنين والجماعات بالتعبير عن مصالحهم وممارسة حقوقهم وإبداء إلتزاماتهم، وحل خلافاتهم. كما تشير الحوكمة إلى عملية صنع القرار والعملية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات أو عدم تنفيذها. ويمكن استخدام الحوكمة في العديد من السياقات مثل حوكمة الشركات، والحوكمة الدولية، والحوكمة الوطنية، والحكم المحلي.[2]

يعود الظهور القانوني لمصطلح الحوكمة الرشيدة أو الحكم الموسّع "إلى سنوات 1989، من خلال مبادرة البنك الدولي الذي يعد أوّل من استخدم العبارة الإنجليزية Good Governance والتي ترجمت فيما بعد إلى عدة مصطلحات منها الحكم الصالح، الحكم السليم، الحكم الموسّع، الحكامة، الحوكمة، المحكومية، الحاكمية، الحكمانية، إدارة شؤون الدولة والمجتمع، الحكم الجيد، الحكم الشراكي، الحكم الديمقراطي والحكم الفعّال.[3]

[1] S.P. Jain, Wim Polman, Op. Cit, p 4.

[2] Eric Oduro-Ofori, **The Role of Local Government in Local Economic Development Promotion at the District Level in Ghana: A Study of the Ejisu-Juaben Municipal Assembly**, (A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of a Doctor Rerum Politicarum awarded by the Faculty of Spatial Planning, not published, Technical University of Dortmund, Germany, October 2011), p 36.

[3] مفيدة بن لعبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

ساهمت دعوة "أسبورن وغيبلر Osborn & Geabler"بداية التسعينات من خلال مؤلفهما"إعادة إختراع الحكومة" في دفع أهمية الإنتقال من نظام الحكم المحلي Local Government الذي تسيطر فيه المجالس المحلية المنتخبة إلى نظام حكم محلي يكرّس الشراكة بين الدولة، القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، أي Local Governance.

ويقصد بالحوكمة المحلية"Local Governance" اتخاذ واستخدام وسائل وآليات السلطة السياسية لإحلال الرقابة على المجتمع المحلي، بهدف تحقيق التنمية المجتمعية بشكل عام.[1] كما تشير أيضا إلى جودة، فعالية وكفاءة الإدارة المحلية وتقديم الخدمات العامة، وجودة إجراءات السياسة العامة واتخاذ القرار على المستوى المحلي وشموليتها وشفافيتها ومساءلتها، والطريقة التي من خلالها تتم ممارسة القوة والسلطة على المستوى المحلي[2].

2- دور الحوكمة المحلية في تنمية المجتمعات المحلية:

ساهمت مبادرة UNDP في تقرير نهج شمولي لتحديد مجال الحوكمة المحلية واللامركزية باستخدام مفهوم الحوكمة اللامركزية للتنمية Decentralized Governance for Development، وهي ليست حلا سريعا بقدر ما هي مفتاح للتنمية البشرية، حيث تسعى الحوكمة اللامركزية لضمان مساهمة أصوات ومخاوف الفقراء وخاصة النساء في توجيه تصميمها، تنفيذها ومراقبتها.[3]

ومن هذا المنطلق، يتضح مدى اهتمام المقاربة بالعنصر البشري في المجتمع المحلي البسيط من خلال تنميته إجتماعيا، إقتصاديا وأمنيا كذلك. وهي بذلك تمثل تكريسا للأبعاد الإنسانية العميقة للتنمية، والتي تتخذ الإنسان موضوعا وهدفا لها في ذات الوقت. وعليه، ينبغي للسياسات الوطنية والمحلية أن تأخذ هذه المحددات بجدية في إطار بناء السياسات العامة والبرامج الإقليمية والمحلية الموجهة لفئات معينة، إلاّ أنّ الواقع المعاش في بعض الدول والحكومات يجيز احتمال التعثر في سبيل ذلك، ما يساهم وبقوة في تدويل قضايا التنمية على المستوى الدولي من خلال دعم المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والبرامج الإنمائية والإنسانية العبر وطنية والدولية Transnational / International Development & Humanitarian Programmes.

---

[1] عبد الحاكم عطوات، **إصلاح الجماعات المحلية في الدول المغاربية في ضوء التشريعات الراهنة: نحو حوكمة الجماعات المحلية وتعزيز الديمقراطية التشاركية**، (في: قوي بوحنية وآخرون، حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق: دراسة لبعض النماذج والمؤشرات، الجزائر، المكتبة الوطنية الجزائرية، 2016)، ص 81.

[2] Alexandra Wilde and Others, **A Users' Guide to Measuring Local Governance**, (Oslo, UNDP Oslo Governance Centre), p 5, http://www.undp.org/oslocentre, https://bit.ly/3Sg8xx9.

[3] Ibem.

المبحث الثالث: الحدود والمناطق الحدودية: تأصيل إيتيمولوجي

يمثل هذا المبحث إطارا إيتيمولوجيا مفاهيميا حول الحدود والمناطق الحدودية وما يتعلق بها من مصطلحات ومتغيرات ساهمت في تطوير المجال المعرفي والممارساتي الخاص بهما، حيث يتناول المطلب الأول ماهية الحدود والمناطق الحدودية والمصطلحات والمفاهيم ذات الصلة، أما المطلب الثاني فيتناول جدلية العلاقة بين التنمية والأمن الحدوديين كمتغيرين متلازمين في ظل التوجه الحديث للدراسات الحدودية، وأخيرا، يتناول المطلب الثالث مفهوم ومجالات الدراسات الحدودية.

المطلب الأوّل: ماهية الحدود والمناطق الحدودية

يتناول المطلب الأوّل مفهوم الحدود والتخوم من خلال الفرع الأوّل، أما الفرع الثاني فيتناول مفهوم المناطق والمجتمعات الحدودية.

الفرع الأوّل: مفهوم الحدود والتخوم Boundaries/Borders & Frontiers

أولا: تعريف الحدود:

1- الحدود لغة:

"الحد لغةً هو الحاجز بين الشيئين ومن كل شيء طرف هو منتهاه. والحد هو الفصل بين شيئين لئلا يختلط أحدهما بالآخر ولئلا يتعدى أحدهما على الآخر. الحد هو الحاجز بين الشيئين، وحد الشيء: منتهاه، نقول: حددتُ الدار أحدّها حداً. والتحديد مثله، والحد: المنع. يقابل الحد باللغة الإنجليزية: Boundary."[1] والحد بمعنى الدَّفْعُ، والمَنْعُ، كالحَدَدِ، وتأديبُ المذْنِبِ بما يَمْنَعُهُ وغيرَهُ عن الذَّنْبِ، وما يَعْتَرِي الإنسانَ من سلوكيات الغضبِ والنَّزَقِ وغيرها كالحِدَّةِ، ويقال حَدَدْتُ عليه بمعنى أحِدُّه، أي أمنعه، والحد يفيد معنى تمييز الشيءِ عنِ الشيءِ.[2]

والتخم لغة وجمعها تخوم تعني تهيكل الأرض. ويقابل التخم باللغة الإنجليزية: Frontier. أسِّسَ للتخوم في الماضي على أنها مساحات شريطية ضيقة تبلغ عدة كيلومترات وتختلف حسب طبيعة المنطقة إن كانت فلاحية، جبلية، أو صحراوية أو مائية. والتخوم تؤسس لمعنى التجاور والجوار، وسميت عند العرب القدامى بالثغور دلالة على الأماكن التي تشكل معابر للأفراد بين دولة وأخرى. بينما الحدود

---

[1] إبراهيم أحمد سعيد، **الحدود والقضايا الجيواستراتيجية في إقليم المشرق العربي (تاريخياً وحضارياً)**، (مجلة جامعة دمشق–المجلد 30- العدد 1+2-2014)، ص 673.

[2] **تعريف ومعنى الحد في معجم المعاني الجامع** – (معجم عربي عربي، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/، تم الإطلاع يوم 23 مارس 2021).

فتعني النهاية، حيث يعتبر الحد شريطا يفصل بين دولة وأخرى، أي نهاية دولة وبداية دولة أخرى.[1] والتخوم من تَخْم وتُخْم وتُخُم: وهي حدود فاصِلة بين الأراضي، ويقال قطع مسافة كبيرة حتى وصل تخوم الصين، أي بلغ الأراضي المطلة على الصين والمعرّفة بها. ويقال أيضا، فلانٌ طيّبُ التُّخوم: طيب الأصول والأعراق. والتخوم مناطق واقعة على جانبي الحدود السياسية بين دولتين.[2]

2- الحدود اصطلاحا:

تغير مفهوم الحدود في السنوات الأخيرة، فهي ليست مجرد محيط جغرافي للبلد وليست شاملة. الحدود هي حدود سيادة دولتين أو المكان الذي لم تعد فيه سيادة أي دولة سارية، حيث يخضع عبور الأفراد والمركبات والبضائع بالحدود البرية لقوانين بلد الخروج والبلد المستقبل. وفي البحر تعني الحدود حدود المياه الإقليمية للدولة، وعادةً يمكن للحدود أن ترسّم ويعاد ترسيمها بناءً على خطوط عرقية أو مناطق نفوذ إقتصادي وغيرها من العوامل. نظرًا لكون البوابات الدولية البرية يمكن أن تكون داخل الأراضي الوطنية، إلا أنّ الممرات المائية والموانئ ومحطات السكك الحديدية والمطارات الدولية تعتبر محطات حدودية، على الرغم من أن المسافرين جواً قد يكونون فوق الأراضي الوطنية لمسافات طويلة.[3]

وتُعيّن الحدود وتُحدّد أفقيا على مستوى المجال الأرضي كما رأسيا على مستوى مجالها الجوي، وتمتد باطنياً كذلك لتشمل النطاق الصخري الذي يقوم عليه إقليم الدولة، ومصدر للثروات المعدنية. ويرى البعض أن التخوم أجزاء من سطح الأرض، في حين الحدود رُسّمت وحُددت*بواسطة الإنسان، وأن بناء حدود الدول المتمتعة بالشرعية الدولية وفقا للقانون الدولي يعزز الروابط بين الدول في إطار علاقات حسن الجوار.[4]

---

[1] إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 674.673.

[2] **التخوم، معجم اللغة العربية المعاصرة**، (https://www.arabdict.com/ar/عربي-عربي/تخوم، تم الإطلاع يوم 23 مارس 2021).

[3] Michel Zarnowiecki, «**Borders, their design, and their operation**», (in Gerard McLinden, Enrique Fanta, David Widdowson, Tom Doyle, Border Management Modernization, Washington, The World Bank, The International Bank for Reconstruction and Development, 2011), p 38, www.worldbank.org, https://bit.ly/3SgjRt9.

* في اللغة الإنجليزية نجد كلمتي Delimitation وDemarcation، وهما مصطلحان يستخدمان لوصف جوانب عملية في تعريف الحدود. تم استخدام المصطلح الأول أو تعيين الحدود للإشارة إلى تعريف الحدود من خلال معاهدة أو إتفاقية قانونية دولية، بينما يشير المصطلح الثاني أو ترسيم الحدود إلى وضع العلامات المادية للحدود على الأرض (للإستزادة طالع: African Union, Department of Peace and Security Delimitation and Demarcation of Boundaries in Africa: General Issues and Case Studies, Commission of the Addis Ababa, September 2013, 2nd Edition, p 25)

[4] إبراهيم أحمد سعيد، مرجع سبق ذكره، ص.ص 674.673.

كما تتحدّد الإجراءات الأمنية بين دول الجوار–على مستوى المناطق الحدودية– على أساس هذه العلاقات، إذ كلّما ساءت العلاقات زاد التصعيد الأمني كخطوة احترازية، إلّا أنه وفي الحالات العادية تتجه الدّول إلى تأمين حدودها وفق إجراءات أمنية وعسكرية تتجسد في تكثيف التواجد العسكري والأسلاك الشائكة والمكهربة والجدارات الإسمنتية والخنادق المائية وأبراج وكامرات المراقبة، كما يمكن أن تذهب إلى أبعد من ذلك، إلى حد زرع الألغام والمتفجرات على طول الشريط الحدودي.

يشير مصطلح "التخوم Frontier"إلى تقسيم معين بين دولتين أو أكثر، كما يشير كذلك إلى التقسيم بين المناطق المستقرة وغير المأهولة في الدولة الواحدة. كما تعبر عن منطقة على أطراف الدولة تتمركز بها السلطة السياسية بشكل ما، وقد تكون التخوم مشتركة بين دولتين أو أكثر. أما"الحدود Borders" خط مرسوم جغرافيًا يفصل بين دولتين أو أكثر، يحدّد بوضوح مجال سيادة الدولة. والحدود على عكس التخوم، تجعل وجود الدولة واضحًا من خلال المواقع العسكرية وحرس الحدود ونقاط التفتيش الجمركية.[1] أي أنّ التخوم تمتد لتشمل الفضاء الذي يلي الحدود Beyond Borders Space، وهي فضاءات ممتدة ما وراء الحدود، تشمل مساحات ترابية وتضاريس جبلية ونهرية، كما يمكنها أن تكون مشتركة الخصائص الطبيعية بين الدول.

تتعدّد وتتنوّع المفردات المعبرة عن مصطلح الحدود، إلاّ أنّ هناك تفاوت وتوسع لغوي بين اللغات، ففي اللغة الإنجليزية على سبيل المثال نجد تزاوجا في المعنى بين مفردتي Border وBoundary اللتان تعبران عن نفس المعنى باللغة العربية وهو الحدود، "حيث تستخدم كلمة Boundary بالتبادل مع كلمة الحدود Border في معظم الوثائق الأكاديمية ومقررات السياسات. وهي تعبر عن المدى أو المجال القانوني لإقليم الدولة؛ أي أنها تحدد حدود السيادة الإقليمية للدولة. بمعنى آخر، تحدد الحدود الجغرافية للكيانات السياسية".[2]

يتضح أنّ هذا التعريف يركز في فهم الحدود على جانب واحد فقط، يتمثل في الجانب الشكلي أو المادي الذي يتخذ من المجال الإقليمي لقطر الدولة أو الجغرافيا السياسية*والقانونية للدولة كمعيار لتحديد

[1] Michel Zarnowiecki, Op. Cit, p 165.

[2] Michael Kehinde, «**Traditional Chieftaincy and Regional Integration in West Africa: the Case of Yoruba Obas**», (in: Olivier Walther and others, West African Border Markets and Regional Integration from Below, African Borderlands Research Network (ABORNE) Conference organized within the 50th anniversary conference of Edinburgh University's, Centre of African Studies, 6-9 June 2012), p 52.

* الجغرافيا السياسية فرع من فروع الجغرافية البشرية يختص بدراسة الآقاليم والوحدات السياسية، بالتركيز على ما تسهم به العوامل الجغرافية ومعطياتها الطبيعية والبشرية في قيمة الدولة وفي اتجاهات وأسلوب السلوك السياسي لها، حيث تبيّن أنّ عوامل الجغرافيا تلعب دورا لا يمكن تجاهله في تشكيل الكيان السياسي للدول (للإستزادة، طالع: محمد عبد السلام، الجغرافيا السياسية: دراسة نظرية وتطبيقات عالمية، مكتبة نور، 2020، ص 28).

حدودها السياسية، وبالتالي، المجال الجغرافي الذي تبسط فيه الدولة سيادتها الكاملة بدون منازع. وما يؤخذ على هذا المنظور بشكلية ومادية الحدود Formal/Symbolic or Physical Aspect مع إغفاله الجوانب الأخرى السوسيو–ثقافية والعلائقية والإقتصادية وغيرها، والتي قد تميز ظاهرة الحدود في إطار المفهوم الحديث.

تعرّف الحدود البرية Land Borders بأنها"خط وهمي متفق عليه بين دولتين، وعادة ما يتم تحديده من خلال السمات الجغرافية (النهر أو خط فصل المياه أو سلسلة الجبال). والشخص الذي يتنقل عبر الحدود يكون دائمًا على أراضي هذا البلد أو البلد الآخر. بينما الحدود هي مساحة تمتزج فيها التأثيرات والثقافات والقيم والسلع وما إلى ذلك من الهياكل المتجاورة."[1]

ويعرّف "Anderson and O'Dowd (1999)" الحدود باستخدام المفردة الإنجليزية Boundary على أنها البوتقة أو الحاوية التي يتم من خلالها تحديد المجال أو الفضاء الوطني National Space/Territory واحتوائه. كما لا تعطي الحدود شكلاً وطابعًا للفضاء الوطني الذي تحتويه فحسب، بل إنها تفصل أيضًا المساحة الجغرافية لكيان سياسي عن الآخر في إطار الإقليم أو المسافات المشتركة بين بلدين أو أكثر.[2] كما نجد أيضا في اللغة الإنجليزية أنّ مفردة Frontier تشير إلى معنى التخوم كما في اللغة العربية والمعبرة عن المساحات الخالية والتضاريس المشتركة بين بلدين أو أكثر، والتي تتعدى مجال الخطوط الحدودية الفاصلة Border Lines Separators كما تم الإشارة إليه سابقا. أمّا في اللغة الفرنسية والتي تعد ضيقة نوعا ما مقارنة بنظيرتيها العربية والإنجليزية، حيث نجد أنّ مفردة Frontières تعبر عن كلا المصطلحين: أي الحدود والتخوم رغم أنّ كلمة Bordure بالفرنسية تشير إلى معنى التخوم، إلّا أنّ التعبير اللغوي يبقى ضعيفا جدا، حيث أنّ مصطلح Zones Frontalières بالفرنسية يشير إلى معنى الأقاليم أو المناطق الحدودية Boundary/Border Zones كما يشير إلى المناطق المتاخمة للحدود Frontier Zones بشكل متلازم.

ويعرّف "أندرسون Anderson الحدود Border على أنه كل خط يتم به ترسيم حدود أو منطقة كانت في الماضي أراضي محل خلاف (مثلما ما كانت عليه حالة الحدود الإنجليزية الإسكتلندية في القرنين

[1] Jarosław Jańczak, **«The "Forgotten Border" between Poland and Kaliningrad Oblast: De- and Re-Boundarization of the Russian-EU Neighborhood»**, (in James W. Scott, Cross-Border Review: Yearbook 2015, (Budapest, Central European Service for Cross-border Initiatives (CESCI), European Institute of Cross-Border Studies (Esztergom), 2015), p 29.

[2] Mathieu Rigg, **The Relevance of Borders in the 21st Century**, (A Thesis Presented to The Faculty of The School of Advanced Air and Space Studies for Completion of Graduation Requirements, Alabama, Air University, School of Advanced Air and Space Studies, Maxwell Air Force Base, June 2017), p.p 52.53.

الخامس عشر والسادس عشر)، كما عرّف الحدود الدولية بأنها خط جغرافي معين بطريقة موضوعية وبمساعدة مفاهيم هندسية تعمل على تحديد هذه الحدود.[1]

ويرى "كافليش Caflisch 2006" أنّ الحدود الدولية تمثل خطا تقسيميا للإقليم البري، البحري، الجوي، والباطني بين الدول التي تمارس السيادة الكاملة على أراضيها، كما عرّفها على أنها خطوط تحد كيان الدولة وتحدّد رقعتها الجغرافية وعندها تنتهي قوانين الدولة وسيادتها. فالحدود الدولية تثبت خطوط دائمة جغرافيا وقانونياً، ولها التأثير الكامل داخل النظام الدولي، ولا يمكن تغييرها إلّا من خلال موافقة الدول المعنية بها في إطار معاهدات واتفاقيات دولية.[2]

أمّا "محمد سامي عبد الحميد" فيعرّف الحدود بقوله: "ينصرف اصطلاح الحدود على وجه العموم إلى مجموعة الخطوط الوهمية المرسومة على سطح الكرة الأرضية أو أعلاه، بغرض الفصل بين إقليم دولة بعينها وما يتاخمها من آقاليم الدول الأخرى أو المناطق غير الخاضعة أو غير الجائز إخضاعها لسيادة أي من الدول".[3]

يرتبط مفهوم الحدود في اللغة الإنجليزية بثلاثة مصطلحات، الأوّل: Border التي تلخص المفهوم المعياري الدولي للحدود كخط فاصل بين دولتين سياديتين، وهو في الأصل مشتق من الكلمة الفرنسية Bordure التي تشير إلى الحافة الخارجية للكائن. إلّا أنّ النهج الأمريكي يستعمل كذلك مصطلحين أخرين للتعبير عن الحدود هما، Frontier: فوفقًا ل"ويلسون ودونان Willson & Dunan" فإن هذا المصطلح يعبر عن مناطق إقليمية متفاوتة العرض تمتد عبر الحدود وبعيدًا عنها، حيث يتفاوض الناس ضمنها على مجموعة متنوعة من السلوكيات والمعاني المرتبطة بعضوية أممهم ودولهم، أو ما يسمى باللغة العربية التخوم أو المناطق والمجالات المتاخمة لحدود دولة ما. وأخيرا، مصطلح Boundary: مشتق من Bound أو الحد، ومن اللاتينية Bonnarium التي تعني مفهوما خطيا يحدد وجها معينا. فمن جهة، تشير الحدود الطبيعية إلى المعالم الطبيعية كالأنهار والجبال والخطوط الساحلية، ومن جهة أخرى، تشير إلى الفاعلين الإجتماعيين أو السياسيين المنتمين إلى حدود مصطنعة للتمييز بين الاختلافات

[1] الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الدراسات السياسية المقارنة، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014–2015)، ص 38.

[2] عيدون الحامدي، مرجع سبق ذكره، ص 39.

[3] سامي عبد الحميد محمد، **أصول القانون الدولي العام**، ط1، (ج 1، القاهرة، 1989)، ص 156.

القومية، العرقية، الدينية واللغوية. ويركّب "Haselberger" فهما حديثا للمصطلحات الثلاث Border، Frontier وBoundary من خلال المعايير الجيوسياسية، السوسيوثقافية، الإقتصادية والفيزيائية الحيوية.[1]

يشير عالم الأنثروبولوجيا الإجتماعية "ميشال بوخوسكي Michał Buchowski" من خلال تأمله للمصطلحات المستخدمة في اللغة الإنجليزية مثل: Limit، Border، Boundary وFrontier إلى أن الحدود وفق مصطلح Boundary عادةً ما تعبر عن خط، في حين أن الحدود وفق مصطلح Border هي المنطقة المحيطة بهذا الخط. والخط الحدودي Border Line مرادف للخط Boundary، والذي يعتبر خطًا محددًا في الفضاء غير مرئي ولكنه ملموس من خلال العلامات والرموز الطبيعية التي تمنحه طابعًا ودلالةً سياسية. ويشير مفهوم الحدود Border إلى المنطقة المحيطة بالخط، وهي تمتد على المنطقة التي يكون لوجود الخط الفاصل فيها تأثير مباشر على العلاقات الإقتصادية والإجتماعية والثقافية اليومية لساكنة المناطق الحدودية. أما مفهوم Borderland أو الأراضي الحدودية من منظور سوسيو–أنثروبولوجي فتعني إقليما أوسع من المنطقة الحدودية Border Area، إذ تشمل الظواهر طويلة المدى المميزة لمثل هذه الآقاليم مثل اللغة أو تداخل وتزاوج الثقافات والعادات.[2]

نلتمس من خلال التعريفين الأخيرين ل: "Willson & Dunan" و"Michał Buchowski" أنهم يتبنون توجها عميقا في تحديد مفهوم الحدود، يختلف تماما عن توجه "Anderson & O'Dowd" و"Caflisch" الذي يركز على الجانب المادي للحدود. فهم يفسرون ظاهرة الحدود كونها ظاهرة مادية، تتخللها علاقات وتفاعلات متعددة تؤسس لأبعاد إجتماعية، سوسيو–ثقافية واقتصادية وحضارية بالمعنى الشامل، يمثل الإنسان الحدودي محورا وفاعلا أساسيا فيها إلى جانب الدول والكيانات السياسية الحامية للسيادة الوطنية في الآقاليم الحدودية.

ثانيا: تطور السياق التاريخي لظاهرة الحدود الدولية:

لم تكن الحدود في العصور القديمة تتسم بالشرعية والتنظيم، حيث أن تشكيلها وترسيمها كان يخضع لعدة عوامل من بينها قوة الإمبراطوريات القديمة، والنزاعات والحروب الدموية وأشكال عديدة من السطو والعدوان، انتقالا إلى العصر الحديث، أين ساهمت عوامل جديدة في بلورة الحدود في شكلها الحالي. وعليه، نلخص تكوّن ظاهرة الحدود في مرحلتين أساسيتين:

[1] Mathieu Rigg, Op. Cit, p.p 52.53.
[2] Agata Ładykowska, Paweł Ładykowski, **Anthropology of Borders and Frontiers The Case of the Polish-German Borderland (1945-1980)**, (in Arnaud Lechevalier, Jan Wielgohs, Borders and Border Regions in Europe : Changes, Challenges and Chances, Germany, Transcript Verlag, 2013), p 164.

1- المرحلة الأولى: ضاربة في قدم التاريخ الإنساني حيث كان عدد الدول محدود جدا، تستقر في أقطار متباعدة بناء على الأسبقية في حيازة الأرض، ما يمنحها الشرعية مع مرور الزمن. وبالتالي، فإنّ مفهوم الحدود بين الدول مفهوم قديم، إذ إنّ حدود المجتمعات البدائية ومجتمعات ما قبل العصور الوسطى لم تكن دقيقة كما في المنظور الحديث، بل تم التعارف عليها على أساس التخوم.[1] كما اتسمت هذه المرحلة بعوامل محفزة على تغيير وتجديد أشكال الحدود مثل القوة العسكرية والرغبة القوية في التوسع في إطار الإمبراطوريات القديمة من خلال الحروب والغزوات، ما جعل الحدود دائما في حالة من عدم الإستقرار.

2- المرحلة الثانية: تعود بدايتها للعصور الوسطى بازدياد عدد الدول على الخارطة السياسية والتوجه نحو التوسع في إطار الهيمنة على العالم، حيث كانت التخوم هي المحدد الأساسي لحدود الدولة إلى غاية العصر الحديث، أين برزت بوادر التوجه نحو الإنتماء القومي، وما تمخض عنه من حاجة لضبط الحدود والجغرافيا السياسية للدول حفاظا على السيادة الوطنية في إطار تعززه الشرعية والإعتراف الدولي، إذ أصبح إقليم الدولة وسيادتها تحددهما خطوط حدّية تسمى: الحدود Boundaries وليس التخوم Frontiers كما في السابق. فالحدود الدولية صناعة أوروبية المنشأ والتطور، ساهم النظام السياسي في أوروبا في القرن السادس/السابع عشر الميلادي في التأسيس لها وتطورها، على إثر تبلور مفهوم القوميات Nations في إطار نشأة الدولة القومية الحديثة New Nation State في القرن السادس عشر بانعقاد معاهدة وستفاليا Westphalia عام 1648 في أوروبا، وبالتالي، فإنّ الدولة الحديثة والحدود ظاهرتان متلازمتان من حيث النشأة والتطور.[2]

إنتقلت النزعة التوسعية الأوروبية بعد ذلك إلى دول إفريقيا، حيث أقامت القوى الكبرى حدود مستعمراتها ورسّمتها وحددتها دون مراعاة الإرتباط بالواقع الجغرافي، اللغوي أو التاريخي للمناطق الإفريقية، ما ساهم بشكل كبير في تزايد الإستعمار للأقاليم الإفريقية –بمبرر الأسبقية في اكتشافها–، وتصدير المفهوم الأوروبي لسيادة الدولة والخطوط الحدودية. ومن منظور جيوسياسي، تقاسمت القوى الأوروبية الأراضي الإفريقية ووضعت قواعد لأنظمتها الداخلية خلال مؤتمر برلين عام 1884 بالاتفاق مع القبائل المحلية، رغم ما تخللها من توترات وصراعات نتيجة عدم رضى القوى الأوروبية بعملية ترسيم الحدود في إطار التنافس لبناء إمبراطوريات أوروبية جديدة، كما رسمت القوى الأوروبية الحدود على الخرائط بفضل الملاحظات الفلكية والأنهار. علاوة على ذلك، أثر الوضع الجيوسياسي في آواخر القرن

[1] عيدون الحامدي، مرجع سبق ذكره، ص 28.

[2] نفس المرجع، ص 29.

التاسع عشر على الانقسام، حيث تم إعادة ترسيم بعض الحدود نتيجة المساومات التي تمت بين تلك القوى، وكمثال عن ذلك، تنازل ألمانيا عن متطلباتها في المغرب مقابل منحها فرصا إضافية في الكاميرون كتعويض.[1]

شكّلت المرحلة الثانية من تطور الحدود طفرة كبيرة في حقل الدراسات الحدودية، حيث أفرزت قطيعة معرفية وممارساتية إن جاز التعبير، حيث ساهم التوسع الاستعماري في العالم الحديث–وزيادة الصراعات والنزاعات على الحدود نتيجة الترسيمات الحدودية الإستعمارية فيما بين الدول المستقلة حديثا، وكذا ما نجم عن الإستعمار من تفريق للقبائل والأقليات العرقية والإثنية– في بلورة مفهوم جديد وموسّع للحدود يراعي كل هذه المحددات، ويتجلى ذلك من خلال رغبة الدول في الحرص على الترسيم الدقيق لحدودها في إطار المعاهدات والاتفاقيات الدولية، بالرغم من إستمرار التدفقات المادية والتفاعلات الإجتماعية والعلائقية التي تتم في الفضاء الحدودي الإقليمي.

الفرع الثاني: مفهوم المناطق والمجتمعات الحدودية

أولا: مفهوم المناطق الحدودية:

يمكن استخدام مصطلح المناطق الحدودية للتعبير عن ثلاث تمثلات أساسية، إذ يستخدم كشكل أول للإشارة إلى المنطقة الواقعة بالجوانب المتاخمة للخط الحدودي والتي تشكل كيانًا إجتماعيًا أو إقتصاديًا أو عرقيًا واحدًا. وما يميز هذه المناطق أنّ قوى أجنبية استعمارية هي التي رسّمت خطوطها الحدودية، من خلال تقسيم مجموعات سكانية متجانسة عبر بلدان مختلفة خلال القرن التاسع عشر كما حدث في إفريقيا. كما يتم تحديد المناطق الحدودية أيضًا من خلال الأسواق التي تضمن دخلًا للساكنة المحليين على طرفي الخط الحدودي. ثانيًا، ينظر أحيانًا للمناطق الحدودية على أنها شريط من الأراضي على جانب الحدود، تستخدم غالبًا لإخفاء البضائع المهربة. وبالتالي، لا بد من محاربتها. وفي ذات السياق، كمثال عن الإجراءات الأمنية المتخذة في سبيل ذلك، فقد أعطت دول أوروبا الغربية وكذا الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا كامل الصلاحيات لموظفي الجمارك في البحث والاعتقال في المناطق الحدودية وملاحقة المهربين من المناطق الحدودية إلى عمق المدينة. ثالثًا، يمكن استخدام مصطلح المنطقة الحدودية للإشارة إلى منطقة المراقبة في المحطة الحدودية، ما يسهل عملية فحص المنطقة والتحكم فيها داخل المرافق الداخلية، مثل مستودعات الجمارك الداخلية LCD والمراكز اللوجستية LC.[2]

[1] Mathieu Rigg, Op. Cit, p 24.
[2] Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), United Nations Economic Commission for Europe (UNECE), **Handbook of Best Practices at Border Crossings – A Trade and Transport Facilitation Perspective**, (2012), p 249.

تعرّف المناطق الحدودية على أنها تلك المناطق*الواقعة على الحدود السياسية الفاصلة بين الدول المتجاورة ويوجد بها مراكز حدودية خاصة بكل بلد، وهي عبارة عن منشآت حياتية على تراب الإقليم الحدودي، ومهيأ بها معظم الوسائل والمتطلبات المجتمعية الضرورية لحياة الإنسان، تحوي مؤسسات وأفراد يعملون بمرافقها وهياكلها بشكل دائم.[1] كما تُفهم المناطق الحدودية من منطلق المنظور التقليدي على أنها مناطق تمتد عبر حدود دولية. كما يولد الخط الحدودي أشكالًا من التفاعلات والتأثيرات الحدودية المختلفة، ما يمنح المنطقة الحدودية طابعا فريدا. كما لاحظ" Baud and Van Schendel" (1996) أنه يجب دراسة المناطق الحدودية كمنطقة أو وحدة عابرة للحدود، تربط بين اثنين أو أكثر من هوامش الدولة.[2]

وفي تعريف آخر، "المناطق الحدودية هي أقاليم أين تلتقي السياسات العامة والممارسات التلقائية للسكّان والفاعلين المحليين، حيث تتعارض المقاربات التي تفضل التسيير الذاتي مع التي تحث على الإنفتاح والإندماج في عصر العولمة والشمولية. تشكل المناطق الحدودية أهمية إستراتيجية بصفتها

* المنطقة مصطلح جغرافي يستخدم لوصف المواقع الجغرافية والفرعية من خلال حدود غير محددة بدقة. ويستخدم مفهومها في فروع الجغرافيا الإقليمية التي يمكنها وصف المناطق بمصطلحات إقليمية. إذ يستخدم مصطلح المنطقة البيئية في الجغرافيا البيئية، والمنطقة الثقافية في الجغرافيا الثقافية... ويسمى مجال الجغرافيا الذي يدرس المناطق نفسها بالجغرافيا الإقليمية. أما الإقليم فعبارة عن رقعة من الأرض تتسم بخصائص معينة تميزها عما يجاورها من أقاليم، وقد يكون مناخيا، أو نباتيا أو طبيعيا، أين تتجانس فيه العناصر الطبيعية المختلفة من موقع جغرافي وتضاريس ومناخ وتربة ونبات وحيوان، والتي تؤثر على سكّان الإقليم وتحدد خصائصهم وأنشطتهم، ومدى مستواهم الحضاري، وهذا التحديد الطبيعي للإقليم .وقد يكون الإقليم قارة أو جزء منها أو دولة، أين تتعدد الملامح الطبيعية وتتباين المظاهر البشرية، وقد يكون الإقليم دولة صغيرة جدا في المساحة أو جزء من دولة، حيث تتجانس المظاهر الطبيعية والبشرية في هذا الإقليم الصغير. وعليه، فالإقليم أوسع من المنطقة التي تعد جزء منه في الأصل. (للإستزادة، طالع: المنطقة، https://ar.wikipedia.org/wiki/منطقة، الإقليم، إقليم https://ar.wikipedia.org/wiki/، حسن سيد أحمد أبو العينين، جغرافيا العالم الإقليمية: الجزء الأول: آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1969)، ص 15).

[1] عبد الرحمان غالم، **التنمية المستدامة في المناطق الحدودية–دراسة حالة الجزائر**–، (مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية في الجزائر وتأثيرها على الأمن المجتمعي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 11 أفريل 2021).

[2] Jonathan Goodhand, '**Borderlands, Brokers and Peacebuilding: War to Peace Transitions Viewed from the Margins'**, (Working Paper 2, The Centrality of the Margins: The political economy of conflict and development in borderlands, September 2018), p 9. http://borderlandsasia.org/, https://bit.ly/3LnQ7bG.

فضاءات تواصل وتبادل في سياسات حسن الجوار، والتعاون والقضايا الأمنية."[1] كما أنّ المناطق الحدودية كخطوط أمامية بين الدول هي أماكن ذات حساسية عالية ووعي ذاتي، حيث يتم زيادة الإحساس بالهوية والانتماء إلى جغرافية وتاريخ الدولة كإقليم خاص.[2]

يؤسّس هذا التعريف لرؤية شاملة ودقيقة لمفهوم الحدود، ليس باعتبارها فضاء جيوسياسيا تمارس في إطاره الدول سيادتها الوطنية بشكل كامل فحسب، بل يذهب إلى أبعد من ذلك، باعتبارها فضاء متعدد الأبعاد Multi-Dimensional Space، تتم في حيزه عمليات وتفاعلات متعددة الأوجه والمقاصد الإجتماعية، الإقتصادية والأمنية سواء على المستوى المحلي، الإقليمي أو الدولي. كما تندرج هذا الرؤية في سياق عولمة الحدود والمجتمعات الحدودية Globalized Border Societies، والتي تقوّض مدلول السيادة الوطنية في سبيل التأسيس لمفهوم: عالم بلا حدود Borderless World، والذي يعمل على تحرير كل أشكال التنقلات والتفاعلات التي يمكن أن تتم في الفضاء الإقليمي.

ويندرج مصطلح المناطق الحدودية كذلك في إطار ما يسمى ب: مناطق الظل* Shadow Areas، ويُعَبَّرُ بها عن المناطق النائية، التي تسمى أيضا بالمناطق الفقيرة، حيث لا يزال يلفها الظل الذي الذي يشير إلى عدم تحقق الحركية العامة نتيجة افتقارها وحرمانها من حقها في التنمية المحلية، مشكلة بذلك أقاليم جغرافية ذات كثافة سكانية معتبرة لكنها لا تتوفر على المرافق العمومية الضرورية ومتطلبات الحياة اليومية الكافية، أي أن هذه المناطق تعاني من تداعيات اللاتنمية بشكل عام، وبالتالي، فهي جديرة فعلا بأن تكون محل التفات وتكفل حقيقي من قبل الدولة بهدف استدراك التأخر الحاصل في مسار التنمية بها.[3] وتتميز هذه المناطق عن باقي الجهات بكونها ذات تضاريس صعبة عموما، فقد تكون جبلية أو صحراوية...وتمتاز كذلك بصعوبة مسالكها وصعوبة التنقل بين أجزائها، كما تعاني نقصا فادحا في

---

[1] **تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية: المكونات الاساسية لمخطط العمل للتهيئة وتنمية المناطق الحدودية الجنوبية**، (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات الداخلية، الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الآقاليم، 13–14 أكتوبر 2018).

[2] Bianca Szytniewski, **The Dynamics of Unfamiliarity in the German-Polish Border Region in 1970s, 1980s, and 1990s**, (in: Arnaud Lechevalier, Jan Wielgohs, Borders and Border Regions in Europe: Changes, Challenges and Chances, Germany, transcript Verlag, 2013), p 188.

* لم يكن المصطلح متداولا بكثرة في السابق، وقد ظهر بشكل بارز خلال مجلس الحكومة المنعقد بتاريخ 16 فيفري 2020، أين تم عرض تحقيق بعنوان "معاناة مناطق الظل" من إنجاز التلفزيون الجزائري بطلب من الرئيس عبد المجيد تبون، والذي أظهر معاناة ساكنة المناطق المعزولة والتي أطلق عليها مصطلح "مناطق الظل".

[3] وردة حدوش، سامي بسة، **ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الإستعجالي الخاص بمناطق الظل**، (ورقة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: المقاولاتية والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية، جامعة تامنغست، 26–27 جوان 2021).

الهياكل التنموية الضرورية للحياة المجتمعية لساكنتها مثل نقص النقل وتدني مستوى التغطية الصحية والتعليمية وغيرها من الهياكل الحيوية.

ثانيا: مفهوم المحطات الحدودية:

تعد المحطات الحدودية نقاط وبوابات دخول رسمية إلى أي بلد، حيث يتم التحكم في حركة المرور لضمان الامتثال لقوانينها حفاظا على السيادة الوطنية. ويمكن تعريف المحطات الحدودية بشكل أضيق من المعابر الحدودية، وقد تكون مشتركة فتخدم بلدين متجاورين معا، كما أنّ لها تصميمات مختلفة على حسب وسيلة العبور، فعادة ما يتم وضع معابر السكك الحديدية عند التقاطعات الرئيسية أو ساحات التجميع، وليس بالضرورة على الحدود. أما المطارات والموانئ الدولية فلديها تصاميم خاصة، إذ غالبًا ما يتم وضع محطات الإنزال النهرية داخل المدن أو بالقرب منها، وتُميَّز المحطات الحدودية بعلامات محددة، كما أن بلوغ المحطة الحدودية للبلد المستقبل بعد عبور الخط الحدودي يجبر الوافدين على انتهاج طريق معتمد من الجمارك بشكل إجباري.[1]

المطلب الثاني: جدلية العلاقة بين التنمية والأمن الحدوديين

الفرع الأوّل: مفهوم التنمية والأمن الحدوديين

أولا: التنمية الحدودية:

يحوم بعض الغموض والتداخل حول استخدامات مصطلح التنمية الحدودية Border Development وتنمية المناطق والمجتمعات الحدودية Borderlands/Border Community Development، فقد يقصد من مفهوم التنمية الحدودية تنمية الخطوط الحدودية الفاصلة بين الدول المتجاورة وتجهيزها ببروتوكولات الحماية، أو تنمية القدرات والأجهزة الأمنية القائمة على حراسة وتأمين حدود إقليم الدولة. وهذا تصور ضيق لا يعبر عن المعنى العميق للمفهوم. أما تنمية المناطق والمجتمعات الحدودية فتعبر عن العملية التنموية التي تمس كل جوانب الحياة المجتمعية في المناطق الحدودية سواء على المستوى السوسيو–اقتصادي، الثقافي أو الأمني...وعلى هذا الأساس، فإنّ كلا المصطلحين: التنمية الحدودية وتنمية المناطق الحدودية يعبران عن نفس المفهوم.

تتيح تنمية المجتمع الحدودي للمواطنين المحليين والمؤسسات العامة الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص الإستجابة الإيجابية لعملية التحوّل السريع في مختلف المجالات، من خلال إحلال وسائل إضافية للمشاركة والتعاون بين المجتمعات والدوائر الحكومية. يساهم هذا النهج التشاركي في تعزيز قدرة

[1] Michel Zarnowiecki, Op. Cit, 2011, p 40, https://www.worldbank.org, https://bit.ly/3SgjRt9.

المجتمع على إدارة شؤون أعضائه بكفاءة والاستفادة من التمويل المقدم من الحكومة المركزية لزيادة الإنتاجية وتلبية احتياجات المجتمع، وكذا تعزيز هذا النهج على مستوى الحدود الإقليمية، أي بين الدول المجاورة لبعضها البعض.[1]

ويفترض بالعملية التنموية لهده المناطق والمجتمعات أن تتسم بالإتساق والتنسيق الشامل عبر مختلف مناحي ومقاصد الحياة المجتمعية، لذلك تم التأكيد على أنّ تطوير وتنمية الحدود والأراضي الحدودية يحتاج إلى فكر اندماجي يأخذ المصالح السياسية وأهداف السياسات المختلفة في الاعتبار، على الأقل كعوامل رئيسية تؤثر على التطورات الحاصلة على طول الحدود وعبرها، في إشارة إلى التفاعلات التي تتم بين المجتمعات الحدودية المختلفة.[2]

ثانيا: الأمن الحدودي:

يشير مفهوم الأمن بشكل عام إلى عدم وجود تهديدات للقيم الراسخة لأولئك الذين يؤيدون الحاجة إلى الحفاظ عليها باعتبارها ضرورية لرفاهيتهم. ومن ثم، هناك اختلاف فيما يتعلّق بإعطاء الأولوية لقيم معينة على حساب قيم أخرى، أي المحدد الأساسي للقيم التي ينبني عليها مفهوم الأمن في إطار الدولة.[3] كما يمكن للدول أن تضطرب وتدمر تمامًا بسبب التحديات الداخلية (على المستوى المحلي، الإقليمي أو على المستوى الوطني)، أو من قبل القوى الخارجية في إطار الحرب والغزو.[4]

لذلك، فإنّ الدول عادة ما تتخذ مسائل أمن الحدود كقضايا تمس الأمن القومي لها، على اعتبار أنّ الحدود كخط آمن وخط أحمر لا يقبل المساس، وهي خط الدفاع الأوّل عن الدولة وعن إقليمها الجغرافي وفق ما جاء في الأعراف الدولة وفي العرف السياسي.[5]وعلى هذا الأساس، يعتبر الأمن الوطني أو القومي والأمن الحدودي محددان متلازمان من محددات السيادة الوطنية للدول، وأمن المجتمعات الإنسانية الخاضعة للشرعية السياسية، على اعتبار أنّ الحدود هي البوابة الرئيسية المستقبلة للتهديدات الخارجية التي من شأنها تهديد الكيانات السياسية وزعزعة استقرارها.

---

[1] Mohan Dhamotharan, **Handbook on Integrated Community Development–Seven D Approach to Community Capacity Development**, (Japan, the Asian Productivity Organization, 2009), p 17.

[2] Sarolta Németh, Ágnes Németh and Virpi Kaisto, **Research design for studying development in border areas: case studies towards the big picture?**, (Belgeo [Online], 1 | 2013, Online since 31 October 2013, connection on 19 April 2019), p 4, URL: http://journals.openedition.org/belgeo/10582, https://doi.org/10.4000/belgeo.10582.

[3] Redie Bereketeab, **The Horn of Africa Intra-State and Inter-State Conflicts and Security**, (London, First published, Pluto Press, 2013), p 74.

[4] Jakkie Cilliers, **Human Security in Africa: A conceptual framework for review**, (African Human Security Initiative, 2004), p 10.

[5] مفتاح غزال، **التنمية وإشكالية تحقيق الأمن الحدودي"دراسة نظرية"**، (المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثالث – العدد الأوّل، 2019)، ص 398.

ووفقًا للنهج التقليدي، تتمثل إحدى المهام الرئيسية للأمن في منطقة الحدود في زيادة السيطرة إلى أقصى حد على أي تدفقات وتحركات عبر الحدود. وفي ذات السياق، قدّم العالم السياسي الأمريكي "كارل دويتش Carl Deutch" مفهوم أمن المجتمعات الإقليمية Regional Security/Security of Regional Societies، معتبرا كثافة التفاعلات عبر الحدود كمؤشرات على كثافة عمليات التكامل، والتي يمكن اعتبارها تهديدًا للمجتمع المحلي. بناءً على هذا المنظور، تعتبر الحدود وسيلة لوقف تسلل الأشخاص غير المرغوب فيهم والبضائع والمعلومات الخطيرة إلى البلاد. ونتيجة لذلك، يؤدي التحكم بسهولة أكبر في التدفقات عبر الحدود إلى تقليل عدد السكّان في المناطق الحدودية وانخفاض النشاط الإقتصادي أيضًا، أي أنّ التضييق على الحدود يعود سلبا على الحركية العامة بها.[1] إذ غالبًا ما يتم تجاهل المناطق الحدودية أو النظر إليها بشكل سلبي في سياق تدخلات بناء الدولة وبناء السلام، حيث يُنظر إليها على أنها مناطق ومجتمعات متخلفة أو خاملة تهدد سلامة الدولة وعملياتها التنموية، ولا يمكن ملاحظتها إلّا عندما يكون العنف والاعتداءات المنظمة مكثفة. وعلى الرغم من الإهتمام المتزايد ببناء سلام شامل، فإنّ الإستجابات لعدم الإستقرار على الحدود تميل إلى إعطاء الأولوية للأمن.[2] أي أنّ هذا يعطي مبررا لتكريس الأمننة الحدودية المشددة بدافع غياب الإستقرار بهده المناطق.

يحمل مفهوم "كارل دوتش" لأمن المجتمعات الإقليمية –التي تعد المجتمعات الحدودية المحلية جزءا منها– بعض التناقض الذي يتلخص في فرضيتين، الأولى، ذات أثر إيجابي، إذ كلّما زادت التفاعلات العبر حدودية Transborder Interactions كلّما زاد التكامل الحدودي الإقليمي Regional Border Integration. أمّا الفرضية الثاني، فذات أثر سلبي، إذ أنّ زيادة التفاعلات والتكامل قد يشكل في حد ذاته تهديدا للمجتمعات الحدودية المحلية. وقد يرجع تخوف "دوتش" في هذا الإطار إلى فكرة تفيد بأنّ عمليات التكامل الناتجة عن تحرير التفاعلات بشتى أنواعها لا بد لها أن تتبع بآليات مرافقة، تهدف بالأساس إلى حماية المجتمعات المحلية من الآثار العكسية للتكامل، وهذا تصور منطقي في الحقيقة.

الفرع الثاني: ثنائية التنمية والأمن الحدوديين

إنخرط العلماء والباحثين والمهتمين بالأمن والقضايا الأمنية منذ نهاية الحرب الباردة في توسيع وإثراء النقاش حول مستقبل هذا المجال الحيوي، حيث انقسموا إلى اتجاهين: الإتجاه الأوّل يمثله "التقليديون Traditionalists" الذين يكرسون أفضلية الحفاظ على المجال الميداني والتركيز على الصراع العسكري.

[1] Vladimir A. Kolosov, **«Theoretical approaches in the study of borders»**, (in Sergei V. Sevastianov, Jussi P. Laine, Anton A. Kireev, Introduction to Border Studies, Dalnauka, Vladivostok, Far Eastern Federal University, 2015), p 46.

[2] Sharri Plonski, Zahbia Yousuf, **Borderlands and peacebuilding: A view from the margins**, (London, Conciliation Resources, November 2018), p 6.

والإتجاه الثاني يمثله "التوسعيون Wideners" أو "المحدثين/الحداثيين Modernizers/Modernists" الذين يقرون بأنّ صناعة الأمن من المنظور الحديث تنطوي على قضايا اقتصادية وبيئية واجتماعية على غرار الأمن والعسكر.[1]

أولا: الأبعاد الأمنية للتنمية:

تحتاج الدولة إلى تأمين سيادتها الوطنية، ما يستوجب نظام حكم قائم على المشاركة الديمقراطية للمواطنين وإدارة التنوعات والافتراءات الإجتماعية، واحترام حقوق الإنسان، والتوزيع العادل للثروة الوطنية والفرص المتساوية للتنمية. وبحسب "سيفيرين روجومامو Severine Rugumamu"، فإنّ الدولة التي تدعي السيادة يجب عليها أن ترسخ وتكرس شرعيتها، من خلال توفير الحد الأدنى من معايير الحكم الرشيد في سبيل تحقيق الأمن والرفاهية العامة للمواطنين.[2]

ومن هذا المنطلق، تتضح العلاقة الوطيدة بين متغيري التنمية والأمن، حيث تعد المحددات التنموية من بين الآليات التي بإمكانها بناء وتكريس أسس الأمن الحدودي والوطني على حد سواء في إطار العلاقة المتبادلة بين المتغيرين Security-Development Relationship. حيث أنّ تبني وتوجيه السياسات والبرامج التنموية الشاملة للمناطق الحدودية وفق رؤية حازمة يعمل على تهيئة أرضية إجتماعية واقتصادية لاحتضان وتشجيع المستثمرين المحليين أو حتى الأجانب، وذلك من خلال توفير ضمانات تحفز كل الفواعل الرسمية وغير الرسمية المعنية بالعملية التنموية. وأوّل خطوة في هذا الإطار هي توفير الوعاء التشريعي والقانوني الكفيل بذلك. ومن مزايا التنمية في المناطق الحدودية والعبر حدودية أنها تساهم بشكل كبير في توفير مناصب الشغل لليد العاملة المحلية، وبالتالي، احتضان هذه الفئة الهامة في المجتمع، وتجنيبها إمكانية الانخراط والتورط في صفوف الجماعات الإرهابية المسلحة وجماعات الإتجار والتهريب عبر الحدود التي تعد "كمنفذ للشباب العاطلين، ومن ثم سينضم هؤلاء إلى مجموعات الإتجار المرتبطة بالجماعات الجهادية؛ وبالتالي، فإنّ الحل هو توظيف هؤلاء الشباب لتحويلهم عن هذا الإتجار."[3]

يُنظر إلى الإقصاء الإجتماعي Social Exclusion الهوياتي على أساس الجنس أو العرق أو الطبقة أو الدين على أنه سببا مباشرا للصراع والهشاشة Conflict & Fragility. حيث أنّ تهميش واستبعاد فئات

[1] Bernard I. Finel, **New Thinking about Security? Analytical Pitfalls and Applications to the Americas**, (Forum on the Future of International Security in the Hemisphere, Washington, Georgetown University, 19-20 April 1999).
[2] Jakkie Cilliers, Op. Cit, p 39.
[3] Thomas Cantens, Gael Raballand, **Une Frontière très très Longue, un peu Difficile à Vivre : Le Nord du Mali et ses Frontières**, (Paris, Fondation pour la Recherche Stratégique, 2016), p 38.

معينة في الدولة ومؤسساتها قد يؤدي بهذه الأخيرة إلى مواجهة عنيفة، خصوصا إذا فشلت السلطة في إدارتها واحتوائها.[1] كما يُنظر إلى ضعف المجتمع المدني من خلال هشاشة الأوضاع التي تؤدي إلى تآكل أسسه وهياكله، وافتقاره إلى القدرة على العمل كرقيب على مساءلة القادة كسبب مباشر لخلق بيئة مواتية لاستمرار الهشاشة.[2]إذ تعرف الدول الهشة من خلال بعض المؤشرات كضعف القدرة على أداء المهام السياسية للحكم، والفشل في بناء علاقات فعالة بين الدولة والمجتمع، وكثرة المشاكل المجتمعية بها والإقتصادية بالدرجة الأولى. والدولة الهشة عادة ما تفتقر إلى سلطة وظيفية تضمن تحقيق أمنها ضمن حدودها الترابية، وتجعل مؤسساتها قادرة على تلبية المتطلبات الأساسية للشعب، في إطار الشرعية السياسية والمؤسسلتية.[3]

يمكن اعتبار مبدأ المسؤولية المشتركة الذي يفترض أن يتم تقاسمه بين الدولة وفئات المجتمع المختلفة مبادرة إجتماعية ذات بعد عميق، يتمثل في ازدياد تأثير أفراد المجتمع المحلي الريفي من خلال المشاركة في وضع السياسات والبرامج وتحديد الأولويات، وهيكلة التطلعات وتوزيع الإمكانيات المحلية في إطار المصلحة العامة.[4] بمعنى جعل المواطنين يتحلون بروح المسؤولية في المشاركة في تقرير كل السياسات والبرامج المحلية التي تعنيهم بشكل مباشر، ما يجعلهم شركاء فاعلين في العملية. والأمر المهم في كل ذلك هو تحقيق نوع من المتابعة المجتمعية التي من شأنها المساهمة في مرافقة عملية التنفيذ، وبالتالي، الوقوف عند النقائص وتحديد المسؤوليات وإثراء الحلول بشأن ذلك.

ثانيا: الأبعاد التنموية للأمن:

يساهم تحقيق متطلب الأمن في المناطق الحدودية في خلق الفضاء الآمن Safe Space، الذي يمكنه أن يشكل حاضنة للأعمال والنشاطات مهما كان حجمها، خصوصا بالنسبة للآقاليم التي تزخر بالمؤهلات الخفية للتنمية HQD، كالإمكانيات والثروات الفلاحية والحيوانية، والتراثية والصناعات التقليدية، إلى غير ذلك من المؤهلات. إذ تعد هذه الأخيرة في ظل استقرار البيئة Environment Stability محركا ومحفزا للطاقات المحلية واستجلاب الإستثمارات الوطنية والأجنبية الراغبة في استغلال هذه المناطق بهدف تحقيق مشروعات ذات نفع إجتماعي، إقتصادي وبيئي سياحي. حيث يمكن للمناطق

[1] Claire Mcloughlin, **Topic Guide on Fragile States**, (UK, University of Birmingham, The Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC), August 2009), p 24.
[2] Ibid, p 25.
[3] حكيم غريب، **ثنائية الأمن والتنمية بالأقاليم الحدودية للجزائر: دراسة حالة تبسة**، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، أفريل 2019)، ص 1109.
[4] Mhmd. Ziad al-Malla and others, **The Important of Public Participation in the Integrated Rural Development: The Experiences of Advanced and Developing Countries**, (Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Engineering Sciences Series Vol. (38) No. (1) 2016), p 460.

الحدودية الآمنة أن تتحوّل إلى مدن حدودية سياحية تمتزج فيها الثقافات والارتباطات الإجتماعية، الثقافية والتاريخية. وعليه، يعد محدد الأمن إلى جانب محددات أخرى عنصرا أساسيا في جلب المستثمرين، ما يساهم في جعل هذه الأقاليم حاضنات أعمال حدودية BBI في إطار التأسيس لما يسمى ب: تجدد أدوار الحدود Turn in Border Functions، ومناهضة المنظور التقليدي الذي يقوّض إمكانيات هذه الآقاليم.

ثالثا: دمج التنمية والأمن الحدوديين: رؤية براغماتية:

يساهم التعاون بين السلطات المحلية والإقليمية على مستوى الحدود في تعزيز العلاقات بين المناطق والدول. إذ لا يمكن التعامل مع إدارة المناطق العابرة للحدود بالمعنى السياسي أو الإقليمي التقليدي، بل لابد من إعتماد مقاربة الشبكات Networks Approach الموضحة سابقا، والتي تجمّع الجهات الفاعلة العامة والخاصة، الرسمية وغير الرسمية في سبيل بناء نظم إجتماعية هادفة في إطار قيم النظام الكلّي.[1]

هناك إجماع في إطار ثلاثية التنمية والأمن والإرهاب حول الحلول والسبل الواردة والمحتملة بهدف القضاء على ظاهرة الجماعات المسلحة والمتطرفة. حيث أنّ آلية مزج التنمية والأمن ودمجهما في شكل سياسات كلّية ترتكز على جانبين أساسيين، تعكس رغبة مكونات المجتمع في الإستفادة من مزاياهما. المحدد الأول أخلاقي، ينطلق من رغبة المواطنين في الوقوف إلى جانب الحق والقانون بشكل طبيعي. أمّا المحدد الثاني فهو معاكس تماما للأول، ذو أساس إقتصادي محض ينطلق من رغبة الأفراد في تعظيم مكتسباتهم المادية بعيدا عن الجانب الأخلاقي، وهذا التوجه يؤيد فرضية أنه بالإمكان إفشال مخططات الانضمام إلى الجماعات المسلحة التي تهدد الأمن الوطني والإقليمي من خلال سياسات التنمية الإقتصادية التي تهدف بالأساس إلى الحد من ظاهرة الفقر وتبعاتها الإجتماعية والسياسية.[2]

أكّد "روبرت ماكنمارا McNamara Robert" على أهمية الأبعاد الأخرى غير العسكرية للأمن التي تسهم في ربط التنمية بالأمن من خلال مؤلفه الشهير: جوهر الأمن The Security Essence، وقد خلص إلى وضع مفهوم تنموي جديد للأمن بقوله:" إنّ الأمن ليس هو المعدات العسكرية وإن كان يتضمنها، والأمن ليس القوة العسكرية وإن كان يشملها، والأمن ليس النشاط العسكري التقليدي وإن كان ينطوي عليه. إنّ الأمن هو التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، والدول النامية التي لا تنمو في الواقع لا يمكن ببساطة أن تظل آمنة."[3]

---

[1] Marcela Șlusarciuc, **Development of Cross-Border Areas: Study Cases Review**, (the USV Annals of Economics and Public Administration, Volume 15, Issue 1(21), 2015), p 142.

[2] Thomas Cantens, Gael Raballand, Op. Cit, p 37.

[3] روبرت ماكنمارا، **جوهر الأمن**، ترجمة: يونس شاهين، (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970)، ص 125.

تؤسس رؤية "McNamara" إلى نهج توسعي لمفهوم الأمن وما يرتبط به من مفاهيم أخرى، يرتكز بالأساس على مفهوم التنمية من منظور عملي ذي نزعة براغماتية واقعية Pragmatic Realism تستند إلى فهم الأمن بنيويا، أي بتفكيك منطلقات وآليات تحقق الأمن على أرض الواقع من خلال الآليات التنموية ليس كبديل عن الأمن، بل كعامل مساعد ومكمل له.

وفي إطار جدلية تحديد الأولويات الأمنية والتنموية –ضمن السياسات الحدودية–وفق المنظور الغربي وتحديدا الأوروبي، يتضح أنّ هناك تناقضا في إطار تقليل التأثير الفاصل للحدود الخارجية وتنفيذ السياسة الإقليمية للإتحاد الأوروبي، فمن ناحية، تم التحرّك نحو زيادة حماية الحدود الخارجية للإتحاد الأوروبي، مع وجود إتجاه جديد داخل الإتحاد يؤسس لزيادة التعاون السياسي والأمني والإقتصادي والثقافي مع جيرانه الشرقيين. ما جعل الباحثين عاجزين عن إيجاد تفسير عقلاني لمثل هذا التناقض في السياسات الحدودية في إطارها النظري.[1] ويذهب الإعتقاد في إطار تفسير هذه المعظلة إلى استمرار كينونة الصراع القائم بين الإتجاه التقليدي والاتجاه الحديث في حقل الدراسات الحدودية، إذ رغم تطور هذه الأخيرة، إلّا أنّ بوادر القطيعة المعرفية والممارساتية لم تتضح بعد بين الإتجاهين.

الشكل (03): العلاقة بين التنمية والأمن من المنظور الحدودي

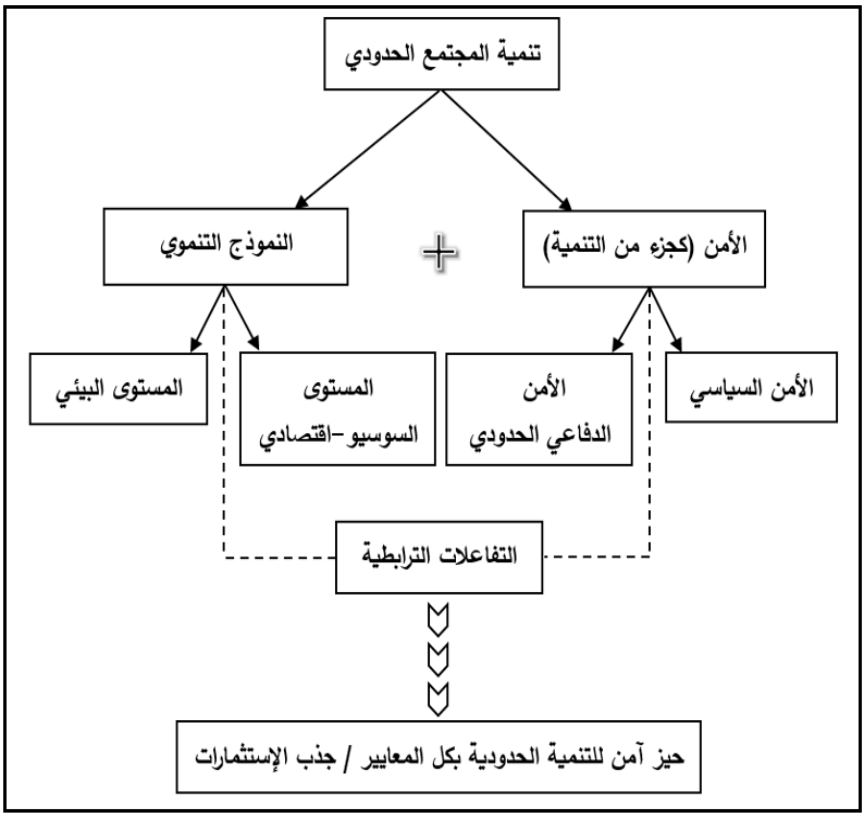

[1] Jan Wielgohs, **Borders and Border Regions in Europe: Changes, Challenges and Chances**, (Verlag, Bielefeld, Transcript Political Sciences, Volume15, 2013), p 27.

من إنجاز الباحث

يوضح الشكل (03) علاقة التنمية بالأمن من المنظور الحدودي، إذ أن النموذج التنموي الحدودي من خلال شقيه السوسيو–اقتصادي والبيئي والذي تجسده السياسات والبرامج التنموية، إظافة إلى محدد الأمن كجزء من النموذج التنموي، كلاهما يشتركان في تحقيق التنمية بالمفهوم العام على مستوى المجتمعات الحدودية، وذلك من خلال التفاعلات والإعتماد المتبادل بينهما، ما يؤدي بدوره إلى خلق فضاء تنموي حدودي آمن يشكل بيئة جاذبة للإستثمارات.

إنّ الركيزة الأساسية فيما يتعلق بسياسات الحدود هي كيفية خلق توازن بين احتياجات تحصين الحدود والحاجة إلى تخفيف ضوابطها؛ الموازنة بين التدفقات القانونية للسلع ورؤوس الأموال في سياق التنمية الاقتصادية والإستقرار السياسي المحلي للأقاليم مع دحض التدفقات غير القانونية. أي كيف نوازن بين الحاجة إلى التنقل Need to Move والحاجة إلى التحكم Need to Control. وبالتالي، فإنّ هذا التوازن يستدعي اتخاذ قرارات سياسية تعزّز النمو الإقتصادي وتخفف من الضوابط الحدودية مع تأمينها، وتحافظ على أمن الناس وحقوقهم وحرياتهم.[1]

المطلب الثالث: ماهية الدراسات الحدودية

يتناول المطلب الثالث تطور حقل الدراسات الحدودية من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول الحدود من المنظور الحديث.

الفرع الأوّل: تطور حقل الدراسات الحدودية

أولا: الدراسات الحدودية الحديثة: التاريخ والمنهج:

قُدِّمَتْ الحدود ككيانات إقليمية وسياسية تنطوي على ارتباط مفاهيمي عميق مع الدولة والمجتمع، إذ تحَدِدْ حدود سيادة وهيمنة الدولة على رعاياها. وفي هذا الإطار، ظهرت الدراسات الحدودية الأنثروبولوجية Anthropological Border Studies التي كانت رائدة في جامعة مانشستر في الستينيات، حيث تم إنتاج العديد من الأعمال والبحوث المتعلقة بالحدود بإشراف "ماكس جلوكمان Max Gluckman" الذي كان رئيس القسم أنذاك، إلّا أنها في الغالب لم تتناول مسألة حدود الدولة الوطنية، وقيمة الدراسات المحلية لفهم كيفية فرض المحددات المجالية والثقافية عبر الانقسامات الإجتماعية والسياسية حتى عام 1974، بعد صدور مؤلف الحدود المخفية: البيئة والعرق في وادي جبال الألب :The Hidden Frontier

[1] Otwin Marenin, **Challenges for Integrated Border Management in the European Union**, (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2010), p 28.

Ecology and Ethnicity in an Alpine Valley ل: "جون دبليو كول John W. Cole" و"إريك آر وولف Eric R. Wolf"."[1]

إتسمت الدراسات الحدودية في تاريخها الحديث بتعدد التخصصات Multidisciplinary، خصوصا بعد انهيار الإشتراكية في أوروبا الوسطى والشرقية عام 1989، حيث ازداد الإهتمام بالحدود بشكل ملحوظ في مختلف التخصصات الأكاديمية، بما في ذلك العلوم السياسية والعلاقات الدولية وعلم الإجتماع والأنثروبولوجيا والتاريخ والجغرافيا. ومع ذلك، لا تزال دراسات الحدود حتى يومنا هذا مزيجًا من العديد من التخصصات Interdisciplinary، ولم تسفر بعد عن إطار نظري موحد مقبول بشكل عام من قبل المجتمع المتنوع لعلماء الحدود. ومع ذلك، لم يكن هناك ندرة في المحاولات التي تزامنت مع مزيد من التحرّر في انتقال الأفكار، الأشخاص، السلع ورؤوس الأموال عبر الحدود بسهولة عن ذي قبل، ما أسّس لبروز مفهوم "عالم بلا حدود World Borderless"، إذ تلاشت أهمية حدود الدولة، خصوصا بعد التوجه لإفساح المجال للأسواق التي أصبحت تهيمن على العالم. كما شهدت التسعينيات ظهور دول جديدة ومعها حدود جديدة.[2]

تختلف وظائف الحدود عن المكونات الداخلية للنظام بأكمله. وبما أنّ هناك حيزا عابرا للحدود تلخصه تفاعلات البيئة الداخلية والخارجية، فإنّ هذا يضع شرطًا لإمكانية تبلور المعرفة والعلوم متعددة التخصصات، والتي تعرف اليوم بدراسات الحدود أو الدراسات الحدودية، والتي تغطي أداء النظم البيئية والتفاعلات الثقافية وكل العمليات التواصلية الحاصلة بين المجتمعات الحدودية محليا أوإقليميا.[3]

تطور حقل الدراسات الحدودية تدريجيا في إطار التأسيس لنموذج ما بعد حداثي جديد Postmodern Paradigm بعد نهاية الحرب الباردة، إذ استند إلى مفاهيم عديدة تم اقتراحها من قبل علماء السياسة والفلاسفة وعلماء الإجتماع وعلماء النفس الإجتماعي، وكذا الجغرافيا السياسية. حيث تأثرت الدراسات الحدودية بشكل كبير ببعض النظريات والمحددات، هي:

– نظرية النظم العالمية Theory of World Systems: التي تؤسس لفكرة الترابط ودور العمليات الحادثة على مستويات مكانية مختلفة.

– النظرية البنيوية Structural Theory: التي تنسب إلى "أنتوني جيدينز Anthony Giddens" الذي قدّم فكرة حرية العمل لموضوعات النشاط الإقتصادي والسياسي والمؤسسات العامة على مستويات إقليمية مختلفة.

[1] Agata Ładykowska, Paweł Ładykowski, Op. Cit, 2013, p 163.
[2] Jan Wielgohs, Op. Cit, p 25.
[3] Sergei E. Yachin, **«Boundary as an ontological and anthropological category»**, (in Sergei V. Sevastianov, Jussi P. Laine, Anton A. Kireev, **Introduction to Border Studies**, Dalnauka, Vladivostok, 2015), p 64.

– الإعتماد الواسع للدراسات الحدودية الحديثة على مفاهيم الخطاب السياسي Political Discourse ودوره في بناء الفضاء، وطور هذا المنهج الفيلسوف الفرنسي "ميشيل فوكو Michel Foucault"وأتباعه.
كما تعتمد الدراسات الحدودية في ظل النموذج ما بعد الحداثي على عدة مناهج، على اعتبار أن النظريات سالفة الذكر تشكل مناهج علمية في حد ذاتها، يمكنها أن تشترك معا في البحوث الحدودية، ولكن مع تفاوت في التركيز.[1]

الفرع الثاني: الحدود من المنظور الحديث

أولا: وظائف الحدود بين الأصالة والمعاصرة:

تؤدي الحدود وظائف مختلفة، كما أنها تتعلق بالسلطة وتحدد الإختلافات الإقليمية أو ما يسمى ب: أقلمة الإختلافات Territorialize Difference التي تستغل في تكريس السيطرة على الفضاء الحدودي الإقليمي. والحدود بين الدول تتداخل في إطار إقليمي يفرض منطق إزدواجية الحدود المرئية وغير المرئية، وهو ما يؤكده "مجدال Migdal (2004)" بقوله: نتعلم القراءة والتنقل والتفاوض من خلال الخرائط الذهنية ونقاط التفتيش، لذلك، لا بد من التفريق بين الحدود كخطوط إقليمية على أطراف الدول من خلال وجهيها المادي الملموس أو المرئي والرمزي، مع أنّ كل حدود الدول تتميز بطابع مادي ورمزي Physical & Symbolic على حد سواء، من خلال تأثير مجموعات المصالح وعلاقات القوة، والأيديولوجيات المختلفة، والعادات والتقاليد وغيرها من المحددات المختلفة. وعلى هذا الأساس، لا تعد الحدود خطاً بقدر ما هي علاقة وتفاعل، وهي تُلخِص القوى المتناقضة في المكان الواحد، إذ تعتبر مصدرا للأمن وفضاء للتبادل والاحتكاك والصراع، وهو ما ذهب إليه عالم الإجتماع الأمريكي "تشارلز تيلي Charles Tilly (2009)" حول مسألة تفعيل وتعزيز الحدود لعلاقات وديناميكيات العنف الجماعي، ودور التعبئة الهوياتية والوساطة وإدارة الصراع في الحد من هذه الظاهرة بإعادة ربط المجالات الإجتماعية والسياسية والإقتصادية المختلفة.[2]

ووفقًا ل"Governa (1997)"، فإنّ البيئة أو المكان Space لا يشير إلى أساس هوية جماعية محلية محددة فحسب، بل يشير أيضًا إلى تنمية إمكانات الإقليم. يتم تبني المدخلات العالمية (مثل العولمة الإقتصادية، وتشجيع عمليات إعادة التوطين على المستوى المحلي، وتفكيك وظائف المكان) والسياق المحلي من خلال الشبكة الإقليمية المحلية وإنشاء مناطق محفزة، وبالتالي، دعم عملية التنمية المحلية.[3]

[1] Vladimir A. Kolosov, Op. Cit, p.p 40.41.
[2] Jonathan Goodhand, Op. Cit, p 8, http://borderlandsasia.org/.
[3] Matteo Berzi, (**Local Cross-Border Cooperation as a Territorial Strategy for Peripheral Borderlands? The Analysis of Two Study Cases along the Eastern French-Spanish Border Using the Territorialist Approach)**, p 19, https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-54415-8, (viewed on Feb,03rd 2021).

ترتكز رؤية "Governa" على تحليل دور الأقاليم الحدودية كما أشار إليها بالشبكة الإقليمية المحلية Local Regional Network أو الفضاء الإقليمي Regional Space، مبرزا في إطار ذلك أهمية مفهوم المكان Milieu–إنطلاقا من بعده الجيوبوليتيكي– والفضاءات الحدودية المحلية Local Border Spaces من حيث مدى قدرتها على استغلال الطاقات المكانية بهدف تطويرها وتنميتها، في ظل التوجه نحو تجاوز المفهوم التقليدي لدور الحدود، والدعوة إلى أدوار جديدة يمكن أن نطلق عليها تسمية: الأدوار العابرة للحدود Trans-Border Functions، وهي تشير إلى مبادرات متعددة المستويات والفواعل، تهدف بالأساس إلى توسيع مفهوم الحدود وإعطائه بعدا إقليميا ودوليا.

وباختصار، ساهمت بعض الأحداث والظواهر في إعطاء الحدود المثالية شكلها الحالي بغض النظر عما إذا كانت إيجابية أو سلبية، كالعولمة ودورها في انفتاح الحدود والعمليات الحدودية، حيث اصطدمت بالإرهاب وانعدام الأمن الناتج عن قراءات خاطئة لمستقبل الإنفتاح العالمي. وهذا يقودنا إلى القول بأنه من الضروري الآن مراجعة وإعادة التفكير في أقلمة الحدود Regionalization of Borders في ظل المتغيرات المحلية والدولية والعالمية الجديدة، والتوجه نحو تجديد الحدود الإقليمية أو ما يسمى: إعادة الإقليمية Re-Territorialization.[1]

المبحث الرابع: تأصيل المقاربة التكاملية

تعد التنمية في المناطق الحدودية كغيرها من المناطق عملية حيوية بأبعاد متعددة ومتشابكة، تتطلب جهودا وتوافقا على مستويات عدة، ما يجعلها قضية ذات جدل محتدم بين تجاذبات مختلف القطاعات والعوامل المجتمعية بشكل عام في إقليم الدولة القومية. ما يفترض التوجه نحو مقاربة تكاملية تراعي أهم الفواعل والمقومات المجتمعية المختلفة، في إطار النهوض بالتنمية في المناطق والأقاليم الحدودية كونها تشكّل نقاط قوة للأمن القومي، إذا ما تم الإستفادة منها بشكل صحيح وصارم.

المطلب الأوّل: مفهوم التكامل وأبجدياته

يتناول المطلب الأوّل مفاهيم ومدلولات التكامل من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول تطور المقاربات التكاملية بمختلف أنواعها.

الفرع الأوّل: مفاهيم ومدلولات التكامل

أولا– التكامل لغة:

[1] Sami Bentaleb, **Cross Border Cooperation: Territorial Strategy in the context of Soft Border as a Modern Perspective**, (World Politics, Volume (05), Special N° (01), Year (2021)), p 227.

إستخدمت كلمة التكامل (Integration) اللاتينية الأصل لغويا لأول مرة في قاموس Oxford Dictionary عام 1620، حيث تداوله بمعنى تجميع الأشياء كي تؤلف كلا واحدا، أي ربط أجزاء بعضها إلى بعض لتشكّل كلا واحدا. ويدل التكامل لغة أيضا على التكميل أو التمام، أي جعل الشيء كلّا متكاملاً من خلال ربط الأجزاء المنفصلة وتشبيكها لتكوين كلٍ متكاملٍ.[1] وجاء على لسان بعض القواميس العربية معاني مماثلة، إذ ورد في قاموس مختار الصحاح :كلمة(الكمال) بمعنى التمام. كَمَّلَ، (يُكمِّلُ بالضم)، كمالاً، وكَمَّلَ الشيء أي جعله خالياً من النقائص. كما جاء أيضا في قاموس المصباح المنير(كَمِلٌ) بمعنى تمام الأجزاء والمحاسن، وكملاً (بفتحتين) أي كاملاً وافياً ومستكملاً ومستتماً. وعليه، فكلمة"التكامل" لغة تدل على التكميل أو التمام، أما فعلا، فتشير إلى عملية الربط بين الأجزاء المنفصلة وتجميعها لتكوّن في الأخير كلاً متكاملاً.[2]

وبشكل عام، فإن مفردة التكامل الواردة من الفعل كَمَّلَ، ويُكَمِّلُ، كمالاً وإكمالاً تتميز لغة بالتوسع في المعنى، كما لها عدة مفردات وكلمات توحي بنفس المعنى الذي تحمله، مثل التضمين، التشبيك، الجمع والتجميع، الإقتراب والتقريب، الربط، الدمج، الإئتلاف، التضافر، التوحيد، التوليف، التكوين، البناء. وبذلك تشكل اللغة العربية وعاء لغويا واسعا لكل المفردات على غرار التكامل، مقارنة باللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية والفرنسية منها، والتي تتسم بالقصور اللغوي فيما يتعلق بالمعاني المرادفة لكلمة Integration، وحتى إن وجدت كلمات أو أفعال مرادفة فإنها تكون في الغالب مركبة وليست أصيلة.

ثانيا– التكامل اصطلاحا:

ترتبط فكرة أو مصطلح التكامل –من منظور معرفي إبستيمولوجي Epistemology View– بمجموعة من العناصر ترتبط فيما بينها بروابط متبادلة، وينطبق ذلك على الكائنات الحية وغير الحية، أي عناصر الطبيعة والمجتمع على حد سواء. كما يتضح أنّ الفعل الخماسي "تكامل" على وزن تفاعل الذي يمثل الركيزة الأساسية لموضوع الدراسة يشير إلى ائتلاف واقتراب أجزاء شيء ما إلى بعضها البعض، في اتجاه الكمال والتمام في إطار الكل الذي يجمع بينها.[3]

---

[1] Apostolides C, **The role of an integrated approach to rural development**, (In: Nikolaidis. A, Baou rakis. G, Stamataki. E, **Development of mountainous regions**, Cahiers Options Méditerranéennes, Chania: CIHEAM, n. 28, 1997), p 2.

[2] كمال مقروس، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، (رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: الإقتصاد الدولي، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2014/2013)، ص.ص 4.3.

[3] رقية بلقاسمي، **التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية، غير منشورة، جامعة بسكرة، 2010–2011)، ص 15.

ويشير التكامل باعتباره تجميعا لجزأين أو أكثر في وحدة واحدة، أي وحدة متكاملة أو تكاملية إلى أن مجهود أي جزء أو عنصر من العناصر المشكّلة للكل لا يكون ذي معنى وفعالا بعيدا عن مجهودات الأجزاء الأخرى. لذلك فالتكامل ينطوي على تلازم وتضافر وتبادل بين العناصر المشمولة بآدائه، إذ أنها تشترك في الفعل بشكل موحّد رغم إمكانية التباين في جهد كل عنصر على حدا.[1] وتكامل الشيء يعني عموما جعل الأجزاء كلا واحدا، أي بتحويل وحدات كانت سابقًا منعزلة ومنفصلة إلى مكونات نظام أو جهاز متناسق، كما أنّ الميزة الأساسية لأي نظام تتمثل في وجود قدر معين من الإعتماد المتبادل بين مكوناته وأجزائه، ويتميز النظام الكلّي بخواص ينفرد بها لا توجد في أي من وحداته أو مكوناتها في شكلها المنفصل. وعلى هذا الأساس فإنّ التكامل يعبر عن علاقة بين وحدات يتم بينها اعتماد متبادل وتنتج مجتمعة خواصًا تفتقر إليها في حالة انفصالها.[2]

ويرتكز التكامل كعملية ورؤية استراتيجية سواء كان تكاملا إنتاجيا أو فكريا–في إطار علاقة تلازمية تربط التكامل كفكرة بالإنتاج سواء كان إنتاجا ماديا أو غيره، حيث أنّ التكامل كفكرة بالأساس يؤول حتما إلى إنتاج أفكار أخرى أو مخرجات أفكار تتجسد في العنصر المادي والمجتمعي–على ميكانيزمات يتم بموجبها توجيه تلك العناصر المشكلة للكل أو الوحدة المتكاملة أو التكاملية إن جاز الترادف، والتي تبنى أساسا على سياسات وبرامج حكومية سواء كانت محلية على المستوى القطري الوطني National Level أو دولية على المستوى فوق القطري Supranational Level. وتلعب هذه الآليات دورا رئيسا في تحريك العوامل أو الفواعل المشتركة في أداء مهامها في سبيل تحقيق الأهداف المسطرة للوحدة الكلّية.

تعددت واختلفت تعاريف التكامل باختلاف المناظير والزوايا التي تسلّط الضوء عليه، فمنه التكامل الإقتصادي والعسكري والسياسي على مستوى القطاعات الكبرى على مستوى الدولة القومية أو على المستوى الدولي. إذ يعرّف"أميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni"التكامل على أنه الحالة الناتجة عن امتلاك المجتمع لنخبة سياسية فعالة تستحوذ على أدوات العنف أو الإكراه، وتمثل الجهاز المقرر داخل المجتمع، كما تحدد الهوية السياسية للرعية وهو بذلك يرمي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل. إذ يقر بالنتائج الحاصلة نتيجة التكامل، ويشيد بالدور الذي يحظى به التوحيد في تعزيز الروابط بين القوى والفواعل المشكلة للمجتمع أو النظام.

---

[1] [1] رقية بلقاسمي، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] نجلاء محمد مصطفى شلش، **دور التشبيك في تعزيز التكامل بين المؤسسات الفلسطينية الأهلية: دارسة حالة " شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية"**، (رسالة ماجستير في التنمية الريفية المستدامة: مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، غير منشورة، جامعة القدس– معهد التنمية المستدامة، 2013)، ص 1.

أمّا "كارل دويتش Karl Deutsh" فيرى أن التكامل عملية وحالة، إذ ينظر للتكامل السياسي كعملية قد تؤدي إلى التكامل السياسي كحالة، بتوفر شرط أساسي يتمثل في وجود الثقة المتبادلة بين الحاكم والمحكوم داخل كل وحدة سياسية طرفا في التكامل، مما يؤدي إلى تحقيق الإستقرار والأمن والسلم.[1]

ويعرّف التكامل على أنه:"إنجاز داخل الإقليم، للمؤسسات وتطبيقات قوية وواسعة الإنتشار بشكل كافي ضمانا للإستمرار لوقت طويل، إعتمادا على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم. حيث يعتبر كارل دويتش أن غاية التكامل في تكوين مجتمع آمن يصنع الوحدات المتكاملة".[2]

ويمكن تفكيك معنى التكامل أو ما يستلزم التكامل من خلال عدة عوامل ومجالات متضمنة في حياة أو دورة المشروع: مجالات التكامل أثناء مرحلة تشخيص المشاكل والتقييم، مجالات التكامل أثناء مرحلة تصميم المشروع، وأخيرا، مجالات التكامل أثناء مرحلة تنفيذ وحوكمة المشروع.[3]

ويتضح من خلال هذا المعنى أنّ التكامل يعبّر عن عملية مترابطة المراحل ومتناسقة الرؤية Interconnected Process/With Consistent Vision، تهدف بالأساس إلى بلوغ أهداف تم تسطيرها وتحديدها مسبقا، أو على الأقل الإقتراب قدر الإمكان منها. وتعد السياسة Policy والبرنامج Programme المرجعية الأصلية التي تتضمن كل هذه المحددات والمقومات Determinants، كلوحة للقيادة Dashboard يتم من خلالها رصد وتتبع كل مرحلة من مراحل العملية في الوقت المحدد لها.

وبشكل عام، يتعلق تكامل السياسات بإدارة وتسيير المسائل المتقاطعة والمتشابكة في إطار صنع السياسات التي تتجاوز حدود السياسات الراسخة والمتبناة آنفا، ولا تخضع للمسؤوليات القانونية والمؤسساتية للإدارات الفرعية والشخصية. وبناء على ذلك، فإنّ مصطلح التكامل يستخدم على الأقل في ثلاثة معاني ذات إختلاف طفيف في أدبيات الفهم. المعنى الأوّل والأكثر شيوعا يشير إلى التكامل كمتغير أو كبعد في ظل سياسات في مجالات محددة تكون أكثر أو أقل تكاملا وتماسكا. وعليه، فالتكامل هو سلسلة يتم فيها الإنتقال من الأقل تماسكا إلى تمام التماسك والتكامل. أمّا عن المعنى الثاني، فيمكن للتكامل أن يشير إلى عملية صنع السياسة حول قضية محددة أكثر تماسكا. وأخيرا، يمكن للتكامل أن يشير إلى السياسات المثلى والفاعلة التي يمكنها تحقيق أعلى مراتب التماسك.[4]

---

[1] نجلاء محمد مصطفى شلش، مرجع سبق ذكره، ص 20.

[2] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] Tengberg. A, Valencia. S, **"Science of Integrated Approaches to Natural Resources Management": A STAP Information Document**, (Washington, D.C, Global Environment Facility, February 2017), p 11.

[4] United Nations, **Working Together: Integration, Institutions and The Sustainable Development Goals: World Public Sector Report 2018**, (New York, Department of Economic and Social Affairs, 2018), p 6, publicadministration.un.org.

تقودنا هذه الرؤية إلى حد الجزم بأن هناك علاقة تلازمية قوية بين التكامل Integration والسياسة Policy، حيث تعد هذه الأخيرة الحجر الأساس الذي تنطلق منه أي عملية يكون الهدف منها تحقيق التماسك والتكامل في مجال معين، أو ما يسمى بالتكامل المجالي Domain Integration، أو في مجالات عدة في الوقت نفسه أو ما يسمى بالتكامل الشامل أو الكلّي Holistic/Global Integration، والذي يتجسد غالبا من خلال الثورات العامة General Revolutions على المستوى القومي، التي تستهدف النهوض بكل قطاعات الدولة، أو حتى على المستوى الدولي وهو شكل نادر جدا أشبه بالمستحيل.

ثالثا– التعريف الإجرائي للتكامل:

يعد التكامل عملية ديناميكية Dynamic Process تعمل على تجميع أجزاء متعددة الأصل والوظائف تشترك في تكوين وحدة كلّية Holistic Unit متكاملة الأطراف تسمى ب: الكل The Whole، هذا الأخير يختلف باختلاف التخصص والأهداف، فنقول التكامل السياسي، التكامل الإقتصادي والعسكري، كما يمكن أن يختلف باختلاف المستوى، فنقول تكامل محلي أو وطني Local/National Integration، تكامل جهوي أو إقليمي Regional Integration يشمل دولتين أو أكثر يجمعها جوار أو تقارب جغرافي Geographical Neighborhood/Proximity، أو أن يتعدى ذلك ليكون تكاملا دوليا International Integration. ويقتضي مفهوم التكامل توافر:

– سياسة تتبناه وتقره وتحدد معالمه.

– أهداف فرعية أو قطاعية تجتمع لتحقيق أهداف الوحدة الكلّية.

– برامج مختلفة تسعى لتنفيذ مخططاته Implementing of Plans.

– تأطير الوحدات الجزئية وتوجيهها نحو أهداف الكل وتقويم مسارها.

الفرع الثاني: تطور المقاربات التكاملية

أولا– مرحلة البدايات الأولى للسبعينات:

تعود بدايات ظهور المقاربات التكاملية إلى سنوات السبعينات والثمانينات من القرن 20م من خلال إستراتيجيات التنمية الفلاحية المتكاملة SIRD التي اعتمدتها هيئة الأمم المتحدة، في إطار مكافحة الفقر والمجاعة التي سادت دولا كثيرة بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية. وفي نوفمبر 1995، تم اجتماع ملتقى الأعضاء في الهيئة COP الذي ضم 196 دولة لاعتماد مقاربة إيكولوجية بيئية في إطار إتفاقية التنوع البيولوجي CBD. وفي عام 1998 حددت منظمة الغذاء والزراعة FAO التابعة للأمم المتحدة مقاربة تكاملية لتخطيط وإدارة الموارد الباطنية من خلال المشاركة النشطة لأصحاب المصلحة على المستوى الوطني، الإقليمي والمحلي في عملية التخطيط واتخاذ القرار وإدماج المناحي التقنية،

المؤسساتية، القانونية والسوسيو–اقتصادية. وكذا دمج نظم المعلومات، وإشراك الفواعل المتعددة على مستويات عدة في تخطيط وتسيير الأرض، ودمج سياسات استغلال الأراضي عبر القطاعات، وتفعيل مقاربة النظام البيئي.[1]

وبحلول جانفي من سنة 1999 أعلن البنك الدولي WB عن مبادرة سميت أنذاك الإطار الشامل للتنمية (CDF) بغرض معالجة التحديات المتشابكة والمتزايدة التي يواجهها محترفو التنمية والتطوير بشكل متزايد. حيث نادت وأكّدت هذه المبادرة على ضرورة تبني مقاربة هولستيكية شاملة طويلة المدى Holistic Long-Term Approach تندمج فيها كل الأبعاد الإجتماعية، الإقتصادية والسياسية، تمتلكها الدولة لضياغة وبناء إستراتيجيتها الخاصة للتنمية، تجمعها أهداف مشتركة بين أربعة مانحين Development Donors وبلدان مستقبلة للمنح Receiving Countries، وتوجيهها نحو الأهداف المسطرة. وتعد هذه المبادرة نموذجا كلاسيكيا. وفي سياق معاكس، أقر كل من "Maxwell & Conway" عام 2000 بأن هناك حجج قوية تؤسس لظهور مقاربات جديدة للتخطيط، حيث أن المناظير والرؤى العلمية، الجهات والقطاعات الفاعلة باتت تتجه أكثر نحو الوسائل والسبل التكاملية الشاملة، وكذا توجه الأهداف نحو تتبع وقيادة الأداء.[2]

وفي سبتمبر 1999 توصلت المجموعة الإستشارية الدولية للبحوث الزراعية*CGIAR إلى إجماع حول مبادرة INRM، وهي مقاربة تؤيد التسيير المسئول والواسع النطاق للأراضي، المياه، الغابات والموارد البيولوجية اللازمة لاستدامة الإنتاج الفلاحي. كما عملت المقاربة على دمج تخصصات متعددة، وكذا الإمتدادات المكانية والمقاييس الزمانية، وإشراك مختلف الفاعلين وأصحاب المصالح في التخطيط والتنفيذ. وفي ذات السياق، علّق كل من "Sayer & Campbell" حول هذه المبادرة بقولهما: أن العالم أصبح أكثر اندماجا، والتكامل يبرز كأهم مصطلح في هذه المقاربة، حيث بات من الضروري التكامل عبر التخصصات والمقاييس والفاعلين وأصحاب المصالح.[3]

ثانيا– مرحلة الألفية الثالثة:

[1] Tricia Petruney, **Resource Package for Integrated Development**, (May 2016), p 14, https://www.fhi360.org/integrated-development, https://bit.ly/3BiGUN6.

[2] Le Chen, Rojan Bolling, Saskia Hollander, **A look at integrated approaches to food and nutrition security: working towards better design and implementation: Background study**, (Amsterdam The Netherlands, The Broker Connecting worlds of knowledge), p.p 3.4.

* CGIAR شريك عالمي أسس منظمة دولية مختصة في البحوث الزراعية والأمن الغذائي، تهدف إلى القضاء على الفقر في المناطق الريفية ورفع مستوى الأمن الغذائي، وتحسين مستوى الصحة والتغذية واستدامة تسيير الموارد الطبيعية.

[3] Idem.

وبحلول عام 2010 قدمت منظمة FAO مقاربة تكاملية لمواجهة تحديات الأمن الغذائي والتغير المناخي CSA، تتجسد من خلال الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. إقتصاديا: من خلال استدامة الإنتاج الزراعي لدعم الزيادات العادلة في دخول المزارعين، وكذا الأمن الغذائي والتنمية. إجتماعيا: من خلال بناء القدرة الفلاحية وأنظمة الأمن الغذائي لتتكيّف مع التغير المناخي على عدة مستويات. وأخيرا، بيئيا: من خلال تقليل انبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري الناجمة عن الأنشطة الفلاحية. وقد هدفت هذه المنظمة في إطار هذه الرؤية إلى تبني مقاربة أخرى هي المقاربة الترابية أو المجالية Landscape Approach، والتي تدعو إلى تسيير نظم الإنتاج والموارد الطبيعية في مناطق محددة، لضمان أكبر قدر للاستفادة من الخدمات والتغطية الحيوية للنظام البيئي فيها. وتستدعي المقاربة تخطيطا وتنفيذا عابرا للقطاعات والتخصصات، ودمجا عابرا لمستويات إدارية متعددة سةاء على المستوى المحلي، الإقليمي، الوطني والدولي.[1]

عملت منظمة FAO مجددا في جوان 2011 بالشراكة مع منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية OECD وصندوق الأمم المتحدة لتنمية رأس المال UNCDF على تطوير إطار عمل لتعميم المقاربة المجالية القطرية Territorial Approach للأمن الغذائي باعتبارها أكثر شمولا من عدة مقاربات، وقريبة من احتياجات المجتمعات المحلية، ويمكنها مواجهة أهم التحديات، كما أنها تركز على العوامل الرمزية كرأس المال البشري والمعرفة، وكذا العوامل العلائقية والشبكية كالتعاون، الشراكة، الثقافة المحلية، الحرف المحلية وشبكات الإتصال. وهي مدخل من أسفل إلى أعلى، يعمل على إشراك الفواعل والشركاء وتوفير فرص التنمية. وتقترح هذه المقاربة طريقة منهجية لرسم التنوع في الديناميكيات السوسيو–اقتصادية المحلية، وفهم الأسباب الحقيقية وراء اللاأمن الغذائي والفقر، وتقييم القدرات الإستجابية لإصلاح السياسات وتحسين تخصيص الموارد النادرة. كما قدّمت CGIAR مجددا في مارس 2015 مقاربة جديدة حملت تسمية: بحوث النظم المتكاملة من أجل تكثيف الإستدامة ISRSI في دولة نيجيريا كأحد النظم الحياتية، وهي رؤية تدمج العلوم الإجتماعية والفيزيائية الحيوية مع استخدام المعارف المحلية والبيانات الضخمة على مستويات عدة، لفهم وحل المشاكل المعقّدة التي تؤثر على الحياة وسبل العيش في مثل هذه الأنظمة. كما دعت أيضا المفوضية الأوروبية EUC عام 2015 إلى اعتماد المقاربة التكاملية الشاملة لأنظمة الغذاء CFSA، والتي تهدف إلى إحداث التوازن الغذائي ومواجهة اللاأمن الغذائي بالموازاة مع تحديات وفرص الأسواق العالمية الكبرى. وهي مقاربة تدمج الإطار الحضري في سياسات الأمن الغذائي والتغذية في أوروبا.[2]

[1] Le Chen, Rojan Bolling, Saskia Hollander, Ibid, p.p 4.5.
[2] Ibid, p 5.

كما طالبت أيضا مبادرة أكبر برنامج للبحث والإبتكار للإتحاد الأوروبي– آفاق 2030 EUBRIPH بضرورة تبني مقاربة متعددة الفواعل Multi-Actor Approach، تهدف إلى ريادة الإبتكار بإشراك الفواعل المختلفة في كل مراحل المشروع كالمزارعين والحرفيين واتحاداتهم، المستشارين والشركات...وهي مقاربة تعتمد على كمية ونوع أنشطة التبادل المعرفي والدور الواضح لمختلف الفواعل وتطوير الحلول الممكنة الواردة في سبيل ترقية الأنشطة الفلاحية وكل ما يتعلق بالفلاّحين من أمور تقنية وغيرها. إضافة إلى مبادرة الصندوق العالمي للبيئة GEF الذي تبنى مقاربات تكاملية عديدة لمواجهة إهتراء وتدهور حالة الأراضي الفلاحية، بما فيها الإدارة المتكاملة للنظام البيئي IEM والإدارة المستدامة للإقليم SLM التي تستند إلى المقاربة الترابية المجالية.[1]

الشكل (04): تصميم المقاربات التكاملية المختلفة
Mapping the Different Approaches

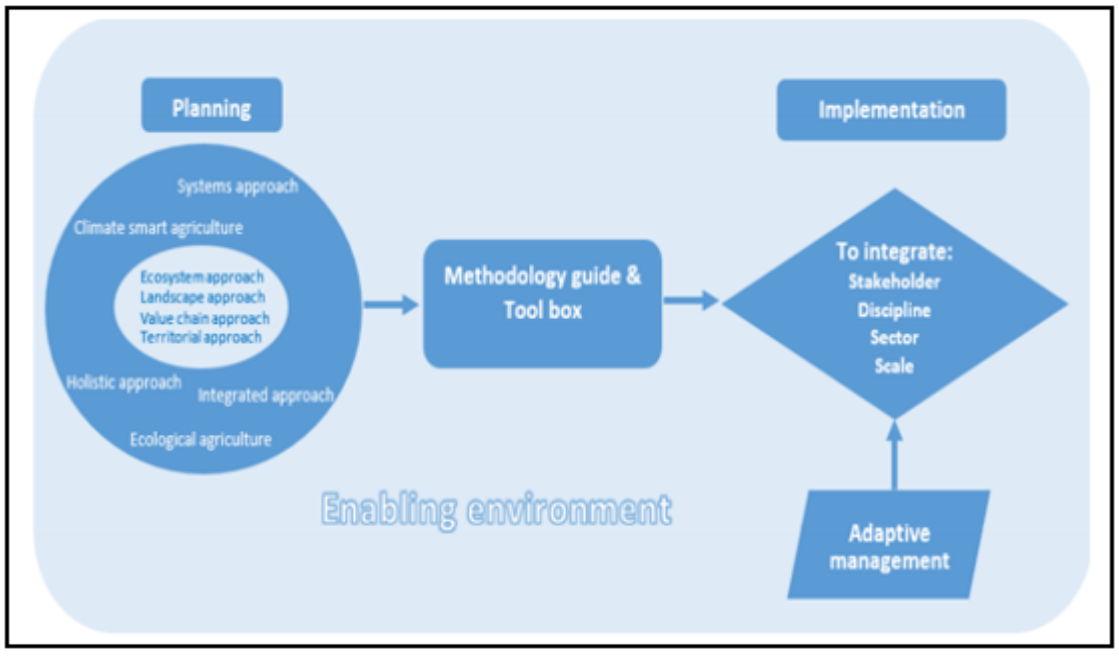

المصدر: Le Chen, Rojan Bolling, Saskia Hollander, Op. Cit, p.p 6.7

يوضح الشكل (04) أهم المقاربات التكاملية التي تم التطرق إليها آنفا، وكل الشروط المتعلقة بها على أساس نطاقاتها. إذ تمثل الدائرة على اليسار مرحلة التخطيط للعملية التكاملية، حيث تشكّل المقاربات الأربع المشار إليها إطارا مفاهيميا يضم مجموعة من المبادئ التي تقود إلى عملية التنفيذ، التي تتطلب بدورها أدوات منهجية ونماذج عملية. أمّا الشكل الماسي على اليمين فيظهر اللبنات الأساسية للعملية التكاملية أثناء مرحلة التنفيذ، والمتمثلة في تكاتف أصحاب المصالح، القطاعات والمقاييس.

[1] Le Chen, Rojan Bolling, Saskia Hollander, Ibid, p 6.

يتضح من خلال هذا التصور حول أبجديات المقاربة التكاملية أنّ لهذه الأخيرة عدة صور وأنواع ولا وجود لتعريف ولا شكل موحّد لها، إلّا أنها في مجملها تشترك في الفكرة والمبدأ الذي تنطلق منه. وتجدر الإشارة إلى أنه في ظل المنظور الحديث للرؤى التكاملية تنشأ علاقة قوية بين هذه الأخيرة والإستدامة التي طالما ارتبط مدلولها بالتنمية. حيث يعني التكامل في ظل المقاربات التكاملية للتنمية المستدامة موازنة الأبعاد الثلاث المشار إليها أعلاه، في حين يعالج كذلك الروابط بين أهداف التنمية المستدامة عبر القطاعات، مجالات السياسة، المكان والوقت. كما يعني التماسك الحاصل عبر أهداف التنمية المستدامة والأطر العملية للحوكمة. وبالتالي، يمكن القول بأنّ هناك إجماع عام حول ما تنطوي عليه المقاربة التكاملية في جميع المجالات والتخصصات.

ومن منظور عام، وفي ظل مختلف السياسات والبرامج على غرار التنمية المستدامة، فإن لمقاربة التكاملية تعمل على تبسيط ووصف الترابطات وإمكانيات العمل المتماسك والمشترك، وبالتالي، تساعد صانعي السياسات على الفهم الأفضل حول كيف للأهداف أن تعزز تحقيق بعضها البعض وإدارة التفاعلات التي لا يمكن التنبؤ بها في كثير من الأحيان بشكل أفضل بين أصحاب المصلحة.[1]

المطلب الثاني: مدلولات المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية

يتناول المطلب اثاني المقاربة التكاملية والمفاهيم ذات الصلة من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول منطلقات المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية، وأخيرا، الفرع الثالث الذي يتناول النظريات الداعمة للمقاربة التكاملية للتنمية الحدودية.

الفرع الأوّل: المقاربة التكاملية والمفاهيم ذات الصلة

أولا– تعريف المقاربة التكاملية: Integrated Approaches:

تتعدّد تعاريف المقاربات التكاملية، إذ لا يوجد تعريف موحد حولها، لكن هناك إجماع عام يشير إلى أنه يمكن استخدامها كمصطلح عام قابل للتبادل والتداخل مع مصطلحات أخرى مثل مقاربة النظم Systems Approach، المقاربة الشمولية أو الشاملة Holistic Approach/Comprehensive Approach. وفي ذات السياق، عادة ما تشير المقاربة التكاملية إلى اندماج ثلاث أبعاد: البعد الإجتماعي، الإقتصادي والبيئي في إطار التنمية المستدامة.[2] ولتحقيق هذه الأخيرة، يجب اعتماد مقاربات متكاملة للتنمية في كل مراحل التخطيط الوطني، حيث تعد هذه الأخيرة عملية تتضمن كل النشاطات والقرارات المتخذة على

[1] United Nations, **Integrated Approaches for Sustainable Development Planning: The case of Goal 6 on Water & Sanitation**, (Bangkok, Thailand, United Nations publication, 2017), p 11.
[2] Le Chen, Rojan Bolling, Saskia Hollander, Op. Cit, p.p 6.7.

المستوى الوطني، الإقليمي والقطاعي من طرف مختلف جهات المصالح فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ السياسات والإستراتيجيات، المخططات والبرامج.[1] كما يمكنها أن تثبت أنها أكثر فعالية من حيث التكلفة من خلال تركيز الوقت والموارد لتعزيز جملة من الأهداف بدلا من الأهداف الأحادية المنفصلة.[2]

تهدف المقاربات التكاملية إلى معالجة التحديات البيئية والتنموية المتعددة، بالنظر إلى الفوائد والفرص التي توفرها على المدى القصير، المتوسط والبعيد. وهي مصممة لتأخذ بالإعتبار العناصر، التفاعلات، الفواعل وترتيبات إدارة وحوكمة النظم البيئية والإجتماعية، كما أنها تولي عناية خاصة للتجريب والتعلّم.[3] أي أنها تتطلّب معرفة رصينة ومتخصصة وإمكانات تقنية لاعتماد وتطبيق الأدوات المتاحة في سياق وطني متنوع. كما تتطلّب ترتيبات مؤسسية محددة تدعم دمج العمليات من أعلى إلى أسفل والعكس. أي تمكين التعاون بين المؤسسات الوطنية ومختلف الدوائر الحكومية، مع السماح بالتشاور الشامل، الشفاف والمستمر مع أصحاب المصالح والمشاركة الشعبية لتغذية كل مراحل دورة تطوير البنى التحتية.[4]

وفي سياق داعم، فإنّ المقاربة التكاملية لإعادة الإندماج Integrated Approach to Reintegration، تستدعي تدخلا شاملا على ثلاث مستويات: مستوى الفرد، المجتمع، والمستوى الهيكلي المؤسسي من أجل ضمان تحقيق الإستدامة بشكل لائق، وكذا عبر ثلاث أبعاد أساسية: البعد الإقتصادي، الإجتماعي والسوسيو–نفسي.[5]

ثانيا– المفاهيم ذات الصلة بالمقاربة التكاملية:

تعد المهمة التكاملية للأمم المتحدة UNIM على المستوى الدولي خير مثال على العمليات التكاملية، وهي مهمة تتخللها عمليات، ميكانيزمات وهياكل أعدت لها، تعمل على وضع واستدامة أهداف إستراتيجية مشتركة، وكذا تدبير مقاربة عملية شاملة تضم فواعل سياسية، أمنية، تنموية، حقوقية وإنسانية أممية على مستوى الدول. حيث ساهمت مذكرة الأمين العام الأممي السابق "كوفي عنان" في تكريس مصطلح المهمات المتكاملة أو المندمجة كمبادئ توجيهية لرسم وتنفيذ العمليات الأممية المعقدة في حالات ما بعد الصراع والحرب، وكذا لربط ودمج مختلف الأبعاد ضمن إستراتيجية متماسكة وداعمة. إذ وصف المصطلح بقوله: أن المهمة المتكاملة ترتكز على مخطط إستراتيجي مشترك وفهم مشترك متبادل

[1] United Nations Development Programme, on behalf of PAGE, **Integrated Planning & Sustainable Development: Challenges and Opportunities**, (2016), p 10, www.un-page.org, https://bit.ly/3eNZIwa.
[2] Eric Zusman and others, **Taking an Integrated Approach to the SDGs: A Survey and Synthesis**, (Background Paper for Session TT5: Leveraging Solutions – Smart Policies, plans and Actions, July 2017), https://www.iges.or.jp, https://bit.ly/3xxgUNd, uploaded on August,11th 2020.
[3] Tengberg, A, Valencia, S, Op. Cit, p 5.
[4] UNDP, Integrated Approaches to Sustainable Infrastructure, (United Nation Environment Programme), p8.
[5] Samuel Hall, **Setting standards for an integrated approach to reintegration**, (commissioned by IOM and funded by DFID, 2017), www.samuelhall.org, https://bit.ly/3Um1qFm.

للأولويات وأنواع برامج التدخلات التي يجب اتخاذها في مراحل متعددة من عمليات الإنقاذ. ومن خلال هذه العملية المتكاملة، يعمل النظام الأممي من أجل تعظيم مساهمته تجاه الدول الخارجة من الصراع، عن طريق تسخير مختلف إمكانياته بطريقة متماسكة ومتبادلة.[1]

وعليه، ينبغي فهم المقاربة التكاملية في سياق دولي واسع، حيث تعمل على تحقيق أهداف على مستويين، السعي لتحقيق التماسك على المستوى الوطني بين الدوائر الحكومية، وكذا على المستوى الدولي بين المانحين والمستقبلين ضمن البرامج الأممية للتنمية والأبعاد البيئية والإنسانية، وبين السلام والأمن، حقوق الإنسان والأنسنة والتنمية كأبعاد لنظام الأمم المتحدة على مستوى الدول.[2]

ويعبر اندماج وتكامل أصحاب المصالح Integrating Stakeholders عن تعاون الأفراد من مختلف المنظمات والانتماءات ذات الصلة بالعملية التنموية من أجل بلوغ نتائج الإستدامة، وذلك من خلال تجميع معارفهم وخبراتهم العلمية، ودمج أهدافهم وتطلعاتهم واحتياجاتهم في العملية. كما يشير مصطلح تكامل العلوم والمعارف Integration of Disciplines إلى العمل المشترك بين مختلف التخصصات والعلوم بهدف تحقيق وبلوغ المعرفة الجديدة، من خلال التكامل الحاصل بين الخبرات والمنهجيات العلمية التي من شأنها حل المشكلات المجتمعية المتجددة. وهي بذلك تؤسس لما يسمى ب: المعرفة العابرة للتخصصات Interdisciplinary/Multidisciplinary Knowledge.

ويجمع التكامل القطاعي Sectoral Integration بين مجالات عمل متعددة مثل الفلاحة، الطاقة، المياه، القطاع العمومي والقطاع الخاص، المجتمع العلمي والمجتمع المدني، المتعلقة بالأبعاد الثلاث للتنمية المستدامة Sustainable Development، وكذا المجالات المتقاطعة والمتشابكة. أما تكامل المقاييس والمستويات Integration of Scales فيعني جمع وتعميم الجهود العابرة للمستويات Across levels من النطاق المحلي إلى العالمي. ويسمى الإتجاه الذي يكرس مثل هذا التكامل بالإقتراب العابر للقطاعات Cross-Sector Approach، والذي يجمع بين آلية تعدد القطاعات وتعدد الفواعل Multi Sectors/Actors في إطار التعاون المشترك. عموما، فالعملية التكاملية يجب أن تكون متعددة الرؤى والجهود على مستوى المصالح، القطاعات، التخصصات والمستويات. كما أنها تستوجب إدارة تكييفية أو متكيّفة Adaptive Management، والتي عبّر عنها "Walters and Holling 1990": بأنها التعلّم بالممارسة والاكتساب والإعتماد على ما تم تعلمه، مع الأخذ بالاعتبار بيئة عدم التأكد Uncertainty.[3]

[1] Cedric de Coning, **The United Nations and the Comprehensive Approach, DIIS Report 2008:14**, (Copenhagen, Denmark, Danish Institute for International Studies, DIIS, 2008), p 10, www.diis.dk, https://bit.ly/3f1uu52.
[2] Ibid, p 12.
[3] Le Chen, Rojan Bolling, Saskia Hollander, Op. Cit, pp. 7.8.

وعليه، فإنّ التعاون العابر للقطاعات يستلزم إشراك الفاعلين وذوي المصالح في كل مستويات النفوذ والتأثير بما فيها المجتمعات المحلية، الخبراء، صنّاع القرار، الباحثين والممولين، والحصول على دعمهم من خلال رفع مستوى الوعي وفهم الإعتماد المتبادل عبر القطاعات، توجيه صنّاع القرار نحو تطبيقات التكامل، إحلال الشراكات الذكية بين التخصصات، تسهيل الحوار العابر للتخصصات والتخطيط الإستراتيجي، وأخيرا، تعزيز المعارف، السلوكيات وتحفيز مهارات الأفراد لتشكيل رؤية مشتركة.[1]

ويتعلق تكامل السياسة Policy Integration بإدارة القضايا المتقاطعة في صنع السياسة التي تتجاوز حدود السياسة الراسخة، والتي لا تتوافق والمسؤوليات المؤسسية للإدارات المنفردة على حدا. كما يشير إلى مسؤولية السياسة داخل المنظمة أو القطاع الواحد. أمّا صنع السياسات المتكاملة Integrated Policy Making فيشير إلى التكامل القطاعي الأفقي Horizontal Sectoral Integration (بين مختلف الدوائر و/أو المناصب في الهيئات العامة)، والتكامل الرأسي ما بين الحكومي Vertical Inter-Governmental Integration في صنع السياسة (بين مستويات حكومية مختلفة)، أو التنسيق بين كليهما على حد سواء.[2]

الشكل (05): النموذج التكاملي لصنع السياسة، التنسيق والتعاون

المصدر: Evert Meijers, Dominic Stead, Op. Cit, p 6

يوضح الشكل (05) العلاقة بين صنع السياسات المتكاملة والتعاون والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية في إطار العملية التكاملية، حيث تشير القائمة على اليسار إلى الشروط الواجب توافرها لإنجاح

[1] Tricia Petruney, Op. Cit, p 14.
[2] Evert Meijers, Dominic Stead, **Policy integration: what does it mean and how can it be achieved? A multi-disciplinary review**, (Berlin Conference on the Human Dimensions of Global Environmental Change: Greening of Policies – Interlinkages and Policy Integration, 2004), p 2, https://userpage.fu.berlin.de, https://bit.ly/3UmpmbC, uploaded on July,16th 2020.

عملية صنع السياسات المتكاملة، والتي تشير في معناها العميق إلى الحكومة الجامعة Holistic Government، فهي تتطلّب مزيدا من التفاعل الذي يؤول إلى مزيد من الاعتماد المتبادل، كما تحتاج إلى ترتيبات مؤسسية رسمية تستلزم موارد كثيرة، مع مزيد من فقدان الإستقلالية، والشمولية من حيث الزمان والمكان والفاعلين، وكذا إمكانية الولوج والتوافق بين القطاعات. وفي الوسط، من خلال الشكل الهرمي الذي يوضح في القمة تحقيق السياسة التكاملية من خلال التعاون والتنسيق كعنصرين أساسيين في سبيل ذلك، واللذين يفضيان إلى سياسات قطاعية معدّلة وأكثر فعالية.

الفرع الثاني: منطلقات المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية

أولا– فلسفة المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية:

تنطلق المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية أو التنمية في المناطق الحدودية من الأساس والبعد الجيواستراتيجي Geostrategic Dimension لهذه المناطق، والذي يقتضي من منظورنا بحث سبل النهوض بتنمية هذه الآقاليم من خلال توظيف كل الأبعاد المجتمعية الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية، الأمنية والمجالية منها، والتي غالبا ما نجدها مغيّبة في بناء السياسات والبرامج الحكومية، والتي يمكنها أن تبني رؤية متكاملة المبادئ والأهداف، في إطار التأسيس لمنظور حديث لتنمية المجتمعات والمناطق الحدودية، تأخذ على عاتقها المجتمع الحدودي والإنسان الحدودي–اللذين طالما عانيا التهميش والإقصاء نتيجة تبني سياسات تنموية أحادية الرؤية والتوجه، تغلّب البعد الأمني والصبغة الأمنية في مضامينها وبرامجها– كفاعلين أساسيين وموضوع للعملية التنموية في آقاليم تتميّز بازدواجية الدور داخليا وخارجيا.

أكّد "باري بوزان Barry Buzan" من خلال منظوره للأمن بعد تخليه عن فكرة الأمن القومي التقليدي المستند أساسا إلى القدرات والإمكانات العسكرية الدفاعية والاستراتيجية، وتبنيه لأبعاد أمنية جديدة والتي فصّلها في خمسة قطاعات أساسية للأمن Security in Five Sectors، بدءا بالأمن السياسي: الذي يعنى بحماية السيادة الوطنية، شرعية الأنظمة، أيديولوجية ومؤسسّات الدولة، إلى الأمن العسكري: الذي تتمثل مهمته الأساسية في التصدي للتهديدات العسكرية وتأمين صلب الحدود الإقليمية وحياة الأفراد. أما الأمن الاقتصادي: فيحمي اقتصاد الدولة ومنتجاتها، التجارة والوصول للموارد والتسويق. ويضيف كذلك الأمن الاجتماعي: الذي تتمثل مهمته الأساسية في تحقيق الرفاه الإجتماعي، أمن الفرد، أمن الحريات والمعتقدات والهويات. وأخيرا، الأمن البيئي: من خلال مواجهة ومعالجة التهديدات الإيكولوجية والبيئية التي تهدد كيان الحياة الإنسانية.[1]

[1] Buzan Barry, **New Pattern of Global Security in the Twenty First Century**, (International Affairs, Royal Institute of International Affairs, 1991), p 433.

إستمالت هذه المؤشرات المرتبطة بالتنمية الحدودية مفكري ورواد الدراسات الحدودية المعاصرة، خاصة بعد تحول الفضاء الحدودي إلى فضاء نشط حاضن لبعض الظواهر كالإرهاب وتوابعه من تجارة المخدرات والسلاح في عالم معولم Globalized World، والتي باتت تشكل تهديدات أمنية للحدود السياسية وكيانات الدول، رغم ما توفره الحكومات والجيوش من تركيز أمني لحماية حدودها، ما عزّز رؤية الحدوديين الجدد* New Borderists في ضرورة الإلتفات إلى هذه المجتمعات وترقيتها من كل النواحي المجتمعية.

ثانيا– أبعاد ومرتكزات المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية:

ترتكز المقاربة التكاملية لتنمية المناطق والمجتمعات الحدودية Integrated Approach for Border Regions Development من منظورنا الخاص–التي تشكل عصب الدراسة– على دمج لمقاربات فرعية ذات أبعاد متعددة، وهي بذلك تشكل رؤية أو منظورا جديدا New Perspective واسع الأفق، يتعدى المقاربة الثلاثية للتنمية المستدامة المستندة إلى البعد الإجتماعي، الإقتصادي والبيئي، لتشمل أبعادا أخرى كالبعد الترابي/الإقليمي Spatial/Regional Dimension، والبعد الأمني Security Dimension، وكذا البعد الإنساني عموما Human/Humanitarian Dimension والتي تتداخل وتشترك فيما بينها، إذ يمكن أخذها بعين الإعتبار في إطار صنع السياسات واعتماد الخطط والبرامج الوطنية لتطوير مجتمعات وأقاليم المناطق الحدودية.

وتأتي الفكرة في إطار هذه الرؤية الجديدة من كون المناطق والمجتمعات الحدودية في العالم بشكل عام وفي دول العالم الثالث بشكل خاص تعاني من تبعات التهميش الذي يطال كل القطاعات بدون استثناء، في ظل تبني وتكريس ما يسمى ب: الأيديولوجية أحادية التوجه Unilateral Ideology أو مقاربات أحادية التوجه Unilateral Approaches التي تتخذ من البعد الأمني ركيزة ومتغيرا رئيسا في بناء السياسات والخطط والبرامج الوطنية والإقليمية، مع تجاهل الدور الحيوي والفعّال الذي يكمن وراء الأبعاد المجتمعية الأخرى، من خلال إمكانية تحقيق تنمية حدودية شاملة تستثمر كل الجوانب المجتمعية في سبيل تحقيق ما يسمى ب: الأمن التنموي Developmental Security، الذي يتسع مفهومه ليشمل تنمية كل القطاعات الحيوية بما في ذلك القطاع الأمني والأمني الحدودي على حد سواء، أو ما يسمى ب: التنمية الأمنية Security Development في إطار الموازنة بين التنمية والأمن كمتغيرين يخضعان لعلاقة تبادلية قوية Interdependent Variables.

* إصطلحنا على تسمية منتسبي الإتجاه التوسعي بالحدوديين الجدد كونهم يمثلون مفكري وأعمدة الدراسات الحدودية الحديثة.

الشكل (06): أبعاد المقاربة التكاملية للتنمية في المناطق الحدودية

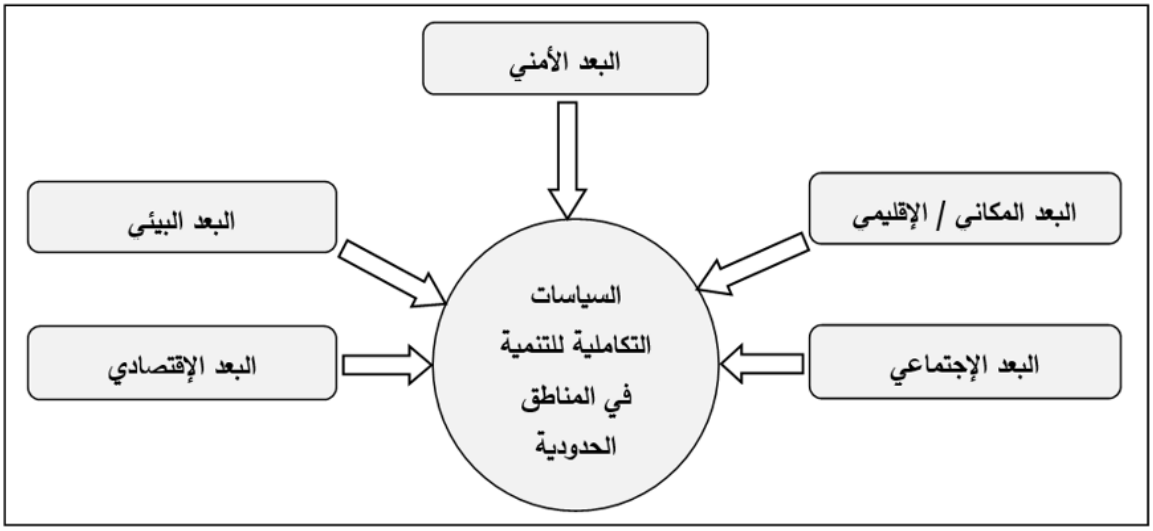

من إنجاز الباحث

يوضح الشكل (06) الأبعاد الأساسية الخمسة التي تستند إليها المقاربة التكاملية للتنمية في المناطق الحدودية من منظورنا الخاص، تتداخل فيما بينها مشكلة بذلك خارطة تنموية استراتيجية طويلة المدى. نوردها فيما يلي:

1- البعد الإجتماعي: من خلال الأنشطة المؤسساتية الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في التنمية الإجتماعية لساكنة المناطق الحدودية وتحقيق رفاههم الإجتماعي، من سلامة الأغذية والحوكمة والصحة والصرف الصحي.

2- البعد الإقتصادي: بعث السياسات والبرامج التي تهدف إلى تحقيق تنمية اقتصادية منتجة في المجال الزراعي والصناعي، وتأمين الوصول إلى الغذاء والدخل والوصول إلى الأسواق.

3- البعد البيئي/ الإيكولوجي: يتمثل في إدارة النظام البيئي من خلال إدارة الموارد الطبيعية، والتغير المناخي ومخاطر الكوارث. كما لا تعاني المناطق الحدودية عموما من الإختراقات البيئية الكبرى، كونها تفتقر عموما لهياكل صناعية تهدد بيئتها وساكنتها. لكن تبقى الدعوة ملحة لإقامة صناعات منتجة للعمل ومدرة للثروة تراعي وتحترم خصوصيتها.

4- البعد المكاني/الإقليمي: يشير إلى أهمية الموقع الجغرافي والجيوبوليتيكي للمناطق الحدودية في إقليم الدولة، والمكان Milieu/Space كمتغير أساسي في العملية، ودمج هذا البعد في السياسات كأحد المقومات الأساسية في العملية التنموية.

5- البعد الأمني: يتجسد في سياسة الدولة في حماية جغرافيتها الحدودية من خلال مختلف الأجهزة الأمنية، ما يتطلب توافر إمكانات بشرية Qualified Human Capacities، إمكانات مادية تمويلية

Financial Capacities، وإمكانات تقنية تكنولوجية Technical/Technological Potential تساهم في تغطية كامل الشريط الحدودي الوطني، وتنظيم حركة تنقل الأفراد والمركبات على مستوى نقاط العبور الحدودية، في إطار تأمين الآقاليم الحدودية، الذي بدوره سيؤسس لبيئة مستقرة وآمنة جاذبة للإستثمارات المنتجة.

وتشترك الأبعاد الخمسة للتنمية الحدودية في بناء ما يسمى ب: السياسات التكاملية للتنمية في المناطق الحدودية، والتي على أساسها يتم توفير التخصيصات المالية وتجنيد الوسائل المادية والبشرية في شكل خطط وبرامج توجه في سياق وطني أو إقليمي لهذه المناطق.

تمكّن تنمية المجتمع الحدودي المواطنين المحليين ومؤسسات للدولة وفواعل القطاع الخاص من الإستجابة بشكل إيجابي لعمليات التحوّل السريع في شتى المجالات، عن طريق إحلال سبل إضافية للمشاركة والتعاون بين المجتمعات والدوائر الحكومية، ما يؤول إلى تشتت السلطة على مستوى أفراد المجتمع، بتعزيز قدرة هذا الأخير على إدارة شؤون أعضائه بكفاءة والاستفادة من التمويلات المركزية لدعم الإنتاجية وتلبية احتياجاته، وكذا ضرورة تعزيز النهج التشاركي على المستوى الحدودي الإقليمي، أي بين الدول المتجاورة.[1]

وترتكز الفكرة الأساسية للمشاركة وفق منظور المقاربة التشاركية Participatory Approach بالنسبة للمجتمعات المدينية Central Societies، أو المجتمعات الحدودية Borderlans Societies أو الجانبية Side Areas Societies بإشراك كل الفواعل في عملية التنمية في مراحلها المختلفة، بإحلال فضاء إجتماعي مفتوح ومؤطر، يعترف ويقر بحق فواعل المجتمع المدني في التشارك مع الدولة في تحقيق التنمية. وعليه، فإنّ المجتمع المدني الحدودي معني بكل القضايا المجتمعية المحيطة به مثل الجانب الإجتماعي، الإقتصادي، البيئي وحتى الأمني. ويجب أن يبنى انخراطه في هذه الممارسة على الآتي:

– إستناد الملكية المحلية إلى مقاربة جامعة لكل المجتمع Whole-of-Society Approach.

– المشاركة الفعالة للمجتمع المدني المحلي وأصحاب المصالح في بناء الأولويات والإستراتيجيات.

– توافر بيئة تمكينية وفضاء عملي Enabling Environment & Operating Space للمجتمع المدني والفواعل الأخرى غير الرسمية، يساهم بشكل كبير في تسهيل المشاركة في التنمية.

– تعزيز قدرات المنظمات لتكون فعالة ومستدامة يعد من أكبر التزامات المجتمع المدني.[2]

[1] Dhamotharan, Mohan, Op. Cit, p 24.

[2] Sami Bentaleb, **Borderland civil Society & Development in Globalization Era: Turn in Role & Functions in the context of Participatory Approach**, (presented paper in context of International Webinar: Entrepreneurship & Development in Border Areas, University of Tamanrasset, Faculty of economic, commercial & management sciences, 26-27th June 2021).

كما تفترض الدولة التنموية Developmental State اعتماد نظام حوكمي يرتكز على المساءلة المتبادلة من خلال الحوار الإجتماعي. وفي إطار تبني نموذج التنمية، فإنها تكرّس احترام قيم المساواة، العدل، الحقوق والمشاركة، وكذا العدالة الإجتماعية والإقتصادية.[1]

الفرع الثالث: النظريات الداعمة للمقاربة التكاملية للتنمية الحدودية

أولا– مقاربة الروابط واتساق السياسات التنموية Nexus Approach:

تعني المفردة اللاتينية "Nexus"ربط الأشياء ببعضها أو التشبيك بين الأقسام أو الأجزاء المشكلة لوحدة متكاملة. وقد تم إدراج المصطلح أول مرة في الثمانينات في إطار برنامج رابط الغذاء–الطاقة (ساكسوسيلك 1990)، وحظي باهتمام أكثر في مؤتمر بون للروابط عام 2011 وكان معنيا برابط المياه والطاقة والأمن الغذائي. تركز مقاربة الروابط على دمج الإدارة والحوكمة عبر القطاعات والمستويات Across Sector-Scales Governance، ودحض المقايضات بين الأهداف والمقاصد، وتعزيز التماسك والإستدامة والتوجه نحو الإقتصاد الأخضر. كما احتلت مقاربة الروابط مركزا مميزا ضمن استخدامات وكالات الأمم المتحدة منذ العام 2015 للتعاطي مع أهداف التنمية المستدامة ال 17، التي باتت تشكل عنصرا حيويا في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. إلّا أنّ معظم الدول تعثرت في بلورة استراتيجياتها الخاصة وسياساتها، وركّزت على الترتيبات الإجرائية والمؤسسية بدلا من التركيز على دمج أهداف التنمية المستدامة في الأجندات الوطنية. ومن أهم المجالات التي تعنى بها مقاربة الروابط في إطار تسهيل عملية صياغة السياسات والخطط والاستراتيجيات والبرامج على المستويين الوطني والإقليمي، ما يلي:

(أ) – الحد من الفقر–العمل اللائق–النمو المستدام.

(ب) – المياه–الطاقة–الأمن الغذائي.

(ج) – المساواة–الدمج–العدالة.[2]

يعتبر الإتساق في ظل هذه المقاربة صفة راسخة للسياسة التي تعمل على تحقيق التعاضد والتناغم بين مجالات السياسات المختلفة والتقليل من النزاعات الحاصلة بينها، بهدف تحقيق نتائج أهداف السياسات المشتركة. إذ من الصعوبة بما كان الحفاظ على اتساق السياسات Policies Coherence،

[1] **Arab Development Outlook Vision 2030**, (Beirut, United Nations ESCWA, 2015), p10. http://www.escwa.un.org, https://bit.ly/3DAp5fo.

[2] ميشال سماحة، **أهداف التنمية المستدامة: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومقاربة الروابط**، (اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، 2018)، ص 13.

خصوصا إذا كانت أهداف التنمية المستدامة ال 17 ومقاصدها ال169 فردية في إطار تكييفها مع السياقات الوطنية والمحلية.

وتتلخص مستويات الإتساق في السياسات فيما يلي:

(أ) – الإتساق القطاعي/ ب) – الإتساق عبر الوطني / ج) – الإتساق في الحوكمة / د) – الإتساق المتعدد المستويات / هـ) الإتساق في التنفيذ.

لذلك، لا بد من توافر منهجية واضحة في ظل هذه المقاربة، تأخذ بالحسبان التحديات المحتملة من نزاعات وعراقيل قد تواجه خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مما يساعد على إيجاد مساحة مناسبة لحوار السياسات Dialog of Policies في هذا الإطار، قبل بلورتها في شكلها النهائي.[1]

ينظر للتنمية الحدودية في ظل هذه المقاربة على أنها توليفة من الروابط تعكس مدى وجود علاقات بين القطاعات، والفواعل المتعددة فيما يتعلق بإجراءات بناء السياسات التنموية وخطط تنفيذها، وتفعيل الدور الإداري والحوكمي في سبيل ذلك، وكذا مستويات التداخل والربط العملي سواء على المستوى الوطني، الإقليمي أو الدولي. وعليه، فالعملية التنموية في المناطق الحدودية هي رابطة عملية شاملة Comprehensive Workable Nexus تتم ضمنها عمليات فرعية وجزئية تعمل في اتساق وتجانس، بهدف تحقيق الأهداف الإستراتيجية المسطرة في إطار تلك الرابطة.

ثانيا– نظرية الشبكة Networks Theory:

تتألف الشبكة كبنية من مجموعة عقد وروابط، كما أنها أصبحت منهجية أكثر استخداما في الأنظمة التحليلية (البيولوجية، الغذائية، الإجتماعية، التكنولوجية، المعلوماتية...). وبهدف بناء نموذج للشبكة، لابد من ترجمة مصفوفة الأثر المتقاطع إلى عقد وروابط على أساس التوجه وقوة التفاعل والتفاعل الإيجابي/السلبي بينها. وتؤدي هذه الروابط إلى تكوين شبكة، وبالتالي، بروز نموذج مرئي يسهّل النقاش بشأن تعقيد التفاعل بين أهداف التنمية المستدامة.[2]

وتعبّر الشبكة عن "تحالف تطوعي بين الأفراد أو المنظمات يتضمن تعبئة قدراتها المشتركة ومواردها لدعم قدرات الشبكة وزيادة تأثيرها الخارجي، بهدف تحقيق أهداف مشتركة ومصالح عامة، بشرط أن تحتفظ كل منظمة أو جمعية باستقلاليتها، ويجوز ضم هيئات من القطاع الحكومي أو الخاص مع القطاع المدني في شبكة."[3]

---

[1] ميشال سماحة، مرجع سبق ذكره، ص 14

[2] نفس المرجع، ص 16.

[3] نجلاء محمد مصطفى شلش، مرجع سبق ذكره، ص 2.

أمّا "التشبيك من مفهوم الإتحاد والذي يؤدي إلى القوة، وهي فكرة قديمة ارتبطت بمفاهيم عديدة: وحدة القبيلة ووحدة العائلة ووحدة الأبناء ووحدة الأمة، ومفاهيم تعني فيما تعنيه التضامن والتماسك والتجانس وبالضرورة القوة. أما الربط الشبكي: ربط الشبكات من الأفراد أو المنظمات مع بعضها البعض، التي بدورها تعزز الصلات التي يمكن أن تقدم لنا الميزات الشخصية والمهنية، أو تعزيز القدرة التنافسية .[1]

يمكن النظر من خلال نظرية الشبكة إلى عملية التنمية الحدودية كشبكة جامعة لكل المقومات المجتمعية المختلفة، والأبعاد التكاملية التي تتبناها مقاربتنا في هذه الإطار. حيث يتم تأطير مكونات هذه الشبكة باعتبارها شبكات فرعية Sub-Networks تؤسس لشبكة كلّية Comprehensive Network، تعمل في تناغم وانسجام في ظل سياسات تنموية تكاملية تشرك كل القطاعات والفواعل المعنيين، وتحقق التشبيك والتشابك فيما بينها بهدف ضمان بلوغ الأهداف المسطرة من وراء الشبكة. وعليه، يمكن القول بأن التنمية الحدودية من منظور تكاملي هي نظام شبكي Networks System يعمل على تجميع كل الروابط الشبكية التي من شأنها المساهمة في النهوض بالأقاليم والمجتمعات الحدودية.

ثالثا– النظرية البنيوية Structure Theory:

إرتبط ظهور المقاربة البنيوية بفكر القرن العشرين من خلال البحوث العلمية في حقول الرياضيات وفيزيولوجيا الجهاز العصبي والبيولوجيا، ثم تطوّرت في الخمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية لتشكّل نموذجا لبحث مفهوم الطابع المركّب للكون، والمخلوقات والمجتمعات البشرية والتنظيم المدني والمصانع والإبتكار التقني والإقتصادي. كما ساهمت العولمة بكل تجلياتها في تكريس أهمية هذا الطابع المركّب، خاصة في ظل عجز المقاربات الكلاسيكية في فهم ذلك، ما دفع بالباحثين للمحاولة لبلوغ فهم أفضل للطابع المركّب والآثار المترتبة عنه. فقد تطورت المقاربة لتكون قادرة على معالجة وقائع النظام وأوجهه غير المستقرة، ومدى تعرضه للتقلبات والفوضى وانعدام النظام والتضارب والغموض والإبتكار المستمر. وترتبط المقاربة البنيوية بشكل وثيق بالسياق الذي تستخدم في إطاره، ما يجعلها تأخذ بالاعتبار العناصر التالية:

(أ) – توجه أي سياسة أو إستراتيجية تنموية / (ب) – مكان التبعية المحددة ومستواها / (ج) – التبعية على مستوى الحوكمة والقطاعات والمؤسسات / (د) – تبعية على مستوى التكنولوجيا والشؤون التقنية / (هـ) – التبعية على مستوى الإطار الزمني.

ويحوم الغموض والخلط حول بعض المفاهيم التي تدخل في سياق المقاربة البنيوية مثل: بنيوي، أنظمة، دينامية الأنظمة، تلقائي ومركّب. نظرا لكون هذه المقاربة جديدة نسبيا وترتكز على رؤية مشتركة ومتعددة

[1] نجلاء محمد مصطفى شلش، مرجع سبق ذكره، ص 2.

الوظائف، فقد بُني الجيل الأوّل من هذه المقاربة على النمط الكمّي، أما الجيل الثاني فيركّز على تفكير النظام والتحليل النوعي للنظام. وترتكز هذه المقاربة على المفاهيم الأساسية مثل: الأنظمة والتفاعلات وردّات الفعل والمنظمات والغائية والرؤية الشاملة والتطوير. كما تعتمد على لغة الرسوم والبيانات والنماذج النوعية والكمية، لذا فهي تقوم على عملية تعلمية للمفاهيم والممارسات التي ينتجها الفاعلون المتعددون مثل الباحثين، صناع القرار، الجهات المعنية، السياسيين والمواطنين.[1]

تغطي المقاربة البنيوية كنظام معرفي التفاعل بين المتغيرات، وتتميّز بالقدرة على تفكيك أعمق وعرض فهم أوسع للأنظمة والبنى والظواهر الطبيعية والإجتماعية، من خلال النماذج الكمية والنوعية التي تركز على الترابط بين الأهداف والمقاصد واتساقها. كما تقدم المقاربة البنيوية فهما شاملا وكاملا للوقائع والظواهر، إذ تنظر للواحدة منها كنظام مركّب يتكوّن من أنظمة فرعية تستوجب تفكيكا دقيقا، ويبقى الطابع الكامل أو الكلّي أداة لتغذية هذا التكافل والإتساق في هذه النظم على مستوى كل المقاييس. ما يوفر نظرة شاملة لفهم أفضل لتفاصيل الظواهر والمشاكل في إطار معالجتها. فهي تُعنى بالأنظمة الشديدة التعقيد التي تتميّز بعناصر تفاعلات كثيفة ومركّبة بشكل محكم، وتحلّلها من خلال فهم ديناميكياتها وآثارها وتحولاتها مع مرور الزمن.[2]وعليه، فالمعرفة البنيوية تحتكم إلى منهجية علمية في دراسة مختلف الظواهر في مجتمع أو بيئة ما، وتقرير كل المتغيرات والحقائق بشأنها.

ومن خلال إسقاط النظرية البنيوية على التنمية الحدودية، يمكن اعتبار هذه الأخيرة نظاما كلّيا يتألف من نظم فرعية تتمثل أساسا في كل القطاعات والجوانب الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية والأمنية، وكذا الفواعل الرسمية وغير الرسمية للمجتمع المدني ومكوناته من جمعيات، قطاع عمومي وخاص. حيث يحظى كل نظام فرعي بمميزات وخصوصيات وسياسات تنموية قطاعية أو عبر قطاعية، تشترك فيما بينها قصد تحقيق أهداف النظام الكلّي الجامع، الذي يعبّر في النهاية عن مخرجات العملية التنموية في المناطق والأقاليم الحدودية.

خلاصة الفصل:

يعد مفهوم التنمية والتنمية المحلية من المفاهيم المتجددة التي تستدعي نوعا من الإتساق الفكري والممارساتي، نظرا لطبيعة العوامل والمؤثرات المستجدة على المستوى المحلي أو العالمي، ما جعل الإطار النظري للتنمية يشهد تنوعا وثراء بحثيا وتنظيريا ونقديا، لخصته الإتجاهات والنظريات التنموية

[1] ميشال سماحة، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[2] نفس المرجع، ص 18.

على اختلاف منشأها ومنطلقاتها والزوايا التي يُنْظَرُ من خلالها لعمق الإشكالية التنموية في مختلف المجتمعات الإنسانية.

يفترض بالمنظور العام للتنمية أن يستند إلى مبدأ الديمقراطية كمتطلب مجتمعي، تتجلى أهم مظاهره في التشاركية المجتمعية بالمفهوم الواسع، كمقاربة أساسية تستثمر في أصول البيئة الإجتماعية العامة للمجتمع عموما، من خلال دمج الأفكار والرؤى والتطلعات المجتمعية، وبالتالي، تتيح مجالا يضمن اتساقا وتوأمة بين الجهد العمومي والخاص في إطار تحقيق المكاسب التنموية العامة التي تعود بالنفع على المجتمعات عموما، على غرار الحدودية منها والتي تتميز بطابع خاص نظرا للأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية التي تتمتع بها.

تكتسي الظاهرة الحدودية أبعادا متعددة في العالم المعاصر نتيجة تعدد وتغير عوامل البيئة العامة، والتي باتت تكتسي طابعا عولميا أو عالميا، ما أدى إلى اتساع دائرة البحث في القضايا الحدودية Border Issues في إطار الدراسات الحدودية الحديثة Modern Border Studies التي أصبحت تخصصا قائما بذاته، يتسم بأنه متعدد أو عابر للتخصصات Interdisciplinary ويتسم بخاصية التبادل والتكامل المعرفي Interchange-Integration of Knowledge من خلال استناده إلى رؤى متعددة التخصصات Multidisciplinary insights، جسدتها طبيعة الأبحاث التي تعنى بالحدود والظاهرة الحدودية عموما والقضايا الحدودية في عمق المجتمعات الحدودية خصوصا، وذلك من كل الجوانب الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية والأمنية، البيئية وكذا من الجانب السيكولوجي والنفسي، مشكّلة بذلك رؤية متكاملة الزوايا Integrated View تهدف إلى تنمية المناطق والمجتمعات الحدودية. خصوصا وأن الظاهرة الحدودية أصبحت أكثر تعقيدا من حيث المحتوى لا الشكل، حيث برزت عوامل ومتغيرات تحكم التفاعلات الحاصلة بين المجتمعات الحدودية فوق المحلية Supra-Local لم يكن يعر لها اهتمام من المنظور التقليدي للحدود والتنمية الحدودية.

وجاء طرح المقاربة التكاملية لتنمية المناطق الحدودية أو التنمية الحدودية في إطار المنظور الحديث للتنمية بهذه المناطق كرؤية استراتيجية بديلة عن التوجه التقليدي، الذي يكرّس المقاربة الأمنية كمقاربة أحادية لتغطية هذه المناطق والتعامل مع قضاياها المجتمعية، وبالتالي، تحييد العوامل والمجالات الأخرى التي من شأنها المساهمة في تغيير الوضع التنموي الراهن، وبالمقابل، يؤسّس الطرح الحديث لرؤية مندمجة الأبعاد Immersive Vision، تهدف إلى تجميع متغيرات مجتمعية مختلفة تشترك ومتغير الأمن في بناء السياسات العامة الموجهة لتنمية وإدارة المناطق الحدودية Public Policies for Border Areas Development & Management، التي تمثل حجر الأساس في تغيير صورة هذه المناطق من خلال تجديد وتطوير أدوارها محليا وإقليميا.

الفصل الثانـي:

واقع التنمية المحلية في ولاية الوادي

والمناطق الحدودية في الجزائر

إتجهت سياسة الجزائر غداة الإستقلال نحو دعم التنمية في مختلف آقاليم الدولة وفي شتى المجالات المجتمعية من خلال البرامج التنموية الثلاثية، الرباعية والخماسية في ظل النظام الإشتراكي وما بعده، والتي خصّصت لها الحكومات المتعاقبة ميزانيات وأظرفة مالية ضخمة، في إطار محاولة الموازنة بين الآقاليم الوطنية ومراعاة خصوصياتها الطبيعية والإجتماعية والإقتصادية.

تدخل المناطق الحدودية في الجزائر ضمن اهتمامات مخطط الدولة التنموي State Development Plan، رغم ما تشير إليه الأرقام والتقارير حول التأخر المسجل في سبيل تنمية هذه المناطق، نتيجة غياب العدالة التوزيعية والنظر لهذه الآقاليم على أنها بوابات للأخطار والتهديدات الخارجية التي قد تهدد سلامة ووحدة التراب الوطني والسيادة الوطنية، ما دفع بالدولة لانتهاج سياسة التركيز الأمني المكثف في تعاملها مع هذه الأقطار على حساب المجالات والمؤهلات التنموية فيها، في إطار المنظور التقليدي للحدود الذي يقلل من الأهمية الجيوسياسية والمجتمعية التي تمتاز بها هذه المناطق في مختلف أرجاء الوطن، حيث يمكن لها أن تتحوّل إلى أقطاب حيوية على مستويات عدة اجتماعيا، إقتصاديبا وحتى أمنيا، على الصعيدين المحلي وكذا الإقليمي.

وتعد ولاية الوادي واحدة من الولايات الحدودية في الجنوب الشرقي الجزائري، إذ تشكل من خلال إقليم الطالب العربي حدودا مع الجمهورية التونسية في امتداد متاخم لولاية توزر بالتحديد، وبها بوابة عبور حدودية جمركية تشهد حركية كبيرة للأشخاص والمركبات والسلع من–وإلى الجزائر.

وفي هذا الإطار، سوف نتطرق من خلال هذا الفصل الثاني إلى المناطق الحدودية في الجزائر في المبحث الأول، ثم الإستراتيجية الوطنية لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها في المبحث الثاني، وأخيرا، المؤشرات التنموية لولاية الوادي الحدودية في المبحث الثالث.

المبحث الأوّل: المناطق الحدودية في الجزائر

تتمتع المناطق والولايات الحدودية في الجزائر بأهمية جيوسسياسية واستراتيجية على غرار باقي الآقاليم الحدودية في العالم. إذ تعد من بين أكبر الإمتدادات الحدودية في إفريقيا وتحتل مساحة كبيرة من إجمالي مساحة الدولة، تجمعها مع سبع دول إفريقية في شكل حدود برية. ويتضمن هذا المبحث مطلبين، الأول يتناول المناطق الحدودية الجزائرية، أمّا الثاني فيتناول خصائص المناطق الحدودية في الجزائر.

المطلب الأوّل: المناطق الحدودية الجزائرية

يتناول المطلب الأوّل التعريف بالمناطق الحدودية الجزائرية من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول التقسيم الإداري للمناطق والولايات الحدودية الجزائرية، وأخيرا، الفرع الثالث الذي يتناول التركيبة السكانية للمناطق الحدودية الجزائرية.

الفرع الأوّل: التعريف بالمناطق الحدودية الجزائرية

أولا: مدخل جغرافي للمناطق الحدودية الجزائرية:

تعد الجزائر أكبر بلد إفريقي ومغاربي بمساحة تقدر ب 2381741 كلم، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ، وغربا المغرب، ومن الجنوب الغربي الصحراء الغربية، وموريتانيا، وجنوبا مالي والنيجر، وشرقا تونس وليبيا. وتقع بين دائرتي عرض 18˚ جنوبا و38˚ شمالاً، وخطي طول 9˚ غرباً وخط طول 12˚ شرقاً. كما يمر خط غرينتش االدولي (0˚) بالقرب من مدينة مستغانم. وتتكوّن الجزائر من مجموعتين إقليميتين: الأولى في الشمال، حيث تقع الجزائر بين البحر والأطلس الصحراوي، وتنتمي إلى منطقة تكوين "جبال الألب" التي تحيط بالبحر الأبيض المتوسط من جنوب أوروبا إلى شمال إفريقيا. المنطقة الثانية هي المناطق الصحراوية، جنوب الأطلس الذي يحمل نفس الإسم، وهي جزء من إفريقيا القديمة.[1]

كما تمثل المناطق الحدودية بُعدًا مكانيًا شديد الحساسية بسبب الوضع الجيوسياسي والأمني الذي يميزها، فضلاً عن قضية السيادة الوطنية. إذ أنها تؤسس لمواقف متناقضة فيما يتعلق بالمطالب أو الأزمات، وأحيانًا الصراع، ولكن أيضًا الإنفتاح والمرور، والتبادل الإقتصادي والثقافي. وتحظى الجزائر بشريط حدودي مع الدول السبعة سابقة الذكر أعلاه على مسافة بطول 7000 كم.[2]

ثانيا: الإمتدادات الحدودية الجزائرية

شكل (07): الإمتدادات الحدودية للجزائر مع الدول المجاورة

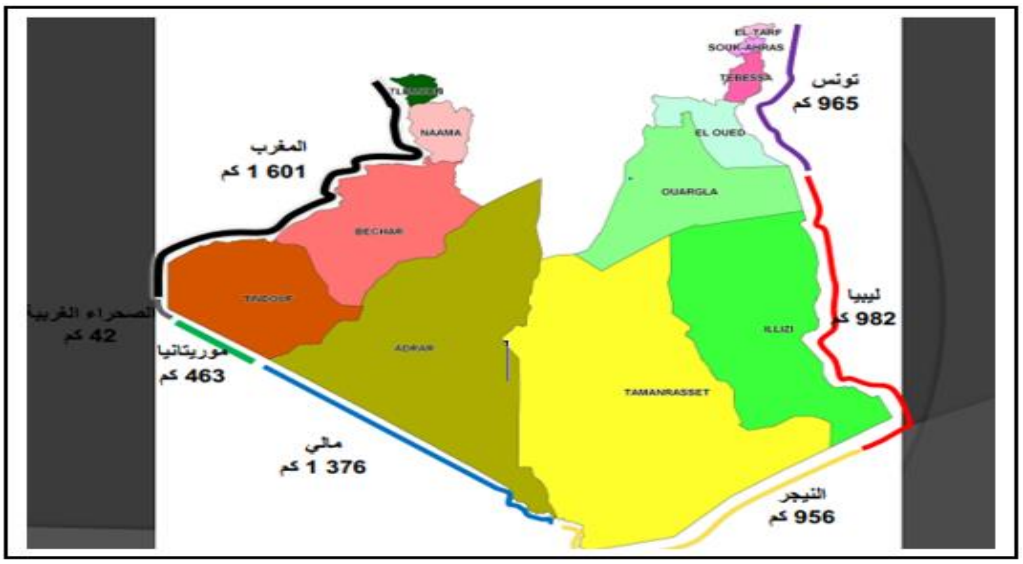

[1] **Annuaire Statistique de l'Algérie 2010-2012**, (Office National des Statistiques, Volume 30, Edition 2014), p 1.

[2] **Utilisation des Systèmes Spatiaux Nationaux dans le Développement et le Suivi des Zones Frontalières**, (Agence Spatiale Algerienne, CIC -13-14 Octobre 2018), p 3.

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبية الإستثمار، الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030).

يوضح الشكل (07) الإمتدادات الحدودية للجزائر مع دول الجوار، إذ يشغل الشريط الحدودي الجزائري–التونسي مسافة تقدر ب 965 كلم، كما يشغل الشريط الحدودي الجزائري–الليبي مسافة 982 كلم، والشريط الحدودي الجزائري–النيجيري المقدر ب 956 كلم، والجزائري–المالي ب 1376 كلم، والجزائري–الموريطاني ب 463 كلم، والجزائري–الصحراوي ب 42 كلم، وأخيرا، الشريط الحدودي الجزائري–المغربي بمسافة تقدر ب 1601 كلم. هذا إضافة إلى أن حدود الجزائر مع البحر الأبيض المتوسك أو ما يسمى بالشريط الساحلي فإنها تقدر بمسافة 1200 كلم.

وتشغل الصحراء الجزائرية الواقعة جنوب سلسلة جبال الأطلس الصحراوي، والتي تمثل القسم الجنوبي بأكمله من اللبلا مساحة كبيرة من الصحراء الكبرى الإفريقية، حيث تقدر مساحتها بنحو 02 مليون كم²، أي أكثر من 80 ٪ من إجمالي المساحة الكلّية للجزائر. وقد ساهمت الصحراء الجزائرية عبر عصور متعاقبة في تعزيز التواصل الحضاري، وانتقال كثير من الأفكار والعادات والتقاليد ومظاهر العمران والعمارة على امتداد الصحراء الكبرى الإفريقية من المحيط، مشكّلة بذلك همزة الوصل بين الأقطار الشمالية المطلة على البحر المتوسط وبين البلدان الإفريقية. كما تحظى الصحراء الجزائرية بأهمية بالغة نظرا لاحتوائها على أحواض وخزانات كبيرة من الثروة النفطية والمعدنية كالبترول والغاز والمعادن الثمينة، ما جعل الدولة تعوّل عليها كثيرا في إطار التنمية الجهوية والشاملة للبلاد.[1]

وبذلك، تواجه الجزائر شريطا حدوديا واسعا ما يصعّب من عملية مراقبته وتأمينه بالوجه الذي يوفر حماية كاملة للتراب الوطني، ويمنع الإختراقات الأمنية وكل ما من شأنه تهديد أمن وسلامة وسيادة الدولة. فهي عملية جد صعبة، خصوصا في المناطق الحدودية الصحراوية التي تتميز بمساحات شاسعة ومناخ قاسي، وعدم توفر شبكات طرقية تغطي كافة الآقاليم.

الفرع الثاني: التقسيم الإداري للمناطق والولايات الحدودية الجزائرية

أولا: المناطق والولايات الحدودية وفق التنظيم الإقليمي الجديد:

أفرز القانون رقم 84–09 المؤرخ في 14 جمادى الأولى 1404هـ الموافق ل 4 فبراير 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد 12 ولاية حدودية في الإقليم الجغرافي الجزائري. وفي سنة 2015، صدر مرسوم

[1] عبد القادر خليفة وآخرون، **تحولات المدينة الصحراوية الجزائرية**، ط1، ا(لأغواط–الجزائر، مطبعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، 2018)، ص5.

رئاسي أسفر عن ترقية 15 منطقة –من بينها مناطق في الجنوب الشرقي والجنوي الكبير–عبر الوطن إلى ولايات منتدبة ، ولكن سرعانما جاء القانون رقم 19–12 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المعدل والمتمم للقانون رقم 84–09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، متبوعا بالمرسوم الرئاسي رقم 21–117 مؤرخ في 22 مارس 2021، والذي يتمم المرسوم رقم 84–79 المؤرخ في 13 افريل 1984[1]، والذي أسفر عن إستحداث 10 ولايات جديدة، ليصبح بذلك عدد الولايات الجزائرية ثمان وخمسون 58 ولاية بدل ثمان وأربين، مع تحديد أسمائها، مقراتها وأرقامها:

49– ولاية تيميمون–مقرها تيميمون

50–ولاية برج باجي مختار–مقرها برج باجي مختار

51–ولاية أولاد جلال–مقرها أولاد جلال

52–ولاية بني عباس–مقرها بني عباس

53–ولاية عين صالح–مقرها عين صالح

54–ولاية عين قزام–مقرها عين قزام

55–ولاية تقرت–مقرها تقرت

56–ولاية جانت–مقرها جانت

57–ولاية المغير–مقرها المغير

58–ولاية المنيعة–مقرها المنيعة

ومن بين هذه الأخيرة، أربع ولايات حدودية جديدة هي:

- ولاية جانت
- ولاية عين قزام
- ولاية برج باجيي مختار
- ولاية بني عبّاس

والتي سنتطرق إلى عدد بلدياتها الحدودية ونسبة تغطيتها الحدودية ضمن أقاليم القطر الوطني من خلال الجدول الموالي.

[1] ت.م، الجزائر: **ترقيم الولايات العشر الجديدة في الجنوب**، (https://www.atlas-times.com/index.php/en/newsfeeds، 26 مارس 2021، تم الإطلاع يوم 15 جويلية 2021).

الجدول (02): إجمالي الولايات والبلديات الحدودية في الجزائر وفق التنظيم الإقليمي الجديد للبلاد

الولايات الحدودية	إجمالي البلديات	عدد البلديات الحدودية	البلديات الحدودية (%)
الطارف	24	09	37
سوق أهراس	26	05	19
تبسة	28	10	36
الوادي	22	03	18
ورقلة	11	01	09
إليزي	04	03	75
جانت	02	01	50
تمنراست	08	01	12,5
عين قزام	02	02	100
برج باجي مختار	02	02	100
أدرار	26	01	04
تندوف	02	02	100
بشار	11	06	55
بني عبّاس	10	01	10
النعامة	12	04	33
تلمسان	53	07	13
مجموع المناطق الحدودية	**243**	**58**	**% 24**

المصدر: من إنجاز الباحث اعتمادا على إحصائيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، والقانون رقم 19–12 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019 المعدل والمتمم للقانون رقم 84–09 المؤرخ في 4 فبراير 1984 والمتعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، عدد 74، ص13.

يوضح الجدول (02) إجمالي الولايات والبلديات الحدودية في الجزائر وفق التقسيم الحالي الناجم عن القانون رقم 19–12 سالف الذكر، حيث ارتفع عدد الولايات الحدودية من 12 ليصبح 16 ولاية حدودية، بعد استحداث ولاية جانت، عين قزام، برج باجي مختار، وبني عباس.

ونرصد من خلال الجدول إجمالي بلديات الولايات الحدودية التي تقدر ب 243 بلدية، من ضمنها 58 بلدية حدودية، أي ما يعادل نسبة 24% من إجمالي بلديات الولايات الحدودية واقعة على التخوم المشتركة مع الدول المجاورة. وبهذا، نلاحظ ارتفاعا طفيفا في عدد الولايات الحدودية والبلديات الحدودية مقارنة

بالتقسيم الإداري أو التنظيم الإقليمي السابق، حيث كانت الأولى تقدر ب 262 بلدية، والثانية ب 57 بلدية حدوديدية، أي ما يعادل نسبة 22% من إجمالي عدد البلديات الحدودية.

كما تجدر الإشارة إلى أنه رغم ارتفاع عدد الولايات الحدودية من 12 إلى 16، إلّا أنّ إجمالي البلدياتالحدودية وغير الحدودية منها قد إنخفض من 262 إلى 243، وهذا راجع إلى ارتقاء تقرت والمغير إلى ولايتين تأسستا من خلال بعض البلديات التي كانت تابعة إلى ولايتي ورقلة والوادي.

شكل (08): تعيين الولايات الحدودية الجزائرية وفق التنظيم الإقليمي الجديد 2021

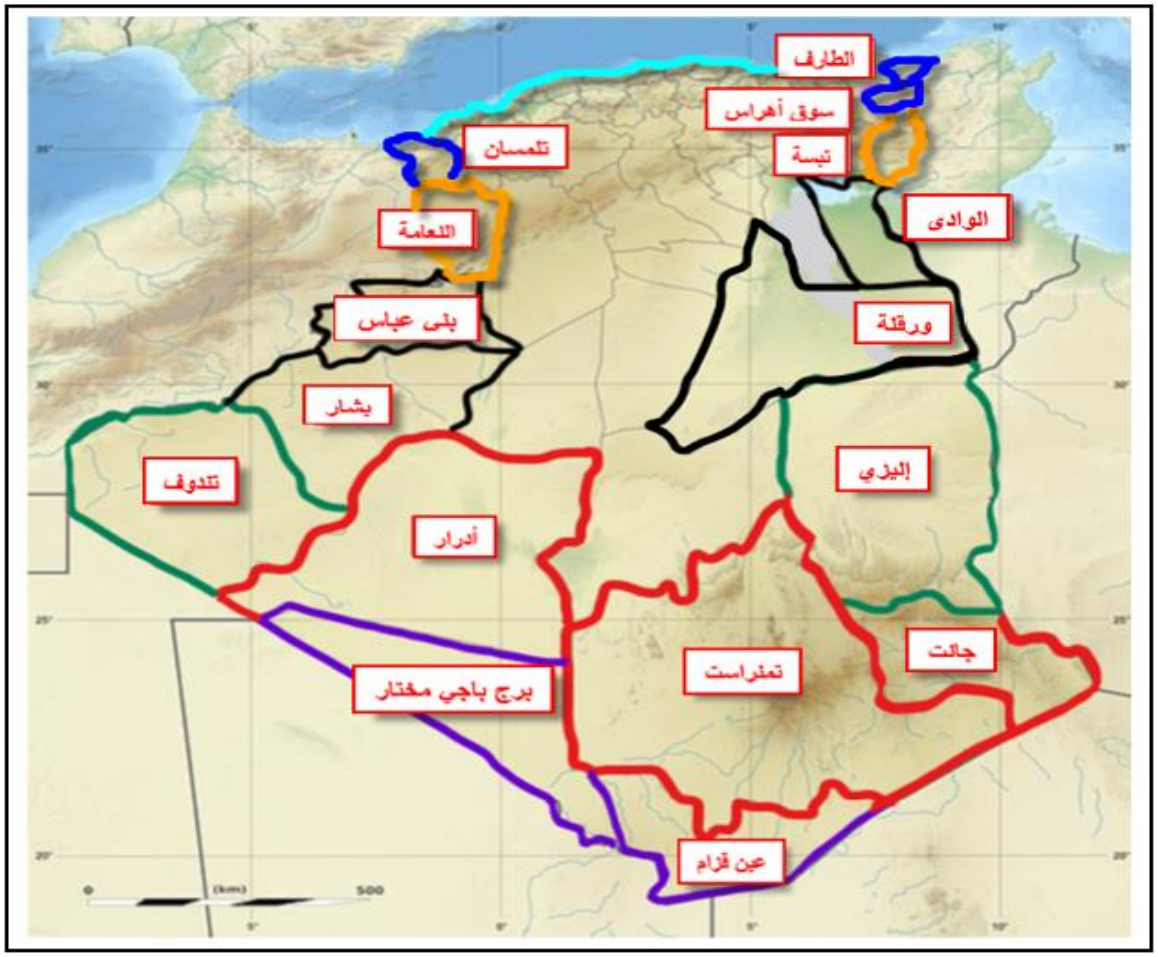

المصدر: من إنجاز الباحث

يوضح الشكل (08) تعيين الولايات الحدودية الجزائرية وفق التنظيم الإقليمي الجديد 2021، حيث يمكن تقسيمها إلى خمس آقاليم رئيسية هي: إقليم الشمال الشرقي: ويضم ولايات الطارف، سوق أهراس وتبسة، والجنوب الشرقي: ويضم ولايات الوادي، ورقلة، إليويوجانت، وإقليم الجنوب الكبير أو أقصى الجنوب: ويضم ولايات تمنراست، عين قزام، برج باجي مختار وأدرار، والجنوب الغربي: ويضم ولايات تندوف، بشار، بني عبّاس والنعامة، وأخيرا، إقليم الشمال الغربي: ويضم ولاية تلمسان.

ثانيا: التماس الحدودي للولايات الحدودية الجزائرية:

الجدول (03): الولايات الحدودية وبلدياتها

الولايات الحدودية	البلديات الحدودية	التماس الحدودي
الطارف	أم الطبول / العيون / رمي السوق / عين العسل / بوقوس / الزيتونة / عين الكرمة / بوحجار / وادي الزيتون	تونس
سوق أهراس	عين الزانة / أولاد مومن / الخضرة / الحدادة / سيدي فرج	تونس
تبسة	الونزة / أم علي / الحويجبات / الماء الأبيض / المريج / بكارية / بئر العاتر / صفصفات الوسرة / عين الزرقة / نقرين	تونس
الوادي	الطالب العربي / بن قشة / دوار الماء	تونس
ورقلة	البرمة	تونس
إليزي	إليزي / عين أمناس / دبداب	ليبيا
جانت	جانت	ليبيا
تمنراست	تاظروك	ليبيا/النيجر
عين قزام	عين قزام / تينزواتين	النيجر
برج باجي مختار	برج باجي مختار / تيمياوين	النيجر
أدرار	رقان	مالي
تندوف	تندوف / أم العسل	موريطانيا/الصحراء الغربية/المملكة المغربية
بشار	مريجة / قنادسية / بوقايس / موغل / بني ونيف / عرق فراج	المملكة المغربية
بني عبّاس	تبلبالة	المملكة المغربية
النعامة	القصدير / جنين بو رزق / عين بن خليل / سفيسفة	المملكة المغربية
تلمسان	مغنية / بني بو سعيد / البويهي / باب العسة / السواني / مرسى بن مهيدي / مسيردة الفواقة	المملكة المغربية

من إنجاز الباحث

يوضح الجدول (03) تحديد البلديات الحدودية، وذلك من خلال تعداد تسمياتها الإدارية مع تحديد تماسها الحدودي، أي الدولة المتاخمة لها. حيث نجد بأنّ أغلب الولايات الحدودية لها تماس واحد أي أحادية التماس وهي تمثل الصنف الأوّل، مثل الطارف، سوق أهراس، تبسة، ورقلة والوادي مع تونس، ثم إليزي مع ليبيا، وتأتي تمنراست وعين قزام مع النيجر، وكذا برج باجي مختار وأدرار مع مالي، وأخيرا، بشار، بني عباس، النعامة وتلمسان مع المملكة المغربية. أمّا الصنف الثاني وهو الولايات ذات التماس الثنائي أي ثنائية التماس، مثل ولاية جانت مع ليبيا والنيجر. وأخيرا، الصنف الثالث، أي الولايات ذات التماس الثلاثي

أو ثلاثية التماس، وتمثلها ولاية واحدة هي تندوف من خلال تماسها مع موريطانيا، الصحراء الغربية والمملكة المغربية.

الفرع الثالث: التركيبة السكانية للمناطق الحدودية الجزائرية

أولا: الطبيعة الإجتماعية والأنثروبولوجية للمناطق الحدودية:

تتنوّع التركيبة السكانية والأنثروبولوجية للمناطق الحدودية نظرا للمساحة الشاسعة التي تحظى بها الجزائر، وكذا طول شريطها الحدودي مع سبع 07 دول، ما أكسبها ثراء ثقافيا غنيا بالعلاقات والعادات والتقاليد الاجتماعية، وهو ما عمّقه التواصل الإجتماعي وسهولة التنقلات بين الجزائر ودول الجوار.

حيث نجد أن سكان مناطق الشمال الشرقي مثل ولايتي الطارف وسوق أهراس وسكان الهضاب الشرقية مثل ولاية تبسة، وكذا ولاية الوادي وورقلة–البرمة– في الجنوب الشرقي والتي تمثل حدودا مع الجمهورية التونسية، يتحلون تقريبا بنفس سمات وطباع التونسيين، وهي خصائص مشتركة بين الطرفين تؤسس لعمق تاريخي وثقافي طويل، مثل لغة ولهجة التواصل التي تكاد تكون متطابقة، إضافة إلى امتلاك نفس العادات والتقاليد على الأغلب. ومعظم سكان هذه المناطق يتكلمون اللغة العربية، إلّا أنّ هناك بعض الفئات التي تتكلم الأمازيغية والبربرية.

أمّا سكان مناطق الشمال الغربي مثل ولاية تلمسان وسكان الهضاب الغربية مثل ولاية النعامة وبني عبّاس، وبعض ولايات الجنوب الغربي والجنوب الكبير مثل ولايتي بشار وتندوف، والتي تمثل حدودا كبيرة مع المملكة المغربية وفي جزء صغير مع الصحراء الغربية، نجدهم يتشاركون سماتا وصفاتا عديدة Shared Societal Characters مع السكّان المغاربة بشكل كبير، مثل اللغة العربية واللهجة المحلية المنطوقة وكذا بعض العادات والتقاليد التي تعد متشابهة إلى حد كبير، إضافة إلى وجود بعض اللهجات الأمازيغية والبربية المعروفة كذلك.

أمّا عن سكان أقصى الجنوب الشرقي والجنوب الكبير مثل ولاية إليزي ،جانت ، تامنراست، عين قزام، برج باجي مختار، أدرار وكذا تندوف، والتي تمثل حدودا مع خمس دول هي: ليبيا، النيجر، مالي، موريطانيا وفي جزء صغير مع الصحراء الغربية، فهم غالبا من الطوارق، يتكلمون العربية مع وجود لهجة محلية تسمى اللهجة التارقية في الجزائر، ولهم علاقات كثيرة وقوية مع الطوارق في الدول المجاورة سالفة الذكر على أساس عائلي وقبلي وعلاقات النسب والتصاهر، كما أن لهم عادات وتقاليد مشتركة تنبؤ عن ماض وتاريخ قديم في المنطقة بشكل خاص وفي إفريقيا بشكل عام.

وما يميز كل ساكنة المناطق الحدودية في الجزائر عموما على اختلاف جغرافيتهم وأصولهم ولهجاتهم أنّ معظمهم من فئة الشباب التي تمثل قوة إجتماعية واقتصادية، يمكنها أن تساهم في إحداث تنمية محلية

في الآقاليم الحدودية، إن توفرت الظروف والشروط اللازمة للإقلاع بهذه المناطق في إطار التنمية الجهوية والشاملة.

الجدول (04): سكان المناطق الحدودية في الجزائر حسب الأقاليم

المناطق الحدودية	المساحة (كم²)	عدد السكان في مارس 2018	متوسط الكثافة السكانية	الكثافة القصوى	الكثافة الدنيا
الشمال	4 047	317 830	78	390 مغنية (ولاية تلمسان)	37 سيدي فرج (ولاية سوق أهراس)
الهضاب العليا	19 095	223 196	12	279 بكارية (ولاية تبسة)	1,21 القصدير (ولاية النعامة)
الجنوب	905 577	328 254	0,36	12 طالب العربي (ولاية الوادي)	0,07 تازروك (ولاية تمنراست)
المجموع	928 720	869 280	0,94	390	0,07
نسبة المناطق الحدودية على الصعيد الوطني	% 39	% 2,0			

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبية الأقاليم، الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030).

يوضح الجدول (04) المساحة الكلّية للولايات الحدودية المقدرة ب:928720 كلم²، ما يعادل 39 % من المساحة الإجمالية للجزائر، بعدد سكان يقدر ب 280 869 نسمة، 2.0 % من إجمالي عدد سكان الوطن، حيث تتباين الكثافة السكانية بين المناطق الحدودية، إذ تشهد بلدية مغنية بولاية تلمسان كثافة تقدرب: 390 نسمة/كلم²، بينما تشهد بلدية تازروك بتمنراست كثافة تقدر ب: 0.07 نسمة/كلم².[1]

نلاحظ اختلالا كبيرا في الكثافة السكانية بين مختلف المناطق الحدودية، حيث يمثل متوسط الكثافة السكّانية في المناطق الحدودية الشمالية بشقيها الشمال الشرقي والغربي 78 نسمة/كلم²، بينما يمثل في المناطق الحدودية للهضاب العليا بشقيها الهضاب العليا للشرق والغرب 12نسمة/كلم². ومن هنا، يتضح الفرق بين الإقليمين بنسبة 60نسمة/كلم²، وهي نسبة مرتفعة جدا. وأخيرا، نجد أنّ متوسط الكثافة السكّانية لإقليم الجنوب الذي يشمل مناطق الجنوب الشرقي والغربي وكذا الجنوب الكبير يبلغ 0.36 نسمة/كلم²،

[1] **الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030)**، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبية الإستثمار.

وهي نسبة ضيئلة جدا مقارنة مع الإقليمين السابقين. أي"هشاشة وميوعة الحدود، حيث اتساع الرقعة الجغرافية مقابل ضعف الكثافة السكانية التي لا تتجاوز شخص أو اثنين في الكيلومتر المربع الواحدعموما."[1]

ويمكن إرجاع أسباب عدم التوازن في الكثافة السكانية لساكنة مختلف المناطق الحدودية في الجزائر وخصوصا ذلك التباين الواضح بين الشمال والجنوب إلى عدة عوامل، من أهمها: العامل الطبيعي والمناخي بالدرجة الأولى، حيث أنّ المناطق الجنوبية تتمتع بمناخ قاس شتاء وجد حار صيفا، ما يقلل طبعا من جاذبيتها للسكن والتعمير. العامل الإجتماعي: الذي يتجلى من خلال عدم رغبة سكان ومنتسبي مختلف القطاعات في المناطق الأخرى من الوطن في الإلتحاق بهذه المناطق، إضافة إلى ضعف سياسات الدولة منها سياسة التوظيف والتوجيه الإجباري لبعض المهن والتعويضات والمنح، وكذا ضعف الخدمات الإجتماعية العمومية في هذه المناطق. إضافة إلى العامل الإقتصادي: حيث أن المناطق الحدودية للجنوب تشهد نقضا كبيرا في البنى التحتية والطرقات وكذا في حجم المشاريع الإقتصادية بمختلف أنواعها، والتي من شأنها خلق مناصب شغل دائمة ومؤقتة وتوفير بيئة مشجعة لخلق الثروة، مما يساهم حتما في تعزيز جاذبية هذه المناطق للتوافد البشري والإستثماري.

ثانيا: التوزيع السكاني للمناطق الحدودية الجزائرية:

تتوزّع البنية السكّانية في المناطق الحدودية وفق التقسيم الجهوي والإقليمي ضمن إقليم الشمال الذي يضم مناطق الساحل الشرقي، التل الشرقي والتل الغربي. ثم يأتي إقليم الهضاب العليا الذي يضم الهضاب العليا للشرق والهضاب العليا للغرب. ثم يليه إقليم الجنوب الذي يضم مناطق الجنوب الشرقي ومناطق الجنوب الغربي. وأخيرا، إقليم الجنوب الكبير والذي يضم مناطق الجنوب الشرقي الكبير والجنوب الكبير.[2]

ونلاحظ من خلال إحصائيات مارس 2018 أنه رغم شساعة مساحة المناطق الحدودية التيي تمثل 39% من إجمالي مساحة الجزائر، إلاّ أنها تشهد قلة في عدد السكّان المقدر ب 02% من إجمالي سكان البلاد. ومن هنا، نستنتج أن هذه المعادلة غير المتكافئة تشير إلى ضعف كبير في الشروط الحياتية لساكنة هذه المناطق، إضافة إلى النقص المعتبر في البنى والمنشآت القاعدية التي توفر نشاطات إقتصادية ومناصب شغل للمحليين. أي غياب الشروط والظروف التي من شأنها استقطاب المستثمرين والعمالة من كل أرجاء البلاد.

---

[1] ليلى مداني، سلمة بورباح، **تفاوت فرص وتحديات تهيئة استدامة الماطق الحدودية في الجزائر**، (مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية في الجزائر وتأثيرها على الأمن المجتمعي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 11 أفريل 2021).

[2] أنظر الملحق رقم (01).

عموما، واستنادا إلى ما سبق، يمكن القول بأنّ المناطق الحدودية في الجزائر تشهد عدم تجانس وعدم توازن ملحوظين على مستوى أوجه عديدة، فمن حيث المساحة نجد أن ولايات الشمال الشرقي والهضاب العليا الشرقية والجنوب الغربي والهضاب العليا الغربية تمتاز بمساحة صغيرة وكثافة سكانية كبيرة، وشبكة طرقية مناسبة، بينما نضيراتها الواقعة في الجنوب الشرقي والجنوب الغربي وكذا الجنوب الكبير فتمتاز بمساحة كبيرة وكثافة سكانية ضئيلة وشبكة طرقية ضعيفة–رغم استحداث ولايتين صغيرتين هما عين قزام وبرج باجي مختار–ويزداد الحال تدهورا كلّما اتجهنا نحو النقاط الحدودية الثانوية أقصى الجنوب. وهذا ما يستدعي إعادة مراجعة التنظيم الإقليمي للبلاد، وإعادة هيكلة التقسيم الإداري للولايات الحدودية بهدف الموازنة بينها، ومنحها فرصا متساوية–مع احترام خصوصية كل منطقة– تمكّنها من الإستجابة لمتطلبات تنمية آقليمها المحلية اجتماعيا واقتصاديا بالصورة المناسبة. ويأتي الجدول الموالي لتدعيم الرؤية حول الإختلال وعدم التوازن بين المناطق الحدودية في الجزائر، حتى على مستوى دعم الإستثمار ونظام تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الحدودية:

الجدول (05): حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الحدودية 2016–2017

الولاية	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2016	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة / سداسي 1–2017	إلغاء	إعادة تفعيل	النمو	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة / سداسي 2–2017
الوادي	7535	237	33	48	257	7787
ورقلة	8818	259	18	27	268	9086
إليزي	1772	35	14	12	33	1805
تمنراست	2695	56	19	24	61	2756
أدرار	4038	124	79	24	69	4107
تندوف	1907	34	01	07	40	1947
بشار	--	--	--	--	--	--
النعامة	2444	99	119	08	12-	2432
تبسة	7695	226	08	20	238	7933
الطارف	5108	116	58	55	113	5221
سوق أهراس	5583	143	18	33	158	5741
تلمسان	13486	606	65	170	711	14179

المصدر: Ministère de l'Industrrie et Mines, Information Bulletin PME Statistiques 2017, p 43

يوضح الجدول (05) حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الحدودية الجزائرية بين سنتي 2016–2017، حيث يتركز إنشاء هذا الصنف من المؤسسات بقوة في شمال البلاد في 2016 وفي

السداسي الأوّل من 2017، وذلك نتيجة النشاط والحركية التي يمتاز بها الشمال عموما مقارنة بالهضاب العليا أو الجنوب الجزائري. ويمكن من خلال الجدول كذلك إستثناء ولايتي الوادي وورقلة الجنوبيتين، واللتين تتسمان بعدد مؤسسات منشأة مرتفع نوعا ما، يضاهي نظيراتها في الشمال.

كما أنّ التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر غير متساوٍ، إذ أنّ أكثر من 50% من مؤسسيها يتمركزون في شمال البلاد مثل ولاية الجزائر العاصمة، تيبازة، بومرداس متبوعة بالبليدة، تيزي وزو والبويرة، أي حاضنات لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وفي ذات السياق، فإنّ منطقة الشمال الجزائري حصدت 66563 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في السداسي الأوّل من 2017 مقارنة بعدد 64678 مؤسسة في السداسي الأول من 2016، أي بزيادة قدرت بنسبة 3.65%، متبوعة بمنطقة الهضاب العليا ب 3.23%، ثم تليها منطقة الجنوب ب 2.43% في نفس الفترة.[1]

جاءت مبادرة الدولة لاستحداث الولايات العشر الجديدة والتي من ضمنها أربع ولايات حدودية جديدة في إطار الإستجابة للمطالب المحلية لبعض الجهات، نتيجة الإنتقادات الموجهة لها خاصة من حيث استحقاق بعض المناطق للإرتقاء لمصاف الولايات من عدمه. إلّا أنّ الجدير بالذكر هو أنّ إنشاء ولايات حدودية جديدة يعني بالضرورة إنشاء ميزانيات دولة بحجم تلك الولايات، ما يسمح لهاته الأخيرة أن تستفيد من مشاريع بحجم أكبر من السابق، وكذا إمكانية مرافقة المطالب المحلية على المستوى السوسيو–ثقافي والإقتصادي وبلورتها في شكل برامج وفق خطط تنفيذية محددة في حدود الميزانيات السنوية. إضافة إلى أنّ الولايات الحدودية الجديدة تستفيد من أجهزة ومراكز أمنية جديدة من شأنها تعزيز أمن الإقليم الحدودي، مع إمكانية فتح معابر حدودية جديدة من أجل تسهيل حركة المرور أكثر، ودعم المبادلات التجارية والمقايضة والنشاط السياحي والتبادل الثقافي على مستوى هذه المناطق.

المطلب الثاني: خصائص المناطق الحدودية في الجزائر

يتناول المطلب الثاني التقسيم الجغرافي والإقليمي للمناطق الحدودية من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول المشكلات والعراقيل التنموية في المناطق الحدودية.

الفرع الأوّل: التقسيم الجغرافي والإقليمي للمناطق الحدودية

ساهم الموقع الجغرافي للجزائر واتساع مساحتها الجغرافية في إيجاد آقاليم ومناطق حدودية تتنوّع بين الشمال والجنوب، والشرق والغرب، مشكّلة بذلك تنوعا طبيعيا واجتماعيا وثقافيا واقتصاديا، حيث أنّ كل منطقة تتمتع بخصائص تميزها عن باقي المناطق الأخرى، إلّا أنّ الإشكال الأساسي والمطروح لحد الساعة هو أنه رغم إصرار الدولة على تعزيز مبدأ إحترام خصوصية كل المناطق عموما والحدودية خصوصا، إلّا

[1] **Information Bulletin PME Statistiques 2017**, (Ministère de l'Industrrie et Mines), p 43

أنّ هذه المناطق لم تنل حظها من السياسات العمومية والبرامج التنموية، أي أنها لم تحظ بفرص متساوية وعادلة.

أولا: تقسيم وخصائص المناطق الحدودية في الجزائر:

الجدول (06): تقسيم المناطق الحدودية في الجزائر

التقسيم	الولايات	الخصائص
المناطق الحدودية للساحل والتل	– تلمسان غربا (مغنية–ندرومة–الغزوات) – الطارف شرقا (القالة)	– كثافة سكانية مرتفعة ومرافق عديدة – سهولة إتصالها بالساحل من خلال الطرق والسكك الحديدية
المناطق الحدودية للجبال	– جبال الطارف وسوق أهراس شرقا – جبال تلمسان غربا	– منحدرات وعرة تشكل عائقا للإتصال – العزلة وقلة الكثافة السكانية – نقص في التجهيزات والهياكل القاعدية – يساهم موقعها الحدودي في تشديد عزلتها – ضعف واقتصار المبادلات مع دول الجوار على بعض النشاطات الرعوية أو الغابية
المناطق الحدودية للهضاب	– ولاية النعامة غربا – ولاية تبسة شرقا (تبسة–بئر العاتر–الونزة)	– مناطق الشرق أكثر كثافة وحيوية – مناطق الغرب تعاني العزلة وضعف الكثافة
المناطق الحدودية الصحراوية(الجنوب)	– ورقلة – الوادي (الطالب العربي) – إليزي – جانت – تمنراست – عين قزام – برج باجي مختار – أدرار – تندوف – بشار – بني عبّاس	– مساحة واسعة مع كثافة سكانية ضئيلة – العزلة الناتجة عن شساعة أقاليم الجنوب وكذا تجمعات سكانية بعيدة عن بعضها. – ضعف تثمين الموارد الطبيعية، ما يؤدي إلى الإقتصاد الموازي – مبادلات تقليدية غير رسمية عابرة للصحراء (تجارة القوافل) وظاهرة التهريب والهجرة غير الشرعية – تمتاز بأهمية استراتيجية نظرا لموقعها الجغرافي ومؤهلاتها الإقتصادية

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية– بتصرف من الباحث

يوضح الجدول (06) تقسيم المناطق الحدودية في الجزائر، إذ يتم تقسيمها إلى أربع فئات رئيسية. أولا، المناطق الحدودية للساحل والتل والتي تشمل بعض مناطق ولاية تلمسان غربا (مغنية–ندرومة–الغزوات)

والطارف شرقا (القالة)، وتتميز بارتفاع الكثافة السكانية بها مع توفر الطرق والسكك الحديدية. أمّا ثانيا، المناطق الحدودية للجبال والتي تشمل جبال الطارف وسوق أهراس شرقا وجبال تلمسان غربا، وتتميز بصعوبة منحدراتها وتضاريسها والعزلة وضعف الهياكل القاعدية والأنشطة بها. ثالثا، المناطق الحدودية للهضاب العليا والتي تشمل ولاية النعامة غربا وولاية تبسة شرقا (تبسة–بئر العاتر–الونزة)، وتتراوح الكثافة السكانية والعزلة بها بين الضآلة والإرتفاع. أما رابعا وأخيرا، المناطق الحدودية الصحراوية أو الجنوبية والتي تتميز بالعزلة وشساعة الآقاليم، والأنشطة الإقتصادية الموازية، مع تمتعها بأهمية استراتيجية نتيجة الموقع الجغرافي ومؤهلاتها الإقتصادية.

يمكن من خلال هذا التقسيم ملاحظة الأهمية الجغرافية والإقتصادية للآقاليم الحدودية الجزائرية، حيث أنّها تتميّز بمساحات شاسعة، إضافة إلى التنوّع الجغرافي والطبيعي، ما يؤهلها لاكتساب مقومات إقتصادية وتنموية هامة جدا إذا ما تم استغلالها بالوجه الصحيح والكامل.

الفرع الثاني: المشكلات والعراقيل التنموية في المناطق الحدودية

تعاني المناطق الحدودية في الجزائر من مشاكل ومعوقات عديدة على مستويات عدة، ساهمت بشكل كبير في تعطيل الدينامية التنموية وعدم القدرة على الإستجابة للمتطلبات المحلية المستجدة والضرورية. يمكن حصر أهمها فيما يلي:

أولا– ضعف البنية التحتية: وذلك من خلال:

– العزلة ونقص الإتصال والبعد عن الأقطاب الحضرية ونقص الهياكل الأساسية للنقل.
– نقص التجهيزات والمنشآت القاعدية، القواعد الإنتاجية، فضاءات النشاط المجهّزة والخدمات.[1]
– غياب شبه كلي لمشاريع التنمية الإقتصادية، السياسية والإجتماعية والثقافية، ما أدى إلى تفشي بعض الظواهر مثل، ظاهرة النزوح من المناطق الحدودية الجنوبية نحو المدن.
– غياب التوازن بين المدن الساحلية والحدودية من حيث تمويل مخططات التنمية والمرافق الحدودية، ما جعل الساكنة الحدوديين يشعرون بعدم الإنتماء، وبالتالي، يلجؤون لنشاطات تضر بالإقتصاد الوطني.[2]

وعليه، فإنّ التفاوت التنموي المكاني بين المناطق الحدودية ينعكس ضمن مستويات التنمية المتباينة وضمن اقتصاد موازي يحد من القدرات التنموية لتلك المناطق، إلى جانب انخفاض جاذبية المناطق الحدودية

[1] **الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030)**، مرجع سبق ذكره.

[2] نزار بلة، المسعود إلياس بن دراج، **دور الجماعات الإقليمية في تنمية وتطوير الحدود**، (جامعة زياني عاشور، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد السابع، مارس 2020)، ص.ص 75.74.

لجذب الإستثمار لاعتبارات ترتبط بالتعداد السكّاني القليل، والتمركز السكّاني في الواحات والمناطق التي تتوفر بها إمكانات الحياة وضعف نظام الإنتاج المستدام، وضعف أو حتى غياب سلاسل التوريد والبنية التحتية اللازمة. كل هذه الإعتبارات وغيرها تبين أن هناك تفاوت كبير بين مختلف المناطق الحدودية مكانيا وبشريا.[1]

ونظرا لكون المطارات تعد من بين أهم البنى الأساسية التي تساهم في دفع التنمية المناطقية إلّا أنّ تواجدها يختلف من منطقة لأخرى، إذ تشتمل أغلب الولايات الحدودية على مطارات، ماعدا الطارف وسوق أهراس، وكذا الولايتين الحدوديتين الجديدتين عين قزام وبرج بباجي مختار. ونظرا لخصوصية بعض الولايات، نجدها تحتوي على أكثر من مطار، وذلك لفك العزلة عن هذه المناطق، أو بها مطارات مدنية وعسكرية على حد سواء كالولايات التي بها قواعد القيادة الجهوية العسكرية كولاية ورقلة وتمنراست. كما نلاحظ ضعف تغطية شبكة الطرقات للمساحة الكبيرة للولايات الحدودية الجنوبية، ومثال ذلك ولاية تمنراست التي تمتاز بأطول شبكة طرقات، لكن تغطيتها تبقى ضعيفة مقارنة بمساحتها الكبيرة جدا، على عكس الولايات الحدودية الشمالية، حيث ترتفع نسبة تغطية شبكة الطرق للمساحة. ورغم ضخامة شبكة الطرق في الولايات الجنوبية، إلّا أنّها غير كافية لفك العزلة عن هذه المناطق، إضافة إلى أن نوعية هذه الطرق ساهمت بشكل كبير في ارتفاع عدد حوادث المرور بهذه المناطق، خاصة أثناء الظروف الطبيعية القاسية، والزوابع الرملية التي تغطي الطرق. وتبقى هذه الحال المزرية التي لا تعكس الأهمية التي تحظى بها هذه المناطق بالنسبة للإقتصاد الجزائري، حافزا في سبيل الإرتقاء بها.[2]

تشير بعض الوقائع والأمثلة المعاشة على مستوى جل المناطق الحدودية إلى الأوضاع المزرية التي تعبر عن نقص كبير في ضروريات الحياة، وهو ما رصده تقرير مصور لقناة البلاد التلفزيونية عن المشاكل والنقائص التي ترافق "قرية بوطبيقة" الحدودية بولاية بشار منذ الإستقلال، حيث لا تزال تفتقر لأبسط ظروف الحياة والمعيشة مثل الكهرباء، البناء، مركز البريد، البطالة، العزلة والتهميش. وبما أن المنطقة رعوية، فإنها تشتكي كذلك نقص الأعلاف والمواصلات. وفي استفسار حول هذا الوضع، رد رئيس بلدية تبلبالة السيد"مبارك بورقعة" حول هذه الإنشغالات بتأكيده حول اتخاذ الإجراءات اللازمة لبلورة هذه الإحتياجات والمطالب في شكل مشاريع تتعلق بمركز البريد، والتهيئة العمرانية والإنارة العمومية.[3]

---

[1] ليلى مداني، سلمة بورباح، مرجع سبق ذكره، ص65.

[2] درايدي حميدة، **إستراتيجية تنمية المناطق الحدودية بالجزائر: بين التحديات والمقومات**، (مجلة السياسة العاملية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021)، ص 335.

[3] **العزلة، بيروقراطية الإدارة والتهميش: ثالوث يلازم قرية بوطبيقة الحدودية ببشار**، (تقرير مصور للقناة التلفزيونية البلاد نات، https://fb.watch/as2mlyj0n7، https://bit.ly/3BtYAFX، 04 نوفمبر 2019، تم الاطلاع يوم 15 ماي 2020).

وتسجل أغلب الأقاليم والمناطق الحدودية في الولايات الجزائرية مثل ورقلة، الوادي وولايات الجنوب الشرقي والغربي وكذا الجنوب الكبير نفس الإنشغالات تقريبا ولكن بنسب متفاوتة، نظرا لأسباب عديدة أهمها شساعة الأقاليم الصحراوية، إذ يصعب تهيئتها بشكل كامل، إضافة إلى ضعف سياسات الإمداد على مستوى المشاريع التنموية المترتبة عن عدم الإنصاف الإقليمي بالأساس.

ثانيا– نقص الهياكل التنموية والمشاريع الإستثمارية:

تشهد الولايات الحدودية في الجزائر عموما نقصا كبيرا في الهياكل التنموية وحجم الإستثمارات بنوعيها العام والخاص والتي تمثل نسبة 15% فقط من الإستثمارات الوطنية، إذ تتصدرها ولاية ورقلة من حيث عدد المشاريع والأظرفة المالية المرصودة لها، كما تعتبر ولاية تندوف أقل هذه المناطق استفادة من المشاريع التنموية مقارنة بإجمالي المشاريع على المستوى الوطني. ويستند في ذلك إلى أنها مناطق ذات مساحات شاسعة ولا يقطنها سوى 12% من سكان الجزائر. إلّا أنّ هذا لا يعتبر مبررا لتهميشها مجتمعيا وتنمويا، خصوصا وأنّ لها إمكانيات ومقومات مختلفة منها الفلاحية، الصناعية والسياحية. ونظرا للإمتيازات الممنوحة للإستثمار في هذه الولايات التي تزخر بثروات طبيعية غير مستغلة كالذهب واليورانيوم في تمنراست، الفوسفاط في تبسة، والحظائر الغابية المحمية في ولاية الطارف، والحديد في تندوف، بات من الضروري دفع هذه المناطق للتنمية من خلال استغلال مؤهلاتها وإمكانياتها الذاتية التي تحتاج بالأساس إلى تأطير من طرف الدولة.[1]

ثالثا– ضعف مستوى ومردودية التسيير المحلي:

أكّد أساتذة وخبراء من بينهم "إسمهان بن قسمية"(برلمانية سابقة وعضو المكتب التنفيذي للبرلمانيات العربيات) في إطار الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية الجزائرية: واقع ومتطلبات الأمن القومي، على مدار يومي 26–27 أفريل 2018 بمعهد تسيير التقنيات الحضرية بجامعة قسنطينة 3 أنّ أمن الجزائر يرتكز على أمن وتنمية المناطق الحدودية والتركيز على العنصر البشري. حيث أولت الدولة اهتماما كبيرا لها، إلّا أنّ جهود السلطات المحلية وخاصة البلديات بهذه المناطق لم تكن في مستوى تطلعات الحكومة، حيث أكّدت بأن الدولة خصّصت 2% من الجباية العامة لصندوق تنمية الجنوب، ونسبة إستغلال هذه الأموال يبقى ضعيفا جدا، مما يؤدي في غالب الأحيان إلى غلق الصندوق وتحويل أمواله إلى صناديق أخرى.[2]

---

[1] درايدي حميدة، مرجع سبق ذكره، ص 337.

[2] زبير. ز، **أمن الجزائر مرتبط بامن المناطق الحدودية وتنميتها**، (https://www.elmassa.com/dz/، تم الإطلاع يوم 17 نوفمبر 2021).

رابعا– التهديدات الأمنية للحدود الجزائرية:

إقترنت ظاهرة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة في شمال إفريقيا وجنوب الصحراء تحديدا في منطقة الساحل الإفريقي بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بمختلف تشكيلاته، حيث تعتبر من أهم التهديدات والأخطار الأمنية التي تهدد العالم على غرار منطقه المتوسط وشمال إفريقيا. حيث شهدت الجزائر أعمالا وأحداثا إجرامية وإرهابية إستهدفت مواقع في العمق الجزائري نفذت من طرف تنظيم القاعدة منذ 2007، والذي امتد زحفه إلى مالي، النيجر، تشاد، ليبيا وموريطانيا. كما ساهم انتشار تنظيم داعش الإرهابي خاصة منذ عامي 2014 و2015 في ليبيا وتحديدا في منطقة الهلال النفطية وسرت الساحلية، وكذا في المناطق الحدودية بين تونس وليبيا في تهديد أمن الجزائر والمغرب العربي على حد سواء.[1]

إضافة إلى ما سبق، يمكن حصر بعض النقاط التي تساهم بشكل أو بآخر في زعزعة الأمن الحدودي والداخلي على حد سواء:

– عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية على المستوى الإقليمي مثل الخلاف السياسي بين الجزائر والمغرب حول قضية الصحراء الغربية، وما ينجر عنه من آفات وآثار سلبية تعيق تنمية الإقليم.

– أزمة الثقة بين الأجهزة الأمنية الحدودية والساكنة الحدوديين.

– تنامي ظاهرة الإرهاب الأيديولوجي التي تستقطب أهالي المناطق الحدودية بالأموال وتعبئتهم ضد أوطانهم.

– إقتران التهريب الحدودي الممتهن من الساكنة المحليين بالإرهاب كما يسوق له الإعلام.[2]

خامسا– الجريمة المنظمة وتجارة السلاح والمخدرات:

ساهمت الأوضاع الأمنية الصعبة في الحدود الليبية خاصة عقب ثورات الربيع العربي في انتشار تجارة وتهريب السلاح، كأحد الأنشطة التي تدر أرباحا خيالية على ممتهنيها، وتجارة التهريب هذه بشكل عام تدر مداخيل كبيرة يمكن أن تفوق الناتج الداخلي لبعض دول المنطقة، والتي اقترنت بها ظواهر أخرى كالإختطافات مقابل المال والإتجار بالبشر. إضافة إلى تجارة المخدرات التي تتغذى من سوء الأوضاع السياسية والأمنية، إذ تعتبر المنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب أكثر المناطق خطورة ونشاطا في تهريب المخدرات التي تهدد شريحة واسعة من الطاقات الشابة في الجزائر، وتؤثر سلبا على الإقتصاد الوطني من حيث القدرة على الإنتاج، وكذا من حيث الميزانيات التي ترصدها الدولة في سبيل مكافحة ظاهرة المخدرات والإتجار بها سواء على المستوى الحدودي كبوابة للعبور، أو على المستوى الداخلي من حيث الترويج والإستهلاك، إذ تصرف الدولة أموالا طائلة بهدا الصدد من خلال ميزانيات الخزينة العمومية الموجهة

[1] عبد الرحمان غالم، مرجع سبق ذكره.

[2] نزار بلة، المسعود إلياس بن دراج، مرجع سبق ذكره، ص.ص 75.74.

لمختلف إدارات الأجهزة الأمنية، والأجهزة القضائية وأجهزة إدارات السجون من الجانب الردعي والجزائي، وكذا الموجهة للخدمات الطبية والعلاجية ضد التعاطي والإدمان وبرامج التوعية والتحسيس حول مخاطر هذه الظاهرة من الجانب الوقائي والإصلاحي.[1]

تتقاطع تجارة وتهريب المخدرات عبر الحدود الجزائرية مع عصابات تجارة الأسلحة والتنظيمات الإرهابية التي تنشط بمنطقة الساحل، مما يزيد من أعباء قوات الأمن في محاربة هذه الظاهرة. فهناك تعاون بين المنظمات المسلحة مثل تنظيم داعش وتجار المخدرات، حيث يساهم هؤلاء في تمويل تلك الجماعات، وفي المقابل، تضمن هذه الأخيرة حماية المهربين وتأمين الدعم اللوجستي لها والكشف عن الطرقات والمسالك الآمنة للعبور.[2]

وتجدر الإشارة إلى أن غياب بدائل حقيقية من طرف الحكومة ساهم في تفاقم ظاهرة التهريب التي يمتهنها سكّان مناطق الظل الحدودية، الذين تربطهم علاقات عائلية وقرابية مع سكان المناطق الحدودية المقابلة، وهو ما سهل الإتصال وتنظيم هذا النشاط. كما أنّهم يحمّلون الدولة والسلطات المحلية مسؤولية غياب برامج التنمية في هذه االمناطق المهمشة، حيث أن الزيارات الرسمية والتفقدية لا تكاد تقترن إلّا بالحملات الإنتخابية بمختلف مستوياتها، الأمر الذي جعل من ظاهرة التهريب وتجارة المخدرات على طول الحدود الجزائرية أمرا واقعا ومفروضا بحكم الظروف المعيشية القاسية، والتي أصبحت تشكل تهديدا لا تماثليا يهدد الأمن الوطني الجزائري.[3]

المبحث الثاني: الإستراتيجية الوطنية لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها

أولت الجزائر في السنوات الأخيرة أهمية بالغة للمناطق الحدوية، على اعتبار أن هذه الأخيرة تعد البوابة الأولى لتسلل الأخطار والتهديدات الأمنية التي تهدد سلامة وسيادة الدولة في إقليمها الجغرافي، لذا، وجب الإهتمام بها وتنميتها على كل الأصعدة. ويدخل هذا التوجه في إطار التغير الملحوظ في عقيدة وفلسفة الدولة حول ازدواجية الأمن والتنمية كرؤية استراتيجية في ظل العوامل والمتغيرات والمستجدات الإقليمية والدولية.

ووفقا لذلك، يتضمن هذا المبحث الثاني مطلبين، الأول يتناول الرهانات التنموية لاستراتيجية الجزائر في التنمية الحدودية، أما الثاني فيتناول المحاور الكبرى لتنمية المناطق الحدودية.

---

[1] حميدة درايدي، مرجع سبق ذكره، ص 337.

[2] شريفة كلاع، **التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية الجزائرية: تجارة وتهريب المخدرات أنموذجا**، (مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021)، ص 43.

[3] نفس المرجع، ص 34.

المطلب الأوّل: الرهانات التنموية لاستراتيجية الجزائر في التنمية الحدودية

نتناول من خلال المطلب الأول المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في الفرع الأول، أما الفرع الثاني فيتناول الدراسات المتعلقة بتهيئة وتنمية المناطق الحدودية.

الفرع الأوّل: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030

أولا: إرهاصات تبني الإستراتيجية الوطنية للمناطق الحدودية:

أعادت الجزائر بعد الإستقلال بناء هيكل المؤسسات المحلية في سنة 1967 بعد إجراء أول تقسيم إداري لسنة 1963، بهدف إحداث تنمية محلية وترقية الحياة المجتمعية. حيث تضمنت أول المخططات البلدية والقطاعية مثل المخطط البلدي للتنمية (PCD)، والمخطط القطاعي للتنمية (PSD) فكرة التنمية بشكل عام، لكن كان التوجه حينها مكثّفا حول التنمية الإقتصادية من خلال المواثيق الوطنية لسنوات 1964، 1976 و1986 في استراتيجية النهوض بالبلاد لتحقيق التنمية الكبرى.[1]

سعت الجزائر في إطار فلسفتها التنموية الجديدة عقب إعلانها عن وضع إستراتيجية وطنية لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية إلى تطوير مقاربة تنموية، تهدف بالأساس إلى ترقية الشروط المعيشية للساكنة المحليين بالأقاليم الحدودية، من خلال تهيئة الظروف الإجتماعية والإقتصادية الملائمة لحفظ كرامة المواطن الحدودي وتأمينه من الوقوع في شباك الجماعات الإجرامية والإرهابية العابرة للحدود. كما عزّز السياق المؤسساتي الجديد للدولة هذه الإستراتيجية من خلال:

– المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق 2030 من خلال القانون رقم 10–02 المؤرّخ في 29 يونيو 2010، مؤكدا بأنّ «كلّ جزء من أجزاء التراب الوطني بما فيها المناطق الحدودية هو عنصر من تراثنا، وعلينا أن نعترف لكلّ منها بالحق في التطوّر والازدهار في إطار إستراتيجية شاملة ومضبوطة».

– صدور القانون رقم 16–01 المؤرّخ في 06 مارس 2016 والمتضمّن التعديل الدستوري، إذ نصّ على أنّه «لا يجوز البتّة التّنازل أو التّخلّي عن أيّ جزء من التّراب الوطنيّ».

– مخطط عمل الحكومة لشهر سبتمبر 2017 بتوصيات من رئيس الجمهورية أنذاك "عبد العزيز بوتفليقة" الذي دعى إلى تكثيف الجهود التنموية وإعداد برنامج خاص لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية وخاصة منها مناطق الجنوب والمناطق النائية، بهدف تحسين الإطار المعيشي على مستوى الصحة، التعليم، الطاقة، المياه الصالحة للشرب والتشغيل، ما من شأنه أن ينعش الحركية التنموية لهذه المناطق، ويرقّي جاذبيتها

[1] أحمد مختار لنصاري، سيد أحمد بلال، **الديناميكية السوسيو اقتصادية للمناطق الحدودية بأقصى الجنوب الجزائري بين رهان التخطيط وواقع التنمية–حالة المقاطعة الادارية برج باجي مختار–ولاية أدرار–**، (المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 12، عدد 1، جانفي 2020)، ص 743.

للإستثمار والإنتاج، وبالتالي، ضمان أمن وسلامة البلاد من خطر التهديدات الأمنية الفوق قطرية، وتحصين الساكنة المحليين من الإستقطاب الذي تمارسه الشبكات الإجرامية والتنظيمات الإرهابية. ومن أهم مبادى هذه الإستراتيجية ضمان إعادة التوزيع العادل والتوازن الجهوي والإقليمي اجتماعيا واقتصاديا بين آقاليم البلاد.[1]

وفي إطار دعم هذه الإستراتيجية، نظمت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية ملتقى وطني تحت عنوان: الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية المنعقد يومي 13 و14 أكتوبر 2018 بالمركز الدولي للمؤتمرات "عبد اللطيف رحّال" بالجزائر العاصمة، تحت إشراف رئيس الجمهورية ممثلا في شخص وزير الداخلية أنذاك "نور الدين بدوي"، حيث هدف الملتقى إلى:

– تعميم الإستراتيجية الوطنية الخاصّة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها باعتبارها فضاءات جيوستراتيجية.

– التمكين من تنفيذ الإستراتيجية الوطنية الخاصّة بتنمية هذه الفضاءات والمتفرّعة على شكل مخططات وبرامج، وفق دراسات لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها في إطار تشاوري ورؤية متعدّدة القطاعات.

– حفظ التنسيق بين الأعمال التنموية الخاصّة بالمناطق الحدودية والتي قد شُرِع فيها على الصعيد المحلّي.[2]

كما أكّد الوزير السابق للأشغال العمومية "عبد الغني زعلان"–في إطار دعم جهود الدولة لترقية المناطق الحدودية من خلال هذا الملتقى على إتمام إنجاز 23000 كلم من الطرق عبر كامل التراب الوطني، منها أكثر من 5000 كلم مخصصة للولايات الحدودية، كما أضاف أنه تم الشروع في إنجاز 16000 كلم من الطرق الجديدة بالشريط الحدودي بولايات الجنوب والهضاب العليا، والتي تم إدراجها ضمن رزنامة البرامج التنموية في إطار الإنصاف الإقليمي الذي تبناه المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والذي سيتدعم بمخطط خاص لتنمية المناطق الحدودية.[3]وفي ذات السياق، أكّد المسؤول التنظيمي للملتقى على أهم التوصيات التي خرج بها والتي تدور أساسا حول تكوين شبكة مدن تكتسي طابعا عابرا للحدود، وتنويع الإقتصاد وتطوير شبكة الطرقات والسكك الحديدية ودعم التحفيزات في مجال الإستثمار، وكذا دعم الطابع التضامني ما بين القطاعات.[4]

---

[1] عبد الرحمان غالم، مرجع سبق ذكره.

[2] **ملفات الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية**، (https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar، تم الإطلاع يوم 26 أكتوبر 2020).

[3] **مداخلة مصورة لوزير الاشغال العمومية"عبد الغني زعلان" في إطار الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الحدودية**، (https://fb.watch/as3j2os0Rt، 13 أكتوبر 2018، تم الإطلاع يوم 17 أوت 2020).

[4] لؤي. ي، **مراعاة خصوصية المناطق الحدودية للجنوب في مخطط التنمية**، (https://www.altahrironline.dz، 02 أوت 2021، تم الإطلاع يوم 10 سبتمبر 2021).

ثانيا: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030:

يعتبر المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030 حجر الأساس الذي تقوم عليه الإستراتيجية الوطنية لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها. و"هو فعل تعلن بموجبه الدولة عن مشروعها الإقليمي، ويبرز الطريقة التي تعتزم الدولة اعتمادها في إطار التنمية المستدامة لضمان التوازن وإنصاف وجاذبية التراب الوطني في جميع مكوناته، بما فيها الدفاع والأمن الوطني مثلما هو مذكور في المادة 05 من القانون 01–20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة."[1]

"يمكن القول أنّ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو تعبير عن إرادة الدولة في تحقيق سياسة محددة لتسيير إقليمها خلال فترة زمنية طويلة المدى، تتجسد فيها تنمية موزعة على كل أقاليم الدولة دون استثناء، باستغلال إمكانيات كل إقليم لتحقيق تنمية شاملة انطلاقا من مشاورات واسعة تضم كل الفاعلين بما فيها الدولة والجماعات المحلية والخبراء والمواطنين."[2]

ينطلق هذا المخطط من قاعدة أساسية تترجم رغبة الدولة في تعزيز المبدأ التشاركي، وإحلال الآليات المؤسساتية التي تتيح الفرصة لفواعل المجتمع المدني والمواطنين المحليين–إلى جانب الجهات الرسمية طبعا– في دفع التنمية وفق ما يسمى ب: التشاركية المحلية Local Participatory. حيث يهدف المخطط لاحتواء انشغالات ساكنة مناطق الظل الحدودية، وترقية الفضاء الحدودي بشريا، إجتماعيا واقتصاديا، وجعله يستجيب لتطلعات الإنفتاح والتعاون عبر الحدودي مع دول الجوار في إطار الحفاظ على أمن ووحدة الوطن. إذ "تشمل السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم مجمل الإستراتيجيات والأعمال الرامية إلى ضمان التوزيع المناسب للسكّان والنشاطات الإقتصادية والهياكل الأساسية، مع مراعاة خصائص الأقاليم والحرص على ضمان التوازن والإنصاف والجاذبية عبر كامل فضاءات التراب الوطني، وذلك في إطار التنمية المستدامة"[3]

كما اشتمل مخطط تهيئة الإقليم على برنامج عمل إقليمي خاص بالمناطق الحدودية يحمل إسم PAT 16، في إطار إحلال التوازن المستدام والقدرة التنافسية لهذه الأقاليم. ونص هذا البرنامج على ضرورة

---

[1] نورالدين براي، نعيمة عمارة، **أثر آلية التخطيط البيئي في دعم الشراكة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT أنموذجا)**، (مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد العاشر، المجلد الأول، جوان 2018)، ص 310.

[2] كريمة فردي، **إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في تحقيق الإنصاف الإقليمي**، (مجلة السياسة العاملية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021)، ص 195.

[3] عمارة هيمة، **آلية التطوير والتخطيط الإقليمي الإنمائي: لطريق السيار الجزائري شرق غرب بالجزائر نموذجا**، (مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية في الجزائر وتأثيرها على الأمن المجتمعي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 11 أفريل 2021).

الإنفتاح على العالم وتهيئة المناطق الحدودية، وذلك عن طريق إستراتيجية منح هذه المناطق الوسائل والإمكانيات اللازمة للإنفتاح على العالم مع ضمان تنميتها عبر المحاور التالية[1]:

- تدعيم التجهيزات والمرافق بالمناطق الحدودية
- تدعيم إقامة نشاطات إقتصادية
- تدعيم فك العزلة وتسهيل التنقل بالمناطق الحدودية
- تدعيم تنمية العلاقات العابرة للحدود[2]

ووفقا لذلك، استحدثت الدولة آليات عملية لدعم هذه الأهداف، من أهمها الصندوق الخاص لتنمية مناطق الجنوب SFDSR الذي ضمنه المرسوم التنفيذي رقم 06–485 المؤرخ في 23 ديسمبر 2006. كما أطلقت الحكومة المركزية مؤخرا، مشروعا جديدا لإعداد مخطط خاص للمناطق الحدودية ضمن المخطط الشامل للتهيئة القطرية.[3]

الجدول (07): مرتكزات ترقية المناطق الحدودية في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

	الأهداف			
	دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية	دعم فك العزلة وتسهيل التنقل	دعم التجهيزات والمرافق العمومية	دعم تنمية العلاقات العابرة للحدود
أولويات التدخل	–إنشاء مناطق مصغرة للنشاطات ومؤسسات صغيرة و متوسطة –مرافقة حاملي اللمشاريع والمستثمرين –تعزيز الإنخراط في الأسواق الوطنية –تثمين المبادلات العابرة للحدود	–إنشاء شبكات الطرق /السكك الحديدية/المطارات / روابط الإتصالات الحديثة (رقمنة الأقاليم)	–تدارك ضعف التجهيزات والمرافق العمومية –الربط بشبكات التزويد بالمياه الصالحة للشرب / شبكات الطاقة / الإتصالات / الخدمات العمومية	–العلاقات والإتفاقات الثنائية مع دول الجوار –تدعيم الهياكل الأساسية خدمات النقل العابرة للحدود –التسيير المشترك للمعابر الحدودية / دمج الأسواق/ الشراكة بين المؤسسات –بحث سبل التعاون الخدمي والمرفقي مثل إنشاء مستشفى إفريقي بتمنراست يغطي كافة منطقة إفريقيا جنوب الصحراء

من إنجاز الباحث بالإعتماد على مراجع وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

[1] أحمد مختار لنصاري، سيد أحمد بلال، مرجع سبق ذكره، ص 743.

[2] الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030)، مرجع سبق ذكره.

[3] نفس المرجع.

يوضح الجدول (07) مرتكزات ترقية المناطق الحدودية في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي يدخل في إطار الإستراتيجية الوطنية لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها التي أقرتها الدولة الجزائرية، حيث يصف ويفصّل أهداف المخطط المتمثلة في:

– دعم التنمية الإجتماعية والإقتصادية / – دعم فك العزلة وتسهيل التنقل.

– دعم التجهيزات والمرافق العمومية / – دعم تنمية العلاقات العابرة للحدود، وكذا أولويات التدخل.

كما يتضح أنّ هذا المخطط يستند إلى رؤية سوسيواقتصادية بالدرجة الأولى، وتعد مرتكزاته أهدافا أساسية منوطة بدور محوري تشترك في تنفيذه قطاعات عديدة ومتشابكة فيما بينها كل حسب اختصاصه وأولويات تدخله، بهدف إنجاح العمليات التنموية المنضوية تحت الأبواب المختلفة لهذا المخطط الوطني، الذي يتطلب تنسيقا قطاعيا على درجة عالية من التخصص والمتابع. وعليه، فإنّ إنجاح هذا المخطط سيعتبر مكسبا كبيرا للمناطق الحدودية الجزائرية عموما والجنوبية خصوصا في إطار محاولة تحقيق توازن إقليمي بين أغلب مناطق الوطن.

الفرع الثاني: الدراسات المتعلقة بتهيئة وتنمية المناطق الحدودية

أولا: ظروف إطلاق دراسات التنمية الحدودية:

توجّهت الجزائر للتموقع إقليميا وإفريقيا من خلال الرؤية الجديدة التي تقتضي تنمية المناطق الحدودية كبوابة للتبادل على المستوى المحلي والإفريقي، بتعزيز الإستثمارات وتدعيم حركية النقل عبر الحدودي بكل أشكاله. وفي هذا الإطار، أعلنت الوكالة الوطنية للتهيئة وجاذبية الأقاليم بوزارة الداخلية والجماعات المحلية عام 2018 عن إطلاق مشروع مخطط التنمية للمناطق الحدودية PBRD، يستند إلى اعتماد مبدأ التشاركية مع الفواعل المحليين في دعم مسار التنمية مع مراعاة خصوصية كل منطقة حدودية، ودراسة البرامج المفعّلة والمقترحة بهذا الصدد. وأسفرت هذه المبادرة عن إعلان وزير الداخلية والجماعات المحلية أنذاك إنشاء جهاز يتمثل في: الهيئة الوطنية المكلفة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها، تضطلع بمهمة المتابعة والإقتراح والإستشراف، كما اقترح الوزير استحداث هيئة أخرى على المستوى المحلي، بإشراك كل الفاعلين المحليين لمتابعة تنمية المناطق الحدودية التي حدّدت بتسع مناطق، تحظى بالتمويل من صندوق الجنوب وصندوق الجماعات المحلية.[1]

وحدد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تسع 09 مناطق حدودية كما هو مبيّن في الجدول الموالي:

[1] الجزائر– **مخطط التنمية للمناطق الحدودية**، (15 أكتوبر 2018، https://www.assawt.net/wp-content/themes/newsbt/resize.php?src=>، تم الإطلاع يوم 01 أكتوبر 2020).

الجدول (08): تقسيم المناطق الحدودية وفق دراسات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

الرقم	التحديد
01	المناطق الحدودية للساحل الشرقي
02	المناطق الحدودية للتل الشرقي
03	المناطق الحدودية للتل الغربي
04	المناطق الحدودية للهضاب العليا–شرق
05	المناطق الحدودية للهضاب العليا–غرب
06	المناطق الحدودية للجنوب–شرق
07	المناطق الحدودية للجنوب الكبير–شرق
08	المناطق الحدودية للجنوب الكبير
09	المناطق الحدودية للجنوب–غرب

المصدر: وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، بتصرف من الباحث

يوضح الجدول (08) تقسيم المناطق الحدودية الجزائرية وفق ما جاء في دراسات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الذي اعتمدت وزارة الداخلية، حيث تم تحديد 09 مناطق حدودية رئيسية، هي: المناطق الحدودية للساحل الشرقي، مناطق التل الشرقي، التل الغربي، مناطق الهضاب العليا–شرق، مناطق الهضاب العليا–غرب، الجنوب–شرق، مناطق الجنوب الكبير–شرق، مناطق الجنوب الكبير، وأخيرا، المناطق الحدودية للجنوب–غرب.

ونلتمس من خلال هذا التقسيم نية ورغبة الدولة في إعادة توزيع الإهتمام من جديد، أو ما يسمى باللغة الأجنبية Interest Re-diffusion، والذي أفضى إلى تقدير كل هذه الفضاءات الجغرافية المتنوعة في إطار إعادة التوزيع العادل والتوازن الإقليمي والتنموي للمناطق والأقاليم الحدودية، أي أنّ هذا التقسيم الموسّع يشير في مضمونه إلى سياسة جديدة للدولة تعزم من خلالها على أخذ كل هذه المناطق ومتطلباتها الحضرية والإقتصادية بعين الإعتبار.

الشكل (09): فضاءات البرمجة الإقليمية في إطار مخطط التنمية للمناطق الحدودية

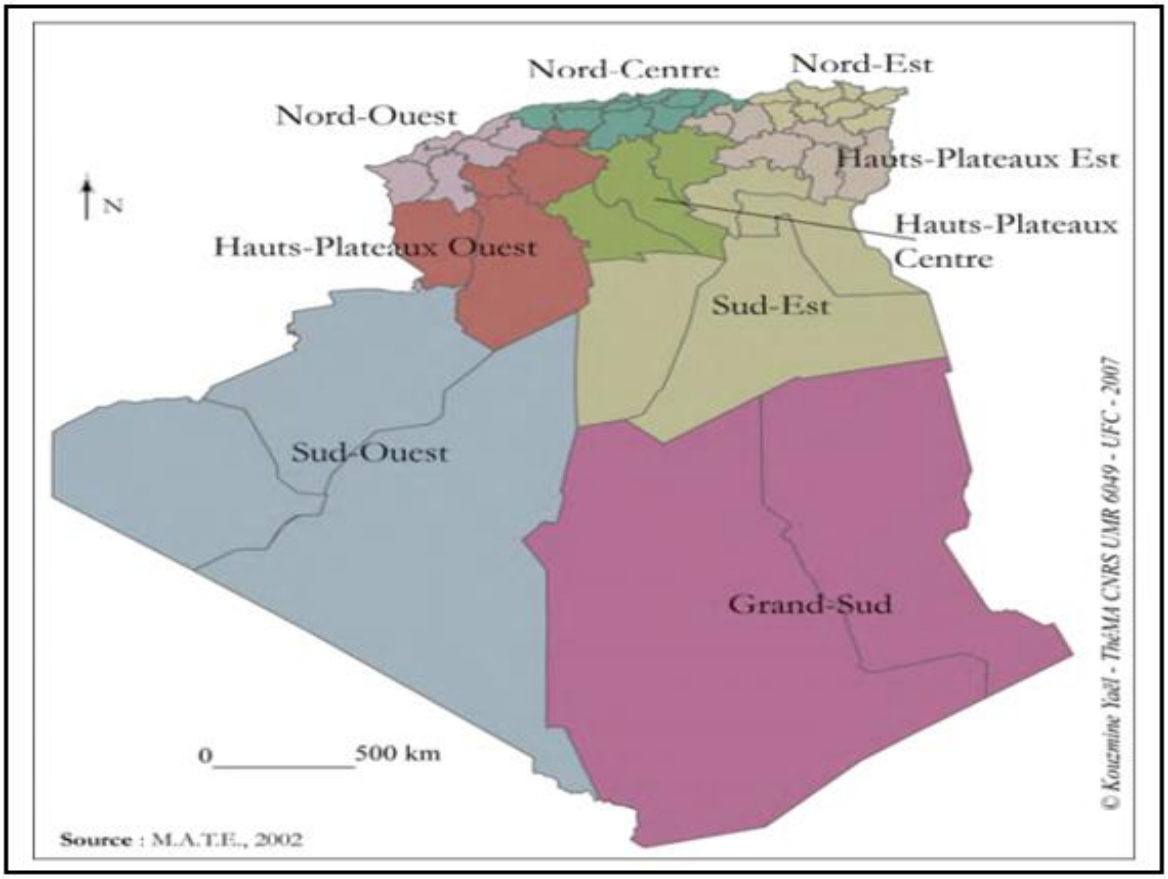

المصدر: Yaël Kouzmine, Dynamiques et Mutations Territoriales du Sahara Algerien vers de Nouvelles Approches Fondées sur L'Observation. Géographie. Université de Franche-Comté, 2007, p 239.

يوضح الشكل (09) فضاءات البرمجة الإقليمية في إطار مخطط التنمية للمناطق الحدودية، وهو خريطة تبين بالتحديد المجال والموقع الجغرافي لكل المناطق الحدودية التسع موضوع المخطط.

وحرص الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية المنظم من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في أكتوبر 2018 على تعزيز تهيئة المناطق الحدودية وتنميتها كأولوية وطنية، بالسعي نحو بحث الحلول لتسريع وتيرة التنمية المحلية بهذه المناطق. كما دعا إلى تعميم الإستراتيجية الوطنية الخاصة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها باعتبارها فضاءات جيوستراتيجية، وبلورة هذه الإستراتيجية في شكل مخططات وبرامج، تستند إلى دراسات جادة لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها وفق رؤية متعددة القطاعات وعابرة للحدود.[1]

[1] وليد رمزي، **قصد تنميتها لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة: هذا ما تريد الجزائر فعله بالولايات الحدودية**، (13 أكتوبر 2018، https://www.tsa-algerie.com/ar/، تم الإطلاع يوم 01 ديسمبر 2020).

تم إحصاء أكثر من 15000 منطقة ظل في الجزائر بتعداد 8 ملايين نسمة في المناطق الحدودية التسعة التي نص عليها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030، رصد لها أكثر من 3.72 مليار دولار لإنجاز 38700 مشروعا، إذ تم تخصيص مشاريع هامة لمناطق الظل الحدودية السبعة وخمسون. كما تم اعتماد دراسة معمقة يتم بموجبها إطلاق «البرنامج الخاص لتنمية المناطق الحدودية»، بهدف تدارك بعض النقائص وتأمين إستقرار السكّان وتحسين الإطار المعيشي العام من سكن، تعليم، تكوين، صحة، تشغيل، مياه صالحة للشرب، وطرق، وكذا إنعاش الحركية التنموية وترقية جاذبية هذه الأقاليم. [1]

ويشمل إنجاز هذه الدراسة ثلاث 03 مراحل:

- المرحلة الأولى: الحصيلة التشخيصية والإشكاليات والتوجيهات العامة.
- المرحلة الثانية: إعداد مخطط–برنامج للتهيئة والتنمية.
- المرحلة الثالثة: لوحة القيادة لمتابعة مدى هذا البرنامج على أرض الواقع.

ثانيا: مجال وتقدم الدراسات الحدودية:

الجدول (09): دراسات المناطق الحدودية التي تمت مباشرتها

المنطقة الحدودية	الولايات المعنية	مرحلة الإعداد
الجنوب ـ شرق	(ورقلة والوادي)	استكمال المرحلة -1- و -2-
الجنوب الكبير ـ شرق	(إليزي)	استكمال الدراسة
الجنوب الكبير	(تمنراست و أدرار)	استكمال المرحلة -1- و -2-
الجنوب ـ غرب	(تندوف و بشار)	استكمال المرحلة -1- و -2-

المصدر: الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030)، مرجع سبق ذكره.

يوضح الجدول (09) دراسات المناطق الحدودية التي تمت مباشرتها والتي تتمثل في أربع دراسات أساسية. حيث تم استكمال المرحلة الأولى والثانية فيما يخص المنطقة الحدودية للجنوب–شرق ممثلة في ولايتي ورقلة والوادي (إذ لا تزال المرحلة الثالثة قيد الإنجاز حسب آخر مراسلة إدارية بتاريخ 16 جوان

[1] عمارة هيمة، مرجع سبق ذكره.

2020[1]، والمنطقة الحدودية للجنوب الكبير ممثلة في ولايتي تمنراست وأدرار، وكذا الدراسة المتعلقة بمنطقة الجنوب–غرب، ممثلة في ولايتي تندوف وبشار. أما الدراسة الرابعة والأخيرة، والمتعلقة بمنطقة الجنوب الكبير–شرق ممثلة في ولاية إليزي، فقد تم استكمال الدراسة بمراحلها الثلاث وبشكل تام.

الشكل (10): المناطق الحدودية للجنوب–شرق والجنوب الكبير–شرق

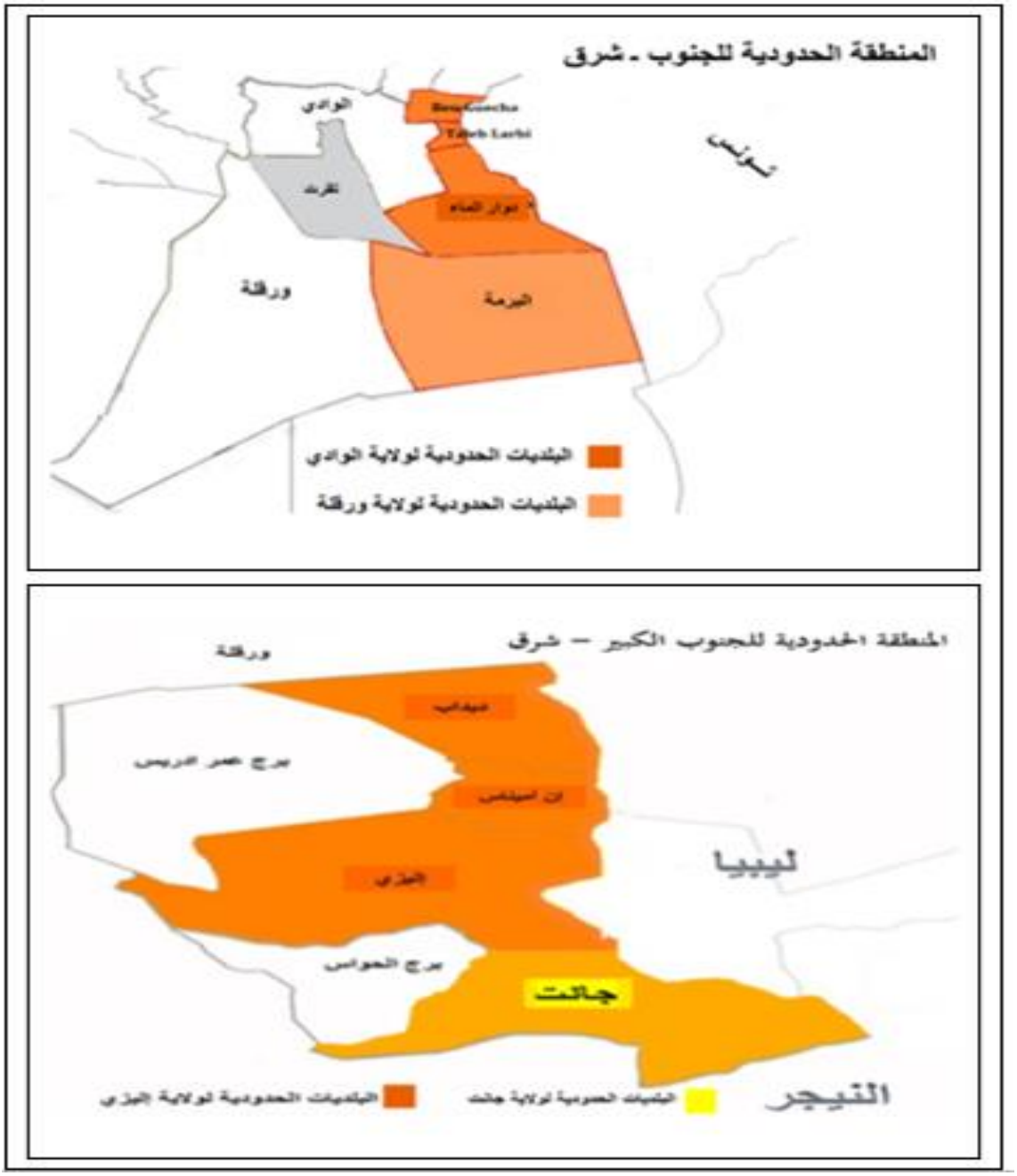

من إنجاز الباحث بالإعتماد على وثائق وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

[1] أنظر الملحق رقم (02).

يوضح الشكل (10) المناطق الحدودية للجنوب–شرق ممثلة في البلديات الحدودية لولايتي الوادي وورقلة اللتان لهما حدودا مع الجمهورية التونسية، وكذا المناطق الحدودية للجنوب الكبير–شرق ممثلة في ولايتي إليزي وجانت، اللتان لهما حدودا مع الجماهيرية الليبية.

الشكل (11): المناطق الحدودية للجنوب–غرب والجنوب الكبير

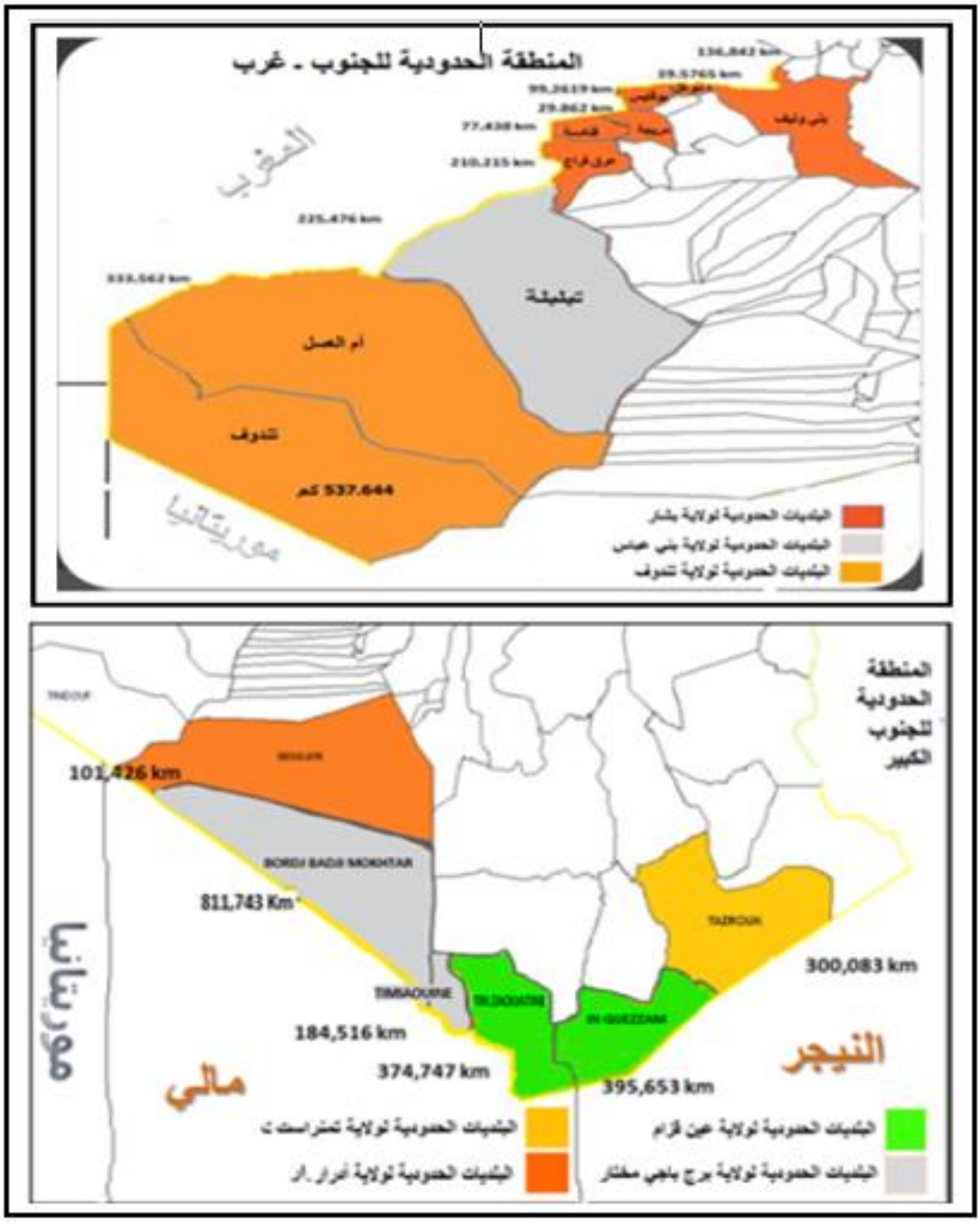

من إنجاز الباحث بالإعتماد على وثائق وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

يوضح الشكل (11) المناطق الحدودية للجنوب–غرب ممثلة في البلديات الحدودية ولايتي بشار وبني عباس، اللتان لهما حدودا مع المملكة المغربية وولاية تندوف بحدودها مع المملكة المغربية، الصحراء الغربية وموريطانيا، وكذا المناطق الحدودية للجنوب الكبير ممثلة في ولايتة تمنراست بحدودها مع النيجر، وولاية عين قزام بحدودها مع النيجر ومالي، وولاية برج باجي مختار بحدودها مع مالي، وأخيرا، ولاية أدرار بحدودها مع مالي كذلك.

المطلب الثاني: المحاور الكبرى لتنمية المناطق الحدودية

الشكل (12): المحاور الكبرى للمخطط الخاص لتنمية المناطق الحدودية الجنوبية

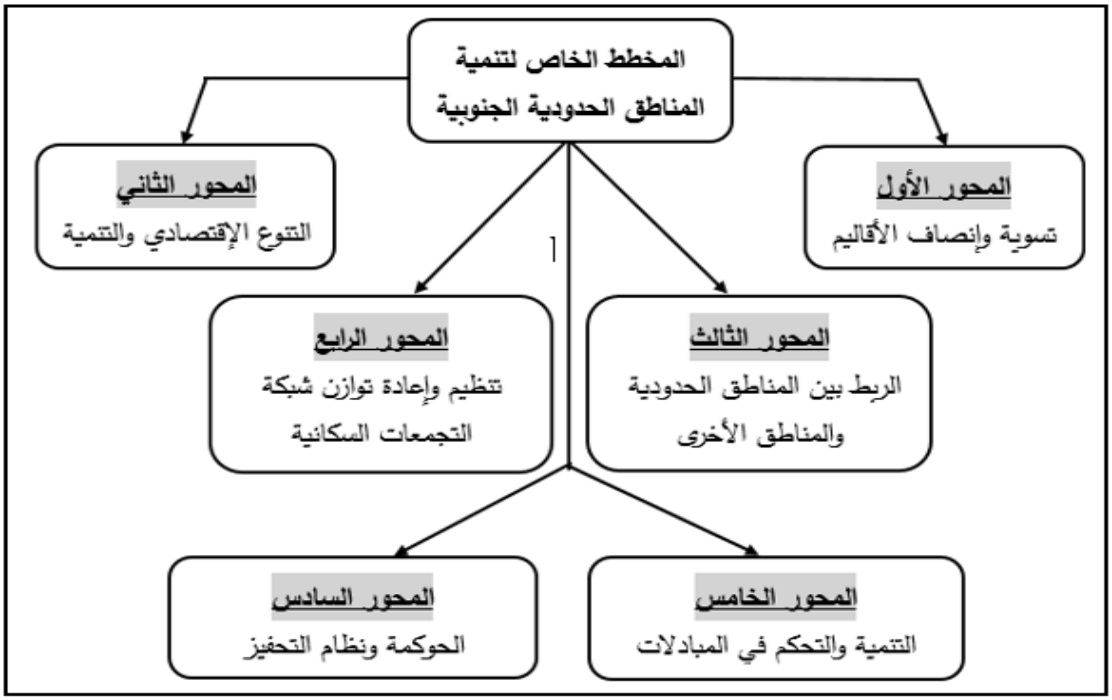

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

يوضح الشكل (12) المحاور الكبرى للمخطط الخاص لتنمية المناطق الحدودية الجنوبية، حيث اعتمد هذا الأخير على ست محاور أساسية هي: المحور الأول: تسوية وإنصاف الآقاليم، المحور الثاني: التنوع الإقتصادي والتنمية المحلية، المحور الثالث: الربط بين المناطق الحدودية وغيرها، المحور الرابع: تنظيم وإعادة توازن شبكة التجمعات السكانية، المحور الخامس: التنمية والتحكم المبادلات عبر الحدود، وأخير المحور السادس: الحوكمة ونظام التحفيز.

الفرع الأوّل: إنصاف وتنمية الآقاليم

سعت الدولة في إطار تسوية وإنصاف الآقاليم–الذي يتضمن محورين، الأول: تسوية وإنصاف الآقاليم، والثاني: التنوع الإقتصادي والتنمية المحلية–إلى إعادة تنظيم التوزيع الجغرافي والإقليمي للمناطق الحدودية،

من خلال محاولة منحها فرصا متساوية تمكنها من الإرتقاء إلى ولايات حدودية ذات إستقلالية إدارية، بعد أن كانت تابعة لولايات أخرى، وهو ما عبّر عنه القانون رقم 20–01 الذي أعاد تقسيم الولايات الجزائرية إلى ثمان وخمسين ولاية بدل ثمان وأربعين.

كما جاءت هذه المبادرة في سياق ما اصطلحنا على تسميته ب: التخصيص التنموي Personnalization of Development للولايات الجديدة عموما والحدودية منها خصوصا، والتي تمنح هده الأخيرة فرصة بعث التنمية المحلية في المناطق النائية في إطار تسيير الخطط والبرامج المحلية وفق الميزانيات السنوية الممنوحة من قبل الدولة.

أولا: تسوية وإنصاف الأقاليم:

الشكل (13): المحور الأوّل–تسوية وإنصاف الآقاليم

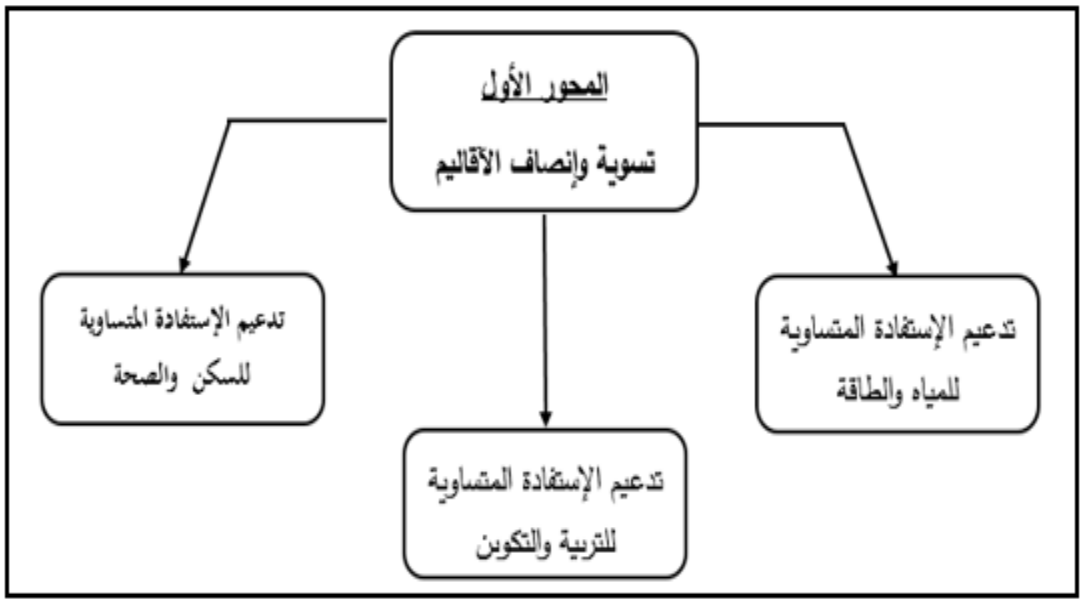

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

يوضح الشكل (13) المحور الأول ضمن مخطط تنمية المناطق الحدودية الجنوبية، وهو: تسوية وإنصاف الآقاليم، الذي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية. أولا: تدعيم الإستفادة المتساوية للمياه والطاقة، وذلك من خلال "حفر الآبار العميقة لتحسين المياه الصالحة للشرب والتنمية الزراعية، إعادة تأهيل وتوسيع شبكات المياه الصالحة للشرب، وتطهير الصرف الصحي، الإنطلاق في الدراسات الهيدرولوجية بهدف عقلنة واستدامة تسيير الإمكانات المائية والجوفية عبر الحدود، وترقية وتنمية الطاقات المتجددة وتعميم إقتصاد الطاقة.[1]

[1] تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، مرجع سبق ذكره.

ثانيا، تدعيم الإستفادة المتساوية للسكن والصحة، من خلال توفير السكن والتجهيز والتأطير الطبي بما يستجيب للإحتياجات المحلية. أما ثالثا وأخيرا، تدعيم الإستفادة المتساوية للتربية والتكوين من خلال تدعيمهما بهياكل جديدة وإطارات متخصصة وكذا إشراك المؤسسات الجامعية ومراكز التكوين المهني.

ثانيا: التنوع الإقتصادي والتنمية المحلية:

الشكل (14): المحور الثاني– التنوع الإقتصادي والتنمية المحلية

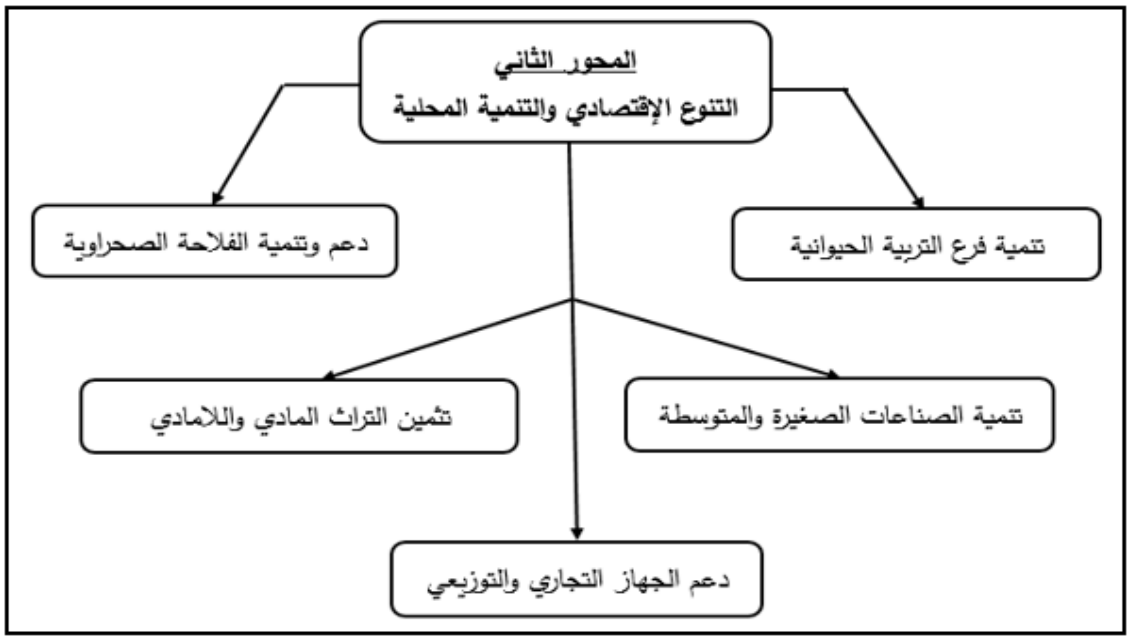

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

يوضح الشكل (14) المحور الثاني: التنوع الإقتصادي والتنمية المحلية، والذي يرتكز على خمسة عناصر أساسية. أولا: تنمية فرع التربية الحيوانية من خلال حفر الأبار العميقة وتشجيع النشاط الرعوي وإنتاج الأعلاف، وتدعيم الطب البيطري لتحسين نوعية رأس المال الحيواني ودعم الإنتاج الحيواني. ثانيا: دعم وتنمية الفلاحة الصحراوية من خلال منح إمتيازات ومساحات فلاحية كبيرة وإنجاز المسالك المؤدية لها، وتزويدها بالشبكات الكهربائية وتوفير التمويل الفلاحي الملائم في إطار برامج تدعيم التجديد الريفي*PPDRI.

* PPDRI: هي برامج تعمل على توحيد المشاريع المتكاملة الموجهة من الأسفل إلى الأعلى لدعم التنمية الريفية، في إطار المسؤولية المشتركة بين المصالح الإدارية والنخب المحلية والمواطنين والمنظمات الريفية، بهدف توحيد الجهوج لتنفيذ إستثمارات ذات نفع جماعي، تمولها ميزانيات القطاعات والولايات والبلديات، وتجسدها المخططات البلدية للتنمية واستثمارات فردية بتمويل ذاتي أو باستخدام آليات أخرى لدعم الإستثمار (للإستزادة، طالع: Abdelkader Djeflat, **Transformer les zones rurales de l'Algérie par l'économie de la connaissance: le programme de proximité pour le dévelopement rural intégré PPDRI**, https://www.researchgate.net/publication/348391415).

ثالثا: تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إحلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إطار استغلال المشاريع المنجمية كما في غار جبيلات، والإستفادة من المواد الطبيعية كالجبس والرخام، ودعم النشاط الصناعي في مجال الفلاحة والري والطاقة الشمسية. رابعا: تثمين التراث المادي واللامادي من خلال دمج المناطق الحدودية في المسارات السياحية الجهوية الكبرى، وذلك بتشجيع التظاهرات الثقافية وتوفير القدرات الإستقبالية، وكذا دعم الصناعات التقليدية كموروث تالريخي وحضاري في إطار دفع التنمية السياحية. وأخيرا، دعم الجهاز التجاري والتوزيعي من خلال تشجيع التظاهرات الإقتصادية والتجارية، وإنشاء قواعد لوجستية تساهم في تعزيز المبادلات بين الولايات الحدودية الجنوبية ودول القرة الإفريقية الأخرى.[1]

الفرع الثاني: الربط المناطقي والتوزيع السكاني

أولا: الربط بين المناطق:

الشكل (15): المحور الثالث– الربط بين المناطق

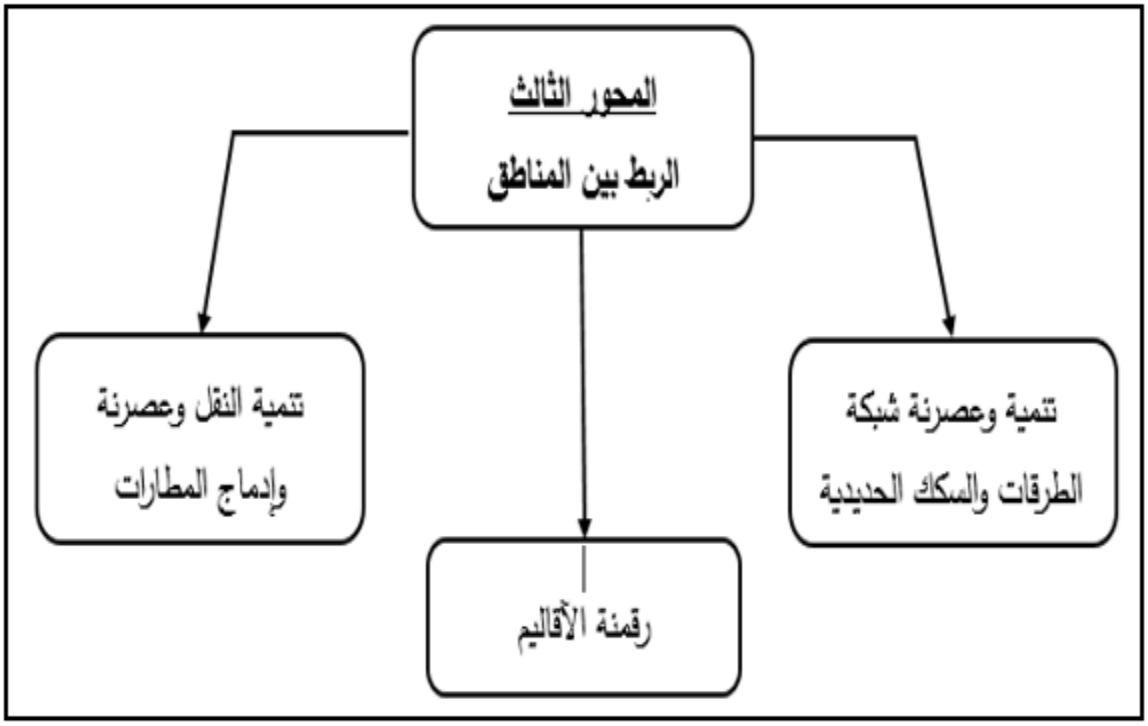

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

يوضح شكل (15) المحور الثالث– الربط بين المناطق، والذي يرتكز على ثلاث عناصر أساسية. أولا: تنمية وعصرنة شبكة الطرقات والسكك الحديدية من خلال توجيه جهود التهيئة والتنمية نحو المحاور الهيكلية والمندمجة على غرار الطريق العابر للصحراء وفروعها الثلاث المالية، النيجيرية والتونسية، والطرق الوطنية

[1] تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، مرجع سبق ذكره.

رقم 03أ، 06، 50، 54 و55*، إضافة إلى إنشاء محاور طرقية للربط بين المناطق الحدودية، وإنجاز المشاريع الكبرى للسكك الحديدية مثل مسار السكك الحديدية للجنوب إنطلاقا من غرداية باتجاه المنيعة، تيميمون، أدرار، بني عباس وبشار، ومسار من بشار إلى تندوف، عين صالح، رقان، برج باجي مختار، الوادي–الطالب العربي– ليتم ربطه بولايتي طوزر وقفصة بتونس.

ثانيا: تنمية النقل وعصرنة وإدماج المطارات من خلال ترقية خدمات النقل بمختلف أشكاله بين البلديات والولايات، وإحياء دور المطارات وربطها بالشبكات الدولية. ثالثا وأخيرا: رقمنة الأقاليم من خلال ربطها بشبكات الألياف البصرية بهدف الإنفتاح ومواكبة الركب التكنولوجي والحضاري.[1]

ثانيا: تنظيم وإعادة توازن شبكة التجمعات السكانية:

الشكل (16): المحور الرابع– تنظيم وإعادة توازن شبكة التجمعات السكانية

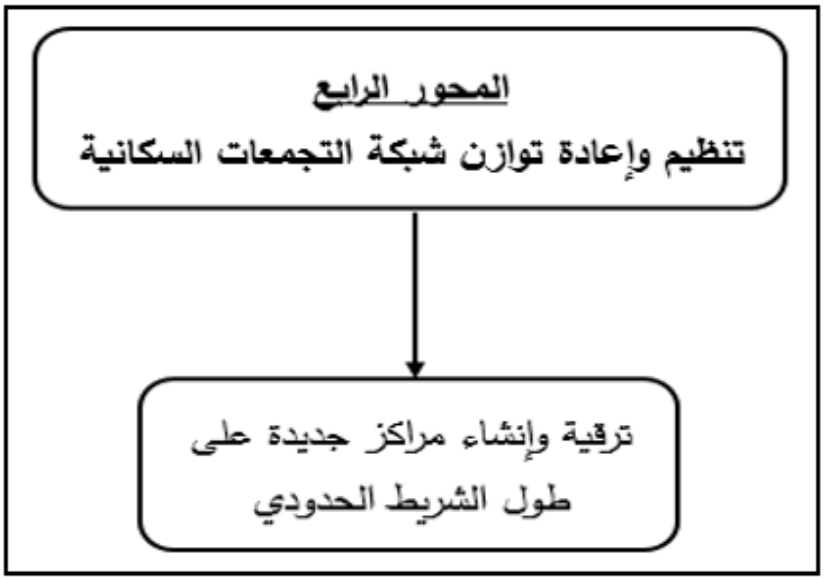

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

يوضح الشكل (16) المحور الرابع– تنظيم وإعادة توازن شبكة التجمعات السكانية، والذي يرتكز على عنصر وحيد وأساسي يتمثل في: ترقية وإنشاء مراكز جديدة على طول الشريك الحدودي، وذلك من خلال ترقية المناطق الحدودية الجنوبية إلى مصاف المدن الكبرى، بتوفير الخدمات الجوارية كالفضاءات والمساحات الخضراء المخصصة للترفيه، والتهيئة الحضرية للتجمعات السكّانية.

* ط.و 03أ يربط بين جانت وتين الكوم/ ط.و 06 بين النعامة، بشار، بني عباس، تاغيت، رقان، برج باجي مختار وتيمياوين/ ط.و 50 بين بشار، العبادلة، أم العسل وتندوف/ ط.و 54 إليزي جانت / ط.و 55 يربط بين جانت، تمنراست وتينزواتين(قائمة_الطرق_الوطنية_في_الجزائر/https://ar.wikipedia.org/wiki، تم الإطلاع يوم 29 ديسمبر 2021).

[1] تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، مرجع سبق ذكره.

الفرع الثالث: دعم الإستثمار والنشاط عبر الحدودي

أولا: التنمية والتحكم في التبادلات عبر الحدود:

الشكل (17): المحور الخامس– التنمية والتحكم في التبادلات عبر الحدود

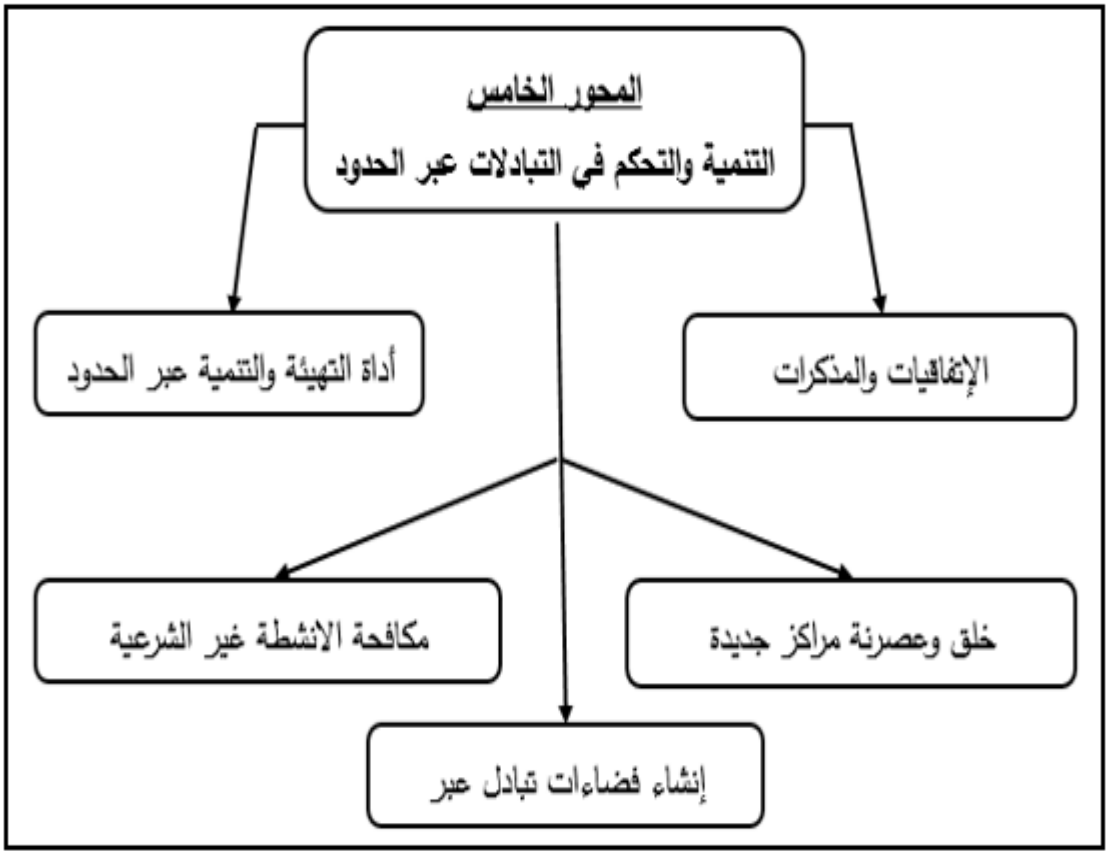

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

يوضح الشكل (17) المحور الخامس– التنمية والتحكم في التبادلات عبر الحدود، والذي يرتكز على خمس عناصر أساسية. أولا: الإتفاقيات والمذكرات من خلال عقدها في إطار ثنائي أو أكثر، أو ما يسمى ب"اللجان الثنائية الحدودية Bi-Border Committees" التي تجمع ولات الولايات الحدودية والرؤساء.
ثانيا: إدارة التهيئة والتنمية عبر الحدود من خلال دراسات التهيئة المشتركة للحدود بين الدول، والتسيير المشترك للموارد الطبيعية ومكافحة المخاطر. ثالثا: خلق وعصرنة مراكز جديدة من خلال تجهيزها بالمرافق الضرورية في إطار الإتفاقيات الثنائية المبرمة بين الولايات الحدودية الجزائرية ونظيراتها في الدول المجاورة. رابعا: مكافحة الأنشطة غير الشرعية من خلال مكافحة الإقتصاد الموازي في إطار استراتيجيات أمنية مشتركة ومتعددة الأطراف. خامسا وأخيرا: إنشاء فضاءات تبادل عبر الحدود من خلال عصرنة ودعم الأسواق والمبادلات، وتحرير فكرة المناطق الحرة للتجارة أو التبادل الحر Trade Free Zones.

ثانيا: الحوكمة ونظام التحفيز:

الشكل (18): المحور السادس– الحوكمة ونظام التحفيز

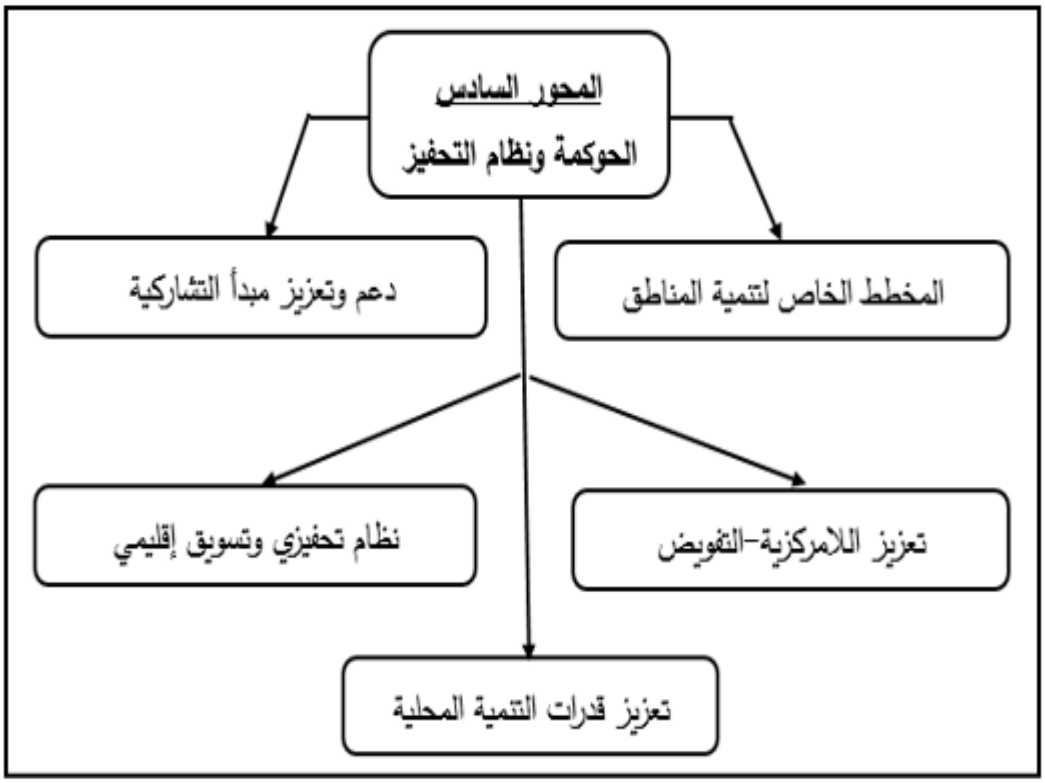

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

يوضح الشكل (18) المحور السادس– الحوكمة ونظام التحفيز، والذي يرتكز على خمس عناصر أساسية. أولا: المخطط الخاص لتنمية المناطق الحدودية من خلال مبادرة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية في تخصيص برنامج تنموي خاص بالمناطق الحدودية الجنوبية، تسهر على تنفيذه ومتابعته هيئة وزارية تحت إشراف الوزير.

ثانيا: التشاركية، وهي مقاربة تهدف بالأساس إلى إشراك الفاعلين المحليين من مواطنين، أعيان ومجتمع مدني في تأسيس مجالس إستشارية لتهيئة وتنمية المناطق الحدودية محليا، وتنشط هذه المجالس برعاية السلطات المحلية للولاية. ثالثا: اللامركزية والتفويض من خلال منح صلاحيات إتخاذ القرار للسلطات المحلية فيما يتعلق ببعض "المشاريع التشاركية المندمجة Integrated Participatory Projects" سواء على مستوى القطاعات أو على مستوى الكيانات السياسية. رابعا: نظام تحفيزي وتسويق إقليمي من خلال الإعلان وإطلاق المشاريع الإستثمارية، واقتراح تحفيزات للإستثمار ومرافقة المستثمرين على مستوى الولايات الحدودية وتقديم التسهيلات اللازمة لهم ضمن أرضية رقمية تسهل الإجراءات الإدارية، وكذا تنظيم ملتقيات حول الإستثمار في هذه المناطق بهدف رفع جاذبية هذه الآقاليم. خامسا وأخيرا: تعزيز قدرات التنمية المحلية من

خلال تأطير ومرافقة الهندسة الإقليمية للتنمية Regional Engineering for Development، وإدخال آليات ومناهج جديدة في التسيير.

الفرع الرابع: آليات ومبادرات دعم محاور مخطط تنمية المناطق الحدودية

أولا– مراجعة آليات نظام المقايضة والقواعد اللوجيستية على الحدود:

أعلنت وزارة التجارة سنة 2018 على لسان الوزير السابق "سعيد جلاب"عن جملة من التدابير الجديدة بهدف ترقية الصادرات في المناطق الحدودية، من أهمها: إعادة بعث التظاهرات الإقتصادية والمعارض في الولايات الحدودية وتشجيعها بالاشتراك مع دول الجوار، إضافة إلى الرغبة الملحة لمراجعة النظام التشريعي المنظم لعمليات التجارة بالمقايضة سعيا لتوسيع قائمة السلع المعنية وتكييفها بشكل يراعي احتياجات وخصوصيات كل ولاية، وذلك تحت إشراف السلطات المحلية على مستوى كل ولاية ممثلة في السيد الوالي. كما ركّز على ضرورة إنشاء قواعد لوجيستية في المناطق الحدودية بهدف بعث حركية جديدة بهذه المناطق، مؤكدا على دور المعابر الحدودية في ترقية التجارة الخارجية وخلق نشاطات جديدة مثل الصناعات التحويلية والنشاط التصديري.[1]

ثانيا– النشاط المنجمي في الجنوب:

أعلنت وزارة الصناعة والمناجم في نفس السنة على لسان الوزير السابق السيد"يوسف يوسفي" عن تخصيص الدولة لحوالي 10 ملايير دج لتمويل مشاريع اكتشاف مناجم جديدة قابلة للإستغلال، تقع في المناطق المعزولة لاسيما على مستوى الحدود، كما هو الحال بالنسبة لأقصى الجنوب مكمن مناجم الذهب، إضافة إلى مناجم الفوسفات في بئر العاتر والحديد في الونزة وبوخضرة بتبسة، ورغبة الدولة في إنجاز أقطاب صناعية مجاورة وتدعيم شبكة السكك الحديدية. مؤكدا على دور قطاع المناجم في تأمين مناصب شغل جديدة خاصة في المناطق الحدودية.[2]

ثالثا– آليات الدعم الخارجي والتعاون الأممي في إطار التنمية:

نظم يوم إعلامي يوم 12 افريل 2018 من سنة حول الدور االمحوري للجماعات المحلية في إحداث التنمية المحلية في إطار التعاون بين برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية (كابدال CAPDEL)، وهو برنامج مشترك موقع من طرف هيئة الأمم المتحدة ووزارة الداخلية والجماعات المحلية الجزائرية. حيث يتطلع مشروع التعاون هذا لإدماج الفاعلين المحليين بمختلف أضنافهم، ومساندة السلطات العمومية في رسم وتجسيد الإستراتيجية الوطنية للتنمية المحلية والديمقراطية التشاركية. وفي ذات السياق،

[1] وليد رمزي، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع.

أشاد وزير الخارجية الجزائري آنذاك بأهمية التنمية المحلية كأحد أهم المحاور الإستراتيجية الخمسة المتضمنة في برنامج التعاون مع الإتحاد الأوروبي.[1]

رابعا– آليات الدعم التنموي والفلاحي في الجنوب:

أكّدت الدولة ممثلة في الوزارة الأولى سنة 2018 عزمها على مواصلة مسيرة التنمية خاصة في المناطق الحدودية الجنوبية من البلاد وفق اهتمام خاص، ووضع هذه الأخيرة في قلب الإستراتيجية التنموية الوطنية من خلال إعادة إحياء صندوق الجنوب الذي كان مجمدا لعدة سنوات من جديد بهدف ترقية هذه الأقاليم، مع التنويه بالدور الذي يلعبه الساكنة الحدوديون في تأمين أمن الحدود والبلاد جنبا إلى جنب مع الجيش الوطني الشعبي.[2]

كما عزمت الدولة في إطار برامج ترقية مناطق الجنوب عموما والمناطق الحدودية الجنوبية خصوصا على دعم مسار التنمية الزراعية والصناعية بها، من خلال صدور المرسوم التنفيذي رقم 20–265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، حيث وضع هذا الديوان تحت وصاية الوزير المكلف بالفلاحة والتنمية الريفية ومقرة بولاية المنيعة. ويعتبر هذا الديوان أداة لتنفيد السياسة الوطنية لتنمية وترقية الزراعة الصناعية الإستراتيجية بالأراضي الصحراوية، أي تقديم الدعم للزراعات التحويلية بمختلف أنواعها بهدف تحقيق تغطية كافية للطلب المحلي والتوجه نحو تقليض فاتورة الإستيراد بالأساس.[3]حيث يدخل هذا في إطار السياسية الوطنية للحكومة في دعم الإنتاج الذي يفترض تشجيع الإستثمارات في المجال الفلاحي، وفتح الأفق واسعا أمام كل المبادرات الخاصة التي من شأنها المساهمة في إنعاش الإقتصاد الوطني، وبالتالي، الحد من الآثار المزمنة التي تتسبب فيها السياسات الداعمة للإستيراد

وتتضح نية الحكومة من خلال هذا المرسوم في دعم وترقية الصناعات التحويلية ذات المصدر الفلاحي، وهي بالأساس صناعات غذائية. إذ يمكن لبعض الولايات الحدودية الجنوبية مثل ولاية أدرار وولاية الوادي الإستفادة بشكل كبير من هذه المبادرة، نظرا لإنتاجهما الوفير من مادة الطماطم التي تستدعى إنشاء مصانع على المستوى المحلي، لتحويل هذه المادة إلى مادة مصبّرة توجّه للإستهلاك الوطني، وكذا التصدير إلى خارج الوطن.

---

[1] **تنمية ولايات الجنوب الكبير: مكاسب استراتيجية ووتيرة تصاعدية**، (الجزائر، مجلة الداخلية، العدد 2–2018، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 2018)، ص 103.

[2] نفس المرجع، ص 6.

[3] **المرسوم التنفيذي رقم 20–265 المؤرخ في 22 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية**، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 57، 27 سبتمبر 2020)، ص.ص 6.7.

المبحث الثالث: المؤشرات التنموية لولاية الوادي

يتناول المبحث الثالث المؤشرات التنموية لولاية الوادي الحدودية بشكل عام، حيث خصص المطلب الأوّل للبيئة السوسيوثقافية، أمّا المطلب الثاني فخصص للمؤشرات التنموية للولاية، وأخيرا المطلب الثالث، والذي خصص للتنمية المحلية في إطار المخططات التنموية للدولة.

المطلب الأوّل: البيئة السوسيوثقافية

يتناول المطلب الأوّل الجغرافيا الطبيعية والديمغرافية لولاية الوادي من خلال الفرع الأوّل، أمّ الفرع الثاني فيتناول مؤشرات السكن والتشغيل بالولاية، وأخيرا، الفرع الثالث الذي يتناول التعليم والتكوين بالولاية.

الفرع الأوّل: الجغرافيا الطبيعية والديمغرافية

أولا: الخصائص الجغرافية والطبيعية:

تقع ولاية الوادي ضمن العرق الشرقي للصحراء الصغرى، في نقطة التقاطع بين الطريقين الوطنيين رقم 16و48 الذي يمر عبر عنابة، ورقلة، تبسة والجمهورية التونسية. يحدها شمالا ولاية خنشلة، ومن الشمال الشرقي ولاية تبسة، وولاية بسكرة، جامعة والمغير من الشمال الغربي والغرب، وولاية تقرت من الجنوب الغربي، وولاية ورقلة من الجنوب، وأخيرا الجمهورية التونسية شرقا.[1] وتغطي منطقة سوف*سلسلة من الكثبان الرملية، ويبلغ متوسط هطول الأمطار بها 78 ملم سنويا. وتمتلك المنطقة احتياطيًا كبيرًا من المياه الجوفية القطرية والعابرة للقارات.[2] ويعد جوها صحراويا في منتهى الحرارة صيفا كما في منتهى البرودة شتاء، إذ ترتفع حرارتها إلى ما يفوق 50° في النهار و ما يقارب 0° ليلا. ومن الرياح التي تهب بها ريح السموم أو ما يسمى عندنا بالشهيلي وهي ريح جافة محرقة في غاية الشدة. وتتميز بريح البحري نسبة إلى مجيئه من جهة البحر، وهي ريح معتدلة يطيب فيها الإستهواء وتهب غالبا بالأسحار والليل.[3]

---

[1] **Annuaire Sttistique de la Willaya D'Eloued 2020**, (Direction Générale du Budget D.P.S.P de la Willaya D'Eloued, Avril 2021), p 1.

* قديما كانت سوف تسمى "الظّاهرة"، وقال القدماء وفق تعبير كتاب" الصروف في تاريخ الصحراء وسوف"أنها سميت كذلك لأنها أول قطعة من الأرض ظهرت حين انحصر عنها ماء الطوفان. ثم صارت تسمى أرض سوف، قيل لأنها كانت محلا لأهل الصوفة لأن كل عابد من أهل التصوّف ينقطع للعبادة فيها. وقيل سميت بذلك لأن أهلها الأولون كانوا يلبسون الصوف من أغنامهم لعدم وجود غيره من المنسوجات، وقيل كان بها رجل عليم أي صاحب حكمة يسمى ذا السوف فسميت هذه الأرض به، والسوف في اللغة معناه العلم أو الحكمة (https://bit.ly/3DvP7QP ، تم الإطلاع يوم 04 فيفري 2022).

[2] Abdekrim ould rebai et autres, **une innovation incrémentielle : la conception et la difusion d'un pivot d'irrigation artisanal dans le souf (sahara algerien)**, (cahiers agriculture, 26, 2017), p2. www.cahiersagricultures.fr , DOI : 10.1051/cagri/2017024, https://bit.ly/3f1kQ23.

[3] إبراهيم محمد الساسي العوامر، **الصروف في تاريخ الصحراء وسوف**، (الجزائر، منشورات ثالة، 2007)، ص 57.

تتميز تركيبة الولاية بوجود منطقة سوف، وهي منطقة رملية تغطي المساحة الإجمالية لسوف شرقا وجنوبا. والعرق، وهو منطقة رملية تغطي ¾ من مساحة سوف، وتقع على خطي 80م شرقا و120م غربا. جزء من العرق الشرقي الكبير. إضافة إلى وادي ريغ، وهو تركيبة من الهضاب الصخرية الممتدة على طول الطريق الوطني رقم 3 غرب ولاية الوادي والممتد إلى الجنوب، ومنطقة المنخفضات التي تضم الشطوط شمال الولاية كشط ملغيغ وشط مروان قرب الطريق الوطني رقم 48 ببلديتي الحمراية وسطيل. وأخيرا، الشريط الحدودي: دائرة الطالب العربي ببلدياتها الثلاث: الطالب العربي، دوار الماء وبن قشة.[1]

الشكل (19): الجغرافيا الإقليمية لولاية الوادي

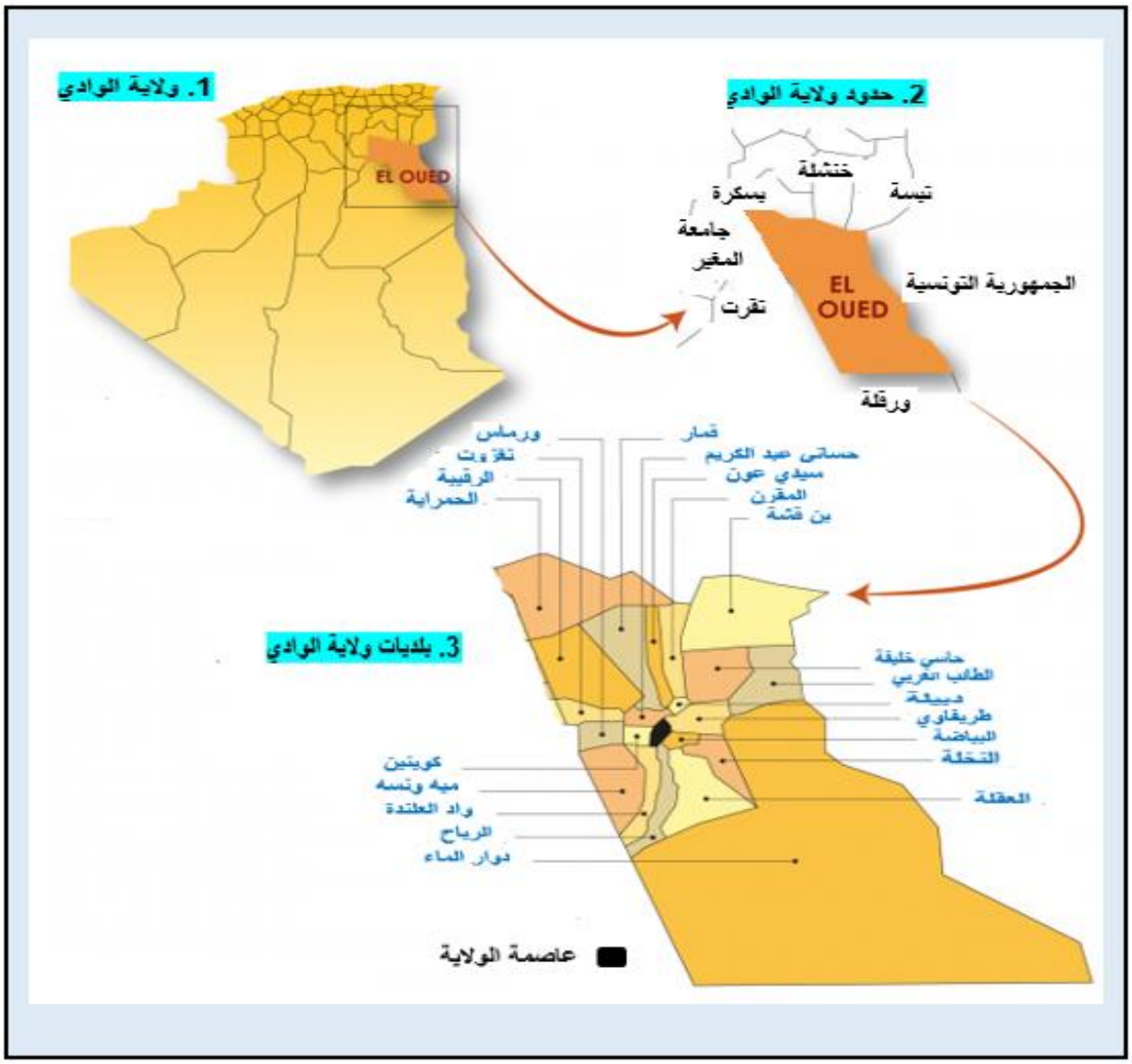

المصدر: https://bit.ly/3SgoNP4، **بتصرف من الباحث.**

[1] **مونوغرافيا الوادي 2011**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، جويلية 2012)، ص5.

يوضح الشكل (19) موقع ولاية الوادي ضمن خريطة الجزائر، حيث تتكون الولاية من 22 بلدية هي على التوالي: الوادي، قمار، ورماس، حساني عبد الكريم، تغزوت، سيدي عون، الرقيبة، المقرن، الحمراية، حاسي خليفة، الدبيلة، الطالب العربي، بن قشة، دوار الماء، طريفاوي، البياضة، النخلة، العقلة، كوينين، ميه ونسه، واد العلندة، الرباح. وتجدر الإشارة إلى أن عدد بلديات الولاية قد إنخفض من 30 إلى 22، وهذا نتيجة التقسيم الإقليمي الجديد للجزائر.

ثانيا: الخصائص الديمغرافية والمجتمعية:

تعتبر ولاية الوادي من أكبر المدن الصحراوية من حيث الكثافة السكّانية وارتفاع عدد السكّان سنويا، إذ قارب هذا الأخير المليون نسمة في سنة 2021. وهو مؤشر على كثرة الولادات في المجتمع السوفي نتيجة تحسن الظروف الصحية والمعيشية لأغلب السكّان المحليين مقارنة بفترات زمنية سابقة.

شهد المجتمع المحلي لولاية الوادي بين 2011 و2021 نموا سكانيا بوتيرة زيادة ثابتة في عدد السكّان الذي كان يمثل 712700 نسمة سنة 2011، إلى أن بلغ 925000 نسمة سنة 2020، ثم انخفض عدد السكّان سنة 2021 إلى 716905 نسمة، وذلك نتيجة التقسيم الإقليمي الجديد للبلاد والذي فرض ضم ثمان بلديات لكل من ولايتي تقرت والمغير، بعد أن كانتا تابعتين لولاية الوادي في السابق.[1]

الشكل (20): معدل الزيادة السنوية في عدد السكان لولاية الوادي

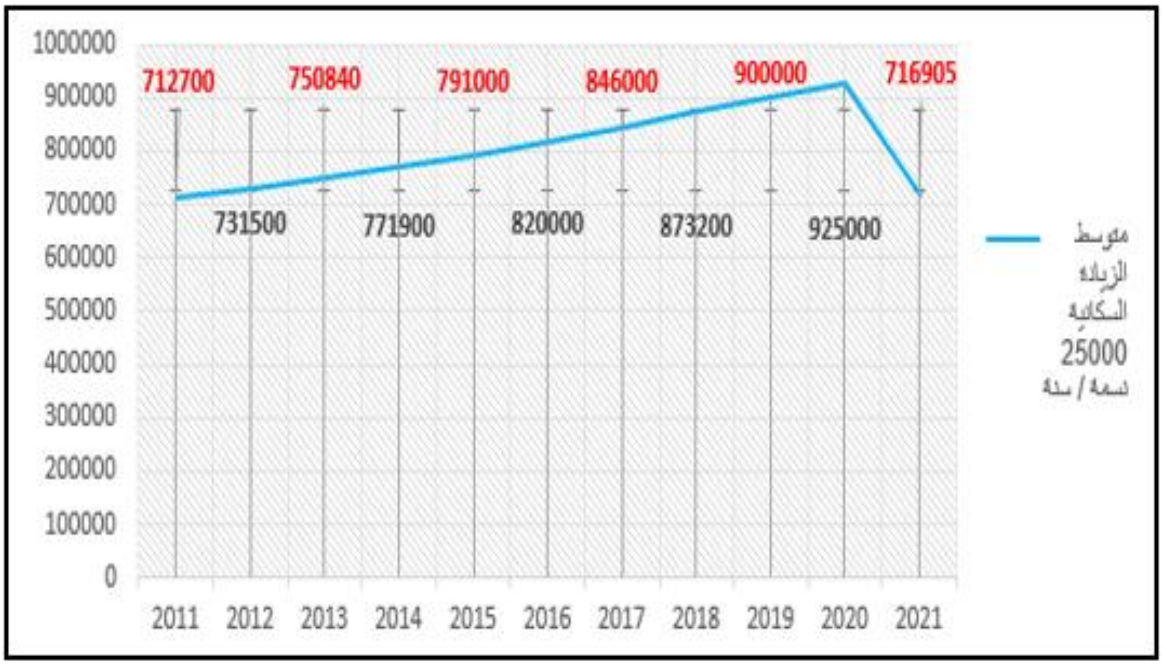

من إنجاز الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (03) والتقرير الإحصائي لسنة 2021

[1] أنظر الملحق رقم (03).

يوضح الشكل (20) معدل الزيادة السنوية في عدد سكان الوادي، حيث نلاحظ أن هذه الزيادة تعد زيادة منضبطة وثابتة منذ 2011 إلى غاية 2020، إذ تقدر بمعدل: 25000 نسمة في السنة. وهي نسبة متوسطة بالمقارنة بالمدن الكبرى. كما نلاحظ انخفاظا سنة 2021 قدر بمعدل: 208095 نسمة.

كما قدرت الكثافة السكانية لسكان الولاية سنة 2021 ب: 20.75 نسمة/كلم، وهي كثافة مرتفعة مقارنة بفترات سابقة. كما يمكن أن نلاحظ أن عدد السكان ينقسم بالتساوي تقريبا بين الذكور بتعداد 357,930 نسمة مقابل تعداد 342,975 بالنسبة للإناث. ويشير هذا إلى قوة المجتمع السوفي من حيث الطاقات البشرية من كلا الجنسين.[1]

الشكل (21): السكان حسب الجنس–النسبة المئوية

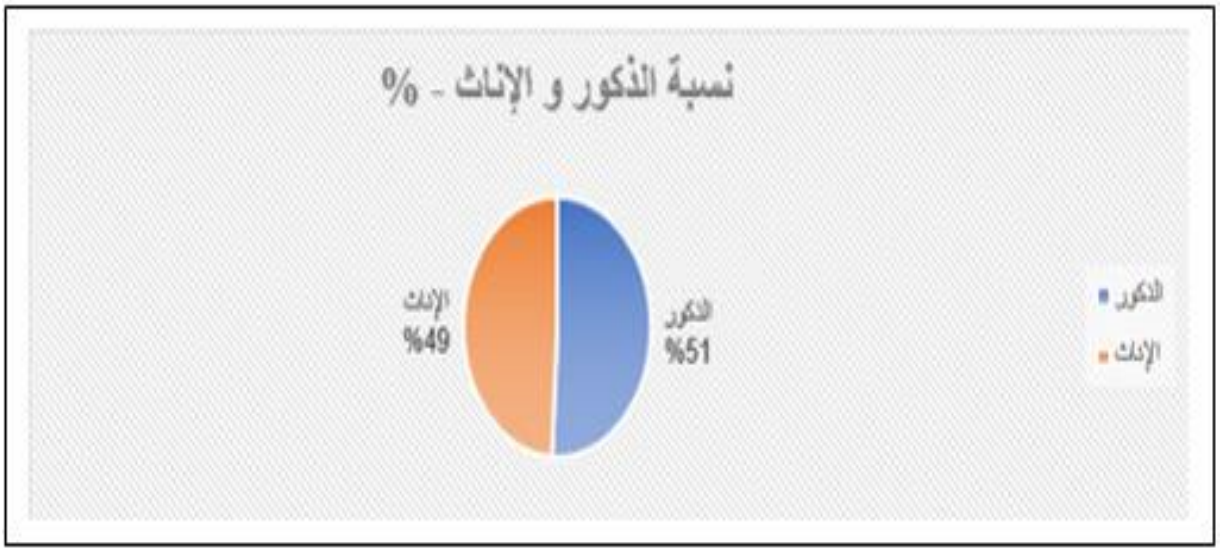

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية الوادي

يوضح الشكل (21) النسبة المئوية لفئتي السكان، حيث تمثل نسبة الذكور 51%، أما نسبة الإناث فتمثل 49% من إجمالي سكان الوادي.

ويتوزع سكان الولاية على مستوى 22 بلدية، إلاّ أنّ النسب الكبيرة نجدها في مركز الولاية أي بلدية الوادي والبلديات القريبة منها، حيث أنّ 20 % من مجموع سكان الولاية يتركزون في بلدية الوادي. لذلك تبلغ الكثافة السكانية بها 1662.30 نسمة/ كلم²، أي كثافة عالية جدًا مقارنة بمتوسط كثافة الولاية[2] المقدرة ب: 20.75 نسمة/كلم² حسب إحصائيات 2021.

[1] أنظر الملحق رقم (04).

[2] Hana Medarag Narou Boubir et Abdallah Farhi, **« Le rôle des services et des investissements dans l'hypertrophie de la ville d'El Oued au bas Sahara algérien »,** (Environnement Urbain / Urban Environment [En ligne], Volume 3 | 2009, mis en ligne le 09 septembre 2009), p 7, URL : http:// journals.openedition.org/eue/921.

وينخفض عدد السكّان والكثافة السكانية كلما اتجهنا نحو المناطق والبلديات البعيدة عن المركز إلى أن تصل إلى 0.56 في المناطق المعزولة والحدودية[1]. وهذا مؤشر قوي على حدة معيار عدم التوازن الإقليمي الذي تشهده الولاية كباقي أغلب ولايات الوطن عموما والجنوبية خصوصا، والذي يتجلى في صور عديدة منها التوزيع السكاني، وهو ما يفسره دور العوامل التنموية التي تتحكم في هذا الأخير.

وفيما يتعلق بالفئات العمرية للسكان وفق إحصائيات 2021، وقصد بحث الفاعلية المجتمعية، إرتأينا توزيع الفئات العمرية إجمالا بين سن 16 إلى سن 45 فقط دون التطرق للفئات الأعلى منها، وذلك على اعتبار أنّ هذا التحديد الفئوي يمس مباشرة الفئة المنتجة في المجتمع. إذ أنّ الفئة الأولى 16–20 تمثل أعلى نسبة مقدرة ب: 87,390 نسمة، أما الفئة الثانية 21–25 فتقدر ب: 78,655، وتليها الفئة الثالثة 26–30 والتي تقدر ب: 61,595، ثم الفئة الرابعة 31–35 والتي تقدر ب: 46,290، وبعدها الفئة الخامسة 36–40 والتي تقدر ب: 35,830، وأخيرا، الفئة السادسة 41–45 والتي تقدر ب: 30,255. والملاحظ حول هذه الفئات الست، أن لها عامل مشترك يتمثل في أنّ نسب الذكور مقارنة بالإناث تكاد تكون متساوية مع فارق طفيف يرجح كفة الذكور.[2]

وعليه، يمكن القول بأن المجتمع المحلي في وادي سوف يتمتع بطاقات بشرية هائلة تتنوع بين الذكور والإناث خاصة في الفئات الثلاث الأولى، وهو بذلك قد اكتسب طاقة حيوية مكنته من المساهمة بشكل كبير في تحقيق مسارات تنموية مهمة في الولاية.

ينفرد المجتمع السوفي–من منظور أنثروبولوجي– بخصائص محددة تجعله يتميز بها عن باقي الجهات. ومثله مثل باقي المجتمعات الحدودية في الجزائر، نجده يميل في لغته وعاداته وتقاليده بدرجة كبيرة إلى المجتع المحلي التونسي في ظل الحدود المشتركة. ويعود هذا التناسق الإجتماعي أو المجتمعي إلى تاريخ مشترك طويل، جمع بين مختلف الأصول التاريخية والإجتماعية والحياتية التي يشترك فيها الجزائريون والتونسيون.

ومن أهم الخصائص المجتمعية لأفراد المجتمع المحلي السوفي أنه يتميز بالقدرة على التكيف مع ظروف العمل الصعبة، والقدرة الكبيرة على تنظيم أنفسهم بشكل فردي أو جماعي، والترتيب فيما بينهم للتعامل مع اختلالات الأسواق وعوامل الإنتاج (الأرض، رأس المال والعمل والمعرفة).[3]وما يدل على ذلك هو حجم التنمية الفلاحية التي حققتها ولاية الوادي في إنتاج الخصروات والفواكه الأساسية وحتى الدخيلة،

[1] **مونوغرافيا الوادي 2011**، مرجع سبق ذكره، ص5.

[2] أنظر الملحق رقم (05).

[3] Mohamed Lamine Ouendeno, **L'agriculture irriguée au Souf –El Oued (Algérie): Acteurs et Facteurs de Développement**, (Journal Algérien des Régions Arides (JARA) 13 (2), Dec 2019), p 115.

التي لم يسبق لأحد أن زرعها في أرض صحراوية في العشريتين الأخيرتين. وهذا ما يثبت أنّ لأهل وادي سوف أو كما يطلق عليهم "السوافى" خصائص شخصية أخرى، تتمثل في الصبر والكفاح والمثابرة، ورفع التحدي أمام ظروف البيئة الصحراوية القاسية وغير الملائمة لبعض المنتجات، إلى درجة استغلال الكثبان الرملية في إقليم الولاية بغرض الفلاحة.

الفرع الثاني: السكن والتشغيل

أولا: حضيرة السكن والعمران:

تتميز ولاية الوادي بطابع عمراني تقليدي يميزها عن باقي المناطق، حيث لا زالت تحاظ على نمط البناء بالقبب ما جعلها تسمى ب: مدينة الألف قبة وقبة. ويعبر هذا النمط عن أصالة المجتمع السوفي وتمسكه بتقاليده العمرانية، رغم ما أدخل عليها من صيغ حضرية جديدة تعكس طابعا حضاريا مخالفا تماما لما سبق. كما أنّ القبب لا تقتصر على البنايات القديمة فحسب، بل تم إقحامها حتى في أنماط البناء الحديثة كرمزية اجتماعية في إطار المحافظة على الموروث الثقافي لمنطقة وادي سوف عموما. ويشتهر البيت التقليدي السوفي بصناعته من مواد طبيعية محلية مثل اللوس أو وردة الرمال والجبس التقليدي المستخرجان محليا، وهما مادتان تتحملان الحرارة المرتفعة وصديقتان للبيئة ويجعلان البيت يدوم طويلا، على عكس البنابات الحديثة التي سرعانما تتجه نحو التدهور نتيجة عدم قدرتها على مقاومة عوامل الطبيعة.

ساهمت الدولة من خلال سياساتها العمرانية المتعاقبة منذ الإستقلال في بعث مشاريع التنمية السكنية في ولاية الوادي بمختلف الصيغ المعتمدة على المستوى الوطني وكذا الجهوي، مع الأخذ بعين الإعتبار خصوصية المنطقة وتراثها.

تتوزّع حضيرة السكن لولاية الوادي 2020–2021 إلى ثلاث فئات رئيسية، الفئة الأولى: التقسيم حسب المناطق بإجمالي 126517 وحدة سكنية تتوزع بين السكن الحضري ب: 108130 وحدة سكنية مقابل السكن الريفي ب: 18387. حيث نلاحظ فرقا كبيرا بين صيغتي السكن الحضري والريفي، وهو ما يدل على ضعف توجه سياسات الدولة نحو إعمار المناطق الريفية وتشجيع الإنتقال إليها. أمّا الفئة الثانية: التقسيم حسب صيغة السكن بإجمالي 21548 وحدة سكنية تتوزع بين السكن الإجتماعي ب: 16077 وحدة سكنية والتساهمي ب: 3430، وصيغة البيع/الكراء ب: 300، والسكن الترقوي ب: 119، والترقوي العمومي ب: 324، والوظيفي ب: 1106، ثم صيغة السكن تحت الطلب ب: 192، والسكنات غير المستقرة*ب: 20479 وحدة. وأخيرا، صيغ سكنية أخرى (بناء ذاتي وغيرها) والمقدرة ب:112453 وحدة

* يقصد بالسكنات غير المستقرة تلك السكنات التي تعود للملكية الخاصة للأفراد، ولم يستفد منها أصحابها في إطار أي من البرامج السكنية المعتمدة من طرف الدولة.

سكنية. ونلاحظ من خلال هذه الأرقام أنّ صيغة السكن الإجتماعي قد حصلت على أكبر حصة بعد البناء الذاتي، ما يؤكد على الطابع الإجتماعي للدولة في دعم الفئات الهشة في المجتمع. أمّا الفئة الثالثة: فتمثل عدد السكنات غير المستقرة أي غير منتهية الأشغال أو منتهية ومعطلة لأسباب أخرى، والتي تقدر ب: 20479 وحدة سكنية.[1]

كما يقدر الطلب الإجمالي للسكن–قيد الإنتظار– لولاية الوادي 2021 في مختلف الصيغ إلى غاية 2021 ب: 39663 طلبا[2]، تتوزع بين فئتين، الفئة الأولى: التقسيم على أساس المناطق، حيث يمثل عدد الطلبات على السكن الحضري 36911 طلبا مقابل 2752 طلبا للسكن الريفي، وهذا مؤشئر على عمق إختلال التوازن بين اللمدينة والريف. أما الفئة الثانية: التقسيم حسب صيغة السكن، حيث بلغت طلبات السكن الإجتماعي 36805 طلبا مقابل 2858 للسكن التساهمي، وهذا يشير إلى توجه فئات كبيرة هشة نحو صيغة السكن الإجتماعي المدعّم من طرف الدولة.

ثانيا: حالة الشغل والتشغيل:

الجدول (10): حالة الشغل بولاية الوادي وفق إحصائيات 2021/12/31

	الوحدة	المجموع
إجمالي عدد سكان الولاية	نسمة	716 905
عدد السكان النشطين	نسمة	252 455
عدد السكان العاملين	نسمة	220 556
عدد السكان العاطلين عن العمل	نسمة	31 899
نسبة البطالة	%	12,63

بتصرف الباحث اعتمادا على وثائق مديرية التشغيل لولاية الوادي

يوضح الجدول (10) حالة الشغل وفق إحصائيات 2021 مقارنة بالعدد الإجمالي لسكان ولاية الوادي 716905 نسمة، منها عدد السكّان النشطين (أي المؤهلين للعمل سواء الذين يشغلون منصب عمل أو

[1] أنظر الملحق رقم (06).

[2] أنظر الملحق رقم (07).

العاطلين عن العمل) المقدر ب: 455 252 نسمة. هذا العدد يتوزع بين السكان العاملين المقدرين ب: 556 220، والسكّان العاطلين عن العمل أو البطالين المقدرين ب: 899 31 نسمة.[1]

وفيما يتعلق بتقسيم السكّان العاملين حسب قطاع النشاط وفق إحصائيات 2021[2]، حيث يتوزع عدد السكّان العاملين فعلا 556 220 عامل (أي ما يعادل تقريبا ثلث سكان الولاية) إلى 765 191 رجال و791 28 نساء. كما نلاحظ من خلال الجدول أيضا أن عدد الرجال العاملين في قطاع البناء/الأشغال العمومية، الفلاحة، الصناعة، الخدمات والتجارة يفوق بدرجة كبيرة جدا عدد النساء العاملات في نفس القطاعات المذكورة، ما عدا في قطاع الإدارة: 434 26 رجال مقابل 467 16 نساء، أين نجد النسب متقاربة نوعا ما مع تفوق كاسح للرجال أمام النساء في كل القطاعات عموما. وعليه، يمكن القول إن فئة النساء العاملات في ولاية الوادي بمجموع 791 28 إمرأة عاملة يمكنها أن تشكل طاقة بشرية إضافية تساهم في مسار التنمية المحلية مقارنة بفترات زمنية سابقة، أين كان ميدان الشغل حكرا على الرجال بشكل واسع وكان دور المرأة يقتصر على بعض النشاطات المنزلية والتراثية.

أحصت ولاية الوادي سنة 2020: 220 مؤسسة من صنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كوحدات إنتاجية في مختلف النشاطات تتوزع بين الطابع العام والخاص، حيث نجد منها 89 مؤسسة مختصة بخدمات صناعة الغرف الصحراوية والنجارة، و75 مؤسسة بناء كبرى وأشغال الكهرباء، وساهمت هذه المؤسسات في مجملها في توفير 602 منصب عمل جديد.[3]

كما ساهمت الآليات الحكومية للشغل بالولاية حسب إحصائيات 2020[4] في خلق إجمالي 612 منصب شغل، متمثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ب: 184 منصبا منها 47 للرجال مقابل 137 للنساء، والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بمجموع 336 منصبا منها 206 رجال و130 نساء، ثم الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة ب: 92 منصبا منها 74 رجال و18 نساء. ونلاحظ من خلال هذه الأرقام تفوقا ضئيلا للرجال على النساء، ما يؤكّد توجه العنصر النسوي وبقوة لاقتحام عالم الشغل من خلال استغلال الآليات التي توفرها الدولة بهدف إنشاء مشاريع مصغرة حتى وإن كانت توفر منصب شغل واحد لصاحبها.

وفي إطار دعم جهود الدولة في تشجيع الأعمال والنشاطات المحلية، سطرت الوكالة الولائية لتسيير القرض المصغر بولاية الوادي سنة 2020 برنامجها التوعوي والتحسيسي الأول من نوعه الذي يندرج في

[1] أنظر الملحق رقم (08).

[2] أنظر الملحق رقم (09).

[3] Annaire statistique de la Willaya d'Eloued 2020, Op. Cit, p 8.

[4] أنظر الملحق رقم (10).

إطار تجسيد توصيات وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة بخصوص ترقية الحياة المعيشية بالوسط الريفي، من خلال تعميم الثقافة المقاولاتية في أوساط الفئات الهشة من الأسر القاطنة بمناطق الظل وإنشاء مؤسسات عائلية مصغرة، أي تحسيس تلك الأسر بأهمية هذا البرنامج الذي يمنح لهم فرصة المساهمة في توجهات الدولة الرامية إلى بناء إقتصاد وطني جديد. واستهدفت هذه العملية التحسيسية في مرحلتها الأولى أزيد من 25 تجمعا سكنيا بمناطق الظل بالولاية*، كما شملت المرحلة الثانية من البرنامج بلديات الشريط الحدودي الثلاث (الطالب العربي ودوار الماء وبن قشة) في إطار البرنامج الوطني لتنمية المناطق الحدودية.[1]

كما ساهمت جامعة الوادي بدورها في دعم المؤسسات الناشئة من خلال إنشاء دار المقاولاتية على مستوى الجامعة، وتفعيل دورها في المجتمع منذ 2019 بدعم وتنسيق مع الوكالة الولائية لدعم وتنمية المقاولاتية "أناد" الوادي، بحضور قطاع التكوين المهني ومديرية السياحة ووكالة القرض المصغر وغرفة الحرف والصناعة التقليدية، كما أنها تترجم أهمية ودور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية، حيث تهدف هذه الهيئة إلى نشر الفكر المقاولاتي بين الطلبة المقبلين على التخرج.[2]

الفرع الثالث: التعليم والتكوين

أولا: القاعدة التعليمية:

تشتمل ولاية الوادي على قواعد تعليمية هامة تتوزع بين الأطوار الثلاث: الإبتدائي، المتوسط والثانوي موزعة على أغلب بلدياتها، إضافة إلى هياكل ومراكز التكوين المهني والتمهين بإشراف مديرية التكوين المهني والتمهين، وكذا جامعة الشهيد حمه لخضر في إطار التكوين العالي والبحث العلمي.

وفي إطار معالجة مؤشرات التربية والتعليم لولاية الوادي بين 2011–2021[3]، حيث يتضح في إطار مقارن بين الموسمين الدراسيين 2011–2012 و2019–2020 أنّ عدد مدارس الطور الإبتدائي قد ارتفع من 361 إلى 449 أي بنسبة زيادة قدرت ب: 88 مدرسة، بينما عدد التلاميذ ارتفع من 97900 إلى

---

* رافقت الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر 117.000 مستفيد من القرض المصغر في عام 2014، منها نساء ماكثات في البيت (62٪)، وخريجي الجامعات، كما ضمنت المرافقة من خلال التكوين والتأطير (**الوكالة ستمول أكثر من 140.000 مشروع لعام 2015**، https://www.angem.dz/ar/a_la_une/49-، تم الإطلاع يوم 26 جوان 2021).

[1] **نحو استحداث مؤسسات مصغرة بمناطق الظل–الوادي**، (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 4 أكتوبر 2020، https://www.elitihadcom.dz/الوكالة-الوطنية-لتسيير-القرض-المصغر-ن/، تم الإطلاع يوم 26 جوان 2021).

[2] **إفتتاح الجامعة الربيعية لدار المقاولاتية بجامعة الوادي**، 24 ماي 2021، (https://www.altahrironline.dz/ara/articles/360748، تم الإطلاع يوم 06 جوان 2021).

[3] أنظر الملحق رقم (11).

138973 أي بزيادة قدرت ب: 41073 تلميذا. وبقسمة عدد التلاميد الإجمالي 138973 للموسم 2019–2020 على العدد الإجمالي للمدارس 449 لذات الموسم، يتضح لنا معدل عدد التلاميذ/المؤسسة المقدر ب: 310 تلميذ/المدرسة، وهو معدل مرتفع نوعا ما ويشير إلى نسبة اكتضاض معتبرة بالأقسام، ما ينعكس سلبا على التحصيل العلمي للمتمدرسين. وبعد التقسيم الإقليمي الجديد إنخفض عدد المدارس الإبتدائية للموسم الدراسي 2020–2021 إلى 368 مؤسسة، بطاقة 3202 قاعة و118527 متمدرس.

أمّا عن عدد مدارس الطور المتوسط، فقد ارتفع من 121 إلى 145 أي بنسبة زيادة قدرت ب: 24 متوسطة، بينما عدد التلاميذ ارتفع من 70480 إلى 75308 أي بزيادة قدرت ب: 4828 تلميذا، وهو عدد منخفض مقارنة بالطور الإبتدائي، ما ينبئ بتفشي ظاهرة التسرب المدرسي التي تمس عددا كبيرا. وبقسمة عدد التلاميد الإجمالي 75308 للموسم 2019–2020 على العدد الإجمالي للمدارس 145 لذات الموسم، يتضح أن معدل عدد التلاميذ/المؤسسة المقدر ب: 519 تلميذ/المدرسة. كما إنخفض عدد المدارس المتوسطة للموسم الدراسي 2020–2021 إلى 111 مؤسسة بطاقة 1646 قاعة و62808 متمدرس.

أمّا عن الطور الثانوي، فقد ارتفع عدد الثانويات من46 إلى 68 أي بنسبة زيادة قدرت ب:22 مؤسسة ثانوية*، بينما عدد التلاميذ ارتفع من 30967 إلى 34728 أي بزيادة قدرت ب: 3761 تلميذا. وبقسمة عدد التلاميد الإجمالي 34728 للموسم 2019–2020 على العدد الإجمالي للمدارس 68 لذات الموسم، يتضح لنا معدل عدد التلاميذ/المؤسسة المقدر ب: 511 تلميذ/المدرسة.

والملاحظ هنا أنّ عدد تلاميذ الثانويات في تناقص مقارنة بالطور المتوسط والإبتدائي، ما يشير كذلك إلى انتشار ظاهرة التسرب المدرسي بشل كبير. كما إنخفض عدد المدارس الثانوية للموسم الدراسي 2020–2021 إلى 50 مؤسسة بطاقة 985 قاعة و26326 متمدرس.

ثانيا: القاعدة التكوينية:

أحصت الولاية حسب إحصائيات 2021[1] 19 مؤسسة تكوينية تتوزع بين 02 معهد وطني متخصص في التكوين المهنة، 13 مركز تكوين و04 ملاحق مركز تكوين توفر إجمالا 4250 مقعد بيداغوجي و8546 متربصا، بعد أن كانت "04 معاهد وطنية متخصصة في التكوين المهني، 17 مركز تكوين و06

* حيث بلغ عدد المؤسسات التربوية بالوادي 429 مؤسسة للطور الإبتدائي، 134 مؤسسة للطور المتوسط و64 مؤسسة للطور الثانوي في الموسم 2019/2018 (Mounir Khaled BERRAH**, Les Principaux Indicateurs du Secteur de L'Education Nationale Année scolaire 2018-2019**, (la Direction Technique chargée des Statistiques Régionales, de l'agriculture et de la Cartographie Direction des publications et de la Diffusion, Alger, Novembre 2019, p24, (vu le 26 Juin 2021, https://www.ons.dz/IMG/pdf/education_nat2018-2019.pdf).

[1] أنظر الملحق رقم (12).

ملحق مركز تكوين توفر إجمالا 6150 مقعدا بيداغوجيا و11097 متربصا"[1] قبل التقسيم الإقليمي الجديد. ويعتبر عدد المؤسسات التكوينية معتبرا، حيث تتوزّع على كل بلديات الولاية بما فيها النائية والحدودية كذلك، ونلاحظ أيضا أن عدد المنتسبين لهذه المراكز يعد كبيرا نوعا ما وهذا نظرا لتوجه فئة كبيرة من الشباب من الذكور والإناث إلى الحرف المحلية كالفلاحة وتربية الحيوانات والحرف التقليدية، نظرا لطبيعة المنطقة واستجابة لمتطلبات سوق العمل، حيث أن منهم من يساهم في إنشاء مؤسسات مصغرة يمكنها توفير مناصب شغل جديدة.

أمّا فيما يتعلق بالتعليم العالي، تعد "جامعة حمه لخضر" بالوادي حديثة بعد أن كانت مركزا جامعيا في السابق، حيث قدرت طاقتها الإستيعابية للموسم 2020/2019 ب: 19350 مقعدا بيداغوجيا، وعدد طلبة مسجلين 27675 بتأطير 851 أستاذا جامعيا[2]. أمّا عن الموسم الدراسي 2021/2020 فقد أصبح الطاقم التأطيري يعادل 880 أستاذا مع بقاء عدد المقاعد البيداغوجية ثابتا.[3] وفي إطار دعم البحث العلمي ونظرا لطبيعة الولاية الفلاحية وكذا إرادة الدولة في دعم النشاطات والأبحاث الفلاحية والرعوية، فقد تدعمت هذه الأخيرة بمدرسة عليا للفلاحة الصحراوية بموجب المرسوم التنفيذي رقم 21–521 المؤرخ في 26 ديسمبر 2021 مقرها بوادي سوف، وهي تحت وصاية وزير التعليم العالي والبحث العلمي، وتتولى المدرسة مهمة ضمان التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي في مختلف تخصصات تهيئة الري الفلاحي وعلم الأمراض الزراعية.[4]

المطلب الثاني: المؤشرات الاقتصادية

يتناول المطلب الثاني مؤشرات القطاع الفلاحي من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول البنى القاعدية، الصناعية والسياحية بالولاية.

الفرع الأوّل: مؤشرات القطاع الفلاحي

أولا: وضع العقّار الفلاحي:

شهد قطاع الفلاحة في ولاية الوادي منذ سنوات 2000 تطوراً هائلا بفضل النتائج التي تم تسجيلها في السنوات الأخيرة فيما يتعلق بزراعة النخيل والحبوب وأشجار الزيتون، والتي ترجمت رسالة الدولة القوية في دعم النشاطات الزراعية والرعوية من خلال توفير العقار الفلاحي والتسهيلات المرافقة له بهدف تطوير

[1] Annuaire Statistique de La Wilaya D'Eloued 2020, Op. Cit, p 34.

[2] جامعة حمه لخضر الوادي–الأمانة العامة.

[3] مونوغرافيا الوادي 2021، مرجع سبق ذكره، ص 46.

[4] **المرسوم التنفيذي رقم 21–521 المؤرخ في 26 ديسمبر 2021، يتضمن إنشاء مدرسة عليا للفلاحة الصحراوية بالوادي**، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 97، 27 ديسمبر 2021)، ص 18.

المنتجات الزراعية بشكل عام، حيث ركّزت الديناميكية المحلية على تطوير زراعة البطاطس في الحقول المفتوحة مع بداية طفرة الطماطم. إذ تعد ولاية الوادي المورد الرئيسي للبطاطس في السوق الوطنية بنسبة 40٪ في الفترة ما بين 1999–2015، كما تضاعف إنتاجها للخضروات 98 مرة، ما أدى إلى تحويل الأراضي الصحراوية إلى صرح زراعي جديد.[1] كما استفادت ولاية الوادي كباقي الولايات في إطار إنشاء ودعم المستثمرات الجديدة للفلاحة وتربية الحيوانات من مزايا المنشور الوزاري المشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011، الذي جاء بمخطط يهدف إلى توسيع القاعدة الإنتاجية الفلاحية الرعوية على مستوى الوطن، حيث أوكلت مهمة تسييره إلى الجماعات الإقليمية والمحلية ممثلة في الولاية والبلدية.

وتقدر المساحة الفلاحية الإجمالية بولاية الوادي وفق إحصائيات 2021/12/31[2] ب: 900 047 1 هكتارا، منها المساحة الإجمالية الصاحة للزراعة مقدرة ب: 270 86 هكتارا، المساحة الفلاحية المسقية أي المستغلة فعلا من طرف الفلاحين والتي تقدر ب: 800 75هكتارا، أما المساحة المخصصة لزراعة النخيل فتقدر ب: 374 15 هكتارا.

ونلاحظ من خلال هذه الأرقام أن المساحة الفلاحية المستغلة 800 75 هكتارا تعد كبيرة جدا، إلّا أنّ المساحة الفلاحية الإجمالية 900 047 1 تفوقها بحوالي 18 مرة، وهذا يدل على أن ولاية الوادي تمتلك عقارا فلاحيا ضخما يؤهلها لتحقيق المزيد من الإنتاج الذي يمكنه أن يغطي السوق الوطنية، والتوجه نحو التصدير بقوة إن تم استغلال هذه الثروة وفق آليات جادة ومناسبة.

ثانيا: النشاطات الفلاحية المحلية:

1- <u>حالة زراعة البطاطس:</u>

إرتفعت نسبة مساحة زراعة البطاطا في ولاية الوادي من 7600 هكتارا سنة 2010 إلى 29762 هكتارا سنة 2018.[3] والملاحظ أنّ مساحتها سنة 2016 والمقدرة ب: 000 35 هكتارا من إجمالي 49192 هكتارا المخصصة لكل الزراعات عدا التمور، أي ما يعادل نسبة 71,14% من المساحة الإجمالية[4]قد فاقت مساحتها سنة 2018، وهذا راجع إلى العراقيل الإدارية التي حالت دون تخزين المنتوج الذي بلغ حد التلف سنة 2016، إضافة إلى مشاكل الكهرباء والري وسوء نوعية البذور والأمراض التي تصيب فصائل البطاطس، ما دفع بعض الفلاحين إلى العزوف عن زراعة البطاطا.

---

[1] Mohamed Lamine Ouendeno, Op. Cit, p 115.

[2] أنظر الملحق رقم (13).

[3] مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي–الأمانة العامة.

[4] عمار مصطفاوي، **<u>مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية: إقليم وادي سوف أنموذجا</u>**، (مجلة البحوث والدراسات، العدد 24، 2017)، ص 289.

وتزرع البطاطس مرتين في السنة (الموسمية وغير الموسمية). تبدأ الحملة الأولى (المعروفة باسم: سابا) من سبتمبر حتى ديسمبر. الحملة الثانية بين نهاية شهر فبراير (بداية شهر مارس) وحتى شهر جوان. تم تسجيل فرق واضح من حيث المحصول بين البطاطس في أواخر الموسم (300 قنطار / محور) والموسمية (220 قنطار / محور)[1]، حيث بلغ حجم الإنتاج 1,136 ألف طن سنة 2018.[2]كما بلغت سنة 2020 نسبة إنتاج 000 965 11 صندوقا، والطماطم 000 675 2 صندوقا.[3]

الشكل (22): آساليب زراعة وري البطاطس في منطقة وادي سوف

المصدر: SEBAA Abdelkamel, Guide des techniques de lutte contre l'ensablement au Sahara Algérien, Algerie, Centre de Recherche Scientifique et Technique Sur les Régions Arides, 2015, pp 49.51.

يوضح الشكل (22) طرق وأساليب زراعة البطاطس في منطقة وادي سوف، حيث تبين الصورة رقم 01 زراعة البطاطس بالري الموضعي بالحواجز المصنوعة من أغصان النخيل المخصصة لحماية نباتات البطاطس، أمّا الصورة رقم 02 فتبين طريقة الري بمحور صغير محلي الصنع، حيث تعمل الرشاشات بشكل متوازي وأفقي يتميز بالمرونة وعدم تكلفته الكبيرة، وهو نمط شائع بكثرة في المنطقة. أمّا الصورة رقم 03 فتبين زراعة البطاطس تحت محور في بيئة الكثبان الرملية. وأخيرا، الصورة رقم 04 تبين الرش المحوري لزراعة البطاطس وفق النمط الدائري.

[1] Ouendeno Mohamed Lamine, Op. Cit, p 119.
[2] Ben J.M. Meijer, Abdelkader Aissat & Khaled Benchaalal, **Potato Storage and Processing in Algeria-Study on Potato Processing and Post-harvest Chain in Algeria**, (MPC Meijer Project Consultancy, Swifterbant, The Netherlands, September 2019), p 15.
[3] Annaire Statistique de la Willaya d'Eloued 2020, Op. Cit, p 12.

وعموما، قد حققت وادي سوف أرقاما جد مرتفعة في إنتاج البطاطس، حيث احتلت بذلك المرتبة الأولى وطنيا بداية من سنة 2012 بنوعيها الموسمي والمتأخرة، وهذه النتائج مؤشر جد قوي على مستقبل الفلاحة في الإقليم والجنوب عموما، كما أصبحت تغطي 21,3% من الإنتاج الوطني سنتي 2016/2015، إذ بلغ إجمالي الإنتاج الزراعي بالمنطقة حوالي16 مليون قنطار في مختلف المنتوجات، محتلة المرتبة الثانية وطنيا بدخل مالي قدر ب: 132,4 مليار دينار.[1]

2- <u>حالة زراعة الزيتون:</u>

شهدت ولاية الوادي تطوراً ملحوظاً وسريعاً في زراعة الزيتون خاصة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت المساحة المخصصة له 3100 هكتارا خلال الموسم 2016/2015 بعد أن كانت تمثل 101 هكتارا خلال الموسم 2006/2005. ويتنوّع الزيتون في الولاية إلى صنفين أساسيين هما: Shamalal وSigouz، وتتركّز زراعته بشكل كبير في بلدية بن قشه التابعة لإقليم الطالب العربي الحدودي بمساحة تقدر ب 240 إلى 400 هكتارا، إضافة إلى بلدية الوادي، الرقيبة، الطريفاوي وحاسي خليفة، حيث تشغل أشجار الزيتون بها مساحة تتراوح بين 152 إلى 211 هكتارا. كما تم تقليص مساحات الزيتون في بلديات أخرى، حيث قدرت ب 50 إلى 140 هكتارا، منها حوالي 26 هكتارا أغلبها في جنوب الولاية كالربّاح والعقلة.[2]

قدّر إنتاج ولاية الوادي من الزيتون في العام 2016 بنحو 42000 صندوقا تم تحويلها إلى 26630 معلبة زيتون مائدة من مختلف الأحجام و1840 لترا كزيت زيتون. وقد كان إنتاج الزيتون متقلبًا للغاية قبل 2013، لكن بعد هذه السنة لوحظت زيادة كبيرة في الإنتاج نتيجة دخول الأشجار من مناطق زراعة الزيتون الكبيرة إلى مرحلة الإنتاج، إضافة إلى الدور النشط للدولة في دعم مشاريع التصنيع وإنتاج زيتون المائدة وكذلك إنشاء وحدات ومعاصر زيت حديثة لإنتاج زيت الزيتون من طرف الخواص.[3] كما بلغ إنتاج الزيتون سنة 2020 حوالي 280 47 صندوقا و2850 لتر من زيت الزيتون.[4]

3- <u>زراعة النخيل:</u>

تتميّز زراعة النخيل في منطقة وادي سوف عن باقي الواحات الصحراوية باعتمادها نظام الغراسة البعلية أو ما يطلق عليه إسم: الغوط، ومن أهم أصنافها الرائجة دقلة نور والغرس كصنفين أساسيين. وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى وطنيا من حيث النوعية، حيث قدّر إجمالي النخيل بالولاية ب: 000 010 1 (مليون

[1] عمار مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 295.

[2] Smail ACILA, **<u>Introduction de l'Olivier (Olea Europaea L) à Oued Souf : Situation Actuelle et Perspective de Developement, cas de l'Exploitation Daouia</u>**, (THÈSE de DOCTORAT ès SCIENCES en Sciences Agronomiques, Université Kasdi Merbah-Ouargla, Faculé de Sciences de la Nature et de la Vie, 2018), pp 86.87.

[3] Smail ACILA, Ibid, p 88.

[4] Annaire Statistique de la Willaya d'Eloued 2020, Op. Cit, p 12.

وعشرة آلاف) نخلة في الموسم 2016/2015.[1]ولم تعد تقتصر زراعته على الطرق التقليدية كما في السابق، بل تم استغلال الأراضي الممتدة في الصحراء على أطراف الولاية كبلديات الطريفاوي، الرباج، حاسي خليفة، ميه ونسه، العقلة والإقليم الحدودي ببلدياته الثلاث: الطالب العربي، بن قشة ودوار الماء. حيث بلغ "إنتاج التمور 500 775 2 صندوقا منها 800 835 1 صندوقا من دقلة نور سنة 2020."[2]

شهدت منطقة الوادي تحولا كبيرا في النظام الزراعي للنخيل من الطرق التقليدية إلى الحديثة، حيث لقيت دعم الدولة في تشجيع غرسه من خلال السياسات والبرامج الفلاحية وخاصة برنامج الإمتياز الفلاحي.[3]

وفي إطار حرص الدولة على الحفاظ على ثروة النخيل وتطوير غرسها وإنتاجها وكذا حمايتها من ظاهرة التصحر وصعود المياه بهدف تدعيم الطابع الواحاتي للمنطقة، أطلقت وزارة الفلاحة مشروع الحزام الأخضر وهو شريط من الأشجار التي تتميز بسرعة نموها وقدرتها على امتصاص الماء، يلف 14 بلدية بطول 150 كلم أي ما يعادل 350 هكتار تقريبا من الرقيبة إلى قمار وتغزوت وكونين، ويتفرع شرقا إلى كل من بلدية حساني عبد الكريم، الدبيلة، حاسي خليفة، الطريفاوي، البياضة والنخلة، وغربا إلى كل من واد العلندة، البباضة والربّاح.[4]

كما سعت غرفة الفلاحة بالتنسيق مع وكالة القرض المصغر بالوادي بتنظيم أيام تحسيسية 09–11 جوان 2015 والسنوات التي تلتها كمبادرة سنوية لدعم الفلاحة المحلية، مسّت مختلف مناطق الولاية، بالإلتقاء مع الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني وعديد الفلاحين والمربين المعنيين بالأمر بالدرجة الأولى، بهدف تحسيسهم بأهمية القرض المصغر المحدّد من 4 إلى 25 مليون سنتيم والذي تولي له الدولة اهتماما كبيرا. حيث سجلت الوكالة خلال 2014 و2015 ما يفوق 1170 مؤهلا فيما يخص المشاريع، وما يفوق 1980 مؤهلا فيما يخص قرض شراء المادة الأولية في إطار برنامج الجنوب.[5]إلّا أنّ هذا النوع من القروض يبقى ضئيلا مقارنة باحتياجات النشاط الفلاحي وخاصة زراعة النخيل.

---

[1] مباركي إبراهيم، **أثر برامج استصلاح الأراضي الفلاحية على التنمية الريفية بمنطقة وادي سوف**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة مهندس دولة في الفلاحة الصحراوية–فرع فلاحة صحراوية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية علوم الطبيعة والحياة، 2015/2014)، ص 18.

[2] Annaire Statistique de la Willaya d'Eloued 2020, Idem.

[3] عمار مصطفاوي، مرجع سبق ذكره، ص 289.

[4] شويخ عاطف، **دراسة أثر الحزام الأخضر على ظاهرة التصحر في ولاية الوادي**، (رسالة ماجستير في هندسة المحيط، غير منشورة، المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي، معهد علوم الطبيعة، 2006–2007)، ص.ص 75.74.

[5] **القرض المصغر بالوادي ينظم أياما تحسيسية لدعم الفلاحة المحلية**، (11 جوان 2015، https://www.altahrironline.dz/ara/articles/183335، تم الإطلاع يوم 06 جوان 2021).

الفرع الثاني: البنى القاعدية، الصناعية والسياحية

أولا: المؤهلات القاعدية:

1- المؤهلات اللوجستية:

تتوفر ولاية الوادي في إطار النقل البري للمسافرين بصنفيه العام والخاص على 226 متعاملا*يمتلكون 283 حافلة مرخصة تقل 809 7 مسافرا يوميا، إضافة إلى 661 12 متعاملا في إطار النقل البري للبضائع بحضيرة تقدر ب 005 40 مركبة بين الوزن الخفيف والثقيل بطاقة حمولة تقدر ب 800 360 طن يوميا.[1] وتعد هذه الأرقام ضعيفة مقارنة بما كانت عليه الولاية قبل التقسيم الإقليمي الجديد للبلاد الذي قلّص من إمكانياتها اللوجستية.

كما تتوفر الولاية على مطار دولي يوفر بعض الخطوط الدولية للمسافرين نحو تونس وفرنسا، وأخرى تجارية للتصدير نحو أوروبا ودول الخليج بطاقة استيعاب للبضائع على المستوى الداخلي تقدر ب: 4060 طن/سنويا، وطاقة استيعاب للمسافرين الداخليين تقدر ب: 25551 مسافر/سنويا.[2]

وتحظى ولاية الوادي بشبكة معتبرة من الطرقات حسب إحصائيات 2021[3] تقدر ب: 1683,78 كلم منها 1661,02 كلم معبدة أي ما يمثل نسبة 98%، وهو ما يساهم في تسهيل حركية الأشخاص والبضائع بشكل سريع وآمن. منها إجمالي الطرق الوطنية المقدرة ب: 465 كلم وهي معبدة 100%، و172,39 كلم طرق ولائية معبدة بنسبة 100 %. وأخيرا، 1046,04 كلم طرق بلدية منها 1023,28 كلم معبدة أي ما يعادل نسبة 98%، وهي نسبة مرتفعة جدا تشير إلى تغطية طرقية كبيرة لربط البلديات والمناطق المجاورة للولاية ببعضها البعض. والملاحظ بعد التقسيم الإقليمي الجديد أنّ الطرق البلدية 1046,04 كلم سنة 2021 قد ارتفعت بحوالي 324,38 كلم مقارنة بما كانت عليه 721,66 كلم سنة 2020 قبل التقسيم. وهذا يحسب للولاية في مؤشر عن زيادة الربط المناطقي بين آقاليمها وتعزيز الحركة المرورية للأشخاص والبضائع.

*كانت ولاية الوادي –قبل التقسيم الإقليمي الجديد للبلاد– تتوفر على 595 متعاملا يمتلكون 906 حافلة مرخصة تقل 852 28 مسافرا يوميا. إضافة إلى 949 13 متعاملا في إطار النقل البري للبضائع بحضيرة تقدر ب 175 55 مركبة بين الوزن الخفيف والثقيل، بطاقة حمولة تقدر ب 357 470 طن يوميا (Annaire Statistique de la Willaya d'Eloued 2020, Op. Cit, p.p 25.26).

[1] مونوغرافيا الوادي 2021، مرجع سبق ذكره، ص.ص 38.37.

[2] مديرية النقل لولاية الوادي–الأمانة العامة.

[3] أنظر الملحق رقم (14).

2- المؤهلات الصحية والمجتمعية:

تتربع ولاية الوادي على مؤسسة استشفائية عمومية واحدة بطاقة استيعاب 256 سريرا، وعيادتين إستشفائيتين متخصصتين ب 260 سريرا، و11 وحدة للأمومة والطفولة ب 30 سريرا، ومركزا عموميا واحدا لتصفية الدم ب 30 سريرا، إضافة إلى 146 قاعة علاج موزعة عبر كل بلديات الولاية. كما بها 03 عيادات/مستشفيات خاصة بطاقة استيعاب 75 سريرا، و02 وحدة خاصة للأمومة والطفولة بطاقة 16 سريرا، إضافة الى 03 مراكز خاصة لتصفية الدم بطاقة 79 سريرا.[1]ومركزا طبيا لمرضى السرطان وآخر لعلاج الإدمان. كما أن هناك منشآت صحية أخرى في طور الإنجاز، منها مستشفيين في الربّاح والطالب العربي، ومركزا لنقل الدم في الوادي، و12 مستوصفا بكل من الدبيلة، حاسي خليفة، الشهداء، تغزوت، سيدي عون، طريفاوي، العقلة، ورماس، ودوار الماء وبن قشة الحدوديتن[2].

وتعد هذه الإمكانات الطبيةعموما[3]حسنة نوعا ما مقارنة بالعدد الإجمالي لسكّان الولاية، إلّا أنه يجب تعزيز القطاع بالولاية نظرا للإحتياج المتعاظم للخدمات الإستشفائية من للمحليين وغير المحليين. والملاحظ عن ولاية الوادي وجود مبادرات خاصة عديدة لاقتحام ميدان الصحة من طرف مختصين في الصحة من أطباء وغيرهم في كل التخصّصات، وما يغلب عليهم أنهم كلّهم من أبناء المجتمع المحلي أي ترعرعوا ودرسوا بالولاية، وهذا ما يعطي الولاية أكثر قابلية وجاذبية للإستثمار المحلي بهذا المجال، حيث تشير البوادر الراهنة إلى إمكانية تحوّل الولاية إلى قطب طبي وعلاجي يستقطب الوافدين من خارجها.

وفيما يتعلق بمجال الإتصالات وشبكة الأنترنت، فإن ولاية الوادي تشهد نسبة إشتراكات مرتفعة بالنسبة للمنتمسبين للمتعامل العمومي إتصالات الجزائر أو موبيليس حسب إحصائيات إتصالات الجزائر بالوادي. أمّا من حيث عدد ونسب إشتراك سكان الولاية وربطهم بشكة الأنترنت لسنة 2021، وحسب مديرية إتصالات الجزائر، فقد تم اعتماد تصنيفين في سبيل ذلك. التصنيف الأول: يعتمد على عدد الأسر القاطنة والمسجلة بالولاية والبالغة 283 119 أسرة منها 810 63 لها اشتراك بالأنترنت، أي ما يعادل نسبة 53,49% من إجمالي عدد الأسر، وهذا مؤشر جيد يؤكد جهود الدولة المبذولة بهدف ربط أكبر فئة من المجتمع المحلي إلكترونيا. أمّا التصنيف الثاني: فيعتمد على عدد السكان البالغ 905 716 نسمة سنة 2021، حيث بلغ عدد المشتركين بالأنترنت من الأفراد 845 581 مشتركا أي ما يعادل 81,16%، وهي نسبة مرتفعة جدا.[4]

---

[1] مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لولاية الوادي–مصلحة التخطيط.

[2] Larbi ABID, **La couverture sanitaire dans la Wilaya d'El Oued**, (http://www.santemaghreb.com/algerie/documentations_pdf/docu_75.pdf, vu, le 19 Juillet 2021).

[3] أنظر الملحق رقم (15).

[4] أنظر الملحق رقم (16).

وفي مجال الرياضة، تتربّع الولاية على هياكل رياضية للشباب منها 17 قاعة رياضية متخصصة ومتعددة، 26 ملعبا بلديا و01 ولائيا، 05 مسابح شبه أولمبية و13 مركبا رياضيا، وهي مؤشرات هامة تؤكّد نسبة تغطية معتبرة لقطاع الشباب والرياضة في الولاية.[1]

وتقدر نسبة التزود بالكهرباء في ولاية الوادي ب 89,12 %، بينما نسبة الربط بالغاز الطبيعي 56,58 %. كما تشتمل الولاية على 43 محطة تزود بالوقود.[2]ويمكن ملاحظة الفرق الكبير بين نسبة الربط بشبكات الكهرباء التي تعد ممتازة مقابل نسبة الربط بالغاز الطبيعي التي تعد متوسطة، وهذا راجع إلى ضعف سياسات وبرامج التهيئة الحضرية المحلية خاصة بالنسبة للبلديات البعيدة عن مركز الولاية.

وفيما يتعلق بالأمن، فإنّ الولاية تتربع على 17 مركزا للشرطة موزعة على كامل بلدياتها: 05 مراكز بكوينين، 01 مركز بالرقيبة، 02 مركز بقمار، 01 مركز بتغزوت، 01 مركز بالدبيلة، 01 مركز بحساني عبد الكريم، 01 مركز بحاسي خليفة، 01 مركز بالمقرن، 01 مركز بالرباح، 01 مركز بالبياضة، 01 مركز الطالب العربي، 01 مركز بميه ونسه.[3] إضافة إلى مراكز الفرق الإقليمية للدرك الوطني التي تغطي إقليم الولاية وفق توزيع إقليمي، وكذا وحدات الجيش الوطني الشعبي بمختلف

ثانيا: المؤهلات الصناعية:

تتربّع ولاية الوادي على قاعدة صناعية معتبرة، حيث تحتوي على 20 منطقة نشاطات موزعة على كامل بلدياتها تشغل مساحة تقدر ب 571,53 هكتار إجمالا، لكن المساحة المشغولة تقدر ب 331,60 هكتار. إذ تحتل قمار، كوينين، البياضة، المقرن، الطالب العربي، الرقيبة وواد العلندة أكبر جزء من هذه المساحة[4]. وتتصّدر مدينة كوينين الريادة من حيث عدد العمّال وذلك نظرا لاحتوائها على منطقة صناعية حديثة المنشأ على تراب البلدية شهدت تسجيل عدة استثمارات، تليها مدينة تغزوت في المركز الثاني من حيث إجمالي العمّال وذلك لانتشار الورشات الصغيرة وكذلك قربها من المنطقة الصناعية بكوينين.[5]

ومن حيث عدد مؤسسات قطاع الطاقة والمناجم لسنة 2021[6]، نلاحظ أنّ صناعة الغرف الصحراوية والخراطة والتفريز وخدمات التجميع المصنفة ضمن قطاع الصناعات المعدنية والكهربائية قد حازت على

[1] مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي–مصلحة التجهيز الرياضي.

[2] مديرية الطاقة والمناجم لولاية الوادي–مصلحة متابعة المشاريع.

[3]ولاية الوادي– مصلحة العلاقات الخارجية.

[4] Annaire Statistique de la Willaya d'Eloued 2020, Op. Cit, p .9

[5] جابر ريان، **الزراعة في إقليم وادي سوف: الآليات–الواقع–الافاق**، (رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، غير منشورة، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، ديسمبر 2015)، ص 39.

[6] أنظر الملحق رقم (17).

أكبر حصة في إنشاء المؤسسات ب: 89 وحدة إنتاجية موفرة بذلك 190 منصب عمل جديد، وتليها مباشرة مؤسسات أشغال البناء ب: 75 وحدة إنتاجية و179 منصب عمل، ثم المخابز والحلويات ب: 18 وحدة إنتاجية و55 منصب عمل، وبعدها رسكلة البلاستيك وصناعة الصابون ومستخلصات الزيوت والعطور ب:13 وحدة و31 منصب عمل، ثم قطاع الصناعات المعدنية والكهربائية ب: 10 وحدات و18 منصب عمل، وآخر مرتبة كانت لصناعة الخيام، الأقمشة والملابس الصناعية ب: 03 وحدات إنتاجية و05 مناصب عمل جديدة.

الجدول (11): تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية الوادي 2011–2021

السنة	عدد المؤسسات المنشأة
2011	232
2012	249
2013	217
2014	132
2015	56
2016	43
2017	21
2018	07
2019	10
2020	03
2021	06
المجموع	**976**

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–ولاية الوادي

يوضح الجدول (11) تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية الوادي*التي بلغت في مجملها 976 مؤسسة في الفترة 2011–2021، حيث نلاحظ أن سنوات 2011، 2012 و2013 قد شهدت أعلى مستويات إنشاء هذا الصنف من المؤسسات، وهذا راجع إلى أسباب منها إنفجار أحداث الربيع العربي التي مسّت أغلب الدول العربية والإحتجاجات التي شهدتها الجزائر في ذات السياق، حيث حاولت الحكومة احتواء

* صرحت الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية في إطار مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنّ عدد هذا الصنف من المؤسسات قد بلغ 4467 مؤسسة منذ سنة 1997 إلى غاية 13 ديسمبر 2021 (الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–ولاية الوادي 2021).

الشباب من خلال دمجهم في عالم الشغل كأحد البدائل التي تحول دون تذمرهم من الدولة. ويبدأ العدد بالإنخفاض بدء بسنة 2014 حيث بلغت 132 مؤسسة منشأة وتواصل في الإنحدار إلى أعداد متدنية.

ويمكن القول بأنّ هذا الإنخفاض المسجّل منذ 2014 يعود إلى التدني الشديد لأسعار البترول في العالم وما انجر عنه من تبعات مسّت كل مفاصل الدولة. كما أنّ في آخر الفترة أي من 2020–2021، تجدر الإشارة إلى تأثير انتشار وباء كورونا Cocid-19 على الأداء الإقتصادي في العالم كله، ما ساهم بطبيعة الحال في شل الحركية العامة في الجزائر أيضا والتأثير سلبا على مجال الشغل والتشغيل عموما.

الجدول (12): تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية الوادي 2011–2021 حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات المنشأة
الفلاحة	87
الفنون والحرف اليدوية	16
البناء والأشغال العمومية	149
الصناعة	92
الصيانة	24
مهن حرة	42
خدمات	350
نقل البضائع	187
نقل المسافرين	29
المجموع	**976**

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية–ولاية الوادي

يوضح الجدول (12) تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية الوادي 2011–2021 حسب قطاع النشاط تكملة للجدول (12)، حيث نلاحظ أنّ قطاع الخدمات قد استحوذ على أكبر قدر بعدد 350 مؤسسة، ويليه قطاع نقل البضائع بعدد 187 مؤسسة، ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بعدد 149 مؤسسة، ثم الصناعة بعدد 92، والفلاحة بعدد 87، ثم المهن الحرة بعدد 42، ونقل المسافرين بعدد 29، والصيانة بعدد 24، وأخيرا، الفنون والحرف اليدوية بعدد 16 مؤسسة.

ونلاحظ من خلال هذه الأرقام أن مؤسسات قطاع الفلاحة والصناعة يعد ضئيلا مقارنة بقطاع الخدمات والبناء، ودلك نتيجة تعقد المسار الإداري والتقني والعقاري في إطار الإنشاء، وهذا ما يستدعي التفات

الجهات الوصية بهدف تدعيم هاذين القطاعين الحيويين وتسهيل كل السبل والإجراءات التي من شأنها بعث النشاط والحيوية فيهما.

وعموما، يحتاج قطاع الأعمال في ولاية الوادي إلى مزيد من الدعم في مختلف قطاعات النشاط وخاصة قطاع الفلاحة والصناعة. نظرا لكون المنطقة فلاحية بامتياز، هذا يعد حافزا لتشجيع الصناعات الغذائية–الفلاحية والتحويلية من خلال تسهيل فرص الإستمار، بإرساء مصانع ذات حجم متوسط وكبير على المستوى المحلي تساهم بشكل كبير في تغطية الطلب المحلي والوطني، وكذا فرصة التوجه بها نحو التصدير المباشر.

ثالثا: المؤهلات السياحية:

تحوّلت منطقة وادي سوف إلى وجهة سياحية واعدة سواء محليا أو دوليا نتيجة المؤهلات الطبيعية والتجهيزية التي اكتسبتها، حيث"تحصي الولاية حوالي 80 منشاة سياحية بين فنادق ومراقد، كما تعزّزت مؤخرا ب 4 منشآت سياحية جديدة توفر 200 سريرا، كما أنّ ارتفاع عدد الوكالات السياحية المحلية بها من 21 الى 35 وكالة[1]ساهم في ترقية السياحة المحلية. فقد تم تسجيل إرتفاع هام للسيّاح المقبلين على وادي سوف، حيث زارها 55987 سائحا جزائريا سنة 2018 بينما تم تسجيل 53 ألف سائح في 2017. أمّا بالنسبة للسيّاح الأجانب، فقد سجلت المصالح الولائية قدوم 10253 سائحا أجنبيا سنة 2018 أيضا.[2]

وتضم الولاية إجمالا ضمن منشآتها11 فندقا مصنفا منها 03 فنادق ذو نجمة واحدة، و03 ذو نجمتين، و04 ذو ثلاث نجوم و01 ذو خمس نجوم. إضافة إلى فندقين غير مصنفين.[3]

ومن حيث عدد الفنادق بولاية الوادي 2011–2021[4]، نلاحظ أنّ الولاية شهدت عددا من الفنادق قدّر ب: 05 فنادق سنة 2011 بطاقة استيعاب 602 سريرا إلى نفس العدد سنة 2015 ولكن بطاقة استيعاب أقل 596 سريرا. ثم تعزّزت الولاية سنة 2016 بافتتاح فندق الغزال الذهبي حيث ارتفعت طاقة الإيواء بالولاية إلى 1207 سريرا حتى بلغت 12 فندقا بطاقة إيواء 1687 سريرا سة 2019. ثم تنخفض إلى 11 فندقا بطاقة 1705 سريرا سنة 2020. وفي سنة 2021 لم يتطور عدد الفنادق إلّا أنّ طاقة الإيواء قد

---

[1] يوســـف. ت، **الوادي تتحوّل إلى أهم منطقــة ســـيـاحيــة في الجزائر**، (أخبـار اليوم، 12 – 01 – 2019، https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/263801، تم الإطلاع يوم 13 جانفي 2022).

[2] جميلة علاق، رباب بولمشاور، **المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية**، (المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 04، العدد 02، جويلية 2019)، ص 221.

[3] مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الوادي–الديوان المحلي للسياحة.

[4] أنظر الملحق رقم (18).

انخفضت إلى 1010 سريرا.*ويعد ارتفاع عدد الفنادق بالولاية من 05 فنادق سنة 2011 إلى 11 فندقا سنة 2021 ضعيفا نوعا ما، مقابل ما تزخر به المنطقة من موارد سياحية. وعليه، يجب تعزيز توازن المؤسسات الفندقية وطاقاتها الإستيعابية في المشاريع المستقبلية بهدث ضمان الترويج الحسن للنشاط السياحي بالمنطقة.

وتزخر الولاية بمقومات سياحية طبيعية تتجلى أساسا في الكثبان الرملية والغيطان الواحاتية التي توفر مناظر طبيعية وسياحية جاذبة للزوار، إضافة إلى القصور القديمة التي تتموقع في بعض بلديات الولاية العتيقة، وكذا النمط العمراني المعتمد على استخدام ونصب القبب سواء في البناء التقليدي أو الحديث كحلة تقليدية وتراثية والتي تصنع لوحة جمالية تغطي أغلب الولاية، مشكلة صورة جمالية رائعة، ما يستلهم ناظرة الوافدين إليها من داخل وخارج الوطن.

كما تحظى الولاية ببعض المواقع السياحية مثل مدينة قمار، ومدينة الزقم وسوق الوادي القديم والمتاحف[1]، إضافة إلى بعض الفنون والصناعات التقليدية كصناعة الأواني الفخارية والسعفية والنسيج والزرابي والأفرشة والألبسة التقليدية مثل البرنوس والقشابية والوسائد وصناعة الآلات الموسيقية التقليدية من جلود الماعز، وكذا صناعة الأواني من الخشب[2]، والطبخ التقليدي الذي تتميز به المنطقة. ورغم أن هذه الأنشطة هي ذات أصل تجاري بالأساس، إلّا أنّ هناك جهات ومنظمات غير ربحية تسعى للحفاظ على كل ما هو موروث تقليدي وثقافي مادي ولامادي، مثل الجمعيات المحلية الولائية والبلدية منها الناشطة بهذا المجال.

وفي إطار تنمية النشاط السياحي بولاية الوادي، استفادت منطقة التوسّع السياحي من مشروع دراسة مموّل في إطار برنامج تنمية الجنوب بهدف إعادة بعث النشاط السياحي وتسليط الضوء على المقومات المختلفة للمنطقة، إذ تعتزم مديرية السياحة بالتنسيق مع فواعل المجتمع المدني الناشطة في المجال الشروع في إطلاق ميكانيزمات جاذبة للمستثمرين الوطنيين والأجانب، من خلال توفير الأوعية العقارية الإستثمارية بالتعاون مع الأجهزة المشرفة على المؤسّسات الصغيرة والمتوسطة والحرف.[3]

---

* وهذا راجع إلى عمليلت التهيئة على مستوى الفنادق والتوجه نحو الاهتمام بنوعية الخدمة على حساب عدد الغرف والأسرة (مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الوادي).

[1] تشتمل الولاية على متحفين، دارين للثقافة ومركزين ثقافيين، وهي تعد قليلة بالنسبة لمنطقة تعتزم اعتماد برامج تنمية الجذب السياحي، حيث أن المتاحف والمراكز الثقافية تلعب دورا هاما في الترويج للموروث الثقافي للمنطقة وللمنتوج المحلي (مديرية الثقافة لولاية الوادي–مصلحة الأرشيف).

[2] محسن تامر، يوسف باهي، **دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة–ولاية وادي سوف نموذجا**، (مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 04/العدد 02، 2020)، ص.ص 24.23.

[3] **Invest in Algeria, willaya d'eloued**, (ANDI 2013, www.andi.dz).

المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المحلية في إطار المخططات التنموية

يتناول هذا المطلب المؤشرات التنموية المحلية لولاية الوادي في إطار المخططات القطاعية للتنمية في الفرع الأوا، أما الفرع الثاني فيتناول ذات المؤشرات في إطار المخططات البلدية للتنمية.

الفرع الأوّل: في إطار المخططات القطاعية للتنمية

عرفت ولاية الوادي كغيرها من الولايات الجزائرية عمليات تنموية عديدة مسّت مختلف مناحي الحياة المجتمعية ولكن بنسب متفاوتة، تنوّعت بين مخططات وطنية وأخرى محلية متفرهة، من أهمها المخططات القطاعية للتنمية* PSD والمخططات البلدية للتنمية PCD، والتي تشرف على تنفيذها وتسييرها الجماعات الإقليمية والمحلية بالتنسيق مع المديريات التنفيذية لكل قطاع من القطاغات المعنية ببرامج التنمية المحلية بالولاية.

أولا: إجمالي العمليات التنموية في إطار المخططات القطاعية 2011–2021:

الجدول (13): إجمالي العمليات في إطار المخططات القطاعية للتنمية لولاية الوادي 2011–2021

عدد العمليات	سنة التسجيل	إجمالي الميزانية الأولية حسب السنة	إجمالي الميزانية النهائية حسب السنة
01	2011	35 000 000,00	35 000 000,00
01	2012	90 000 000,00	300 000 000,00
07	2013	201 700 000,00	236 600 000,00
06	2014	338 000 000,00	437 000 000,00
01	2017	149 128 000,00	149 128 000,00
07	2018	4 470 000 000,00	4 470 000 000,00
02	2019	485 000 000,00	485 000 000,00
إجمالي عدد العمليات 2011–2021		إجمالي الميزانية الأولية لكل العمليات	إجمالي الميزانية النهائية لكل العمليات
25		5 768 828 000,00	6 112 728 000,00

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي

* هي عبارة عن برامج تشمل مختلف قطاعات النشاط الكبرى كالبنى التحتية، الخدمات والأنشطة الإقتصادية والإجتماعية، وتنقسم إلى قسمين، البرامج القطاعية المركزية: وهي مشروعات كبرى ذات بعد وطني أو جهوي، هدفها تهيئة الإقليم. والبرامج القطاعية غير الممركزة: هدفها الأساسي من تحقيق التوازنات الجهوية على مستوى الولاية، وتسجل هذه البرامج برمز الوالي الذي يعتبر الآمر الوحيد بالصرف (زكية آكلي، فريدة كافي، مرجع سبق ذكره، ص 102).

يوضح الجدول (13) إجمالي العمليات في إطار البرامج القطاعية للتنمية لولاية الوادي 2011–2021، حيث سجلت الولاية في الفترة 2011–2021 إجمالي 25 عملية تنموية في إطار البرامج القطاعية للتنمية بإجمالي ميزانية أولية لكل العمليات قدرت ب: 000,00 828 768 5 دينار جزائري، وإجمالي ميزانية نهائية قدرت ب: 000,00 728 112 6 دينار جزائري.

كما نلاحظ أنّ وتيرة العمليات في إطار المخططات القطاعية للتنمية كانت بمعدل 01 عملية سنتي 2011 و2012، ثم ارتفعت إلى 07 و06 عمليات سنتي 2013 و2014، ويمكن إرجاع هذه الطفرة إلى أحداث الربيع العربي والإحتجاجات الملازمة لها، ما جعل الحكومة تتجه نحو دعم المشاريع ذات الطابع التنموي. ثم تنحدر إلى 00 عملية سنتي 2015 و2016 و01 عملية سنة 2017، وهذا راجع إلى أزمة انخفاض أسعار البترول في العالم بدء من 2014، ما أثر سلبا على مسار التنمية. ثم ترتفع إلى 07 عمليات سنة 2018، لتواصل الإنخفاض إلى 02 عملية سنة 2019، و00 عملية سنتي 2020 و2021. وعموما، فإنّ 25 عملية تنموية قطاعية ما بين 2011–2021 تعد ضئيلة جدا بالنسبة لولاية كبيرة مثل ولاية الوادي.

الفرع الثاني: في إطار المخططات البلدية للتنمية

أولا: العمليات التنموية ضمن المخططات البلدية للتنمية 2011–2021 في إطار مختلف البرامج التنموية

الجدول (14): إجمالي العمليات التنموية والأظرفة المرصودة لها ضمن المخططات البلدية للتنمية لولاية الوادي 2011–2021 في إطار مختلف البرامج التنموية

السنة	عدد العمليات	رخصة البرنامج	الإستهلاك	المتبقي
2011	798	8 763 330 000,00	5 934 809 051,5	2 828 520 948,5
2012	587	4 466 237 241,72	4 020 394 705,33	445 842 536,39
2013	921	7 654 049 000,00	5 518 665 852,74	2 135 383 147,26
2014	849	7 635 553 000,00	5 152 036 552,44	2 483 516 447,56
2015	763	7 223 665 000,00	5 879 567 593,64	1 344 097 406,36
2016	575	7 037 425 000,00	5 543 319 429,54	1 494 105 570,46
2017	380	6 641 542 000,00	4 014 658 233,97	2 626 883 766,03
2018	449	4 799 975 000,00	3 729 472 020,07	1 070 502 979,93
2019	383	4 017 974 000,00	2 804 798 137,29	1 213 175 862,71
2020	384	3 499 803 000,00	2 464 206 024,42	1 035 596 975,58
2021	679	7 278 725 000,00	5 934 112 825,74	1 344 612 175,26

من إنجاز الباحث بالاعتماد على مصادر مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي

يوضح الجدول (14) إجمالي العمليات التنموية والأظرفة المرصودة لها ضمن المخططات البلدية للتنمية*لولاية الوادي 2011–2021، حيث شهدت سنة 2011 إتمام 798 عملية بميزانية مستهلكة قدرت ب: 809051,5 934 5 دينار جزائري، بينما انخفضت سنة 2012 إلى 587 عملية بميزانية: 020 4 394705,33 دج، ثم تتراوح ما بين 2013–2016 بين الإرتفاع والإنخفاض بعدد عمليات 921، 849، 763 و575 على التوالي بميزانيات في حدود 05 مليار دج، إلى غاية 2017 ب: 380 عملية وميزانية استهلاكية: 233,97 658 014 4 دج، ثم تواصل الإنخفاض بين سنوات 2018–2019–2020 بعدد عمليات 449، 383 و384 على التوالي بميزانيات إستهلاكية في حدود 02 إلى 03 مليار دج. ثم لترتفع العمليات مجددا إلى حدود 679 سنة 2021 بميزانية قدرت ب: 825,74 112 934 5 دج رغم الآثار السلبية التي خلفتها ظاهرة وباء كورونا Covid-19 على التنمية في العالم أجمع، وهو ما يدل على رغبة الحكومة في مواصلة جهود التنمية على المستوى المحلي رغم تقدمها بوتيرة بطيئة وبالإمكانات المتاحة مقارنة بالسنوات الماضية.

ويمكن القول عموما، بأنّ عدد العمليات التنموية في إطار المخططات البلدية للتنمية الموجهة لولاية الوادي يعد متوسطا مقارنة بحجم الولاية. والملاحظ أيضا أنّ الرخص الموجهة للبرامج التنموية لسنوات 2011–2021 لم تستهلك بشكل كلّي، حيث شهدت كل سنة تقريبا متبقيا من الإستهلاك العام، وبالتالي، يتم إدراجه في ميزانيات السنوات الموالية للولاية والبلديات، أو يتم ضخها في حسابات الصناديق الوطنية الخاصة، أو ربما يتم تحويلها إلى ميزانيات ولايات ومناطق أخرى تشهد عجزا تمويليا في إطار إتمام مشاريعها التنموية المبرمجة. ويشير هذا الوضع إلى مستوى من الضعف وعدم الحكامة في التسيير على مستوى الأجهزة الإدارية التي تتولى مهام تسيير وإنفاق الميزانيات العامة، وتنفيذ البرامج على المستوى المحلي سواء من الجانب المعين أي أجهزة الحكم المحلي أو الجانب المنتخب أي المجالس البلدية الممثلة لعموم الشعب. كما أنّ للساكنة المحليين دور كبير بهدا الصدد، إذ يمكنهم المساهمة في دفع مشاريع التنمية والحفاظ على المخصصات المالية السنوية من خلال ممارسة الضغط المجتمعي على السلطات العامة بالبلدية أو الولاية.

ثانيا: العمليات التنموية حسب القطاع ضمن المخططات البلدية للتنمية 2011–2021 في إطار مختلف البرامج التنموية:

* تندرج العمليات والمخططات اليلدية للتنمية في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، البرنامج الخماسي لدعم النمو الإقتصادي، برنامج توطيد النمو، والبرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب، إضافة إلى برامج أخرى.

الجدول (15): تقسيم العمليات التنموية –حسب القطاع– ضمن المخططات البلدية للتنمية لولاية الوادي 2011–2021 في إطار مختلف البرامج التنموية

السنة / القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	الإجمالي/القطاع
المياه الصالحة للشرب	85	56	93	79	77	63	57	65	76	86	96	833
التطهير	49	37	63	59	68	57	61	77	69	77	84	701
البيئة	2	2	4	2	1	2	1	1	3	4	6	28
الطاقة	3	2	7	3	8	3	2	4	3	2	6	43
اسواق جوارية	3	2	2	3	5	2	1	1	1	2	4	26
طرقات ومسالك	167	112	197	171	125	83	41	27	17	22	57	1019
بريد ومواصلات	4	3	5	6	5	3	1	6	1	1	5	40
مباني بلدية	81	43	57	62	52	29	19	17	10	3	23	396
تربية وتكوين	44	48	93	97	103	93	57	48	53	82	173	891
تهيئة حضرية	159	125	207	191	153	122	91	137	89	68	107	1449
صحة ونظافة	54	33	67	51	47	27	14	11	12	17	35	368
ثقافة و تسلية	58	59	52	39	41	20	5	0	0	0	18	292
شبيبة	53	55	47	45	43	31	8	4	2	0	13	301
رياضة	36	10	27	41	35	40	22	51	47	20	52	381
المجمـــوع	**798**	**587**	**921**	**849**	**763**	**575**	**380**	**449**	**383**	**384**	**679**	**6768**

من إنجاز الباحث بالاعتماد على مصادر مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي

يوضح الجدول (15) تقسيم العمليات التنموية حسب القطاع ضمن المخططات البلدية للتنمية لولاية الوادي 2011–2021، حيث نلاحظ أنّ خلال هذه الفترة احتل قطاع التهيئة الحضرية الصدارة بإجمالي 1449 عملية، ويليه المسالك والطرق ب: 1019 عملية، ثم التربية والتكوين ب: 891 عملية وبعدها التزود بالمياه الصالحة للشرب ب: 833 والتطهير ب: 701 عملية. وتعكس هذه الأرقام في هذه القطاعات توجه الدولة والسلطات المحلية نحو تدعيم المشاريع ذات الطابع المجتمعي الحياتي من تهيئة ومياه وتعليم ومواصلات بالدرجة الأولى، ثم يوجه الإهتمام إلى المباني البلدية ب: 396، والرياضة ب: 381، ثم الصحة والنظافة ب: 368، وقطاع الشباب ب: 301، وتليه الثقافة والتسلية ب: 292 عملية.

ويتضح أنّ القطاعات الخمسة الأخيرة لا تحظى بنفس اهتمام الخمسة الأولى، وهذا راجع إلى عجز التسيير المحلي في ترتيب الأولويات المحلية، حيث يتم النظر للقضايا من حيث مدى تسببها في احتجاجات

تؤرق المواطنين والسلطات. وأخيرا، يأتي قطاع الطاقة، البريد والمواصلات، البيئة*والأسواق ب: 43، 40، 28 و26 عملية على التوالي، وهي مؤشرات ضئيلة جدا مقارنة بالقطاعات السابقة.

الجدول (16): إجمالي العمليات التنموية والأظرفة المرصودة لها ضمن المخططات البلدية للتنمية لولاية الوادي 2011–2021 في إطار البرنامج خاص بتطوير مناطق الجنوب

السنة	عدد العمليات	رخصة البرنامج	الإستهلاك	المتبقي
2011	136	1 147 462 000,00	1 030 451 763,91	117 010 236,09
2012	59	545 873 000,00	473 459 690,61	72 413 309,39
2013	30	231 448 000,00	194 698 176,26	38 715 977,38
2014	20	134 228 000,00	112 092 832,93	22 135 167,07
2015	156	1 632 250 000,00	1 213 375 235,99	432 364 764,01
2016	79	1 132 461 000,00	1 004 080 779,49	122 255 680,01
2017	25	504 220 000,00	427 578 766,05	76 641 233,95
2018	12	278 651 000,00	257 378 898,75	21 272 101,25
2019	01	2 350 000,00	2 308 297,74	41 702,26
2020	--	--	--	--
2021	--	--	--	--
إجمالي العمليات / كل السنوات		**الرخصة الإجمالية**	**الإستهلاك الإجمالي**	**المتبقي الإجمالي**
518		**5 608 943 000,00**	**4 715 424 441,73**	**902 850 171,41**

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على مصادر مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي

يوضح الجدول (16) إجمالي العمليات التنموية والأظرفة المرصودة لها ضمن المخططات البلدية للتنمية لولاية الوادي 2011–2021 في إطار البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب، حيث نلاحظ أنّ إجمالي العمليات في هذ الفترة قد بلغ 518 عملية بإجمالي ميزانية استهلاكية قدرت ب: 424 715 4 441,73 دج، تتصدرها سنة 2015 ب: 156 عملية وتليها سنة 2011 ب: 136 عملية. وتتراوح السنوات الأخرى بين 01 إلى 79 عملية.

وتعد العمليات التنموية الموجهة لولاية الوادي في إطار البرنامج الخاص بتطوير مناطق الجنوب ضعيفة عموما، بالمقارنة مع العمليات التي برمجت في إطار المخططات القطاعية والبلدية للتنمية. وهذا يدل على

* تعالج ولاية الوادي 249 062,16 طنا من النفايات وفق طاقة 26 مفرغة عمومية غير مراقبة(Annaire Statistique de la Willaya d'Eloued 2020, Op. Cit, p 8).

استمرار ضعف توجه الدولة نحو تنمية مناطق الجنوب عموما وولاية الوادي خصوصا، رغم ما خططت له الدولة ضمن سياستها الوطنية لتهيئة وتنمية المناطق والولايات الحدودية.

خلاصة الفصل:

نستخلص من خلال ما سبق أنّ المناطق الحدودية في الجزائر باتت تشكل موضوعا حيويا بالنسبة للحكومات المتعاقبة، حتى وإن كان هناك تفاوت كبير في النتائج على أرض الواقع، حيث سعت الدولة منذ الإستقلال إلى الاهتمام بهذه المناطق من منظور أمني محض على عكس ما هو حاصل اليوم في العالم، خاصة مع بروز عوامل ومتغيرات جديدة دوليا، حتمت على الكيانات السياسية تغيير نهجها ورؤيتها للقضايا والظواهر التقليدية والمستجدة على حد سواء. ومع ذلك، لاتزال الرؤية الجزائرية غير ملمة بشكل كلّي بمقتضيات تنمية المناطق الحدودية كواحدة من أهم القضايا التي تدخل في صلب الأمن القومي للدولة.

تتسم الأقاليم الحدودية في الجزائر ببعد جيواستراتيجي هام، حيث أنها تحتل مساحة قطرية كبيرة جدا ولكن بتعداد سكاني قليل مقارنة بالجهات الأخرى من الوطن، إضافة لكونها متاخمة للحدود البرية لسبع دول إفريقية وهو ما يشكل تحديا كبيرا في سبيل تأمينها، وبالتالي، صون السيادة الوطنية، إذ كلّما زادت المساحات الحدودية كلّما زادت إحتمالية ورود التهديدات الخارجية، انطلاقا من هذه الأقاليم التي تعاني التهميش في مختلف مناحي الحياة المجتمعية وحتى الإقصاء رغم ما تبذله الدولة من جهود. إذ تفتقر هذه المناطق للمقومات الأساسية للنهوض والرقي كالبنى التحتية، والمشاريع الكبرى وذات الطابع الاقتصادي والإجتماعي القادرة على تأمين التنمية والتشغيل للساكنة المحليين، هذا من جانب. ومن جانب آخر، ساهم التنظيم الإقليمي للبلاد الصادر وفق القانون رقم 19–12 مؤرخ في 11 ديسمبر 2019 بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية في رفع تعداد الولايات الحدودية في الجزائر من 12 إلى 16 ولاية، وهذا ما يعطي فرصا أكثر من ذي قبل بهدف ترقية وتنمية هذه الولايات عموما وبلدياتها الحدودية خصوصا.

أعدّت الدولة استراتيجيتها الوطنية لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها وذلك من خلال بعث المخطط الوطني لتهيئة الإقليم آفاق 2030 لأول مرة سنة 2001، والذي تعزّز بقوانين أخرى لدعمه سنة 2010 و2016. وللمضي قدما في إطار هذه الإستراتيجية، أولت الحكومة استعدادها واهتمامها بتسليط الضوء على إمكانية بعث مشاريع تنموية حيوية ترتقي بهذه المناطق إلى مصاف المدن الحية وذلك من خلال الشروع في إعداد دراسات جهوية منها ما اكتمل ومنها ما لم يكتمل بعد. ويتضح من خلال المبادرات سالفة الذكر، عزم الدولة على إعادة الإعتبار لهذه المناطق رغم ما يتخلل العملية من اضطرابات ونقص في التمويل الذي يعد ركيزة أساسية بهذا الصدد، إضافة إلى ضعف الحكامة وإسقاطات المنظور التشاركي على أرض الواقع، وكذا استمرار تكريس الرؤية الكلاسيكية والنمطية لهذه الأقاليم–على مستويات محددة– على أنها بوابات للتهديدات والمخاطر الخارجية والنشاطات التي من شأنها ضرب الإقتصاد والسيادة الوطنية. إلّا

أنّ هذه العراقيل يمكن معالجتها وتداركها وفق المنظور الجديد الذي يؤسس لبحث موضوع الحدود والمناطق الحدودية وما يتعلق بهما، كظاهرة ذات أبعاد متعددة وذات طابع عالمي يفرض أصولا معينة للتعامل معها.

وتعد ولاية الوادي الحدودية والواقعة على التماس الحدودي مع الجمهورية التونسية أحد أهم الأقطاب الإقتصادية في ناحية الجنوب الشرقي، حيث تشير الأرقام إلى امتلاكها لمقومات ومؤهلات عديدة على مختلف المستويات الإجتماعية، الإقتصادية والفلاحية والصناعية يمكنها أن تساهم بشكل كبير في جعلها رائدة محليا ووطنيا، خصوصا وأنّ المنطقة أصبحت فلاحية بامتياز بعد نجاح ثورتها الزراعية بداية سنوات الألفين. ورغم كل هذا، إلاّ أنّ الولاية عموما تعاني من مشكلات ونقائص على مستوى القواعد التحتية والمشاريع التنموية والتسيير خاصة بالمناطق المعزولة والنائية (وهو ما أثبتته الأرقام التي ناقشناها أعلاه) منها والحدودية ممثلة في دائرة الطالب العربي ببلدياتها الثلاث: الطالب العربي، بي قشة ودوار الماء، إذ لا تزال تشهد حالة من التهميش المجتمعي على مختلف الأصعدة، ونقص كبير في مستوى التنمية المحلية بها رغم الأبعاد المتعددة–جيواستراتيجية، إجتماعية واقتصادية– التي تكمنها هذه المنطقة، في إطار ربط وبحث العلاقة التلازمية والتبادلية للتنمية Correlate & Inter-Exchanged Development –كمفهوم وممارسة– والأبعاد التي تحيط بها في دراستنا للإقليم الحدودي لولاية الوادي، وهذا ما سنتطرق إليه من خلال الفصل الثالث.

الفصل الثالث:

التشاركية في تنمية منطقة الطالب العربي الحدودية

تمتلك ولاية الوادي الجزائرية أكبر قدر من الحدود البرية مع الجمهورية التونسية، وذلك من خلال إقليم الطالب العربي المتاخم لتونس بحوالي 236 كلم تتوزّع عبر البلديات الثلاث، الطالب العربي، بن قشة ودوار الماء. إذ يحتل الإقليم الحدودي للطالب العربي[1]مساحة كبيرة جدا مقارنة بعدد السكان[2] والإمكانيات والموارد المحلية للمنطقة[3] والتي تتسم بطابع فلاحي ورعوي بامتياز، أهّلها لأن تحتل الصدارة من حيث إنتاج بعض المواد الإستهلاكية كالتمور واللحوم والألبان بأنواعها، إضافة إلى الجلود وغيرها من المنتجات الأخرى التي تدعم الثروة المحلية.

حظيت المنطقة كغيرها من مناطق وبلديات ولاية الوادي ببرامج تنموية مست مختلف القطاعات المجتمعية منذ 2011 ولكن بنسب متباينة، إلّا أنها لاتزال تعاني نقصا كبيرا على كل المستويات تقريبا كما هو الحال بالنسبة لباقي الولايات والمناطق والحدودية عبر التراب الوطني. وفي إطار تنفيد مساعي وإرادة الدولة في الإرتقاء بالمناطق الحدودية، سعت الجماعات الإقليمية بالولاية على غرار الولاية والجماعات المحلية لمنطقة الطالب العربي ممثلة في رئاسة الدائرة والمجلس الشعبي البلدي بالتشارك مع فواعل المجتمع المدني من مؤسسات، جمعيات وأفراد، إلى محاولة بعث روح التنمية بالمنطقة من خلال بلورة المتطلبات والاحتياجات الإجتماعية، الإقتصادية والأمنية للمجتمع المحلي والتي غالبا ما تصطدم بمعوقات متعددة، رغم ما تزخر به المنطقة من مقومات ومؤهلات قد تجعل منها فضاء حدوديا حديثا يؤسس لجيوسياسية حدودية متكاملة الأبعاد–من المنظور الحديث للحدود–، تجمع بين الأمن الحدودي والأمن القومي والأمن التنموي بمفهومه المعاصر.

جاء الفصل الثالث في إطار دراسة منطقة الطالب العربي الحدودية من خلال ثلاث مباحث أساسية، الأوّل يتناول إقليم الطالب العربي الحدودي والتركيز التنموي في مشاريع الإدارة العامة، أمّا المبحث الثاني فيتناول أثر المقاربة الأمنية على التنمية في الإقليم الحدودي المشترك، وأخيرا، المبحث الثالث والذي يتناول إستراتيجية المواطن المحلي في منطقة الطالب العربي في استجلاب المشروع التنموي، في إطار النهوض بالتنمية في المنطقة.

المبحث الأوّل: إقليم الطالب العربي الحدودي والتركيز التنموي في مشاريع الإدارة العامة

يتناول المبحث الأوّل من خلال المطلب الأول موقع منطقة الطالب العربي الحدودية في استراتيجيات الدولة التنموية، أمّا المطلب الثاني فيتناول إرتباط التنمية بجدلية الأمن الحدودي لدى السلطة المركزية.

[1] أنظر الملحقين رقم (19) و(20).

[2] أنظر الملحقين رقم (21) و(22).

[3] أنظر الملاحق (23)، (24)، (25)، (26)، (27)، (28) و(29).

المطلب الأوّل: موقع منطقة الطالب العربي الحدودية في استراتيجيات الدولة التنموية

يتناول المطلب الأوّل قراءة في نوعية المشاريع التنموية الموجهة لمنطقة الطالب العربي من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول توطين التنمية في منطقة الطالب العربي الحدودية في ظل المخططات التنموية.

الفرع الأوّل: قراءة في نوعية المشاريع التنموية الموجهة لمنطقة الطالب العربي

أولا: طبيعة البيئة الحاضنة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

الجدول (17): تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدائرة الطالب العربي 2011–2021

البلدية / السنة	الطالب العربي	بن قشة	دوار الماء
2011	01	01	--
2012	04	--	01
2013	03	04	--
2014	05	07	--
2015	09	02	02
2016	01	01	--
2017	--	01	--
2018	--	01	--
2019	--	--	--
2020	--	--	--
2021	--	--	--
المجموع	**23**	**17**	**03**

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية–الوادي

يوضح الجدول (17) تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدائرة الطالب العربي 2011–2021 والتي بلغت في مجملها 43 مؤسسة، حيث حظيت بلدية الطالب العربي باحتضان إنشاء 23 مؤسسة كانت ذروتها سنة 2015 ب 09 مؤسسات، أما باقي السنوات فتراوحت بين 01 إلى 05 مؤسسات. تليها بلدية بن قشة ب 17 مؤسسة كانت ذروتها سنة 2014 ب 07 مؤسسات، أما باقي السنوات فتتراوح بين 01 إلى 04 مؤسسات. وأخيرا، بلدية دوار الماء التي سجلت أقل عدد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنشأة في ذات الفترة، حيث تم إنشاء 01 مؤسسة سنة 2012 و02 مؤسسة سنة 2015.

وفي إطار تقسيم هذه المؤسسات حسب قطاع النشاط بغية إبراز التوجه العام للتنمية، يتضح أن النشاط البارز في البلديات الثلاث يرتكز حول الفلاحة، حيث شهدت الطالب العربي 16 منشأة فلاحية من أصل 23 مؤسسة منشأة، وشهدت بن قشة 13 منشأة فلاحية من أصل 17 مؤسسة منشأة، كما شهدت دوار الماء 01 منشأة فلاحية من أصل 03 مؤسسات منشأة. أما باقي القطاعات مثل الأشغال العمومية، الصناعة، الصيانة، المهن الحرة، الخدمات ونقل البضائع فتتراوح في مجملها في حدود 01 إلى 03 مؤسسات منشأة.[1]

وعليه، يمكن القول بأنّ الفلاحة تشكل النشاط الرائد في البلديات الثلاث للطالب العربي رغم العراقيل والمشاكل التي يعاني منها القطاع عموما والفلاحين خصوصا[2]، وكذا الإرادة القوية للمحليين*والسلطات المحلية في دعم هذا القطاع والنهوض بإنتاجيته. أما فيما يتعلق بباقي القطاعات، فيتضح أنّ هناك ضعف مسجل على مستوى إنشائها، ما يشير إلى وجود بعض العوامل التي حالت دون تقدمها، من بينها تعقد آليات الإنشاء وكذا ضعف البنى التحتية بالمنطقة والتي من شأنها كبح الحركية العامة لمختلف النشاطات.

الفرع الثاني: توطين التنمية في منطقة الطالب العربي في ظل المخططات التنموية

أولا: في ظل المخططات القطاعية للتنمية:

حظيت منطقة الطالب العربي في إطار المخططات القطاعية للتنمية في الفترة ما بين 2011–2021، ببرامج ومشاريع تنموية خصصت لها أظرفة مالية قدرت في مجملها ب: مليار وثمانمائة واثنان وتسعون مليون وسبع مائة وثمان وعشرون ألف دينار جزائري 1.892.728.000,00 دج. حيث شهدت سنة 2011 مشروعا واحدا موجه لقطاع المباني للأمن ببلدية الطالب العربي بلغت ميزانيته النهائية 35.000.000,00 دج. كما شهدت سنة 2013 إنجاز 07 مشاريع بميزانية نهائية إجمالية قدرت ب: 236.600.000,00 دج، حيث وجّهت نسبة 57.10 % من هذه الميزانية لقطاع التربية، 28.60 % لقطاع الشباب و14.30 % لقطاع المباني للأمن. أمّا من حيث التوجيه المناطقي لهذه المشاريع، فنجد أنّ نسبة 60 % منها قد استفادت منها بلدية الطالب العربي و40 % المتبقية استفادت منها بلدية دوار الماء فقط.

[1] أنظر الملحق رقم (30).

[2] أنظر الملحق رقم (31).

* من أهم السمات المجتمعية للمجتمع المحلي بالطالب العربي ارتباطه وتعلقه بالأرض، وهو السبب الأساسي في نجاح القطاع مقارنة بغيره من القطاعات.

وشهدت سنة 2014 إنجاز 06 مشاريع بميزانية نهائية إجمالية قدرت ب: 437.000.000,00 دج، حيث وجهت نسبة 50 % لقطاع الشباب والتسلية، 33 % لبناء مقرات إدارية و17 % لقطاع الأمن. أمّا من حيث التوجيه المناطقي لهذه المشاريع، فنجد أن نسبة 66.5 % منها قد استفادت منها بلدية الطالب العربي و33.5 % المتبقية استفادت منها بلدية دوار الماء. كما شهدت سنة 2017 مشروعا واحدا موجها لقطاع الأمن كذلك ببلدية الطالب العربي بلغت ميزانيته النهائية 149.128.000,00 دج. أمّا عن سنة 2018، فقد تم إنجاز 03 مشاريع بميزانية نهائية إجمالية قدرت ب: 550.000.000,00 دج، حيث وجهت نسبة 33 % من هذه الميزانية لقطاع الطرقات و67 % لقطاع الأمن. أمّا من حيث التوجيه المناطقي لهذه المشاريع، فقد استفادت منها بلدية دوار الماء بشكل تام. وأخيرا، شهدت سنة 2019 إنجاز 02 مشروع بميزانية نهائية إجمالية قدرت ب: 485.000.000,00 دج وجّهت كلّها لقطاع التربية والتكوين ببلدية بن قشة.[1]

وفي قراءة لهذه الأرقام، يتضح أن قطاع التربية والتكوين قد سجل أعلى ميزانية من حيث المشاريع قدرت ب: 740.900.000,00 دج، ويليه قطاع المباني الموجهة للأمن بميزانية قدرها: 667.528.000,00 دج، ثم قطاع الطرقات والمسالك ب: 250.000.000,00 دج، وبعده قطاع الشباب والتسلية ب: 246.300.000,00 دج، وأخيرا، قطاع المباني البلدية بميزاني قدرت ب: 18.000.000,00 دج. وبمقارنة ميزانيتي التربية والتكوين والأمن، هذا لا يعني أنّ القطاع الأوّل يتفوق على الثاني، بل بالعكس، فقطاع الأمن يفوق كل القطاعات الأخرى، حيث تعذر علينا الحصول على مصادر وزارة الدفاع الوطني فيما تعلق بالميزانيات المرصودة لتجهيزه بالمنطقة.

ومن الملاحظ أنّ سنوات 2012، 2015، 2016، 2020 و2021 لم تسجل أي نوع من المشاريع التنموية بدائرة الطالب العربي في إطار البرامج والمخططات القطاعية. ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض أسعار النفط على المستوى العالمي سنة 2014، ما أثر سلبا على موازنة ميزانية الدولة، وبالتالي، تقليص ميزانيات المشاريع التنموية إذ وصل الأمر إلى حد إلغائها أو تجميدها بعد هذه السنة، إضافة إلى انتشار الوباء العالمي Covid-19 بداية 2020 وما خلفه من آثار سلبية ضربت كل القطاعات على مستوى العالم، وبالتالي، تجميد المشاريع القطاعية ليس على مستوى دائرة الطالب العربي فحسب، بل على مستوى العديد من المناطق في مختلف أرجاء البلاد.

ويمكن القول عموما أنّ البرامج والمخططات القطاعية التي مسّت منطقة الطالب العربي الحدودية في الفترة ما بين 2011–2021 تتميز بعدم التوازن القطاعي Sectoral Imbalance من حيث الإهتمام

[1] أنظر الملحق رقم (32).

بقطاعات معينة على حساب أخرى، إضافة إلى إهمال بعض النشاطات ذات الطابع الإقتصادي والمجتمعي كالفلاحة والصناعة، الثقافة والسياحة. وبالتالي حرمان الصبغة المحلية من التموقع قطاعيا.

ثانيا: في ظل المخططات البلدية للتنمية:

تعبر المخططات البلدية للتنمية بمنطقة الطالب العربي عن رؤية السلطات الولائية والمحلية في الإستجابة لمتطلبات وتطلعات المجتمع المحلي الذي يساهم بدوره في تحقيق الضغط المجتمعي Societal Pressure، بغرض الضفر بمزيد من المشاريع التي من شأنها تغطية الإحتياجات العامة للساكنة المحليين. حيث شهدت المنطقة في ظل المخططات البلدية إطلاق مشاريع متنوعة وبرامج تنموية تندرج ضمن السياسات العامة للدولة مثل: البرنامج الخماسي لدعم النمو، البرنامج التكميلي لدعم النمو، برنامج دعم النمو الإقتصادي، برنامج توطيد النمو الإقتصادي وكذا البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب.

الجدول (18): إجمالي العمليات والأظرفة المرصودة لها ضمن المخططات البلدية للتنمية لدائرة الطالب العربي 2011–2021 في إطار مختلف البرامج التنموية

السنة	عدد العمليات	رخصة البرنامج	المتبقي من الرخصة
2011	14	59.500.000,00	35.281.415,42
2012	26	220.232.000,00	31.069.963,06
2013	06	12.530.000.00	1.275.053,89
2014	25	239.445.000,00	136.456.009,20
2015	18	140.596.000,00	46.690.527,65
2016	03	44.234.000,00	8.908.506,69
2017	20	184.985.506,69	31.111.579,00
2018	11	74.990.000,00	11.593.016,57
2019	30	142.148.000,00	25.330.972,60
2020	09	45.647.000,00	13.591.683,28
2021	08	38.089.000,00	8.469.854,65
المجموع	**170**	**1.202.396.506,69**	**349.778.582,01**

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على الملاحق رقم (33)، (34) و(35)

يوضح الجدول (18) إجمالي العمليات والأظرفة المرصودة لها ضمن المخططات البلدية للتنمية لدائرة الطالب العربي 2011–2021 في إطار مختلف البرامج التنموية، حيث شهدت دائرة الطالب العربي الحدودية إجمالا 170 عملية بغلاف مالي قدر ب: 1.202.396.506,69 دج شملت البلديات الثلاث للمنطقة. ونلاحظ من خلال الجدول أن السنوات التي تميزت بأكبر قدر من العمليات هي على التوالي: 2019 ب 30 عملية، 2012 ب 26 عملية، 2014 ب 25 عملية، 2017 ب 20 عملية، 2015 ب 18 عملية، 2011 ب 14 عملية، وأخيرا 2018 ب 11 عملية. أمّا باقي السنوات فتتراوح

بين 03 إلى 09 عمليات. ويعود السبب في ارتفاع عدد العمليات بعد 2011 أي سنتي 2012 و2014 إلى تبعات أحداث الربيع العربي التي دفعت الحكومات إلى احتواء الاحتجاجات والغضب الشعبي من خلال إطلاق مشاريع ذات طابع سوسيو اقتصادي. أمّا تراجع العمليات التنموية بعد 2014 إلى 2016 فيعود إلى أزمة انخفاض أسعار النفط والتي أثرت سلبا على برمجة المشاريع وإطلاقها. كما شهدت الفترة ما بين 2017 إلى 2019 إستقرارا ملحوظا في أسعار النفط إلى غاية 2020 و2021، أين تضاءل عدد العمليات بشكل كبير مقارنة بالسنوات السابقة نتيجة أزمة إنتشار الوباء العالمي Covid-19.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الميزانية الإجمالية التي غطّت 170 عملية لم يتم استغلالها بشكل كامل، حيث تبقى منها ما يقارب الثلث كما هو موضح في الجدول، وهذا مؤشر على احتمالين. الأول، أنّ الميزانية المستغلة فعلا قد غطّت إنجاز العمليات، والثاني، أنّ المشاريع المبرمجة لم تنفذ بشكل كامل، ما يشير كذلك إلى مشاكل تسييرية تعود سلبا على النفع العام على المستوى المحلي. وبالتالي، تم إرجاع المتبقي من الميزانية إلى خزينة الدولة. وحتى إن تم استغلال الميزانية بشكل كامل، إلّا أنها تبقى ضعيفة بالنظر إلى إجمالي العمليات التنموية التي برمجت في الفترة ما بين 2011–2021.

كما تجدر الإشارة كذلك إلى أن بلدية الطالب العربي قد عرفت 70 عملية من أصل 170 شملت سنة 2012 أكبر قدر منها وهو 16 عملية. أمّا من حيث التوزيع القطاعي، فقد شهد قطاع التربية والتكوين والتهيئة الحضرية أكبر عدد كن العمليات قدر ب: 13 عملية لكل منهما، تليه المياه الصالحة للشرب ب: 09 عمليات، ثم الثقافة والتسلية ب، 08 عمليات، وأخيرا، التطهير ب: 07 عمليات. أمّا عدد العمليات فيما يتعلق بباقي القطاعات فتتراوح بين 00 إلى 04 عمليات.[1]

أمّا بلدية دوار الماء فقد عرفت 52 عملية من أصل 170 شملت سنة 2012 أكبر قدر منها وهو 09 عمليات. أمّا من حيث التوزيع القطاعي، فقد شهد قطاع المياه الصالحة للشرب أكبر عدد كن العمليات قدر ب: 10 عمليات، تليه التهيئة الحضرية ب: 07 عمليات، وأخيرا، قطاعي التربية والتكوين والطرقات ب: 06 عمليات لكل منهما. أمّا باقي القطاعات فتتراوح بين 00 إلى 05 عمليات.[2]

أمّا بلدية بن قشة فقد عرفت 48 عملية من أصل 170[3]، شملت سنة 2019 أكبر قدر منها وهو 15 عملية. أمّا من حيث التوزيع القطاعي، فقد شهد قطاع التهيئة الحضرية أكبر عدد كن العمليات قدر ب:

[1] أنظر الملحق رقم (33).

[2] أنظر الملحق رقم (34).

[3] أنظر الملحق رقم (35).

10 عمليات، تليه المياه الصالحة للشرب ب: 09 عمليات، وأخيرا، قطاع التربية والتكوين ب: 06 عمليات لكل منهما. أمّا باقي القطاعات فتتراوح بين 00 إلى 05 عمليات.[1]

ونلاحظ من خلال ما سبق أنّ بلديتي دوار الماء وبن قشة قد حظيتا بنفس العدد من العمليات في ذات الفترة، إلّا أنّ بلدية الطالب العربي تتفوق عليهما ب 20 عملية. وانطلاقا من التركيز على العمليات التي شهدت أكبر عدد بالنسبة للبلديات الثلاث، يمكن القول بأنها عمليات ذات توجه مجتمعي محظ، وبالتالي، فالمخططات البلدية لتنمية دائرة الطالب العربي قد أغفلت إلى حد كبير المجالات الأخرى كالاقتصاد والبيئة وحتى البعد المكاني Spatial Dimension الذي يتجلى في عمق الإقليم الحدودي. كما يمكن الإشارة إلى فرق بين المخططات التنمية في منطقة الطالب العربي أو ولاية الوادي عموما، حيث أنّ البرامج القطاعية يشرف عليها مدراء تنفيذيون غرباء عن الولاية وليسوا على دراية تامة بالمتطلبات المحلية، أمّا البرامج البلدية فيشرف عليها منتخبون من المنطقة، وهذا يشير إلى أن ضعف التنمية المحلية لا يربط بضعف الإرادة السياسة فحسب، بقدر ما يربط بسوء إدارة التنمية المحلية في المناطق الحدودية.

ثالثا: في إطار البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب:

تخللت هذه المخططات البلدية للتنمية عمليات ومشاريع التي تدخل في إطار البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب، وقد تم التركيز على هذا البرنامج على حدا–رغم أنّ البرنامج متضمن في الجدول رقم (18) – بهدف تحليل مساهمته في تنمية منطقة الطالب العربي كما هو مبيّن في الجدول التالي.

الجدول (19): إجمالي العمليات التنموية حسب القطاع ضمن المخططات البلدية للتنمية لدائرة الطالب العربي 2011–2021 في إطار البرامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب

البلدية	عدد العمليات	القطاع	رخصة العملية	إجمالي الرخص
الطالب العربي	01	تهيئة حضرية–2012	2.000.000,00	27.011.000,00
	01	مباني بلدية–2012	4.700.000,00	
	01	تسلية وثقافة–2015	20.311.000,00	
بن قشة	02	تربية وتكوين–2014	13.640.000,00	21.640.000,00
	01	طرقات ومسالك–2014	8.000.000,00	
دوار الماء	02	مباني بلدية–2014/2013	7.000.000,00	59.935.000,00
	02	مياه الشرب–2014	37.883.000,00	
	01	تربية وتكوين–2014	12.802.000,00	
	01	الشباب–2019	2.350.000,00	
إجمالي العمليات	12	إجمالي رخص البلديات الثلاث		108.586.000,00

من إنجاز الباحث بالاعتماد على الملاحق رقم (36)، (37)، و(38)

[1] مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي–مصلحة الإحصائيات.

يوضح الجدول (19) إجمالي العمليات التنموية حسب القطاع ضمن المخططات البلدية للتنمية لدائرة الطالب العربي 2011–2021 في إطار البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب، حيث شهدت دائرة الطالب العربي إجمالا 12 عملية بميزانية إجمالية قدرت ب: 108.586.000,00 دج، تصدرتها بلدية دوار الماء ب: 06 عمليات سنوات 2013، 2014 و2019 بميزانية قدرها 59.935.000,00 دج.[1] ثم تليها بلدية الطالب العربي ب: 03 عمليات سنوات 2012 و2015 بميزانية قدرها 27.011.000,00 دج.[2] وأخيرا، بلدية بن قشة ب:03 عمليات سنة 2011 بميزانية قدرها 21.640.000,00 دج.[3]

والملاحظ على العمليات التي أتت في إطار البرنامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب والموجهة لمنطقة الطالب العربي أنّ ميزانياتها ضعيفة جدا، ولم تتصف بالتوازن القطاعي والاستمرارية عبر السنوات، أي أنّ إسهام هذا البرنامج كان ضعيفا ولا يرقى للمستوى المطلوب لإنعاش المنطقة. وعليه، يمكن القول بأنها عمليات ذات طابع وتوجه مجتمعي كذلك، تغفل بدورها المجالات الحيوية الأخرى التي يعد الإلتفات إليها ضروريا للنهوض بالمنطقة وإكسابها نمطا تنمويا جديدا يليق ببعدها المكاني والجيواستراتيجي.

المطلب الثاني: إرتباط التنمية بجدلية الأمن الحدودي لدى السلطة المركزية

يتناول المطلب الثاني تشديد الأمن القومي على حساب المناطق الحدودية من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول التهديدات اللاتماثلية بمنطقة الطالب العربي الحدودية.

الفرع الأوّل: تشديد الأمن القومي على حساب المناطق الحدودية

– **صدق وثبات الإستبيان:** تم استخدام التحكيم وإجراء الإختبارات للتحقق من صدق وثبات الإستبيان كما يلي:

1– صدق المحكمين: لمعرفة مدى وضوح وملائمة العبارات بالاستبيان الأولي، تم عرضه على أساتذة متخصصين في مجال العلوم السياسية والعلوم الإجتماعية[4]، وبعد تصويبهم له ظهر في شكله النهائي.[5]

2– ثبات الإستبيان: تم فحص عبارات الإستبيان من خلال معامل آلفا كرونباخ، الذي تعتبر نسبته مقبولة (0.62) لكي نعتمد النتائج المتوصل إليها، والجدول التالي يمثل قيمة معامل آلفا كرونباخ لإجابات أفراد العينة كما يلي:

[1] أنظر الملحق رقم (36).

[2] أنظر الملحق رقم (37).

[3] أنظر الملحق رقم (38).

[4] أنظر الملحق رقم (39).

[5] أنظر الملحق رقم (40).

الجدول (20): معامل الثبات باستخدام طريقة آلفا لكرونباخ

عدد الأسئلة	معامل آلفا كرونباخ
27	0.834

يبين الجدول (20) أن معامل آلفا كرونباخ قدّر ب: 0.834، أي أن 83.4% من المبحوثين سيكونون ثابتين في إجابتهم في حالة إعادة القياس، وهو ما يشير إلى ثبات المقياس. وتعبر النتائج على مستوى ممتاز من الثقة والثبات[1]، وهذا يعني أن هناك استقرار بدرجة عالية في نتائج الإستبيان.

الجزء الأوّل: البيانات الشخصية

الجدول (21): توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
ذكر	78	78.0
انثى	22	22.0
المجموع	**100**	**100.0**

يبين الجدول (21) توزيع العينة حسب الجنس، حيث كان مجموع العينة المبحوثة 100 منها 78 ذكورا ما يعادل 78% من إجمالي العينة، و22 إناثا ما يعادل نسبة 22%. ومنه، فأعلى نسبة مئوية مسجلة من المبحوثين وهي 78.0% تمثل فئة الذكور. وهذا يشير إلى أن المجتمع الحدودي بإقليم الطالب العربي هو مجتمع ذكوري نتيجة غلبة جنس الذكور على الإناث.

الجدول (22): توزيع العينة حسب السن

السن	التكرار	النسبة المئوية
أقل من 30 سنة	38	38.0
من 30 الى 40 سنة	46	46.0
من 40 الى 50 سنة	8	8.0
50 سنة فأكثر	8	8.0
المجموع	**100**	**100.0**

[1] أنظر الملحق رقم (41).

يبين الجدول (22) توزيع العينة حسب السن، حيث بحث الإستبيان 38 فردا من أصل 100 من فئة أقل من 30 سنة أي ما يمثل نسبة 38%، و46 من فئة 30 إلى 40 سنة أي ما يمثل 46% و8 من فئة 40 إلى 50 سنة أي ما يمثل نسبة 08%، وأخيرا، 8 من فئة 50 سنة فأكثر أي ما يمثل نسبة 08% كذلك. ومنه، يتضح أنّ أعلى نسبة مئوية وهي 46.0% تمثل الفئة الغالبة من 30 إلى 40 سنة. وهذا يشير إلى أن المجتمع الحدودي في إقليم الطالب العربي هو مجتمع شبابي يتسم بالحيوية.

الجدول (23): توزيع العينة حسب الحالة الإجتماعية

الحالة	التكرار	النسبة المئوية
أعزب	42	42.0
متزوج	58	58.0
المجموع	**100**	**100.0**

يبين الجدول (23) توزيع العينة حسب الحالة الإجتماعية، حيث بحث الإستبيان 42 أعزبا من أصل 100 أي ما يمثل نسبة 42%، و58 متزوجا أي ما يمثل 58%، وهي تمثل الفئة الغالبة من إجمالي المبحوثين.

الجدول (24): توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل	التكرار	النسبة المئوية
ديبلوم عادي	27	27.0
ثانوي	15	15.0
ليسانس	29	29.0
مهندس	7	7.0
ماستر	9	9.0
ماجستير	2	2.0
دكتوراه	4	4.0
مؤهلات اخرى	7	7.0
المجموع	**100**	**100.0**

يبين الجدول (24) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي، حيث بحث الإستبيان 27 فردا من أصل 100 يحملون دبلوما عاديا أي ما يمثل نسبة 27.0%، 15 بدبلوم ثانوي أي ما يمثل نسبة 15.0%، 29 بدبلوم ليسانس أي ما يمثل نسبة 29.0%، 7 بدبلوم مهندس دولة أي ما يمثل نسبة 7.0%، 9 بدبلوم ماستر أي ما يمثل نسبة 9.0%، 2 بدبلوم ماجستير أي ما يمثل نسبة 2.0%، 4 بدبلوم دكتوراه أي ما يمثل نسبة %، وأخيرا، 7 بمؤهلات أخرى أي ما يمثل نسبة 7.0% من أصل 100. ويتضح من خلال الجدول أنّ أعلى نسبة مئوية من المبحوثين وهي 29.0% تمثل فئة حملة شهادة الليسانس.

الجدول (25): توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية
القطاع العام	58	58.0
القطاع الخاص	42	42.0
المجموع	**100**	**100.0**

يبين الجدول (25) توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية، حيث بحث الإستبيان 58 فردا من أصل 100 يعملون بالقطاع العام أي ما يمثل نسبة 58.0%، و42 يعملون بالقطاع الخاص أي ما يمثل نسبة 42.0%. إذ يغلب القطاع العام على الخاص من حيث عدد المبحوثين.

الجدول (26): توزيع العينة حسب الإشتراك في نشاطات أخرى

نشاط	التكرار	النسبة المئوية
نعم	14	14.0
لا	86	86.0
المجموع	**100**	**100.0**

يبين الجدول (26) توزيع العينة حسب الإشتراك في نشاطات أخرى، حيث بحث الإستبيان 14 فردا من أصل 100 لا يمارسون أي نشاطات أخرى أي ما يمثل نسبة 14.0%، و86 يمارسون نشاطات أخرى إلى جانب النشاط الأساسي أي ما يمثل نسبة 86.0%. وهي النسبة الغالبة على عدد المبحوثين.

تتميز العقيدة الأمنية الجزائرية في تسيير المناطق الحدودية كمثيلاتها بدول العالم الثالث بخاصيتي التشديد والتركيز، اللتان تتجليان من خلال سياسات الدولة الرامية للتركيز على الجانب الأمني على حساب الجوانب المجتمعية الأخرى، ما يمنح هذه المناطق خاصية اللاتنمية التي يترجمها الضعف الملحوظ على مختلف المستويات الإجتماعية، الإقتصادية وحتى البيئية.

أولا: علاقة التكثيف الأمني الحدودي بالتنمية الحدودية:

الجدول (27): توزيع العينة حسب الإعتقاد بأن التكثيف الأمني يعد عائقا أمام التنمية (س8)

س8	التكرار	النسبة المئوية
نعم	31	31.0
لا	69	69.0
المجموع	**100**	**100.0**

– س8: هل ترى بأن التكثيف الأمني الحدودي يعد عائقا أمام التنمية؟

يبين الجدول (27) توزيع العينة حسب الإعتقاد بأن التكثيف الأمني يعد عائقا أمام التنمية، حيث بحث الإستبيان 31 فردا، أي ما يمثل نسبة 31.0% ممن أقروا بأنّ التكثيف الأمني يعد عائقا أمام التنمية، بينما 69.0% قد أقروا بأنّ التكثيف الأمني لا يعد عائقا أمام التنمية.

ويتضح من خلال نتائج الجدول أنّ المجتمع المحلي بالمنطقة الحدودية للطالب العربي يتمتع بحس أمني عالي، إذ أنه لا يتعارض في غالبيته مع التواجد والتكثيف الأمنيين للأجهزة الأمنية رغم ما تتميز به المنطقة من ضعف على مستوى التنمية في كل المجالات المجتمعية، ووجود نشاطات موازية وغير شرعية للجماعات والأفراد العاملين في مجال التهريب الحدودي. ويعد هذا مؤشرا إيجابيا يؤسس لإمكانية المزاوجة بين الأمن والتنمية في المناطق الحدودية، ما يدعو السلطات المركزية لإعادة التفكير في سياسات تسيير المناطق الحدودية على اعتبار أنّ الأمن والتنمية متغيران مكملان لبعضهما ويتبادلان خاصية التأثر والتأثير في ظل عقيدة جديدة تنمّي الأمن وتؤمّن التنمية.

الفرع الثاني: بوادر ظهور التهديدات اللاتماثلية بالإقليم الحدودي المشترك

أولا: التأثيرات المحتملة على إقليم منطقة الطالب العربي:

تميزت الفترة من 2011 إلى 2017 بكثرة التهديدات اللاتماثلية*خاصة تفاقم ظاهرة الإرهاب وانتشار الجماعات المسلحة وفوضى السلاح في منطقة شمال إفريقيا ومنطقة الساحل إثر الأزمة الأمنية في كل

* وتسمى أيضا بالتهديدات الهجينة أو التهديدات غير المتناظرة أو غير المتكافئة، وتكون بين فاعلين غير متكافئين من حيث القوة وعادة ما يكون هذا النمط من التهديدات وسيلة للتعويض عن نقص في الموارد للطرف الضعيف الذي يستخدم التهديد من خلال الاعتماد على أساليب ووسائل متعددة يستهدف من خلالها المساس بنقاط الضعف للطرف القوى. ومن أمثلة هذه التهديدات حرب الدولة ضد الارهاب وعصابات الجريمة المنظمة. ومصطلح "التهديدات اللاتماثلية" عكس مصطلح التهديدات التماثلية التي تعني الطرح الكلاسيكي للتهديدات ذات الطابع العسكري والبيني بين الدول (بسمة مطالبي، مرجع سبق ذكره، ص.ص 142.141).

من ليبيا ومالي، ما أثر بشكل كبير على الأمن القومي الجزائري، حيث اضطر الجيش لانتهاج مقاربة أمنية لتأمين الحدود وذلك بتكثيف الوحدات التابعة للجيش الوطني الشعبي لمراقبة وتأمين الحدود المتوترة خاصة الجهة الشرقية والجهة الجنوبية المعقل الرئيسي للجماعات الإرهابية، والتي تحاول اختراق الحدود الجزائرية مثل حادثة تيقنتورين في 16 جانفي 2013.[1]

باتت منطقة الطالب العربي الحدودية–التي لم تشهد أي عملية إرهابية– في ظل العوامل الأمنية غير المستقرة خاصة في ليبيا تشكل عبئا وتحديا لصنّاع القرار والأجهزة الأمنية الجزائرية للإبقاء عليها آمنة، وذلك نتيجة الدور المتصاعد للجماعات الإرهابية كتنظيم داعش والميليشيات المسلحة التي أصبحت تتلقى الدعم المباشر من الأراضي الليبية، والتي امتدت إلى التراب التونسي من خلال الجماعات الإرهابية المستقرة في جبل الشعانبي وغيرها، حيث أصبحت تشكل تهديدات غير متكافئة للدولة الجزائرية أو ما عبّرنا عنه سابقا بالتهديدات اللاتماثلية. إضافة إلى ما ينجر عن الإرهاب من جريمة منظمة عابرة للحدود والتي تختص في الإتجار بالسلاح والبشر والدعم اللوجستي للمهربين على مستوى المنطقة. كل هذه العوامل ساهمت بشكل كبير في دفع السلطات الجزائرية إلى تبني مقاربة أمنية مشددة أشرنا إليها في بداية الدراسة بالمقاربة الأحادية للأمن Security Unilateral Approach، والتي عكست توجه العقيدة الأمنية الجزائرية في التعامل مع ظاهرة تسيير الحدود وتنمية الأمن الحدودي، وبالتالي، تأمين الأمن القومي للبلاد على مستوى الجانبين الجزائري والتونسي، في حين تم التغافل عن جملة من المحددات التي يمكنها المساهمة في تحقيق التنمية على مستوى المجالات المجتمعية وكذا الأمنية على حد سواء. وهذا ما يؤخذ على هذه المقاربة كأحد أهم المساوئ الأساسية التي حالت دون النهوض بالمنطقة الحدودية للطالب العربي.

يمكن تفسير ارتفاع جاهزية وعسكرة قوات الأمن في الجزائر من خلال ردة فعل السلطات العسكرية بعد الحرب على الإرهاب التي شهدتها الجزائر مطلع تسعينيات القرن العشرين، وما تخللها من إستمرار انعدام الأمن بسبب الجماعات الإرهابية وهجماتها التي استهدفت كل أسلاك الأمن المشتركة وكذا المنشآت البترولية.[2] كما تجدر الإشارة إلى أنّ التشدّد الملحوظ في المراقبة الأمنية على مستوى الجانبين التونسي والجزائري يعود إلى الهجمات الإرهابية ضد الجيش التونسي بجبل الشعانبي في 29 يوليو 2013. فمنذ ذلك الحين، لوحظ تأهب شديد من قبل قوات وأجهزة الأمن الجزائرية على مستوى المناطق

[1] بسمة مطالبي، مرجع سبق ذكره، ص 146.

[2] Khaldoon A. Mourad, Helen Avery, **The Sustainability of Post-Conflict Development: The Case of Algeria**, (Sustainability, May, 29th 2019), p.p 6.7, www.mdpi.com/journal/sustainability, https://www.mdpi.com/2071-1050/11/11/3036, doi:10.3390/su11113036.

الحدودية المتاخمة للجمهورية التونسية، ما أدى بدوره إلى غلق بعض منافذ ومسارات التهريب[1]التي تؤمّن عمليات التهريب ضمن الخط الرابط بين الولايات التونسية القريبة وولاية الوادي عبر الشريط الحدودي لإقليم الطالب العربي.

كما أدى تدهور الأوضاع الأمنية في تونس والتي أنتجت حوادث اغتيال لبعض الشخصيات السياسية التونسية المعروفة في العام 2013، وكذا الهجمات الإرهابية التي استهدفت بعض السيّاح الأجانب في العام 2015 إلى مزيد من التشدّد في ضبط الأمن عند المناطق الحدودية بين تونس والدول المجاورة لها. ورغم ذلك، لم تتمكّن السلطات الأمنية التونسية من مكافحة التجارة غير الرسمية عبر الخطوط الحدودية. حيث اخترقت كميات البضائع المهربة التراب التونسي بشكل متزايد عبر الممرات البرية التي تربط تونس بالدول المجاورة (وتحديدًا ليبيا والجزائر)، أو من خلال الممرات البحرية التي تربط الموانئ التونسية بالأسواق الآسيوية.[2]

إرتفع الإنفاق العسكري في الجزائر من 700 مليون دولار أمريكي سنة 1980 إلى حوالي 11,000 مليون دولار أمريكي سنة 2017، حيث شهدت فترة الحرب الأهلية 1992–2002 أكبر نسبة من الإنفاق بلغت 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وباستمرار التوترات والهجمات المسلحة بعد هذه الفترة، استمرت الزيادة في الإنفاق العسكري حتى الآن، إذ بلغ أكثر من 6٪ الناتج المحلي الإجمالي أي ما يقرب من ثلث الإنفاق الحكومي العام والذي يتم تغطيته من عائدات البترول.

والجزائر هي البلد الأكثر تسليحًا في إفريقيا، وتحتل المرتبة 15 عالميا بتعداد 130 ألف جندي نشط وعدد كبير من الشبه عسكريين، ومثلت الجزائر سابع أكبر عدد من الدول المستوردة للأسلحة عالميا بين 2013–2017. إضافة إلى تعداد من الدرك الوطني يبلغ 130 ألفًا ينشطون تحت إشراف وزارة الدفاع لأداء مهام الشرطة في المناطق الريفية، كما يبلغ تعداد الشرطة الوطنية حوالي 210 آلاف فردا. وعموما، يمكن القول بأنّ اتساع تغطية نفقات الأمن العام في الجزائر له آثار سلبية على القطاعات الإقتصادية الأخرى والعمالة المحلية، حيث أنّ عمليات تأمين الأمن خاصة في المناطق الحدودية لا تقترن بآليات خلق فرص بديلة للعمل والدخل على المستوى المحلي[3]، وهو الحال ذاته بالنسبة لإشكالية التنمية المحلية على مستوى منطقة الطالب العربي الحدودية.

---

[1] **تونس الحدودية: جهاد وتهريب**، (تقرير الشرق الأوسط/شمال إفريقيا رقم 148، مجموعة الأزمات الدولية، بلجيكا، 28 نوفمبر 2013)، ص 17.

[2] حمزة المؤدّب، **الوجه الخفي للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود في تونس بعد العام 2011**، (15 تموز/يوليو 2021، https://carnegie-mec.org/2021/07/15/ar-pub-84891، تم الإطلاع يوم 25سبتمبر 2021).

[3] Khaldoun A. Mourad, Helen Avery, Op. Cit, p 6.

ثانيا: التهريب الحدودي وتقويض التشاركية كمبدأ أساسي للتنمية الحدودية المشتركة:

تتخذ ظاهرة التهريب الحدودي على مستوى منطقة الطالب العربي والإقليم الحدودي المشترك عموما منحا معاكسا لما يفترض أن يكون في إطار تحقيق التشاركية، كما تعد من العوامل المثبطة لدفع التشاركية من منظور إيجابي يخدم كل الأطراف. حيث أنّ التفاعلات الحاصلة بين شبكات التهريب الجزائرية والتونسية تنشئ فضاء موازيا للتوجه التشاركي الصحيح من الناحية الإجتماعية والإقتصادية وحتى الأمنية، فهي بذلك تشكّل قوة خارجة عن القانون وضاربة في عمق المجتمع الحدودي، من خلال استقطاب الشباب نحو الانخراط في نشاط التهريب متعدد الأوجه، بدل تموقعهم إجتماعيا وقيادتهم للنهج التشاركي. كما أنّ التهريب يساهم بدوره وبشكل كبير في الإضرار بالاقتصاد المحلي، خصوصا وأنّ الإقليم الحدودي المشترك لا يتسم بمستوى عال من التنمية، إضافة إلى الأثر الذي يمكن أن نلحظه على المستوى الأمني من خلال إمكانية التورط في عضوية الجماعات الإرهابية الدولية التي تشكل خطرا ممتدا محليا وإقليميا، يهدد كيانات الدول والمجتمعات.

ويتسم هذا الوضع بخاصية منافية تماما لما يقتضيه النهج التشاركي الذي يدمج جهود الدولة ممثلة في السلطات المركزية، الولائية والمحلية والمجتمع المدني بكل مكوناته وفواعله، والتي تهدف إلى تعزيز الجبهة الإجتماعية والإقتصادية والأمنية للمناطق الحدودية، التي يعد الإنسان عصبها الأساسي، وبالتالي، فإنّ التشتت بين دعاة التشاركية التنموية Development Partnership أو التنمية التشاركية Participatory Development وشبكات التهريب يمثل عائقا كبيرا في إطار النهوض بالمنطقة والإقليم الحدودي المشترك بشكل عام، حيث أنّ هذه الشبكات تتهيكل فيما بينها مؤسسة تشاركية مضادة Counter-Partnership تنشأ ضمنها علاقات وتفاعلات عبر حدودية تخدم مصالح الجزء على حساب الكل في إطار "إتجاه معاكس للتنمية Opposite Path of Development".

هناك علاقة تأثر وتأثير متبادلة بين التشاركية التنموية والتشاركية المضادة، حيث أنه كلّما كان النهج التشاركي قويا كلّما ضعفت التشاركية المضادة، والعكس صحيح. وتتحدّد هذه العلاقة وفق عوامل التأثير المجتمعية التي يمكن أن تتجه نحو خدمة المجتمع المحلي بمنطقة الطالب العربي والإقليم الحدودي عموما، كما يمكنها أن تتجه نحو استغلال واستنزاف الموارد المحلية لتحقيق مصالح ضيقة تخدم فئة محددة، وبالتالي، تعمل على إضعاف القدرات المحلية للمجتمع بشكل عام.

تنطلق التشاركية التنموية من المجتمع كقاعدة أساسية لتحقيق التماسك على المستوى المحلي، وذلك بتعزيز الحوار المجتمعي وإبداء أهمية قصوى للنظر في المتطلبات والتطلعات المحلية، وخصوصا لدى فئة الشباب التي يجب احتوائها وفسح المجال لها للتموقع في خارطة النهج التشاركي والإحساس بالمسؤولية المجتمعية، التي تتأتى من خلال الوعي بضرورة محاربة كل الآفات والظواهر التي من شأنها

تعطيل مسار التشاركية. وعليه، فإنّ مكونات وفواعل المجتمع المدني سواء الأفراد أو الجمعيات أو حتى مؤسسات الدولة والسلطات المحلية تضطلع بمهمة ودور كبيرين بهذا الصدد، حيث تعبر العملية عن مسؤولية مشتركة ومسعى مشترك كذلك.

المبحث الثاني: أثر المقاربة الأمنية على التنمية في الإقليم الحدودي المشترك

يتناول المبحث الثاني من الفصل الثالث ظاهرة التهريب الحدودي بمنطقة الطالب العربي من خلال المطلب الأوّل، أمّا المطلب الثاني فيتناول خلفيات وآثار ظاهرة التهريب على خط الطالب العربي–توزر.

المطلب الأوّل: أثر الإستقرار الأمني في المحيط الحدودي على أمن التنمية

يركّز المطلب الأوّل على مؤشرات التهريب بإقليم الطالب العربي الحدودي من خلال التطرق إلى طبيعة المواد موضوع التهريب بين البلدين ومؤشرات التهريب، وكذا تمثلات ومستويات التهريب وأثرها على التنمية في الإقليم الحدودي المشترك عموما ومنطقة الطالب العربي خصوصا.

الفرع الأوّل: مؤشرات التهريب بإقليم الطالب العربي الحدودي

أولا: طبيعة المنتجات المهربة بين الجزائر وتونس:

تتعدّد مصطلحات وتسميات نشاط التهريب، فالبعض يسميه "تجارة موازية Paralle Trade" أو "تجارة بينية Intra-Border Trade، بينما آخرون يستخدمون المصطلح الإسباني"Trabando" أي التهريب بالعربية أو"Smuggling" بالإنجليزية، وهذا الأخير هو المصطلح الأكاديمي الذي يعبر عن "التجارة غير المشروعة أو غير القانونية Illegal Trade/Illicit Trade" في إشارة إلى كل أشكال التجارة العابرة للحدود والتي لا تحترم القانون حسب "ماكس غاليان Max Gallien".[1]

وتمتد الحدود البرية بين الجزائر وتونس بطول (1026 كم)[2]، لذلك تشهد الأقاليم الحدودية المشتركة بين البلدين عموما حركة تهريب واسعة جدا تشمل مواد متنوعة، يسهر على تمريرها أفراد وشبكات منظمة تمتهن التهريب كوظيفة ونشاط دائم. وتتكوّن هذه الشبكات عموما من أفراد وجماعات بارعين في التهريب، تعتمد أساسا على بعض شباب المناطق الحدودية الذين لديهم معرفة بخبايا الإقليم الحدودي، وشبكة الطرقات والمسالك الثانوية والهامشية التي يتم عبرها تهريب البضائع والأشخاص، إضافة إلى استغلال علاقاتهم على المستوى المحلي مع أعوان الأجهزة الأمنية المختلفة.

[1] Max Gallien, **Informal Institutions and the Regulation of Smuggling in North Africa**, (LSE Research Online, December 2018), p3, http://eprints.lse.ac.uk/id/eprint/90957, https://bit.ly/2lV1SyB.

[2] **Delimitation and Demarcation of Boundaries in Africa: General Issues and Case Studies**, (Commission of the African Union, Department of Peace and Security, African Union Border Programme (AUBP), September 2013), p 156, https://www.peaceau.org/uploads/au-2-en-2013-delim-a-demar-user-guide.pdf, https://bit.ly/3f1ENpL

تشمل المنتجات المهربة من الجزائر إلى تونس البنزين وهو أكثر المواد شيوعًا، نظرا لأن الجزائر دولة منتجة للنفط وتدعم أسعاره، إذ أنّ سعر اللتر أقل بثلاث مرات مما هو عليه في تونس. ويضمن هذا الإختلاف هامش ربح كبير لمهربي البنزين إلى تونس، حيث يكسب المهرب ما بين 150 دولارًا و300 دولارًا في اليوم، وهذا النشاط يشكل 75% من النشاط الإقتصادي في المنطقة. إضافة إلى ذلك نجد من بين السلع المهربة من الجزائر إلى تونس الأغنام، وقطع غيار السيارات بكل أنواعها، والنحاس، والمنتجات الإلكترونية المصنّعة من قبل العلامة التجارية الجزائرية Condor، إضافة إلى العطور، ومستحضرات التجميل، والزبادي، والحليب المجفف، والبطاطس. وبالمثل، تتنوع المنتجات المهربة من تونس[1] إلى الجزائر عموما بين المعكرونة وزيت الطهي والطماطم المعلبة والحلاوة الطحينية والتبغ المنكّه والموز.[2]إضافة إلى سيارات شخصية يحظر بيعها في تونس، حيث يتم نقلها من خلال معابر الحدود التونسية البرية ثم تختفي في الجزائر، وتتم هذه عملية التحويل هذه بتواطؤ من بعض أعوان الديوانة وشرطة الحدود التونسية.[3]

تتركّز أنشطة التهريب في الجزائر عموما على مستوى كل الشريط الحدودي المتاخم للجمهورية التونسية، على غرار إقليم الطالب العربي الذي يحوي معبرا من بين أنشط المعابر الجمركية باتجاه تونس. حيث تشهد المنطقة حركية هائلة لتنقل الأشخاص والبضائع سواء بطريقة نظامية أو غير نظامية على مدار السنة، ما يستدعي تشديد التواجد الأمني من قبل الأسلاك الأمنية المشتركة التي تضطلع بمهمة حراسة ومراقبة الحدود، من خلال المراكز الثابتة والدوريات الإستكشافية والاستطلاعية على مستوى الطرقات الرئيسية والثانوية التي تربط ولاية الوادي والمناطق الأخرى بالشريط الحدودي التابع للمنطقة، أو حتى على مستوى التخوم المشتركة بين البلدين.

ثانيا: مؤشرات التهريب على مستوى منطقة الطالب العربي الحدودية:

يتسم إقليم الطالب العربي الحدودي بذيوع بعض الأنشطة غير الشرعية كالتهريب الذي يعد نشاطا أساسيا لدى بعض الفئات سواء من الإقليم أو من خارجه، خصوصا وأنّ المنطقة تعد بوابة نشطة من ولاية الوادي نحو تونس من خلال مدينة توزر. حيث يشهد هذا الخط حركية بشرية غير عادية سواء على مستوى البوابة الجمركية أو غيرها، تساهم بشكل كبير في انتشار هذا النشاط.

[1] أنظر الملحق رقم (42).

[2] Dalia Ghanem, **Algeria's Borderlands: A Country Unto Themselves**, (Beirut, Carnegie Middle East Center, 2010), p 6, https://carnegieendowment.org/files/Ghanem-Algeria-Tunisia.pdf.

[3] تونس الحدودية: جهاد وتهريب، مرجع سبق ذكره، ص 10.

الجدول (28): قيمة محجوزات المكتب والتهريب على مستوى دائرة الطالب العربي 2011–2021

السنة	2011		2012	
	العمليات	قيمة المحجوزات	العمليات	قيمة المحجوزات
مخالفات المكتب	69	72 570 265,37	62	65 730 800,00
مخالفات التهريب	127	157 315 400,00	138	173 400 525,00
السنة	2013		2014	
	العمليات	قيمة المحجوزات	العمليات	قيمة المحجوزات
مخالفات المكتب	47	59 345 670,14	51	57 602 783,43
مخالفات التهريب	163	186 714 180,75	143	181 358 492,00
السنة	2015		2016	
	العمليات	قيمة المحجوزات	العمليات	قيمة المحجوزات
مخالفات المكتب	14	29 771 638,50	13	110 243 350,57
مخالفات التهريب	111	33 976 220,00	79	74 872 297,15
السنة	2017		2018	
	العمليات	قيمة المحجوزات	العمليات	قيمة المحجوزات
مخالفات المكتب	33	210 087 000,00	37	193 056 674,47
مخالفات التهريب	59	55 656 491,00	76	220 724 700,00
السنة	2019		2020	
	العمليات	قيمة المحجوزات	العمليات	قيمة المحجوزات
مخالفات المكتب	03	52 230 000,00	01	1 200 000,00
مخالفات التهريب	17	11 613 800,00	16	40 538 327,50

السنة	2021	
	العمليات	قيمة المحجوزات
مخالفات المكتب	02	3 820 000,00
مخالفات التهريب	11	20 290 000,00

المصدر: من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مفتشية أقسام الجمارك بالوادي

يوضح الجدول (28) قيمة محجوزات ومخالفات المكتب*والتهريب على مستوى دائرة الطالب العربي 2011–2021، حيث شهدت محجوزات المكتب أعلى مستوى لها سنة 2011 بإجمالي 69 عملية، ثم تتجه للانخفاض ابتداء من سنة 2012 ب: 62 عملية إلى 2013 ب: 47 عملية و2014 ب: 51 عملية إلى غاية 2019، 2020 و2021 ب: 03، 01 و02 عملية على التوالي. ويفسّر هذا الانخفاض بتوجه العمليات الجمركية سواء للدخول أو الخروج نحو النقصان بدء من سنتي 2013 و2014 نتيجة

* يقصد بمخالفة المكتب كل مخالفة يتم رصدها وتحريرها من قبل أعوان الجمارك في إطار مراقبة كل العمليات الشرعية التي تتم على مستوى مركز العبور للطالب العربي.

انخفاض أسعار النفط على المستوى العالمي، ما أثر سلبا وبشكل كبير على عمليات الإستيراد للشركات البترولية العاملة بمنطقة حاسي مسعود. أمّا من حيث قيمة المحجوزات، فقد سجلت السنوات التالية أعلى قدر: سنة 2016 بقيمة 110.243.350,57 دج، سنة 2018 بقيمة 193.056.674,47 دج، وأخيرا، سنة 2017 بقيمة 210.087.000,00 دج.

أمّا فيما يتعلق بمخالفات ومحجوزات التهريب، فقد شهدت سنة 2011: 127 عملية، ثم ترتفع إلى 138 عملية سنة 2012 إلى 163 سنة 2013، ثم تبدأ بالانخفاض ابتداء من 2014 ب: 143 عملية إلى 111 عملية سنة 2015، إلى 79 سنة 2016 ثم 59 سنة 2017، ثم ترتفع مجددا وبشكل نسبي لتبلغ 76 عملية سنة 2018 والتي سجلت أعلى قيمة للمحجوزات قدرت ب: 220.724.700,00 دج، ثم تتجه مجددا نحو الانخفاض سنوات 2019، 2020 و2021 ب: 17، 16 و11 عملية على التوالي.

ويفسّر هذا الانخفاض في تسجيل مخالفات ومحجوزات التهريب إلى حنكة المهربين والشبكات المنتسبين إليها في مراوغة حرس الحدود واختيار الأوقات المناسبة للتحرك في عبور غير شرعي، ما ينبئ بقصور وعدم كفاية للأجهزة الأمنية في تغطية كامل الشريط الحدودي لإقليم الطالب العربي، إضافة إلى عامل التكنولوجيا الرقمية واللاسلكية التي ساهمت بشكل كبير في تأمين الإتصالات وتبادل المعلومات بين شبكات التهريب سواء المحلية أو الدولية.

وفي إطار مخالفات المكتب للفترة الممتدة من 2011–2021، يمثل إجمالي العمليات المسجلة 332 عملية بإجمالي قيمة محجوزات قدرت ب: 855.658.182,48 دج، بينما فيما يتعلق بمخالفات التهريب لذات الفترة فيمثل إجمالي العمليات المسجلة 940 عملية بقيمة محجوزات قدرت ب: 1.156.460.433,40 دج.

ويتضح جليا من خلال هذه الأرقام أنّ مؤشرات مخالفات التهريب تفوق مؤشرات مخالفات المكتب وخاصة من حيث عدد عمليات التهريب التي تفوق عمليات مخالفات المكتب بحوالي الضعفين. وهذا مؤشر قوي على الحركية الكبيرة التي يشهدها نشاط التهريب بكل أشكاله في منطقة الطالب العربي الحدودية، وبالتالي، تأثيره المزمن على الإقتصاد الوطني عموما والتنمية المجتمعية بالمنطقة خصوصا.

الفرع الثاني: تمثلات المواد المهربة عبر الطالب العربي على مستوى تونس

أولا: تهريب الوقود الجزائري:

يتم الحصول على البنزين الجزائري محليًا وفي المدن الداخلية الأخرى، ثم يتم نقله أولا إلى الحدود بواسطة شاحنات ذات صهاريج كبيرة إلى البلدات الصغيرة القريبة من الحدود، وبعدها عبر الطرق الثانوية

إلى الحدود، حيث يتم تسليمها إلى شبكات التهريب التونسية التي تقوم بدورها بتخزينه في المنازل[1]على طول الحدود قبل بيعها للموزعين على مستوى الطرقات. وبحسب مهربين تونسيين، فإنّ ربحهم عن كل رحلة تهريب يبلغ نحو 40 دولارًا بمعدل ثلاث إلى أربع رحلات في اليوم.[2]

حيث يمثل تهريب البنزين من الجزائر نحو تونس إقتصادا موازيا بحد ذاته، ناهيك عن المنتجات الأخرى التي يتم تداولها بين شبكات التهريب بين البلدين. وهو بذلك يعد محورا أساسيا يتم الإعتماد عليه في سبيل تأمين دخول مادية ليس للأفراد فحسب، بل حتى لبعض العائلات التي تمتهن هذا النشاط كإرث عائلي Smuggling Family Legacy، وتسعى لتوريثه من خلال تنشئة الأجيال الصاعدة على مواصلة المشوار الذي يعتبرونه مكسبا لا غنى عنه لتحقيق حياة الرفاه، دون النظر إلى ما يترتب عنه من أضرار تعود سلبا على المجتمع والدولة على حد سواء.

الشكل (23): مؤشرات تهريب الوقود والأقراص المهلوسة بين الجزائر وتونس (على مستوى إقليم الطالب العربي) 2011–2021

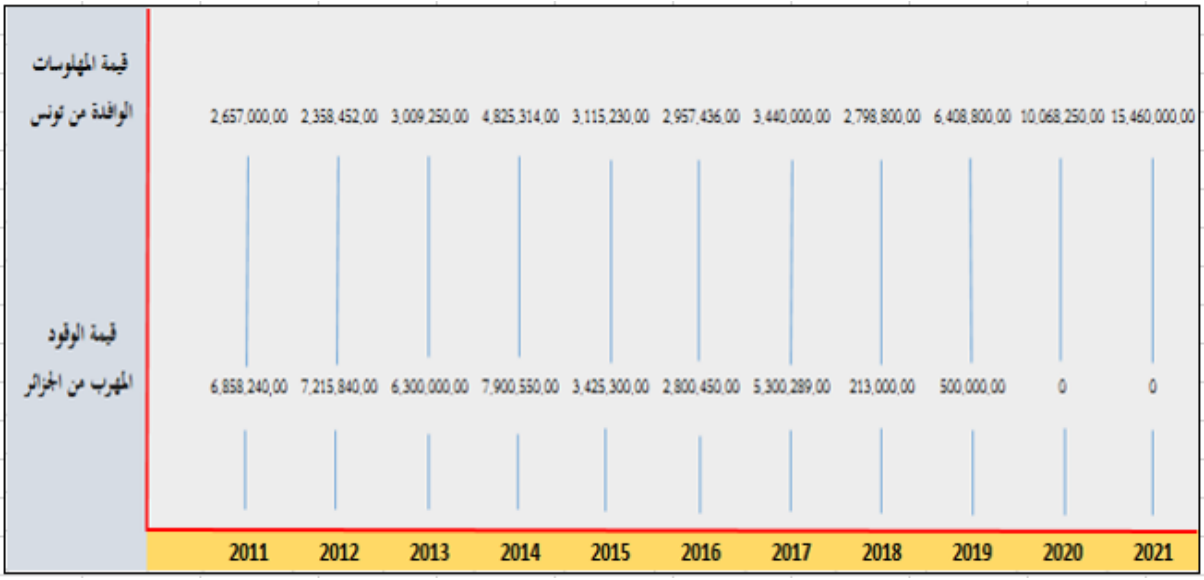

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مفتشية أقسام الجمارك بالوادي

يوضح الشكل (23) مؤشرات تهريب الوقود والأقراص المهلوسة بين الجزائر وتونس 2011–2021، حيث يعد الوقود الجزائري مادة أساسية للتهريب من إقليم الطالب العربي نحو تونس، إذ تراوحت قيمته بين سنوات 2011، 2012، 2013 و2014 بين ستة ملايين إلى ثمانية ملايين دينار جزائري، حيث نلاحظ أنّ أعلى قيمة قد سجلت سنة 2014.

[1] أنظر الملحق رقم (43).

[2] Querine Hanlon and Matthew M. Herber, **Border Security Challenges in the Grand Maghreb**, (Washington, United States Institute of Peace, 2015), p 17.

ويفسّر هذا الارتفاع بسبب تفشي البطالة بالمنطقة كغيرها من المناطق الكثيرة في الجزائر. كما نشهد انخفاضا في تهريب هذه المادة بدء من سنة 2015 بحوالي ثلاثة ملايين ونصف دينار جزائري ليتواصل الانخفاض إلى غاية صفر دينار جزائري سنتي 2020 و2021. ويفسر هذا الانخفاض منذ 2015 نتيجة تدني أسعار النفط عالميا ما أثر سلبا على سيرورة إنتاج الوقود، وبالتالي تشديد الرقابة على توزيعه على المستوى المحلي ما قلّص حتما من تهريبه. أمّا عن سنتي 2020 و2021، فقد ساهمت جائحة كورونا Covid-19 في التضييق على المهربين وكبح حركيتهم بشكل كبير، رغم استمرار نشاطاتهم التي لم ترصد من قبل الأجهزة الأمنية الحدودية.

ورغم هذه العوامل التي أضعفت نشاط التهريب إلى حد كبير خصوصا على مستوى البوابة الجمركية المركزية للطالب العربي، فهذا لا يعني أن النشاط قد قضي عليه، بل على العكس، حيث أنّ المهربين قد ابتكروا طرقا ووسائل بديلة بهدف مواصلة تهريب الوقود، إذغالبًا ما يتكيّف التجّار والناقلون مع إغلاق الحدود بطرق إبداعية وديناميكية، حيث دفعت القيود المفروضة على المعابر الرسمية وإقامة الجدران والأسوار إلى تطوير المعابر غير الرسمية.[1]

خاصة وأنّ هناك كميات كبيرة جدا من هذه المادة الحيوية يتم تهريبها دون ضبطها من طرف قوات أمن الحدود المختلفة على مستوى الشريط الحدودي لإقليم منطقة الطالب العربي. وتشير هذه الحالة إلى عاملين أساسيين يساهمان بشكل أو بآخر في تفاقم الظاهرة، العامل الأول يتمثل في احتمال وجود ضعف مسجل على مستوى الوحدات الأمنية التي تشرف على مراقبة الحدود، من حيث التجهيزات وكذا التنسيق والاستخبارات المعلوماتية، مع تطور على مستوى شبكات التهريب من حيث التجهيز والتدريب على التمويه. أمّا العامل الثاني فيتمثل في احتمال تواطئ حرس الحدود والجمارك في التغافل عن بعض عمليات تهريب الوقود سواء بمنطقة الطالب العربي أو بمدينة توزر التونسية، مراعاة لظروف ساكنة المنطقة الحدودية واقتناعا منهم بأنّ هذا النشاط يعد معاشيا.

كما يتم تهريب الوقود الجزائري بطريقة غير شرعية من دوار الماء إلى تونس عبر الخزانات المحمولة عبر سيارات من نوع تويوتا ستايشن[2]، المعروفة بقدرتها على اجتياز المسالك والطرق الوعرة التابعة لشبكات التهريب المحلية على مستوى منطقة الطالب العربي الحدودية. حيث تعمل جماعات التهريب بالتداول بين أفرادها وبشكل منتظم ومبرمج، إلاّ أنهم يصطدمون أحيانا بالتشديدات الأمنية التي غالبا ما تربكهم وتجعلهم يخفضون من وتيرة نشاطهم. إضافة إلى وسائل التهريب الأخرى المتمثلة في السيارات

[1] Jonathan Goodhand and others, **Voices from the borderlands 2020, Illicit drugs, development and peacebuilding, Drugs & (dis)order**, (SOAS University of London, 2020), p 38. www.drugs-and-disorder.org.

[2] أنظر الملحق رقم (44).

السياحية التونسية التي بها خزانات وقود ذات سعة كبيرة، مثل سيارات مرسيدس Mercedess التي نراها وبشكل متكرر تعبر الحدود بشكل نظامي، لتظفر بتعبئة الوقود من محطة البنزين بالطالب العربي لتعود أدراجها إلى الإقليم التونسي بهدف الإتجار غير الشرعي لهذه المادة.

كما يتم عرض الوقود الجزائري على مستوى الطرقات التونسية[1]بمدينة توزر والمدن الأخرى القريبة منها ومن الحدود الجزائرية بشكل علني وعلى مرئ من السلطات الأمنية المحلية، إذ يستفيد منه أصحاب المركبات التونسيون بشكل كبير نتيجة ثمنه الذي يعد أقل من الوقود التونسي، كما يستفيد منه حتى الجزائريون الوافدون نحو تونس للسياحة أو الاستشفاء.

أدى ارتفاع أسعار البنزين بين سنوات 2000 و2010 في تونس إلى زيادة حجم سوق الوقود المهرّب. حيث أشارت دراسة سنة 2013 إلى أن 25٪ من استهلاك الوقود المحلي في تونس مهرب من الجزائر. وفي ذات السياق وفي ظل تنامي حجم الإتجار بالوقود، أشار وزير الداخلية الجزائري أنذاك علنًا إلى أن ما لا يقل عن ربع مخزون البترول الجزائري يتم تهريبه إلى البلدان المجاورة. ونفس الشيء بالنسبة لليبيا عقب الثورة وانهيار السلطة المركزية، حيث أن حوالي 495 مليون لتر أي ما يعادل 17٪ من الإستهلاك المحلي لتونس قد تم تهريبه من ليبيا عام 2015. ونظير هذه الوضعية المؤرقة، شنّت الجزائر حملة قمع كبيرة لهذا النشاط لا سيما وأنه يستنزف حوالي ملياري يورو سنويًا من خزائن الدولة.[2]

ثانيا: تهريب المواد الأخرى:

توزّع المواد الأخرى المهربة–عدا الوقود–عبر الطالب العربي نحو توزر وما جاورها عموما على محلات البيع بالتجزئة وكذا الأسواق، لعرضها على الزبائن الذين يفضلون استهلاكها لكونها لا تخضع لأي شكل من أشكال الضرائب ورخيصة الأثمان مقارنة بالمواد التونسية سواء المصنوعة محليا أو المستوردة. إذ غالبا ما يتفاجأ الوافد الجزائري إلى تونس بوجود المنتجات المصنوعة محليا في الجزائر تباع في الأكشاك والمحلات التونسية خاصة في الولايات والمناطق القريبة من الحدود، وبالتالي، يقتنيها بأسعار عالية.

ونشير هنا إلى أحد المنتجات الجزائرية واسعة الإستهلاك المهرّبة إلى تونس، نوع معين من العصائر المعلبة ذات الحجم الصغير: "دايلي جوي 125 مل Daily Joy"، حيث يبلغ سعر بيعه بالتجزئة في الجزائر 10 دينار جزائري، ونظرا لغلاء علب العصير بنفس الحجم في تونس والتي يرتكز عليها المستهلك التونسي كلمجة لأطفال المدارس ودور الحضانة، نجد الطلب عليها متزايدا جدا. حيث يتم جلب

[1] أنظر الملحق رقم (45).

[2] Matt Herbert, Max Gallien, **Divided They Fall Frontiers, Borderlands and Stability in North Africa**, (North Africa Report 6, Institute for Security Studies, December 2020), p 9.

هذه المادة عبر التهريب بشكل يومي تقريبا من الجزائر–حيث تعد ولاية الوادي والبلديات الواقعة بينها وبين دائرة الطالب العربي كالدبيلة، حساني عبد الكريم وحاسي خليفة المكان الرئيسي للتموين بهذه المادة وغيرها من المواد الإستهلاكية الأخرى–، إلاّ أنّ جائحة كورونا Covid-19 كان لها أثر سلبي على جلب هذه المادة منذ أواخر 2020، والتي كانت تمر حتى عبر البوابات الجمركية ضمن أمتعة المسافرين.

إضافة إلى ذلك، نجد التمور الجزائرية المهربة من ولايات الجنوب الشرقي خاصة ورقلة، تقرت، بسكرة والوادي وكذا تمور إقليم الطالب العربي وهي ذات نوعية ممتازة، يتم تهريبها إلى الأقاليم التونسية بكميات كبيرة جدا توجه للاستهلاك المحلي هناك، كما يتم تصديرها من تونس نحو أوروبا ودول العالم الأخرى على أساس أنها منتوج تونسي أصيل، رغم أن تونس لا تمتلك إلا ثروة ضئيلة من التمور تتواجد بالجنوب خاصة مدينة توزر، كما أنها لا ترتقي لتنافس المنتوج الجزائري إطلاقا.

تثير هذه الحالة نقطة سوداء وجد حساسة تجاه الإقتصاد الجزائري الذي باتت تنهشه الاقتصاديات المجاورة نتيجة حالة الضعف الذي تشهده ميكانيزمات التسويق والتصدير في الجزائر، إذ بدل أن يتم تأطير منتجي التمور وخاصة في منطقة الطالب العربي والوادي وولايات الجنوب الشرقي وفتح المجال لهم للتصدير من بلد المنشأ باتخاذ منطقة الطالب العربي مركز عبور تجاري مقنن ومراقب نحو تونس– وهو ما لم يتم تفعيله بشكل مجدي لحد الساعة– وولاية الوادي الذي بها مطار دولي، يتيح إمكانية التصدير إلى دول كثيرة حول العالم كذلك، يترك المجال لسماسرة التهريب لتحقيق مكاسب وثروات طائلة يجنونها جراء هذا النشاط.

المطلب الثاني: إستراتيجية الفاعل الأمني في حماية إقتصاد المجتمع الحدودي المحلي

يتناول المطلب الثاني بحث عقيدة التهريب الحدودي من خلال الفرع الأول، والفرع الثاني يتناول عوامل إنتشار ظاهرة التهريب الحدودي، وأخيرا، الفرع الثالث الذي يتناول مآلات التهريب بمنطقة الطالب العربي وأثرها على التنمية.

الفرع الأوّل: عقيدة التهريب الحدودي –المتبناة من قبل المهربين–

أولا: رؤية المهربين لنشاط التهريب:

تشهد المناطق الحدودية الجزائرية حركة تهريب واسعة خاصة مع تونس والمغرب وحتى ليبيا قبل ثورات الربيع العربي أسفرت عن خلق إقتصاد موازي Parallel Economy يؤمّن فرص عمل ودخل للسكان الحدوديين في ظل ارتفاع نسبة البطالة، وكذا تأمين عبور السلع الأساسية المهربة كالوقود وغيره. إذ بلغ

الأمر إلى حد وصف التهريب بالمزمن والمستدام* Chronic-Sustainable Smuggling نتيجة التعاون الضمني والمخفي ين المهربين وبعض الأطراف المحلية، بهدف ضمان العبور غير الشرعي والآمن على طول الحدود الجزائرية التونسية في إطار التعدي على القانون والتحايل على الأنظمة الأمنية على مستوى الخطوط الحدودية.[1]

قد يرى المهربون الذين يعملون على طول الحدود الجزائرية التونسية أن نشاطاتهم غير ضارة باقتصاديات بلدانهم، لكنها تخلق فجوات ونقاط ضعف في بنية أمن الحدود في كلا البلدين. كما تقلل رشوة الأجهزة الأمنية وإكراهها من فعالية قوات الحدود، وتجعلها غير قادرة على تأمين حدود حيوية في منطقة خطرة.[2]

بالنسبة لمجتمعات المناطق الحدودية، يمثل تهريب البضائع المهربة من وإلى تونس إحدى فرص العمل القليلة الثمينة في منطقة تتميز بالبطالة وضعف مصادر الدخل، وبالمقابل، يساهم هذا النشاط على نطاق واسع في خلق مساحة كبيرة لاقتصاد موازٍ، كما يتطلب تطوّر هذا النوع من النشاط أمورا تنظيمية وعلاقات متعددة المستويات، حيث يلجأ المهربون إلى مختلف الطرق والوسائل بهدف ضمان استمرارية النشاط وتطويره وتوسيع دائرته. وأحيانا يتم التغاضي عن حالات التهريب المعاشي في الإقليم المشترك على المستوى المحلي، على اعتبار أنّ هذا النوع من النشاط يضمن حركية اقتصادية موازية في منطقة تتسم بالضعف التنموي[3].

ويرى بعض المهربين عموما أنّ التهريب مهم للغاية في تأمين معيشة الناس وهو بمثابة المحفز لازدهار الحياة. ونتيجة الربحية المترتبة عن التهريب، يمكن القول إنّ هذا النوع من التجارة غير الشرعية متعدد الأجيال، حيث تشارك بعض العائلات آباء وأطفالا في دعم واستدامة إقتصاديات التهريب بجميع أشكاله. ففي جنوب الجزائر يتجنب الأفراد الأكبر سنا تهريب المخدرات، بينما ينخرط الشباب بشكل متزايد في هذا النشاط. كما أوضح أحد المهربين في واد سوف بأن دخله المادي وقدرته على إعالة أسرته يفوق كثيرا الموظف الحكومي، وبالتالي، فإن القوة الشرائية لدى عائلة المهرب أفضل مما لدي عائلة الموظف الحكومي.[4] وهو الحال بالنسبة لجميع المهربين على مستوى الطالب العربي وعلى طول الحدود الجزائرية

* يشير مصطلح التهريب المزمن أو المستدام Chronic-Sustainable Smuggling إلى حدة الظاهرة التي باتت منتشرة بشكل كبير إلى درجة التنظيم والتشبيك والتموقع في شكل شبكات وتنظيمات محلية أو عابرة للحدود، ومدي تأثيرها على أركان ومقومات الدول والمجتمعات.

[1] ليلى مداني، سلمة بورياح، مرجع سبق ذكره.

[2] Querine Hanlon and Matthew M. Herber, Op. Cit, p 18.

[3] Dalia Ghanem, Op. Cit, p 3.

[4] Matt Herbert and Max Gallien, Op. Cit, p 5.

التونسية، إلى درجة أن التونسيين يطلقون على نشاط التهريب: "تهريبًا بريئًا–تهريبًا يستغل فروق الأسعار على السلع المشروعة".[1] ورغم ذلك، فإنّ هذا النشاط يشكّل تعديا صارخا على القانون وأمن الدولة.

الفرع الثاني: عوامل انتشار ظاهرة التهريب الحدودي بمنطقة الطالب العربي

تتعدد الظروف والعوامل التي تحيط بظاهرة التهريب الحدودي نتيجة تعدد الأسباب التي تدفع بالسكّان الحدوديين إلى امتهان هذا النشاط، ومحاولة هيكلته وتنظيمه في شكل مجموعات وشبكات منظمة تعمل بشكل موازي على ضفتي الحدود، وهو الأمر الذي يجعلها أكثر خطورة من ذي قبل لإمكانية علاقتها وتورطها ضمن شبكات الجريمة المنظمة، التي تختص بالإرهاب والإتجار بالسلاح والمخدرات وتهريب البشر. أمّا فيما يتعلق ببيئة إقليم الطالب العربي والجانب المقابل من تونس، فهناك اختلاف ملحوظ في عوامل إستفحال الظاهرة على مستويات عدة رغم التشابه في بعض النقاط.

أولا: على مستوى منطقة الطالب العربي:

الجدول (29): توزيع العينة حسب سبب إنتشار ظاهرة التهريب الحدودي

السبب	التكرار	النسبة المئوية 1 *	النسبة المئوية 2 **
انتشار البطالة	81	54.7	81.0
ضعف المستوي المعيشي	57	38.5	57.0
ضعف الامن الحدودي	10	6.8	10.0
المجموع	**148**	**100.0**	**148.0**

– * النسبة المئوية محسوبة حسب مجموع الإجابات

– ** النسبة المئوية محسوبة حسب عدد أفراد العينة

يبين الجدول (29) توزيع العينة حسب إنتشار ظاهرة التهريب الحدودي من خلال ثلاث أسباب رئيسية لانتشار ظاهرة التهريب، حيث أن النسبة المئوية للأفراد الذين أرجعوا الظاهرة إلى انتشار البطالة دون غيرها من الأسباب تمثل 54.7%، إظافة إلى تكرار بقيمة 81 جوابا (على اعتبار أنّ الإجابة على السؤال تفترض إمكانية إختيار أكثر من سبب واحد) أي ما يعادل نسبة 81% من مجموع الإجابات. أمّا النسبة المئوية للأفراد الذين أرجعوا الظاهرة إلى ضعف المستوى المعيشي دون غيرها من الأسباب فتمثل 38.5%، إظافة إلى تكرار بقيمة 57 جوابا أي ما يعادل نسبة 57% من مجموع الإجابات. وأخيرا،

[1] Querine Hanlon and Matthew M. Herber, Op. Cit, p 15.

النسبة المئوية للأفراد الذين أرجعوا الظاهرة إلى ضعف الأمن الحدودي دون غيرها من الأسباب فتمثل 6.8%، إظافة إلى تكرار بقيمة 10 جوابا أي ما يعادل نسبة 10% من مجموع الإجابات.

وعليه، نستنتج أنّ السبب الرئيسي في انتشار ظاهرة التهريب الحدودي في منطقة الطالب العربي يعود بالدرجة الأولى إلى انتشار ظاهرة البطالة، وهو ما أكّدته نسبة 54.7% من عدد المبحوثين، يليه ضعف المستوى المعيشي بنسبة 38.5%، وأخيرا، ضعف الأمن الحدودي بنسبة 6.8%.

الجدول (30): توزيع العينة حسب الإعتقاد بأنّ غياب التنمية سبب في انتشار ظاهرة التهريب الحدودي

س10	التكرار	النسبة المئوية
نعم	87	87.0
لا	13	13.0
المجموع	**100**	**100.0**

يبين الجدول (30) توزيع العينة حسب الإعتقاد بأن غياب التنمية سبب في انتشار ظاهرة التهريب الحدودي، حيث نلاحظ أن 87 فردا من المبحوثين أي ما يعادل نسبة 87% يقرون بأنّ غياب التنمية يعد سببا في انتشار ظاهرة التهريب الحدودي في منطقة الطالب العربي عموما، بينما 13 المتبقين أي ما يعادل 13% فيقرون بالعكس، أي ينفون علاقة غياب التنمية بانتشار التهريب الحدودي إطلاقا. وعليه، نستنتج أنّ غياب التنمية يعد فعلا سببا أساسيا في انتشار ظاهرة التهريب الحدودي بالمنطقة استنادا إلى رأي الأغلبية الساحقة التي تمثل نسبة 87%.

تتوضّح الرؤية جليا من خلال الجدولين السابقين (29) و(30) حول العلاقة بين غياب التنمية، البطالة وظاهرة التهريب الحدودي بإقليم الطالب العربي، حيث نرى أنّ هذه المعادلة تتميز بموضوعية كبيرة، وذلك نتيجة السببية التي يحققها عامل غياب التنمية في مختلف المجالات والذي بدوره لا يوفر الشغل للمحليين، ما يؤدي بطبيعة الحال إلى محاولتهم لإيجاد بديل يؤمّن لهم دخلا عادلا وحياة كريمة وحتى ثروات طائلة، تغنيهم عن حاجتهم لعون وتأطير الدولة من خلال امتهان نشاط التهريب حسب تصورهم. إلّا أنّ هذا لا يمنحهم مبررا في ذلك.

وتعود الدوافع الرئيسة التي تجعل الشباب المحليين لمنطقة الطالب العربي يمتهنون نشاط التهريب إلى ضعف وغياب التنمية التي تعد سببا لذلك، إذ لا فرص تشغيل ولا مناصب عمل متوفرة، إضافة إلى محاولتهم تأمين الدخل الكافي الذي يوفر لهم حياة كريمة إزاء هذه الوضعية، كما أنّ البعض ينخرط في التهريب لأنه نشأ في أسرة مهربة بكل بساطة. أمّا عن المواد التي تختص بعض المجموعات في تهريبها

فتتمثل أساسا في الوقود، التبغ، الإلكترونيات، مواد التجميل وقطع الغيار. إضافة إلى أن هناك شبكات تختص فقط في تهريب مواد محددة كالوقود على سبيل المثال. وعن طرق واستراتيجيات التهريب، فعادة ما يستغل المهربون ضعف التغطية الأمنية وخاصة في الليل والصباح الباكر، كما أنهم يستعملون سيارات رباعية الدفع نظرا لطبيعة المنطقة وصعوبة المسالك والطرقات الثانوية، إضافة إلى وسائل الإتصال الحديثة. أمّا عن الدخل والعوائد المتأتية من نشاط التهريب فهي مجزية جدا وتفي بالغرض الذي يخاطرون من أجله.[1]

الجدول (31): يبين توزيع العينة حسب سبب غياب تنمية محلية فاعلة

السبب	التكرار	النسبة المئوية 1 *	النسبة المئوية 2 **
ضعف السياسات التنموية	70	42.4	70.0
غياب دور المجتمع المدني	59	35.8	59.0
سوء التسيير	36	21.8	36.0
المجموع	**165**	**100.0**	**165.0**

* النسبة المئوية محسوبة على أساس مجموع الإجابات.

** النسبة المئوية محسوبة على أساس أفراد العينة.

يبين الجدول (31) توزيع العينة حسب سبب غياب تنمية محلية فاعلة بمنطقة الطالب العربي من خلال ثلاث أسباب رئيسية، حيث أن النسبة المئوية للأفراد الذين أرجعوا السبب إلى ضعف السياسات العامة للدولة دون غيرها من الأسباب تمثل 42.4%، إظافة إلى تكرار بقيمة 70 جوابا (على اعتبار أنّ الإجابة على السؤال تفترض إمكانية إختيار أكثر من سبب واحد) أي ما يعادل نسبة 70% من مجموع الإجابات. أمّا النسبة المئوية للأفراد الذين أرجعوا السبب إلى غياب دور المجتمع المدني دون غيره من الأسباب فتمثل 35.8%، إظافة إلى تكرار بقيمة 59 جوابا أي ما يعادل نسبة 59% من مجموع الإجابات. وأخيرا، النسبة المئوية للأفراد الذين أرجعوا السبب إلى سوء التسيير دون غيرها من الأسباب فتمثل 21.8%، إظافة إلى تكرار بقيمة 36 جوابا أي ما يعادل نسبة 36% من مجموع الإجابات.

ثانيا: على مستوى الإقليم التونسي:

أمّا فيما يتعلق بالحالة التونسية، فقد تم توجيه التركيز التنموي إلى المدن الساحلية على حساب المدن الداخلية والمناطق الحدودية على المستوى الإجتماعي، الثقافي والإقتصادي، وهو ما تجلى في سياسات

[1] أنظر الملحق رقم (46) (**مقابلة مع أحد المهربين بإقليم الطالب العربي**).

أوّل رئيسين لتونس "الحبيب بورقيبة" و"زين العابدين بن علي".[1] حيث تشهد المحافظات والمناطق الداخلية في تونس تهميشا كبيرا على مختلف الأصعدة خاصة في المعتمديات الحدودية والقريبة منها كالقصرين، قفصة وتوزر، والتي تشهد ركودا إقتصاديا وتنمويا ينعكس سلبا على شباب المنطقة من خلال ارتفاع نسبة البطالة وعدم القدرة على خلق مناصب الشغل التي تضمن لهم الحياة الكريمة، رغم أنّ هذه المناطق تتربع على بعض المقومات كالفلاحة والسياحة التي يمكن أن تؤهلها للنهوض ولو بشكل نسبي.

أكّد مسؤولون تونسيون أنّ نشاط التهريب كان حلاً لمواجهة التحديات الإقتصادية والإجتماعية في المناطق الحدودية، وأنه الطريقة الوحيدة لضمان السيطرة السياسية على ساكنة الحدود. كما زاد حجم البضائع المهربة من تونس إلى الجزائر خلال فترة الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، حيث سيطرت أسرة زوجته "ليلى الطرابلسي" على تجارة وتهريب السلع الفاخرة وبعض المنتجات الزراعية والإلكترونيات عبر الحدود، ما جعلها تتلقى أرباحا كبيرة من التهريب التونسي. وبالمقابل، ظهرت حركة التهريب المعاكس للبنزين والتبغ المزيف من قبل الجزائريين إلى تونس. وقد دعم ذلك وجود تحالف غير رسمي بين قوات الأمن وسكان الحدود التونسية، حيث تغض قوات الأمن النظر عن التهريب المعاشي مقابل مراقبة الحدود من قبل الساكنة المحليين، مع عدم التورط في تجارة وتهريب المخدرات والأسلحة. وكما أكّد باحث تونسي أنّ وزارة الداخلية التونسية كانت تسيطر على كل شيء في إطار ذلك.[2]كما أنّ الحدود في تونس كانت تدار في إطار التعاون بين السلطات وكبار المهربين، إذ يرسمون معا خارطة كل المواد المتداولة للتهريب. حيث كان الاتفاق واضحا: الأجهزة الأمنية لن نتدخل في نشاط التهريب حتى لو كان غير شرعي، وبالمقابل، فإنّ المهربين ملزمون بعدم السماح بترويج المخدرات، الأسلحة ومرور الجهاديين.[3]

كما أنّ تصاعد تجارة التهريب يمكن أن ينجر عنه صراعات ويجعل الحدود أكثر قابلية للاختراق ومرور التهديدات، مقابل الضعف المتواصل للأجهزة الأمنية وعدم استتباب الأمن في ليبيا وتصاعده، والذي أثر سلبا على المشهد التونسي، أين تزايد الطلب على الأسلحة بشكل مستمر.[4]

يحيلنا هذا التصريح إلى طرح إشكالية أخرى تتمثل في ذلك الاتفاق الضمني بين قوات الأمن الحدودي والساكنة المحليين للحدود التونسية، حول ما يمكن تسميته ب: التبادل المنفعي على حساب مبادئ القانون Mutual Benefit at the Expense of Law Principles. وبالتمعن في هذا الوصف، يمكن القول حد الجزم أنّ هناك تناقض كبير في إطار تحقيق الأمن الحدودي باعتماد مثل هذه المقاربة التي تقتضي التغاضي عن المهربين من الساكنة المحليين، مقابل مشاركتهم في تأمين الحدود جنبا إلى جنب

[1] Matt Herbert and Max Gallien, Op. Cit, p 4.
[2] Querine Hanlon and Matthew M. Herber, Op. Cit, p 14.
[3] تونس الحدودية: جهاد وتهريب، مرجع سبق ذكره، ص 20.
[4] نفس المرجع، ص 12.

مع الأجهزة الأمنية. وفي نقد لهذه المقاربة، يمكن أن تكون نتائجها وخيمة على الدولة، خاصة إذا زاد هامش الحرية والحركة لدى المهربين واتساع شبكة علاقاتهم التي باتت تعبر وتتعدى الحدود أو ما يسمى Cross-Border Relationships & Networks. وهذا ما يستدعي النظر لهذه الحالة من زاوية أو مقاربة بديلة تتيح فرصا لإحلال بعض النشاطات التجارية بشكل قانوني، كتجارة المقايضة على مستوى الإقليم الحدودي المشترك بين ولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي وولاية توزر التونسية، في إطار تحقيق إزدواجية الأمن والتنمية كمتغيرين أساسيين للمقاربة التكاملية لتنمية المناطق الحدودية.

تطوّرت التجارة غير الرسمية عبر الحدود منذ 2011 وكانت السلطات التونسية في المناطق الحدودية تخلط بين التجارة غير الرسمية من جهة والتهريب والإرهاب من جهة ثانية. ونتيجة لذلك انتهجت تونس مقاربة تفضي إلى محاربة أي نشاط تجاري غير رسمي بين تونس وجيرانها خاصة ولاية الوادي. وبسبب هذا التضييق، لجأت الشبكات العابرة للحدود في المناطق الحدودية إلى تطوير قدراتها للتهرّب من الضوابط القانونية، واتجهت الشبكات الكبيرة بشكل نسبي للموانئ بهدف دعم نشاطها التجاري غير الرسمي في شكل صفقات تجارية مع أطراف أوروبية وآسيوية.[1]

ورغم توجه بعض شبكات التهريب الكبيرة إلى استغلال نفوذها وعلاقاتها في الموانئ التونسية، فهذا لا يعني أن التهريب من الجزائر نحو تونس والعكس سوف يتخذ منحى تنازليا بشكل كبير–بغض النظر عن الحالة الاستثنائية لجائحة كورونا–، بل سيستمر ذلك خصوصا إذا تم فتح الحدود البرية من جديد بين البلدين. ونظرا لكون الإقتصاد التونسي إقتصادا هشا رغم الإمكانات الإنتاجية التي تتمتع بها تونس في بعض المجالات وكذا الفارق الكبير بين قيمة الدينار الجزائري ونظيره التونسي، كل ذلك يساهم في الواقع فيما يمكن تسميته ب: إستمرارية واستدامة التهريب الحدودي بين الطرفين. وعليه، لابد من انتهاج سياسات تنموية جادة تهدف بالأساس إلى دعم الإستثمار في المناطق الحدودية، من خلال خلق مشاريع تؤمّن دخولا لشبابها، وكذا الإستثمار في الطاقات البشرية الحدودي أو الإنسان الحدودي Invest in Borderlanders كأحد المقاربات البديلة.

الفرع الثالث: مآلات التهريب الحدودي وآليات مكافحته بمنطقة الطالب العربي

أولا– الإرهاب وعدم إستقرار المحيط الحدودي:

تتربّع شمال إفريقيا على مناطق حدودية متنوعة تنشط بها العديد من شبكات التهريب، إلاّ أنها تشهد فقرا نسبيا في البحث الأكاديمي حول الظاهرة التي باتت ترتبط بالإرهاب ببعده العالمي، وكذا الهجرة غير النظامية والصراع كما في ليبيا وسوريا وغيرها. كل هذه العوامل ساهمت بشكل أو بآخر في جعل فرص

[1] حمزة المؤدّب، مرجع سبق ذكره، https://carnegie-mec.org/2021/07/15/ar-pub-84891.

اختراق الحدود في المنطقة تزداد رغم ما تبذله الجزائر وتونس والمغرب من تحصينات حدودية في مكافحة هذه الأخطار سواء من خلال سياساتها الداخلية، أو من خلال اتفاقيات التعاون الأمني الإقليمي والبرامج الممولة بشكل مشترك مع منظمات المجتمع الدولي.[1]

شهدت فترة التسعينات إلى العقد الأول من القرن الواحد والعشرين تسلل بعض الجماعات الإرهابية على طول الحدود التونسية الجزائرية بدعم من السكّان المحليين، وتسجيل عدد من العمليات الإرهابية كذلك. لذلك، بادرت الجزائر وتونس–وبدرجة أقل المغرب– إلى تطوير أنظمة أمن حدودية تستند إلى مبدأ التشاركية البراغماتية مع الساكنة المحليين في المناطق الحدودية.[2]

يمكن أن يمتد خطر الجماعات الإرهابية –الناشطة في تونس وبالضبط في جبل الشعانبي وتلك التي تنشط في ليبيا خاصة في ظل الصراع المحتدم بين الفرقاء الليبيين– أو ما يسمى تنظيم داعش اختصارا لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، "والذي قد يتخذ من ليبيا نقطة انطلاق لتنفيذ موجة جديدة من الهجمات الإرهابية خصوصاً في شمال إفريقيا ودول الساحل"[3] إلى الجزائر من خلال إقليم الطالب العربي عبر المناطق الحدودية الجنوبية في تونس، خاصة وأنّ الأقاليم الليبية باتت تشكل مزيدا من فرص تدفق وتهريب المخدرات والسلاح، وبالتالي، الزحف العملياتي الإرهابي الذي يستهدف اختراق الحدود الوطنية في كل من الجزائر وتونس وغيرها من دول الساحل الإفريقي.

الشكل (24): العلاقات المحتملة لشبكات التهريب بالمنظمات بالإرهابية على طول الإقليم الحدودي المشترك بين الطالب العربي وتونس

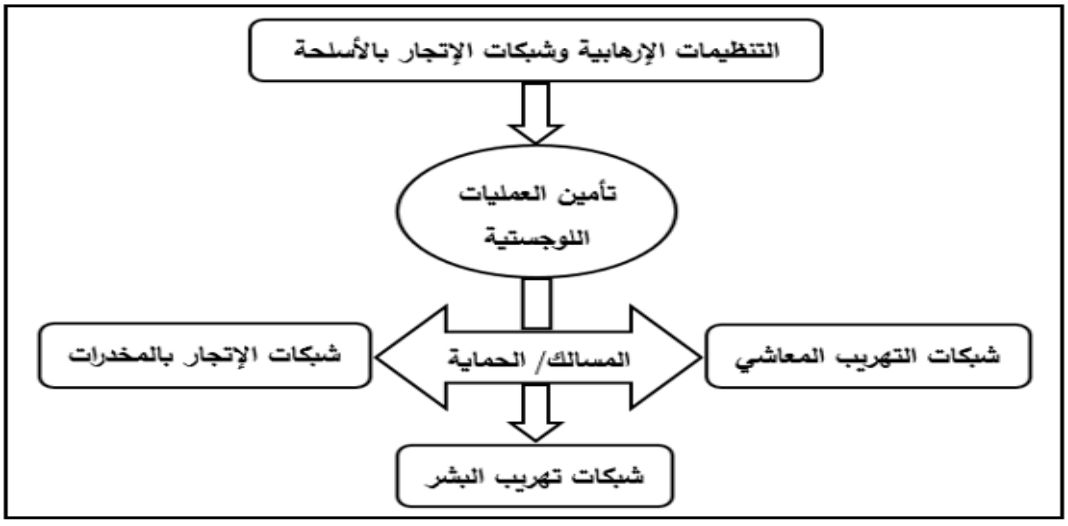

المصدر: من إنجاز الباحث

[1] Max Gallien, Op. Cit, p 7.
[2] Matt Herbert and Max Gallien, Op. Cit, p 14.
[3] **داعش» يهدد دول الساحل وشمال إفريقيا**، 12 فبراير 2022، https://www.okaz.com.sa/news/politics/2096894.

يوضح الشكل (24) العلاقات المحتملة لشبكات التهريب بالمنظمات بالإرهابية على طول الإقليم الحدودي المشترك بين الطالب العربي وتونس، حيث أنّ التنظيمات الإرهابية وشبكات الإتجار بالأسلحة أصبحت تلعب دورا كبيرا في احتكار نشاط التهريب بشتى أنواعه، واحتواء الشبكات الصغيرة التي تمتهن التهريب غير الضار كما سبقت الإشارة إليه، من خلال تأمين الطرق والمسالك المساعدة على التهريب، وكذا تأمين الحماية من أي خطر قد يواجههم سواء من الجهات النظامية أو غير النظامية.

وفي ظل اشتباه العلاقات المحتملة بين المهربين والجماعات الإرهابية، والآثار السلبية لنشاط التهريب على الاقتصاد والأمن القومي، فإنّ المهربين يعتبرون بأنّ نشاطهم التهريبي لا يؤثر إطلاقا على اقتصاد وأمن الوطن، طالما أنهم لا يملكون مصادر عمل لدى الدولة وأنهم لا ينخرطون في شبكات تهريب المخدرات والأسلحة ونقل البشر. وعن مستقبل نشاط التهريب في ظل التحديات الراهنة من إرهاب وتشديد أمني على طول الشريط الحدودي، فإنّ هذا النشاط يواجه تضييقا عاما، خاصة في ظل إنتشار الإرهاب والتخوّف من دخول السلاح وتهديد الأمن القومي، إلّا أنّ المهربين مستمرون في هذا النشاط لأنه مجزي جدا، حتى أنهم لم يصبحوا يفكرون في إيجاد نشاطات بديلة.[1]

يتضح من خلال ذلك أنّ الخطر يبقى قائما فيما يتعلق باحتمالية وجود علاقات بين شبكات التهريب بالطالب العربي والجماعات الإرهابية العابرة للحدود على المديين القريب والمتوسط، رغم أنّ المهربين ينفون قطعا تورطهم في الإرهاب وأنهم لا يسعون إلّا لتحصيل دخول مادية تضمن لهم حياة كريمة. كما أنّ عزوفهم عن البحث عن نشاطات بديلة للتهريب إن توفر ذلك يعد بحد ذاته إشكالا على مستوى القيم المجتمعية لدى هذا الصنف من الأفراد، حيث أنه حتى وإن تحقق مستوى معين من التنمية في إقليم الطالب العربي مستقبلا فلن يغير ذلك من عقيدة المهربين. كما أنّ استمرارية النشاط وتطوره سوف يؤول حتما إلى خروقات وتجاوزات أخرى من قبل المهربين، قد تساهم في خلق حالة من الفوضى والتهديدات الخارجية الواردة إلى الحدود الوطنية خاصة إذا لم تتخذ الدولة الإجراءات اللازمة.

وفي إطار مكافحة الخطر الداهم للإرهاب وما ينجر عنه من ظواهر لسيقة، بادرت الجزائر وتونس خاصة بعد 2013 إلى تعميق الجهود والتنسيق والتعاون الأمني بهدف مواجهة الظاهرة التي اكتسبت صبغة عالمية، من خلال استراتيجية ثنائية تمتد تغطيتها لكامل الشريط الحدودي المشترك بين البلدين على طول 956 كلم أو أكثر، إضافة إلى توقيع اتفاقية ثلاثية الأطراف تجمع الجزائر، تونس وليبيا بتاريخ 26جوان 2013 لتأمين الحدود بين البلدان الثلاث لمجابهة الإرهاب المرتبط بالظاهرة الجهادّية. كما أنّ الاتفاقات لم تكن مركزية الطابع فحسب، بل تم إشراك الولايات الحدودّية في كل من الجزائر وتونس في

[1] أنظر الملحق رقم (46) (**مقابلة مع أحد المهربين بإقليم الطالب العربي**).

وضع خطط لمواجهة الإرهاب، في إطار دعم النهج التشاركي على المستوى المحلي وإقرارا بذلك من قبل السلطات المركزية.[1]

كما تبعتها اتفاقيات أخرى سنة 2014 وما بعدها بشأن توسيع إمكانيات التعاون الأمني ومكافحة الإرهاب والتهريب الحدودي بين البلدين، إضافة إلى الإهتمام المشترك بالجانب التنموي المعيشي لساكنة الحدود من خلال تزويد المناطق الحدودية في كلا البلدين بالغاز الطبيعي، وتطبيق إتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بينها، وإنشاء عدة خطوط جوية تربط بين العديد من المدن الجزائرية والتونسية، منها على مستوى الجنوب الجزائري على سبيل المثال خطان جويان يربطان ولاية الوادي وورقلة بتونس العاصمة أسبوعيا.[2]

وحرصا من الجزائر على قمع ومكافحة نشاطات الجماعات الإرهابية بمختلف خلفياتها وجنسياتها، فإنّ شبكات التهريب تخضع عموما وبشكل دوري لرقابة شديدة من قبل الأجهزة الأمنية المختلفة، حيث تعمل هذه الأخيرة على استئصال أي طرف أو شبكة تهريب يكون لها دخل في المساعدة للوصول إلى تنظيم داعش، لذلك فإنّ قادة شبكات التهريب الجزائرية يتوخون الحذر في إطار نشاطهم لتجنب أي إرتباط بالجماعات الإرهابية.[3]

ثانيا– تجارة المخدرات والسلاح:

تشكل تجارة المخدرات والسلاح Drugs & Weapon Trade أهم أخطر التهديدات اللاتماثلية Asymmetric Threats التي تحيط بالشريط الحدودي الجزائري على مستوى كامل القطر الوطني، خاصة من جهة الشرق والغرب والجنوب الكبير. وفي ظل الظروف الأمنية السيئة التي تشهدها بعض دول الساحل الإفريقي وكذا ليبيا والتي تساعد على رواج تهريب المخدرات التي تقترن بتجارة السلاح وتهريب البشر، إضافة إلى الحركة الجهادية الواسعة التي شهدتها تونس خاصة في السنوات الأخيرة، بات من الضروري والمحتم على الجزائر تأمين حدودها عموما وإقليم الطالب العربي خصوصا من أي محاولة تستهدف مرور هذه الآفات والظواهر الخطيرة، خاصة وأنّ المنطقة قريبة جدا من بؤر التوتر والانفلات الأمني Tension & Insecurity Hotspot على مستوى الجوار الشرقي للجزائر وكذا على مستوى جنوب صحراء إفريقيا.

---

[1] منصف وناس، **تأمين الحدود في فضاء 5+5: سبل التّعاون والإنعكاسات**، (المركز الأورومغاربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2015)، ص 40.

[2] صابرة صيد، عبد الغني محلق، **إشكالية تأمين الحدود وتنمية المناطق الحدودية: قراءة في أهم تجارب بعض الدول في تنمية وتطوير المناطق الحدودية**، (مجلة الإقتصاد والقانون، العدد 03، ديسمبر 2018)، ص 154.

[3] Matt Herbert and Max Gallien, Op. Cit, p 15.

الشكل (25): ولاية الوادي وإقليم الطالب العربي ضمن مسارات تهريب المخدرات في شمال إفريقيا

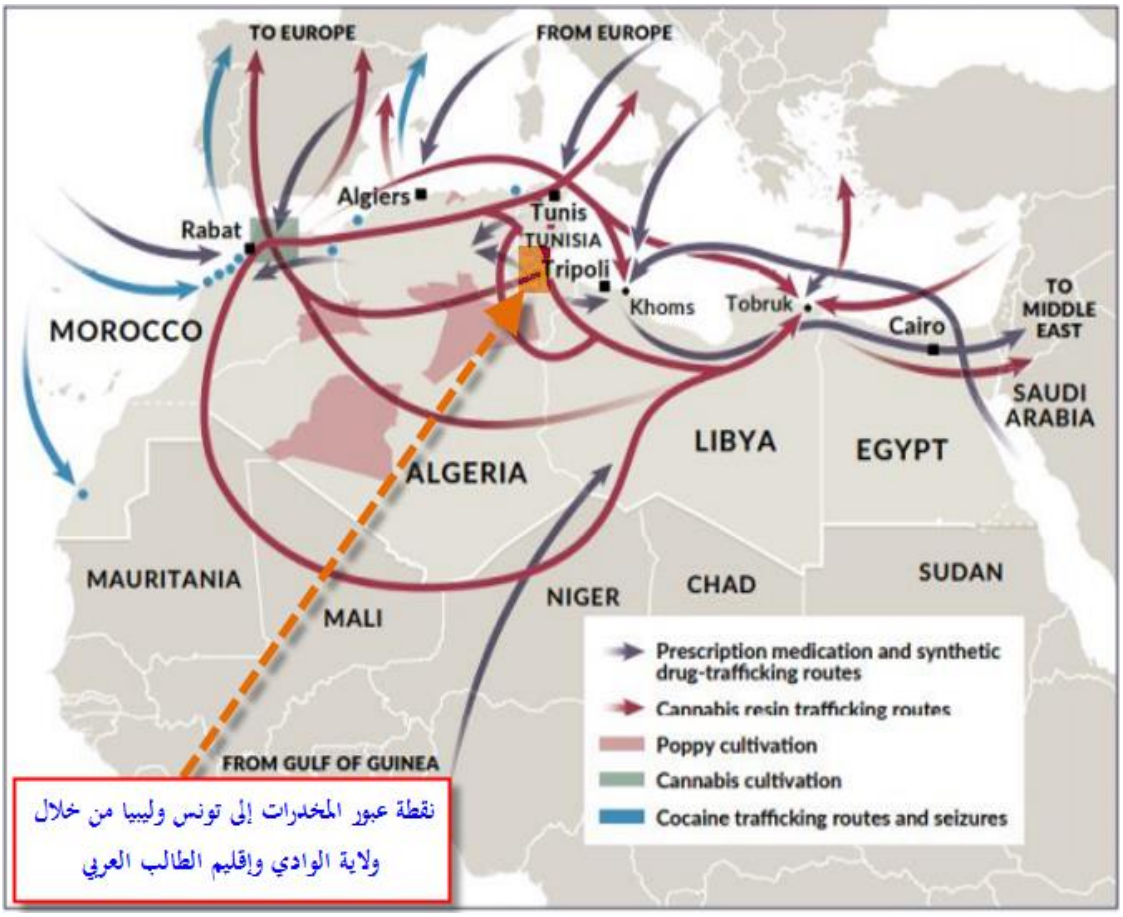

المصدر: شريفة كلاع، مرجع سبق ذكره، ص 42. بتصرف من الباحث.

يوضح الشكل (25) مسالك ومسارات تهريب المخدرات في دول شمال إفريقيا وموقع ولاية الوادي إقليم الطالب العربي منها، حيث يمثل السهم الأزرق الداكن طرق تهريب الأدوية التي تستلزم وصفات طبية والمخدرات الصناعية، أمّا السهم بالأحمر فيشير إلى طرق تهريب المادة الصمغية للقنب الهندي، وتمثل المناطق الملونة باللون الوردي مناطق زراعة الحشيش، أمّا الموقع المؤطر باللون الأخضر مدينة الرباط بالمغرب وهي مصدر إنتاج القنب الهندي، وأخيرا، السهم بالأزرق الفاتح فيمثل طرق تهريب وحجز الكوكايين. أمّا الموقع المؤطر باللون البرتقالي فيمثل نقطة عبور المخدرات إلى تونس وليبيا من خلال الوادي والطالب العربي.

كما ساهم القرب الجغرافي من المغرب خاصة في السنوات الأخيرة في تنامي ظاهرة تجارة وتهريب المخدرات على الحدود الجزائرية، حيث أنّ 90 % من محجوزات الكيف المغربي يكون اتجاهها للحدود بين الجزائر وليبيا، ثم تنقل إلى مصر باتجاه الأردن ودول الشرق الأوسط. إضافة إلى انفلات الأمن في ليبيا وتونس والذي ساهم بشكل كبير في زيادة نشاط شبكات تهريب المخدرات، التي تستغل حالة اللاأمن

بالمنطقة في تمرير المخدرات والكوكايين الوافد من أمريكا اللاتينية إلى تونس ومصر والشرق الأوسط وأوروبا الغربية عبر ممرات صحراء شمال إفريقيا.[1] حيث تضمن المسالك الحدودية الشرقية للشبكات الجزائرية تهريب المخدرات من الحدود المغربية مرورا بالصحراء عبر ولاية تندوف، بشار، غرداية، ورقلة والوادي حتى تبسة، لتستلمها الشبكات التونسية عبر المدن الحدودية مثل توزر، قفصة والقصرين. كما يتم نقل شحنات كبيرة من الوادي إلى منطقة الدبداب لتعبر إلى ليبيا مباشرة وكذا إلى منطقة الطالب العربي والبرمة ليتم نقلها إلى تونس بعد ذلك. وتتم عمليات النقل والتسليم أثناء الليل عندما تقل دوريات قوات الأمن على الجانب التونسي من الحدود، ليتم نقلها إلى العاصمة والمناطق الداخلية والسياحية. كما تهرب الشحنات الأخرى نحو ليبيا برا أو بحرا عبر موانئ "رأس أكادير" و"الذهيبة" و"وازين"، وإلى أوروبا إنطلاقا من الساحل الشمالي لتونس عبر موانئ مدينة "قابس".[2]

وتتمثل المخدرات الواردة من تونس إلى ولاية الوادي عبر منطقة الطالب العربي غالبا في الأقراص المهلوسة بكل أنواعها وأشكالها، وتعمل شبكات المخدرات على إغراء الشباب المحلي بالمنطقة واستغلالهم بشكل مفرط، حيث توكل لهم مهمة نقل الأقراص المهلوسة (الوافدة من تونس إلى الإقليم الحدودي للطالب العربي) عن طريق الدراجات النارية والسيارات الخاصة وإيصالها إلى غاية ولاية الوادي، أين يتم استلامها هناك مقابل مبالغ مالية كبيرة جدا. ومن هنا تبدأ رحلة إغراق شباب الطالب العربي وولاية الوادي بالمخدرات والمهلوسات التي تسلبهم أحلامهم وطموحاتهم، وتجعلهم يتقوقعون حول أنفسهم ولا يفكرون إلاّ في كيفية الحصول عليها. كما أنّ الظاهرة قد تسللت إلى فئات مختلفة في المجتمع المحلي بولاية الوادي عموما كغيره من المجتمعات المحلية الأخرى، ما ساهم بدوره في ارتفاع نسب جرائم القتل والسرقة والاغتصاب وحتى الطلاق، إضافة إلى آفات إجتماعية أخرى. وعليه، أصبحت المخدرات كظاهرة وما ينتج عنها من آفات متعددة، تهدد الأمن الإجتماعي للمجتمع السوفي–من منظور أنثروبولوجي–خصوصا والمجتمع الجزائري الوطني عموما.[3]

يقترن تهريب المخدرات عبر الحدود عادة بظاهرة أخرى تتمثل في تهريب البشر، حيث ساهمت الأوضاع الأمنية والحروب الأهلية في دول الساحل الإفريقي، وكذا تردّي الأوضاع الإقتصادية في بعض الدول المجاورة في ارتفاع نسبة اللاجئين والمهاجرين غير النظاميين إلى دول شمال إفريقيا كالجزائر، تونس، المغرب وحتى ليبيا التي باتت تشكل مركز عبور للهجرة غير النظامية.

---

[1] شريفة كلاع، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[2] نفس المرجع، ص. ص 41.40.

[3] أنظر الملحق رقم (47) (**مقابلة مع بعض الساكنة المحليين بمنطقة الطالب العربي**).

وعلى مستوى إقليم الطالب العربي، فإنّ الظاهرة لا تشكل عبئا كبيرا على السلطات الأمنية خصوصا وأنّ عدد المهاجرين غير النظاميين الوافدين خلسة من تونس نحو ولاية الوادي ليس بالعدد الكبير، حيث و"استنادا إلى إحصائيات محكمة الوادي، فإنّ عدد القضايا التي حرّرت ضد الأشخاص المتسللين قاربت 07 قضايا سنة 2020".[1]

وفي إطار مكافحة الهجرة غير الشرعية، شكّلت بعض المبادرات كالحوار 5 + 5 الذي بدأ سنة 2002 والحوار حول الهجرة العابرة في البحر الأبيض المتوسط الذي انطلق سنة 2003، والشراكة الأوروبية الإفريقية 2006 بشأن الهجرة والتنمية (أو عملية الرباط) وعملية باريس لسنة 2008 مجالا لتعزيز التعاون في ظل الأجندة الدولية لإدارة الهجرة IAMM والتي كانت الجزائر، تونس وليبيا أحد فاعليها، حيث نادت بضرورة إنشاء آليات لضمان التنقل المؤقت للعمّال المهاجرين النظاميين، وتكييف هجرة اليد العاملة مع الإحتياجات والأسواق المحلية، إضافة إلى مكافحة الهجرة غير الشرعية.[2]

ثالثا: آليات مكافحة التهديدات اللاتماثلية بالمنطقة:

عزّزت الدولة منطقة الطالب العربي كغيرها من المناطق الحدودية في البلاد بمجموعة من الآليات المتعددة، والتي تعمل على متابعتها مختلف الأجهزة الأمنية من جيش وطني ودرك وطني وشرطة وجمارك، تتقاسم المهام والأدوار فيما بينها في إطار التنسيق المشترك بهدف تأمين الحدود والسيادة الوطنية من كل أشكال التهديدات الأمنية الخارجية، وما يتبعها من الظواهر التي تعود سلبا على الأمن والاقتصاد الوطنيين وعلى المجتمع بشكل عام.

وتجدر الإشارة إلى أهمية البعد العسكري ضمن الإستراتيجية الأمنية الجزائرية، والذي يتمثل في تأمين الحدود بتفعيل مقاربة أمنية متكاملة، تقتضي التدخل على مستويين. على المستوى الوطني، بمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة وتسلل الإرهابيين وتهريب الأسلحة من ليبيا ومالي بتعزيز الوحدات العسكرية والمتخصصة في المناطق الحدودية، وكذا تفعيل الآليات الدبلوماسية بهدف دعم التعاون بين دول المنطقة.[3]

ومن أهم الأجهزة الأمنية المتواجدة بمنطقة الطالب العربي الحدودية ما يلي:

---

[1] محكمة ولاية الوادي، مكتب الأحكام.

[2] Jean-Pierre Cassarino, Raffaella A. Del Sarto, **The Governance of Migration and Border Controls in The European–North African Context**, (MENARA Working Papers No. 13, September 2018), pp 4.5. https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_13.pdf, Uploaded on February, 13th 2021.

[3] جمال بن مرار، نصيرة ملاح، **البرامج التنموية لتدعيم الأمن والإستقرار المجتمعي في المناطق الحدودية الجزائرية**، (مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية في الجزائر وتأثيرها على الأمن المجتمعي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 11 أفريل 2021).

1- وحدات درك حرس الحدود (GGF):

تخضع لسلطة قيادة الدرك الوطني، وتتواجد على طول الشريط الحدودي، تتمثل مهمتها في حراسة الحدود الجزائرية ضد أي محاولة مس بأمن الدولة من إرهاب وسلاح وكذا مخاطر الهجرة غير الشرعية.[1] حيث توجد بمنطقة الطالب العربي ثلاث ثكنات لدرك حرس الحدود موزعة عبر إقليم الدائرة.

2- شرطة الجو والحدود (PAF):

تعمل على مراقبة الحدود بتسيير الإجراءات الإدارية والقانونية المنظمة لدخول وخروج الأشخاص والممتلكات عبر الحدود، كما تختص في مكافحة الهجرة غير الشرعية والمخدرات والتهريب.[2]وتتمركز شرطة الحدود في منطقة الطالب العربي في مركز العبور البري رفقة مصالح الجمارك الجزائرية.

3- الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية (BRIC):

هي فرقة تابعة لمديرية الأمن الوطني، مهمتها البحث ومتابعة أفراد وشبكات الموزعين للمهاجرين غير الشرعيين، وكشف نقاط ومسالك العبور للأجانب الوافدين إلى التراب الوطني، وتتبع المعلومات الواردة المتعلقة بظاهرة الهجرة غير الشرعية.

4- الديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية (OCLCIC):

هو جهاز مركزي للقيادة والتنسيق بين مختلف الفرق الجهوية للتحري والحماية ضد عمليات التهريب الحدودية وجرائم أمن الدولة، يهتم بمكافحة خلايا وشبكات الدعم للتنقل غير الشرعي للأجانب داخل التراب الوطني أو إيوائهم، ومكافحة تزوير الوثائق المرتبطة بالهجرة والتوظيف غير الشرعي للأجانب.[3] حيث أن ظهور وانتشار بعض الأمراض المعدية والمخدرات والإتجار بالبشر يمكن أن يؤثر سلبا على المجتمع المحلي والوطني، لذلك فإن التدخل المناسب والعاجل ضروري جدا من أجل تقليص الآثار السلبية قدر الإمكان.[4]

---

[1] شمامة بوترعة، **الهجرة غير الشرعية كمهدد للمناطق الحدودية الجزائرية وآليات مكافحتها –ولاية تمنراست نموذجا–**، (مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021)، ص 88.

[2] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، **مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية**، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016)، ص 174.

[3] نفس المرجع، نفس الصفحة.

[4] P.V. Srinivasan, **Regional Cooperation and Integration through Cross-Border Infrastructure Development in South Asia: Impact on Poverty**, (Asian Development Bank, Philippines, ADB South Asia Working Paper Series, No. 14|, November 2012), p 16, https://www.adb.org/sites/default/files/publication/30065/regional-cooperation-integration-south-asia.pdf, https://bit.ly/3eZVCB7.

5- الجمارك الجزائرية (DA):

تشترك مع شرطة الحدود في ذات المهام المتعلقة بتسيير عبور الأشخاص والمركبات على مستوى مركز العبور البري للطالب العربي. إضافة إلى مكافحة تهريب السلع والبضائع غير المصرحة وتهريب البشر، وكذا محاربة عبور المخدرات إلى التراب الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الفرقة الجهوية للتحري حول الهجرة غير الشرعية والديوان المركزي لمكافحة الهجرة غير الشرعية كجهازين أمنيين لا يتموقعان فعليا على مستوى منطقة الطالب العربي الحدودية، بل يتموقعان على مستوى مركز ولاية الوادي، إلّا أنهما على اتصال مستمر بالأجهزة الأمنية على مستوى مركز العبور، بهدف توفير الدعم المعلوماتي والاستخباراتي حول تنقل الأشخاص والمركبات من داخل وخارج الجزائر.

وتبقى عملية تأمين الحدود والأمن الحدودي على مستوى إقليم الطالب العربي الحدودي مهمة مشتركة لكل الأجهزة الأمنية المختلفة، من خلال التنسيق وتبادل المعلومات والاشتراك في عمليات التفتيش والمداهمة التي تستهدف مكافحة التهريب بشتى أنواعه، وإحباط الخطط التي من شأنها تهديد أمن وسلامة الدولة من إرهاب وسلاح ومخدرات، وذلك باستغلال عامل التكنولوجيا المتطورة التي سهلت من عمليات تتبع وكشف التحركات غير النظامية والمخططات الإجرامية. حيث تعد الجزائر من أكثر الدول المغاربية تعرضا لتسلل الأشخاص وخاصة الآفارقة منهم، وكذا المشاكل والتهديدات الأمنية نتيجة تدهور وانفلات الأمن في ليبيا وبعض العمليات الإرهابية في بعض مناطق الجمهورية التونسية، ما بات يشكل بوابة لعبور التهديدات الأمنية اللاتماثلية.

وعليه، يجب على الدولة استغلال واحتواء الطاقات البشرية المحلية بمنطقة الطالب العربي التي يمكن استخدامها كوسائل مجتمعية تستفيد منها الجهات المختصة بالتهريب، وحتى توظيفها ضمن الشبكات الدولية العابرة للحدود الناشطة في مجال المخدرات والإرهاب.

كما أنّ المنطق الجديد لتأمين الحدود يستند إلى تحويل ساكنة المناطق الحدودية إلى دروع بشرية من خلال ترقية حياتهم وظروف معيشتهم، وإشراكهم بشكل فعّال في الحركية الإقتصادية والإجتماعية الوطنية، في إطار الإستجابة للأولويات الأمنية للدولة وتأمين هذه الأخيرة من خطر وتداعيات التهديدات والظواهر العابرة للحدود. وهو الدور الذي تتقمصه الجزائر في إطار استراتيجيتها الأمنية التي تتعدى الطابع الداخلي، لتتجه نحو مساعدة دول الجوار على مشاكلها وبناء شراكات أمنية في مسارات ثنائية ومتعددة الأطراف كخطوة استباقية للتقليل من أثر المهددات الخارجية.[1]

[1] عبد الرحمان غالم، مرجع سبق ذكره.

المبحث الثالث: إستراتيجية المواطن المحلي في منطقة الطالب العربي في استجلاب المشروع التنموي–بين الرغبة والفعل

يتناول المبحث الثالث من الفصل الثالث من خلال المطلب الأوّل، دور السلطات المحلية في احتواء المجتمع المحلي الحدودي، أما المطلب الثاني، فيتناول: إستراتيجية المواطن المحلي في استجلاب المشروع التنموي.

المطلب الأوّل: توجه الدولة نحو مساندة الفكر المحلي في تنمية المنطقة الحدودية للطالب العربي

يتناول المطلب الأوّل آلية إحتواء المجتمع المحلي وفهم نمطية المواطن الحدودي في منطقة الطالب العربي من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول توجه الدولة نحو مساندة التدبير المحلي بالمنطقة.

الفرع الأوّل: إحتواء المجتمع المحلي وفهم نمطية المواطن الحدودي

أولا: علاقة السلطات المحلية بالمجتمع المحلي:

تحظى العملية الإتصالية التي تتم بين الإدارة العامة والمجتمع المحلي بأهمية بالغة نتيجة الدور الذي تؤديه في ربط انشغالات المواطن بالإدارة، ودفع هذه الأخيرة للاستجابة بشكل مناسب وفعّال للمتطلبات المحلية. فكلّما كانت العملية الإتصالية قوية كلّما كان مستوى الرضا المحلي أعلى والعكس صحيح.
ولبحث العملية الإتصالية في منطقة الطالب العربي الحدودية، فإنّ الجدول التالي من الإستبيان يوضح بدقة مستوى العلاقة بين الإدارة العامة المحلية والمجتمع المحلي.

الجدول رقم (32): يبين توزيع العينة حسب رؤية العلاقة بين الإدارة المحلية والمجتمع المحلي

س11	التكرار	النسبة المئوية
علاقة ضعيفة	52	52.0
علاقة حسنة	45	45.0
علاقة قوية	3	3.0
المجموع	**100**	**100.0**

س11: كيف ترى علاقة الإدارة المحلية بالمجتمع المحلي؟

يبين الجدول (32) توزيع العينة حسب رؤية العلاقة بين الإدارة المحلية والمجتمع المحلي، حيث أقرّت نسبة 52% من المبحوثين أنّ العلاقة ضعيفة، ونسبة 45% منهم أقروا بأنها علاقة حسنة، وأخيرا، نسبة 03% ممن أقروا بأنّ العلاقة قوية.

وبناء على النتائج المسجلة بالجدول وفق تصريحات العينة المبحوثة من المنطقة، يثبت قطعا أنّ العلاقة التي تربط الإدارة العامة ممثلة في أجهزة الدولة المختلفة والمجتمع المدني المحلي ممثلا في الساكنة المحليين عموما والفواعل المنظماتية خصوصا، هي علاقة ضعيفة تعكس مدى الفجوة بين الطرفين نتيجة ضعف قنوات الإتصال بين الإدارة والمواطن.

الجدول رقم (33): يبين توزيع العينة حسب رؤية علاقة الجماعات المحلية وأفراد المجتمع المحلي

س12	التكرار	النسبة المئوية
علاقة ضعيفة	51	51.0
علاقة حسنة	44	44.0
علاقة قوية	5	5.0
المجموع	**100**	**100.0**

س12: كيف ترى علاقة الجماعات المحلية المنتخبة بأفراد المجتمع المدني؟

يبين الجدول رقم (33) توزيع العينة حسب رؤية العلاقة بين الجماعات المحلية والمجتمع المحلي، حيث أقرت نسبة 51% من المبحوثين أنّ العلاقة ضعيفة، ونسبة 44% منهم أقروا بأنها علاقة حسنة، وأخيرا، نسبة 05% ممن أقروا بأنّ العلاقة قوية.

وبناء على النتائج المسجلة بالجدول وفق تصريحات العينة المبحوثة من المنطقة، يثبت قطعا أنّ العلاقة التي تربط الجماعات المحلية ممثلة في المجالس المحلية المنتخبة كالمجلس الشعبي البلدي والمجس الشعبي الولائي والمجتمع المحلي ممثلا في الساكنة المحليين عموما وفواعل المجتمع المدني خصوصا، هي علاقة ضعيفة تعكس مدى الفجوة بين الطرفين كذلك، نتيجة ضعف قنوات الإتصال بين المنتخبين والمواطنين.

تثير نتائج الجدولين السابقين نقطة هامة جدا، ألا وهي العجز الكبير المسجل على مستوى العملية الإتصالية بين الإدارة المحلية والمجتمع المحلي بإقليم الطالب العربي الحدودي، والذي يعود سلبا على مدى الإستفادة من الأدوار التي يفترض أن تتكامل فيما بينها، وبالتالي، على التنمية بالمنطقة عموما. إنّ التقصير الحاصل من قبل الإدارة المحلية في كبح الإتصال بالجماهير المحلية Public Local Communication يعد من بين الأسباب الأساسية في تعطيل عجلة التنمية بالمنطقة، وهو في الأصل يعكس مدى تجذر الثقافة الانطوائية للإدارة بهدف التقليل من الرسائل–الفعل– الواردة لها كمستقبل، وبالتالي، التقليل من حجم الإستجابة–ردة الفعل– للمطالب المحلية، وهو الحال بالنسبة للإدارات العامة في عديد المناطق عبر الوطن أيضا.

وعليه، بات من الضروري على أجهزة الإدارة العامة في منطقة الطالب العربي تفعيل قنوات الإتصال الجماهيري، من خلال استغلال الوسائط الإتصالية المتاحة Local Communication Media التي لم تعد تقتصر على الوسائط التقليدية كالإذاعة وملصقات الإعلام العام على مستوى الإدارات والأماكن العامة، إذ يمكن للإدارات إستغلال عملية التواصل مع المواطنين عبر وسائل التواصل الإجتماعي Social Media المتاحة افتراضيا كعامل مساعد، خصوصا وأننا في عصر التكنولوجيا، أين أصبحت الأنترنت لا تفارق أحدا من خلال الهواتف النقالة الذكية. هذا التوجه يمكن أن يساهم إلى حد كبير في تقوية العملية الإتصالية، وكذا سرعة الإستجابة للمطالب والانشغالات المحلية على أرض الواقع، رغم أنّ العملية تتم بشكل افتراضي.

ثانيا: دور الإعلام في العملية التنموية (الإعلام التنموي بإذاعة الوادي):

تتمثل مساهمة الإذاعة الجهوية لولاية الوادي كجهة إعلامية رسمية في إطار ترقية الإعلام التنموي المحلي في تحليل ومعالجة القضايا المجتمعية، وبالتالي، التأثير في المجتمع وصانع القرار من خلال العمل على تبليغ المشاكل والانشغالات لصانعي القرار على المستوى المحلي، من خلال البرامج المسطرة على مستوى إذاعة الجزائر المركزية أو على مستوى إذاعة الوادي على مدار السنة، مع التركيز على فترات محددة من السنة، أين تبرز مشاكل وانشغالات جديدة أو بصدور قرارات جديدة كذلك تهم الشأن العام بالولاية عموما، وهذا بغرض إشراك المواطن والمجتمع في عملية التنمية وتسليط الضوء على أهم المشاريع التنموية المسطرة من طرف الدولة، وكذا عرض أهم البرامج التي تستدعي تشارك الدولة مع فواعل المجتمع المدني، أين يتم توجيه الرأي العام وجلب حس السلطات العامة حول القضايا والشؤون المجتمعية التي تشغل بال المواطن مثل الحملات التحسيسية حول مخاطر وباء Covid-19، وطرق الوقاية العامة منه.[1]

وحول تقييم التنمية بالولاية عموما ومنطقة الطالب العربي الحدودية خصوصا، نشير إلى أن الإذاعة في إطار عملها كمؤسسة إعلامية رسمية لا يمكنها تقييم حجم التنمية سواء على مستوى الولاية أو على مستوى الطالب العربي، كما أنّ دورها يقتصر على نقل الصورة وانشغال المواطن كما هو وتبليغه للسلطات المعنية بغرض المساهمة في إيجاد حلول عامة. وعن مدى مساهمة الإذاعة كفاعل أساسي في التنمية وتعبئة المجتمع المحلي ومساندة خطط التنمية المحلية، فإن طواقمها تعمل جاهدة قصد وضع بصمتها في مرافقة الإنشغالات التي بدورها تقود إلى إحداث تنمية بعد تحقق الإستجابة من طرف الدولة.[2]

[1] أنظر الملحق رقم (48) (**مقابلة مع مدير إذاعة الوادي الجهوية السيد: محمد خشعي**).

[2] نفس المرجع.

وفيما يتعلق بمساهمة إذاعة الوادي في إدراج برامج تعنى بمشاكل وقضايا الإقليم الحدودي، فإنها تولي اهتماما كبيرا للقضايا العامة في إقليم الطالب العربي الحدودي، وذلك من خلال برمجة حصص خاصة بشؤون هذه المنطقة واستدعاء أعوان الإدارة والحكم المحليين بها سواء من الجانب المعين أو المنتخب على حد سواء، بهدف مباحثة واستقصاء الاستفسارات حول المشاكل والانشغالات الواردة إلى إدارتها، إضافة إلى تعيين مراسلين محليين قاطنين بالإقليم الحدودي، مهمتهم الأساسية تغطية الأحداث التي تهم الرأي العام بالمنطقة في حينها. ومن حيث استقلالية الإذاعة في إطار تغطية المشاكل والأحداث والمشاريع على مستوى الإقليم الحدودي للطالب العربي، فهي مستقلة تماما عن أي جهة إقليمية كسلطة الوالي محليا أو جهة مركزية كالمديرية العامة للبث الإذاعي بمؤسسة التلفزيون الجزائري في برمجة التغطيات الخاصة بالمجتمع الحدودي، حيث يتم اجتماع رؤساء الأقسام على مستوى الإذاعة تحت إشراف المدير، من أجل مناقشة أهم القضايا والشؤون العامة التي تستدعي تغطية خاصة أو برمجة حصص إذاعية أو تلفزيونية.

ومن الأمثلة الحية عن دور الإذاعة في إطار دعم العمل والتكامل القطاعي، وكذا توجيه قطاعات معينة للالتفاف حول مشكلة أو قضية مجتمعية ما خاصة في إقليم الطالب العربي، ما يلي:

– إعداد وبرمجة القوافل التحسيسية بالإشتراك مع المديريات التنفيذية الولائية بهدف التوعية والتحسيس بمخاطر وباء Covid-19، وطرق الوقاية منه وغيره من المواضيع سواء على مستوى الولاية أو على مستوى إقليم منطقة الطالب العربي.

– المرافقة في إطار افتتاح المرافق العامة التي تصب في خدمة المواطن المحلي مثل العيادات وقاعات العلاج الجديدة، المراكز الشبابية والثقافية وكذا مؤسسات التعليم والتكوين بمختلف أطوارها وأنواعها.[1]

وعن مدى استجابة إذاعة الوادي لتغطية المشاكل والقضايا المجتمعية المتعلقة بالتنمية على مستوى الإقليم الحدودي للطالب العربي، فإنه لا يمكن الجزم أن استجابتها لتغطية الشأن الحدودي هي استجابة كافية أو ضعيفة، إلّا أنها حسنة، حيث تحاول طواقمها قدر الإمكان نقل الصورة كما هي في مناسبات متعددة كلّما سمحت الفرصة. أما فيما يخص أحقية الإستجابة للتغطية الإعلامية الإحترافية، فعادة ما تهتم الإذاعة بقضية عامة تهم الجميع أو على الأقل تهم مجموعة من الأفراد، إذ يتم استجواب ثلاثة أفراد او أكثر حول قضية تواجههم جميعا وفي آن واحد، وهذا حتى لا تأخذ التغطيات الإعلامية طابعا شخصيا يخدم مصلحة شخصية لطرف معين. كما يمكن برمجة تغطيات إعلامية بطلب من فواعل المجتمع المدني كالجمعيات والنوادي الشبابية، وكذا من جهات رسمية تابعة للدولة حول قضية عامة ما.[2]

[1] أنظر الملحق رقم (48) (**مقابلة مع مدير إذاعة الوادي الجهوية السيد: محمد خشعي**).

[2] نفس المرجع.

ثالثا: دور مؤسسة الجيش الوطني الشعبي في دعم التنمية:

تتطلع العديد من المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في ولاية الوادي عموما إلى المساهمة قدر الإمكان في دعم مسار التنمية المحلية على مختلف الأصعدة، إذ لا يقتصر دورها على مركز الولاية، بل يتعدى ذلك ليشمل كل بلديات الولاية، وبالأخص النائية والحدودية منها والتي تعاني تهميشا كبيرا ونقصا في التأطير المجتمعي.

ونظرا للأهمية الجيواستراتيجية لإقليم الطالب العربي الحدودي لدى السلطات المركزية، فإنّ هذه الأخيرة تسعى من خلال القطاعات المختلفة للدولة إلى الإهتمام بالساكنة المحليين للحدود وتقديم المساعدات لهم، وخاصة للفئات والعائلات المتواجدة في نقاط بعيدة ومعزولة عن مركز الحدود، وهي مناطق تشهد مستويات عالية من التهميش واللاتنمية، إضافة إلى الظروف الإجتماعية الصعبة التي يعيشونها كبدو رحل في الخيام والعراء، عرضة للخوف والأمراض والآفات التي قد تلحق بهم وتهدد سلامتهم وسلامة أطفالهم.

ومن أهم الجهات الرسمية في الدولة والتي تضطلع كغيرها من المؤسسات بهذا النوع من المبادرات الجيش الوطني الشعبي، كمؤسسة أمنية رسمية تساهم في مهام التدخل الإنساني بمختلف أشكاله ومستوياته، وتوفير التغطية الصحية المتخصصة للمواطنين في المناطق النائية والحدودية، وبذلك، فإنّ الجيش الوطني الشعبي له دور إنساني في مجال تنمية المناطق الحدودية ناهيك عن البعد العسكري في تأمين الحدود الوطنية.[1]ومن الأمثلة في إطار تشجيع هذه المبادرات، حيث رافقت إذاعة الجديد أف.أم في إطار التركيز على مناطق الظل، قافلة تضامنية صحية متعددة الاختصاصات للجيش الوطني الشعبي سنة 2021 بالتنسيق مع مديرية الصحة والسكان والحماية المدنية، موجّهة إلى بلدية دوار الماء ونقاط البدو الرحل، للوقوف على الحالة الصحية والظروف المعيشية لساكنة المحليين، ولتقديم المساعدة الطبية في مختلف الاختصاصات لفائدتهم.[2] كما رافقت ذات الإذاعة قافلة تضامنية صحية متعددة الاختصاصات منظمة من طرف مديرية الصحة والسكّان، وبالتنسيق مع مديرية الحماية المدنية لمدة يومين 18–19 جانفي 2021، وجّهت لصالح ساكنة بلدية بن قشة، تضمنت مساعدات طبية مختلفة ومتعددة.[3]

---

[1] جمال بن مرار، نصيرة ملاح، مرجع سبق ذكره، ص.ص 307.306.

[2] عبد القادر مكاوي، **إذاعة الجديد أف. أم**، (https://www.facebook.com/groups/288133448534140/permalink/)، 18 جانفي 2021، تم الإطلاع يوم 27 مارس 2021).

[3] عائشة نصرات، **إذاعة الجديد أف. أم**، (https://www.facebook.com/groups/288133448534140/permalink/)، 18 جانفي 2021، تم الإطلاع يوم 27 مارس 2021).

وبالنظر إلى أصل مبادرات الجيش الوطني الشعبي وقطاعات الدولة الأخرى في الإلتفات لساكنة المناطق الحدودية على غرار إقليم الطالب العربي، فهي تستند إلى منطق براغماتي بالأساس، يشير إلى تكريس المنفعة المتبادلة بين الدولة والساكنة الحدوديين Mutual Exchanged Benefit Based on Pragmatic View، رغم أنّ هذه المنفعة ليست متوازنة ولا متكافئة بينهما، وبالتالي، لم ترق بعد لتجعل من الحدوديين دروعا أمنية Security Shields Creation في إطار تحقيق الأمن العام والحفاظ على السيادة الوطنية.

وتعد المقاربة البراغماتية التي تتبناها السياسات الجزائرية في إطار تأمين وتنمية الحدود، أو أمننة الحدود من منظور أحادي ضيق إن صح التعبير أقرب لأن تكون عديمة الجدوى، إذا ما تم النظر بإمعان في مختلف المحددات والعوامل التي لها دور بارز في إعطاء هذا التوجه كامل المصداقية وصبغه بالصبغة العملية من عدمها. أولا، من حيث نقد حجم المبادرات المبرمجة من طرف مختلف قطاعات الدولة والموجّهة لساكنة إقليم الطالب العربي، فهي قلية وضعيفة جدا كما ونوعا مقارنة بما ترجوه الدولة من وراء هذه العمليات.

حيث أنّ الأفراد القاطنين بالنقاط البعيدة ببلدية دوار الماء الحدودية يثمنون مبادرات ومساعدات الدولة الموجّهة لهم، لكنها تبقى محتشمة جدا وغير كافية نظرا للظروف الصعبة التي يعيشونها في مناطقهم، وبالمقابل، فإن للسلطات المحلية والولائية تولي حرصا شديدا في اللجوء إليهم لتقديم التزكيات وأداء الواجب الإنتخابي في إطار إنجاح كل الإستحقاقات الإنتخابية سواء المحلية أو الوطنية.[1]

ثانيا، من حيث نقد عقيدة ومنطلقات هذا التوجه البراغماتي، فيمكن تفكيك هذا الأخير إلى جزئين أساسيين، الجزء الأوّل يشير إلى نية وعزم الدولة على جعل الأمن القومي أولى أولوياتها من خلال أجنداتها السياسية المتعاقبة سواء محليا، إقليميا أو دوليا، وبالتالي، اللجوء إلى التشديد والتكثيف الأمني على مستوى المناطق والمنافذ الحدودية على حساب المجالات المجتمعية والإنسانية الأخرى، وهذا ما يفسّر خلفية ومرجعية المنظور الكلاسيكي للحدود والظواهر الحدودية CPB كبوابات للتهديدات الأمنية الخارجية. أمّا الجزء الثاني فيشير إلى إغفال دور المحددات المجتمعية الأخرى والتي يمكن أن تكون بنفس القدر من الأهمية مع عامل الأمن، وهذا ما يدعو إلى ضرورة تجديد مفهوم الحدود وإعادة النظر في السياسات التنموية الحدودية، وجعلها ذات أبعاد أشمل في إطار تكريس المنظور الحديث للحدودMPB، الذي تدعمه الدراسات الحدودية الحديثة N/MBS من خلال إسهامات العديد من الباحثين في مختلف أنحاء العالم.

[1] أنظر الملحق رقم (49) **(مقابلة مع أحد ساكنة بلدية دوار الماء الحدودية)**.

الفرع الثاني: توجه الدولة نحو مساندة التدبير المحلي

أولا: مردودية الجماعات المحلية:

تعد البلدية أهم البنى المؤسسية على الصعيد المحلي، أمّا البنى المجتمعية فهي تتشكل من المجلس البلدي كهيئة منتخبة من جانب ومن منظمات المجتمع المدني من جانب آخر. ويتمحور التساؤل الأساسي لهذه البنى حول ماهية الدور الذي يمكن أن يلعبه المجلس البلدي لجذب خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية الى المستوى المحلي، انطلاقا من كفاءته في إقناع السلطات المركزية والولائية المسؤولة عن رسم وإدراج السياسات والإستراتيجيات التنموية على المستوى الوطني.[1]

الجدول رقم (34): يبين توزيع العينة حسب رؤية دور الجماعات المحلية المنتخبة محليا

س13	التكرار	النسبة المئوية
ضعيف	40	40.0
متوسط	47	47.0
حسن	13	13.0
المجموع	**100**	**100.0**

س13: كيف ترى دور الجماعات المحلية المنتخبة محليا؟

يبين الجدول (34) توزيع العينة حسب رؤية العلاقة بين الإدارة المحلية والمجتمع المحلي، حيث أقرت نسبة 40% من المبحوثين أنّ دور الجماعات المحلية المنتخبة ضعيف، ونسبة 47% منهم أقروا بأنّ دورها متوسط، وأخيرا نسبة 13% ممن أقروا بأنّ دور الجماعات المحلية المنتخبة حسن محليا.

وبناء على النتائج المسجلة بالجدول وفق تصريحات العينة المبحوثة من منطقة الطالب العربي، يثبت قطعا أنّ دور الجماعات المحلية المنتخبة متوسط على المستوى المحلي عموما، وهذا راجع إلى عدة عوامل من أهمها: ضعف الكفاءات التسييرية وقنوات التواصل بين المنتخبين والساكنة المحليين، واستفحال ظاهرة المحسوبية في الحصول على الامتيازات، ما يساهم بدوره في توسيع دائرة اللاعدالة الإجتماعية وخلق ما يسمى ب: الفجوة التنموية Strengthening Development Gap.

حيث تعد أسس العدالة الإجتماعية القاعدة الأساسية التي تنطلق منها جميع الخطط الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية. كما تلعب للتنمية المحلية دورا هاما في تحقيق العدالة الإجتماعية، إذ من خلالها تمتد السياسات التنموية إلى عمق المدن والقرى الريفية في قطر الدولة

[1] كامل كاظم بشير الكناني وآخرون، **السلطات المحلية والتنمية: تحليل في اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية–مع إشارة إلى التجربة العراقية–**، (جامعة بغداد، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، تموز 2011)، ص 66.

الواحدة. إلّا أنّ بناء وتنفيذ إستراتيجية التنمية على المستوى المحلي لا يمكنه أن يتم إلاّ من خلال إنشاء وتعزيز بنى مؤسسية ومجتمعية، تتمتع بالقدرة على قيادة وتوجيه عملية التنمية بشكل متواصل وثابت.[1]

لذلك لابد للسلطات المحلية بإقليم الطالب العربي تكثيف العمل من أجل تحقيق ما يصطلح على تسميته ب: تجسير الفجوة التنموية Bridging Development Gap، الذي يستند إلى مشروع مجتمعي تشاركي تنصهر فيه كل الحساسيات والمصالح الشخصية والتجاذبات الحزبية والقبلية، في إطار السعي لترقية الإقليم على مختلف الأصعدة التي تمثل عصب الحياة المجتمعية للساكنة المحليين الحدوديين.

ومن أهم الآليات اللازمة لسد الفجوة التنموية تحقيق المشاركة المجتمعية من خلال فسح المجال لكل العناصر الفاعلة في المجتمع، ما يساهم بدوره في تعديل سلوك المواطنين المحليين وتعزيز قيم التضامن الاجتماعي، والمشاركة الشعبية في خلق التنمية التي تعبر عن احتياجاتهم الحقيقية. وبذلك تتحقق روح الإنتماء الفعلي لدى المواطن، وتتعزّز علاقته بالسلطة المحلية والمركزية وهو البعد الأسمى للتنمية. كما لا تتحقق هذه الرؤية إلّا من خلال إحلال العمل الديمقراطي من قبل السلطات المحلية والإعلام المحلي، وتعزيز الشفافية وتأطير القدرات وغرس الثقافة التشاركية، وتعميق الحوار المجتمعي بين مختلف الفئات، وتعزيز قيمة الإعتماد على الذات وعلى الموارد المحلية واستغلالها بشكل مستدام في إطار ما يسمى ب: التدبير المحلي Local Governance، بدل الإعتماد الكلّي على الموارد المركزية للدولة.[2] كما لا بد للدولة أن تتجه نحو ما يصطلح على تسميته ب: الدولة التنموية Developmental State والتي تفترض نظاما حوكميا رشيدا، يقوم على آلية المساءلة المتبادلة من خلال الحوار الإجتماعي، واعتماد نموذج تنموي شامل يكرّس احترام قيم المساواة، الإنصاف، الحقوق، المشاركة والعدالة الإجتماعية والإقتصادية.[3]

ثانيا: دعم سياسات الدولة التنموية للتوجه المحلي:

بادرت الدولة من خلال المخطط الوطني لتنمية المناطق الحدودية وتهيئتها إلى إطلاق دراسات معمقة وجادة قصد تحديد أولويات الآقاليم الحدودية في الجزائر في إطار احترام خصوصية كل منطقة. ونظرا لخصوصية ولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي من حيث المؤهلات الفلاحية والرعوية، فقد تعزّزت الولاية بإنشاء مدرسة عليا للفلاحة الصحراوية، القرار الذي جسده المرسوم التنفيذي رقم 21–521 المؤرخ في 26 ديسمبر 2021، وتعد هذه المدرسة التي تعد مركز بحث في الفلاحة الصحراوية مكسبا هاما للولاية عموما، ما من شأنه أن يطور المحاصيل الزراعية التي تتسم بها الولاية ومنطقة الطالب العربي على حد سواء مثل الحبوب والفواكه وغيرها من المنتجات التي لم تكن تنتج في البيئة الصحراوية، ما يحيل وادي

[1] كامل كاظم بشير الكناني وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 65.

[2] نفس المرجع، ص 70.

[3] Arab Development Outlook Vision 2030, Op. Cit, p10, http://www.escwa.un.org, https://bit.ly/3DAp5fo.

سوف إلى إمكانية احتلال الريادة على المستوى الوطني، من حيث المنتوجات الفلاحية التي ازدهرت بفضل سواعد أبناء المنطقة، وإصرارهم على رفع التحدي في بيئة صعبة وقاسية من خلال إمكانياتهم الخاصة، وكذا الدعم الفلاحي الذي تعتمده الدولة.

ونظرا لتوجه المجتمع المحلي في إقليم الطالب العربي نحو مهن واهتمامات إجتماعية واقتصادية محددة مثل الفلاحة والرعي، فإن الدولة استجابت لهذا التوجه من خلال سياسات التكوين المهني والتمهين التي أجازت إعتماد تخصصات جديدة تستجيب لاحتياجات البيئة الإجتماعية والإقتصادية للمنطقة.

الجدول (35): عروض التكوين عن طريق التمهين دورة فيفري 2021 بمركز التكوين المهني والتمهين–المجاهد دويم أحمد بن إبراهيم الطالب العربي

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التكويـــن والتعليـــم المهنييـن

مركز التكوين المهني و التمهين
المجاهد دويم أحمد بن ابراهيم الطالب العربي

عروض التكوين عن طريق التمهين
دورة فيفـري2021

التخـــصـــص	المستوى المطلوب	مدة التكوين	الشهادة
مستغل معلوماتية	الثانيـة ثانـوي	24 شهرا	ش ت
الأمـــــانـــة	الرابعة متوسط	18 شهرا	ش ت م
عون ادراج المعلومات	الرابعة متوسط	12 شهرا	ش ك م
الإطعام / خيار :الطبخ الجماعي	الرابعة متوسط	12 شهرا	ش ك م
الإطعام / خيار: الطبخ التقليدي	الطور الابتدائي	12 شهرا	ش ك م
صناعةالحلويات	الطور الابتدائي	12 شهرا	ش ك م
التركيب الصحي	نهاية الطور الابتدائي	12 شهرا	ش ت م م
البـــنـــاء	الطور الابتدائي	12 شهرا	ش ك م
المحاصيل تحت الدفيئة	الطور الابتدائي	12 شهرا	ش ك م
زراعـة الحبـــوب	الطور الابتدائي	12 شهرا	ش ك م
زراعة الخضـــروات	الطور الابتدائي	12 شهرا	ش ك م
الزراعات الكبـــرى	الطور الابتدائي	12 شهرا	ش ك م
زراعة الاشجار المثمرة	الطور الابتدائي	12 شهرا	ش ك م
الحـــدادة الفنيـــة	الطور الابتدائي	12 شهرا	ش ك م
قيادة وصيانة اليات الورشات	الطور الابتدائي	12 شهرا	ش ك م
تربية الاغنام والمعز	الطور الابتدائي	12 شهرا	ش ك م
تربيـــة الإبـــل	دون المستوى	12 شهرا	ش ت م م

بداية التسجيلات الاحـد 08 نوفمبر 2020 | أيام الانتقاء والتوجيه الاثنين 21.22.23 فيفري 2021
نهاية التسجيلات السبت 20 فيفـري 2021 | الدخـــول الرسمـــي الاحـــد 28 فيـفـــري 2021

Cfpalelabarbi 032.10.71.57

المصدر: مركز التكوين المهني والتمهين–المجاهد دويم أحمد بن إبراهيم الطالب العربي

يوضح الجدول (35) عروض التكوين عن طريق التمهين دورة فيفري 2021 بمركز التكوين المهني والتمهين ببلدية الطالب العربي، حيث نلاحظ وجود تخصصات عديدة، كما أنّ توجه الدولة نحو مساندة الفكر المحلي بالمنطقة قد تجسّد من خلال إدراج تخصصات جديدة وهامة، منها: المحاصيل تحت الدفيئة / زراعة الحبوب / زراعة الخضروات / الزراعات الكبرى / زراعة الأشجار المثمرة / تربية الأغنام والمعز / تربية الإبل، والتي أغلبها لم يكن موجودا في السابق. هذه التخصصات من شأنها تأمين اليد العاملة المؤهلة والمتخصصة أو الموجّهة لإنشاء مشاريع خاصة ذات طابع فلاحي رعوي. إضافة إلى تخصصات أخرى مثل الإطعام: تخصص الطبخ الجماعي والطبخ التقليدي وكذا صناعة الحلويات، وهي تخصصات يعوّل عليها مستقبلا في تنشيط الحركية السياحية بالمنطقة. مع وجود تخصصات أخرى منها الحرفية، المكتبية والمنزلية.[1]

المطلب الثاني: مساهمة فواعل المجتمع المدني في توطين مشاريع التنمية

يتناول المطلب إعتماد المشاريع الجمعوية والتعاضدية بمنطقة الطالب العربي من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول القبول بمخرجات الطلب المحلي.

الفرع الأوّل: إعتماد المشاريع الجمعوية والتعاضدية

أولا– حالة النوادي والجمعيات:

كرّس قانون الجمعيات 12–06 من خلال المادة (1) من الباب الأول دور الجمعيات في تسخير معارفها ومكتسباتها لغرض غير ربحي يهدف إلى ترقية وتشجيع نشاطات عديدة مهنية، إجتماعية، علمية، دينية، تربوية، ثقافية، رياضية، بيئية، خيرية وإنسانية.[2] ما يعكس حقها في المشاركة في التنمية المحلية باعتبارها شريكا فاعلا في الشأن العام.

الجدول (36): يبين توزيع العينة حسب سبب نقص النوادي والجمعيات

السبب	التكرار	النسبة المئوية 1 *	النسبة المئوية 2 **
عراقيل التأسيس الإدارية	40	37.0	40.0
عدم اهتمام السكان المحليين	68	63.0	68.0
المجموع	**108**	**100.0**	**108.0**

[1] أنظر الملاحق رقم (50)، (51)، (52) و(53).

[2] **قانون رقم 12–06 مؤرخ في 12 يناير 2012 متعلق بالجمعيات**، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 15 يناير 2012)، ص 34.

- * النسبة المئوية محسوبة على أساس مجموع الإجابات
- ** النسبة المئوية محسوبة على أساس لأفراد العينة

س7: ما هي أسباب نقص النوادي والجمعيات؟

يبين الجدول (36) توزيع العينة حسب سبب نقص النوادي والجمعيات، حيث أنّ الفئة الأولى من المبحوثين والتي أرجعت سبب نقص النوادي والجمعيات بمنطقة الطالب العربي إلى عراقيل التأسيس الإدارية مثلت 37% بتكرار قدره 40، أي بنسبة مئوية قدرت ب: 40% (وهي تمثل عدد الإجابات على اعتبار أنّ السؤال يحتمل الإجابة على أكثر من مقترح)، أمّا الفئة الثانية من المبحوثين والتي أرجعت سبب نقص النوادي والجمعيات بمنطقة الطالب العربي إلى عدم إهتمام السكّان المحليين فقد مثلت 37% بتكرار قدره 68، أي بنسبة مئوية قدرت ب: 68% من مجموع الإجابات التي بلغت 108 جوابا.

وبناء على النتائج المبحوثة، يثبت قطعا أنّ السبب الأساسي وراء نقص النوادي والجمعيات بإقليم الطالب العربي يعود إلى عدم إهتمام السكّان المحليين عموما بهذا النوع من التنظيمات الإجتماعية غير الرسمية، ومدى مساهمتها في النهوض بالمجتمع المحلي.

الجدول (37): يبين توزيع العينة حسب تقييم مستوى انخراط الشباب في النوادي والجمعيات

س6	التكرار	النسبة المئوية
ضعيف جدا	25	25.0
ضعيف	49	49.0
متوسط	23	23.0
حسن	3	3.0
المجموع	**100**	**100.0**

س6: كيف تقيم مستوى انخراط الشباب في النوادي والجمعيات؟

يبين الجدول (37) توزيع العينة حسب تقييم مستوى انخراط الشباب في النوادي والجمعيات، حيث مثّلت نسبة المبحوثين الذين قيّموا مستوى انخراط الشباب في النوادي والجمعيات بالضعيف جدا 25%، ونسبة الذين قيّموه بالضعيف مثّلت 49%، أمّا الذين قيّموه بالمتوسط فمثّلت 23%، وأخيرا، مثّلت نسبة المبحوثين الذين قيّموه بالحسن 03% فقط.

وبناء على النتائج المسجلة بالجدول وإجابات العينة المبحوثة، يثبت قطعا أنّ مستوى انخراط الشباب في النوادي والجمعيات بإقليم الطالب العربي يتسم بالضعف عموما، على غرار الإجابات النسبية التي أشارت إليه بالضعيف جدا أحيانا والمتوسط أحيانا أخرى.

ثانيا– التنسيقية الوطنية للمجتمع المدني بولاية الوادي:

في إطار بحث التنسيقية الوطنية للمجتمع المدني للاستقصاء حول دورها في المساهمة في التنمية المحلية في الوادي عموما وفي منطقة الطالب العربي خصوصا. تم وضع القانون الأساسي لها في جانفي 2014 وتم اعتمادها في جويلية 2018، وهي منظمة وطنية غير حكومية، تهدف بالأساس إلى ترقية النشاط المجتمعي لفواعل المجتمع المدني على المستوى الوطني وحتى على مستوى الجالية في الخارج في إطار حوكمة تدبير الشؤون العامة، وتعتمد في إطار برنامجها الوطني على سبع منتديات، هي: المنتدى الوطني للصحة وحماية المريض، المنتدى الوطني للطلبة، المنتدى الوطني للشباب، المنتدى الوطني للنساء، المنتدى الوطني للفن والإبداع، المنتدى الوطني للإستثمار الإجتماعي والتنمية المحلية، المنتدى الوطني لمحاربة الآفات الإجتماعية، وأخيرا، المنتدى الوطني للطفل.[1]

وتتناول الملفات التي تعنى بها التنسيقية في ولاية الوادي نفس مواضيع المنتديات الوطنية، إضافة إلى بعض النشاطات التي تدخل في إطار التحسيس والتوعية المجتمعية حول قضايا تهم الشأن العام مثل جائحة Covid-19. وفي إطار تفاعل التنسيقية مع فواعل المجتمع المحلي لإقليم الطالب العربي، فإنّ لمكتب الوادي فروع أخرى على مستوى أغلب بلديات الولاية بما فيها البلديات الثلاث لدائرة الطالب العربي. كما تجدر الإشارة إلى أنّ مكتبي البلديتين الحدوديتين دوار الماء وبن قشة نشطين بصورة مكثفة في إطار العمل المجتمعي وبالتنسيق مع الجمعيات والسلطات الولائية والمحلية، إلّا أنّ مكتب بلدية الطالب العربي يشهد عجزا كبيرا في تنشيط الحياة المجتمعية، ويرجع ذلك إلى مشاكل تتعلق بالتنظيم والتسيير المحلي للمكتب. وفيما يتعلق بالبرامج التي تنسق فيها المنظمة مع الجهات الوصية والجماعات المحلية بهدف تطوير فاعلية المجتمع المدني في إقليم الطالب العربي، فإنّ هذه التنسيقية ليس لها برامج محددة للتنسيق مع السلطات الولائية والمدنية المحلية الأخرى، وإنما تعمل في إطار تكاملي تضامني وتعاضدي مع مجهودات الدولة بهدف حل المشاكل المحلية، وتغطية العجز الحاصل على مستوى الإستجابة للمتطلبات المحلية سواء على مستوى الولاية أو على مستوى بلدياتها وخاصة الحدودية منها.[2]

وتلعب التنسيقية دورا استشاريا وفنيا وقانونيا من خلال مساهمتها في تقديم اقتراحات في إطار تنوير صانع القرار وإيجاد حلول للمشاكل العامة سواء على مستوى الولاية أو على مستوى إقليم الطالب العربي، حيث يبادر طاقمها بولاية الوادي في مناسبات ومحطات عديدة بطرح إنشغالات منطقة الطالب العربي لدى السلطات المحلية والولائية، وكذا تقديم اقتراحات وحلول بشأنها، إلّا أنها في الغالب إن لم نقل دائما ما تقابل بالرفض من قبل السلطات المحلية نتيجة افتقارها لصلاحيات أو سلطة إتخاذ القرار، ما يطرح

[1] **القانون الأساسي للتنسيقية الوطنية للمجتمع المدني**، (وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 21 جانفي 2017).

[2] أنظر الملحق رقم (54) (**مقابلة مع رئيس مكتب الوادي–التنسيقية الوطنية للمجتمع المدني– السيد: حكيم بكاكرة**).

إشكالية المركزية المشددة في اتخاذ القرار المحلي، إضافة إلى عدم توفر الأظرفة المالية التكميلية لمعالجة تلك المشاكل والانشغالات، التي عادة ما يتم برمجتها في ميزانيات السنوات المقبلة في حال تم أخذها بعين الإعتبار. وبالتالي، ونظرا لهذه الأوضاع غير الحكيمة، يمكن القول بأنّ قضية التنمية في إقليم الطالب العربي عموما لا تزال ضعيفة جدا مقارنة بالبلديات الأخرى وخاصة القريبة من مركز الولاية.[1]

وفيما يتعلق بمستقبل العلاقة بين المجتمع المدني والسلطات الوصية بولاية الوادي عموما في ظل النقائص الكبيرة المسجلة، فإنّ هذه العلاقة تسير نحو التحسن، والدليل على ذلك هو توجه الدولة نحو فسح المجال أكثر لمنظمات المجتمع المدني قصد المشاركة في تسيير الشؤون العامة، وما عزّز ذلك هو حرص الدولة على استحداث منصب "مستشار رئيس الجمهورية المكلّف بالمجتمع المدني" والذي يتقلده "نزيه بن رمضان" حاليا، والمجلس الوطني للشباب، وكذا المرصد الوطني للمجتمع المدني كهيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية وفق المرسوم الرئاسي رقم 21–139[2]، يساهم في ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة بالتشارك والمؤسسات الأخرى في تحقيق أهداف التنمية الوطنية[3]، إلّا أنّ الهيئتين لم تفعّلا بعد*.

وفي إطار مشاريع وتطلعات التنسيقية لإحلال شراكات مع الجانب التونسي، بادر مكتب ولاية الوادي بمشروع بهذا الصدد قصد ترقية الحركية المجتمعية الفاعلة والمؤثرة في صانع القرار–في ظل الوحدة والشراكة الإقليمية–، إلّا أنّ هذه المبادرة قوبلت بالرفض من قبل السلطات المحلية والمركزية بذريعة أنّ هذا النوع من المبادرات يتطلّب مستوى عالي من التنسيق بين حكومتي البلدين. وهو الأمر الذي لم يثمر لحد الساعة رغم المبادرات المتكررة لحكومة الجزائر وتونس وخصوصا في ظل الحكومة السابقة ل "نور الدين بدوي"، ورغم إشادة الرئاسة وحرصها على المضي قدما في هذا السياق بهدف تطوير وترقية المناطق الحدودية للبلدين في إطار الشراكة والتعاون الحدودي والإقليمي.[4]

ثانيا: تقييم مستوى فواعل المجتمع المدني المحلي:

---

[1] أنظر الملحق رقم (54)، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع.

[3] وردية زعروري حدوش، **تعليق على المرسوم الرئاسي رقم 21–139 المؤرخ في 12 أفريل 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني**، (جامعة تيزي وزو، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 16، العدد 02، 2021)، ص 411.

* تم تفعيل المرصد الوطني للمجتمع المدني والمجلس الوطني للشباب من طرف رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون إثر خطاب ألقاه بتاريخ 20 جوان 2022، قناة أخبار الشروق، 20 جوان 2022، الساعة 20h:30.

[4] أنظر الملحق رقم (54)، مرجع سبق ذكره.

الجدول (38): يبين توزيع العينة حسب تقييم دور فواعل المجتمع المدني المحلي

س5	التكرار	النسبة المئوية
ضعيف جدا	32	32.0
ضعيف	43	43.0
متوسط	23	23.0
حسن	2	2.0
المجموع	**100**	**100.0**

س5: كيف تقيم دور فواعل المجتمع المدني المحلي؟

يبين الجدول (38) توزيع العينة حسب تقييم دور فواعل المجتمع المحلي المدني (المنظمات عير الرسمية، النوادي، الجمعيات والمؤسسات الخيرية، الأعيان والأفراد ذوي التأثير العام...)، حيث مثّلت نسبة المبحوثين الذين قيّموا مستوى انخراط الشباب في النوادي والجمعيات بالضعيف جدا 32%، ونسبة الذين قيّموه بالضعيف مثّلت 43%، أمّا الذين قيّموه بالمتوسط فمثّلت 23%، وأخيرا، مثّلت نسبة المبحوثين الذين قيّموه بالحسن 02% فقط.

وبناء على النتائج المسجلة بالجدول وإجابات العينة المبحوثة، يثبت قطعا أنّ دور فواعل المجتمع المحلي المدني بإقليم الطالب العربي يتسم بالضعف عموما، على غرار الإجابات النسبية التي أشارت إليه بالضعيف جدا أحيانا والمتوسط أحيانا أخرى. كما أنّ ضعف هذه الفواعل لا يرقى بها لأن تكون فعّالة بما يكفي للنهوض بهذه المنطقة الحدودية، وهذا راجع بالأساس إلى عدم ذيوع وتكريس ثقافة العمل التشاركي، وكذا هيمنة السلطة العروشية (السلطة القبلية والعشائرية) على مجريات الساحة التمثيلية في دائرة الطالب العربي، والتي يمتد تأثيرها حتى إلى تعطيل سير المصالح العامة.[1]

وغالبا ما يقاس تمكين المجتمع المحلي بمدى المشاركة الشعبية في صنع القرارات التنموية، ومدى التغيير الحاصل والمؤثر في المجتمع، ومدى التغيّر في أداء المؤسسات المحلية.[2] وعليه، واستنادا إلى التحليل السابق، يمكن القول بأنّ المجتمع المحلي بإقليم الطالب العربي الحدودي بكل مكوناته: السلطات والجماعات المحلية، الجمعيات، النوادي وفواعل المجتمع المدني يعد مجتمعا غير مُتَمَكِنٍ Uncapable من حيث الهيكلة والتنظيم وعضوية المحليين النشطين في إطاره، وغير مُمَكَّنٍ Unenabled من حيث افتقاره

[1] أنظر الملحق رقم (54)، مرجع سبق ذكره.

[2] عمّار قحف وآخرون، **حول المركزية واللامركزية في سورية بين النظرية والتطبيق**، (مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، الكتاب السنوي الرابع، سبتمبر 2018)، ص.ص 116–117.

إلى بيئة تمكينية توفر له هامشا مؤسسيا قويا، يمكنه من خلاله أن يساهم في تحقيق مشاركة مجتمعية فعّالة في إطار معالجة القضايا ذات التوجه العام على المستوى المحلي، أي غياب "التقاسم الفعلي للسلطة وإشراك المجتمعات المحلية في القرارات السياسية المتعلقة بالتنمية داخل محيطها الخاص، ولهذا السبب فشلت اللامركزية الى حد كبير في تمكين المواطنين من الانخراط في عمليات صنع القرار".[1]

ثالثا: تمكين المجتمع المحلي وتشجيع الفعل التنموي التعاضدي:

الشكل (26): الآليات التمكينية للمجتمع المحلي في إطار دعم التنمية

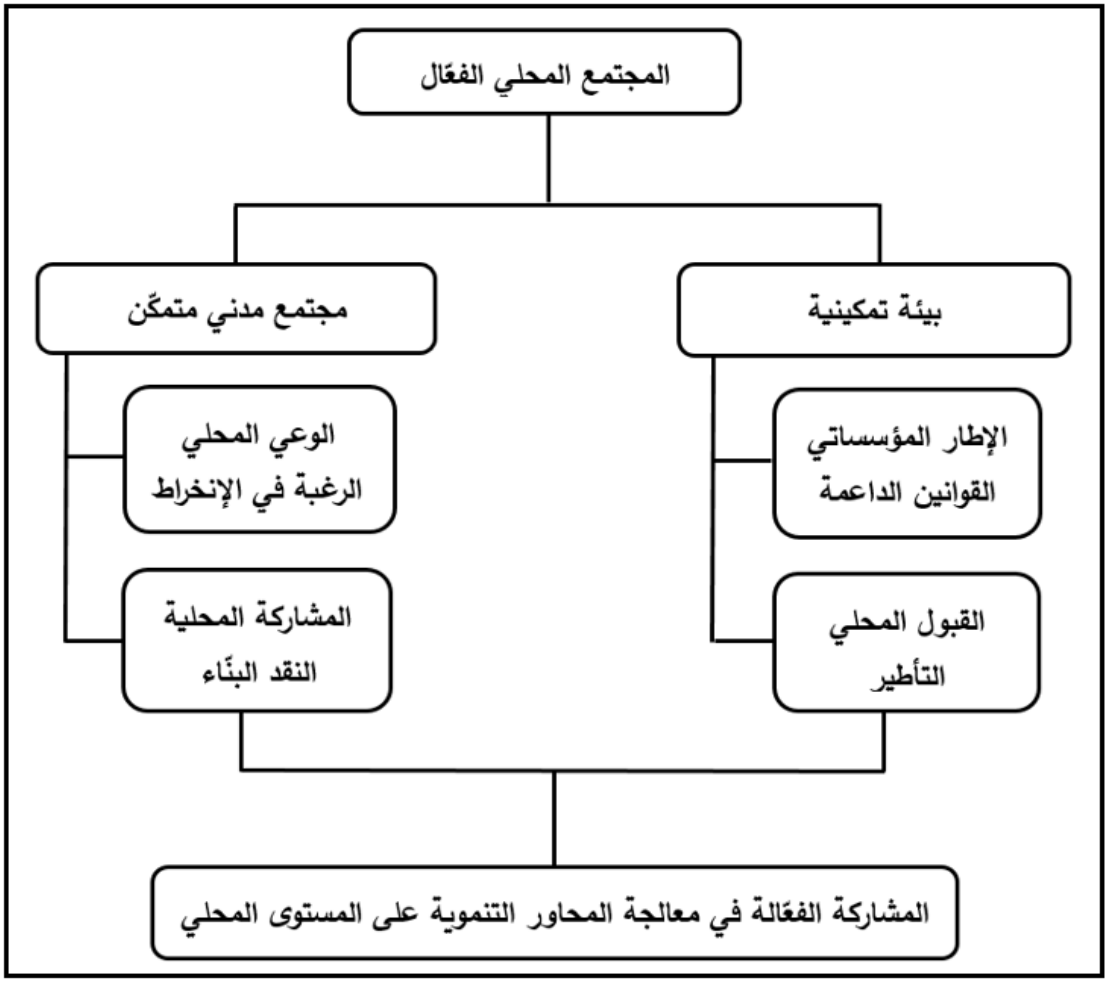

من إنجاز الباحث

يوضح الشكل (26) الآليات التمكينية للمجتمع المحلي في إطار دعم التنمية، حيث تقتضي العملية توافر عاملين أساسيين هما: الأول، توافر بيئة تمكينية Enabling Environment وذلك من خلال وجود إطار مؤسساتي وقوانين داعمة للنشاط المجتمعي، إضافة إلى وجود عامل القبول المحلي من قبل المواطنين المحليين وكذا التأطير. أمّا العامل الثاني، فيتمثل في ضرورة توافر مجتمع مدني متمكن

[1] عمّار قحف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 117.

Capable Civil Society يتمتع بخصائص هامة مثل الوعي المحلي بأهمية النشاط المجتمعي المؤطر، والرغبة في الانخراط في هذا النشاط، إضافة إلى إثبات مشاركته بقوة في الشأن المحلي، وأخيرا، الحق في انتقاد أي سياسة أو برنامج يتعلق بأحد المحاور التنموية ذات التوجه العام على المستوى المحلي.

حيث أنّ إقليم الطالب العربي يسجل عددا ضئيلا جدا من الجمعيات والنوادي الشبابية المقدرة حسب إحصائيات مديرية التقنين والشؤون العامة لولاية الوادي ب: 03 جمعيات محلية[1]، تختص في المجال التضامني والخيري، وهو عدد لا يستجيب لتطلعات واحتياجات المجتمع المحلي الحدودي.

واستنادا إلى المقاربة التشاركية، فإنّ المجتمع المدني في منطقة الطالب العربي الحدودية لا بد له أن يضطلع "بكل الشؤون المجتمعية، الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية وحتى الأمنية منها. كما أنّ التزامه العملي وأحقيته لابد أن تعتمد على مقاربة شاملة للمجتمع بأسره، تضمن مشاركة فعّالة للمجتمع المدني المحلي وأصحاب المصالح وتساعد في تشكيل الأولويات والإستراتيجيات التنموية. كما أنّ توفر بيئة تمكينية وفضاء عملي للمجتمع المدني والفواعل غير الرسمية يعد عاملا هاما في تسهيل مساهمتهم في التنمية، إضافة إلى تعزيز المنظمات المحلية لتكون فعّالة ومستدامة".[2]

يؤكّد هذا التوجه ما أطلق عليه "Dhamotharan Mohan" مصطلح: منظور تطوير الطاقات Capacity Development Perspective الذي يفترض أن تنمية المجتمع الحدودي تساهم في جعل الموطنين المحليين، المؤسسات العمومية والقطاع الخاص يستجيبون بشكل إيجابي للتحولات السريعة في مختلف المجالات، من خلال إيجاد وسائل إضافية للمشاركة والتعاون بين المجتمع والحكومة، وبالتالي، تقاسم قاعدة القوة على المستوى المحلي، من خلال تعزيز طاقات المجتمع المحلي في تسيير وتدبير شؤون أفراده والاستفادة من التمويلات المقدمة من طرف الحكومة المركزية، بهدف ترقية الإنتاجية والإستجابة لاحتياجات المجتمع، إضافة إلى تعزيز النهج التشاركي على مستوى الحدود الإقليمية أي بين الدول المتجاورة[3]، سواء على المستوى الفردي أو التنظيمي من خلال الجمعيات والنوادي، خصوصا وأنّ قانون الجمعيات الجزائري 12–06 يتيح لهذه الأخيرة في إطار المادتين (2) و(3) إمكانية الإنخراط في جمعيات أجنبية والاحتكاك بها والتعاون مع منظمات دولية غير حكومية، تجمعها معها نفس الأهداف في إطار الشراكة واحترام الثوابت الوطنية والتقيد بالضوابط القانونية التي تنظم المجال.[4]

[1] مديرية التقنين والشؤون العامة–ولاية الوادي.

[2] Feed the Future, **Strengthening Civil Society's Role in Development: A Handbook for Engagement**, (The US Government's Global Hunger & Food Security Initiative), p 5, https://www.feedthefuture.gov/resource/strengthening-civil-society-s-role-in-development-a-handbook-for-engagement/, https://bit.ly/3S9tFpz.

[3] Dhamotharan Mohan, Op. Cit, p17.

[4] قانون رقم 12–06، مرجع سبق ذكره، ص 36.

الفرع الثاني: القبول بمخرجات الطلب المحلي

تتطلب الإستجابة لمقتضيات التنمية المحلية بإقليم الطالب العربي تنمية الحياة المجتمعية للمواطنين المحليين، وهذا يستدعي جهدا كبيرا من قبل السلطات والجماعات المحلية بالتعاون مع الفواعل المحلية في إطار تشاركي، يضمن ترقية إجتماعية، اقتصادية، بيئية وأمنية كذلك نظير الظروف العامة التي تشهدها البلديات الثلاث بشكل عام. حيث يقع على عاتق المجالس البلدية المنتخبة مسؤولية التحلي بالحوكمة التسييرية للموارد المحلية لجعلها تستجيب للمتطلبات المحلية، وضرورة التوجه نحو التفاوض مع السلطات الولائية وحتى المركزية في حال عدم القدرة على الإستجابة وفق الميزانيات البلدية المعتمدة سنويا.
ومن بين أهم المحاور التي تتطلب اهتماما واسعا في إطار تنمية المجتمع المحلي ما يلي:

أولا– على مستوى التهيئة الحضرية والريفية:

يشهد إقليم الطالب العربي الحدودي نقصا كبيرا في بعض متطلبات الحياة الإجتماعية للساكنة المحليين، كضعف التهيئة الحضرية الذي لا تزال عديد المناطق عبر البلديات الثلاث تعاني منه، رغم المخططات البلدية والقطاعية المبرمجة بشكل دوري والتي تأخذ على عاتقها هذا النوع من المجالات.

ويشير غياب التهيئة الحضرية وانسداد الطرق بالرمال ببلدية دوار الماء وبن قشة إلى الحالة الكارثية للأحياء السكنية ببلديتي دوار الماء وبن قشة، بوجود الكثبان الرملية التي تعترض المسالك والممرات بين الوحدات السكنية، نظرا لكون المنطقة صحراوية وتتميز بكثرة الرياح الموسمية وغير الموسمية. وهي أحياء شعبية في الأصل، تفتقر للتهيئة الخارجية مع غياب تام للأرصفة وشبكات الصرف الصحي. إضافة إلى الحالة التي تؤول إليها الطرقات خاصة في بلدية بن قشة أين ينعدم ربطها بالبلديات المجاورة كلّما صادفت الزوابع الرملية الكثيفة، ونتيجة لذلك تصطف السيارات في شكل طوابير، في انتظار فرق البلدية أو الجهات المختصة لإزالة الرمال عن الطرقات التي تعد حيوية بالنسبة للسكّان المحليين.[1]

كما تعاني الأحياء في بلديتي دوار الماء وبن قشة من هذه الوضعية الإجتماعية طوال السنة، رغم محاولات قاطنيها في مناسبات عديدة رفع انشغالاتهم للبلدية، باعتبارها المستقبل الأوّل للمتطلبات المحلية حول حالة التهيئة الحضرية من كثبان وسط السكنات والافتقار لشبكات الصرف الصحي، حيث أنهم لا يزالون يستعملون طرقا تقليدية كحفر آبار قرب المنازل، ما يشكل خطرا على حياة الأطفال وعلى الصحة العامة عموما. كما أرهقت ظاهرة انسداد الطرق بالرمال الساكنة المحليين، حيث أنه في مواسم الرياح القوية تبقى بعض الطرقات مغلقة لمدة تفوق اليوم واليومين، وذلك لعدم توفر معدات الأشغال العمومية الخاصة بفتح الطرقات بشكل كافي على مستوى البلديات. ونظير هذه الوضعية، فإنّ الساكنة المحليين

[1] أنظر الملحق رقم (55).

المتضررين مستاؤون جدا، كما أنهم يحمّلون الجهات الوصية المحلية–رؤساء البلديات ورئيس الدائرة– وكذا السلطات الولائية كالوالي المسؤولية جراء ما يعانون من غياب للتهيئة الحضرية والعمرانية، رغم محاولاتهم في الإتصال بالسلطات المحلية المتعاقبة وممارسة الضغط عليها، إلّا أنهم غالبا ما يقابلون بوعود غير جادة من طرف بعض المسؤولين، وإن تمت الإستجابة، فهي غير مرضية ولا تحل المشكل من العمق.[1]

إنّ تذمر الساكنة المحليين جراء مثل هذه الأوضاع الإجتماعية والمعيشية الصعبة في بعض مناطق دائرة الطالب العربي، وكذا عدم إستجابة السلطات المحلية بشكل كاف أو تماطلها، سيؤول حتما إلى فقدان الثقة بين المواطن والدولة، وبالتالي، ضياع حس المواطنة لدى المواطن الحدودي Border Incitizenship وكذا إحساسه بعدم الإنتماء، ما قد يولّد أزمة بالنسبة للسلطات المركزية نظرا لكونه يعيش في منطقة ذات بعد جيواستراتيجي، إذ يمكنه أن يشكل تهديدا لأمن الدولة كما يمكنه أن يكون درعا لأمن الدولة من منظور أمني محض. لذلك، وجب على السلطات عدم إغفال المتطلبات الإجتماعية والحياتية لساكنة الحدود عموما، والإسراع في برمجة احتياجاتهم بمختلف أنواعها في إطار مخططات وبرامج ومشاريع تنموية تعود بالنفع العام على المنطقة.

كما أنّ ارتباط المواطن المحلي بمنطقة الطالب العربي الحدودية رغم النقائص المسجلة نابع من تعلقه بتاريخ المكان ومحدداته السوسيولوجية التي تساهم في بناء ما يسمى ب: أنثروبولوجيا المجتمع Anthropology of Society. لذلك وجب الإستفادة من هذه الحالة التي تستند إلى بعد مكاني Space Dimension والذي يرتبط بكل الجوانب المجتمعية للمجتمع الحدودي، حيث بات البعد المكاني يلعب دورا هاما في بحث الحدود والظواهر الحدودية في ظل الدراسات الحدودية الحديثة. كما تتحدّد تركيبة هذا البعد بالنسبة لإقليم الطالب العربي في كون هذا الأخير يعد إقليما حدوديا يكتسي أهمية أمنية وجيواستراتيجية، كما أنه يتمتع بمساحة شاسعة جغرافيا، إضافة إلى كونه منطقة فلاحية واعدة، مع إمكانية بروز مؤهلات سوسيو اقتصادية أخرى كمجال السياحة الحدودية والصحراوية. وتتطلب تنمية هذه المجالات عاملا هاما جدا يتمثل في الطاقات البشرية، حيث أنّ فئة الشباب تمثل السمة البارزة في الإقليم.

ثانيا– على مستوى النقل والتشغيل:

يواجه طلبة الطور الثانوي ببلدية بن قشة أزمة نقل حادة ومعاناة كبيرة في سبيل الظفر بوسيلة نقل أكيدة ومريحة، وخاصة بالنسبة للمقبلين على اجتياز امتحانات البكالوريا التي تنظّم عادة في فصل الصيف مع ارتفاع درجات الحرارة، إضافة إلى أنّ الطلبة من البلديات الثلاث يجتمعون في بلدية الطالب

[1] أنظر الملحق رقم (56) (**مقابلة مع بعض أعيان بلديتي دوار الماء وبن قشة**).

العربي لاجتياز هذه الدورة، وبالتالي، فهم يلجؤون إلى وسائل النقل الخاصة[1] سواء بمقابل مادي أو تلك التي يسخرها بعض أفراد المجتمع المدني. كما أنّ مشكل النقل لا يقترن بالباكالوريا فحسب، بل هو قائم على مدار السنة خصوصا وأنّ بلدية بن قشة لا تمتلك مؤسسة للتعليم الثانوي، وبالتالي، فالطلبة عادة ما يواجهون نقصا فادحا في التنقل لبلديتي دوار الماء والطالب العربي بهدف التمدرس، وتقع المسؤولية كاملة هنا على عاتق السلطات الولائية والبلدية لمنطقة الطالب العربي وبلدية بن قشة تحديدا، والتي من واجبها الإضطلاع بمشكل النقل المدرسي وحله بشكل نهائي.[2]

كما يمكن أن ينظر للضعف المسجّل على مستوى التشغيل من زاوية إيجابية، إذ يدفع الشباب للتفكير في إنشاء مشاريعهم الخاصة سواء على المستوى المحلي أو الولائي، خاصة وأنّ الدولة توفر صيغا عديدة تمكّن حاملي المشاريع من الإستفادة من التمويل المالي اللازم إضافة إلى المرافقة الميدانية والامتيازات الضريبية، ما من شأنه أن يقدّم قيمة مضافة للمنطقة وللولاية على حد سواء.

ثالثا– على مستوى الفلاحة والتسويق:

نظرا للأهمية الإقتصادية التي يحتلها إقليم الطالب العربي الحدودي من حيث الإنتاج الفلاحي المتنوع الذي يوفره حسب منتسبي القطاع بالمنطقة، حيث أنّ هناك وفرة في إنتاج بعض المحاصيل الزراعية كالتمور بكل أنواعها، القمح والذرة، الخضر والفواكه الموسمية وغير الموسمية المتنوعة، إضافة إلى اللحوم والألبان. وهذا الإنتاج الوفير يساهم في تغطية الطلب المحلي والوطني وحتى الإقليمي إن تم تشجيع هذا النشاط. إلّا أنّ هناك جملة من المشاكل التي تعيق التوسع والتطوير الفلاحي بالمنطقة مثل ضعف الربط بالكهرباء وصعوبة المسالك المؤدية للمزارع، وبعض العراقيل المتعلقة برخص حفر الآبار واقتناء المبيدات والأسمدة اللازمة للزراعة والأعلاف، وكذا صعوبات تخزين وتبريد المحاصيل وتسويقها لتفادي التلف.[3]

ونظرا أيضا لضعف سلسلة التسويق، وجب على السلطات المحلية والولائية التفكير في ربط المنتوج المحلي بالمناطق الأخرى سواء على المستوى المحلي كما على المستوى الإقليمي وذلك بإنشاء أسواق محلية بالطالب العربي تكون تحت إدارة السلطات المحلية كالبلديات، يتم ضمنها تنظيم عملية التسويق المحلي وكذا نحو تونس في إطار تحقيق تبادل تجاري فعّال يخدم كل الأطراف–وهو ما سيتم التطرق إليه بالتفصيل في إطار مناقشة المعبر التجاري الحدودي بالطالب العربي في الفصل الرابع–، كما يمكن

[1] أنظر الملحق رقم (57).

[2] أنظر الملحق رقم (58) **(مقابلة مع بعض طلبة الطور الثانوي ببلدية بن قشة)**.

[3] أنظر الملحق رقم (59) **(مقابلة مع أحد فلاحي منطقة الطالب العربي)**.

التوجه نحو التصدير لدول أخرى من خلال إستغلال إمكانات المطار الدولي لولاية الوادي وتكثيف الرحلات التجارية نحو الخارج.

ويمثل هذا المنظور رؤية إقتصادية جادة لدعم الإنتاج الفلاحي بالمنطقة، لكنه يتطلب إرادة سياسية تفوق مستوى السلطات والجماعات المحلية والإقليمية بالوادي. إذ يمكن تجسيد المشروع من خلال إطلاق سياسات حكومية توفر الإمكانيات اللازمة لتشجيع الفلاحة في المناطق الصحراوية عموما والحدودية خصوصا على غرار منطقة الطالب العربي. حيث لا بد من دراسة الفكرة من كل جوانبها الإقتصادية، الإجتماعية، البيئية والأمنية على اعتبار أنّ إنجاح مشروع كهذا في مناطق ذات أهمية جيواستراتيجية، يمكنه أن يساهم في تحقيق تنميتها من منظور تكاملي وفق الطرح الذي استندنا إليه في دراستنا.

خلاصة الفصل:

يشهد إقليم منطقة الطالب العربي الحدودي ضعفا تنمويا معتبرا على مختلف الأصعدة، رغم امتيازه بموقع جيواستراتيجي هام ومزايا مجتمعية هائلة كالطاقات الشبانية الكبيرة التي يمكنها أن تشكّل عصب النهوض بالمنطقة. حيث أثبت البحث أن بيئة الإقليم تعد بيئة ضعيفة من حيث احتضانها وإطلاقها لمشاريع تنموية، سواء تلك المبرمجة من طرف الدولة في شكل مخططات قطاعية وبلدية للتنمية وكذا في إطار الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب كذلك، أو تلك التي تدخل في إطار دعم المؤسسات الشبابية الناشئة. حيث يعود ذلك إلى سياسات الدولة الجزائرية التي تتبنى منظورا كلاسيكيا في التعامل مع المناطق الحدودية عموما على غرار منطقة الطالب العربي، من خلال تشديد الأمن الحدودي والقومي على حساب هذه الأخيرة مع التغافل على تنمية المجالات المجتمعية الأخرى بها، ما يساهم بدوره في تعميق الفجوة بين الدولة والمجتمع المحلي الذي يتمتع بحس أمني عالي، رغم ما يشهده من اللاتنمية، مقابل عدم اعتراضه على التكثيف الأمني بهدف مجابهة التهديدات الأمنية الخارجية واللاتماثلية الناجمة عن الإرهاب وتجارة السلاح والمخدرات والتهريب كظواهر عابرة للحدود.

ساهمت ولا تزال ظاهرة التهريب الحدودي نحو تونس على مستوى إقليم منطقة الطالب العربي في استنزاف ثروات البلاد، خاصة من خلال تهريب مادة الوقود الجزائري الذي يباع علنا في الضفة المقابلة، إضافة إلى مواد أخرى متنوعة. حيث أثبتت التقارير السابقة حجم الميزانية الضخمة التي تخسرها الجزائر جراء هذا النشاط الذي بات يشكل اقتصادا موازيا، بقيادة مهربين جزائريين وتونسيين محترفين يمتهنونه كمصدر دخل أساسي في حياتهم، نتيجة العوامل والدوافع التي تم التطرق لها مسبقا. كما نشير إلى الخطر الوارد الذي يكمنه نشاط التهريب العابر للحدود من حيث إمكانية انخراط وانتساب أفراده وشبكاته إلى الجماعات الإرهابية الدولية، ما يشكل عاملا حافزا لبروز التهديدات الأمنية المختلفة جراء الإرهاب

وما يتبعه من اتجار بالسلاح والمخدرات، والتي تؤدي حتما إلى عدم إستقرار أمن المحيط الحدودي خصوصا والأمن الداخلي والقومي عموما.

يشير الوضع الراهن لمنطقة الطالب العربي الحدودية إلى حالة من عدم التوافق بين الدولة والمجتمع المحلي الحدودي، حيث أنّ الضعف المسجل على مستوى أداء السلطات والجماعات المحلية–إضافة إلى ضعف سياسات الدولة لتسيير الحدود طبعا– يعد السبب الأوّل في عدم تحقق الرضى المجتمعي على المستوى المحلي، إضافة إلى ضعف الإعلام التنموي وفواعل المجتمع المدني بشقيها الرسمية وغير الرسمية في دفع التنمية، رغم محاولاتها ومبادراتها التي تعتبر في الغالب محتشمة في إطار تعميق الحوار المجتمعي، والعمل المجتمعي التضامني الذي يمس كل أطياف المجتمع على مستوى الإقليم الحدودي.

وفي إطار النهوض بالمنطقة، لا بد من تعزيز توجه سياسات الدولة نحو مساندة التدبير والمبادرة المحلية، والذي لمسناه بمستوى ضعيف وغير كافٍ ويقتصر على مجالات قليلة، وكذا ضرورة فتح المجال واسعا لمختلف فئات وفواعل المجتمع المدني بهدف الاصطفاف في إطار منظماتي، كالجمعيات والمنظمات غير الرسمية التي تعد عونا من أعوان الدولة في سبيل تحقيق التنمية، إن حافظت على الرسالة التي أسّست لأجلها، في إطار دعم استراتيجية المواطن المحلي في بناء المشروع المحلي، خصوصا وأنّ مبدأ الإتكال على موارد الدولة وحدها لم يعد يوفر حلولا مستدامة، لذلك وجب الإستثمار في الأفكار المحلية، مع الإبقاء على الدور التنظيمي والاستشاري للدولة وضمان المساهمة في التمويل اللازم لبعض المشاريع.

الفصل الرابع:

مستقبل التنمية المحلية في منطقة الطالب العربي وفق منظور الدراسات الحدودية الحديثة

تستدعي فلسفة التنمية في المناطق والمجتمعات الحدودية وعيا كبيرا بأهمية الطاقات الكامنة بها على مختلف المستويات، وهو الأمر الذي لا بد من استدراكه في إطار صنع السياسات العامة ومبادرات إطلاق البرامج والمشاريع التي يفترض أن تعنى بتغطية الإخفاق والفشل الذي يمس مجالات عديدة بها.

يشهد إقليم منطقة الطالب العربي الحدودية كغيره من الأقاليم الحدودية الجزائرية–إضافة إلى الإقليم الحدودي المشترك مع منطقة حزوة التونسية– ضعفا تنمويا مسجلا على مختلف المجالات المجتمعية، تتضح آثارها من خلال الحالة العامة للحياة اليومية للساكنة المحليين، ما ينبئ حتما بوجود فجوة عميقة بين المركز والأطراف Deep Gap-Center & Periphery، ناتجة عن مخلفات تاريخية، إدارية وسياسية ساهمت بدورها في تكريس آثار سلبية على المجتمع الحدودي، تعبّر عن ضعف الإرادة السياسية لدى السلطات المركزية رغم تبني الدولة لتوجه جديد لإحداث التنمية في المناطق الحدودية من منظور شامل. كما تعمل هذه الحالة على توليد ما يمكن تسميته ب: القطيعة أو الإغتراب الأقاليمي Estrangement Regional في إطار العلاقة بين المركز والأطراف، تتضح معالمها من خلال الفرق في حالة ومستوى التنمية بين المناطق الحدودية في الشمال ونظيرتها في الجنوب عموما، وبين المناطق الحدودية بشكل عام والمناطق الداخلية وباقي المناطق في الجزائر، أو ما يعبر عنه ب: الإختلال واللاتوازن الأقاليمي Regional Unbalance.

وتقتضي تنمية منطقة الطالب العربي الحدودية تبني مقاربة إقليمية تتعدى الطابع المحلي، لتشمل بذلك كامل الإقليم المشترك مع منطقة حزوة التونسية، تؤسس لنهج متكامل يتيح مجالا واسعا لإحلال فرص ومبادرات الشراكة والتعاون التنموي متعدد الأطراف بين الجانبين، من المنظور الواسع للتوجه الشامل Inclusive Trend الذي تستند إليه الدراسات الحدودية الحديثة.

واستنادا لذلك، يأتي الفصل الرابع الذي يتناول المبحث الأول منه تقييما للمشروع التنموي بإقليم منطقة الطالب العربي من خلال إثبات مستوى التنمية، وإمكانية توظيف المشاركة والخصائص المجتمعية كالإرادة التنموية لدى فئة الشباب وكذا البعد المكاني في النهوض بالمنطقة، أمّا المبحث الثاني، فيتناول الأمننة الحدودية في الإقليم المشترك مع تونس–توزر وحزوة– من خلال التطرق إلى الأمننة الدفاعية والصحية، والمنظور الإنساني وكذا التكاملي للأمننة الحدودية بالإقليم المشترك. وأخيرا، المبحث الثالث الذي يتناول آفاق التعاون والشراكة الحدودية بين ولاية الوادي وتوزر عموما ومنطقة الطالب العربي وحزوة خصوصا، من خلال التطرق إلى آثار الشراكة الحدودية على مستوى الإقليم، ودور المواطنة الحدودية في دعم التنمية، إضافة إلى آليات مقترحة لتعزيز التعاون والشراكة في إطار منظور شامل.

المبحث الأوّل: تقييم المشروع التنموي بإقليم منطقة الطالب العربي الحدودية

يتناول المبحث الأوّل حوصلة لتقييم التنمية المحلية بمنطقة الطالب العربي الحدودية، حيث يتناول المطلب الأوّل الحالة العامة للتنمية بالمجتمع الحدودي، بالتركيز على مدلولات الضعف التنموي بالمنطقة والخصائص المجتمعية لتوطين التنمية على المستوى المحلي، أمّا المطلب الثاني فيتناول المستقبل الإقتصادي للمنطقة بالتركيز على تمثلات الدور الإقتصادي لمنطقة الطالب العربي الحدودية وأولوية الأمن على التنمية.

المطلب الأوّل: الحالة العامة للتنمية بالمجتمع الحدودي

يتناول المطلب الأوّل بحث مدلولات الضعف التنموي بتقييم التنمية المحلية بالمنطقة ومدى استجابة البرامج للمتطلبات المحلية من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول الخصائص المجتمعية وتوطين التنمية محليا من خلال مؤشرات الإرادة لدى الشباب، والبعد المكاني وتوطين المشاركة المجتمعية والتنمية بالمنطقة.

الفرع الأوّل: مدلولات الضعف التنموي

أولا: تقييم عام لمستوى التنمية المحلية:

الجدول (39): يبين توزيع العينة حسب الإعتقاد بغياب تنمية محلية فاعلة

س3	التكرار	النسبة المئوية
نعم	100	100.0
لا	0	0.0
المجموع	**100**	**100.0**

يبين الجدول (39) توزيع العينة حسب الإعتقاد بغياب تنمية محلية فاعلة، حيث أن كل العينة المبحوثة بمنطقة الطالب العربي تقر بغياب التنمية المحلية الفاعلة في مجتمعهم. وهذا مؤشر قوي جدا على تأزم وتعثر المبادرات والمخططات التنموية بمختلف أنواعها وصيغها، والتي تديرها الجماعات المحلية والإقليمية لولاية الوادي والطالب العربي، بمعنى أنها لا تفي بسد الإحتياجات المحلية للمنطقة على وجه العموم.

الجدول (40): يبين توزيع العينة حسب مستوى التنمية المحلية

س1	التكرار	النسبة المئوية
متدنية جدا	27	27.0
متدنية	28	28.0
متوسطة	39	39.0
جيدة	5	5.0
جيدة جدا	1	1.0
المجموع	**100**	**100.0**

يبين الجدول (40) توزيع العينة حسب مستوى التنمية المحلية، حيث أقرت نسبة 1% من المبحوثين بأن مستوى التنمية بمنطقة الطالب العربي الحدودية جيد جدا، بينما نسبة 5% أقرت بأن مستواها جيد، ونسبة 27% أقرت بأن مستواها متدني جدا، ونسبة 28% أقرت بأنه متدني. وأخيرا، نسبة 39% أقرت بأن مستوى التنمية بمنطقة الطالب العربي الحدودية يعتبر متوسطا.

ثانيا: تقييم مستوى إستجابة البرامج التنموية للمتطلبات المحلية

الجدول (41): يبين توزيع العينة حسب استجابة البرامج التنموية للمتطلبات المحلية

س2	التكرار	النسبة المئوية
نعم	28	28.0
لا	72	72.0
المجموع	**100**	**100.0**

يبين الجدول (41) توزيع العينة حسب استجابة البرامج التنموية للمتطلبات المحلية، حيث أقرت نسبة 28% من العينة المبحوثة بأن البرامج التنموية الموجهة لمنطقة الطالب العربي الحدودية تستجيب للمتطلبات المحلية، بينما نسبة 72% أقرت بأنها لا تستجيب لمتطلبات المجتمع المحلي.

لا تزال برامج التنمية بمنطقة الطالب العربي الحدودية بعيدة عن المستوى المطلوب عموما، لذلك لابد لها أن تنطلق من تجسيد واقعي للمشاريع الأساسية والحياتية في البلديات، والقرى النائية، وبدايتها تكون بتشييد طرق مزدوجة وإطلاق مخطط نقل شامل، حيث أن المحليين لا يزالون يجدون مشقة في التنقل إلى عاصمة الولاية أو البلديات القريبة بسبب ضعف مخططات النقل العمومي والخاص، وعزلة تلك الأماكن وتباعدها عن بعضها، حيث أنّ تباعد المسافات بين بلديات وقرى الشريط الحدودي انعكس بالسلب على واقع التنمية فيه. كما أنّ ضعف مقوّمات التنمية في مجالات مختلفة من صحة، تعليم، تشغيل وفلاحة

بالمنطقة يشكل عائقا كبيرا أمام أي مبادرة تُطرح لتطوير المعبر البري اقتصاديا، وجعله منصة لعمليات التصدير والتبادل الحر، ونجاح تجسيد ذلك مرتبط بالأساس بتوفير الحياة الكريمة للمواطن الذي يبحث عن علاج وتعليم لائقين في وسط صعب، ونقل منظّم يفك عنه كابوس العزلة. عموما، هناك نقائص تنموية كبيرة بالمنطقة رغم المجهودات المبذولة من طرف السلطات الولائية لإطلاق مشاريع متنوعة، والتي غالبا لم تكن كافية أو لم تجسَّد وفق ما خُطِّطَ له مسبقا.[1]

تحيلنا هذه الرؤية إلى طرح إشكالية عدم التوازن بين سياسات التنمية ونتائجها على أرض الواقع، أي غياب مردودية الخطط والبرامج التنموية الموجهة لمنطقة الطالب العربي، ما ساهم في تعثر التنمية المجتمعية بشكل عام نتيجة ضعف دور المجالس المحلية المنتخبة في تكييف البرامج وفق المتطلبات المحلية، وكذا الضعف المسجّل على مستوى الإدارة المحلية والذي يتجلى من خلال ضعف علاقتها بالساكنة المحليين، إضافة إلى العامل التمويلي المحفز لدفع التنمية. ويبقى بالأساس عامل الإرادة السياسية للسلطة المركزية حجر الزاوية في إطار ذلك، إذ يقاس مسار التنمية سوسيوسياسيا بمدى تموقعها في أجندات الحكومة والتي تترجم في النهاية إلى سياسات عامة تنموية، موجهة خصوصا للمناطق الحدودية نظرا لخصوصياتها الجيوسياسية والإستراتيجية.

يقر الباحث "نور الدين جوادي" بأنه ليس من العدل إنكار مجهودات الدولة في إطار تنمية المناطق الحدودية بولاية الوادي، إذ أن هنالك تحسن في جودة حياة المواطن في هذه المناطق، حيث تحسّنت مؤشرات الحياة الكريمة بشكل ملحوظ في تلك المناطق خلال العشر سنوات الأخيرة، إضافة إلى تحسن البنية التحتية وشبكة الطرق، التغطية بالكهرباء، الهاتف والأنترنت، والرعاية الصحية، السكن، التربية والتعليم، وكذا بعض الإستثمارات والمشاريع الإنتاجية. إلاّ أن الحكومة والسلطات الولائية والمحلية اليوم مطالبة بتوجيه جهودها نحو تحسين الجانب النوعي لتلك الإنجازات بهدف تكريس الإستدامة وانتفاع الساكنة المحليين الحدوديين والمساهمة في تحقيق التنمية الوطنية في إطار البعد الإستراتيجي بعيد المدى لخطة التنمية الشاملة.[2]

الفرع الثاني: الخصائص المجتمعية وتوطين التنمية محليا

نبحث من خلال هذا الفرع الخصائص المجتمعية للساكنة المحليين بمنطقة الطالب العربي الحدودية وخاصة فئة الشباب، حيث تتميز المنطقة بطاقة هائلة من هذه الفئة. ونركز بهذا الصدد على عامل

[1] سفيان حشيفة، المعابر الحدودية. منصّات للإقلاع التّنموي!، 06 أوث 2021، (http://www.ech-chaab.com/ar/, https://bit.ly/3DvGRQY، تم الإطلاع يوم 10 أوت 2021).

[2] نفس المرجع.

الإرادة كخاصية مجتمعية لدى هذه الفئة في سبيل النهوض بالتنمية المحلية من خلال مشاريعهم في ظل تأطير ومرافقة الدولة.

أولا: مؤشرات الإرادة التنموية لدى فئة الشباب:

الجدول (42): يبين توزيع العينة حسب إرادة الشباب في النهوض بالتنمية المحلية

ع1	التكرار	النسبة المئوية
نعم	78	78.0
لا	22	22.0
المجموع	**100**	**100.0**

يبين الجدول (42) توزيع العينة حسب إرادة الشباب في النهوض بالتنمية المحلية، حيث أن نسبة 22% من العينة المبحوثة أقرت بأنّ الشباب لا يمتلك الإرادة للنهوض بتنمية منطقة الطالب العربي الحدودية، بينما نسبة 78% أقرا بأنّ الشباب المحلي يمتلك الإرادة لذلك، وهي تمثل رأي ¾ ثلاثة أرباع مجتمع العينة.

الجدول (43): بين توزيع أفراد العينة حسب س5 وع1

الخيارات			س5				المجموع
			ضعيف جدا	ضعيف	متوسط	حسن	
ع1	نعم	التكرار	28	33	16	1	78
		النسبة	**87.5%**	**76.7%**	**69.6%**	**50.0%**	78.0%
	لا	التكرار	4	10	7	1	22
		النسبة	12.5%	23.3%	30.4%	50.0%	22.0%
المجموع		التكرار	32	43	23	2	100
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
قيمة كاف تربيع = 6.590			**درجة الحرية= 3**			**الدلالة الإحصائية= 0.021**	

س5: كيف تقيم دور فواعل المجتمع المدني المحلي؟

ع1: إذا ما وفرت الدولة برامج تنموية لصالح الشباب في منطقة الطالب العربي الحدودية في إطار النهوض بالتنمية المحلية، هل ترى بأن هذه الفئة تتمتع بالإرادة لذلك؟

بين الجدول (43) أن نسبة 87.5% ممن أجابوا بأن دور فواعل المجتمع المدني ضعيف جدا صرّحوا بأنّ الشباب يتمتع بإرادة نحو النهوض بالتنمية المحلية، ونسبة 76.7% ممن أجابوا بأنّ دور فواعل المجتمع المدني ضعيف صرّحوا بأنّ الشباب يتمتع بإرادة نحو النهوض بالتنمية المحلية. كما أنّ نسبة 69.6% ممن أجابوا بأنّ دور فواعل المجتمع المدني متوسط صرّحوا بأنّ الشباب يتمتع بإرادة نحو النهوض بالتنمية المحلية. وأخيرا، نسبة 50% ممن أجابوا بأنّ دور فواعل المجتمع المدني حسن صرّحوا بأنّ الشباب يتمتع بإرادة نحو النهوض بالتنمية المحلية. ويتضح من خلال هذه النتائج أنّ هناك إجماع كبير بما يفوق 50% من المبحوثين يؤكدون بأنّ الشباب المحلي لمنطقة الطالب العربي الحدودية يمتلكون الإرادة الكاملة في سبيل تحقيق التنمية في حال ساهمت الدولة في إيجاد برامج تنموية تستقطبهم، أي إيجاد بيئة تمكينية تساهم في "بناء وتطوير القدرات*المحلية Local Capacity Building/Dvelopment" للشباب ودفعهم نحو المشاركة في التنمية.

وقد تم حساب اختبار كاف تربيع عند درجة الحرية 3، وكان دال إحصائيا، لأن الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، بمعنى وجود علاقة دالة إحصائيا بين تقييم دور فواعل المجتمع المدني المحلي وإرادة الشباب المحلي في النهوض بتنمية المنطقة في حال ساهمت الدولة في بعث برامج تنموية لصالحهم.[1]

ثانيا: البعد المكاني وتوطين المشاركة المجتمعية والتنمية في المنطقة:

يؤمّن البعد المكاني للتنمية مشاركة أكثر فاعلية من طرف الإدارات والمجتمعات المحلية في إقرار ومتابعة تنفيذ البرامج التنموية المحلية، حيث أنّ التنمية المكانية أقرب ما تكون إلى مفهوم استدامة التنمية نظرا لقدرتها على احتواء محاورها الثلاث المتمثلة في البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي والبعد البيئي. كما يتعزّز دور المكان في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة كلّما توفرت إمكانات وفرص تنموية موزعة على مستوى مختلف مناطق الدولة، وبالتالي، تعزيز فرص التخصّص المكاني.[2]

---

* يشمل بناء القدرات تنمية القدرات البشرية والعلمية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية والمتعلقة بالموارد، بهدف تعزيز القدرة على تقييم ومعالجة الأسئلة الحاسمة المتعلقة بخيارات السياسات وأنماط التنفيذ بين خيارات التنمية، بناءً على فهم الإمكانات والقيود البيئية والاحتياجات التي يتصورها السكّان المحليون. ويشمل بناء القدرات ثلاث مستويات: خلق بيئة تمكينية مع السياسات والأطر القانونية المناسبة / التنمية المؤسسية ومشاركة المجتمع / تنمية الموارد البشرية وتعزيز النظم الإدارية (للإستزادة طالع: Joachim Beck, Cross-Border Cooperation: Challenges and Perspectives for the Horizontal Dimension of European Integration, Administrative Consulting (Scientific Journal of the University of St. Petersburg, No 2/ 2018), p 35).

[1] أنظر الملحق رقم (60) (يبين اختبار كاف تربيع ل: س5 وع1).

[2] فريق الأمم المتحدة القطري في العراق، **التنمية المكانية 2013–2017**، (بغداد، تشرين الثاني 2012)، ص 2.

إذ يقترن مستوى تكريس وقياس أثر البعد المكاني على التنمية بمنطقة الطالب العربي الحدودية بمدى تقبل وتفعيل المقاربة التشاركية على المستوى المحلي، والتي تشير في الحقيقة إلى مستويات ضعيفة من المشاركة المجتمعية للفواعل الرسمية وغير الرسمية من أجهزة إدارية ومجالس محلية منتخبة ومنظمات المجتمع المدني، وكذا الأفراد كما سبق التطرق لذلك. وعليه، يمكن القول بأنّ البعد المكاني للتنمية بالمنطقة لا يحظى بالاهتمام اللازم من طرف السلطات المركزية، إذ أنّ هذه الأخيرة تتغنّى به في الخطابات السياسية دون تضمين وتحقيق فعلي لعمقه من خلال السياسات التنموية الإقليمية، رغم أنّ الدولة قد باشرت في إطلاق مخططات التنمية والتهيئة الإقليمية التي تعترف من خلالها بأولوية وأحقية التنمية في المناطق الحدودية في الجزائر عموما، كأحد أبرز محاور الرؤية الجديدة للدولة في إطار الحفاظ على السيادة والأمن القوميين، في ظل تجدّد العوامل والتهديدات الخارجية الإقليمية والدولية.

الجدول (44): بين توزيع أفراد العينة حسب س13 وع1

الخيارات			س13			المجموع
			ضعيف	متوسط	حسن	
ع1	نعم	التكرار	30	39	9	78
		النسبة	**75.0%**	**83.0%**	**69.2%**	78.0%
	لا	التكرار	10	8	4	22
		النسبة	25.0%	17.0%	30.8%	22.0%
المجموع		التكرار	40	47	13	100
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%	100.0%
قيمة كاف تربيع = 5.471			درجة الحرية= 2		الدلالة الإحصائية= 0.048	

س13: كيف ترى دور الجماعات–المجالس المحلية المنتخبة محليا؟

ع1: إذا ما وفرت الدولة برامج تنموية لصالح الشباب في منطقة الطالب العربي الحدودية في إطار النهوض بالتنمية المحلية، هل ترى بأن هذه الفئة تتمتع بالإرادة لذلك؟

يبين الجدول (44) أنّ حوالي 75.0% ممن أجابوا بأنّ دور الجماعات المحلية المنتخبة محليا ضعيف صرّحوا بأنّ الشباب يتمتع بإرادة نحو النهوض بالتنمية المحلية. كما أنّ نسبة 83% ممن أجابوا بأنّ دور الجماعات المحلية المنتخبة محليا ضعيف صرّحوا بأنّ الشباب يتمتع بإرادة نحو النهوض بالتنمية المحلية. وأخيرا، نسبة 69.2% ممن أجابوا بأنّ دور الجماعات المحلية المنتخبة محليا ضعيف

صرّحوا بأنّ الشباب يتمتع بإرادة نحو النهوض بالتنمية المحلية. ويتضح من خلال هذه النتائج أنّ هناك إجماع كبير بما يفوق 50% من المبحوثين يؤكدون بأنّ الشباب المحلي لمنطقة الطالب العربي الحدودية يمتلكون الإرادة الكاملة في سبيل تحقيق التنمية في حال ساهمت الدولة في إيجاد برامج تنموية تستقطبهم. وقد تم حساب اختبار كاف تربيع عند درجة الحرية 2، وكان دال إحصائيا لأنّ الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، بمعنى وجود علاقة دالة إحصائيا بين تقييم دور الجماعات المحلية المنتخبة وإرادة الشباب المحلي في النهوض بتنمية المنطقة في حال ساهمت الدولة في بعث برامج تنموية لصالحهم.[1]

يتضح من خلال الجداول الثلاث السابقة أنّ كل المؤشرات تثبت بأنّ الشباب المحلي لمنطقة الطالب العربي الحدودية يمتاز بالأهلية اللازمة لخوض غمار التنمية بالمجتمع المحلي، رغم العراقيل والمعوقات الموجودة على مستوى الجماعات والمجالس المحلية وعلى مستوى المجتمع المدني بشكل عام. إلّا أنّ هذه المؤشرات لا يمكن تحقيقها بأي حال من الأحوال إلّا إذا اقترنت بوجود نية جادة من طرف الدولة في احتواء وتأطير هذه الفئة من المحليين، وذلك وفق سياسات حكومية تعمل على تجسير الفجوة الحاصلة بين المركز والأطراف، وتستجيب لتطلعاتها من خلال إضفاء طابع إقتصادي محض على هذه المنطقة، استنادا إلى أنّ الإقتصاد هو المحرك الأساسي للتنمية المجتمعية بكل أشكالها ومستوياتها.

وينبغي للجهات الفاعلة الرئيسية وصنّاع القرار المسؤولين عن هذه المناطق الحدودية التركيز على بناء سياسات عامة متماسكة تركّز على التنمية المستدامة، وتمكين الإستثمارات المتعلقة بالبنية التحتية والخدمات. لذلك، وبالنظر إلى النطاق الأفقي للتنمية المستدامة والتخطيط الإستراتيجي المشترك، بات من الضروري إيجاد تعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمعات المحلية والمجتمع المدني.[2]حيث تشترك كل من الشبكات المحلية الرسمية وغير الرسمية عبر الحدود في بيئة محلية مشتركة، في وجود الدعم السياسي والمالي والقانوني للدولة لإحلال التعاون المحلي عبر الحدود، ما يتيح الفرصة أمام الوكلاء المحليين لتطوير أعمال ومشاريع مشتركة لتعزيز المناطق الحدودية. وبمعنى آخر، فإنّ البيئة أو الفضاء المحلي يمثل عاملاً مهمًا للتنمية المحلية.[3]

يحيلنا ذلك إلى القول بأنّ دور الدولة هنا لا يمكنه أن يشكّل قيمة مضافة للمنطقة الحدودية وحده، لذلك، فإنّ رسالة التنمية بالمنطقة هي رسالة ذات عمق مجتمعي تقتضي تظافر جهود كل الأطراف، ولا

[1] أنظر الملحق رقم (61) (يبين اختبار كاف تربيع ل: س13 وع1).

[2] Rui Alexandre Castanho , Luís Loures, José Cabezas, Jacinto Garrido Velarde, **The Socio-Cultural Factors in the Common Strategic Planning in European Territories: Principles for Sustainable Development Extracted from Borderlands**, (Wseas Transactions on Environment and Development, Volume 16, November 2020), p 771, https://bit.ly/3dlsF2c, DOI: 10.37394/232015.2020.16.79, 764-775.

[3] Matteo Berzi, **Local Cross-Border Cooperation as a Territorial**, Op. Cit, p 9.

بد لها أن تنطلق من عمق المجتمع، أي توافر الرغبة المحلية في احتضان التنمية كفكر قبل أن تكون ممارسة تجسدها الخطط والبرامج والمشاريع.

المطلب الثاني: المستقبل الإقتصادي لمنطقة الطالب العربي الحدودية

يتناول المطلب تمثلات الدور الإقتصادي التنموي للمنطقة ببحث ريادة الأنشطة الاقتصادية الواعدة، ودور تجارة المقايضة الحدودية في التنمية بالمنطقة من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول أولوية الأمن على التنمية ببحث التغليب الأمني على التنمية والتوجه الجديد للدولة في إطار ذلك.

الفرع الأوّل: تمثلات الدور الإقتصادي التنموي للمنطقة

أولا: أولوية النشاط الإقتصادي في ريادة التنمية بالمنطقة:

"ينظر للمناطق الحدودية على أنها مناطق ذات عيوب ونقائص إجتماعية واقتصادية خطيرة ترجع جزئيًا إلى موقعها المحيطي. لذلك فإنّ تطويرها وتنميتها تستدعي نهجا خاصا وإبداعيا يراعي موقعها وخصوصياتها الطبيعية والإجتماعية، ويعمل على خلق فرص للتنمية وتقليل التباينات الموجودة بينها وبين المناطق الأخرى بهدف احتوائها.[1] وفي إطار تنمية منطقة الطالب العربي الحدودية، فإنّ بعض المجالات ذات الطابع الإقتصادي والتي تكتسي دلالات إجتماعية في ذات الوقت تتطلّب اهتماما خاصا من طرف الدولة.

الجدول (45): يبين توزيع العينة حسب الأنشطة الإقتصادية المرشحة لاحتلال الريادة في النهوض بالمنطقة

الخيار	التكرار	النسبة المئوية 1 *	النسبة المئوية 2 **
الفلاحة	63	34.8	63.0
الصناعة	41	22.7	41.0
التجارة	61	33.7	61.0
السياحة	16	8.8	16.0
المجموع	**181**	**100.0**	**181.0**

– * النسبة المئوية محسوبة على أساس مجموع الإجابات.

– ** النسبة المئوية محسوبة على أساس أفراد العينة.

[1] Pires, Iva Mirinda (comp.), **Borders and Borderlands: Today's Challenges and Tomorrow's Prospects**, (Proceedings of the Association for Borderlands Studies Lisbon Conference, Lisbon, Centro de Estudos Geográficos, 2012), p 5.

يبين الجدول (45) توزيع العينة حسب الأنشطة الإقتصادية المرشحة لاحتلال الريادة في النهوض بمنطقة الطالب العربي الحدودية، حيث أنّ نسبة 34.8% من المبحوثين/بتكرار 63% قد رشّحوا قطاع الفلاحة للنهوض بالمنطقة (على اعتبار أنّ السؤال يفترض أكثر من إجابة واحدة، حيث أنّ مجموع إجابات العينة المكونة من 100 فرد قد بلغ 180 إجابة من بينها 63 إجابة أي ما يمثل نسبته 63% لصالح قطاع الفلاحة)، بينما نسبة 33.7% من المبحوثين/بتكرار 61% قد رشّحوا قطاع التجارة للنهوض بالمنطقة. ونسبة 22.7% من المبحوثين/بتكرار 41% قد رشحوا قطاع الصناعة للنهوض بالمنطقة، وأخيرا، نسبة 8.8% من المبحوثين/بتكرار 16% قد رشّحوا قطاع السياحة للنهوض بالمنطقة.

وعلى الرغم من أهمية الرؤية السياسية للدولة وكذا الحوافز المالية التي توفرها في إطار التصوّر المتغير للأراضي الحدودية كمساحات منتجة، فإنّ العوامل المحلية مثل تطلعات ورغبات ودوافع الأشخاص الذين يعيشون في هذه المناطق هي على نفس القدر من الأهمية.[1]

الجدول (46): بين توزيع أفراد العينة حسب س1 وع2

الخيارات			س1					المجموع
			متدنية جدا	متدنية	متوسطة	جيدة	جيدة جدا	
ع2	فلاحة	التكرار	19	19	20	4	1	63
		النسبة	**70.4%**	**67.9%**	**51.3%**	**80.0%**	**100.0%**	
	صناعة	التكرار	13	13	12	3	0	41
		النسبة	48.1%	46.4%	30.8%	60.0%	0.0%	
	تجارة	التكرار	11	17	29	3	1	61
		النسبة	40.7%	60.7%	**74.4%**	60.0%	**100.0%**	
	سياحة	التكرار	4	8	2	2	0	16
		النسبة	14.8%	28.6%	5.1%	40.0%	0.0%	
المجموع		التكرار	27	28	39	5	1	100
قيمة كاف تربيع = 21.442				درجة الحرية= 12			الدلالة الإحصائية= 0.032	

س1: كيف ترى مستوى التنمية المحلية في منطقة الطالب العربي؟

ع2: ما هي أهم الأنشطة الإقتصادية التي ترجحون أن تحتل الريادة في النهوض بمنطقة الطالب العربي، خصوصا إذا ما توفرت الظروف المناسبة لذلك؟

[1] Mona Chettri, Michael Eilenberg, **Development Zones in Asian Borderlands**, (Edited, Amsterdam, the Asian Borderlands book series at Amsterdam University Press, May 2021), p 10, https://www.aup.nl/en/book/9789463726238/developmentzones-in-asian-borderland, https://bit.ly/3DAz3xl.

يبين الجدول (46) أنّ نسبة 70.4% ممن أجابوا بأنّ مستوى التنمية المحلية متدني جدا صرّحوا بأنّ قطاع الفلاحة هو ركيزة النهوض بالتنمية المحلية. بينما نسبة 67.9% ممن أجابوا بأنّ مستوى التنمية المحلية متدني صرّحوا بأنّ قطاع الفلاحة هو ركيزة النهوض بالتنمية المحلية. كما أنّ 74.4% ممن أجابوا بأنّ مستوى التنمية المحلية متوسط صرّحوا بأنّ قطاع التجارة هو ركيزة النهوض بالتنمية المحلية. ونسبة 80% ممن أجابوا بأنّ مستوى التنمية المحلية جيد صرّحوا بأنّ قطاع الفلاحة هو ركيزة النهوض بالتنمية المحلية. وأخيرا، نسبة 100% ممن أجابوا بأنّ مستوى التنمية المحلية جيد جدا صرّحوا بأنّ قطاع الفلاحة والتجارة بالتساوي هما ركيزة النهوض بالتنمية المحلية.

وقد تم حساب اختبار كاف تربيع عند درجة الحرية 12، وكان دال إحصائيا لأنّ الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، بمعنى وجود علاقة دالة إحصائيا بين مستوى التنمية المحلية في منطقة الطالب العربي حاليا والأنشطة الإقتصادية المرشحة لاحتلال الريادة في النهوض بالمنطقة.[1]

تمتلك عديد الولايات إمكانيات زراعية كبيرة من حيث إنتاج التمور والفواكه والخضروات المختلفة مثل ولاية واد سوف، التي أصبحت تمثل سلة غذاء للجزائر وتصدر العديد من المنتجات إلى خارج البلاد.[2] حيث تمثل منطقة الطالب العربي الحدودية بها إحدى أهم الأقاليم المنتجة فلاحيا نتيجة توفرها على عقّار فلاحي كبير جدا، وكذا اهتمام ساكنتها المحليين وارتباطهم العميق بالأرض. إذ نظرا للمجهودات التي يبذلها الفلاّحون لترقية المنطقة فلاحيا، ونظرا ل تعلقهم بالأرض والعمل بكد لتطوير الإنتاج، فإنّ هذا الإقليم يعد واعدا جدا، إذ يمكنه أن يساهم في خلق الثروة المحلية والوطنية، خصوصا إذا ما وفّرت الدولة سياسات داعمة ومشجعة على الإنتاج والتسويق الإقليمي والدولي.[3]

ثانيا: الدور المغيّب للتجارة الحدودية بالمنطقة:

الجدول (47): يبين توزيع العينة حسب الإعتقاد بأنّ اعتماد قانون تجارة المقايضة من شأنه المساهمة في تنشيط الحركة الإقتصادية

ع3	التكرار	النسبة المئوية
نعم	90	90.0
لا	10	10.0
المجموع	**100**	**100.0**

[1] أنظر الملحق رقم (62) (يبين اختبار كاف تربيع ل: س1 وع2).

[2] نجية بلخثي، سهام بن رحو، **تحديات الأمن الحدودي الجزائري: دراسة حالة الحدود الجنوبية**، (جامعة بومرداس، مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد الخاص (01)، 2021)، ص 51. 47–62.

[3] أنظر الملحق رقم (59) (**مقابلة مع أحد فلاحي منطقة الطالب العربي**)، مرجع سبق ذكره.

يبين الجدول (47) توزيع العينة حسب الإعتقاد بأنّ اعتماد قانون تجارة المقايضة من شأنه المساهمة في تنشيط الحركة الإقتصادية، حيث أنّ نسبة 10% من المبحوثين أقرّوا بأنّ تجارة المقايضة لن تساهم في دفع الإقتصاد، بيمنا نسبة 90% وهي تمثل الأغلبية الساحقة من المبحوثين قد أقرّوا بأنّ هذا النوع من التجارة يساهم حتما في تنشيط الحركية الإقتصادية بمنطقة الطالب العربي.

يتم إعاقة التجارة عبر الحدود عندما تسعى الدول إلى سد السبل أمام التجارة غير الرسمية في محاولة لزيادة الإيرادات من القطاع الرسمي.[1] ومن هذا المنطلق، وجب على السلطة المركزية التوجه نحو إحلال ودعم آليات لاحتواء التجارة غير الرسمية على مستوى الحدود. حيث توفر تجارة الحدود كنوع من أنواع التجارة الخارجية قاعدة لتصدير واستيراد السلع بنفس القيمة دون الخضوع للإجراءات المصرفية، كما يتم التعامل في إطارها بالعملات الوطنية وعلى مستوى المحطات الجمركية فقط.[2]وستساهم التجارة الحدودية– إن تم اعتمادها كآلية مقنّنة من طرف الدولة– على مستوى الإقليم الحدودي المشترك بين منطقة الطالب العربي ومنطقة حزوة وتوزر في تقليل مظاهر التهريب العشوائي والمنظم، وفتح المجال للتجّار المحليين من المناطق الحدودية والولايات المجاورة للاستفادة من هذا النشاط، وبالتالي، تحقيق حركية تجارية ومالية شرعية تساهم في تنمية رؤوس الأموال المحلية.

ساهم التأخر في إطلاق مشروع المعبر التجاري بمنطقة الطالب العربي الحدودية في تأزم وهشاشة القاعدة التنموية الحدودية، إذ جاء قرار إدراجه عمليا بداية سنة 2021 في إطار مخططات السلطات العليا للنهوض بالتصدير إلى الخارج، وخلق موارد إقتصادية جديدة للبلاد. كما أنه ليست هناك أسباب مقنعة حول تعطيل هذا المشروع، حيث أنّ المتعاملين الاقتصاديين بولاية الوادي عموما كانوا يعانون في نقل منتجاتهم لمسافات طويلة نحو موانئ الولايات الساحلية، أو عبر المعبر البري "بوشبكة" بولاية تبسة، رغم أنّ البوابة المحلية للطالب العربي قريبة منهم، والتي تساهم حاليا في تشجيع نشاط التصدير وتوفير ظروف تنموية وتشغيلية محفزة للساكنة المحليين للشريط الحدودي.[3]إلاّ أنّ هذه المبادرة اصطدمت ببعض الظروف التي عرقلت مسارها، مثل ما خلّفه انتشار الوباء العالمي كورونا Covid-19 الذي أثر سلبا على محدودية التنقلات والمعاملات التجارية بين ولاية الوادي وتونس عبر هذا المعبر البري، والتي استثنيت من الغلق الحدودي الذي شمل التنقلات الخاصة فقط منذ مارس 2020 إلى غاية جويلية 2022.

---

[1] International Bank for Reconstruction and Development, **From Isolation to Integration: The Borderlands of the Horn of Africa**, (Washington, The World Bank, 2020), p 39 https://pure.au.dk/portal/files/218192306/Chettri_Eilenberg2021_author_s_version.pdf, https://bit.ly/3DAz3xl.

[2] يوسفي محمد، عمر ملوكي، **تجارة المقايضة فرصة لاستثمار الجزائر في الأسواق الإفريقية وتنمية المناطق الحدودية**، (ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: الشراكة والإستثمار في إفريقيا والفرص المتاحة للإقتصاد الجزائري. يومي 06 و07 مارس 2019، تامنغست –المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك).

[3] سفيان حشيفة، مرجع سبق ذكره.

الجدول (48): بين توزيع أفراد العينة حسب س9 وع3

الخيارات			س9			المجموع
			انتشار البطالة	ضعف المستوى	ضعف الامن	
ع3	نعم	التكرار	74	52	9	90
		النسبة	91.4%	91.2%	90.0%	
	لا	التكرار	7	5	1	10
		النسبة	8.6%	8.8%	10.0%	
المجموع		التكرار	81	57	10	100
قيمة كاف تربيع = 7.221			درجة الحرية= 2		الدلالة الإحصائية= 0.004	

س9: في رأيك، ماهي أسباب إنتشار ظاهرة التهريب الحدودي؟

ع3: إذا تم اعتماد قانون التجارة بالمقايضة على مستوى المناطق الحدودية كما جرى على مستوى أقصى الجنوب، هل تعتقد أنّ هذا سيساهم في تنشيط الحركية الإقتصادية دون الإضرار باقتصاد وأمن الدولة؟

يبين الجدول (48) أنّ 91.4% ممن أجابوا بأنّ انتشار ظاهرة التهريب الحدودي سببه انتشار البطالة صرّحوا بأنّ اعتماد قانون التجارة بالمقايضة من شأنه المساهمة في تنشيط الحركية الإقتصادية. كما أنّ 91.2% ممن أجابوا بأنّ انتشار ظاهرة التهريب الحدودي سببه ضعف مستوى التنمية، وكذا 90% ممن أجابوا بأنّ انتشار ظاهرة التهريب الحدودي سببه ضعف الأمن كلّهم صرّحوا بأنّ اعتماد قانون التجارة بالمقايضة من شأنه المساهمة في تنشيط الحركية الإقتصادية كذلك. ويتضح من خلال هذه النتائج أنّ هناك إجماع شبه تام بنسبة حوالي 90% من إجمالي المبحوثين الذين يدعمون فكرة استحداث قانون يضمن حرية ممارسة التجارة الحدودية*على مستوى منطقة الطالب العربي، والتي من شأنها الترويج للصادرات المحلية التي كانت هامشية فيما سبق، إذ أنّ "التبادل التجاري في الأقاليم المتاخمة للدول

* التجارة الحدودية أو تجارة الحدود Border Trade مصطلحان يعبران عن تجارة المقايضة Barter Trade بالمفهوم الإقتصادي والتي تتم بالعملة المحلية أي سلعة مقابل سلعة، على عكس التجارة العابرة للحدود Cross-Border Trade التي تفترض وجود آليات مصرفية دولية (للإستزادة طالع: يوسفي محمد، **تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر**، (مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد السابع، 2018)، ص.ص 24.23).

المتجاورة يحدث أثرا إيجابيا في زيادة حماس المواطنين لزيادة الإنتاج والتصدير، وبالتالي، يساعد على الإستقرار والحد من الهجرة إلى العواصم والمدن".[1]

وقد تم حساب اختبار كاف تربيع عند درجة الحرية 2، وكان دال إحصائيا لأنّ الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، بمعنى وجود علاقة دالة إحصائيا بين أسباب إنتشار ظاهرة التهريب الحدودي ومساهمة التجارة الحدودية في تنشيط الحركية الإقتصادية دون الإضرار باقتصاد وأمن الدولة.[2]

ثالثا: دور الفلاحة والصناعة التقليدية في دعم قطاع الصناعة والسياحة الحدودية:

الجدول (49): يبين توزيع العينة حسب مساهمة الفلاحة والصناعة التقليدية في إيجاد مناخ داعم للصناعات الغذائية التحويلية والسياحة الحدودية

ع4	التكرار	النسبة المئوية
نعم	85	85.0
لا	15	15.0
المجموع	**100**	**100.0**

يبين الجدول (49) توزيع العينة حسب مساهمة الفلاحة والصناعة التقليدية في إيجاد مناخ داعم للصناعات الغذائية التحويلية والسياحة الحدودية، حيث أنّ نسبة 15% من المبحوثين أقرّوا بأنّ هذين القطاعين لن يساهما في إيجاد مناخ داعم للصناعات الغذائية التحويلية والسياحة الحدودية، بينما نسبة 85% قد أقرّوا بأنّ قطاعي الفلاحة والصناعة التقليدية سيساهمان بشكل واسع في إيجاد مناخ داعم ومحفز لقطاعي الصناعات الغذائية التحويلية والسياحة الحدودية.

نظرا لتوفر منطقة الطالب العربي الحدودية على إمكانات فلاحية وإنتاجية هائلة، ومن منظور براغماتي في إطار المساهمة في إيجاد إقتصاد حدودي قوي، نشير إلى إمكانية إقامة صناعات غذائية تحويلية بهذه المنطقة، حيث يتطلب ذلك ضمان بنية تحتية صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم مثل مصانع تحويل الطماطم المصبرة ومطاحن الحبوب ومصانع تعليب الخضر والفواكه الموجهة للتصدير. وبذلك تكون هذه الخطوة محفزا قويا لتعزيز عبور المنتجات الجزائرية محلية الصنع والموَطَّنة بمنطقة الطالب العربي نحو تونس وإلى دول أخرى، انطلاقا من الموانئ التونسية التي تعتبر قريبة من المنطقة. ويبقى

[1] منير خروف، ليندة فريحة، ناصر بوعزيز، **أثر التجارة الدولية على المناطق الحدودية في الجزائر–دراسة تحليلية للطريق العابر لإفريقيا–**، (مجلة الإقتصاد والقانون، العدد 03، ديسمبر 2018)، ص 112.

[2] أنظر الملحق رقم (63) (يبين اختبار كاف تربيع ل: س9 وع3).

الأمر مرتبطا بمدى استجابة السياسات العامة الحكومية لهذا الطرح الذي يستوجب قرارات ذات طابع مركزي.

إنّ التطور النشط للسياحة العابرة للحدود في المناطق السياحية الحدودية بين المدن المركزية، حيث تتركز معظم البنية التحتية السياحية سيؤثر أيضًا على المناطق الريفية الواقعة في منطقة التدفقات السياحية الرئيسية عبر الحدود[1] وهو الحال بالنسبة لولاية الوادي الحدودية والتي تستقطب وتتيح علاقات حدودية مع توزر في ميدان السياحة[2]، حيث تضم كل البنى التحتية في إطار خدمة السياحة. وبما أنّ منطقة الطالب العربي الحدودية منطقة فلاحية بامتياز، فإنّ الفلاحة كذلك يمكنها أن تلعب دورا كبيرا في الترويج لنشاط السياحة، وذلك من خلال تطوير الحضائر الفلاحية الغابية وحتى الإنتاجية في إطار تشجيع السياحة الزراعية والطبيعية والبيئية*–إستجابة إلى متطلبات التنوع الإيكولوجي الذي يفرض أشكالا معينة من فصائل النباتات–، خصوصا وأنّ المنطقة تمتلك ثروة مائية معتبرة وبها مياه جوفية معدنية وساخنة، يمكن استغلالها من خلال إنشاء حمامات معدنية طبيعية في إطار الترويج للسياحة الحموية والصحية، علاوة على أنّ ولاية الوادي مؤهلة لأن تكون قطبا طبيا وصحيا على المدى المتوسط والبعيد، نظير المبادرات الخاصة في اكتساح المجال الطبي والصحي ممثلة في العيادات الخاصة.

تجمع السياحة الريفية بين المكونات الإجتماعية والإقتصادية والبيئية للمناطق الريفية، وتتميز بنهج متكامل في ربط الناس والمناظر الطبيعية والمنتجات. كونها تقع في المناطق الريفية، تجمع السياحة الريفية بين مجموعة متنوعة من الأنشطة السياحية المستقرة في بيئة ريفية نموذجية، تتراوح من السياحة البيئية إلى السياحة الشعبية. يمكن أن يؤدي تطوير السياحة في القرى ومشاركة المزارعين في النشاط السياحي إلى تحسين سبل العيش الريفية، من خلال تأمين الدخل وخلق فرص العمل ودعم البنية التحتية العامة.[3]حيث تعد دائرة الطالب العربي ببلدياتها الثلاث ذات طابع ريفي، تتوفر بها بعض المقومات

[1] Anna A. Mikhaylova , Jan A. Wendt , Dmitry V. Hvaley , Agnieszka Bógdał-Brzezi ´nska and Andrey S. Mikhaylov, **Impact of Cross-Border Tourism on the Sustainable Development of Rural Areas in the Russian–Polish and Russian–Kazakh Borderlands**, (Sustainability,14, 2409, 2022), p 3, https://www.mdpi.com/journal/sustainability, https:// doi.org/10.3390/su14042409, https://bit.ly/3UmenPu.

[2] براقدي سليم، **الواقع الإقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر**، (مجلة علوم وتكنولوجيا، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، عدد 41، جوان 2015)، ص 37.

* السياحة الطبيعية هي سياحة تعتمد في الأساس على زيارة مناطق طبيعية شأنها في ذلك شأن السياحة البيئية، إلّا أنها قد تؤثر على الموارد المتوفرة سواء كانت نباتية أو حيوانية، وبالتالي، فإنها لا تأخذ بعين الإعتبار مسألة الحفاظ البيئي، مما قد يؤثر وبشكل كبير على المنطقة. وبما أنها مؤثرة على البيئة فإنّ السياحة البيئية جاءت لتقلل من هذه الآثار السلبية الناتجة عن السياحة الطبيعية (للإستزادة طالع: أحلام خان، صورية زاوي، **السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010)، ص 228).

[3] Anna A. Mikhaylova, Jan A. Wendt, Dmitry V. Hvaley, Agnieszka Bógdał-Brzezi ´Nska and Andrey S. Mikhaylov, Op. Cit, p3.

الإجتماعية كالتراث الإجتماعي والثقافي وطرق العيش والمنتجات التقليدية المحلية، إضافة إلى الزراعة الريفية وأدوارها الإجتماعية والإقتصادية، كلّها عوامل من شأنها تعزيز "المقدرة السياحية الريفية Rural Tourism Ability" بالمنطقة.

كما تعتبر المنطقة الحدودية الشرقية لولاية الوادي مع الجارة تونس ذات أبعاد إجتماعية عميقة تجمع بين مواطني البلدين، وذلك راجع للبعد التاريخي والسوسيوثقافي وجملة العلاقات الروحية الدينية أو ما يعرف بالسياحة الروحية والثقافية، إضافة إلى الطابع الجمالي للطبيعة الصحراوية التي تزخر بالكثبان الذهبية. كما يوجد ببلديات الطالب العربي وبن قشة ودوار الماء عدد من المقامات والرموز الدينية التي تجذب زوارا محليين وخارجيين، أسهمت بدورها في إقامة عادات وتقاليد سنوية، وكذا مهرجانات النجع والشعر الشعبي والتراث الصحراوي*المشتركة إحياءً للموروث اللامادي بالمنطقة، وكلّها قيم إيجابية تساهم في تعزيز الروابط الإجتماعية التي تجمع شعوب المنطقة المغاربية عموما، ما يستدعي تثمين هذه النشاطات والتظاهرات في إطار مساعي الدولة والمجتمع المدني لتنشيط وتنمية المناطق الحدودية.[1]حيث أصبحت السياحة في إطار تطوير المناطق العابرة للحدود والهيكلة الإقليمية عبر الحدود نشاطا رائدا يتفاعل ويتشابك مع أصول الفضاء المشترك[2]. لذلك، وجب التوجه نحو تطوير السياحة عبر الحدودية بالإقليم المشترك بين منطقة الطالب العربي وولاية توزر التونسية والمدن القريبة منها في إطار الترويج للموروث السياحي والثقافي المحلي.

الفرع الثاني: أولوية الأمن على التنمية

أولا: إستمرار التغليب الأمني على أوجه التنمية:

تشهد منطقة الطالب العربي كغيرها من المناطق الحدودية الجزائرية فجوة كبيرة بين عاملي الأمن والتنمية واقعيا، وهو ما يترجمه التكثيف والتشديد الأمني على الحدود في مقابل هشاشة مجالات التنمية المجتمعية محليا، وهذا يعبّر في الأصل عن مرجعية العقيدة الأمنية ورؤية الدولة لهذه المناطق، والتي

* تعد هذه التظاهرات مناسبات دورية تقام كل سنة، تنظم فيها مهرجانات ومقابلات ومناظرات شعرية وأدبية حرة، تجمع بين المهتمين من ولاية الوادي ودائرة الطالب العربي وكذا من الولايات الجنوبية التونسية، يستعرضون فيها إنجازاتهم الشعرية ذات الطابع البدوي الأصيل والتي تعبر عن مختلف طبائع وطرق عيش المجتمعات الحدودية والمجاورة لها على الجانبين الجزائري والتونسي.

[1] سفيان حشيفة، مرجع سبق ذكره.

[2] Beáta Fehérvölgyi, Zoltán Birkner, Erzsébet Peter, **The Trans-Border Co-operation as the Successful Realization of the "GLOKAL"14 Philosophy**, (Deturope – The Central European Journal of Regional Development and Tourism, Vol.4, Issue 2, 2012), p 75.

تتصف بالمحدودية وعدم الشمولية، رغم الخطاب السياسي الذي أقرّ في عدة مناسبات بالأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لهذه المناطق، وموقعها البارز في إطار تصميم الأمن الداخلي والإقليمي.

إنّ التوجّه نحو تغيير الإستراتيجية المشدّدة لتأمين الحدود والأخذ في الحسبان العوامل الإجتماعية والإقتصادية والبيئية إلى جانب العامل الأمني، وتصميم بدائل إقتصادية مناسبة للساكنة الحدوديين في تلك المناطق، والإدراك الكامل للبعد السوسيو ثقافي للمجتمعات الحدودية من عادات وتقاليد ومدى الامتداد القبلي والعلائقي الذي يربطهم بالطرف الآخر عبر الحدود، ومحاولة إشراكهم في كل ما يتعلق بالمنطقة الحدودية بهدف تأمين أمن الحدود[1] يعد خطوة أساسية تشير لفهم صحيح للعمق الجيواستراتيجي لهذه المناطق، والذي يستدعي حتمية إعادة النظر في طبيعة المناطق الحدودية وتجديد مفهوم الحدود لدى السلطة المركزية، وإعادة بناء وتصميم وظائف الحدود في إطار طرح براغماتي يعود بالنفع على الدولة والساكنة الحدوديين على حد سواء.

ثانيا: بوادر التوجه الجديد للدولة–بين التخطيط وضعف الإرادة السياسية:

بادرت الدولة في إطار الترويج للمنظور الجديد في تعاملها مع ملف المناطق الحدودية إلى إبداء حرص كبير لإحداث تنمية على مستوى هذه المناطق، حيث وفّرت برنامجا بغلاف مالي قدره 500 مليار دينار جزائري لإنجاز شبكة الطرق المقدرة ب 500 كلم على طول الحدود المتاخمة لتونس، يشمل كل الولايات الجزائرية التي لها حدودا مع تونس، وهو حاليا في طور الإنجاز. ويدخل هذا المشروع في إطار التعاون بين الجزائر وتونس، حيث سيعمل على تعزيز البنى التحتية وإيجاد شبكة طرقات متينة تليق بمتطلبات التنمية الإقتصادية في هذه المناطق. كما أنّ الدولة تولي اهتماما كبيرا لقطاع الفلاحة كذلك، حيث أعلنت سنة 2018 عن تخصيص أكثر من 41000 هكتار من العقار الفلاحي للزراعات الكبرى كالقمح على مستوى المناطق الحدودية، ما يساهم حتما في خلق حركية فلاحية واقتصادية، إضافة إلى دعم النشاط الرعوي. كما أنّ السلطات المحلية لولاية الوادي ودائرة الطالب العربي عازمة على تطوير الحياة المجتمعية على مستوى الحدود، وذلك من خلال برمجة إنجاز مستشفى كبير على مستوى منطقة الطالب العربي، يستجيب لمتطلبات التغطية الصحية اللازمة للمنطقة الحدودية وما جاورها من مناطق نائية وجانبية.[2]

---

[1] منير خروف، ليندة فريحة، ناصر بوعزيز، مرجع سبق ذكره، ص 120.

[2] خلية الإعلام والإتصال لولاية الوادي، **لقاء صحفي مصوّر لوالي ولاية الوادي: "عبد القادر بن سعيد" حول مجهودات الدولة فيما يتعلق بتنمية المناطق الحدودية**، (https://www.youtube.com/watch?v=y6T0vlNNk34، 04 جانفي 2018، تم الإطلاع يوم 20 ماي 2020).

كما قد أعلنت الدولة كذلك عن إطلاق بعض المشاريع المستقبلية التي يفترض أن يكون لها أثر مباشر على منطقة الطالب العربي الحدودية، مثل توسيع خط السكك الحديدية من الجمهورية التونسية إلى الجزائر، وهو مشروع حيوي جدا سيساهم بشكل كبير في دعم مسار التنمية الإقتصادية والإجتماعية لولاية الوادي والولايات المجاورة لها. حيث أنه فيما يتعلق بالشطر الجزائري، فقد تم إعداد وإكمال الدراسة الخاصة بخط السكك الحديدية الجديد الذي تمت برمجته في مخطط خاص، والذي سوف يربط الخط القديم الآتي من الشمال إلى مدينة حاسي مسعود مرورا بولاية تقرت*، ليتم وصله بشمال ولاية الوادي أي بالمنطقة الحدودية للطالب العربي ومن ثم إلى الجمهورية التونسية، في إطار دعم الحركية الإقتصادية والتجارية بين الدولتين. وعليه، فإنّ هذا المشروع سوف يشكّل نقلة نوعية في مسار التنمية بشكل عام في إقليم الجنوب الشرقي، نظرا لرؤيته الإستراتيجية التي سيتم من خلالها ربط المناطق الحدودية بالموانئ البحرية الجزائرية.[1]

يتضح أنّ هناك تغير في منظور الدولة للمناطق الحدودية على غرار منطقة الطالب العربي ولو شكليا من خلال رؤية السلطات المحلية والمركزية لهذا الصنف من المناطق. وتجدر الإشارة إلى أنّ مشروع السكك الحديدية الذي تنوي الحكومة إيصاله إلى الجمهورية التونسية عبر منطقة الطالب العربي هو مشروع محقّق على أرض الواقع، بمحاذاة الطريق الوطني رقم 49 الرابط بين ولايتي ورقلة وتقرت، إلّا أنّ الجزء المتبقي من الإنجاز يسير حاليا بوتيرة ضعيفة من حيث نسبة التقدم الفعلية وذلك لأسباب بيروقراطية وتقنية، رغم أنّ الموقع الذي خصص لإنجازه لا يتصف بالصعوبة الكبيرة عدا "تحويل مسار خط السكة الحديدية لتجنب أنابيب نقل المحروقات وشبكات الكهرباء ذات الضغط العالي المتواجدة على مسار المشروع كأهم سبب لتعطيل التقدم".[2] كما أنه تعذر علينا الحصول على معلومات دقيقة ومعمقة حول حيثيات المشروع ومخططات إنجازه ومتابعته رغم محاولاتنا الجادة، نظرا لكونه مشروعا ذي طابع مركزي تشرف عليه هيئة تقنية وفنية تابعة للحكومة بشكل مباشر.

* يمتد مشروع السكة الحديدية بين تقرت وحاسي مسعود على مسافة 154 كم، وتم إسناد إنجازه إلى مجمع مؤسسات وطنية وانطلقت الأشغال به في 8 يناير 2013، وبلغت نسبة تقدم الأشغال به 70% حسب الوكالة الوطنية للدراسات ومتابعة إنجاز الإستثمارات في السكك الحديدية «أنسريف»(**تسليم خط السكة الحديدية تقرت–حاسي مسعود خلال 2021**، يومية الشهاب الوطنية، العدد 7569، 21 فيفري 2021)، ص 9، https://elchihab.dz/wp-content/uploads/2021/02/JOURNAL-DU-21-02-2021.pdf.

[1] خلية الإعلام والإتصال لولاية الوادي، **لقاء صحفي مصوّر لوالي ولاية الوادي**، مرجع سبق ذكره.

[2] القسم المحلي، **إنجاز 71 بالمائة من مشروع خط السكة الحديدية تقرت–حاسي مسعود**، (يومية الموعد الوطنية، العدد 3086، 31 ماي 2021)، ص 7، https://cdn.elmaouid.dz/wp-content/uploads/2021/05/31-05-2021.pdf.

الشكل (27): مشروع خط السكة الحديدية بالجزائر–حلقة الجنوب الشرقي

من إنجاز الباحث

يوضح الشكل (27) مشروع خط السكة الحديدية بالجزائر–حلقة الجنوب الشرقي– الذي تعتزم الدولة الجزائرية تحقيقه، حيث يشير الخط باللون الأزرق إلى مسار خط السكة الحديدية انطلاقا من مدينة حاسي مسعود (حيث أن نسبة الإنجاز المتبقية إلى حاسي مسعود تبلغ حوالي 30%) إلى ولاية تقرت ثم ولاية بسكرة وبعدها ولاية باتنة ثم ولاية سطيف، ليتفرع الخط إلى اتجاهين، الأوّل نحو قسنطينة ثم عنابة إلى غاية الحدود التونسية بأقصى الشمال الشرقي للبلاد، أمّا الإتجاه الثاني فنحو الجزائر العاصمة، بمعنى أنّ هذا الخط بفرعيه يضمن ربط الجنوب الشرقي بالشمال. أمّا الخط باللون الأحمر فيشير إلى مسار خط السكة الحديدية الجديد الذي سيربط مدينة حاسي مسعود بولاية ورقلة، ولاية غرداية إلى غاية ولاية الأغواط. إضافة إلى شطر آخر والذي سيربط ولاية تقرت بالشمال الشرقي لولاية الوادي، أي منطقة الطالب العربي الحدودية ليقطع الحدود بعد ذلك إلى غاية التراب التونسي.

ويعد خط السكة الحديدية تقرت–حاسي مسعود جزء من المشروع الكبير المسمى «حلقة الجنوب الشرقي»، والذي يضم خطوطا رئيسية أخرى لقطارات نقل الأشخاص بسرعة 220 كلم في الساعة، وقطارات نقل البضائع بسرعة 100 كلم في الساعة تربط ولايات الجنوب الشرقي الأغواط وغرداية وورقلة وتقرت والوادي حسب ما بُرْمِج له في إطار المشروع. وتجدر الإشارة إلى أنّ خطوط غرداية–ورقلة

(180كلم) وورقلة–حاسي مسعود (90 كلم) وتقرت–الوادي (105 كلم) توجد حاليا في مرحلة الدراسة التقنية التي لم تكتمل بعد. وتهدف الدولة من خلال إنجاز هذه الحلقة الحديدية الممتدة على مسافة 560 كلم إلى ضمان توسعة شبكة السكة الحديدية الجديدة، وربطها بالمنجزة أي شطر تقرت–حاسي مسعود والشبكة القديمة الآتية من الشمال، بالإضافة إلى فك العزلة عن منطقة الجنوب الشرقي الجزائري.[1]

واستنادا إلى هذه المعطيات، فإننا نتوقع لمشروع «حلقة الجنوب الشرقي» أن يستغرق مدة طويلة جدا حتى يتم إيصاله إلى منطقة الطالب العربي، وبالتالي، لن تستفيد هذه الأخيرة من أثاره على المستوى القريب والمتوسط. وهو نفس الحال بالنسبة للربط ما بين حاسي مسعود، ورقلة، غرداية والأغواط، وذلك ربما يعود إلى أسباب وعراقيل تقنية، إدارية وتمويلية، تساهم بشكل أو بآخر في عدم إطلاق الأجزاء المتبقية من المشروع، وبالتالي، حرمان هذه المناطق عموما من الإستفادة من العوائد الإجتماعية والإقتصادية التي سيضمنها المشروع إن تحقق فعلا.

كما تشير الأرقام والمعطيات التي تم تناولها سابقا إلى أنّ منطقة الطالب العربي لا تزال منطقة تشهد عدم توازن صارخ بين الأمن والتنمية المجتمعية، وذلك من خلال التواجد والتكثيف الأمني بمقابل بيئة تنموية هشة، ولا تبعث على تحقيق أمن مجتمعي للساكنة المحليين، يكفل لهم سبل الحياة الكريمة في الوقت الحالي، وعلى مستوى كل بلديات وقرى المنطقة سواء الداخلية أو النائية منها. ويمكن أن نعبّر عن هذا الوضع ب: "إستمرارية تغليب المنطق الأمني على المنطق التنموي Prioritizing security logic vs development logic" والذي يحمل في طياته رؤية ضيقة، تؤسس لمنهاج أحادي المبدأ والتوجه أو ما يسمى ب: "الدفاع الأمني مقابل التنمية"، لذلك وجب التوجه من "التنمية الدفاعية Security Development" إلى "الدفاع التنموي Development Security".*

المبحث الثاني: التوجه نحو تجديد مفهوم الأمننة الحدودية في الإقليم المشترك مع تونس

ينتناول هذا المبحث الثاني من خلال المطلب الأوّل تجليات الأمننة الحدودية محليا وإقليميا بالتطرق إلى الأمننة الدفاعية الجزائرية في المناطق الحدودية، الأمننة الصحية والإجتماعية، والتنمية والأمن من منظور المجتمع المحلي لمنطقة الطالب العربي. أما المطلب الثاني فيتناول الأمننة الحدودية في الإقليم

[1] القسم المحلي، **إنجاز 71 بالمائة من مشروع خط السكة الحديدية تقرت–حاسي مسعود**، مرجع سبق ذكره، ص 7.

* وهو ما دعا إليه أحد الباحثين في مقال له تحت عنوان: من الدفاع الأمني إلى الدفاع التنموي.

المشترك من منظور الأمن الإنساني من خلال جدلية الحدود اللينة والسيادة الوطنية: الفكر والتنافر، وتأمين الحدود المشتركة من منظور تكاملي.

المطلب الأوّل: تجليات الأمننة الحدودية محليا وإقليميا

يتناول المطلب الأوّل الأمننة الدفاعية الجزائرية في المناطق الحدودية من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول الأمننة الصحية والإجتماعية–غلق الحدود بسبب كوفيد 19.

الفرع الأوّل: الأمننة الدفاعية الجزائرية في المناطق الحدودية

أولا– خلفيات تصميم الأمننة الدفاعية وأثرها على التنمية:

ساهمت دول شمال إفريقيا منذ الإستقلال في تكريس إشكالية التنمية في المناطق الحدودية وتهميشها، حيث عزّزت التنمية في المدن الساحلية، إلّا أنها سعت بالمقابل إلى الحد من خطر غياب الإستقرار في تلك المناطق، ما جعلها تسمح بأشكال بديلة من توليد المداخيل في الأراضي الحدودية كالتهريب الذي مسّ مختلف المنتجات على رأسها الوقود، وساهم في تأمين الوظائف ودفع الحرَكية الإجتماعية، وخفض كلفة المعيشة في المجتمعات الحدودية. ونتج عن القبول بنشاط التهريب الحدودي تنمية إقتصادية منخفضة التكلفة، في ظل تجاهُل المسؤولين الحكوميين، ما ساعد على ارتفاع نسب عمليات التهريب التي تتم عبر المعابر الحدودية أو بعيدا عنها. كما ساهمت أحداث 2011 والنزاع في ليبيا وشمال مالي في دعم تهريب السلاح وتجارة المخدرات، حيث باتت حدودها تشكّل تحدّياً أمنياً، خاصة بعد شن المجموعات المتشدّدة لهجمات على تونس والجزائر. ونظرا لتخوف الحكومات من قابلية الحدود للاختراق، إتخذت مقاربات غربية تقوم على عسكرة المعابر غير الشرعية وضبط الحدود، دعّمها المانحون الغرب من خلال توفير المعدّات والمساعدات. وبالمقابل، أوردت فكرة ضبط الحدود خطر التسبّب بعدم إستقرار الحدود الإقليمية، حيث تعوّل المجتمعات المحلية على التهريب والبضائع المهرَّبة الرخيصة.[1]

أدّى تصدّع العلاقة بين القوى الأمنية والمجتمعات الحدودية في تونس وليبيا إلى تدفّق كبير للأسلحة عبر حدودهما المشتركة، حيث أبدت الجزائر تخوفا من فشل النهج التقليدي في التعاطي مع الأمن في ظل غياب الإستقرار، خصوصا بعد الهجمات الإرهابية على منشأة الغاز في "تقنتورين" بعين أميناس في الجزائر سنة 2013، وهجمات "بنقردان" التونسية سنة 2016. وساهم التهميش الإقتصادي والسياسي (وتسلّط الأجهزة الأمنية التونسية) في دفع الشباب الحدودي نحو التشدّد. لذلك نشرت الجزائر ما لا يقل عن 80000 عسكري لفرض الأمن عند الحدود، واعتمدت تونس المقاربة نفسها بإنشاء مناطق عسكرية

[1] ماكس غاليان، مات هربرت، **مخاطر التشدد في ضبط الحدود في شمال أفريقيا**، (16 آب/أغسطس 2018، https://carnegieendowment.org/sada/77055، تم الإطلاع يوم 28 أوت 2021).

في الحدود مع ليبيا سنة 2013 وبعض الأجزاء مع الجزائر، بدعم من الولايات المتحدة وألمانيا في تمويل الجدار التونسي ومعدّات المراقبة عبر التبرّع بـ44.9 مليون دولار منذ سنة 2016. كما بنت المغرب والجزائر جدراناً تمتد على مئات الكيلومترات كذلك.[1]

كما أثرت التحوّلات التي ميزت المنطقة المغاربية ومنطقة الساحل عموما–كبؤر للتوتر في العالم بعد 2011– على الأمن القومي الجزائري، حيث زادت التهديدات الأمنية، ما ألزم الجزائر بالتعامل مع الأخطار العابرة للحدود وفق معادلة أمن الحدود يساوي أمن الدولة، أو كما يسميها الباحث "بوحنية قوي" ب: "تأمين الأمن La Securitisation de la Securité[2] أو كما اصطلحنا على تسميتها ب: "الأمننة*الدفاعية Deffense Securitization" التي تشير في مضمونها–في إطار المنظور التقليدي– إلى تعزيز الأمن الداخلي والحدودي كأولوية قصوى دون الإهتمام بالجوانب المجتمعية الأخرى.

شهد الإقليم الحدودي المشترك بين منطقة الطالب العربي وجنوب غرب تونس عموما بعض التوترات الإجتماعية منذ 2011–خاصة الأمنية منها على الجانب التونسي–، نتيجة تردي الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية لعامة التونسيين وخاصة في المناطق الداخلية والحدودية، ما أدى إلى مواجهات تسببت في حالة كبيرة من الفوضى والانفلات الأمني في تونس، الأمر الذي جعل السلطات الجزائرية ترفع حالة التأهب القصوى على مستوى كامل الشريط الحدودي مع تونس على غرار شريط الطالب العربي.

كما شهد المجتمع الحدودي لمنطقة "حزوة" التابعة لمدينة توزر والمناطق المجاورة لها حالة شديدة من الفقر بعد قيام الثورة، حيث أصبحت سبل العمل والعيش صعبة جدا بسبب الغياب التام للأمن وتوقف الحركة الإجتماعية والإقتصادية بكل أشكالها خاصة نحو الجزائر التي تعد المنفذ الوحيد للكسب لمعظم

---

[1] ماكس غاليان، مات هربرت، مرجع سبق ذكره.

[2] فارس لونيس، **أمن الحدود الجزائرية في ظل التهديدات فوق الدولاتية ومنطق اللاحدود الجغرافية "دراسة حالة الطوارق"**، (27 يوليو 2016، https://www.democraticac.de/?p=34694، تم الإطلاع يوم 28 أوت 2021).

* طوّرت نظرية الأمننة في مجال العلاقات الدولية من طرف مدرسة كوبنهاغن، والتي تسعى إلى شرح كيف يمكن استخدام بناء التهديدات ووسمها على المستوى الإجتماعي وغيره لتوليد الدعم لتدابير أمنية أقوى مثل صنع الحدود. ومن ثم فإنه يوضّح كيف أنّ المخاوف الأمنية داخل الدولة أو النظام السياسي ليست أمرًا طبيعيًا، ولكن شيئًا معينًا بعناية من قبل ما يسمى: الجهات الأمنية الفاعلة التي لديها التأثير الإجتماعي أو المؤسسي لإشراك مجتمعات أوسع في الإستجابة للتهديدات المتصورة. وهذا يجعل قضايا الأمن نتيجة للتعبير المقنع عن التهديد من قبل جهة فاعلة معينة. ويتمثل أحد الجوانب المركزية لنظرية الأمننة في كيفية استخدام الفاعلين السياسيين للهياكل الخطابية عند تأطير القضايا الأمنية، مما يؤدي إلى استجابات سياسية، أي تقديم شيء ما على أنه تهديد –كالمهاجرين، العولمة أو الإختلاف الديني– كوسيلة للحصول على الدعم العام لسياسات الأمننة (للإستزادة طالع: Lisa Hellman and Edmond Smith, Global Border Making and Securitization in the Early Modern World: Introduction, (Journal of the British Academy, 9(s4), 27 August (2021), p 4, DOI: https://doi.org/10.5871/jba/009s4.001).

الساكنة المحليين. كما أنّ التجّار التونسيون بين "حزوة وتوزر" الذين كانوا مستفيدين من المنتجات الواردة من الجزائر للإتجار بها وكسب دخل يعيلهم وعائلاتهم خسروا مصدر رزقهم الوحيد، ما أثّر سلبا وبشكل كبير على الحالة العائلية والإجتماعية عموما.[1]

وفي رؤية نقدية لهذا التصور، فإنّ الصورة الحقيقية تؤكّد بأنّ بعد ما يمكن تسميته بالثورة التونسية غداة 2011 اتسمت الساحة الحدودية التونسية بمزيد من الحرية على عكس ما روج له، حيث استمرت الحركية بين الجزائر وتونس عموما وبين ولاية الوادي والولايات التونسية القريبة منها في إطار التنقلات الشخصية وأعمال التهريب التي شهدت تطورا ملحوظا نتيجة انفلات الأمن وضعفه على مستوى تونس.

كما عبّرت هذه الأوضاع عن سخط إجتماعي لدى الساكنة المحليين لهذه المنطقة، ما ساهم في ضرب وزعزعة العلاقة بين سكان الحدود والجهات الأمنية المسؤولة عن إدارتها إقليميا، أي أنّ تقلب وعدم إستقرار الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عن التشديد والتضييق المباشر الممارس على المجتمع الحدودي يشكل خطرا على المنظومة الأمنية لا محالة، حيث تفقد هذه الأخيرة عاملا مهما في معادلة الأمننة الحدودية.

يلعب المهرّبون والمجتمعات المحلية الحدودية دوراً هاما في الهندسة الأمنية الحدودية للدول، حيث تعتمد القوى الأمنية على السكّان المحليين لتزويدها بالمعلومات عن البضائع الخطيرة أو الأشخاص غير المألوفين الذين يعبرون الحدود. إلّا أنّ النظم الجديدة للإدارة الحدودية تسبّبت بتضييق شديد على هذه المجتمعات، إذ خنقت الجدران الرملية والخنادق التي أنشأتها تونس والجزائر شبكات التهريب المحلية الصغيرة، ما أدى إلى حالة من الفقر بالمجتمعات المحلية ودفعها نحو الاحتجاج والإجرام، مثل ما شهدته بلدة بنقردان التونسية من احتجاجات وإضرابات بين 2016 و2017، كما تم غلق معبر رأس جدير الحدودي احتجاجاً على السياسات التي تنتهجها ليبيا لمكافحة التهريب، وفي الحدود الجزائرية التونسية ازداد المجتمع المحلي فقراً، مع استمرار رواج تهريب وتجارة المخدرات.[2]

شهدت تونس بعد ثورة 2011 تشديدا أمنيا غير مسبوق نتيجة انفلات الأمن والإجرام وظهور الجماعات الإرهابية المتطرفة خاصة في المناطق الداخلية والحدودية. والملاحظ حول المقاربة الأمنية التونسية إزاء هذه الأوضاع وفي إطار تعاملها مع المناطق والمجتمعات الحدودية على غرار منطقة حزوة بولاية توزر هو أنها مقاربة عقيمة، ساهمت بشكل كبير في تشديد الإجراءات الأمنية وتكثيف الحواجز العسكرية، كما ساهمت في تضييق شديد على ساكنة الحدود الذين يمتهنون نشاط التهريب سواء من

[1] أنظر الملحق رقم (64) (**مقابلة عن بعد مع أحد الساكنة المحليين لمنطقة "حزوة" التابعة لمدينة توز**).

[2] ماكس غاليان، مات هربرت، مرجع سبق ذكره.

تونس نحو الجزائر أو العكس، ما زاد في تدهور الأحوال الإجتماعية في ظل غياب مبادرات جادة للتنمية من طرف الحكومة التونسية لصالح سكان المناطق الداخلية والحدودية. وعليه، يمكن القول بأنّ المقاربة التونسية تجاه المناطق الحدودية هي مقاربة أمنية محظة بالأساس، تكرّس الجانب الأمني مقابل تغييب تام للتنمية، وهذا لن يكون حلا للدولة لتأمين أمنها الحدودي والداخلي وحتى الإقليمي دون تنمية مجتمعية حقيقية على المستوى المحلي.[1]

يؤسس النموذج الغربي*الذي تعتمده منطقة شمال إفريقيا في ضبط الحدود لخطر اندلاع أزمة جديدة. حيث لن يساهم فرض السيطرة على المنتجات التي كانت تهرّب سابقا وإخضاعها لضرائب كاملة في إعادة بسط سلطة الدولة، بقدر ما سيعود بنتائج عكسية تضعف مكانة الأطراف أمام المركز، وتجعل هذا الأخير يفقد سيطرته على أراضيه الحدودية خاصة في ظل غياب إستراتيجيات إقتصادية بديلة.[2] حيث يؤدي تنفيذ الإستجابات الأمنية المشددة دون تحسين فرص كسب العيش للمجتمعات المحلية إلى انعدام الأمن البشري للسكّان[3]،خصوصا عندما تتعارض سياسات إدارة الحدود مع المبادرات المحلية للتفاعل الإقتصادي والإجتماعي والبيئي عبر الحدود، والتي تتمتع بالقدرة على تحقيق الإستقرار والأمن الإقليميين[4]. وهذا في حد ذاته يمثل أكبر تحدي للأمن الحدودي والداخلي للدولة، إذ يعد محفزا رئيسا لجنوح الساكنة الحدوديين نحو أنشطة متنوعة تؤمّن عيشهم، وبالمقابل تشكل تهديدا من المنظور الأمني. وعليه، يجب على الحكومة الجزائرية توخي الحذر في توظيف هذا النهج في إطار تعاملها مع المناطق الحدودية، وألّا تنساق وراء إتخاذ النهج الأمنية كأولوية على حساب التنمية المجتمعية في هذه المناطق، التي يمكنها أن تلعب دورا مزدوجا من حيث كونها "مؤمّنا للأمن Security Saver" أو "مهددا للأمن Security Destroyer".

ثانيا– إستراتيجيات واتفاقيات التعاون الأمني الحدودي والإقليمي المشترك مع تونس:

[1] أنظر الملحق رقم (63)، مرجع سبق ذكره.

* يستند النهج أو النموذج الغربي في ضبط الحدود إلى المزاوجة بين التشديد الأمني الحدودي نوعا ما مع إيجاد فرص للتنمية بمختلف أشكالها على مستوى المجتمعات الحدودية، بينما إسقاط هذا النموذج في إقريقيا عموما على غرار الجزائر يميل بشدة إلى الإهتمام بالجانب الأمني، وهذا يشر إلى وجود فجوة بين مبادئ النموذج الغربي والبيئة المحلية الحاضنة له، ما يستدعي ضرورة تكييف هذه الأخيرة مع النموذج سواء من حيث العقيدة الأمنية أو السياسات التنموية للدولة.

[2] ماكس غاليان، مات هربرت، مرجع سبق ذكره.

[3] Tsion Tadesse Abebe, **Securitisation of Migration in Africa: The Case of Agadez in Niger**, (Africa Report 20, Institute for Security Studies, December 2019), p 10, https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/ar20.pdf.

[4] Large-Scale Integrating Project, **Bordering, Political Landscapes and Social Arenas: Potentials and Challenges of Evolving Border Concepts in a post-Cold War World**, (EUBORDERSCAPES Final Report, 2011), p 77.

يعد التعاون عبر الحدودي بكل أشكاله وصيغه الدافع الأكبر في تحقيق أمن الحدود من خلال شموليته لمجالات أمنية، قانونية، إقتصادية أو إجتماعية، حيث تهدف المقاربة الأمنية إلى ترقية الظروف المعيشية للساكنة الحدوديين وتنمية المشاريع المحلية والإقليمية، كما أشاد وزير الخارجية الجزائري السابق "مراد مدلسي" خلال ندوة وزارية تنسيقية لدول الساحل الإفريقي بضرورة تشجيع مبادرات التعاون العابر للحدود متعدد الأشكال بهدف مواجهة التحديات الأمنية والتنموية.[1]

عقدت عدة لقاءات في إطار التنسيق العملياتي وتأمين الحدود بين الجزائر وكل من تونس وليبيا، منها أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل في مارس 2010 بمشاركة وزراء الخارجية لبحث المسألة الأمنية بالمنطقة، وضرورة التنسيق في مواجهة ظاهرة الارهاب ومختلف الجرائم المنظمة العابرة للحدود والتي تهدد أمن واستقرار المنطقة. كما جاء إجتماع الجزائر بتاريخ 09 جويلية 2012 المنعقد طبقا للتوصية الصادرة عن الدورة 30 لوزراء الخارجية لدول اتحاد المغرب العربي المنعقدة بالرباط في 18 فيفري 2012، والمتعلقة ببحث إشكالية الأمن في المغرب العربي، حيث ناقش بيان الجزائر التهديدات والمخاطر التي تخل بالأمن في المنطقة المغاربية، مؤكدا على ضرورة مكافحتها، وتبني مقاربة متكاملة مندمجة ومنسقة ذات بعد تنموي بين دول الإتحاد. كما تم عقد ندوة في الجزائر في أوت 2017 من طرف المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب والمركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب الكائن مقره بالجزائر العاصمة لتقييم الوضع الحالي للإرهاب في القارة، والمصادقة على المخطط الإستراتيجي 2018–2020 وتنسيق الأعمال ووضع إستراتيجية لتحقيق أهداف مكافحة الإرهاب من خلال عمل مشترك ملموس. وكذا منتدى لدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي الذي عقد بوهران في ديسمبر 2017 تحت عنوان: حلول فعلية ومستديمة لمكافحة الإرهاب: مقاربة إقليمية.[2]

جاء لقاء "غدامس" الثلاثي بليبيا في 12 جانفي 2013 بين الجزائر، تونس وليبيا لمناقشة أوضاع الأمن على الحدود المشتركة، حيث هدف الاتفاق إلى تعزيز القدرات والإجراءات الأمنية الحدودية، وتفعيل آليات التعاون الأمني بينها وعقد اجتماعات دورية لمتابعة التقدم الحاصل وبحث القضايا السياسية والإقتصادية. كما دعا إلى ضرورة التنسيق بين الأجهزة المعنية على مستوى الحدود، في إطار مكافحة الإرهاب والتطرف واستغلال قوة الدولة في إطار ذلك، كما تناول اللقاء أيضا المخاطر الأمنية في المنطقة كلّها وأثر التدخل العسكري الخارجي ضد الجماعات الإسلامية كما حصل من طرف فرنسا في شمال مالي.[3] كما تّم توقيع إتفاقية مع ليبيا بتاريخ 26جوان 2013 لتأمين الحدود بين تونس والجزائر وليبيا

[1] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مرجع سبق ذكره، ص 177.

[2] بسمة مطالبي، مرجع سبق ذكره، ص 147.

[3] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مرجع سبق ذكره، ص 181.

لمجابهة الإرهاب المرتبط بالظاهرة الجهادّية، كما اتّفقت الولايات الحدودّية في كل من الجزائر وتونس على خطّة طريق لمواجهة الإرهاب.[1]

كما وقّعت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني واتفاقات الشراكة بين الجزائر وتونس التي انعقدت في 07 أفريل 2014 على عدة اتفاقيات، منها اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب والتهريب في الشريط الحدودي المشترك والتعاون المالي بين المصرفين المركزيين، كما تم الاتفاق على تزويد المدن الحدودية بالغاز، وانطلاق تطبيق إتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين، وإنشاء خطوط جوية بين مدن جزائرية وتونسية وإعادة إحياء القطار بين تونس ومدينة عنابة لتنشيط السياحة المشتركة. كما اتفقت الجزائر وتونس في اجتماع بمحافظة الطارف الحدودية على خطة مشتركة لمواجهة الاضطرابات الأمنية جراء الأزمة الليبية، من خلال تأمين الحدود المشتركة، والاستعانة بالساكنة المحليين لضبط الحدود الملتهبة نتيجة تزايد خطر التنظيمات الجهادية بالمنطقة، داعين إلى التركيز على تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنيب الشباب الوقوع في فخ الانضمام إلى داعش.[2]

تجلّت بعض آثار اتفاقيات التعاون الأمني المشترك–والتي تتسم عموما بضعف التنسيق– بين الجزائر وتونس في الإقليم الحدودي المشترك بين منطقة الطالب العربي ومنطقة حزوة من خلال بعض عمليات التنسيق المتبادل بين الأجهزة الأمنية المكلفة بإدارة مراكز العبور في التقصي وبحث الأشخاص والمركبات العابرة للحدود البرية، وكذا القيام بدوريات أمنية مشتركة أو متفرقة ومبرمجة بين الطرفين على طول المسافة الفاصلة بين مركزي العبور، تستهدف مراقبة وحراسة الحدود من عمليات العبور غير الشرعي سواء في إطار التهريب أو عبور الأشخاص المشتبه في هوياتهم وانتماءاتهم السياسية. إلّا أنّ هناك بعض العمليات السياسية والاستخباراتية غير ظاهرة تتم على مستويات عليا ومركزية بين الحكومتين، لا يمكن ملاحظتها ولا التنبؤ بها نظرا لحساسيتها وسريتها، ما لم يصرّح بها من طرف السلطات الوصية.

أدمجت الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة وسائل الإعلام والتواصل الجديدة والمتطورة في تنفيذ سياستها الأمنية، حيث أصبحت إدارة أمن وحرس الحدود تخضع وتستند إلى التكنولوجيا والرقمنة الإلكترونية وكذا القواعد المعلوماتية الجغرافية والأمنية اللازمة، مثل أنظمة تحديد المواقع "نظام ج.بي.اس GPS" والخرائط السكّانية والعمرانية والطرقية على طول الحدود الجزائرية البرية والبحرية والجوية، ورسم الطرق والمسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها بهدف تأمين الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها، في إطار ما يسمى ب"الحدود الذكية Borders Smart"التي توفر

[1] منصف وناس، مرجع سبق ذكره، ص 40.

[2] صابرة صيد، عبد الغني محلق، مرجع سبق ذكره، ص 154.

أنظمة المراقبة المتنقلة، والطائرات من دون طيار، وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد.[1]

وبنت تونس جدارا عازلا على حدودها مع ليبيا بهدف تعزيز قدراتها الدفاعية ضد تسلل المسلحين والهجمات الإرهابية التي طالت وحدات الأمن والسيّاح كهجوم متحف باردو في 2015، وهجوم سوسة في نفس السنة والذي أسفر عن 38 قتيلا أغلبهم من السيّاح البريطانيين. وجاء بناء الجدار في إطار تشديد المراقبة على الحدود الجنوبية، والحد من تهريب السلاح واستقطاب الشباب التونسي الذي انجرت فئة معتبرة منه نحو الانضمام لتنظيمات إرهابية مقاتلة في ليبيا، حيث بلغت تكلفته 75مليون دولار بمساعدة كل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا، اليابان، كندا، والولايات المتحدة الأمريكية. كما ساهم الجدار – الذي هو عبارة عن خندق وجدار رملي ممتد بين معبر رأس أجدير وإلى ما بعد 40كم من معبر ذهيبة بطول يصل إلى 220كم، ويتراوح عمق الخندق بين 2–2 ½ متر، معزّز بمنظومة مراقبة إلكترونية وجوية– في كسر أهم مسالك التهريب بين البلدين: مسلك بنقردان، ذهيبة–رمادة عبر المنطقة الصحراوية، وعبر المثلث الحدودي بين ليبيا وتونس والجزائر.[2]

الفرع الثاني: الأمننة الصحية والإجتماعية–غلق الحدود بسبب كوفيد 19

أولا: ظروف فرض الأمننة الصحية بين منطقة الطالب العربي وتونس:

ساهمت الأوبئة مثل تفشي فيروس نقص المناعة البشرية والسارس والإيبولا كأحد الأخطار التي تهدد الصحة العامة في المجتمعات في إحلال جهد تعاوني لاستخدام الضوابط الحدودية كاستراتيجية لحماية الأمن الصحي. يرتبط انتشار Covid-19 إلى 75٪ من دول العالم وأقاليمه ارتباطًا وثيقًا بالتنقل البشري عبر الحدود، وبالتالي، فإنّ القيود غير المسبوقة للحدود وحظر السفر ووقف التأشيرات كاستجابة لحماية الصحة العامة تعد خطوة شرعية.[3]

كما أنّ الهجرة غير الشرعية إلى الجزائر تؤثر سلبا على مختلف مجالات الحياة المجتمعية إقتصاديا، إجتماعيا، سياسيا، أمنيا وصحيا في المجتمع الوطني بشكل عام، إذ تمثل تهديدا لأمن واستقرار المجتمع

[1] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مرجع س بذكره، ص 177.

[2] حواء أحمد المطردي، **الحدود الليبية التونسية: دراسة في الجغرافيا السياسية**، (مجلة البحوث الأكاديمية العدد الثالث عشر يناير 2019)، ص ص 648.647.

[3] Ella Weldon, **Covid 19 and the Securitization of South African Borders: The Case for an Inclusive Response**, SIHMA Scalabrini Institute for Human Mobility in Africa, p 7, www.sihma.org.za, https://bit.ly/3xtTqrZ.

والدولة جراء ارتباطها بالجريمة المنظمة وتبييض الأموال وتهريب السلاح والإتجار به.[1]فضلا عن خطر نقل المهاجرين لإصابات غير مراقبة من فيروس كورونا والتي بإمكانها التأثير سلبا على الصحة العامة على المستوى المحلي بالوادي أو وطنيا بعد العبور غير الشرعي للحدود، حيث يزداد الأمر سوءا كلّما كان المصابون يتمتعون بحرية أكبر في التنقل عبر المناطق الجزائرية.

ونتيجة Covid-19، ومن خلال الخوف العام من تسلل الإصابات على الحدود، سيؤثر ذلك سلبا على المهاجرين البيئيين المصابين أو الذين ظهرت عليهم الأعراض، من حيث عدم قدرتهم على الحصول على الخدمات الصحية، أي تقويض الأمن الصحي العام للمهاجرين.[2]

ورغم السلبيات العديدة التي تحيط بظاهرة الهجرة غير الشرعية على كل المستويات، إلّا أنه يمكن الإستفادة من المهاجرين غير الشرعيين وخاصة الآفارقة منهم. والملاحظ أنهم يوفرون يدا عاملة حرفية في مجال النشاطات اليدوية كالبناء، يتم استغلالهم في التشييد سواء من طرف الأفراد أو مؤسسات البناء الخاصة ليس في الجنوب فحسب، بل في كل جهات الوطن. لذلك وجب اعتماد سياسة لينة لإدارة المهاجرين –في إطار تعزيز أبعاد الأمن الإنساني– جنبا إلى جنب مع سياسات إدارة الحدود، حيث أنّ احتواء المهاجرين على اختلاف خلفياتهم وأسباب هجرتهم من اضطهاد وظروف معيشية وبيئية قاسية يلعب دورا مزدوجا، فمن جهة، تتم حمايتهم وإيوائهم من منطلق إنساني في إطار الإتفاقيات الدولية والأممية لحقوق الإنسان، واستغلال طاقاتهم البشرية كقوة إقتصادية تساهم في الإنتاج والتشييد، ومن جهة أخرى، فإنّ تأمينهم إجتماعيا واقتصاديا يعني تأمين أمن الحدود والأمن الداخلي من خطر تورطهم في جماعات إرهابية، أو شبكات الجريمة المنظمة الدولية العابرة للحدود. أي أنّ مقاربة إدارة ملف الهجرة غير الشرعية في الجزائر لا بد لها أن تتبني على أساس سوسيوأمني بهدف معالجة الظاهرة.

ثانيا: آثار الأمننة الصحية على مستوى الإقليم المشترك:

تكاد تكون التنمية منعدمة في المنطقة الحدودية بحزوة–ولاية توزر المحاذية لمنطقة الطالب العربي الحدودية بولاية الوادي، وبظهور وانتشار الوباء العالمي Covid-19 وما صاحبه من إجراءات التشديد على الحركة والتنقل والنشاط وحتى في العمل، وقرار الجزائر بغلق حدودها في مارس 2020، شُلَّت الحركة الإجتماعية والإقتصادية بالمنطقة بشكل كلّي، حيث لم تعد هناك إمكانية لمرور التونسيين إلى ولاية الوادي بغرض التبضع. حيث تعد هذه الأخيرة سوقا مغرية ومكسبا بالنسبة للتونسيين عموما في ظل عدم توازن قيمة العملتين الجزائرية والتونسية، إذ يشهد الإقليم المشترك بين الوادي وتوزر مستوى عالي من التفاعلات إجتماعيا واقتصاديا، ما ساهم سابقا في دعم الحياة المجتمعية في تونس، وهو ما يأمله

[1] شمامة بوترعة، مرجع سبق ذكره، ص 82.

[2] Ella Weldon, Op. Cit, p 12,

المحليون وخاصة الحدوديون منهم بعد إعادة فتح المعبر الحدودي بالطالب العربي نحو تونس مجددا يوم 15 جويلية 2022، ودوره في إعادة إحياء الحركية الإجتماعية والإقتصادية بالمنطقة، رغم الإجراءات التشديدية الصحية المقامة على مستوى مراكز العبور الحدودية.[1]

أمّا عن أوجه التنمية المشتركة بين الجزائر عموما وبين ولايتي الوادي وتوزر من خلال منطقتي الطالب العربي وحزوة، فكل المؤشرات لا تنبؤ بوجود مبادرات جادة بين الحكومتين لإطلاق مشاريع تنموية ثنائية على مستوى الإقليم الحدودي المشترك، كالتعاون والشراكات الإقتصادية التي من شأنها أن تكون مثمرة جدا، خصوصا وأنّ إقليم الولايتين يعد فلاحيا وسياحيا، مما يتيح فرصا للتعاون والشراكة سواء في قطاع الخدمات السياحية أو الإنتاج والتسويق الفلاحي نحو الخارج، وغيره من الصناعات التي يمكن بعثها في إطار تقاسم المصلحة المحلية والإقليمية. إلّا أنّ الملاحظ هو أنّ القطاع الذي يحظى باهتمام كبير من الجانبين هو قطاع الأمن الذي شهد بعض المبادرات والاتفاقيات التي تصب في سياق تأمينه.[2]

سيساهم فتح الحدود مجددا من خلال مركز الطالب العربي الحدودي كغيره من المراكز عبر الشريط الحدودي مع تونس حتما في فك الخناق نوعا ما عن الحركة الإجتماعية والتنقلات الخاصة بين تونس وولاية الوادي، سواء بالنسبة للتونسيين الذين اعتادوا نشاط الإتجار والتهريب الحدودي أو بالنسبة للجزائريين وخاصة من المناطق الجنوبية، والذين عادة ما يفضلون الوجهة التونسية في إطار السياحة العلاجية بدل التداوي محليا. ولكن التساؤل الذي يبقى مطروحا، هل ستبقى التفاعلات الإجتماعية بين تونس وولاية الوادي مبنية على أسس منفعية محدودة جدا؟ ألن تتجدّد العلاقة التفاعلية من منظور أوسع لتشمل عمليات ومجالات أوسع في إطار رسمي، يؤسس لفضاء مشترك يتعدى البعد الأمني للإقليم؟

الفرع الثالث: التنمية والأمن من منظور المجتمع المحلي لمنطقة الطالب العربي

أولا: علاقة التنمية بالأمن الحدودي والقومي:

الجدول رقم (50): يبين توزيع العينة حسب مساهمة التنمية في دعم الأمن الحدودي والقومي

ع6	التكرار	النسبة المئوية
نعم	93	93.0
لا	7	7.0
المجموع	**100**	**100.0**

[1] أنظر الملحق رقم (64)، مرجع سبق ذكره.

[2] نفس المرجع.

يبين الجدول (50) توزيع العينة حسب مساهمة التنمية في دعم الأمن الحدودي والقومي، حيث أنّ نسبة 93% أقرّوا بأنّ تعزيز التنمية يساهم في دعم الأمن الحدودي والقومي، بينما نسبة 7% من المبحوثين قد أقرّوا بالعكس. وعليه، يمكن القول بأنّ هذا التوجه العام للمجتمع المحلي بمنطقة الطالب العربي الحدودية حول أثر التنمية في دعم وتعزيز الأمن الحدودي والقومي يعكس مدى فهم واستيعاب الساكنة المحليين لأبعاد التنمية على المستوى المحلي، وقدرتهم على فهم التشبيكات والعلاقات المتبادلة فيما بينها.

الجدول (51): بين توزيع أفراد العينة حسب س8 وع6

الخيارات			س8		المجموع
			نعم	لا	
ع6	نعم	التكرار	25	6	31
		النسبة	26.9%	**85.7%**	31.0%
	لا	التكرار	68	1	69
		النسبة	**73.1%**	14.3%	69.0%
المجموع		التكرار	93	7	100
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%
قيمة كاف تربيع = 10.534			درجة الحرية= 1		الدلالة الإحصائية= 0.001

س8: هل ترى بأن التكثيف الأمني الحدودي يعد عائقا أمام التنمية؟

ع6: في ظل حرص الدولة على مراقبة وتأمين الأمن الحدودي كمتطلب أساسي للأمن القومي، هل ترى بأن النهوض بالتنمية في المنطقة يمكنه أن يساهم في ذلك؟

يبين الجدول (51) أنّ 85.7% ممن أجابوا بأنّ التكثيف الأمني لا يعد عائقا أمام التنمية صرّحوا بأنّ النهوض بالتنمية بالمنطقة يعزّز تأمين الأمن الحدودي، بينما 73.1% ممن أجابوا بأنّ التكثيف الأمني يعد عائقا أمام التنمية صرّحوا بأنّ النهوض بالتنمية بالمنطقة يعزّز تأمين الأمن الحدودي. ويتضح جليا أنّ هناك إجماع شبه تام بين مؤيدي التكثيف الأمني في منطقة الطالب العربي الحدودية ومناهضيه حول دور النهوض بالتنمية في المنطقة في تعزيز الأمن الحدودي.

وقد تم حساب اختبار كاف تربيع عند درجة الحرية 1، وكان دال إحصائيا لأنّ الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، بمعنى وجود علاقة دالة إحصائيا بين س8 وع6. [1]

وعليه، يمكن القول بأنّ المجتمع المحلي لمنطقة الطالب العربي الحدودية يتمتع بوعي كبير تجاه رؤيته للعلاقة بين التطلعات التنموية ومتطلبات التواجد الأمني، رغم وجود تضارب من حيث إقرارهم أو نفيهم لأثر التكثيف الحدودي على التنمية بوجه عام. حيث أنه لم ولن يشكّل التواجد والتكثيف الأمني في المنطقة حاجزا في وجه أي مبادرة، أو مشروع يستهل في إطار النهوض بالمنطقة حسب تصريحاتهم.

كما يعبّر هذا الوعي عن قيمة إجتماعية مهمة جدا يتحلّى بها معظم المجتمع المحلي الحدودي بالمنطقة، إذ تعد دافعا قويا للتعبئة المجتمعية، كما أنها تقدم وجهة نظر إيجابية للسلطة المركزية بهدف تصحيح الصورة المشينة للحدود والمجتمعات الحدودية، وحثها نحو تحديث السياسات الحكومية التنموية وفقا لذلك.

المطلب الثاني: الأمننة الحدودية في الإقليم المشترك من منظور الأمن الإنساني

يتناول المطلب الثاني جدلية الحدود اللينة والسيادة الوطنية: الفكر والتنافر من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول تأمين الحدود المشتركة من منظور تكاملي.

الفرع الأوّل: جدلية الحدود اللينة والسيادة الوطنية: الفكر والتنافر (السيادة الهجينة)

أولا: المحاولات البائدة لتوسيع منظور الأمننة الحدودية في الإقليم المشترك:

إستدعت وضعية المناطق الحدودية إهتمام الإتحاد الإفريقي ودعوته للإسراع بتنميتها، حيث عبّر عن تفاقم التهديدات الأمنية*كانتشار الشبكات الإرهابية والإتجار بالبشر والهجرة غير الشرعية والأوبئة والقرصنة بسبب الافتقار إلى حوكمة حدودية سليمة. مؤكدا بأنّ غياب الأمن يساهم في إحلال إقتصاد مواز مقابل الإقتصاد الشرعي، وبالتالي، حرمان المجتمعات المحلية والحكومات من الانتفاع من المزايا

[1] أنظر الملحق رقم (65) (يبين اختبار كاف تربيع ل: س8 وع6).

* تتراوح التهديدات الأمنية على مستوى المناطق الحدودية بين تقويض الإستقرار الإقتصادي والتماسك الثقافي وسيادة الدولة والسلامة الجسدية وسط احتمالات الإرهاب، ووفقا لذلك، يتفرع البحث الحدودي إلى اتجاهين، الأول: يركّز على عمليات التعاون عبر الحدود والقضايا الإجتماعية والمكانية للأراضي الحدودية، والثاني: يركّز على إضفاء الطابع الأمني على المعابر الحدودية وتجديد عمليات ترسيم الحدود (طالع: Anne. Laure, Amilhat. Szary, Boundaries and Borders, in: Agnew John, Secor Anna, Sharpe Joane, Mamadouh Virginie, Handbook of Political Geography, Wiley-Blackwell, 2015, p 15, https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-01823059, uploaded on Jan, 25th 2021).

الإقتصادية والإجتماعية لهذه المناطق. لذلك، لابد من الإعتراف بأنّ الفشل في تطوير المناطق الحدودية يشكل خطرا أمنيا، ما يستدعي اتخاذ إجراءات واستجابات عاجلة وفعّالة، لبعث تنمية إجتماعية واقتصادية بالتشارك مع المجتمعات المحلية في إطار تعزيز الأمن البشري والإنساني.[1]

بادرت الجزائر وتونس في عديد المناسبات إلى محاولة تقريب ودمج الرؤى حول الحدود والمسائل المتعلقة بالمناطق الحدودية، في ظل العوامل الإقليمية والدولية التي ساهمت في إنتشار بعض الظواهر التي من شأنها تهديد الكيان السياسي والأمني للبلدين. ومن هذا المنطلق، وفي إطار سعي الحكومتين إلى تحقيق تنمية حقيقية على مستوى المنطقتين الحدوديتين للطالب العربي بولاية الوادي وحزوة بولاية توزر، تمت عدة مقابلات ومشاورات بين الطرفين بهذا الصدد.

إجتمع محافظو المناطق الحدودية بين الجزائر وتونس في إطار لقاء أوّل من نوعه بإشراف وزيري الداخلية "هشام الفراتي ونور الدين بدوي" يوم 07 أكتوبر 2018 في ثكنة العوينة العسكرية بتونس العاصمة، حيث ركّزوا على دعم التعاون المشترك والتنمية والإستثمار بين البلدين، وتشجيع المحليين على البقاء في المناطق الحدودية والذين يمثلون خط الدفاع الأوّل في مواجهة الإرهاب. كما عبّر محافظ توزر "صالح مطيراوي" ومحافظ ولاية الوادي "عبد القادر بن سعيد" عن ارتياحهما لهذا اللقاء، الذي سبقته لقاءات ثنائية بين الطرفين تهدف إلى رفع مستوى عيش سكان المناطق الحدودية والاستفادة من التجربة التونسية في السياحة.[2]

لم تحقق الحكومة الجزائرية بعد هدفها الأساسي –من خلال مخطّطات تنمية المناطق الحدودية– في تحويل هذه الأخيرة من بؤر للتهريب والتهديدات الأمنية إلى أرضيات للإقلاع الإقتصادي والتبادل التجاري، وهو الحال بالنسبة لولاية الوادي الحدودية. حيث أنه رغم مبادرات السلطات لبعث مشاريع تنموية في منطقة الطالب العربي الحدودية ببلدياتها الثلاث ذات الأهمية الإستراتيجية أمنياً واقتصادياً، إلّا أنها تشهد ضعفا في البنية التحتية من نقل، طرق مزدوجة، واستثمارات صناعية محلية أو وطنية، ما انعكس سلبا على الواقع الإجتماعي للساكنة المحليين، وحال دون تحويل المعبر المحلي إلى منصّة إقتصادية.[3]

---

[1] مليكة بوجيت، **نحو دعم المقاربة التشاركية لتنمية المناطق الحدودية برنامج كابدل: الواقع والتحديات**، (مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 01، 2021)، ص 367.

[2] بسمة بركات، **إتفاق تنموي وأمني لمناطق الحدود بين تونس والجزائر**، 07-10-2018، (https://www.alaraby.co.uk/Print/3f9b540d-4039-45e8-a648-9a4779a0938d/6a0b8523-e830-43f0-a49b-ae62d69682a2، تم الإطلاع يوم 27 جوان 2020).

[3] سفيان حشيفة، مرجع سبق ذكره.

ثانيا: إشكالية إقتران السيادة الوطنية بالأمن الحدودي:

لم تنتج اللقاءات بين الجزائر وتونس عموما وبين ولاية الوادي وولاية توزر خصوصا أي نوع من المبادرات والمشاريع التنموية المشتركة الجديدة، عدا القديمة كما في ولاية الطارف وساقية سيدي يوسف، وبقي الإهتمام منحصرا في الجانب الأمني الذي يشهد تنسيقا على المستويين السياسي والعسكري. وعليه، يمكن القول بأنّ المقاربة الجزائرية والتونسية للتنمية المشتركة للمناطق الحدودية لا تزال ضعيفة وبعيدة عن مقصدها الأساسي في إطار الطرح التكاملي الذي تستند إليه الدراسة. ويمكن إرجاع هذا الإخفاق إلى أسباب أهمها ضعف ميزانيات المناطق الحدودية عموما، إضافة إلى السبب الرئيس الذي يتمثل في عدم استيعاب الرؤية الجديدة للدولة الجزائرية –إن جاز الوصف– لفكرة الحدود اللينة وما تقتضيه من إجراءات وآليات تجسد عمقها الحقيقي، إذ تعتبرها تقويضا للسيادة الوطنية ومساسا بقدرة الدولة على السيطرة، رغم أنّ الخطاب السياسي يولي أهمية بالغة لهذه المناطق من منظور جيوسياسي وجيواستراتيجي.

يتضح من خلال ذلك أنّ هناك تناقض بارز بين ما تعتقده الرؤية الجديدة للدولة الجزائرية في إطار تنمية المناطق الحدودية وبين ما تسفر عنه السياسات الحكومية، التي يظهر أنها بقيت حبيسة المنظور التقليدي لأمننة الحدود، والذي يرجح الكفة دائما لتأمين الأمن العام والسيادة الوطنية كأحد أهم ركائز الدولة التي لا تفترض أي نوع من المخاطرة أو التعديل.

يفترض بالمقاربة الأمنية الجزائرية في تأمين الحدود أن تسعى إلى تكريس التعاون العابر للحدود، وإدماج مقاربة تنموية تعمل على تحسين ظروف معيشة سكان المناطق الحدودية، وبعث مشاريع التشييد الوطني والإقليمي. لذلك وجب على الجزائر بحكم موقعها وقدراتها السياسية والإقتصادية أن تبادر إلى تنسيق العمليات إقليميا بهدف صناعة الأمن وهندسة التنمية.[1]

كما جادل كل من "ألكسندر أ. زيكوف Alexander A. Zyikov وسيرجي ف. سفاستيانوف Sergei V. Sevastianov " من خلال مقالهما الموسوم ب: "العلاقات العابرة للحدود Transborder relations" سنة 2015 ضمن كتاب جماعي ل: "سيرجي ف. سفاستيانوف Sergei V. Sevastianov وجيسي ب. لين Jussi P. Laine وآنتون أ. كيريف Anton A. Kireev" بأنّ العمليات الداخلية للدول تركّز بشكل متزايد على التأثيرات الخارجية، وهذا ما يدفعها للإستجابة بشكل مناسب لتحديات العولمة. وبحسب "إيلين"، فإن تآكل السيادة هو انحراف خطير عن المعيار الحديث للدولة، والذي بموجبه تكون قدرة الدولة منصبة على توجيه تدفقات العولمة، وأن تكون في اتجاه التنمية العالمية.[2]

[1] جميلة علاق، مرجع سبق ذكره، ص 222.

[2] Alexander A. Zyikov, Sergei V. Sevastianov, **Transborder Relations**, in: Sergei V. Sevastianov, Jussi P. Laine, and Anton A. Kireev, **«Introduction to Border Studies»**, (Dalnauka, Vladivostok, 2015), p.p 126.127.

تعبر هذه الرؤية في إطار التعامل مع المناطق الحدودية عن هدف أسمى ألا وهو "عولمة الحدود Borders Globalization" أو "الحدود المعولمة Gmobalized Borders"، على اعتبار أنّ قضايا التنمية المطروحة بمنطقة الطالب العربي وكذا بمنطقة حزوة لم تعد قضايا محلية المنشأ والمآل، بل على العكس من ذلك، حيث أنها كغيرها من المناطق الحدودية في العالم والتي شهدت نفس الأوضاع العامة، لا بد لها أن تتطلّع لمستقبل يضمن لها على الأقل حدا مقبولا من أوجه التنمية المجتمعية، والذي يفترض بالدول أن تضطلع بمهام حاسمة في إطار ذلك. يسعى التوجه العالمي أو العولمي الذي كرسته الدراسات الحدودية الحديثة، وكذا المؤسسات والمنظمات الدولية إلى ضرورة الإقرار بحق المناطق الحدودية في التنمية كغيرها من الأقاليم المركزية من منظور إنساني، في ظل العوامل والمتغيرات الأمنية المستجدة على الساحة الدولية، أين بات المفهوم الحديث للمناطق الحدودية يحتم إدخالها كفاعل أساسي في تحقيق وضمان متطلب الأمن الذي بات يكتسي طابعا عابرا للحدود وعالميا.

الفرع الثاني: تأمين الحدود المشتركة من منظور تكاملي

أولا– إعادة بناء وظائف جديدة للحدود المشتركة بين الوادي وتوزر إستجابة للعولمة:

الشكل (28): المنظور الجديد المقترح للأمننة الحدودية في الإقليم المشترك بين منطقة الطالب العربي والجمهورية التونسية

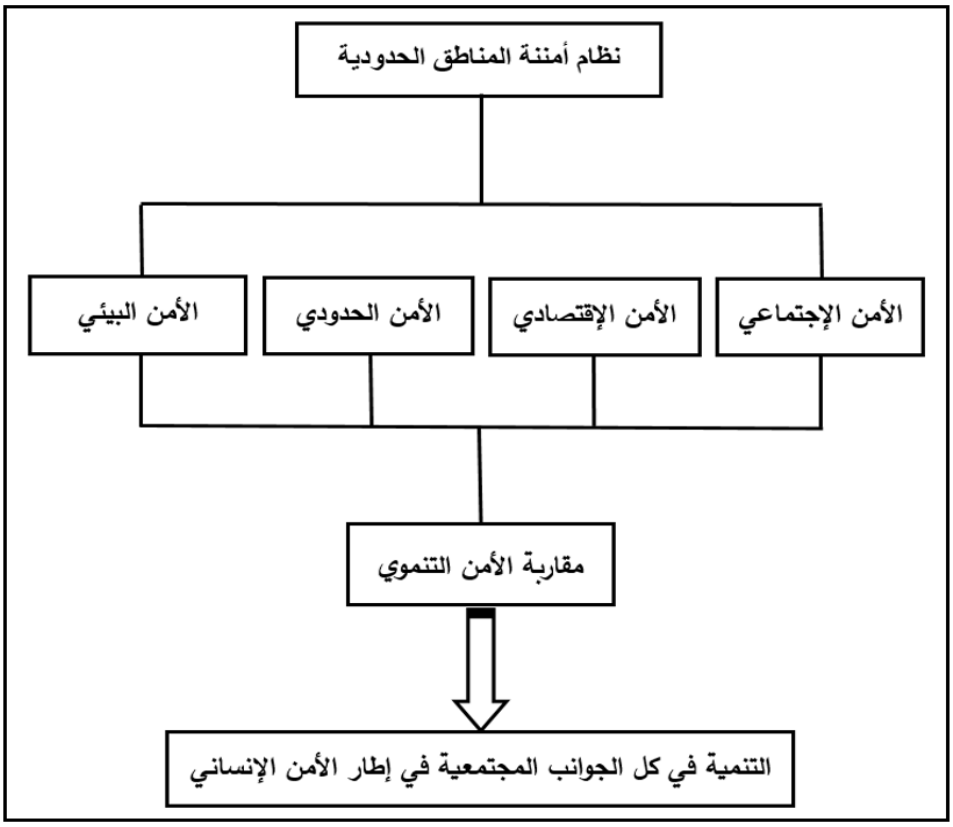

من إنجاز الباحث

يوضح الشكل (28) المنظور الجديد المقترح للأمننة الحدودية في الإقليم المشترك بين منطقة الطالب العربي والجمهورية التونسية، حيث أنّ نظام الأمننة الحدودية بالمفهوم الشامل ووفق المنظور الحديث يقتضي تحقيق الأمن على مستويات عدة، الأمن الإجتماعي من إستقرار ورفاه إجتماعي، وأمن إقتصادي يضمن العمل والدخل للساكنة الحدوديين المحليين من خلال الإستثمارات والمشاريع الإقتصادية، وأمن حدودي يضمن تأمين ومراقبة المنطقة ومعابرها من أي تهديد خارجي، وأخيرا، أمن بيئي يحمي الأصول الطبيعية للمنطقة من أي خطر طبيعي أو بتدخل الإنسان. ويتجسد هذا من خلال ما يمكن تسميته ب: "الدفاع التنموي Developmental Defense" كاستراتيجية لتحقيق التنمية في كل مجالات الحياة المجتمعية من منظور الأمن الإنساني. "حيث أنه في المناقشات الأكاديمية في التسعينيات حول الأمن البشري والعلاقة بين الأمن والتنمية، أصبح مفهوم تأمين التنمية بارزًا بشكل متزايد بعد 11 سبتمبر."[1]

يشير "O'Dowd" إلى الجدل القائم بين الإتجاه الدولاتي الذي يميل إلى الدولة كمرجعية أساسية في قضايا الحدود، والاتجاه العولمي الداعي إلى استيعاب حداثة النظام العالمي الجديد خارج الدولة القومية، مع عدم الإقصاء التام لدور الدولة. كما تم توجيه التركيز من "العالم بلا حدود" الذي يغذيه تسارع أشكال جديدة من العولمة الإقتصادية والسياسية والثقافية إلى تركيز متزايد على "عالم الحدود"، من خلال التوجه المطّرد للدراسات الحدودية لتهتم بالحدود الثقافية والدينية والعقلية والهوية والأيديولوجية والجنسانية.[2]

كما يقتضي المنظور العولمي للحدود جعل هذه الأخيرة ذكية في عالم معولم، بتحرير الحواجز العسكرية والتدفقات العابرة للحدود دون انقطاع. أي أنّ العولمة لم تدع لإلغاء الحدود بقدر ما دعت إلى تخطي الحدود وإعادة ترسيمها في إطار العملية التحوّلية لأدوار الحدود، حيث اندمجت القضايا المحلية بالقضايا العالمية التي تروج لظاهرة الهجرة مثلا على أنها المحرّك الرئيسي لعدم الإستقرار وانعدام الأمن. وهو ما انتقده Buzan وWaever وDe Wilde وفقًا للإطار النظري الذي صمموه، حيث أقرّوا بأنه لا توجد قضية في حد ذاتها تشكل مسألة أمنية، لكن يتم بناؤها على هذا النحو وفقًا لمدرسة "كوبنهاغن" من خلال عمليات الدعاية والنقاش المحدد Specific Speech Act.[3] والمقصود هنا هو استغلال الرأي العام والخطاب السياسي العالمي والمحلي في تغيير صورة ظاهرة ما، وإعطائها سبغة سلبية من خلال محاربتها فكريا وإعلاميا، وإنشاء قوانين وسياسات ومؤسسات تهتم بهذه القضايا، ومحاولة حشد تأييد محلي ودولي في إطار عولمة الظواهر وأساليب معالجتها.

[1] Jonathan Fisher and David M. Anderson, **Authoritarianism and the Securitization of Development in Africa**, (International Affairs, Volume 91, Issue 1, January 2015), p 132, https://doi.org/10.1111/1468-2346.12190, https://bit.ly/3BMzrYj.

[2] Jussi P. Laine, **The Multiscalar Production of Borders**, (Geopolitics, VOL. 21, NO. 3, 2016), p 468, http://dx.doi.org/10.1080/14650045.2016.1195132, https://bit.ly/3xzRBKp.

[3] Martin Deleixhe, Magdalena Dembinska & Julien Danero Iglesias, **Securitized Borderlands**, (Journal of Borderlands Studies, 34:5, 2019), p 642, https://www.academia.edu/40835307/Securitized_Borderland, https://doi.org/10.1080/08865655.2018.1445547.

ويرى Buzan وWaever وDe Wilde أنّ الأمننة نسخة أكثر تطرفاً من التسييس، ويقترحون أنه يمكن تصنيف قضية ما على أنها غير مسيسة أو مسيسة أو مؤمّنة. إذ تكون القضية غير مسيسة عندما لا تشارك الدولة بشكل مباشر في التعامل معها ولا تنتج نقاشًا عامًا أو قرارًا بشأنها. بينما يتم تسييسها عندما تتطلب قرارًا حكوميًا ضمن أجندة السياسة العامة. وأخيرًا، يتم إضفاء الطابع الأمني على القضية عندما يُنظر إليها على أنها تهديد وجودي، وتتطلب تبريرات وإجراءات عاجلة خارج العملية السياسية العادية.[1]

وعليه، يمكن القول بأنّ قضايا التنمية المحلية بالإقليم المشترك بين منطقة الطالب العربي ومنطقة حزوة الحدوديتين هي قضايا مسيّسة Politized Affairs تندرج في إطار السياسات العامة الحكومية الموجّهة للمناطق الحدودية، كما أنها مؤمننة Securitized Affairs ولكن من المنظور التقليدي، حيث يطغى عليها الطابع الأمني بشكل كبير في إطار صنع السياسات. كما نلاحظ غياب العامل الثالث وهو عدم تسييس القضايا بالإقليم Depolitization of Affairs، والذي يعبر عن ضعف المشاركة المجتمعية التي تعد مبدأ أساسيا في ظل المقاربة التشاركية التي تفترض اقتسام الإنشغال والتدخل مع الدولة.

تقتضي الأمننة ضرورة إدماج بعض سياسات الدولة في المجال الإجتماعي المحلي/العالمي في جدول الأعمال الأمني، وقد يشمل هذا الأخير مجالا إقتصاديًا أو إجتماعيًا أو سياسيًا أو بنى تحتية أو أوبئة أو حدودًا وهجرة بهدف تأمينها، إذ يُنظر إليها على أنها تهديدات تقليدية، يتطلب التعامل معها أساليب وتقنيات تقحمها في ميدان الدفاع والأمن الوطني.[2]

أقرّ عالما الإجتماع "فلين Fillyn 1997 وويلسون Willson 1999" في ظل التحوّل الأخير في الدراسات الحدودية المعاصرة بوجهة نظر ثانية للمناطق الحدودية، حيث يرفضان فكرة ضبط الحدود ومنعها من إحتضان التفاعلات السياسية والإجتماعية والإقتصادية بين سكان المناطق الحدودية، كما يعتبران أنّ الحدود تمثل عوائقا وفرصا على حد سواء، فهي مصادر للوحدة والهوية، والنزاع وحل النزاعات، وهي مهمة في تحديد وتحويل الثقافة والهوية الوطنية.[3] حيث تؤكّد هذه الرؤية ضرورة توجه السلطات المركزية أكثر نحو جعل الإقليم الحدودي المشترك بين ولايتي الوادي وتوزر أكثر ليونة، من

[1] Caroline Cordeiro Viana e Silva and Alexsandro Eugenio Pereira, **International Security and New Threats: Securitisation and Desecuritisation of Drug Trafficking at the Brazilian Borders**, (International Security and New Threats, vol. 41(1), Jan/Apr 2019), p 210, http://dx.doi.org/10.1590/S0102-8529.2019410100011, https://bit.ly/3Ul11D1.

[2] Ruiz. Benedicto Ainhoa, Brunet Pere, **BUILDING WALLS: Fear and securitization in the European Union**, (Barcelona, Centre Delàs d'Estudis per la Pau, September 2018), p 12, https://www.tni.org/files/publication-downloads/building_walls_-_full_report_-_english.pdf.

[3] Latife Akyuz, **«Living in Borderlands: Economic, Social and Cultural Outcomes of Borders: The Case of Turkey-Georgia Border»**, in: Pires, Iva Mirinda (comp.), **Borders and Borderlands: Today's Challenges and Tomorrow's Prospects**, (Proceedings of the Association for Borderlands Studies Lisbon Conference, Lisbon, Centro de Estudos Geográficos, 2012), p 201.

خلال تحرير التفاعلات المختلفة بينهما، بهدف تحويلها إلى فرص حقيقية تعزّز التنمية والأمن الحدودي والداخلي للجزائر وتونس على حد سواء.

ثانيا– الأمن والتنمية الحدوديين بين الوادي–توزر: تفكيك العلاقة وغموض المفاهيم:

يتسم مركب الأمن والتنمية أو التنمية والأمن عموما–على اعتبار أنّ تسبيق أحدهما على الآخر لا يعني بالضرورة تحديد توجه إهتمام السياسة نحو أحدهما دون الآخر– في الإقليم الحدودي المشترك بين ولابتي الوادي الجزائرية وتوزر التونسية بحالة من الضعف والغموض اللذان يشوبانه، من حيث المؤشرات الضعيفة المسجلة على مستوى أروقة ومجالات الحياة المجتمعية، والغموض الذي يتجسد في التناقض الجلي بين الخطاب السياسي المؤجج الذي يضع تنمية المناطق الحدودية كأولوية من أولويات الدولة من جهة، وبين الأثر الممارساتي للسياسات العامة على مستوى هذه المناطق من جهة أخرى، والذي يغلب عليه الطابع الأمني لا محالة بالنهاية. وكما أشرنا في موضع سابق، فإنّ هذه الحالة تؤسس لعلاقة تنافر وعدم اتزان واضح في السياسات العامة، التي يفترض بها أن تتسم بالارتباط والتداخل والتوازن ووحدة السياق، في إطار دمج وتكامل السياسات التنموية الحدودية على مختلف الأصعدة.

يشير هذا التوصيف إلى الجدل البحثي القائم حول الأسباب الحقيقية وراء تخلف وضعف التنمية بهذا الإقليم المشترك، حيث لا يعود ذلك إلى الإمكانات التقنية والتمويلية فحسب–خاصة بالنسبة لحالة منطقة الطالب العربي الجزائرية–، بقدر ما يعود إلى خلفيات تتعلق بالسياسات الحكومية العامة التي لا تتصف ب"الإستقلالية السياسية Political Independence"، بل بالعكس، فهي تتصف ب"تبعية موجهة ومفروضة Directed & Imposed Dependency" من طرف سلطات محددة في الدولة لا تكتسب "سلطة وقوة الإقناع Persuation Authoriry & Power"، بقدر ما تمتلك "سلطة وقوة الإذعان والإخضاع Submission Authoriry & Power"، وهذا ما يفسّر التضارب الحاصل بين المنطق البراغماتي لتنمية المناطق الحدودية كتحصيل حاصل، في ظل توجه عالمي يفرض رؤى وتوجهات تؤسس لإعادة تجديد المفاهيم وبين "العقيدة السياسية المتحجرة Fossilized Political Doctrine"، التي تتصف بالانجذاب والولاء إلى المنظور التقليدي، رغم ما تتضمنه من شعارات ووعود ذات طابع شعبوي لا تستجيب لواقع الحال.

وعرضت الباحثة الألمانية "نيكلا تشيرغي Neclâ Tschirgi" في مقال لها موسوم ب: "سياسات الأمن والتنمية: تفكيك العلاقة Security & Development Policies: Untangling the Relationship" فكرة حول عوائق تكامل سياسات الأمن والتنمية، تنطلق من كونهما مفهومان واسعان جدا ومراوغان، حيث باتت تشمل التنمية أبعادا من حقوق الإنسان إلى الإستدامة البيئية ومن النمو الإقتصادي إلى الحكم. كما تم توسيع نطاق الأمن ليتجاوز المفاهيم الأمنية المتمركزة حول الدولة إلى الأمن البشري، ويشمل التهديدات العسكرية وغير العسكرية التي لا تعترف بالحدود. ويؤول هذا الطرح إلى تساؤل جوهري: ما الذي يجب

دمجه مع ماذا؟ على أي مستوى؟ ولأي غرض؟ ويفترض نظريا أن يكون الإرتباط بين الأمن والتنمية بالتوازي في إطار التكامل، إلّا أنّ السياسات العامة في إطار دمجهما عادة ما توجه الإهتمام نحو العمليات أكثر من المحتوى، لذلك وجب تكريس مبادئ الإتساق، التنسيق، المواءمة، المشاركة والإستدامة في صنع سياسات تستجيب للأهداف المسطرة وفق تشخيص دقيق لظروف الأمن والتنمية في سياق محدد.[1] وإذا كانت سياسات التنمية على مستوى الدولة أبعد ما تكون عن التكامل، فإنّ تكاملها مع السياسات الأمنية يبدو أنه أكثر إشكالية. إذ تشير الأدلة المستمدة من دراسات الدول إلى أنّ مؤسسات الأمن القومي تركّز بشكل ضيق على التهديدات التقليدية لأمن الدولة، بدلاً من نطاقها الأوسع الذي يغطيه الأمن البشري، رغم الادعاءات التي تشير إلى عكس ذلك. وهناك أمثلة قليلة لاستراتيجيات إستباقية أو وقائية توظف سياسات إجتماعية، إقتصادية أو بيئية مترابطة.[2]

يوفر هذا التحليل إمكانية واسعة لإسقاطه على حالة التنمية بالإقليم الحدودي المشترك بين منطقة الطالب العربي ومنطقة حزوة، حيث يعد غياب التشخيص الدقيق لظروف وحيثيات الأمن والتنمية بالإقليم، وعدم رشادة العقيدة الأمنية وكذا غياب الإرادة السياسية الحقيقية السبب الرئيس وراء تهميش هذه المناطق وضعفها إجتماعيا واقتصاديا. وبالتالي، فإنّ السياسات التنموية والأمنية ليست متوازنة ولا متناسقة إلى الحد الذي يجعلها تتصف بالتكامل والانسجام والإتساق.

يتمثل عمق سياسة الحدود الرشيدة في كيفية خلق توازن بين احتياجات التحصين والحاجة إلى تخفيف ضوابط الحدود Immunization Needs & the need to ease Border Controls؛ أي موازنة تدفقات السلع ورأس المال في سياق التنمية الإقتصادية والإستقرار السياسي المحلي. كيف توازن بين الحاجة إلى التنقل والحاجة إلى التحكم Balance the Need for Mobility with the Need for Control. ولتحقيق هذا التوازن لا بد من إتخاذ قرارات سياسية تقوم على تعزيز النمو الإقتصادي وتخفيف الضوابط الحدودية، والحفاظ على أمن الناس وحقوقهم وحرياتهم وتعزيز الحدود[3]. إذ يشير هذا المنظور البراغماتي إلى مقاربة إقتصادية أمنية لينة Soft Economic-Security Approach تجعل من الحدود والمناطق الحدودية بيئة آمنة إقتصاديا، إجتماعيا، سياسيا وأمنيا. وهذا هو المسعى الذي يمكن للمنظور الحديث للحدود أن يوظفه في سبيل تحقيق التنمية في المناطق الحدودية.

[1] Neclâ Tschirgi, «**Security and development policies: untangling the relationship»**, in: Stephan Klingebiel, **New interfaces between security and development-Changing concepts and approaches**, (Germany, Studies / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, 2006), p 43.
[2] Ibid, p 55.
[3] Otwin Marenin, **Challenges for Integrated Border Management in the European Union**, (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2010), p 28.

الشكل (29): الموازنة بين احتياجات تحصين وتحرير الحدود

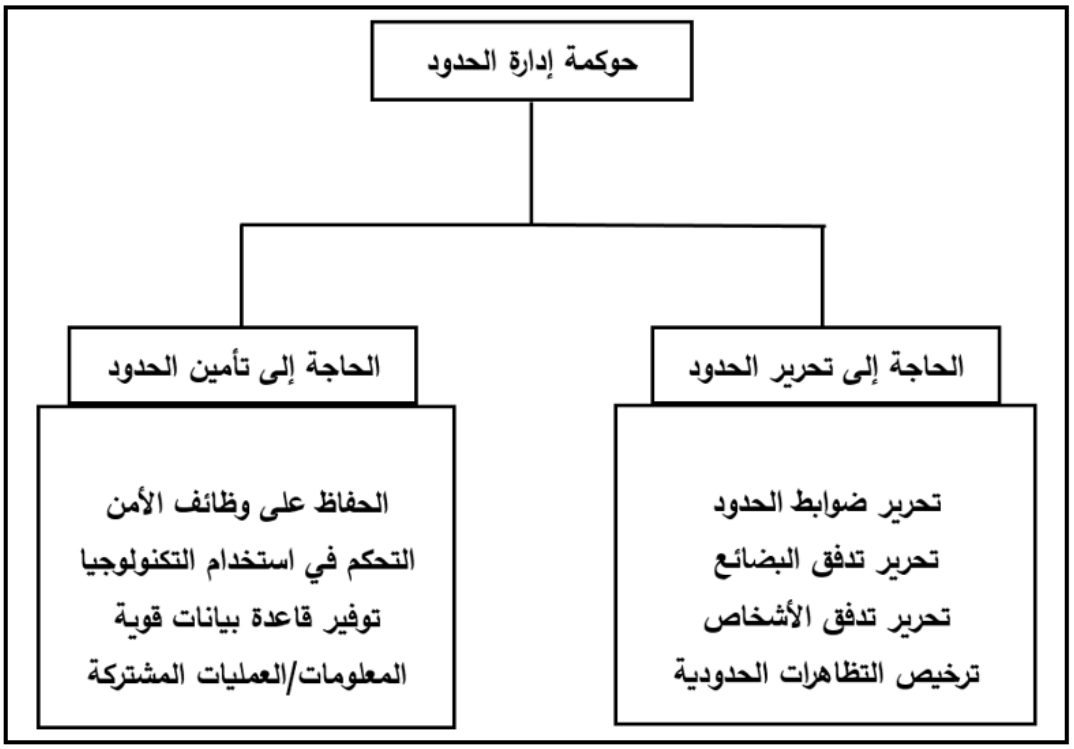

من إنجاز الباحث

يوضح الشكل (29) الموازنة بين احتياجات تحصين وتحرير الحدود، حيث تقتضي الحوكمة الرشيدة لإدارة الحدود دمجا متوازنا بينهما، وتتطلب الحاجة لتحرير الحدود تخفيف ضوابط الحدود والمراقبة، وتحرير عبور السلع والأشخاص، والسماح بإقامة التظاهرات المختلفة على مستوى المناطق الحدودية من دول متجاورة. أمّا الحاجة لتحصين وتأمين الحدود فَتُبقِي على الحفاظ على الوظائف الحدودية على مستوى المعابر، واستغلال الوسائل التكنولوجية الحديثة في الرقابة، وتوفير قاعدة بيانات صلبة بتم تشاركها بين الدول المتجاورة، وأخيرا، تنسيق المعلومات والعمليات في إطار مشترك بين الدول.

تعبر هذه الرؤية تماما عن حالة المنطقة الحدودية للطالب العربي ونظيرتها منطقة حزوة التونسية، حيث تقتضي تنمية الإقليم المشترك بينهما إرادة سياسية قوية تتجاوز كل الحسابات والخطابات العقيمة التي تعطل مسار المنظور التنموي الحديث. كما أنّ تنمية هذا الإقليم تستوجب تخطيطا إقتصاديا واستراتيجيا مشتركا تنتج عنه سياسات ذات بعد إقتصادي بالأساس، على اعتبار أنّ النشاط والحركية الإقتصادية تعد لبنة أساسية في دفع مختلف مجالات الحياة المجتمعية نحو التقدم والرقي، وبالتالي، تغيير صورة الإقليم الحدودي المشترك من إقليم راكد إقتصاديا، وغير مستقر أمنيا إلى إقليم نشط وآمن يؤسس لفضاء حدودي متجدد البناء والوظائف Border Space Renewed Construction & Functions. هذا الفضاء الذي يعبّر في الأصل عن الحياة الحدودية بشكل عام، وكل التفاعلات البسيطة والمركّبة الحادثة

في إطاره، أي أنّ مفهوم ورسالة الفضاء الحدودي تجمع بين الجانب المادي واللامادي للحدود، أي بين طبيعة ومحتوى الظاهرة الحدودية.

المبحث الثالث: آفاق التعاون الحدودي بين منطقة الطالب العربي ومنطقة حزوة

المطلب الأوّل: الشراكة الحدودية المتعددة كآلية لتطوير التعاون التنموي المشترك

يتناول المطلب الأوّل مساهمة الشراكة الحدودية في دعم التنمية في الإقليم الحدودي المشترك من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول المواطنة الحدودية: العمق الهوياتي.

الفرع الأوّل: مساهمة الشراكة الحدودية في دعم التنمية في الإقليم الحدودي المشترك

أولا: إستطلاع الرأي حول دور الشراكة الحدودية في الإقليم الحدودي المشترك:

سعت إتفاقية المخطط الأوروبي بمدريد سنة 1980 في إطار دعم التعاون عبر الحدود بين المجتمعات الإقليمية، والسلطات المحلية إلى إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون عبر الحدود كظاهرة مختلفة عن العلاقات الحدودية والعابرة للحدود، من خلال دفع الدولة إلى تطوير العلاقات عبر الحدود ودعم التعاون على المستوى التشريعي، وبالتالي، تحديد الوضع الإداري للتعاون عبر الحدود. ويتم تحديد مساحة وحجم تلك العلاقات من خلال التنمية على المستوى الإجتماعي والإقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع.[1]

عملت الجزائر عموما منذ الاستقلال على إبرام اتفاقيات مع جيرانها في إطار دعم التعاون العابر للحدود، منها إتفاقية مع تونس في جويلية 1963 بهدف تسهيل حركة السلع والأشخاص على مستوى الحدود، كما نصت على استحداث لجنة مشتركة بين البلدين لتحديد مجالات التعاون بين السلطات الإدارية، وتنظيم خدمات النقل والبريد بين "سوق أهراس" و"غارديمو" و"الكاف" من جهة، و"القالة" و"عين دراهم وطبرقة"، وكذا بين "تبسة وبوشبكة" من جهة أخرى، كما نصت كذلك على ضرورة تطوير السياحة الداخلية بهذه المناطق، وتفعيل خط السكة الحدية بين "سوق أهراس وغارديمو".[2]

ويتسم إطار التعاون والشراكة الحدوديين في المجال الإجتماعي والإقتصادي بين الجزائر وتونس عموما وولاية الوادي (منطقة الطالب العربي) وولاية توزر (منطقة حزوة) خصوصا بالضعف الملحوظ على مستوى الآليات القانونية والإدارية والخطط الإستراتيجية، التي من شأنها تحريك الحركية العامة في

[1] Alexander A. Zyikov, Sergei V. Sevastianov, Op. Cit, p.p 123.124.

[2] براقدي سليم، مرجع سبق ذكره، ص 36.

إطار ذلك. حيث يشهد الإقليم الحدودي المشترك بين الولايتين غياب المشاريع الإقتصادية ذات الطابع المشترك، وكذا ضعف التفاعلات الإجتماعية والبيئية خاصة في السنوات الأخيرة.

الجدول (52): يبين توزيع العينة حسب رأيها في مساهمة الشراكة الحدودية في دعم التنمية

ع5	التكرار	النسبة المئوية
نعم	88	88.0
لا	12	12.0
المجموع	**100**	**100.0**

يبين الجدول (52) توزيع العينة حسب رأيها في مساهمة الشراكة الحدودية في دعم التنمية، حيث أنّ نسبة 88% من المبحوثين أقرّوا بأنّ الشراكة الحدودية تساهم في دعم التنمية في منطقة الطالب العربي الحدودية، وبالتالي، في الإقليم المشترك مع تونس، بينما نسبة 12% أقرّوا بأنها لا تساهم في ذلك.

ويتضح من خلال نتائج الجدول أنّ التوجه العام للمجتمع المحلي الحدودي بمنطقة الطالب العربي مساند تماما لفكرة إحلال آليات الشراكة الحدودية الإقتصادية وغيرها، في الإقليم المشترك مع الجمهورية التونسية. وهذا يعبّر عن سمة وقيمة إجتماعية أخرى تتمثل في التفتّح على الآخر، في إطار وحدة الإقليم ووحدة المقومات الإجتماعية كالدين واللغة والعادات والتقاليد، التي تلعب دورا بارزا في تحديد التوجه المجتمعي إزاء ظاهرة محددة.

الجدول (53): يبين توزيع أفراد العينة حسب س10 وع5

الخيارات			س10		المجموع
			نعم	لا	
ع5	نعم	التكرار	78	9	87
		النسبة	**88.6%**	75.0%	87.0%
	لا	التكرار	10	3	13
		النسبة	11.4%	25.0%	13.0%
المجموع		التكرار	88	12	100
		النسبة	100.0%	100.0%	100.0%
قيمة كاف تربيع = 4.736			**درجة الحرية= 1**		**الدلالة الإحصائية= 0.019**

س10: هل تعتقد أن غياب تنمية شاملة على كل المستويات يعد سببا مباشرا لانتشار ظاهرة التهريب الحدودي؟

ع5: هل ترون بأنّ الشراكة في المشاريع الحدودية على المستوى الإقليمي–تحديدا مع الجهة المتاخمة من ولاية توزر التونسية– يمكنها أن تساهم في دفع عجلة التنمية في المجتمع الحدودي؟

يبين الجدول (53) أنّ حوالي 88.6% ممن أجابوا بأنّ غياب التنمية سبب لانتشار ظاهرة التهرب الحدودي صرّحوا بأنّ الشراكة في المشاريع الحدودية يمكن أن تساهم في دفع عجلة التنمية محليا.

وقد تم حساب اختبار كاف تربيع عند درجة الحرية 1، وكان دالا إحصائيا لأنّ الدلالة الإحصائية أقل من 0.05، بمعنى وجود علاقة دالة إحصائيا بين س10 وع5. [1]

بات وضع إطار واضح وجاد لدعم التعاون والشراكات الحدودية متعددة الأوجه مطلبا ملحًّا أكثر من أي وقت سابق، في إطار النهوض بالإقليم الحدودي المشترك بين ولاية الوادي وولاية توزر، نظرا للظروف العامة بالإقليم من تفاقم لظاهرة التهريب وخطر إنتشار وتوسع الجماعات الإرهابية الناشطة في شمال إفريقيا وإقليم الساحل، ومدى تأثيرها على النظام والأمن العام في المنطقة ككل.

ثانيا: آثار الشراكة الحدودية المتعددة على الإقليم الحدودي المشترك:

تحمل التفاعلات العامة عبر الحدود تأثيرا مباشرا على الفئات الفقيرة، حيث أنّ تطوير البنية التحتية الإقليمية يزيد من فرص الأنشطة الإقتصادية المدرة للدخل للسكّان المحليين، أي أنّ التفاعلات العابرة للحدود باعتبارها روابط مفيدة تؤمّن سبل العيش على المستوى المحلي، وتوفر فرص العمل في مشاريع البنية التحتية المختلفة للبناء، والوصول بشكل أفضل إلى الأسواق ومتطلبات الحياة المجتمعية المختلفة بتكاليف أقل.[2]

حيث تعاني المنطقتان الحدوديتان من أزمة إجتماعية واقتصادية أنتجت نسب مرتفعة من البطالة وضعف سوق العمل بها، وخاصة منطقة حزوة التونسية، وبالمقابل يلجأ الشباب إلى طرق غير نظامية لتحقيق دخل مالي يضمن لهم المعيشة مثل غيرهم. لذلك وجب إعادة الإعتبار لهذه المناطق وإحيائها مجتمعيا محليا وإقليميا في إطار الشراكة.

ومن الآثار المجتمعية للشراكة كذلك على مستوى الإقليم الحدودي المشترك بين منطقة الطالب العربي ومنطقة حزوة، علاوة على الآثار الإقتصادية المباشرة التي تظهر ملامحها جليا على مستوى السكّان المحليين والدولة على حد سواء أنها تساهم بشكل كبير في تعزيز الروابط الإجتماعية بين الطرفين، خصوصا وأنّ ولاية الوادي كغيرها من الولايات الحدودية في الجزائر نجدها تتشارك بعض السمات المجتمعية والعقائدية مثل اللغة–وبالتحديد اللهجة العربية المنطوقة من منظور أنثروبولوجي–

[1] أنظر الملحق رقم (66) (يبين كاف تربيع ل: س10 وع5).

[2] P.V. Srinivasan, Op. Cit, p 15, www.adb.org/poverty.

والدين والعادات والتقاليد والأساليب الحياتية البسيطة مع الولايات المحاذية لها من الدول الجارة، ومن أدلة ذلك هو لغة المحادثة التي تكاد تكون متطابقة تماما بين المحليين بوادي سوف ومنطقة الطالب العربي مع نظرائهم التونسيين. هذا التناسق الإجتماعي والهوياتي لم يأت من فراغ، بل هو وليد تفاعلات وتبادلات إجتماعية على مر سنوات عديدة أسّست لتاريخ مشترك بين المنطقتين. كما يأتي دور الشراكة الحدودية في مختلف المجالات كأحد الآليات التي تساهم في الحفاظ على هذا المكسب.

لم تعد الشراكة محصورة بين المؤسسات فحسب، بل تعدّت ذلك لتشمل الأقاليم والتكتلات الجهوية، حيث أنها تخطّت العوائق الجمركية، الجغرافية والسياسية بين الدول، وأصبحت الأقاليم تمثل مجالا واسعا لتجميع وتبادل الخبرات، فضلا عن جذب رؤوس الأموال وتشارك التكنولوجيا، وتحقيق النمو والانفتاح الإقتصادي[1]. وبما أنّ منطقتي الطالب العربي وحزوة تعانيان من مشكل التفاوت التنموي وعدم التوازن الإقليمي بينها وبين الجهات الأخرى، فإنّ آليات الشراكة الحدودية الجادة يمكنها أن تساهم بشكل كبير في التخفيف من حدة هذه الظاهرة، حيث أنّ مظاهر التنمية الإجتماعية والإقتصادية سوف تجعل من هذه المناطق أقطابا تنافس الجهات الأخرى في البلد الواحد، من خلال تحقيق ميزة الإستقطاب السوسيواقتصادي سواء محليا أو إقليميا.

ومن أمثلة التعاون والشراكة الإقتصادية بين الجزائر وتونس ما جسده مشروع مركّب صناعة محركات الديزل في منطقة "ساقية سيدي يوسف"*الموجهة للفلاحة والصيد والضخ والأشغال العمومية وصناعة الجرارات والذي يشغل 800 عاملا، وكذا مصنع الإسمنت الأبيض في منطقة "فريانة" الواقعة في مدينة القصرين التونسية والذي يشغل 297 عاملا و230 تقنيا، ويوزع إنتاجه بالتساوي بين البلدين.[2] إلّا أنّ الإقليم الحدودي للجنوب الشرقي الجزائري من ضمنه الإقليم المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة لم يحظ بأي مبادرة أو مشروع إقتصادي، يساهم في ربط المنطقتين إجتماعيا واقتصاديا ويساهم في توفير مناصب شغل للشباب المحلي. كما يعبر هذا الإختلال واللاتوازن المناطقي الشراكاتي Regional Partnership Unballance عن التهميش الذي تعاني منه المناطق الحدودية الجنوبية في الدولتين.

يمكن القول بأنّ تلازم عدم التوازن الإقليمي محليا (داخليا) وعدم التوازن الشراكاتي (إقليميا) الذي تشهده ولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي من جهة، وولاية توزر ومنطقة حزوة من جهة أخرى سيجعل

---

[1] وسام داي، **تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الإقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق**، (مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 35، المجلد 9، آذار/2014)، ص9.

* تقع منطقة ساقية سيدي يوسف على الحدود الجزائرية التونسية بين ولاية سوق أهراس الجزائرية وولاية الكاف التونسية، وهي قريبة جدا من مدينة لحدادة الجزائرية التابعة لسوق أهراس.

[2] براقدي سليم، مرجع سبق ذكره، ص 36.

من مهمة النهوض بالتنمية بالإقليم الحدودي المشترك أمرا صعبا ومكلفا جدا، إلّا أنّ ذلك يتطلب إرادة سياسية قوية من الجانبين، توضّح الأطر القانونية والإدارية لمجالات التنمية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الشراكاتي، وكذا الآليات المناسبة لتحقيق ذلك.

الشكل (30): معادلة عدم/التوازن المناطقي محليا–عدم/التوازن الشراكاتي إقليميا في تنمية الإقليم المشترك بين ولاية الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية

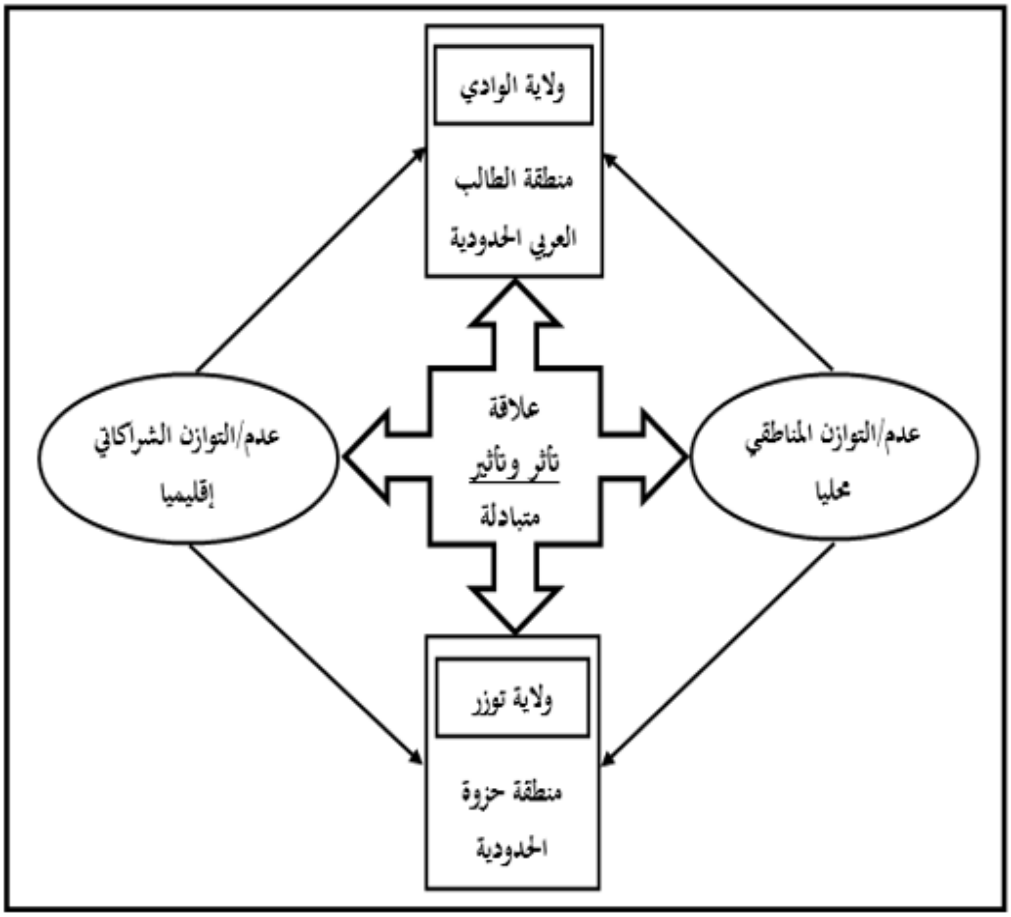

من إنجاز الباحث

يوضح الشكل (30) معادلة عدم/التوازن المناطقي محليا–عدم/التوازن الشراكاتي إقليميا في تنمية الإقليم المشترك بين ولاية الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية، وهي معادلة مزدوجة الأثر، حيث أنّ كلتا الولايتين والمنطقتين الحدوديتين تشهدان عدم توازن مناطقي محليا وعدم توازن شراكاتي إقليميا كما أشرنا في موضع سابق، وبالتالي، فسبل التنمية محليا ضعيفة، كما أنّ سبل التعاون والشراكة الحدودية بين المنطقتين تكاد تكون منعدمة تماما، عدا ما تم ولا يزال على المستوى الأمني.

وفي إطار دعم نظام الحوكمة والتحفيز الإقليمي بهدف المساهمة في تحقيق التنمية على المستوى المحلي، ودفع آليات الشراكة الحدودية بين ولايتي الوادي وتوزر، نقدم طرحا لإمكانية الدعم الشراكاتي من

خلال تحليل العلاقة بين الوجه المعاكس لعدم /التوازن المناطقي محليا–عدم/التوازن الشراكاتي إقليميا، وهي العلاقة بين التوازن المناطقي محليا–التوازن الشراكاتي إقليميا. حيث لا يفترض عمق هذه العلاقة ضرورة أن تشهد كلتا الولايتين أو المنطقتين دمجا لتوازن محلي وإقليمي على حد سواء، أو حتى توازنا محليا أو إقليميا دون دمج. إذ أنّ استقلال إحدى الولايتين أو المنطقتين بالتوازن المحلي والإقليمي سيساهم في دفع الأخرى ويستقطبها نحو "عامل التأثر Vulnerability Factor"، أي أنّ الطرف الأوّل سوف يتحلى ب: "عامل التأثير Impact Factor"، حيث يلعب "دور الفاعل المنقذ Rescuing Role" على المستوى الإقليمي والشراكاتي.

كما يمكن لهذا الطرح أن يكون مثمرا على المستوى المحلي الداخلي، حيث أنه من جانب عكسي، يمكن للشراكات الجادة والناجحة على المستوى الحدودي بين ولايتي الوادي وتوزر وبين منطقتي الطالب العربي وحزوة أن تساهم في التخفيف من حدة ظاهرة عدم التوازن الإقليمي والمناطقي بين الجهات المختلفة داخل الدولة الواحدة، وذلك من خلال إكساب هذه المناطق ميزة إقتصادية وإنتاجية تجعلها ذات قدرة تنافسية وذات قدرة جذب للمشاريع والاستثمارات، من خلال تهيئة أرضية خصبة "حاضنة للأعمال والإبداعات Business-Creativity Incubator".

الفرع الثاني: المواطنة الحدودية: العمق الهوياتي

أولا: قراءة في فلسفة المواطنة بالإقليم الحدودي المشترك

يساهم التحليل الدقيق للأوضاع الإجتماعية والإقتصادية في الإقليم الحدودي المشترك بين منطقة الطالب العربي ومنطقة حزوة في بناء تصور عام حول مستوى وعمق مفهوم المواطنة على مستوى المجتمعات المحلية، أو ما نطلق عليه: "المواطنة الحدودية Border Citizenship". إذ يشير التحليل والأرقام التي عرضناها في مواضع سابقة حول منطقة الطالب العربي إلى أنّ الساكنة المحليين يتميزون بحس مواطني وانتمائي وهوياتي عالٍ نسبيا، وهو ما تترجمه القابلية لديهم لاحتضان ودعم الأمن والتنمية كمركبين متلازمين في إطار النهوض بالمنطقة، وكذا حالة الوعي المعتبرة التي يوليها الأفراد والمجتمع المدني لخصوصية المنطقة من جميع النواحي، رغم الهشاشة المجتمعية المسجلة بالمنطقة على مستويات عديدة، وانتشار بعض الآفات والظواهر غير الشرعية كالتهريب الحدودي وما يلازمه من إتجار بالمخدرات وتهريب للبشر، وخطر التعامل مع شبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود والجماعات المسلّحة الناشطة بشمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي عموما، والتي لا تخدم المجتمع والدولة في كل الأحوال.

إنّ الشباب في تونس عموما والمناطق الداخلية والحدودية خصوصا ومنها إقليم الجنوب الغربي الحدودي التونسي كولاية "قفصة، الكاف وتوزر" تجدهم ساخطين ويعبرون في عديد المواقف والمناسبات

عن شعورهم بعدم الإنتماء الهوياتي والقومي، وبالتالي، ضعف حس المواطنة القومية لديهم نظير الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية المتردية التي يعايشونها في حياتهم اليومية، ما يجعلهم يقدمون على أي نشاط يضر بالمصلحة العامة للمجتمع والدولة دون تردد مقابل خدمة مصالحهم المحدودة، والتي تتمثل غالبا في الحصول على دخل مالي يغطي احتياجاتهم اليومية. وهذا في نظرنا أمر خطير جدا يمكنه أن يهدد وجدان المجتمع والدولة ككل.[1]

يثير هذا الوضع تحفظا كبيرا حول مدى ما يمكن أن يؤول إليه خطر ضعف الإنتماء الهوياتي والقومي، وتدني مستوى المواطنة في الجانب الحدودي التونسي مقارنة بالجانب الجزائري الذي يتميز بنوع من الثبات عموما. كما يثير هذا الوضع أيضا الجدل حول طبيعة العلاقة بين مفهوم المواطنة والدولة من منظور إقتراب علاقة الدولة والمجتمع. وعليه، فهذه العلاقة هي علاقة هشة نتيجة ضعف دور الدولة محليا وإقليميا في تأطير المجتمعات المحلية وخاصة الحدودية منها، واحتوائها إجتماعيا واقتصاديا وأمنيا وبيئيا، أي أنّ عدم التوازن بين الحقوق والواجبات الذي يعد عصب العلاقة بين المجتمع والدولة هو جوهر إشكالية ضعف المواطنة الحدودية.

الشكل (31): نموذج المواطنة الحدودية–الإقليم الحدودي المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة

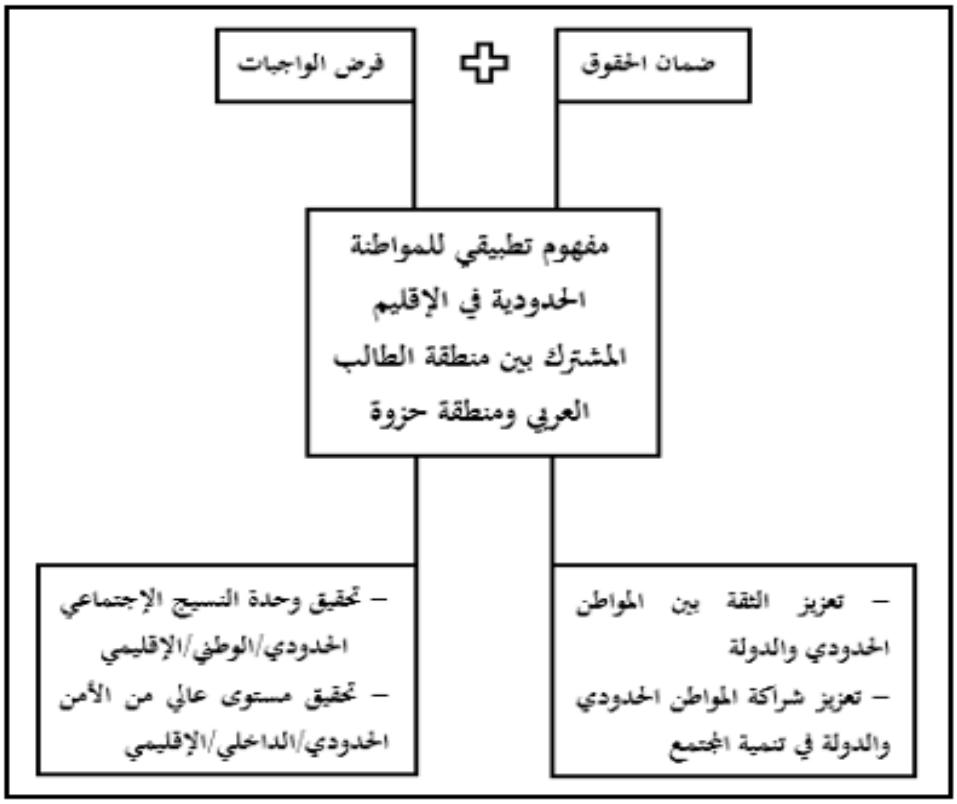

من إنجاز الباحث

[1] أنظر الملحق رقم (64)، مرجع سبق ذكره.

يوضح الشكل (31) نموذج المواطنة الحدودية في الإقليم الحدودي المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة الحدوديتين، حيث يفترض المفهوم التطبيقي للمواطنة الحدودية في هذا الإقليم تحقيق عنصرين أساسيين. يتمثل العنصر الأوّل في ضمان حقوق المواطن الحدودي، وبالتالي، تعزيز ثقته وشراكته مع الدولة كشريك فاعل في إطار التنمية المجتمعية. أمّا العنصر الثاني فيتمثل في فرض الواجبات التي بموجبها يتم تحقيق الوحدة المجتمعية والأمن على المستوى الحدودي، الوطني والإقليمي. وعليه، فإنّ رسالة المواطنة والمواطنة الحدودية هي رسالة مشتركة من حيث المبدأ والهدف، كما يتحدد تحقيق درجة مقبولة من الرضا بين الشركاء (أي بين الدولة والمجتمع) وفق مدى التوجه نحو تكريس ثقافة المواطنة بكل مقاييسها.

ويرى "عبد العزيز قري" أنّ مفهوم المواطنة لا يكتمل واقعيا إلاّ بإنشاء دولة الإنسان المدنية، تلك الدولة التي تمارس الحياد الإيجابي تجاه جميع المواطنين، ولا تمارس الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه قناعاتهم ومعتقداتهم وأيديولوجياتهم، بل هي مؤسسة جامعة لإرادات جميع المواطنين، تحفظ حقوقهم وتوجب عليهم واجباتهم تجاه دولتهم وأمتهم. كما أنها تعزّز الأمان والثقة بين المواطن ودولته في اتجاه يضمن دعم أحدهما للآخر State-Society Mutual Support، في إطار تحقيق لحمة ووحدة النسيج الإجتماعي للمجتمع، وتعزيز المنظور والمبدأ الشراكاتي بين المواطن والدولة في تنمية المجتمع كغاية سامية، ذلك أنّ متانة النسيج الوطني تتطلّب الأخذ والتسليم بمفهوم المواطنة كمفهوم تتحقّق فيه المساواة بين جميع البشر. كما أنّ هناك علاقة عميقة بين مفهومي المواطن والمواطنة، إذ لا يمكن تحقيق المواطنة بدون مواطن يشعر شعورا حقيقيا بحقوقه وواجباته حين تواجده في وطنه. فلا مواطنة بدون مواطن، ولا مواطن إلّا بمشاركة حقيقية في شؤون الوطن على مختلف مستوياته.[1]إذن، فالعلاقة هنا تحمل في مضمونها أدوارا هامة تكسب أطراف المعادلة الشرعية والثقة اللازمة.

ثانيا: دور البعد المواطني والهوياتي في دعم الأمن والتنمية

يعبّر البعد المواطني والهوياتي الحدودي Border Citizenship/Identity Dimension عن عمق العلاقة بين المواطن الحدودي والدولة، والتي تتلخّص أساسا في تحقيق أوجه التنمية على مختلف الأصعدة محليا، حيث يمثل عامل الأمن أحد مركبات المفهوم العام للتنمية من منظور تكاملي.

[1] عز الدين الأصبحي، **المواطنة والتنمية كأساس للعدالة الإجتماعية**، في: «محسن عوض، كريم خميس، **الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي**، (القاهرة، ماي 2013»، ط1، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ديسمبر 2013)، ص.ص 107.106.

الشكل (32): العلاقة المتبادلة بين ضعف التنمية والبعد المواطني–الهوياتي في الإقليم الحدودي المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة

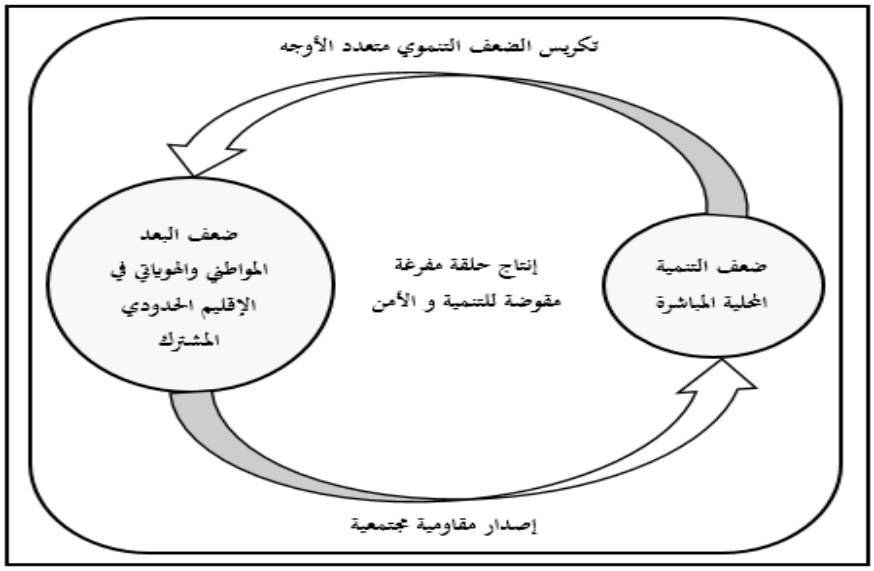

من إنجاز الباحث

يوضح الشكل (32) العلاقة المتبادلة بين ضعف التنمية والبعد المواطني الهوياتي في الإقليم الحدودي المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة، حيث يؤدي ضعف التنمية المحلية المباشرة من خلال تكريس "الضعف التنموي Development Weakness" في مختلف المجالات المجتمعية إلى ضعف البعد والانتماء المواطني والهوياتي لدى الساكنة المحليين للإقليم الحدودي المشترك نتيجة التهميش. وبالمقابل، فإنّ المجتمع المحلي يصدر مقاومة مجتمعية تجعله يتحوّل من "عامل حيوي للتنمية Development Vital Factor" إلى عامل "معطِّل للتنمية Development Disabling Factor" يساهم في تكريس اللاتنمية، وبالتالي، إنتاج حلقة مفرغة مقوضة للتنمية والأمن.

تؤكّد المعطيات السابقة ضعف ملامح البعد المواطني والهوياتي في الإقليم الحدودي المشترك خصوصا بالنسبة للجانب التونسي من الحدود، ما يشكّل عائقا حقيقيا أمام مسار مبادرات التنمية والأمن الحدودي، حيث يُعَبَّرُ عن هذا الضعف بإنتاج "مقاومة مجتمعية Social Resistance" من قبل المجتمعات المحلية الحدودية. وتتجلى مظاهر هذه المقاومة في كل نشاط من شأنه الإضرار بالمصلحة العامة للمجتمع المحلي والاقتصاد الوطني والدولة ككل، مثل التهريب والإتجار بالمخدرات والسلاح، في إطار ما يمكن تسميته ب: "ردة الفعل Reaction" كنتيجة ل "الفعل Action" الذي يشير إلى الأوضاع العامة غير المرضية على مستوى المناطق الحدودية عموما.

وتعد هذه المقاومة الناتجة عن الضعف المواطني والهوياتي أمرا طبيعيا، في حين أنّ مظاهر وحالة اللاتنمية التي تطبع الإقليم الحدودي المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة تعتبر المغذي الأساسي

لهذا الضعف. ويعبر هذا الوضع عمّا نصطلح على تسميته ب: "حالة اللاوعي الحكامي Lack of Governance Awareness" لدى السلطة المركزية وصانع القرار وكذا السلطات المحلية بأهمية بحث هذه العلاقة، بهدف تصويب منحى الأبعاد المتضمنة في إطارها، وهو ما يدعو إلى إعادة تدوير (من الدور) مفهوم المواطنة والهوية وعلاقتهما بالمجتمع عموما وفق منظور جديد، يهدف إلى أخذ هذا البعد بالحسبان في إطار صنع السياسات العامة الموجهة للمجتمع الوطني عموما والمناطق الحدودية خصوصا.

المطلب الثاني: آليات مقترحة لتعزيز التعاون والشراكة بالإقليم الحدودي المشترك

يتناول المطلب الثاني التعاون والشراكة الإقليمية من خلال الفرع الأوّل، أمّا الفرع الثاني فيتناول دور الطريق العابر للصحراء إفريقيا في دعم التنمية في الإقليم الحدودي المشترك.

الفرع الأوّل: الإقليم الحدودي المشترك: معضلة التعاون والشراكة الإقليمية

أولا– فرص التعاون الإقتصادي العابر للحدود:

دعت حكومتي الجزائر وتونس في إطار مباحثات ثنائية مطلع جانفي 2021 –على غرار عدة مناسبات سابقة– إلى ضرورة تطوير التعاون الإقتصادي وإقرار امتيازات تفاضلية للسلع التونسية والجزائرية التي تنتجها الولايات الحدودية، وذلك بهدف تشجيع الإستثمار في الشريط الحدودي المشترك، ودفع تنمية المناطق الحدودية، وتعزيز تنسيق المواقف الثنائية حول القضايا الإقليمية المشتركة، كما تلتها زيارات متبادلة لرئيسي البلدين في ديسمبر 2021 والثلاثي الثاني من 2022.[1]

1– تفعيل القواعد اللوجستية والتجارية بمنطقة الطالب العربي:

يوفر التعاون الإقليمي*فوائد كبيرة في وجود روابط للسكك الحديدية عبر الحدود، والتي تساهم في دعم الأنماط التجارية الفعّالة على عكس المنصات الإقتصادية التقليدية المعتمدة على الطرق البرية، والتي تستغرق وقتًا طويلاً ومكلفة، كما أنها مشجعة للتجارة غير الرسمية بسبب الحدود المليئة بالثغرات بين

[1] عادل الثابتي، **تونس والجزائر تبحثان تشجيع "منتجات الحدود"**، 05 جانفي 2021، (https://www.aa.com.tr/ar، تم الإطلاع يوم 17 مارس 2021).

* تم تقسيم هدف التعاون الإقليمي إلى ثلاثة محاور، إذ يشير "التعاون عبر الحدود Cross-Border Cooperation" إلى تعاون ثنائي أو متعدد الأطراف بين كيانات محلية وإقليمية متجاورة في مختلف البلدان. "التعاون عبر الوطني Transnational Cooperation" يغطي تعاونا في منطقة جغرافية أكبر ويشتمل على السلطات الإقليمية والمحلية والوطنية، في حين يعرّف "التعاون الأقاليمي أو ما بين الأقاليم Interregional Cooperation" على أنه تعاون بين السلطات المحلية والإقليمية غير المتجاورة (للإستزادة، طالع: Andreas Kiefer, Europe on the Threshold of a New Dimension in Cross-Border Cooperation, (The Journal of Cross Border Studies in Ireland, Volume 9, 2014), p 75).

الدول[1]. إذ يشهد الإقليم الحدودي المشترك بين منطقتي الطالب العربي ركودا إقتصاديا كبيرا مع انتشار واسع للتهريب الحدودي بمختلف أنواعه، رغم القاعدة اللوجستية المعتبرة التي وفرتها الدولة من طرقات منفردة معبدة، تربط منطقة الطالب العربي بولاية الوادي وغيرها من المناطق المجاورة الأخرى، وكذا بشبكة الطرقات التونسية انطلاقا من منطقة حزوة.

تؤثر التجارة والأسواق الأقاليمية على التنمية الإقتصادية الإقليمية، كما تتأثر أسواق المنتجات بالتغيرات في البنية التحتية للنقل عبر التجارة الإقليمية وسوق العمل. ويؤدي التغيير في تكاليف النقل إلى تغيير الوضع التنافسي للمناطق المختلفة، حيث أنّ الشركات في المنطقة التي تنخفض فيها تكاليف النقل بسبب الطريق الجديد ستشهد منتجاتها أكثر قدرة على المنافسة (أرخص) في الأسواق الإقليمية الأخرى، وبالمقابل، فإنّ أصناف المنتجات من مناطق أخرى تصبح أكثر تنافسية في السوق المحلية.[2] لذلك، لا بد من الاستغلال الأمثل للقواعد اللوجستية والبنى التحتية الطرقية المشتركة بين الجزائر وتونس مثل الطريق السيار شرق–غرب، الطريق السيار التونسي (A7) والطريق العابر للصحراء الذي يربط الجزائر بتونس إقتصاديا إنطلاقا من ولاية غرداية–ورقلة–تقرت إلى الوادي، ثم منطقتي الطالب العربي وحزوة إلى غاية ربطه بولاية قابس والطريق السيار التونسي. حيث ستساهم هذه الحلقة في إحياء الأسواق المحلية الداخلية والحدودية والإقليمية في إطار دعم التجارة والتبادلات التجارية بين البلدين.

يمكن لإطلاق "تجارة المقايضة Bartering Trade" أو التجارة الحدودية على مستوى الإقليم المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة أن يساهم في إنشاء سوق حدودية محلية، تمثل ملتقى تجاري للمحليين وللمناطق المجاورة، يهدف إلى تشجيع عمليات تبادل السلع والبضائع وتداولها بالعملات المحلية في إطار قانوني ومنظم، تسعى الدولة من وراءه لجعل المناطق الحدودية أكثر سلاسة من حيث الدور الإجتماعي والإقتصادي لهذه الأسواق في توفير نوع من العمالة وجعل الساكنة يستفيدون ماديا. كما أنّ هذا النوع من التجارة الحدودية يمكنه أن يساهم بشكل كبير كذلك في التقليل من حدة ظاهرة التهريب الحدودي والمخاطر المنجرة عنها، كما يوفر بدائل للنشاط المحلي، ويعمل على تجديد علاقة الثقة والتواصل والمنفعة المتبادلة بين المجتمع الحدودي والسلطات العامة المحلية والمركزية وكذا الأجهزة الأمنية.

كما ستساهم آلية التجارة الحدودية في الإقليم المشترك بين المنطقتين في تعزيز الروابط والعلاقات الإجتماعية والتقارب الثقافي بين الشعبين، من خلال الإحتكاك بين التجّار المحليين والمبادلات التجارية التي تحمل في مضمونها بعدا سوسيواقتصاديا يخدم المجتمعات المحلية، وكذا بعدا أمنيا يتوقف تحقيقه

[1] P.V. Srinivasan. Op. Cit, p 9, www.adb.org/poverty.

[2] Mark Thissen & Frank van Oort, «**Theoretical and Empirical Developments in Regional Economic Modelling»**, in: Frank van, Oort Mark Thissen and Leo van Wissen, **a Survey of Spatial Economic Planning Models in the Netherlands: Theory, Application and Evaluation**, (Rotterdam, NAi Publishers, Netherlands Institute for Spatial Research (rpb), Den Haag, 2005), p 22

على مدى مردودية هذه الآلية في ضمان نوع من الإستقرار الإقتصادي بالإقليم، وبالتالي، إنعاش العلاقة بين المجتمع والدولة من جديد.

2- مجال الفلاحة والصناعة:

يعتبر الإقليم الحدودي المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة إقليميا فلاحيا، يمكن استثمار مؤهلاته في إطار مشاريع تنموية محلية سواء في شكل منفصل أو مشترك مكانيا.

الشكل (33): مقترح لآليات التعاون الإقتصادي في مجال الفلاحة والصناعة بالإقليم الحدودي المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة

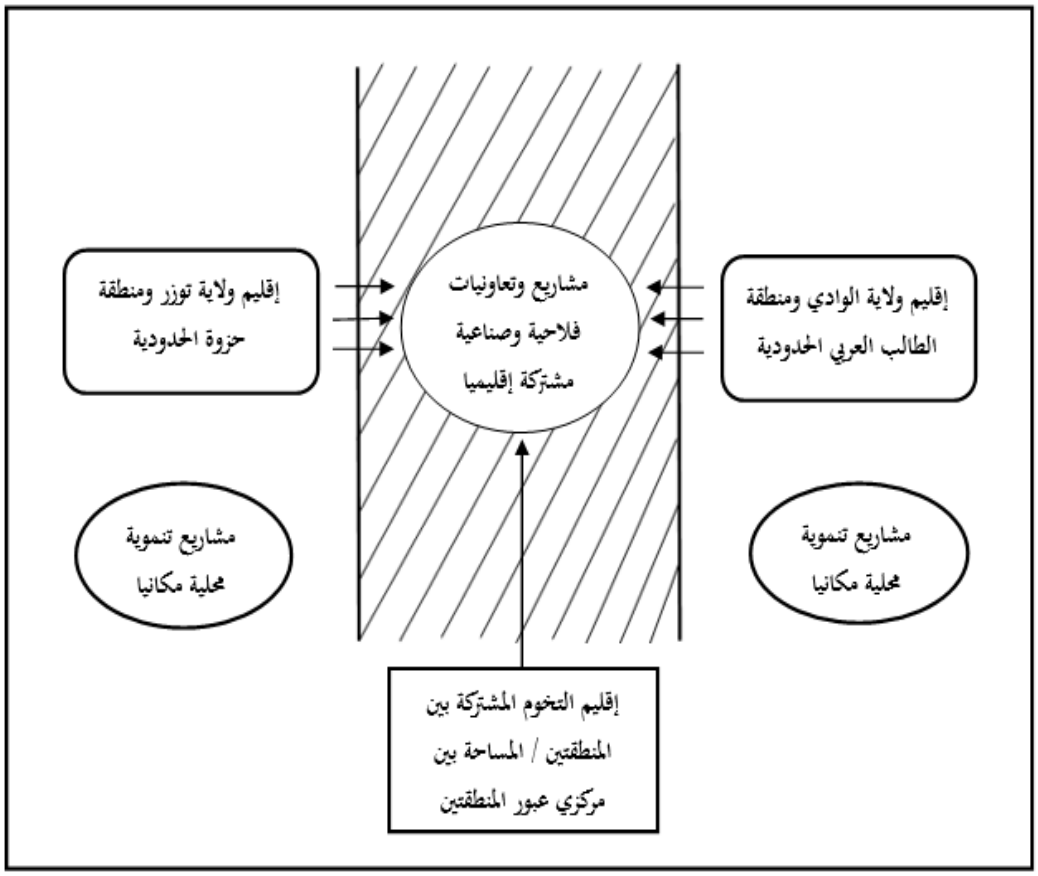

من إنجاز الباحث

يوضح الشكل (33) مقترحا لآليات التعاون الإقتصادي في مجال الفلاحة والصناعة بالإقليم الحدودي المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة، حيث يمكن لكل منطقة أن تقيم مشاريع تنموية تختص بفضائها المكاني المحلي في إطار دعم النشاط الفلاحي وكذا الصناعي المصغر والمتوسط، كما يمكن لهذه المناطق الحدودية أن تستغل الفضاء الحدودي المشترك –المشار إليه بالخطوط المائلة– وهي المساحة التي تفصل مركزي العبور لمنطقتي الطالب العربي وحزوة في إطار الشراكة والتعاون عبر

الحدود، الذي يجب أن تديره "سلطات المجتمعات الإقليمية أو السلطات على النحو المحدد في القانون المحلي"[1]، لكي تكتسب الصبغة المحلية في التسيير.

وبما أنّ منطقة الطالب العربي تمتاز بإنتاج فلاحي وافر، يمكن مثلا تدعيم التسويق المحلي للمواد الفلاحية المصنعة ونصف المصنعة، من خلال إنشاء مطاحن للقمح والشعير ومصانع صغيرة أو ورشات لتعليب التمور والخضر والفواكه التي يتم توجيهها للتصدير، سواء عن طريق البر عبر منطقة حزوة إلى ميناء مدينة قابس، أو عن طريق الجو باستغلال مطار ولاية الوادي الدولي.

3- مجال السياحة:

تعتمد عملية التعاون عبر الحدود على طبيعة الحدود ذاتها، إذ تعني الحدود المغلقة عوائق أمام حركة المرور وتنمية السياحة، وأما في حالة الحدود المفتوحة، فيمكن أن تكون تنمية السياحة متكاملة وتبعث على المنافسة بين المناطق الحدودية، رغم وجود اختلافات طفيفة بين جانبي الحدود من حيث الثقافة والسياسة والاقتصاد. ووفقًا لذلك، فإنّ تطوير السياحة هو عملية تفاعلية تسعى من خلالها المناطق العابرة للحدود إلى التنمية المشتركة.[2]

تمتاز ولايتي الوادي وتوزر بتقدم ملحوظ في المنشآت السياحية في إقليم الجنوب، إلّا أنّ المنطقتين الحدوديتين الطالب العربي وحزوة تفتقران لأدنى المرافق الإجتماعية والإقتصادية التي من شأنها تنشيط الحركة السياحية بالإقليم المشترك، عدا الحركة المرورية الكبيرة التي تشهدها المنطقتان في إطار دخول وخروج الجزائريين بهدف السياحة العلاجية والترفيهية في المدن الساحلية، وكذا التونسيين بهدف التبضع أو ما يمكن تسميته ب: "السياحة الإقتصادية Economic Tourism" بولاية الوادي وغيرها من الولايات الجزائرية التي تشهد حركة وأسواق تجارية تنافسية.

يفترض إنشاء قاعدة سياحية بالإقليم الحدودي المشترك بين المنطقتين وتنمية النشاط السياحي بهما إستغلال كل المؤهلات والمكاسب السوسيوثقافية، الإقتصادية، البيئية والأمنية. حيث أنّ المنطقتان فلاحيتان، يمكن دفع السياحة الزراعية والإقتصادية والبيئية بهما من خلال إنشاء مزارع نموذجية إنتاجية وترفيهية في ذات الوقت، كما يمكن استغلال الإقليم في دعم السياحة الحموية، خصوصا وأنّ المنطقتان بهما أحواض مائية جوفية معتبرة وغنية بالمواد المعدنية. كما يمكن إدراج الموروث الثقافي المحلي الذي تترجمه العادات والتقاليد والصناعات التقليدية المحلية كوسيلة جذب ثقافي وسياحي.

[1] Antoine Decoville, Frédéric Durand, Valérie Feltgen, **Opportunities of Cross-Border Cooperation between Small and Medium Cities in Europe**, (Luxembourg, Department of Spatial Planning and Development – Ministry of Sustainable Development and Infrastructure in Luxembourg, Luxembourg Institute for Soci-Economic Resareach, 2015), pp 6.7. https://www.researchgate.net/publication/281269439, https://bit.ly/3Bsh35G.

[2] Beáta Fehérvölgyi, Zoltán Birkner, Erzsébet Peter, Op. Cit, p 76.

يعتبر التعاون الإجتماعي الثقافي عبر الحدود عنصرا من العناصر المكونة للتنمية الإقليمية، من خلال إنشاء بيئة عمل عابرة للحدود للأعمال والتجارة والخدمات. وبالتالي، يتم التأكيد على دور الجوانب الثقافية التي تلعب دورًا هامًا في تمكين التعاون عبر الحدود وأبعاد أخرى للتنمية المستدامة، في إطار الفهم المعاصر لها كمفهوم متعدد الأبعاد.[1]

كما أنه من الضروري الترويج للسياحة الحدودية بالإقليم الحدودي المشترك لجذب السوّاح المحليين، والداخليين من مناطق مجاورة والأجانب من مختلف أرجاء العالم، من خلال إقامة وتنظيم التظاهرات الثقافية والسياحية سواء بشكل منفرد على مستوى منطقة الطالب العربي أو في إطار ثنائي، والتي يجب أن تشرف عليها الجهات الوصية بالدولة كوزارة الثقافة ووزارة السياحة والصناعات التقليدية، إضافة إلى الدواوين السياحية المحلية وكذا الجمعيات والمنظمات والنشطاء السياحيين من وكالات السياحة.

يتجلى الدور الخفي للسياحة الحدودية بالإقليم الحدودي المشترك كثقافة مجتمعية قبل أن تكون نشاطا ذي أهداف إجتماعية واقتصادية من خلال أبعاده المتعددة، فالسياحة الحدودية تساهم في إحياء جوانب الحياة المجتمعية المحلية من توفير مناصب الشغل، وتنشيط التجارة والأعمال المحلية، وربط وتمتين العلاقات والتبادلات الإجتماعية والثقافية بين المحليين، والأفراد الوافدين للإقليم من شعوب وأجناس وثقافات مختلفة، ما يستدعي ضرورة تعزيز الأمن العام والأمن السياحي الذي يتماشى ودور هذا القطاع في تحقيق الأمن السوسيواقتصادي لمحيط المناطق الحدودية Borderlands Socio-Economic Security.

وعليه، يمكن القول بأنّ السياحة الحدودية هي عملية متكاملة الأطراف والأبعاد، لذلك وجب تضمينها في إطار سياسات قطاعية حكومية جادة، تستند إلى وعي تام بأسبقية وأولوية هذا المجال في لعب دوره الإستراتيجي في تعزيز تنمية وأمن المناطق الحدودية.

ثانيا– آليات مقترحة للتنمية الحدودية محليا وإقليميا في الإقليم المشترك:

1– الإتحاد الجمركي:

تتميز الإجراءات الجمركية بين مركزي العبور لمنطقتي الطالب العربي وحزوة –بالنسبة لحركة الأشخاص أو البضائع– عادة بالبطء وطول الوقت، نظرا للحركية الكبيرة التي تشهدها يوميا في الحالات العادية، على خلاف الوضع الذي سببه وباء كورونا Covid-19 بين مارس 2020 إلى جويلية 2022. والملاحظ كذلك، أنه حتى بعد فتح المعبر الحدودي بين المنطقتين على غرار باقي المعابر الحدودية، فإنّ

[1] Jordi Baltà Portolés, **Cross-Border Cooperation and Cultural Communities in Europe**, (Brussels CMC papers |2015 | 3, Centre Maurice Coppieters, July 2015), pp 19.20, https://www.academia.edu/26773133//Cross_border_Cooperation_and...

الإجراءات الصحية للعبور شهدت تضاربا واختلافا بين الجانبين الجزائري والتونسي، حيث تم فرض إجراء فحص PCR الذي يعد ثمنه (حوالي 14000 دج) مرتفعا جدا بتونس مقارنة بالجزائر حين خروج الجزائريين من تونس، إضافة إلى عدم الإتفاق حول المرور وفق بطاقة التلقيح من عدمه في البداية. وقد ساهم كل ذلك في بروز حالة من السخط خصوصا لدى الجزائريين، مما عطّل مصالح الأشخاص وخفض من مستوى عبور الجزائريين بهدف السياحة الترفيهية والعلاجية في تونس كما كان في السابق قبل حلول الوباء العالمي.

إنّ تعقيد إدارة تحركات الأشخاص والبضائع عبر الحدود وعدد اللاعبين المعنيين بالأدوار التنظيمية يجبر صانعي السياسات في الإتحاد الجمركي على اعتماد نهج منسق لإدارة الحدود، مع مراعاة جميع العادات والتقاليد المتعلقة بالمسائل والإجراءات بين الدول. في الواقع هناك حاجة إلى نهج شامل بما في ذلك تحديث إدارة الحدود، الإتحادات الجمركية، والإستراتيجية والسياسة والعملية والأفراد والتكنولوجيا[1]، أي تفعيل آلية الحوكمة عبر الحدود CBGM، والتي تفترض شبكة من الجهات الفاعلة المستعدة لتطوير إجراءات جماعية ذات آثار مفيدة للمشاركين من كلا الجانبين، على الرغم من تحديات فصل الحدود من منظور نظري.[2]

ويفترض ذلك ضرورة إنشاء "إتحاد جمركي CU" بين الجزائر وتونس –يمكن تسميته "الإتحاد الجمركي الجزائري التونسي أو الجمارك الجزائرية التونسية المتحدة ATCU"– من خلال الاتفاق حول أرضية قانونية وإدارية، تعمل على إيجاد وفرض معاملات وإجراءات جمركية مشتركة تطبق بالتساوي بين الطرفين في مراكز العبور. وسيساهم ذلك بالفعل في ضمان السير الحسن لعبور الأشخاص والمركبات والبضائع وفق نظام سلس، يذلل الصعوبات الجمركية ويسهلها في إطار الإستجابة لمقتضيات التعاون والشراكة والإدارة المشتركة للحدود، وكذا "الحوكمة الحدودية والإقليمية Border-Regional Good Governance" التي يفترض بها أن تتجاوز كل الخلافات والاختلافات التنظيمية، مع تركيزها على وسائل تسييرية مبتكرة، ونموذج عملياتي يحقق مستوى من الرضا المشترك لكلا الطرفين.

2– إنشاء المقاطعات الحدودية:

يمكن إقتراح نموذج خاص لدعم التعاون العبر حدودي بين الجزائر وتونس عموما ومنطقتي الطالب العربي وحزوة خصوصا، نصطلح على هذا النموذج: المناطق الجزائرية–التونسية ATR أو المقاطعات

[1] Erich Kieck, Jean Christophe. Maur, **«Regional Integration and Customs Unions»**, in: Gerard McLinden, Enrique Fanta, David Widdowson, Tom Doyle, **Border Management Modernization**, (Washington, The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2011), p 246, www.worldbank.org, https://bit.ly/3BPLMuH.

[2] Durà .A, Camonita .F, Berzi M. and Noferini A, **Euroregions, Excellence and Innovation across EU Borders. A Catalogue of Good Practices**, (Barcelona, Department of Geography, UAB, 2018), p 57.

الجزائرية–التونسية ATD، وهو نموذج يحاكي تجربة المقاطعات الأوروبية Eurodistricts*. وتكون المقاطعات الحدودية الجزائرية–التونسية على غرار مقاطعة الطالب العربي–حزوة بمثابة دوائر حدودية إدارية تحكمها اتفاقيات ثنائية بين البلدين، الهدف الأساسي من إنشائها هو إحداث تنمية محلية وإقليمية، تستجيب للتطلعات الإجتماعية والإقتصادية للإقليم الحدودي المشترك بين المنطقتين، ضمن رؤية مشتركة تستند إلى "إستراتيجية متعددة المراكز Polycentric Strategy لتعزيز أوجه التآزر والتكامل بين المراكز الحضرية لمنطقة معينة عبر الحدود، من أجل السماح بتنمية إقليمية أكثر تناسقًا وإنصافًا لجميع مواطنيها والقوى الإقتصادية".[1]

كما يلعب نموذج المقاطعات الحدودية دورا هاما في تحويل وتحرير المناطق الحدودية من الصورة النمطية المشينة لطبيعتها، والتي تبرزها على أنها نقاط جغرافية قابلة لتوليد المخاطر والتهديدات الخارجية كما روّج له المنظور التقليدي للحدود. كما أنّ السياسات التي تتبنى نموذج المقاطعات الحدودية في إطار تنمية المناطق الحدودية تشكل حصنا حصينا لهذه المناطق، أي أنها تمنحها فرصة يمكن من خلالها العبور من التخلف واللاتنمية إلى فضاءات نشطة يمكنها أن تساهم بشكل كبير في النهوض بهذه المناطق على مختلف الأصعدة.

وتفترض هذه المقاطعات استحداث آليات مشتركة مثل "الإدارة الحدودية المشتركة CBM" و"الإتحاد الجمركي CU" الذي يستوجب فرض قوانين وضرائب داعمة للتفاعلات والمبادلات التجارية تطبق على الجانبين بشكل متماثل. كما أنها تفترض تنسيقا إداريا وممارساتيا على مستوى تبادل المعلومات والخبرات الفنية، بهدف ترقية وتطوير أساليب عمل تعكس البعد التعاوني والشراكاتي التي تقام في إطاره هذا النموذج من المقاطعات الحدودية.

* كيانات إدارية أوروبية تعرف ب: التجمعات البلدية العابرة للحدود Intercommunalité Transfrontalière، تجمع بين مناطق حضرية أو ريفية أو مناطق مختلطة حدودية بين دولتين أو أكثر، نشأت عقب تجربة التعاون الثنائي الفرنسي–الألماني سنة 2005 والذي أبرز أول مقاطعة أوروبية: ستراسبورغ أرتنو، تلتها خمس مقاطعات أوروبية أخرى على الحدود الفرنسية–الألمانية والسويسرية أو ما يسمى ب: المنطقة العابرة للحدود العليا لنهر الراين La région transfrontalière du Rhin supérieur. ولم يلق هذا الشكل رواجا في أوروبا، إلّا أنّ المساعي الفرنسية الألمانية تجسدت من خلال توقيع إتفاقية إيكس لاشابيل le Traité d'Aix-la-Chapell في 22 جانفي 2019 بهدف تعزيز المقاطعات الأوروبية الخمس ومنحها الصلاحيات والموارد اللازمة (للإستزادة، طالع: مراد بن قيطة، **التنمية المستدامة للمناطق الحدودية في إطار التجربة الأوربية: نموذج المنطقة (saar lor lux+) الكبرى**، (جامعة بومرداس، مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد الخاص (01)، 2021)، ص 395).

[1] Antoine Decoville, Frédéric Durand, Valérie Feltgen, Op. Cit, p7.

الشكل (34): نموذج توضيحي مقترح للمقاطعات الحدودية الجزائرية–التونسية

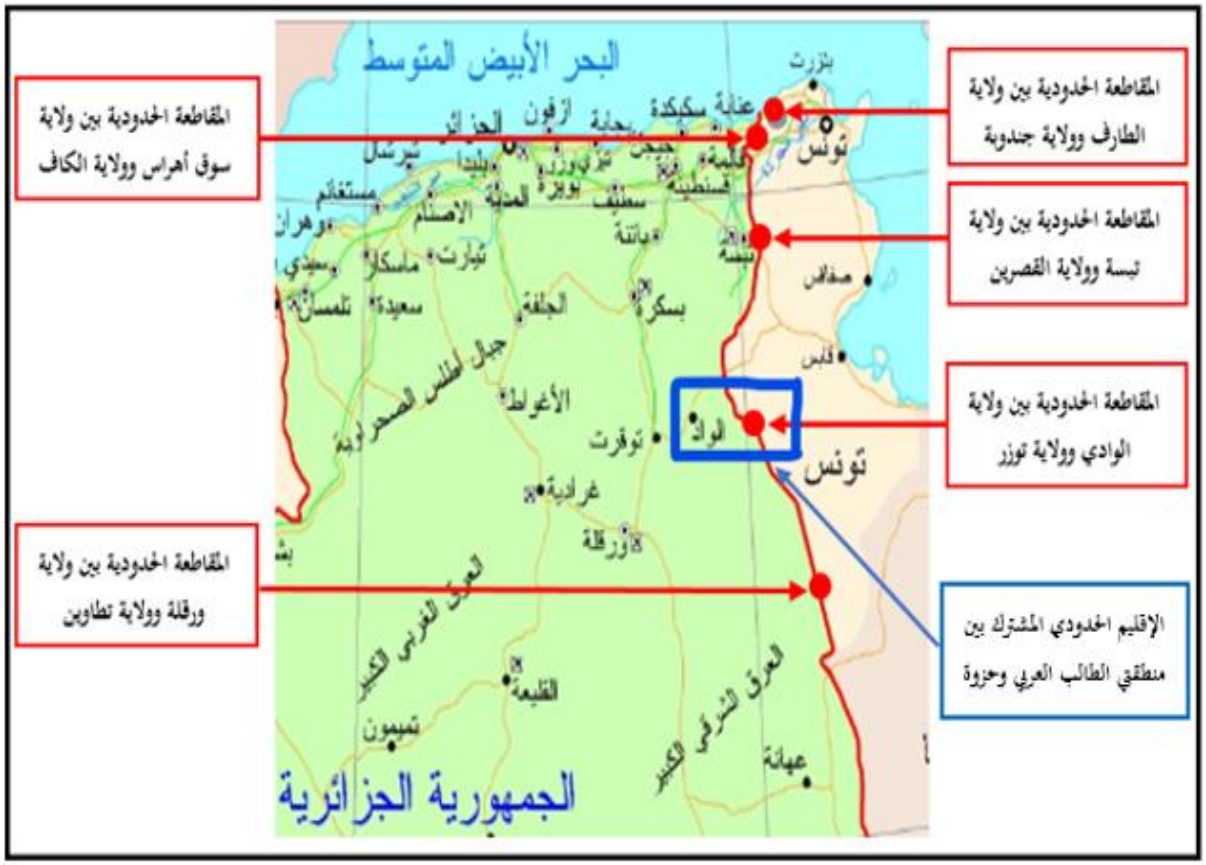

من إنجاز الباحث

يوضح الشكل (34) نموذجا مقترحا للمقاطعات الحدودية الجزائرية–التونسية تخضع إلى إدارة وتسيير مشترك بين السلطات المحلية لهذه المناطق التابعة للبلدين، حيث يمكن إنشاء خمس مقاطعات على طول الشريط الحدودي الرابط بين بينهما، هي: مقاطعة حدودية بين ولاية الطارف وولاية جندوبة، مقاطعة حدودية بين ولاية سول أهراس وولاية الكاف، مقاطعة حدودية بين ولاية تبسة وولاية القصرين، مقاطعة حدودية بين ولاية الوادي وولاية توزر، وأخيرا، مقاطعة حدودية بين ولاية ورقلة وولاية تطاوين، مع إمكانية الاستغناء حاليا عن هذه المقاطعة الأخيرة نظرا لعدم وجود بوابة عبور جمركية بين ولايتي ورقلة وتطاوين.

شكّلت المناطق الأوروبية Euroregions كأقدم أشكال التعاون الحدودي الأوروبي، والتي تعد وحدات إقليمية تضم وحدات وطنية فرعية متجاورة بين دولتين أو أكثر، حيث أنشات أوّل منطقة بين ألمانيا وهولندا سنة 1958، وبلغ عددها لحد الآن لما يفوق 70 منطقة[1] نموذجا يحتذى به، يمكن إسقاط ميكانيزماته القانونية والإدارية على حالة الإقليم الحدودي المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة

[1] مراد بن قيطة، **التنمية المستدامة للمناطق الحدودية في إطار التجربة الأوربية: نموذج المنطقة (saar lor lux+) الكبرى**، (جامعة بومرداس، مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد الخاص (01)، 2021)، ص 394.

بهدف تنميته. ومؤكّد أنّ بيئة النموذج الأوروبي تختلف تماما عن البيئة الإفريقية وعن بيئة هذا الإقليم، إلّا أنّ استقائه وإسقاطه يستوجب تكييفه وفق الظروف والعوامل البيئية المحلية ثقافيا، سوسيواقتصاديا وأمنيا، والتي تندرج ضمن "البعد المكاني للفضاء الحدودي المشترك Common Border Space Dimension"، الذي يتفاعل مع أبعاد أخرى سياسية واقتصادية وقانونية وإدارية ولغوية وثقافية في إطار التعاون عبر الحدودي.

كما ينبغي لسياسات التماسك الإقليمي أن تنتهج نهجا متكاملا قائما على مفهوم المكان، بهدف الإستجابة للقضايا المعقدة والمتضمنة في إطارها كالتنمية الإقليمية وتطوير التعاون المحلي عبر الحدود. لذلك يجب ضمان تنسيق محكم بين السياسات القطاعية التي تستند إلى الشراكة ذات البعد المحلي القوي، والتي تلعب دورا هاما في تصميم هذه السياسات وتنفيذها بالمعرفة المحلية.[1]

ويمكن إبراز أهمية هذه المقاطعات الحدودية المشتركة بين الجزائر وتونس من خلال نصوص الإتفاقيات المشتركة بينهما، حيث سيدفع ذلك كل طرف للالتزام بدوره في تحقيق التنمية من جانبه، كما سيعمل كل طرف منهما على توفير الأمن اللازم بهدف حماية مصالحه الخاصة في إطار تكريس البعد الإقليمي للشراكة الحدودية. كما يعمل هذا النوع من المقاطعات على تعزيز الروابط الإجتماعية بين الساكنة المحليين للمنطقتين الحدوديتين المتجاورتين، ما من شأنه تكريس روح المواطنة وتأمين الأمن والسلامة من كل الأخطار الخارجية، خصوصا إذا ما تم تحقيق تنمية محلية حقيقية بمحيط المقاطعة.

الفرع الثاني: دور الطريق العابر للصحراء إفريقيا في دعم التنمية بالإقليم الحدودي المشترك

أولا: جيواستراتيجية الطريق العابر للصحراء:

يعتبر الطريق العابر للصحراء[2]أول مشروع في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة، ويغطي تسعة طرق رئيسية يمكنها ربط كل عواصم الدول الإفريقية بهدف ترقية التنمية والتكامل الإقتصادي والإجتماعي. ويربط بين ست دول هي الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا. ويعد تحسين ظروف معيشية شعوب المنطقة، وكسر العزلة عن المناطق الصحراوية وتطوير المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب الجارة الهدف المحوري لهذا المشروع الكبير، الذي من شأنه الإسهام في تحقيق الأمن والتنمية، حيث أنفقت الجزائر 2 مليار أورو، ما يعادل 212 مليار دينار جزائري لإنجاز المشروع الذي بلغت نسبته 95 % على مستوى الدول الست، حيث تكفلت الجزائر بإنجاز

[1] Ruth Taillon, **Impact Assessment: Developing an Innovative Methodology to Support Cross-Border Cooperation**, (Centre for Cross Border Studies, The Journal of Cross Border Studies in Ireland, N8, Spring 2013), p 47, https://crossborder.ie/journal/ccbs-issue-8/, https://crossborder.ie/newsite/wp-content/uploads/2021/07/journal-No8.pdf.

[2] أنظر الملحق رقم (67) (تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء).

نصيبها المتمثل في 3400 كلم، وأنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و39 كلم على التوالي، إلّا أنّ الجزء الخاص بمالي بقي متعطلا لانفلات الأمن بعدما أنجزت نسبة 50 % منه على مسافة 200 كلم تربط بين تمنراست، تيمياوين وتينزاواتين.[1] ويبلغ الطول الإجمالي للطريق العبر للصحراء 8022 كلم منها 7171 كلم طرق معبدة كلّيا، أي ما يعادل 80%، بينما 1860 كلم لم تكتمل بعد[2]، أي ما يعادل 20%.[3] تتكون منطقة التأثير للطريق العابر للصحراء من 32 منطقة معبورة، 74 مدينة حضرية معبورة[4]، مساحة 4,4 مليون كلم²، 60 مليون نسمة.[5]

الشكل (35): الفرص الإقتصادية الممكنة لمنطقة الطالب العربي والإقليم الحدودي المشترك مع حزوة –بين مناطق تأثير الطريق العابر للصحراء وميناء مدينة قابس التونسية–

[1] نور الدين دخان، عيدون الحامدي، مرجع سبق ذكره، ص 182.

[2] أنظر الملحق رقم (68) (شبكة الطريق العابر للصحراء).

[3] **دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء**، (لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، ديسمبر 2009)، ص 7، https://badea.org/Portal/Document_Repository/97/3_arabe_res.pdf.

[4] أنظر الملحق رقم (69) (منطقة التأثير للطريق العابر للصحراء).

[5] **دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء**، مرجع سبق ذكره، ص 11.

من إنجاز الباحث بالاعتماد على دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، مرجع سبق ذكره، ص 12، clrt-afrique.com.

يوضح الشكل (35) مناطق التأثير للطريق العابر للصحراء والفرص الإقتصادية الممكنة لمنطقة الطالب العربي والإقليم الحدودي المشترك مع حزوة بينها وبين ميناء قابس التونسية، حيث يبين الخط الأحمر الداكن مسار الطريق العابر للصحراء عبر الدول الست من ضمنه الخط البري الذي يهم الدراسة والذي ينطلق من ولاية غرداية، ثم ورقلة، وتقرت، ثم الوادي إلى منطقة الطالب العربي، ثم منطقة حزوة، ثم ولاية توزر إلى غاية ولاية قابس التونسية، حيث "يبلغ طوله 866 كلم معبد كليا"[1]. أمّا الدائرة باللون الأحمر فتمثل الإقليم الحدودي المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة، والخط الأزرق المتقطع يمثل خط السكة الحديدية المستقبلي الذي سيربط ولاية الأغواط، غرداية، ورقلة، حاسي مسعود، تقرت، الوادي، منطقة الطالب العربي، ليصلها بمنطقة حزوة، توزر إلى غاية ولاية قابس التونسية التي بها أقرب ميناء لمنطقة الطالب العربي وولاية الوادي. وأخيرا، الخط البرتقالي المتقطع فيمثل الطريق السيار الجزائري شرق–غرب*الذي يربط الطريق السيار التونسي والمغربي في إطار الطريق السيار العابر للحدود.

ثانيا: الفرص الإقتصادية واللوجستية الكامنة:

يمكن للخط البري الرابط بين ولاية غرداية وولاية قابس الموجود حاليا، وخط السكة الحديدية المستقبلي الرابط بين ولاية الأغواط إلى غاية ولاية الوادي والطالب العربي كشريان حيوي أن يساهم بشكل كبير جدا في إحياء الحركة الإجتماعية والإقتصادية بمنطقة الطالب العربي الحدودية والإقليم المشترك مع منطقة حزوة، باعتبارهما "مركز عبور سوسيواقتصادي Socio-Economic Transit Center" سواء للتبادل التجاري المحلي والإقليمي أو الدولي في إطار التصدير. لذلك وجب على الحكومتين الجزائرية والتونسية وضع خطط إستراتيجية تعمل على تسهيل حركة نقل البضائع والأشخاص، عبر توفير بنى تحتية تستجيب لهذه

[1] **دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

* جاء مشروع الطريق السيار (شرق–غرب) العابر للحدود إستجابة لقمة المغرب العربي، حيث يضم الجزء الجزائري كاملا 1720 كلم بتكلفة تتعدى 20 مليار دولار، وهو همزة وصل بين الطريق السيار التونسي (P7) 790كلم، والمغربي (A2) 1040كلم– لم يكتملا بعد– في إطار الطريق السيار العابر للحدود الذي يعبر أكثر من 55 مدينة بين الدول الثلاث. ومع إنجاز الطرق السيارة للموانئ ومضيق جبل طارق يمكن أن يصل هذا الطريق 22 ميناء متوسطيا، أهمها ميناء الجزائر، الدار البيضاء وتونس، ويربط أهم المرافق اللوجستية لهذه الدول. وسيعمل كذلك على تنويع الإقتصاد المغاربي وخلق سوق مشتركة، واختصار الوقت وتخفيض كلفة نقل البضائع والمسافرين. كما سيساهم إنجاز نفق جبل طارق في البحر بين المغرب وإسبانيا والذي لم ينجز بعد في إضفاء أهمية إضافية للطريق، إذ سيربط المغرب العربي بأوروبا (للإستزادة، طالع: هيمة عمارة، مرجع سبق ذكره، ص.ص 258.257).

التطلعات، إضافة إلى إيجاد إطار قانوني وإداري يضمن تعزيز التبادلات البينية بين البلدين عموما، وبين ولايتي الوادي وتوزر ومنطقتي الطالب العربي وحزوة خصوصا، ولا يتأتى ذلك إلّا من خلال إرادة سياسية قوية من كلا البلدين.

كما يعتبر مركز العبور بالطالب العربي من خلال منشأة التبادلات التجارية الجديدة التي تشرف على إدارتها مصالح الجمارك الجزائرية أرضية حديثة بمواصفات عالية، سخرتها الدولة الجزائرية بهدف تنظيم وتسهيل عمليات التبادل التجاري النظامي والجمركة المحلية. وبالمقابل، قامت تونس كذلك بإعادة تطوير مركز العبور التابع لمنطقة حزوة. وعليه، وبما أنّ البنية التحتية للمركزين جاهزة، فبإمكانهما إحتواء وتسيير عمليات ومبادلات تجارية ذات أحجام كبيرة بين الجانبين، خصوصا وأنّ المنطقتين فلاحيتين، حيث يمكن إنشاء تعاونيات فلاحية من مختلف الأحجام تختص بترتيب وتعليب المنتجات الفلاحية قصد توجيهها للتصدير، وبالتالي، تحويل المعبرين إلى منصتين للإقلاع الإقتصادي الجاد على المديين المتوسط والبعيد.

في حين أنّ أكبر مستفيد حاليا من الخط البري الذي يربط ولاية قابس التونسية وولاية الوادي الجزائرية هي الشركات البترولية، وشركات الخدمات والعمليات البترولية الناشطة في إقليم مدينة حاسي مسعود التابعة لولاية ورقلة، وذلك لكون الميناء يعد الأقرب للمنطقة مقارنة بالموانئ الجزائرية، وكذا لسهولة إجراءات الجمركة والتخليص.

ويبعد ميناء ولاية قابس التونسية عن بوابة منطقة الطالب العربي بحوالي 250 كلم فقط، وسيساهم استغلاله في دفع الحركة المحلية للاستيراد والتصدير بولاية الوادي وولايات الجنوب الشرقي عموما وبشكل كبير، كما سيساهم في تحسين وتنمية أوضاع المناطق الحدودية المحلية خصوصا. ففي الموسم الفلاحي 2020/2019، ونتيجة تأخر برمجة وإدراج الجانب التجاري في بوابة الطالب العربي، أثّر ذلك سلبا على الفلاحين والمصدرين المحليين وواقع التنمية في حدود ولاية الوادي عموما، بلجوئهم لتصدير كميات هائلة جدا من محاصيل البطاطس عبر معبر "بوشبكة" بولاية "تبسة" مرورا بولايات "القصرين وقفصة وقبلي وقابس ثم مدنين أو تطاوين" بأقصى الجنوب التونسي للوصول إلى "ليبيا"، ما زاد من أعباء وتكاليف النقل نتيجة المسافة الزائدة التي تقدر بحوالي 1100 كلم ذهابا وإيابا. وإن تم فتح المعبر التجاري بالطالب العربي أنذاك أمام المبادرات التجارية الخارجية لتم تقليص المسافة الزائدة، كما أنه حرم الساكنة المحليين لمنطقة الطالب العربي الحدودية من تحصيل فرص التشغيل –حتى وإن كانت غير ثابتة وغير دائمة– وإقامة مشاريع إستثمارية وتجارية.[1]

[1] سفيان حشيفة، مرجع سبق ذكره.

كما تجدر الإشارة إلى مبادرة الدولة الجزائرية في إطار دعم الإستثمار بمختلف أنواعه وفي مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية من خلال صدور القانون رقم 12–22 المتعلق بالاستثمار بتاريخ 24 جويلية 2022، حيث نصت المادة (11) منه على إنشاء لجنة وطنية عليا للطعون المتصلة بالاستثمار تابعة لرئاسة الجمهورية، مهمتها الفصل في طعون المستثمرين، وكذا المادة (16) التي تنص على إنشاء المجلس الوطني للإستثمار والوكالة الجزائرية لترقية الإستثمار.[1]حيث يتضح من خلاله أنّ الدولة قد عزمت على توفير مناخ ملائم يبعث على أريحية للإستثمارات على المستوى الوطني، في إطار حرصها على تحقيق توازن إقليمي بين مختلف مناطق البلاد بما فيها الحدودية فيما يتعلق بتوجه ودعم المشاريع.

الفرع الثالث: النهوض بمنطقة الطالب العربي من منظور أنسنة الحدود

أولا– أنسنة منطقة الطالب العربي:

تشهد بلديات وقرى منطقة الشريط الحدودي بالوادي ضعفا تنمويا مسجلا خاصة في المناطق المعزولة التي لا تزال تعاني من تباعد المسافات بين التجمعات السكنية، ما أثّر سلبا على تنميتها رغم مجهودات الدولة لإعمارها. ولتحقيق تنمية مستدامة في المناطق الحدودية بالوادي وتنشيط منفذها البري، لا بد من رسم خطة إستراتيجية لتدارك التقصير في مجال الصحة والتربية والتشغيل والسكن حفاظا على استقرار السكّان الحدوديين، وكذا ربط بوابة الطالب العربي بطرق مزدوجة محورية وموانئ جافة، وبعث مناطق نشاطات صناعية حقيقية مع منح امتيازات خاصة لجلب الإستثمارات ورؤوس الأموال، ما من شأنه أن يحوّلها إلى مناطق استقطاب تنموي واقتصادي وديموغرافي.[2]

يؤسس هذا الوصف لضرورة إعادة الإعتبار للإنسان–المواطن الحدودي بمنطقة الطالب العربي الحدودية، والاهتمام به وتمكينه من بلوغ متطلبات الحياة المجتمعية الضرورية التي تحفظ كرامته وتحفظ الدور الوطني المنوط بتواجده واستقراره بالمنطقة، كعين ساهرة للدولة في سبيل حفظ الأمن الحدودي والداخلي والإقليمي. كما لا يقتصر دور الدولة عند هذا الحد، بل لابد لها من إحتواء الساكن الحدودي وإكسابه صفة المواطنة ليصبح بذلك "مواطنا حدوديا Border Citizen"، كما لابد من إشراكه في تسيير الشؤون العامة بمجتمعه ليكون مسؤولا جنب إلى جنب مع الجماعات المحلية والدولة على حد سواء في تقرير الشأن المحلي، ووضع البصمة المحلية في إقرار السياسات والمخططات والمشاريع التنموية محليا.

[1] **القانون رقم 18–22** مؤرخ في 24 جويلية 2022 متعلق بالاستثمار، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 28 جويلية 2022)، ص.ص 7.6.

[2] سفيان حشيفة، مرجع سبق ذكره.

تنطلق الفكرة من "إنسان المناطق الحدودية أو الإنسان الحدودي Borderland Human" أو "Borderlander" كموضوع وهدف للتنمية المستدامة للحدود في نفس الوقت، إذ يفترض هذا المنطلق إستغلال الموارد البشرية والإستثمار فيها على المستوى الإجتماعي والثقافي والإقتصادي والبيئي، بتعزيز حقها في الحصول على سبل عيش جيدة، والحصول على الرعاية الصحية والتعليم، والعمل وضمان دخل جيد، وذلك من خلال دعم المشاريع الإنتاجية والسياحة في المناطق الحدودية، مما يتيح الوصول إلى الديمقراطية التشاركية، حيث يحصل المواطنون على آليات وفرص حقيقية للمشاركة في القرارات المحلية المتعلقة بقضايا وشؤون حياتهم اليومية.[1]

تحتم عمليات إعادة الترتيب الإقليمية التي تفرضها العولمة إعادة التفكير لفهم كيفية مساهمة الحدود في نظام إقليمي متداخل، أنتجته جهات فاعلة مختلفة على مستويات مختلفة كالعولمة على الصعيد العالمي، قواعد نظام الدولة على الصعيد الوطني، والخصائص الجغرافية للأقاليم والمجتمعات على المستويين المحلي والإقليمي.[2]لذلك فإنّ أنسنة المناطق الحدودية لابد أن تتعدى الطابع المحلي إلى طابع إقليمي يشمل جانبي الحدود، حيث أنّ أنسنة منطقة الطالب العربي سيكون لها أثر إيجابي على المجتمع المحلي والدولة على حد سواء، وإذا تم نفس الشيء على مستوى الجانب التونسي ومنطقة حزوة، فإنّ ذلك سيحقق تناسقا وتماسكا على مستوى الإقليم الحدودي المشترك، وبالتالي، تجد السياسات الأمنية أو سياسات الأمننة الحدودية بالمفهوم الضيق (المستندة إلى العامل الأمني فقط) فضاءً حيويا ومساعدا لتكيّفها وتوازنها، أي أنّ "الأنسنة الحدودية تساوي الأمننة الحدودية بالمفهوم الواسع Border Humanitarianism equals Border Securitization in Broadest Sense".

ثانيا– أنسنة الحدود بين الرفاه والتنمية المستدامة:

يجب أن يتم تحقيق التنمية المحلية في المناطق الحدودية وفق مقاربة التنمية المستدامة في مدلولها الشامل وأبعادها المندمجة، بما يضمن الإنتقال الآمن من مناطق مهمشة ومستقبلة للمخاطر إلى فضاء للرقي والتطور المشترك، وعناصر مؤسِّسة للتماسك الوطني والإندماج الإجتماعي. كما يجب إدراج إستراتيجية التنمية ضمن نهج تشاركي شامل يجعل الساكنة الحدوديين في قلب المعادلة التنموية، من خلال تطوير مجتمع مدني محلي واع، يجعل المواطن شريكا أساسيا مع الدولة في تجسيد مقاربة التنمية المستدامة. إذ يساهم النمط التشاركي للتنمية في تعزيز روح المواطنة والانسجام المجتمعي، وكذا في توفير بيئة سوسيواقتصادية تضمن فرص الحياة الكريمة للساكنة بشكل مستدام. وفي المقابل، سيوفر

[1] Sami Bentaleb, **Cross-Border Cooperation-Territorial Strategy in the context of a Soft Border as a Modern Perspective**, (Paperwork Presented in the context of International Webinar: Sustainable Development in the Border areas of Shadow in Algeria & its Impact on Societal Security, University of Boumerdes, Faculty of Law & Political Sciences, April, 11th 2021).
[2] Jussi P. Laine, Op. Cit, 466.

الطابع التشاركي لاستراتيجية التنمية المحلية في المناطق الحدودية فرصا أفضل لصانع القرار للتعامل مع المخاطر والتهديدات الخارجية، من خلال تحقيق الأمن المجتمعي الشامل كضمانة لتحقيق الأمن القومي.[1]

لا يعد بسط الرفاه في منطقة الطالب العربي الحدودية أو الإقليم الحدودي المشترك مع تونس إستثناءً غير مبرر مقارنة بالمناطق الأخرى–على اعتبار أنّ تحقيق الرفاه هو دور أساسي من أدوار الدولة الحديثة لا يستثني أي إقليم–، بل بات ضرورة ملحة في ظل المتغيرات والعوامل الإقليمية والدولية، التي جعلت إشكاليتي التنمية والأمن تكتسبان طابعا عولميا أو عالميا نتيجة العلاقة الحتمية المتبادلة التي تربطهما، حيث نفترض أنّ الدراسات الحدودية الحديثة ستفتح الأفق واسعا أمام البحوث التي تؤسس ل: "إتجاه ما بعد التنمية والأمن Post-Development & Security Trends" كرؤية ما بعدية لأحقية الشعوب عموما والمناطق الحدودية في العالم خصوصا في "بلوغ التنمية والرفاه المجتمعي والرفاه الأمني Beyond vision-Right to Development, Social & Security Well-being" من منظور إنساني إن جاز التعبير. حيث سيسعى هذا التخصص مستقبلا إلى بحث مزيد من التفاعلات الممكنة في هذا الإطار.

وتجادل "Anja Aaheim Naper" في مقال لها موسوم ب: "الأمننة الحدودية الرحيمة: أمن الحدود في وسائل الإعلام الإخبارية الإسكندنافية خلال أزمة اللاجئين Compassionate Border Securitization? Border Control in the Scandinavian News Media during the 'Refugee Crisis'" المنشور سنة 2022 ب"المجلة الشمالية لأبحاث الهجرة Nordic Journal of Migration Research في عددها(1)12"، بأنّ دولة الرفاهية توفر ساحة مناسبة بشكل خاص لربط خطاب الأمننة بالخطاب الإنساني. وبناءً على المفاهيم الثلاثة: الأمننة، والإنسانية، واستدامة دولة الرفاهية، فهي تقترح مصطلح "الأمننة الحدودية الرحيمة Compassionate Border Securitization" لوصف الشرعية الشاملة لمراقبة الحدود. إذ يعمل هذا البناء اللغوي حسبها على الحفاظ على التصوّر العام لدول الرفاهية السخية والمتضامنة، فضلاً عن الصورة الذاتية للدول كأوصياء على الإنسانية وحقوق اللاجئين. وهكذا أصبحت الإنسانية واستدامة الرفاهية هي الشرط الأساسي للأمننة مع إعادة إنتاج نظام السلطة الحالي في نفس الوقت.[2]

[1] رافيق بن مرسلي، إبراهيم بوناصر، **التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية: بين متطلبات التنمية المحلية ورهان الأمن المجتمعي**، (مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021)، ص.ص 173.174.

[2] Anja Aaheim Naper, **Compassionate Border Securitisation? Border Control in the Scandinavian News Media during the 'Refugee Crisis'**, (Nordic Journal of Migration Research, 12(1)), 2022, p 5, https://journal-njmr.org/article/10.33134/njmr.494/, DOI: https://doi. org/10.33134/njmr.494.

يتضح من خلال هذه الرؤية التي تفرض قوةً في طرح مفهوم الأمننة الحدودية الرحيمة، أنّها لا تقصي دور الدولة في استمرار كيانها وهيمنتها السلطوية، ولا تقوّض رعايتها وحمايتها الدستورية، ولكنّها تدعو إلى ضرورة تكييف شرعية الدولة ومصالحها وفق هذا المنظور الجديد، الذي يكرّس خدمة المناطق الحدودية في إطار الدولة كمصدر لفرض السيادة على قطرها الوطني.

خلاصة الفصل:

تشير المعطيات والنتائج السابقة إلى أنّ مستوى التنمية المحلية بمنطقة الطالب العربي الحدودية يعد متوسطا على العموم رغم مبادرات الدولة والمجتمع المدني في إطار الإستجابة للمتطلبات المحلية، وبالتالي، إستمرار حالة الضعف التنموي الذي تقع مسؤوليته على الدولة والسلطات المحلية، وكذا المجتمع المحلي في إقليم يتسم ببعد مكاني جيواستراتيجي. ورغم العراقيل والمعوقات على مستوى الجماعات والمجالس المحلية والمجتمع المدني، إلّا أنّ شباب المنطقة يبدي استعدادا كبيرا في تحرير مشاريع التنمية سواء محليا، أو في إطار التعاون عبر الحدود والشراكة التي تلقى مساندة كبيرة من قبل هذه الفئة. خصوصا وأن المنطقة تعد أرضا خصبة لإقلاع إقتصادي في ظل احتضانها لمعبر حدودي تجاري متطور، وأولوية قطاع الفلاحة ثم التجارة الحدودية على التوالي في ريادة التنمية الاقتصادية، إذا ما توفّر الإطار القانوني المنظم لذلك. إضافة إلى الدور المستقبلي للفلاحة والصناعة التقليدية في دعم النشاط الصناعي والسياحة الحدودية بالإقليم الحدودي المشترك مع تونس.

والملاحظ هو إستمرار تغليب البعد الأمني على الأبعاد التنموية المجتمعية الأخرى في منطقة الطالب العربي والإقليم الحدودي المشترك عموما، رغم بروز بعض البوادر التي تؤسس لوجود توجه جديد للدولة الجزائرية يتجسد في حجم اتفاقيات التعاون والتنمية الحدودية المشتركة مع تونس في مختلف المجالات، وإقرار بعض المشاريع الإقتصادية الكبرى التي ستعود على المنطقة والجنوب الشرقي بمنافع وامتيازات كثيرة، مثل مشروع خط السكك الحديدية الجديد للجنوب الشرقي. إلّا أنّ الأمر يصطدم بغياب الإرادة السياسية القوية.

شكّلت الأوضاع الأمنية غير المستقرة في منطقة الساحل وشمال إفريقيا بسبب اللاأمن والحركة الجهادية المتوسعة في القارة، ونشاط التهريب والإتجار بالأسلحة والبشر سببا مباشرا في صنع السياسة الأمنية الجزائرية التي تتصف بأنها شديدة وغير مجدية، وهو الأمر ذاته بالنسبة لتونس مع تكثيف للحواجز العسكرية والبوليسية، كما شهدت سياسة الأمننة الحدودية في الإقليم المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة على غرار باقي المناطق الحدودية تعزيزا كبيرا من خلال مذكرات واتفاقيات التعاون الأمني المشترك بين الجزائر وتونس خلال العشرية الأخيرة، ما انعكس سلبا على المجتمعات الحدودية وتنميتها إجتماعيا واقتصاديا، وبالتالي، تصدع العلاقة بين الدولة والمجتمع الحدودي الذي يشكل درعا

بشريا أولا في مواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية على اعتبار ما يكون في الأصل، حيث ضيّق الأمن على المهربين المحليين، ما أثر سلبا على الحياة المجتمعية للمحليين. إضافة إلى ما خلّفته كذلك الأمننة الصحية من غلق للحدود نتيجة انتشار وباء Covid19 وآثارها السوسيواقتصادية على المناطق الحدودية. ويتضح رغم ذلك، أنّ المجتمع المحلي الحدودي بمنطقة الطالب العربي يتميز بوعي إيجابي تجاه الأمن الحدودي وعلاقة التكثيف الأمني بالتنمية، حيث أنّ التكثيف الأمني لا يعد عائقا أمام التنمية، كما أنّ التنمية تعد عاملا مُؤَمِّنًا للأمن.

ويبقى الجدل قائما حول علاقة مفهوم الحدود اللينة والسيادة الوطنية، حيث تعد محاولات الجزائر وتونس في توسيع منظور الأمننة الحدودية في الإقليم الحدودي المشترك من خلال مبادرات التعاون وتنمية المناطق الحدودية، محاولات بائدة وغير مثمرة بالقدر اللازم لحد الساعة، حيث لا تزال إشكالية إقتران السيادة الوطنية بالأمن الحدودي وحده قائمة في إطار أحادية التوجه الأمني. لذلك، يجب إعادة استيعاب وتبني مفهوم الأمننة الحدودية من منظور تكاملي، يفترض تفكيك العلاقة بين الأمن والتنمية وتحييد الغموض الحاصل بينهما، في ظل إعادة بناء وظائف جديدة للحدود والمناطق الحدودية على غرار إقليم منطقتي الطالب العربي وحزوة.

تفتح فرص التعاون الحدودي بين منطقتي الطالب العربي وحزوة آفاقا واسعة لتنمية المجتمعات الحدودية، ما يستلزم بعث آليات جادة للشراكة الحدودية التي تساهم بشكل كبير في ترقية مختلف أوجه الحياة المجتمعية من تنمية وأمن محليا وإقليميا، وهو ما أكّده استطلاع الرأي الموجّه لمجتمع الطالب العربي حول هذا الأمر. كما أنّ هذا سيساهم في رفع وتعزيز روح المواطنة والهوية، والانتماء التي تشهد ضعفا محسوسا لدى الساكنة المحليين في الإقليم الحدودي المشترك وخاصة من الجانب التونسي، وهذا بدوره سيساهم في دعم التنمية والأمن المحلي، الوطني والإقليمي.

ومن أهم المقترحات في إطار تعزيز التعاون والشراكة والتنمية الإقليمية على مستوى الإقليم الحدودي المشترك، ضرورة تفعيل القواعد اللوجستية المشتركة بين المنطقتين، والاستثمارات المشتركة في مجال الفلاحة، الصناعة والسياحة، وكذا مقترح إنشاء مقاطعات حدودية مشتركة بين المنطقتين كتجربة جديدة يمكن تعميمها بعد نجاحها على باقي المناطق الحدودية الجزائرية مع الدول الأخرى. إضافة إلى تفعيل الإتحاد الجمركي الجزائري–التونسي الذي من شأنه أن يعود بالإيجاب على الجانبين، خصوصا وأنّ بنية الإقليم الحدودي تدخل في إطار بنية الطريق العابر للصحراء الإفريقية، والذي بدوره يوفر فرصا إضافية للإقليم إذا ما تم استغلالها بالوجه الأمثل، تساهم في النهوض الإجتماعي، الإقتصادي، البيئي والأمني بمنطقة الطالب العربي والإقليم الحدودي ككل، في إطار أنسنة الحدود والمناطق الحدودية.

خاتمة

تنطلق الدراسات الحدودية الحديثة من مبدأ شمولية البحث الذي يستهدف التركيز على تنمية المناطق الحدودية من مختلف مناحي الحياة المجتمعية، وتفكيك العوامل والعلاقات الترابطية والتشبيكية التي تنبني عليها الظواهر الحدودية كمتغيرات ذات أثر تفاعلي وتبادلي، ودورها في التأسيس لمقاربة تكاملية وتشاركية للتنمية الحدودية متعددة الأبعاد، تصلح نتائجها وبنائها للتعميم على مختلف الأقاليم الحدودية قيد الدراسة أو ضمن دراسات مستقبلية. حيث تستوجب سياسات التنمية الحدودية الإرادة السياسية بالمقام الأوّل، التي غالبا ما تغيب نتيجة هيمنة توجهات وعقائد سياسية وأمنية محددة تتميز بتأثير قوي في مجال صنع السياسات العامة، إضافة إلى العامل البيئي، حيث تمثل البيئة عاملا هاما جدا في تحديد مدى نجاح النموذج التنموي من عدمه، ما يبرر ضرورة اعتماد تكييف دقيق للنماذج التنموية بهدف الإقتراب من تحقيق النتائج المرجوة المنبنية أساسا على مفهوم المكان Space الذي يحمل في طياته أبعاد متعددة ومتداخلة وذات إعتماد متبادل، في إطار تنمية المناطق والمجتمعات الحدودية محليا وإقليميا، من خلال إستغلال مقوماتها الجيواستراتيجية وإدماجها ضمن اهتمامات الأجندات السياسية، وتحوياها من الركود العام إلى النشاط المثمر تنمويا وأمنيا، حيث أثبتت بعض التجارب الغربية الأمريكية، الأوروبية والآسياوية نجاحات باهرة بهذا الصدد.

تستفرد الجزائر بأقاليم شاسعة إفريقيا تضم عدة مناطق حدودية ذات تماس متعدد مع سبع دول، ما جعل التحدي كبيرا أمام الدولة في سبيل تأمينها تنمويا وأمنيا في ظل ظروف وتغيرات أمنية أصبحت تطال دول الساحل وشمال إفريقيا، أسّست لبيئة من عدم الإستقرار وتشتت الجهود الدولية بين الأولويات الداخلية والعمل الإقليمي والدولي. وبات الإقليم الحدودي للجنوب الشرقي الجزائري المجاور لتونس وليبيا يكتسي بعدا جيوسياسيا وجيواستراتيجيا هاما نظير الأوضاع السياسية والأمنية العامة التي طبعت البلدين بعد ثورة الياسمين بتونس. حيث يعد إقليم منطقة ولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي الذي يربط الجزائر بتونس من خلال منطقة حزوة وولاية توزر الحدوديتين إقليما حيويا، خصوصا وأنّ الولاية تتمتع بمقومات إجتماعية واقتصادية (فلاحية وسياحية وصناعية) معتبرة لا تستثني المنطقة الحدودية كذلك، التي بدورها يمكنها أن تكون قطبا حركيا على مختلف الأصعدة.

تشهد منطقة الطالب العربي الحدودية بإقليم ولاية الوادي كعديد المناطق في العالم ضعفا تنمويا مسجلا على مختلف مستويات الحياة المجتمعية رغم ما تتمتع به من مؤهلات إجتماعية واقتصادية وبيئية، يمكن أن تجعل منها إقليما حدوديا مزدهرا بالتشارك مع منطقة حزوة الحدودية بالجانب التونسي، في تسيير الإقليم وتوفير الحلول للمشاكل والقضايا ذات الإهتمام المشترك في إطار التنمية المحلية المكانية وآليات الشراكة الحدودية بمختلف أوجهها. إلّا أنّ الملاحظ على مستوى منطقة الطالب العربي والإقليم الحدودي المشترك عموما، هو ذيوع وهيمنة الطابع الأمني الحدودي على حساب المجالات المجتمعية الأخرى، وهذا يُفَسَّرُ من خلال هيمنة العقيدة الأمنية على السياسات العامة للدولة، التي تتجلى أهم مظاهرها في تغليب المفهوم

الممارساتي للأمن من خلال التشديد وسبل التعاون الأمني المشترك المسجّل مع تونس، مع إغفال التنمية المحلية على المستوى المكاني السوسيواقتصادي والبيئي.

توصل الباحث من خلال المراحل المتتالية للدراسة إلى **جملة من النتائج، أهمها:**

1– يمثل نموذج ولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي نموذجا محليا يعبر عن نقص معتبر في تنمية هذه المناطق على المستوى العام لحد الساعة، إذ لا تزال البنى التحتية ضعيفة ولا تساعد على دفع الحركية العامة بشكل كبير، رغم الإمكانات الفلاحية الهائلة لهذا النموذج. كما أنّ هناك عدم توازن إقليمي يؤسس لفجوة عميقة على مختلف المستويات بين إقليم ولاية الوادي وإقليم منطقة الطالب العربي الحدودية رغم الأهمية الجيوسياسية والجيواستراتيجية لهذه الأخيرة، حيث يتضح أنّ هناك تركيز تنموي قاعدي على مستوى المركز على حساب الأطراف، وهو ما يعبر عن عدم توازن تنموي.

2– رغم محاولات الدولة والسلطات المحلية للنهوض بالتنمية في منطقة الطالب العربي، إلّا أنها لا تعكس تطلعات المجتمع الحدودي المحلي، وذلك راجع إلى ضعف وقصور عل مستوى العلاقة بين المجتمع المدني المحلي والسلطات المحلية والمركزية، وكذا مع الجماعات المحلية المنتخبة، أي أنّ العملية الإتصالية المجتمعية التي يتم من خلالها رفع الإنشغالات واستقبال الإستجابات بشأنها تشهد نوعا من التعطيل، يمكن تداركه بتفعيل هذه الآلية وفق مبدأ تشارك المسؤولية في إنجاح الرسالة الإتصالية بين المجتمع والسلطات على مختلف المستويات.

3– التضارب والتناقض بين الخطاب السياسي للسلطات الجزائرية والواقع الممارساتي للسياسات والخطط والبرامج والعمليات التنموية الموجهة لمنطقة الطالب العربي، وهذا يفسّر من خلال ضعف العمل القطاعي. كما أنّ سياسات الدولة لا تستند إلى شمولية الأبعاد الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية والأمنية في تعاملها مع المناطق الحدودية، بل تكرّس استمرارية تغليب البعد الأمني ضمن سياسات التنمية الحدودية. إذ يعد غياب أو ضعف الإرادة السياسية للدولة السبب الرئيس في ذلك، ما يكرّس كذلك استمرارية التوجه الأمني الأحادي في إطار فلسفة الدولة.

4– أثبتت الأرقام والمعطيات أنّ ثنائية الأمن والتنمية في منطقة الطالب العربي الحدودية تعد معادلة تلازمية الأطراف، حيث أنّ غالبية المجتمع المحلي بالمنطقة تؤمن بدور الأمن في دعم التنمية ودور التنمية في تعزيز الأمن الحدودي والداخلي والإقليمي، أي أنّ المجتمع يتميز بحس أمني وتنموي عال، خصوصا وأنّ المنطقة تمثل بيئة تتسم بانتشار واسع لعميات التهريب بمختلف أنواعه.

5– يشهد الإقليم الحدودي المشترك غيابا في سبل التعاون والشراكة الحدودية على المستوى الإجتماعي والإقتصادي والبيئي رغم الخطاب السياسي المدجج الذي يدعم ذلك، بينما تشهد العلاقات بين الجزائر وتونس عموما تعاونا أمنيا بالمقابل. وهذا ما يثبت كذلك استمرارية التوجه الأحادي في الأمننة الحدودية من المنظور الضيق في إطار التعامل مع المناطق الحدودية. إلّا أنّ المجتمع المحلي بمنطقة الطالب العربي يتمتع بوعي تجاه أهمية الشراكة الحدودية في المجال الإقتصادي والمجالات الأخرى، حيث يساند وبشدة هذا النوع من الآليات الشراكاتية على المستوى الإقليمي.

يمكن القول بأنّ تنمية المنطقة الحدودية للطالب العربي بولاية الوادي تفترض كلا متكاملا من الوحدات الفرعية–المجالات المجتمعية الإجتماعية، الإقتصادية، المكانية، البيئية والأمنية– التي تدخل في إطار التأسيس للمقاربة التكاملية للتنمية في المناطق الحدودية كإطار معرفي ونموذج ممارساتي تطبيقي، يمكن اتخاذه وتعميم نتائجه كمرجعية علمية في إطار النهوض بالمناطق الحدودية تنمويا، وتغيير الصورة النمطية التي تطبعها كمصدر مستقبل للتهديدات والمخاطر الخارجية، أكثر من كونها فرصا للإزدهار والرقي السوسيواقتصادي والتماسك الإجتماعي والتعزيز الأمني على المستوى المحلي، الوطني والإقليمي.

وفيما يتعلق بفرضيات الدراسة التي تم اعتمادها، فقد تثب للباحث صحتها:

– صحة الفرضيات:

1– تشهد ولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي الحدودية ضعفا تنمويا خاصة على المستوى السوسيواقتصادي–المنشآت والبنى التحتية–.

يثبت واقع الحال ضعف أسس التنمية الإقتصادية بولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي الحدودية على حد سواء، والتي يفترض بالدولة توفيرها من بنى تحتية ثقيلة وخفيفة من مصانع ومناطق صناعية تستقطب إستثمارات واعدة، وطرقات مزدوجة، رغم مبادرات الدولة التي لم ترق بعد لتغطية هذا المجال بشكل محفز، وهذا ما يثبت اختلال التوازن الإقليمي والإقتصادي بين الشمال والجنوب. كما تجدر الإشارة إلى المبادرات الخاصة للمجتمع المحلي من خلال المشاركة في إنشاء مشاريع التنمية محليا، في مجالات مختلفة وخاصة الفلاحة التي تميز الولاية والمنطقة الحدودية كذلك.

2– كلّما تكاتفت الرؤى والجهود بين المجتمع المحلي وصانع القرار سواء محليا أو مركزيا، كلّما ساهم ذلك في دفع التنمية في منطقة الطالب العربي.

أثبتت الدراسة الضعف المسجل في العلاقة بين المجتمع المدني المحلي بكل فواعله والسلطات والإدارة المحلية والمركزية، وأثر ذلك على العملية الإتصالية وعلى مسار التنمية المحلية في المنطقة بشكل عام. حيث لعب نقص الفاعلين الإجتماعيين من منظمات وجمعيات وأفراد مهتمين بالشأن المجتمعي المحلي،

وكذا بيئة الإدارة العامة المحلية التي تتميز بعدم الإحترافية في العمل الإداري والجواري دورا بارزا في حالة الضعف التنموي بالمنطقة، ويتجلى ذلك من خلال ضعف القدرة على إيصال إنشغالات المواطن المحلي الحدودي، وبالمقابل، ضعف الإستجابات الواردة من طرف الجهات والسلطات المعنية. كما أنّ العلاقة القوية التي يفترض بها أن تكون بين المجتمع المحلي والسلطات المركزية لن تتحقق إلّا بتحقق العلاقة على المستوى المحلي.

3- كلّما ارتكزت السياسات والبرامج التنموية الموجّهة لمنطقة الطالب العربي الحدودية على شمولية الأبعاد الإجتماعية، الإقتصادية، البيئية والأمنية، كلّما شكّل ذلك حافزا لاستدامة التنمية بالمنطقة.

ثبت من خلال الدراسة أنّ سياسات الدولة التي تتجسد من خلال الخطط والبرامج، والعمليات التنموية الموجهة إلى منطقة الطالب العربي الحدودية لا تتميز بشمولية الأبعاد العامة التي يستند إليها الطرح المتضمن في المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية–وإن كانت تشمل أغلب القطاعات المجتمعية التي تمس حياة المواطن الحدودي–. وتتجلى عدم الشمولية –التي لا يقصد بها المعنى الحرفي للكلمة–من خلال عدم توازن ساحة الإهتمام لدى السلطة المركزية فيما يتعلق بالمجالات الأساسية للتنمية المستدامة، مقابل توجيه الاهتمام الأكبر نحو البعد الأمني في إطار صنع السياسات الموجهة لتنمية المجتمعات والمناطق الحدودية. وعليه، لا يمكن الحديث عن تنمية حدودية مستدامة في ظل منظور أحادي التوجه، يفرض منطقا أمنيا وتَسْيِيسًا لمختلف جوانب الحياة المجتمعية، بدافع الحفاظ على الأمن الحدودي والأمن العام والسيادة الوطنية.

4- تتعدّى تنمية منطقة الطالب العربي الحدودية الطابع المحلي، لتكتسي طابعا جهويا وإقليميا يكرّس ثنائية الأمن والتنمية الحدوديين من منظور الأمن الإنساني وأنسنة الحدود.

لا يستهدف طرح تنمية منطقة الطالب العربي من منظور تكاملي كما تم توضيحه مسبقا في محاور الدراسة تنمية إقليمها فحسب، بل يتعدى ذلك بكثير ليشمل منطقة حزوة التونسية كذلك، في إطار إقليم حدودي مشترك يخضع لا محالة لتفاعلات وعلاقات تأثر وتأثير ذات طابع محلي وإقليمي وحتمية المآل. لذلك يجب النظر إلى المنطقتين على أنهما "وحدة موحدة Unified Unit" يجري على إحداها ما يجري على الأخرى، وبالتالي، ضرورة التوجه نحو تأمين هذه الوحدة تنمويا وأمنيا من منظور الدراسات الحدودية الحديثة، التي تنادي بأهمية التعامل مع المناطق الحدودية من منطلق أساسيات الأمن الإنساني وأنسنة الحدود كمفهومين متلازمين، يؤسسان لما نصطلح على تسميته ب: "حوكمة صنع السياسات التنموية وإدارة الحدود Development Policy Creation & Border Management Governance" التي تقتضي تجاوز حق المناطق والمجتمعات الحدودية في بلوغ تنمية متعددة الأوجه، والإنتقال إلى الاهتمام أكثر بالإنسان والمواطن الحدودي والإستثمار في طاقاته، وضرورة تمعين النظر في ظاهرة المهاجرين والهجرة غير الشرعية بمختلف

خلفياتها، وإضفاء الطابع الإنساني على هذا الملف الذي يمكن تحويله من مصدر للخطر إلى مصدر للتنمية.

ويقدم الباحث في نهاية الدراسة جملة من التوصيات التي يمكن أن تكون مرشدا لدراسات مستقبلية في ذات الموضوع، أو في أحد أجزائه، نوردها فيما يلي:

1– ضرورة حث السلطات المركزية الجزائرية على تبني وإدماج الطرح الذي تحمله المقاربة التكاملية للتنمية في منطقة الطالب العربي، والمناطق الحدودية الأخرى في بناء السياسات والخطط والبرامج الموجهة لهذه المناطق، والتي لا بد لها أن تدمج الأبعاد المتعددة لهذه المقاربة ككل متكامل في إطار المفهوم النظري والتطبيقي ل "الحدود الناعمة Soft Border".

2– الفحص الدقيق لحالة التنمية والأمن في إقليم منطقة الطالب العربي عموما والمناطق النائية بها خصوصا، وربطها تنمويا بالمركز ممثلا في السلطات الولائية والمركزية بهدف تقليل الفجوة بين المركز والأطراف.

3– دعم وتشجيع المشاريع الإستثمارية الفلاحية محليا على مستوى إقليم الطالب العربي الحدودي وإقليميا– الإقليم الحدودي المشترك– في إطار التعاون مع الطرف التونسي، وكذا في مجال بعث سياحة حدودية من خلال إنشاء هياكل إستقبال من فنادق وغيرها، توفر الراحة وتسهل حركية السوّاح العابرين إلى تونس.

4– تعزيز الخطاب السياسي وجعله أكثر جدية في إطار التعامل مع المناطق الحدودية على غرار منطقة الطالب العربي، وضرورة توفير حيز قانوني وتنظيمي إستثنائي تستفيد منه كل المشاريع الموجهة لهذه المناطق، وكذا الإلتزام بإبرام إتفاقيات التعاون والشراكة الحدودية في المجال الإجتماعي والإقتصادي والبيئي مع الجمهورية التونسية، التي تتيح فرصا لدعم التنمية والأمن محليا وإقليميا.

5– تكثيف وتشجيع مجال الدراسات الحدودية المحلية في الجزائر بهدف توسيع دائرة المعارف الأكاديمية والبحثية التي من شأنها تنوير السلطات المركزية، ودفعها نحو تصويب عقيدة الدولة ذات التوجه الأحادي في إطار الترويج وتكريس الأمننة الحدودية الشاملة من المنظور الحديث.

6– إقتراح تمويل "الدراسات الحدودية المقارنة Comparative Border Studies" التي تهتم بقضايا التنمية والأمن على مستوى المناطق والمجتمعات الحدودية، وكذا العوامل الدخيلة والمستجدة والمتجددة وأثرها عليها محليا وإقليميا، واقتراح إدماجها كتخصص ضمن العلوم السياسية، وتشجيع إحتكاك الباحثين المهتمين بالقضايا الحدودية بالتجارب الغربية والعربية، وكذا إنشاء مركز بحث وطني يكون تابعا للحكومة مباشرة، يحظى بكل الإمكانات البشرية والمادية في سبيل بحث الحدود والقضايا الحدودية.

قائمة المراجع

I– الكتب:

1– أبو العينين حسن سيد أحمد، **جغرافيا العالم الإقليمية: الجزء الأول: آسيا الموسمية وعالم المحيط الهادي**، (بيروت، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1969).

2– العيسوي إبراهيم، **التنمية في عالم متغير**، (القاهرة: دار الشروق، 2000).

3– الكناني كامل كاظم بشير وآخرون، **السلطات المحلية والتنمية: تحليل في اللامركزية الإدارية والتنمية المحلية–مع إشارة إلى التجربة العراقية–**، (جامعة بغداد، معهد التخطيط الحضري والإقليمي للدراسات العليا، تموز 2011).

4– أبو العلا محمد علي، **فن الإتصال بالجماهير بين النظرية والتطبيق**، ط1، (مصر: دار العلم والإيمان للنشر والتوزيع، 2014).

5– العامري عصام فاهم، **المأزق العالمي للديمقراطية: بلوغ نقطة التحوّل**، ط1، (بيروت، المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، يوليو 2016).

6– العبد عاطف عدلي، عاطف العبد نهى، **الإعلام التنموي والتغير الاجتماعي: الأسس النظرية والنماذج التطبيقية**، ط 5، (د.م، دار الفكر العربي، 2007).

7– السروجي طلعت مصطفى، **التنمية الإجتماعية: المثال والواقع**، (جامعة حلوان: مكتب نشر وتوزيع الكتاب الجامعي، 2001).

8– العوامر إبراهيم محمد الساسي، **الصروف في تاريخ الصحراء وسوف**، (الجزائر، منشورات ثالة، 2007).

9– محسن عوض، كريم خميس، **الندوة الدولية حول التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي**، ط1، (القاهرة، المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ديسمبر 2013).

10– إدواردز مايكل، **المجتمع المدني: النظرية والممارسة**، ترجمة: عبد الرحمان عبد القادر شاهين، ط1، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مايو 2015).

11– بوحوش عمّار، **دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية**، ط2، (الجزائر، المؤسسة الوطنية للكتاب، دت).

12– بوحوش عمّار وآخرون، **منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الإجتماعية**، ط1، (برلين–ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2019).

13– تورين آلان، **ما الديمقراطيةُ؟**، ترجمة: عبود كاسوحة، (دمشق، منشورات وزارة الثقافة، 2000).

14– جندلي عبد الناصر، **تقنيات ومناهج البحث في العلوم السياسية والإجتماعية**، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005).

15– جامع محمد نبيل، **علم المجتمع الريفي وتطبيقاته التنموية**، (مصر، جامعة الإسكندرية، 2019).

16– جانج ساكس فولف، **قاموس التنمية: دليل إلى المعرفة باعتبارها قوة**، ترجمة: أحمد محمود، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2008).

17– حمداوي جميل، **التنمية والبيئة: أي علاقة؟**، ط1، (المغرب، 2017).

18– خليفة عبد القادر وآخرون، **تحولات المدينة الصحراوية الجزائرية**، ط1، (الأغواط–الجزائر، مطبعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة، 2018).

19– دياب سهيل رزق، **مناهج البحث العلمي**، (غزة–فلسطين، مركز التكوير التربوي بوكالة الغوث، مارس 2003).

20– رودني والتر، **أوروبا والتخلف في أفريقيا**، ترجمة: أحمد القصير، (الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1998).

21– سماحة ميشال، **أهداف التنمية المستدامة: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومقاربة الروابط**، (اللجنة الإقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، 2018).

22– شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي: المفاهيم المناهج، الإقترابات والأدوات**، (الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 1997).

23– شنابر دومينيك، كريستيان باشولييه. **ما المواطنة؟**، ترجمة: صونيا محمود نجا، ط1، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2016).

24– عارف محمد نصر، **إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي–النظرية–المنهج**، ط1، (بيروت–لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002).

25– عوض صابر فاطمة، علي خفاجة ميرفت، **أسس ومبادئ البحث العلمي**، ط1، (مصر، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 2002).

26– عليان ربحي مصطفى، غنيم عثمان محمد، **مناهج وأساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق**، ط1، (عمان، دار الصفاء للنشر والتوزيع، 2000).

27– عبيدات محمد وآخرون. **منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات**، ط2، (عمان، دار وائل للطباعة والنشر، 1999).

28– عبد السلام محمد، **الجغرافيا السياسية: دراسة نظرية وتطبيقات عالمية**، (مكتبة نور، 2020).

29– عبد الحميد محمد سامي، **أصول القانون الدولي العام**، ط1، (ج 1، القاهرة، 1989).

30– قوي بوحنية وآخرون، **حوكمة التنمية المستدامة في النظرية والتطبيق: دراسة لبعض النماذج والمؤشرات**، (الجزائر، المكتبة الوطنية الجزائرية، 2016).

31– فتح الله سعد حسبن، **التنمية المستقلة: المتطلبات والإستراتيجيات والنتائج: دراسة مقارنة في أقطار مختلفة**، ط2، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999).

32– قحف عمّار وآخرون، **حول المركزية واللامركزية في سورية بين النظرية والتطبيق**، (مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، الكتاب السنوي الرابع، سبتمبر 2018).

33– مسعود أحمد مصطفى، **أقاليم الدولة الإسلامية بين اللامركزية السياسية واللامركزية الإدارية**، (مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1990).

34– مكاوي حسن عماد، ليلى حسين السيد، **الإتصال ونظرياته المعاصرة**، ط1، (القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، 1998)، https://palstinebooks.blogspot.com.

35– مالكي امحمد وآخرون، **الإنفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية**، ط 1، (بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يوليو 2012).

36– ماكنمارا روبرت، **جوهر الأمن**، ترجمة: يونس شاهين، (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970).

37– ماك. هال توماس، **الإعلام الدولي: النظريات، الإتجاهات والملكية**، ترجمة: حسني نصر، ط2، (عبد الله الكندي، الإمارات العربية المتحدة، دار الكتاب الجامعي، 2011).

38– وحيد دويدري رجاء، **البحث العلمي: أساسياته النظرية وممارساته العلمية**، ط1، (دمشق، دار الفكر، 2000).

39– وناس منصف، **تأمين الحدود في فضاء 5+5: سبل التّعاون والإنعكاسات**، (المركز الأورومغاربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2015).

40- African Union, Department of Peace and Security, **Delimitation and Demarcation of Boundaries in Africa: General Issues and Case Studies**, 2nd edition, (Commission of the Addis Ababa, September 2013).

41- **Arab Development Outlook Vision 2030**, (Beirut, United Nations ESCWA, 2015), http://www.escwa.un.org, https://bit.ly/3DAp5fo.

42- Iva Mirinda. Pires, Others, **Borders and Borderlands: Today's Challenges and Tomorrow's Prospects**, (Proceedings of the Association for Borderlands Studies Lisbon Conference, Lisbon, Centro de Estudos Geográficos, 2012).

43- A. Kolosov .Sevastianov, P. Laine .Jussi, A. Kireev Anton, **Introduction to Border Studies**, (Dalnauka, Vladivostok, Far Eastern Federal University, 2015).

44- V. Sevastianov .Sergei, P. Laine .Jussi, A. Kireev .Anton, **«Introduction to Border Studies»**, (Dalnauka, Vladivostok, 2015).

45- A .Tengberg, S .Valencia, **"Science of Integrated Approaches to Natural Resources Management": A STAP Information Document**, (Washington, D.C, Global Environment Facility, February 2017).

46- Buzan Barry, **New Pattern of Global Security in the Twenty First Ceintury**, (International Affairs, Royal Institute of International Affairs, 1991).

47- Bereketeab Redie, **The Horn of Africa Intra-State and Inter-State Conflicts and Security**, First published, (London, Pluto Press, 2013).
48- Cilliers Jakkie, **Human Security in Africa: A conceptual framework for review**, (African Human Security Initiative, 2004).
49- Cantens Thomas, Raballand Gael, **Une Frontière très très longue, un peu difficile à vivre : Le Nord du Mali et ses Frontières**, (Paris, Fondation pour la Recherche Stratégique, 2016).
50- C .Apostolides, **The role of an integrated approach to rural development**, In: A . Nikolaidis, Rakis .G Baou, E .Stamataki, **Development of mountainous regions**, (Cahiers Options Méditerranéennes, Chania: CIHEAM, n. 28, 1997).
51- Chen Le, Bolling Rojan, Hollander Saskia, **A look at integrated approaches to food and nutrition security: working towards better design and implementation: Background study**, (Amsterdam The Netherlands, The Broker Connecting worlds of knowledge).
52- Chettri Mona, Michael Eilenberg, **Development Zones in Asian Borderlands**, edited, (Amsterdam, the Asian Borderlands book series at Amsterdam University Press, May 2021), https://www.aup.nl/en/book/9789463726238/developmentzones-in-asian-borderland, https://bit.ly/3DAz3xl.
53- Durà. A, Camonita. F, Berzi M. and Noferini A, **Euroregions, Excellence and Innovation across EU Borders. A Catalogue of Good Practices**, (Barcelona, Department of Geography, UAB, 2018).
54- Dhamotharan Mohan, **Handbook on Integrated Community Development–Seven D Approach to Community Capacity Development**, (Japan, the Asian Productivity Organization, 2009).
55- **Delimitation and Demarcation of Boundaries in Africa: General Issues and Case Studies**, (Commission of the African Union, Department of Peace and Security, African Union Border Programme (AUBP), September 2013), https://www.peaceau.org/uploads/au-2-en-2013-delim-a-demar-user-guide.pdf, https://bit.ly/3f1ENpL
56- De Coning Cedric, (**THE UNITED NATIONS AND THE COMPREHENSIVE APPROACH, DIIS REPORT 2008:14**, (Copenhagen, Denmark, Danish Institute for International Studies, DIIS, 2008), www.diis.dk, https://bit.ly/3f1uu52.
57- Ferranti David, **How to Improve Governance: A New Framework for Analysis and Action** (Washington, Brookings Institution Press, 2009).
58- Frank Flo and Smith Anne, **The Community Development Handbook, A Tool to Build Community Capacity**, (Canada, Minister of Public Works and Government Services, 1999).
59- Feed the Future, The US Government's Global Hunger & Food Security Initiative, **STRENGTHENING CIVIL SOCIETY'S ROLE IN DEVELOPMENT: A Handbook for Engagement**, https://www.feedthefuture.gov/resource/strengthening-civil-society-s-role-in-development-a-handbook-for-engagement/, https://bit.ly/3S9tFpz.
60- Goodhand Jonathan and others, **Voices from the borderlands 2020, Illicit drugs, development and peacebuilding, Drugs & (dis)order**, (SOAS University of London, 2020), www.drugs-and-disorder.org.
61- Goodhand Jonathan, **'Borderlands, Brokers and Peacebuilding: War to Peace Transitions Viewed from the Margins'**, (Working Paper 2, The Centrality of the Margins: The Political Economy of Conflict and Development in Borderlands, September 2018), http://borderlandsasia.org/, https://bit.ly/3LnQ7bG.
62- Ghanem Dalia, **Algeria's Borderlands: A Country Unto Themselves**, (Beirut, Carnegie Middle East Center, 2010), https://carnegieendowment.org/files/Ghanem-Algeria-Tunisia.pdf.

63- **Integrated Approaches for Sustainable Development Planning: The case of Goal 6 on Water & Sanitation**, (Bangkok, Thailand, United Nations Publication, 2017).
64- International Bank for Reconstruction and Development, **From Isolation to Integration: The Borderlands of the Horn of Africa**, (Washington, The World Bank, 2020), https://pure.au.dk/portal/files/218192306/Chettri_Eilenberg2021_author_s_version.pdf, https://bit.ly/3DAz3xl.
65- W. Scott .James, **Cross-Border Review: Yearbook 2015**, (Budapest, Central European Service for Cross-border Initiatives (CESCI), European Insitute of Cross-Border Studies (Esztergom), 2015).
66- Jain S.P. & Polman Wim, **A handbook for trainers on participatory local development, The Panchaati Raj model in India**, (Bangkok, Thailand, Food and Agriculture Organization of the United Nations, FAO Regional Office for Asia and the Pacific ,August 2003, https://coin.fao.org, uploaded on July,05th 2020).
67- McLinden Gerard, Fanta Enrique, Widdowson David, Doyle Tom, **Border Management Modernization**, (Washington, The International Bank for Reconstruction and Development/The World Bank, 2011), www.worldbank.org, https://bit.ly/3BPLMuH.
68- Kehinde Michael, **«Traditional Chieftaincy and Regional Integration in West Africa: the Case of Yoruba Obas»**, in: Walther Olivier and others, **West African Border Markets and Regional Integration from Below**, (African Borderlands Research Network (ABORNE) Conference organized within the 50th anniversary conference of Edinburgh University's, Centre of African Studies, 6-9 June 2012).
69- Lechevalier Arnaud, Wielgohs Jan, **Borders and Border Regions in Europe : Changes, Challenges and Chances**, (Germany, transcript Verlag, 2013).
70- Agnew John, Secor Anna, Sharpe Joane, Mamadouh Virginie, **Handbook of Political Geography**, (Wiley-Blackwell, 2015), https:// halshs.archives-ouvertes.fr, https://hal.archives-ouvertes.fr/halshs-01823059, uploaded on Jan, 25th 2021.
71- Mcloughlin Claire, **TOPIC GUIDE ON FRAGILE STATES**, (UK, University of Birmingham, The Governance and Social Development Resource Centre (GSDRC), August 2009).
72- Marenin Otwin, **Challenges for Integrated Border Management in the European Union**, (Geneva Centre for the Democratic Control of Armed Forces, 2010),.
73- Meijer Ben J.M, Aissat Abdelkader, Benchaalal Khaled, **Potato storage and processing in Algeria-Study on Potato processing and post-harvest chain in Algeria**, **(**The Netherlands, MPC Meijer Project Consultancy, Swifterbant, September 2019).
74- **Handbook of Best Practices at Border Crossings – A Trade and Transport Facilitation Perspective**, (Organization for Security and Co-operation in Europe (OSCE), United Nations Economic Commission for Europe (UNECE), 2012).
75- Plonski Sharri, Yousuf Zahbia, **Borderlands and peacebuilding: A view from the margins**, (London, Conciliation Resources, November 2018).
76- SEBAA Abdelkamel, **Guide des techniques de lutte contre l'ensablement au Sahara Algérien**, (Algerie, Centre de Recherche Scientifique et Technique Sur les Régions Arides, 2015).
77- Klingebiel Stephan, **New interfaces between security and development-Changing concepts and approaches**, (Germany, Studies / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, 2006).
78- Frank, Mark Thissen Oort, van Wissen Leo, **a Survey of Spatial Economic Planning Models in the Netherlands: Theory, Application and Evaluation**, (Rotterdam, NAi Publishers, Netherlands Institute for Spatial Research (rpb), Den Haag, 2005).

79- (**Integrated Planning & Sustainable Development: Challenges and Opportunities**, (United Nations Development Programme, on behalf of PAGE, 2016), www.un-page.org, https://bit.ly/3eNZIwa.
80- Wilde Alexandra and Others, **A Users' Guide to Measuring Local Governance**, (Oslo, UNDP Oslo Governance Center), http://www.undp.org/oslocentre, https://bit.ly/3Sg8xx9.
81- Wielgohs Jan, **Borders and Border Regions in Europe: Changes, Challenges and Chances**, (Verlag, Bielefeld, Transcript Political Sciences, Volume15, 2013).
82- Weldon Ella, **Covid 19 and the Securitisation of South African Borders: The Case for an Inclusive Response**, (SIHMA Scalabrini Institute for Human Mobility in Africa), www.sihma.org.za.

II– القوانين والمراسيم:

83– **قانون رقم 11–10** مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011 يتعلق بالبلدية، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 37، 3 يوليو 2011).
84– **قانون رقم 12–06 مؤرخ في 12 يناير 2012 متعلق بالجمعيات**، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02، 15 يناير 2012).
85– **قانون رقم 12–07** مؤرخ في 21 فبراير سنة 2012 يتعلق بالولاية، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 12، 29 فبراير 2012).
86– **قانون رقم 19–12** مؤرخ في 11 ديسمبر 2019 يعدل ويتمم القانون رقم 84–09 مؤرخ في 04 فيفري 1984 متعلق بالتنظيم الإقليمي للبلاد، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78، 18 ديسمبر 2019).
87– **القانون رقم 18–22** مؤرخ في 24 جويلية 2022 متعلق بالاستثمار، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 50، 28 جويلية 2022).
87– **المرسوم التنفيذي رقم 20–265** المؤرخ في 22 سبتمبر 2020 المتضمن إنشاء ديوان تنمية الزراعة الصناعية بالأراضي الصحراوية، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 57، 27 سبتمبر 2020).
88– **المرسوم التنفيذي رقم 21–521** المؤرخ في 26 ديسمبر 2021، يتضمن إنشاء مدرسة عليا للفلاحة الصحراوية بالوادي، (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 97، 27 ديسمبر 2021).
89– القانون الأساسي للتنسيقية الوطنية للمجتمع المدني، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، 21 جانفي 2017.

III– الأطاريح ورسائل الماجستير:

– أطاريح الدكتوراه:

90- بلقليل نور الدين، **أثر آليات تدخل الجماعات المحلية في تحقيق التنمية المحلية: دراسة ميدانية بولايتي المسيلة وباتنة**، (أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة المسيلة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018).

91- بلخير آسية، **دور الحكمانية في ترشيد السياسات التنموية في الوطن العربي خلال الفترة 2000 – 2010**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015–2016).

92- بن لعبيدي مفيدة، **الحكم الموسع آلية للتنمية المستدامة في الجزائر: ترشيد الإدارة المحلية مدخلا**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016/2015).

93- خنفري خيضر، **تمويل التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق**، (أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، غير منشورة، 2011/2010).

94- سلاوي يوسف، **مفهوم التنمية المحلية في القانون الجزائري**، (أطروحة دكتوراه في الحقوق، غير منشورة، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2018/2017).

95- ساحلي مبروك، **أزمة الدولة والتنمية في العالم العربي– دراسة حالة الجزائر–**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015/2014).

96- عقاقبة عبد العزيز، **دور السياسة العمرانية في التنمية المحلية حالة الجزائر (1990–2009)**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017–2016).

97- كاهي مبروك، **السياسة العامة لتطوير التعليم العالي في الدول المغاربية على ضوء متطلبات التنمية المحلية**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2017/2016).

98- مقدم إبتسام، **الديمقراطية التشاركية ودورها في تفعيل التنمية المحلية بالجزائر–دراسة حالة ولاية وهران**، (أطروحة دكتوراه ل.م.د في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2019/2018).

99- معاوي وفاء، **الحوكمة المحلية الإلكترونية كآلية للتنمية في الجزائر–دراسة حالة ولاية سطيف**، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2017/2016).

100- هوشات رؤوف ، **حوكمة التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية بومرداس**، (أطروحة دكتوراه ل م د في العلوم السياسية، غير منشورة، جامعة باتنة 1، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2018/2017).

101- ACILA Smail, **Introduction de l'Olivier (Olea Europaea L) à Oued Souf: Situation Actuelle et Perspective de Developement, cas de l'Exploitation Daouia**, (THÈSE de DOCTORAT ès SCIENCES en Sciences Agronomiques, Université Kasdi Merbah-Ouargla, Faculé de Sciences de la Nature et de la Vie, 2018).

102- Oduro-Ofori .Eric, **The Role of Local Government in Local Economic Development Promotion at the District Level in Ghana: A Study of the Ejisu-Juaben Municipal Assembly**, (A thesis of a Doctor Rerum Politicarum awarded by the Faculty of Spatial Planning, not published, Technical University of Dortmund, Germany, October 2011).

– رسائل الماجستير:

103- الحامدي عيدون، **أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر**، (رسالة لماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: الدراسات السياسية المقارنة، غير منشورة، جامعة محمد بوضياف المسيلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014–2015).

104- بلقاسمي رقية، **التكامل الإقليمي المغاربي: دراسة في التحديات والآفاق المستقبلية**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مغاربية، غير منشورة، جامعة بسكرة،2010–2011).

105- بلحاج مليكة، **مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي–دراسة ميدانية بريف تلمسان**، رسالة ماجستير في أنثربولوجيا التنمية، غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة تلمسان، 2010–2011).

106- بودانة كمال، **أثر الرقابة الإدارية على التنمية المحلية: دراسة ميدانية ببلدية حاسي بحبح الجلفة**، (رسالة ماجستير في علم الإجتماع، غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، 2014/2013).

107- حريزي زكرياء، **المشاركة السياسية للمرأة العربية ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية–الجزائر نموذجا**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية، منشورة، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010–2011)، مكتبة بحور المعارف، www.elma3arif.ba7r.org.

108- ريان جابر، **الزراعة في إقليم وادي سوف: الاليات–الواقع–الافاق**، رسالة ماجستير في التهيئة العمرانية، جامعة قسنطينة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة العمرانية، غير منشورة، ديسمبر 2015.)

109- زبار حسين، **التنمية المحلية بمنطقة تلمسان: مضمونها وخصوصيتها الثقافية–دراسة ميدانية**، (رسالة ماجستير في أنثربولوجيا التنمية، غير منشورة، الجزائر، جامعة تلمسان،2011–2012).

110– زعرب محمد فاروق صالح، **تنمية وتطوير المناطق الحدودية: حالة دراسية للشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة**، (رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، غير منشورة، الجامعة الإسلامية–غزة، 2013).

111– شويخ عاطف، **دراسة أثر الحزام الأخضر على ظاهرة التصحر في ولاية الوادي**، (رسالة ماجستير في هندسة المحيط، غير منشورة، المركز الجامعي العربي بن مهيدي أم البواقي، 2006–2007).

112– لوصيف الأخضر، **مدى فعالية المجالس المحلية في تحقيق التنمية**، (رسالة ماجستير في الحقوق، غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016–2017).

113– لعجال ليلى، **واقع التنمية وفق مؤشرات الحكم الراشد في المغرب العربي**، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2009–2010).

114– معتوق أسعد، **بيانات ومؤشرات التنمية الإقليمية كمدخل لصياغة الأقاليم التنموية–دراسة حالة الأقاليم السورية**، (رسالة ماجستير في الهندسة المعمارية، غير منشورة، جامعة دمشق، 2009).

115– مقروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الإقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغاربية**، (رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص: الإقتصاد الدولي، غير منشورة، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2013/2014).

116– محمد مصطفى شلش نجلاء، **دور التشبيك في تعزيز التكامل بين المؤسسات الفلسطينية الأهلية: دارسة حالة " شبكة المنظمات الاهلية البيئية الفلسطينية"**، (رسالة ماجستير في التنمية الريفية المستدامة: مسار بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية، غير منشورة، جامعة القدس– معهد التنمية المستدامة، 2013).

117– مباركي إبـراهيـم، **أثر برامج استصلاح الأراضـي الفلاحية على التنمية الريفية بمنطقة وادي سوف**، (مذكـرة مهندس دولة في الفلاحة الصحراويـة–فرع فلاحة صحراويـة، غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية علوم الطبيعة والحياة، 2014/2015).

118– يوسف الخنسا حنان، **أثر البلديات في تنمية المجتمع المحلي**، (رسالة ماجستير في علم الإجتماع، غير منشورة، جامعة بيروت العربية، كلية الآداب، 2015–2016).

119- Morgan .S, **A Framework for Community Participation in the Planning, Implementation, ;onitoring and Evaluation of Development Programmes at the Local Level**, (Thesis for the degree of Master of Arts in the subject Development Administration, University of South Africa, March 2002.)

120- Rigg Mathieu, **The Relevance of Borders in The 21st Century**, (A Thesis of Graduation Requirements, Alabama, Air University, School of Advanced Air and Space Studies, Maxwell Air Force Base, June 2017).

IV– الملتقيات:

121– بن مرار جمال، ملاح نصيرة، **البرامج التنموية لتدعيم الأمن والإستقرار المجتمعي في المناطق الحدودية الجزائرية**، (مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية في الجزائر وتأثيرها على الأمن المجتمعي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 11 أفريل 2021).

122– حدوش وردة، بسة سامي، **ماهية مناطق الظل وقراءة في وضعية البرنامج الإستعجالي الخاص بمناطق الظل**، (مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الدولي حول: المقاولاتية والتنمية المستدامة في المناطق الحدودية، جامعة تامنغست، 26–27 جوان 2021).

123– دوزي وليد، **العوامل المؤثرة في عملية الإصلاح الإداري (الدول المغاربية أنموذجا)**، (مداخلة في إطار الملتقى المغاربي الأول حول: الإصلاح الإداري في التشريعات المغاربية–الواقع والآفاق، جامعة بشار–الجزائر، يومي 12–13 أبريل 2017).

124– غالم عبد الرحمان، **التنمية المستدامة في المناطق الحدودية–دراسة حالة الجزائر–**، (مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية في الجزائر وتأثيرها على الأمن المجتمعي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 11 أفريل 2021).

125– مداني ليلى، سلمة بورباح، **تفاوت فرص وتحديات تهيئة استدامة المناطق الحدودية في الجزائر**، (مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية في الجزائر وتأثيرها على الأمن المجتمعي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 11 أفريل 2021).

126– هيمة عمارة، **آلية التطوير والتخطيط الإقليمي الإنمائي: لطريق السيار الجزائري شرق غرب بالجزائر نموذجا**، (مداخلة مقدمة في إطار الملتقى الوطني حول: التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية في الجزائر وتأثيرها على الأمن المجتمعي، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، 11 أفريل 2021)

127– يوسفي محمد، ملوكي عمر، **تجارة المقايضة فرصة لاستثمار الجزائر في الأسواق الإفريقية وتنمية المناطق الحدودية**، (ورقة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول: الشراكة والإستثمار في إفريقيا والفرص المتاحة للإقتصاد الجزائري. يومي 06 و07 مارس 2019، تامنغست –المركز الجامعي أمين العقال الحاج موسى أق أخموك).

128- Bentaleb Sami, (**Borderland civil Society & Development in Globalization Era: Turn in Role & Functions in the context of Participatory Approach**, presented paper in context of international webinar: Entrepreneurship & development in border areas, University of Tamanrasset, Faculty of economic, commercial & management sciences, 26-27th June 2021).

129- Bentaleb Sami, **Cross-Border Cooperation-Territorial Strategy in the context of a Soft Border as a Modern Perspective**, (Paperwork Presented in the context of International Webinar: Sustainable Development in the Border areas of Shadow in Algeria & its Impact on

Societal Security, University of Boumerdes, Faculty of Law & Political Sciences, April, 11th 2021).
130- FLORIDIA ANTONIO. **Participatory Democracy versus Deliberative Democracy: Elements for a Possible Theoretical Genealogy. Two Histories, Some Intersections**, (7th ECPR General Conference Sciences Po, Bordeaux, 4 - 7 September 2013, https://www.google.com/url?sa, https://bit.ly/3qJhpQq).
131- Iva Mirinda. Pires and Others, Borders and Borderlands: Today's Challenges and Tomorrow's Prospects, (Proceedings of the Association for Borderlands Studies Lisbon Conference, Lisbon, Centro de Estudos Geográficos, 2012).
132- I. Finel. Bernard, **New Thinking about Security? Analytical Pitfalls and Applications to the Americas**, (Forum on the Future of International Security in the Hemisphere, Washington, Georgetown University, 19-20 April 1999).
133- Meijers Evert, Stead Dominic, **Policy integration: what does it mean and how can it be achieved? A multi-disciplinary review**, (Berlin Conference on the Human Dimensions of Global Environmental Change: Greening of Policies – Interlinkages and Policy Integration, 2004), p2, https://userpage.fu.berlin.de, https://bit.ly/3UmpmbC, uploaded on July, 16th 2020.

V- المجلات:

134- أحمد سعيد إبراهيم، **الحدود والقضايا الجيواستراتيجية في إقليم المشرق العربي (تاريخياً وحضارياً)**، (مجلة جامعة دمشق–المجلد 30- العدد 1+2-2014)، ص ص: 669-703.
135- أحمد المطردي حواء، **الحدود الليبية التونسية: دراسة في الجغرافيا السياسية**، (مجلة البحوث الأكاديمية العدد الثالث عشر يناير 2019)، ص ص: 633-655.
136- آكلي زكية، كافي فريدة، **التنمية المحلية في الجزائر: قراءة للنهوض بالمقومات وتجاوز العوائق**، (مجلة إقتصاديات المال والأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، الجزائر- ميلة، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوصوف، مارس 2017)، ص ص: 95-114.
137- التجاني مصعب، **التطور الديمقراطي المغربي؛ الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية من خلال النص الدستوري**، (برلين-ألمانيا، المركز الديمقراطي العربي، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد 18، المجلد 03، نوفمبر /تشرين 2019، المركز الديمقراطي العربي)، ص ص: 163-182.
138- الرفاعي محمد خليل، **دور الإعلام في العصر الرقمي في تشكيل قيم الأسرة العربية: "دراسة تحليلية"**، (مجلة جامعة دمشق، المجلد الأول+الثاني، العدد 27، 2011)، ص ص: 687-743.
139- بلخير آسية ، **المجتمع المدني وسؤال المواطنة: فرص التفعيل وحدود التأثير**، (مجلة العلوم الإنسانية، العدد الثامن/ الجزء (1)، ديسمبر 2017)، ص ص: 11-27.
140- براقدي سليم، **الواقع الإقتصادي عبر المجالات الحدودية في الجزائر**، (مجلة علوم وتكنولوجيا، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1، عدد 41، جوان 2015)، ص ص: 27-38.

141- براي نورالدين، عمارة نعيمة، **أثر آلية التخطيط البيئي في دعم الشراكة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT أنموذجا**، (مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد العاشر، المجلد الأول، جوان 2018)، ص ص: 308-325.

142- بلة نزار، بن دراج المسعود إلياس، **دور الجماعات الإقليمية في تنمية وتطوير الحدود**، (جامعة زياني عاشور، مجلة مفاهيم للدراسات الفلسفية والإنسانية المعمقة، العدد السابع، مارس 2020)، ص ص:71-78.

143- بن مرار جمال، ملاح نصيرة، **البرامج التنموية لتدعيم الأمن والإستقرار المجتمعي في المناطق الحدودية الجزائرية**، (جامعة بومرداس، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021)، ص ص: 299-312.

144- بلخثي نجية، بن رحو سهام، **تحديات الأمن الحدودي الجزائري: دراسة حالة الحدود الجنوبية**، (جامعة بومرداس، مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد الخاص (01)، 2021)، ص ص: 47-62.

145- بوجيت مليكة، **نحو دعم المقاربة التشاركية لتنمية المناطق الحدودية برنامج كابدل: الواقع والتحديات**، (مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد 01، 2021)، ص ص:361-374.

146- بن مرسلي رافيق، بوناصر إبراهيم، **التنمية المستدامة في مناطق الظل الحدودية: بين متطلبات التنمية المحلية ورهان الأمن المجتمعي**، (مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص01، 2021)، ص ص: 168-176.

147- بوترعة شمامة، **الهجرة غير الشرعية كمهدد للمناطق الحدودية الجزائرية وآليات مكافحتها –ولاية تمنراست نموذجا–**، (مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021)، ص ص: 77-90.

148- بن قيطة مراد، **التنمية المستدامة للمناطق الحدودية في إطار التجربة الأوربية: نموذج المنطقة (saar lor lux+) الكبرى**، (جامعة بومرداس، مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد الخاص (01)، 2021)، ص ص: 390-402.

149- تامر محسن، باهي يوسف، **دور السياحة الثقافية في تحقيق التنمية المستدامة–ولاية وادي سوف نموذجا**، (مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الإقتصادية، المجلد 04/العدد 02، 2020)، ص.ص: 10-31.

150- **تنمية ولايات الجنوب الكبير: مكاسب استراتيجية ووتيرة تصاعدية**، (الجزائر، مجلة الداخلية، العدد 2-2018، المؤسسة الوطنية للإتصال والنشر والإشهار، 2018)، ص ص:01-120.

151- حجاب عبد الله، **التنمية المحلية ...النظريات الاستراتيجيات والأطراف الفاعلة لتحقيقها**، (مجلة الدراسات القانونية والسياسية –العدد 60، جوان2017)، ص ص: 253-266.

152- خان أحلام، صورية زاوي، **السياحة البيئية وأثرها على التنمية في المناطق الريفية**، (جامعة محمد خيضر بسكرة، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جوان 2010)، ص ص: 224-246.

153- خروف منير، فريحة ليندة، بوعزيز ناصر، **أثر التجارة الدولية على المناطق الحدودية في الجزائر– دراسة تحليلية للطريق العابر لإفريقيا–**، (مجلة الإقتصاد والقانون، العدد 03، ديسمبر 2018)، ص ص: 110-121.

154- داي وسام، **تطبيق السياسات الإقليمية للذكاء الإقتصادي في الجزائر: واقع وآفاق**، (مجلة العلوم الإقتصادية، العدد 35، المجلد 9، آذار/2014)، ص ص: 1-38.

155- دخان نور الدين، الحامدي عيدون، **مسار تأمين الحدود الجزائرية بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية**، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 14، جانفي 2016)، ص ص: 171-186.

156- درايدي حميدة، **إستراتيجية تنمية المناطق الحدودية بالجزائر: بين التحديات والمقومات**، (جامعة بومرداس، مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021)، ص ص: 333-345.

157- رمضان عبد المجيد، **الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)**، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 16، جانفي 2017)، ص ص: 75-88.

158- زعروري حدوش وردية، **تعليق على المرسوم الرئاسي رقم 21-139 المؤرخ في 12 أفريل 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني**، (جامعة تيزي وزو، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، المجلد 16، العدد 02، 2021)، ص ص: 410-430.

159- صحراوي مصطفى، كروري خلود، **أثر التهديدات الأمنية على الإستثمار في المناطق الحدودية– الجزائر أنموذجا**، (مجلة العلوم القانونية والإجتماعية، المجلد 4، العدد 3، 2019)، ص ص: 14-27.

160- صيد صابرة، محلق عبد الغني، **إشكالية تأمين الحدود وتنمية المناطق الحدودية: قراءة في أهم تجارب بعض الدول في تنمية وتطوير المناطق الحدودية**، (مجلة الإقتصاد والقانون، العدد 03، ديسمبر 2018)، ص ص: 151-160.

161- علاق جميلة، بولمشاور رباب، **المناطق الحدودية للجزائر بين متطلبات التنمية المحلية وتعزيز مقدرات السياحة الوطنية**، (المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، المجلد 04، العدد 02، جويلية 2019)، ص ص: 205-227.

162- عيسى محمد عبد الشفيع، "**مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الإجتماعية**"، (بحوث إقتصادية عربية، عدد 44، 2008)، ص ص: 156-174. https://iefpedia.com/arab/?p=13704.

163- غزال مفتاح، **التنمية وإشكالية تحقيق الأمن الحدودي"دراسة نظرية"**، (المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد الثالث – العدد الأول، 2019)، ص ص: 390-408.

164- غريب حكيم، **ثنائية الأمن والتنمية بالأقاليم الحدودية للجزائر: دراسة حالة تبسة**، (مجلة العلوم القانونية والسياسية، المجلد 10، العدد 01، أفريل 2019)، ص.ص: 1106-1117.

165- غالم عبد الرحمان، **التنمية المستدامة في المناطق الحدودية – دراسة حالة الجزائر–**، (جامعة بومرداس، مجلة السياسة العالمية، المجلد (05)، العدد الخاص (01)، 2021)، ص ص: 91-106.

166- فردي كريمة، **إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في تحقيق الإنصاف الإقليمي**، (مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021)، ص ص: 193-202.

167- كلاع شريفة، **التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية الجزائرية: تجارة وتهريب المخدرات أنموذجا**، (مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021)، ص ص: 33-46.

168- لبصير فطيمة، **الإعلام التنموي ودوره في تفعيل التنمية المحلية**، (مجلة العلوم الإنسانية، عدد 47، مجلد ب، 2017)، ص ص: 51-60.

169- لنصاري أحمد مختار، بلال سيد أحمد، **الديناميكية السوسيو اقتصادية للمناطق الحدودية بأقصى الجنوب الجزائري بين رهان التخطيط وواقع التنمية–حالة المقاطعة الادارية برج باجي مختار –ولاية أدرار –** ، (المجلة العربية للأبحاث والدراسات في العلوم الإنسانية والإجتماعية، مجلد 12، عدد 1، جانفي 2020)، ص ص: 740- 752.

170- مصطفاوي عمّار، **مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية: إقليم وادي سوف أنموذجا**، (مجلة البحوث والدراسات، العدد 24، 2017)، ص ص: 287-306.

171- مطالبي بسمة، **طبيعة التهديدات اللاتماثلية في المناطق الحدودية**، (مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021)، ص ص: 137-153.

172- ناجي عبد النور، **دور الجماعات المحلية في تقديم الخدمات العامة (تجربة البلديات الجزائرية)**، (مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جانفي 2009)، ص ص: 140-149.

173- ناجي عبد النور، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية المستدامة**، (مجلة أكاديميا، العدد الأول، جانفي 2013)، ص.ص: 29-42.

174- هيمة عمارة، **آلية التطوير والتخطيط الإقليمي الإنمائي: الطريق السيار الجزائري شرق غرب بالجزائر نموذجا**، (مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01، 2021)، ص.ص: 253-265.

175- يوسفي محمد، **تجارة المقايضة كأداة لتنمية المناطق الحدودية بالجزائر**، (مجلة شعاع للدراسات الإقتصادية، العدد السابغ، 2018)، ص ص : 22-33.

176- Al-Malla Mhmd. Ziad, Albaridi Obeida, Aljayouch Tarif Ahmed, **The importance of Public Participation in the Integrated Rural Development, The experiences of Advanced and Developing Countries**, (Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies 180- Engineering Sciences Series Vol. (38) No. (1) 2016), pp: 455-476.

177- Aaheim Naper .Anja, **Compassionate Border Securitisation? Border Control in the Scandinavian News Media during the 'Refugee Crisis'**, (Nordic Journal of Migration Research, 12(1)), 2022), p5, pp. 4–20, https://journal-njmr.org/article/10.33134/njmr.494/, DOI: https://doi. org/10.33134/njmr.494.

178- Bentaleb Sami, **Cross Border Cooperation: Territorial Strategy in the context of Soft Border as a Modern Perspective**, (WORLD POLITICS, Volume (05), Special N° (01), Year (2021)), pp: 219-235.

179- Beck Joachim, **Cross-Border Cooperation: Challenges and Perspectives for the Horizontal Dimension of European Integration**, (Administrative Consulting (Scientific Journal of the University of St. Petersburg, No 2/ 2018), pp. 32-42.

180- Baltà Portolés .Jordi, **Cross-Border Cooperation and Cultural Communities in Europe**, (Brussels CMC papers |2015 | 3, Centre Maurice Coppieters, July 2015), pp: 19.20, https://www.academia.edu/26773133//Cross_border_Cooperation_and...

181- Castanho Rui Alexandre , Loures Luís, Cabezas José, Garrido Velarde Jacinto, **The Socio-Cultural Factors in the Common Strategic Planning in European Territories: Principles for Sustainable Development Extracted from Borderlands**, Wseas Transactions on Environment and Development, Volume 16, November 2020, https://bit.ly/3dlsF2c, DOI: 10.37394/232015.2020.16.79, p.p: 764-775.

182- Cordeiro Viana .e Silva Caroline, Eugenio .Pereira Alexsandro, **International Security and New Threats: Securitisation and Desecuritisation of Drug Trafficking at the Brazilian Borders**, (International Security and New Threats, vol. 41(1), Jan/Apr 2019), p.p: 209-233, http://dx.doi.org/10.1590/S0102-8529.2019410100011, https://bit.ly/3Ul11D1.

183- Deleixhe Martin, Dembinska Magdalena, Danero Iglesias Julien, Martin Deleixhe, Magdalena Dembinska & Julien Danero Iglesias, **Securitized Borderlands**, (Journal of Borderlands Studies, 34:5, 2019), p.p 639-647, https://www.academia.edu/40835307/Securitized_Borderland,https://doi.org/10.1080/08865655.2018.1445547

184- E.Aragones, S.Sanchez-Pagés, **A Theory of Participatory Democracy based on the real case of Porto Alegre**. (European Economic Review, Volume 53, Issue 1, (2008)) pp: 56-72, www.elsevier.com/locate/eer).

185- Fehérvölgyi Beáta, Birkner Zoltán, Erzsébet Peter, **The Trans-Border Co-operation as the Successful Realization of the "GLOKAL"14 Philosophy**, (Deturope – The Central European Journal of Regional Development and Tourism, Vol.4, Issue 2, 2012), pp: 71-97.

186- Fisher Jonathan, Anderson David .M, **Authoritarianism and the Securitization of Development in Africa**, (International Affairs, Volume 91, Issue 1, January 2015), p 132, https://doi.org/10.1111/1468-2346.12190, https://bit.ly/3BMzrYj, pp 131–151.

187- Gallien Max, **Informal Institutions and the Regulation of Smuggling in North Africa**, (LSE Research Online, December 2018), http://eprints.lse.ac.uk/id/eprint/90957, https://bit.ly/2lV1SyB.

188- Hellman Lisa, Smith Edmond , **Global border making and securitisation in the early modern world: introduction**, (Journal of the British Academy, 9(s4), 27 August 2021), pp: 1–12, DOI: https://doi.org/10.5871/jba/009s4.001.
189- Kiefer Andreas, **Europe on the Threshold of a New Dimension in Cross-Border Cooperation**, (The Journal of Cross Border Studies in Ireland, Volume 9, 2014).
190- Khaldoon A. Mourad, Helen Avery, **The Sustainability of Post-Conflict Development: The Case of Algeria**, (Sustainability, May, 29th 2019), www.mdpi.com/journal/sustainability, https://www.mdpi.com/2071-1050/11/11/3036, doi:10.3390/su11113036. https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/deed.en_US, DOI: 10.37394/232015.2020.16.79,
191- Laine Jussi. P, **The Multiscalar Production of Borders**, (Geopolitics, VOL. 21, NO. 3, 2016), http://dx.doi.org/10.1080/14650045.2016.1195132, https://bit.ly/3xzRBKp, p.p: 465–482.
192- Medarag Hana, Boubir Narou, Farhi Abdallah, **Le Rôle des Services et des Investissements dans l'hypertrophie de la ville d'El Oued au bas Sahara algérien**, (Environnement Urbain / Urban Environment [En ligne], Volume 3 | 2009, mis en ligne le 09 Septembre 2009, URL : http:// journals.openedition.org/eue/921).
193- Mikhaylova Anna .A, Wendt Jan .A, Hvaley Dmitry .V, Bógdał-Brzezi ´nska .Agnieszka and Mikhaylov Andrey .S, **Impact of Cross-Border Tourism on the Sustainable Development of Rural Areas in the Russian–Polish and Russian–Kazakh Borderlands**, (Sustainability,14, 2409, 2022),https://www.mdpi.com/journal/sustainability, https:// doi.org/10.3390/su14042409, https://bit.ly/3UmenPu.
194- Németh Sarolta, Németh Ágnes, Kaisto Virpi, **Research Design for Studying Development in Border Areas: Case Studies towards the big picture?**, (Belgeo [Online], 1 | 2013, Online since 31 October 2013, connection on 19 April 2019), p.p: 1-13, URL: http://journals.openedition.org/belgeo/10582, https://doi.org/10.4000/belgeo.10582).
195- Ould Rebai Abdekrim et Autres, **Une Innovation Incrémentielle: La Conception et la Diffusion d'un Pivot d'Irrigation Artisanal dans le Souf (Sahara Algérien)**, (Cahiers Agriculture, 26, 2017), p.p: 1-9, www.cahiersagricultures.fr , DOI : 10.1051/cagri/2017024, https://bit.ly/3f1kQ23).
196- Ouendeno Mohamed Lamine, **L'Agriculture Irriguée au Souf –El Oued (Algérie): Acteurs et Facteurs de Développement**, (Journal Algérien des Régions Arides (JARA) 13 (2), Dec 2019), p.p : 114-128.
197- Sen Choudhury .Payel, **Media in Development Communication**, (Global Media Journal – Indian Edition/ISSN 2249-5835 Winter Issue / Vol. 2/No.2, December 2011, p.p: 1-13, https://www.caluniv.ac.in/globalmediajournal/winter%20Issue%20December%202011%20Commentaries/C5%20Sen%2Choudhurry.pdf.
198- ȘLUSARCIUC Marcela, **Development of Cross-Border Areas: Study Cases Review**, (the USV Annals of Economics and Public Administration, Volume 15, Issue 1(21), 2015), p.p: 142-151).
199- Taillon Ruth, Ruth Taillon, **Impact Assessment: Developing an Innovative Methodology to Support Cross-Border Cooperation**, (Centre for Cross Border Studies, The Journal of Cross Border Studies in Ireland, N8, Spring 2013), p.p: 43-58, https://crossborder.ie/journal/ccbs-issue-8/, https://crossborder.ie/newsite/wp-content/uploads/2021/07/journal-No8.pdf.

VI– التقارير:

200– اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **إعتماد نهج تنمية المجتمع المحلي كأداة لصياغة السياسة الإجتماعية على الصعيد المحلي**، الأمم المتحدة، المجلس الإقتصادي والإجتماعي، 18 أكتوبر 2006.

201– **الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030)**، وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبية الإستثمار.

202– **تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية: المكونات الاساسية لمخطط العمل للتهيئة وتنمية المناطق الحدودية الجنوبية**، (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة الداخلية والجماعات الداخلية، الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الآقاليم، 13–14 أكتوبر 2018).

203– **تقرير الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي**، (المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية – مكتب تونس، www.democracy-reporting.org).

204– **تونس الحدودية: جهاد وتهريب**، (تقرير الشرق الأوسط/شمال إفريقيا رقم 148، مجموعة الأزمات الدولية، بلجيكا، 28 نوفمبر 2013).

205– **دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء**، (لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، ديسمبر 2009، https://badea.org/Portal/Document_Repository/97/3_arabe_res.pdf).

206– فريق الأمم المتحدة القطري في العراق، التنمية المكانية 2013–2017، (بغداد، تشرين الثاني 2012).

207– **مونوغرافيا الوادي 2011**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، جويلية 2012).

208– **مونوغرافيا الوادي 2012**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، أفريل 2013).

209– **مونوغرافيا الوادي 2013**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، سبتمبر 2014).

210– **مونوغرافيا الوادي 2014**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، جويلية 2015).

211– **مونوغرافيا الوادي 2015**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، سبتمبر 2016).

212– **مونوغرافيا ولاية الوادي 2016**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، مارس 2017).

213– **مونوغرافيا الوادي 2017**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، ماي 2018).

214– **مونوغرافيا الوادي 2018**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، ماي 2019).

215– **مونوغرافيا الوادي 2019**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، ماي 2020).

216– **مونوغرافيا ولاية الوادي 2020**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، مارس 2021).

217- **مونوغرافيا الوادي 2021**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، مارس 2022).

218- **Annuaire Statistique de la Willaya D'Eloued 2020**, Direction Générale du Budget D.P.S.P de la Willaya D'Eloued, Avril 2021.

219- BERRAH Mounir Khaled, **LES PRINCIPAUX INDICATEURS DU SECTEUR DE L'EDUCATION NATIONALE Année scolaire 2018-2019**, la Direction Technique chargée des Statistiques Régionales, de l'agriculture et de la Cartographie Direction des publications et de la Diffusion, Alger, Novembre 2019, **https://www.ons.dz/IMG/pdf/education_nat2018-2019.pdf**, vu le 26 Juin 2021.

220- Benedicto Ainhoa .Ruiz, Pere Brunet, Ruiz. Benedicto Ainhoa, Brunet Pere, **BUILDING WALLS: Fear and securitization in the European Union**, Barcelona, Centre Delàs d'Estudis per la Pau, September 2018, https://www.tni.org/files/publication-downloads/building_walls_-_full_report_-_english.pdf.

221- Decoville Antoine, Durand Frédéric, Feltgen Valérie, **Opportunities of Cross-Border Cooperation between Small and Medium Cities in Europe**, (Luxembourg, Department of Spatial Planning and Development – Ministry of Sustainable Development and Infrastructure in Luxembourg, Luxembourg Institute for Soci-Economic Resareach, 2015), https://www.researchgate.net/publication/281269439, https://bit.ly/3Bsh35G.

222- Herbert Matt, Gallien Max, **Divided they fall Frontiers, Borderlands and Stability in North Africa**, (NORTH AFRICA REPORT 6, Institute for Security Studies, December 2020).

223- Hall Samuel, (**Setting standards for an integrated approach to reintegration**, commissioned by IOM and funded by DFID, 2017), www.samuelhall.org, https://bit.ly/3Um1qFm.

224- (**INTEGRATED APPROACHES TO SUSTAINABLE INFRASTRUCTURE**, United Nation Environment Programme), p8.

225- **Invest in Algeria, Willaya d'Eloued**, (ANDI 2013, www.andi.dz).

226- Large-Scale Integrating Project, **Bordering, Political Landscapes and Social Arenas: Potentials and Challenges of Evolving Border Concepts in a post-Cold War World**, EUBORDERSCAPES Final Report, 2011.

227- Ministère de l'Industrie et Mines, **Information Bulletin PME Statistiques 2017**.

228- Petruney Tricia, (**RESOURCE PACKAGE FOR Integrated Development**, May 2016), https://www.fhi360.org/ integrated-development, https://bit.ly/3BiGUN6.

229- Srinivasan P.V, **Regional Cooperation and Integration through Cross-Border Infrastructure Development in South Asia: Impact on Poverty**, (Asian Development Bank, Philippines, ADB South Asia Working Paper Series, No. 14|, November 2012), https://www.adb.org/sites/default/files/publication/30065/regional-cooperation-integration-south-asia.pdf, https://bit.ly/3eZVCB7.

230- The Word Bank Group**,** **What is Sustainable Development**, http://www.worldbank.org/depweb/English /sd.html, uploaded on 26th May 2020.

231- **Annuaire Statistique de l'Algérie 2010-2012**, (Office National des Statistiques, Volume n° 30, Edition 2014).

232- Olivier J. Walther, **Frontières, Sécurité et Développement en Afrique de L'Ouest, (**Notes ouest-africaines, N°26, Éditions OCDE, Paris, 2019), https://doi.org/10.1787/74a9db76-fr.

233- Tadesse Abebe. Tsion, **Securitisation of Migration in Africa: The Case of Agadez in Niger**, (Africa Report 20, Institute for Security Studies, December 2019), https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/ar20.pdf.

234- United Nations, **WORKING TOGETHER: (Integration, Institutions and the Sustainable Development Goals: World Public Sector Report 2018**, New York, Department of Economic and Social Affairs, 2018), publicadministration.un.org.
235- **Utilisation des systèmes spatiaux nationaux dans le développement et le suivi des zones frontalières**, (AGENCE SPATIALE ALGERIENNE, CIC -13-14 Octobre 2018).
236- Ella Weldon, **Covid 19 and the Securitisation of South African Borders: The Case for an Inclusive Response**, (SIHMA Scalabrini Institute for Human Mobility in Africa), www.sihma.org.za, https://bit.ly/3xtTqrZ.

VII– الجرائد والتقارير المصورة:

237– **العزلة، بيروقراطية الإدارة والتهميش: ثالوث يلازم قرية بوطبيقة الحدودية ببشار**، (تقرير مصور للقناة التلفزيونية البلاد نات، https://fb.watch/as2mlyj0n7، https://bit.ly/3BtYAFX، 04 نوفمبر 2019، تم الاطلاع يوم 15 ماي 2020).
238– القسم المحلي، **إنجاز 71 بالمائة من مشروع خط السكة الحديدية تقرت–حاسي مسعود**، (يومية الموعد الوطنية، العدد 3086، 31 ماي 2021)، https://cdn.elmaouid.dz/wp-content/uploads/2021/05/31-05-2021.pdf.
239– تسليم خط السكة الحديدية تقرت–حاسي مسعود خلال 2021، (يومية الشهاب الوطنية، العدد 7569، 21 فيفري 2021)، https://elchihab.dz/wp-content/uploads/2021/02/JOURNAL-DU-21-02-2021.pdf.
240– **تقرير صحفي حول مشاكل الفلاحة في منطقة الطالب العربي**، (القناة الأولى للتلفزيون الجزائري، نشرة الثامنة الإخبارية، 25 جويلية 2021، ساعة 15: 20h).
241– خلية الإعلام والإتصال لولاية الوادي، **لقاء صحفي مصوّر لوالي ولاية الوادي السيد: "عبد القادر بن سعيد" حول مجهودات الدولة فيما يتعلق بتنمية المناطق الحدودية**، (https://www.youtube.com/watch?v=y6T0vlNNk34، 04 جانفي 2018، تم الإطلاع يوم 20 ماي 2020).
242– محمد يسين، **بسبب إنتشار سوسة النخيل وغياب دعم الفلاحين بالمبيدات الوقائية، 70% من ثروة النخيل في الطالب العربي مهددة بالزوال**، (جريدة التحرير، العدد 1997، 12 ماي 2020).
243– **مداخلة مصورة لوزير الاشغال العمومية "عبد الغني زعلان" في إطار الملتقى الوطني حول تنمية المناطق الحدودية**، https://fb.watch/as3j2os0Rt، 13 أكتوبر 2018، تم الإطلاع يوم 17 أوت 2020).
244– مكاوي عبد القادر، **إذاعة الجديد أف. أم**، (https://www.facebook.com/groups/288133448534140/permalink/، 18 جانفي 2021، تم الإطلاع يوم 27 مارس 2021).

245- نصرات عائشة، **إذاعة الجديد أف. أم**، (https://www.facebook.com/groups/288133448534140/permalink/، 18 جانفي 2021، تم الإطلاع يوم 27 مارس 2021).

VIII- المواقع الإلكترونية:

246- العيدي صونية، **المجتمع المدني ...المواطنة والديمقراطية: جدلية المفهوم والممارسة**، (https://www.univ-biskra.dz، تم الإطلاع يوم 2020/06/28).

247- المؤدّب حمزة، **الوجه الخفي للتجارة غير الرسمية العابرة للحدود في تونس بعد العام 2011**، (15 تموز /يوليو 2021،.d[https://carnegie-mec.org/2021/07/15/ar-pub-84891، تم الإطلاع يوم 25سبتمبر 2021).

248- الوكالة ستمول أكثر من 140.000 مشروع لعام 2015، (https://www.angem.dz/ar/a_la_une/49-، تم الإطلاع يوم 26 جوان 2021).

249- **الإقليم، إقليم**، (https://ar.wikipedia.org/wiki/، تم الإطلاع يوم 07 جوان 2021).

250- **المنطقة، منطقة**، (https://ar.wikipedia.org/wiki/، تم الإطلاع يوم 07 جوان 2021).

251- **التخوم**، معجم اللغة العربية المعاصرة، (https://www.arabdict.com/ar/عربي-عربي/تخوم، تم الإطلاع يوم 23 مارس 2021).

252- **القرض المصغر بالوادي ينظم أياما تحسيسية لدعم الفلاحة المحلية**، (11 جوان 2015، https://www.altahrironline.dz/ara/articles/183335، تم الإطلاع يوم 06 جوان 2021).

253- **الجزائر- مخطط التنمية للمناطق الحدودية**، (15 أكتوبر 2018، < https://www.assawt.net/wp-content/themes/newsbt/resize.php?src، تم الإطلاع يوم 01 أكتوبر 2020).

254- **إفتتاح الجامعة الربيعية لدار المقاولاتية بجامعة الوادي**، (24 ماي 2021، https://www.altahrironline.dz/ara/articles/360748، تم الإطلاع يوم 06 جوان 2021).

255- **آليات الديمقراطية التشاركية بالمغرب**، (البرلمان، مجلس المستشارين، المملكة المغربية، مركز الدراسات والبحوث في الشؤون البرلمانية، https://participer.ma، تم الاطلاع يوم 2020/09/02).

256- بركات بسمة، **إتفاق تنموي وأمني لمناطق الحدود بين تونس والجزائر**، 07-10-2018، (https://www.alaraby.co.uk/Print/3f9b540d-4039-45e8-a648-9a4779a0938d/6a0b8523-e830-43f0-a49b-ae62d69682a2، تم الإطلاع يوم 27 جوان 2020).

257- ت .م، **الجزائر: ترقيم الولايات العشر الجديدة في الجنوب**، (https://www.atlas-times.com/index.php/en/newsfeeds، 26 مارس 2021، تم الإطلاع يوم 15 جويلية 2021).

258- ت .يوسف، **الوادي تتحوّل إلى أهم منطقة سياحية في الجزائر** ، (أخبار اليوم، 12 - 01 - 2019، https://www.djazairess.com/akhbarelyoum/263801، تم الإطلاع يوم 13 جانفي 2022).

259- **تعريف ومعنى الحد في معجم المعاني الجامع - معجم عربي عربي**، (https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/، تم الإطلاع يوم 23 مارس 2021).

260- حشيفة سفيان، المعابر الحدودية. منصّات للإقلاع التّنموي !، 06 أوث 2021، (http://www.ech-chaab.com/ar/، https://bit.ly/3DvGRQY، تم الإطلاع يوم 10 أوت 2021).

261- **«داعش» يهدد دول الساحل وشمال إفريقيا، 12 فبراير 2022**، (https://www.okaz.com.sa/news/politics/2096894، تم الإطلاع يوم 27 أفريل 2022، ساعة 10h:00).

262- رمزي وليد، **قصد تنميتها لمواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة: هذا ما تريد الجزائر فعله بالولايات الحدودية**، (13 أكتوبر 2018، https://www.tsa-algerie.com/ar/، تم الإطلاع يوم 01 ديسمبر 2020).

263- ز .زبير، **أمن الجزائر مرتبط بأمن المناطق الحدودية وتنميتها**، (https://www.elmassa.com/dz/، تم الإطلاع يوم 17 نوفمبر 2021).

264- عبد العال أحمد محمد، "**المدن الجديدة والتنمية الإقليمية في مصر**، (12 أبريل 2015، https://www.arabgeographers.net/vb/thr، تم الإطلاع يوم 2020/08/27).

265- عرب هاني، **محاضرات الإدارة المحلية: دراسات في المفاهيم والمبادئ**، (ملتقى البحث العلمي، www.rsscrs.info، تم الإطلاع يوم 25 جوان 2020).

266- غاليان ماكس، هربرت مات، **مخاطر التشدد في ضبط الحدود في شمال أفريقيا**، 16 آب/أغسطس 2018، (https://carnegieendowment.org/sada/77055، تم الإطلاع يوم 28 أوت 2021).

267- قائمة_الطرق_الوطنية_في_الجزائر، (https://ar.wikipedia.org/wiki/، تم الإطلاع يوم 29 ديسمبر 2021).

268- لونيس فارس، **أمن الحدود الجزائرية في ظل التهديدات فوق الدولاتية ومنطق اللاحدود الجغرافية "دراسة حالة الطوارق"**، 27 يوليو 2016، (https://www.democraticac.de/?p=34694، تم الإطلاع يوم 28 أوت 2021).

269- محمد محمود محمد إبراهيم، **الإعلام التنموي**، (https://law.tanta.edu.eg، تم الإطلاع بتاريخ 25 جوان 2020).

270– **ملفات الملتقى الوطني حول المناطق الحدودية**، (https://www.interieur.gov.dz/index.php/ar، تم الإطلاع يوم 26 أكتوبر 2020).

271– محمد إبراهيم محمد محمود. الإعلام التنموي، (https://bit.ly/3doQIxo، تم الإطلاع بتاريخ 25 جوان 2020).

272– ناجي عبد النور، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، (https://www.asjp.cerist.dz، تم الإطلاع يوم 2020/05/22).

273– **نحو استحداث مؤسسات مصغرة بمناطق الظل–الوادي**، (الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، 4 أكتوبر 2020، https://www.elitihadcom.dz/ الوكالة-الوطنية-لتسيير-القرض-المصغر-ن/، تم الإطلاع يوم 26 جوان 2021).

274– هلال ضحى، **دور الإعلام التنموي في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة جانب التنمية السياسية**، (المركز الديمقراطي العربي، 31 مارس 2018، https://democraticac.de/?p=53391، تم الإطلاع يوم 20 جوان 2020).

275– ي .لؤي، **مراعاة خصوصية المناطق الحدودية للجنوب في مخطط التنمية**، (https://www.altahrironline.dz، 02 أوت 2021، تم الإطلاع يوم 10 سبتمبر 2021).

276- ABID Larbi, **La couverture sanitaire dans la Wilaya d'El Oued**, (http://www.santemaghreb.com/algerie/documentations_pdf/docu_75.pdf, vu, le 19 Juillet 2021).

277- Berzi Matteo, (**Local Cross-Border Cooperation as a Territorial Strategy for Peripheral Borderlands? The Analysis of Two Study Cases along the Eastern French-Spanish Border Using the Territorialist Approach)**, (https://nbn-resolving.org/urn:nbn:de:0168-ssoar-54415-8, viewed on Feb,03rd 2021).

278- Jean-Pierre Cassarino and Raffaella A. Del Sarto, **The Governance of Migration and Border Controls in The European–North African Context**, (Middle East and North Africa Regional Architecture: Mapping Geopolitical Shifts, Regional Order and domestic Transformations, MENARA Working Papers No. 13, September 2018), https://www.iai.it/sites/default/files/menara_wp_13.pdf, Uploaded on February, 13th 2021).

279- PAUL ROTHMAN.**The Politics of Media Development: The Importance of Engaging Government and Civil Society**, (September 2015, http://cima.ned.org, https://bit.ly/3eSMw9n, viewed on May, 25th 2021).

280- Zusman Eric and Others, **Taking an Integrated Approach to the SDGs: A Survey and Synthesis**, BACKGROUND PAPER FOR SESSION TT5: LEVERAGING SOLUTIONS – SMART POLICIES, PLANS AND ACTIONS, (July 2017, https://www.iges.or.jp, https://bit.ly/3xxgUNd, uploaded on August,11th 2020).

281- وادي سوف ، (https://bit.ly/3DvP7QP، تم الإطلاع يوم 04 فيفري 2022).

282- SEMANTIC SCHOLAR, https://www.semanticscholar.org/paper/Camel-meat-marketing-andcamelmeatmarketplaceinZakariaAbdelhakim/047a6cfb4edbf7c409ebfd65ddb5519430762830, https://bit.ly/3SgoNP4, (viewed on May, 26th 2021).

283- https://www.facebook.com/411996562577755/posts/pfbid02TFTfULj2thfA3kWhLPSVyKrwMcg1e5cZf7neMhxjP7T2yvSLGfSJ92X8L8dK2igtl/ , https://bit.ly/3xtMOKb.

284- https://www.facebook.com/411996562577755/posts/pfbid0GFg6oDcUV9V6gwV6LutU2QFg97SeVFTLGR3QvkJht4ieT4yNhT7im2g4jTm62bal/, https://bit.ly/3qN7clT.

285- https://www.facebook.com/411996562577755/posts/pfbid02TFTfULj2thfA3kWhLPSVyKrwMcg1e5cZf7neMhxjP7T2yvSLGfSJ92X8L8dK2igtl/, https://bit.ly/3djh2Jj.

286- https://www.facebook.com/411996562577755/posts/pfbid02TFTfULj2thfA3kWhLPSVyKrwMcg1e5cZf7neMhxjP7T2yvSLGfSJ92X8L8dK2igtl/, https://bit.ly/3LrOXMy.

287- https://www.facebook.com/411996562577755/posts/pfbid0GFg6oDcUV9V6gwV6LutU2QFg97SeVFTLGR3QvkJht4ieT4yNhT7im2g4jTm62bal/, https://bit.ly/3BN8hAC.

IX– المصادر الإدارية:

288– **الديوان الوطني للأراضي الفلاحية–مديرية الفلاحة بولاية الوادي.**

289– **الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية لولاية الوادي، مصلحة الإحصائيات.**

290– **جامعة حمه لخضر الوادي–الأمانة العامة.**

291– **خلية الإعلام والإتصال– ولاية الوادي.**

292– **مديرية السكن والعمران والمدينة لولاية الوادي– مصلحة الإحصاء.**

293– **مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، مصلحة الإحصائيات.**

294– **مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة، مصلحة الإحصائيات.**

295– **مديرية التشغيل لولاية الوادي–مصلحة الإحصاء.**

296– مديرية التربية والتعليم لولاية الوادي–مصلحة التجهيز.

297– **مديرية التكوين المهني والتمهين لولاية الوادي–مصلحة الإحصاء.**

298– **مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي–الأمانة العامة.**

299– **مديرية النقل لولاية الوادي–الأمانة العامة.**

300– **مديرية التقنين والشؤون العامة–ولاية الوادي.**

301– **مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لولاية الوادي–مصلحة التخطيط.**

302– **مديرية الثقافة لولاية الوادي–مضلحة الأرشيف.**

303– **مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي–مصلحة التجهيز الرياضي.**

304- **مديرية الطاقة والمناجم لولاية الوادي–مصلحة متابعة المشاريع.**

305- **ولاية الوادي، مصلحة العلاقات الخارجية.**

306- **مديرية السياحة والصناعات التقليدية–الديوان المحلي للسياحة لولاية الوادي.**

307- **مديرية البريد والإتصالات بالوادي–مصلحة الربط بالأنترنت.**

308- **مفتشية أقسام الجمارك بالوادي–مصلحة الإحصاء.**

309- **محكمة ولاية الوادي، مكتب الأحكام.**

310- **مركز التكوين المهني والتمهين–المجاهد دويم أحمد بن إبراهيم الطالب العربي.**

X- المقابلات:

311- **مقابلة مع (السيد: س. ل) أحد المهربين بإقليم الطالب العربي،** (الطالب العربي، يوم 21 جوان 2021، من الساعة 10h:00-09h:00).

312- **مقابلة مع بعض الساكنة المحليين بمنطقة الطالب العربي،** (الطالب العربي، يوم 16 جوان 2021، من الساعة 11h:00-10h:00).

313- **مقابلة مع مدير إذاعة الوادي الجهوية- السيد: محمد خشعي،** (الوادي، مقر إذاعة الوادي الجهوية، يوم 01 ديسمبر 2021، من الساعة 14h:00-12h:30).

314- **مقابلة مع رئيس مكتب الوادي–التنسيقية الوطنية للمجتمع المدني- السيد: حكيم بكاكرة،** (الوادي، مقر المكتب، يوم 29 جويلية 2021، من الساعة 20h:00-18h:30).

315- **مقابلة مع (السيد: ب. ل) أحد ساكنة أحد ساكنة بلدية دوار الماء حول مبادرات الدولة لساكنة الحدود،** (بلدية دوار الماء، يوم 21 جويلية 2021، من الساعة 11h:00-10h:30).

316- **مقابلة مع بعض أعيان بلديتي دوار الماء وبن قشة،** (دائرة الطالب العربي، يوم 21 جويلية 2021، من الساعة 10h:00-09h:00).

317- **مقابلة مع بعض طلبة الطور الثانوي ببلدية بن قشة،** (بن قشة، يوم 22 جويلية 2021، من الساعة 11h:00-10h:00).

318- **مقابلة مع (السيد: ن. ك) أحد فلاحي منطقة الطالب العربي،** (الطالب العربي، يوم 25 جويلية 2021، من الساعة 08h:45-08h:00).

319- **مقابلة عن بعد مع (السيد: م. ب) أحد الساكنة المحليين لمنطقة "حزوة" التابعة لمدينة توزر التونسية حول الأوضاع العامة للتنمية في المنطقة الحدودية بعد الثورة التونسية،** (حزوة–توزر، 11 اوت 2022، من الساعة 11h:00-10h:00).

فهرس الجداول

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور مفهوم التنمية	26
02	إجمالي الولايات والبلديات الحدودية في الجزائر وفق التنظيم الإقليمي الجديد للبلاد	118
03	الولايات الحدودية وبلدياتها	120
04	سكان المناطق الحدودية في الجزائر حسب الأقاليم	122
05	حصيلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الولايات الحدودية 2016–2017	124
06	تقسيم المناطق الحدودية في الجزائر	126
07	مرتكزات ترقية المناطق الحدودية في ظل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	135
08	تقسيم المناطق الحدودية وفق دراسات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	137
09	دراسات المناطق الحدودية التي تمت مباشرتها	139
10	حالة الشغل بولاية الوادي وفق إحصائيات 2021/12/31	157
11	تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية الوادي 2011–2021	169
12	تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لولاية الوادي 2011–2021 حسب قطاع النشاط	170
13	إجمالي العمليات في إطار المخططات القطاعية للتنمية لولاية الوادي 2011–2021	173
14	إجمالي العمليات التنموية والأظرفة المرصودة لها ضمن المخططات البلدية للتنمية لولاية الوادي 2011–2021 في إطار مختلف البرامج التنموية	174
15	تقسيم العمليات التنموية –حسب القطاع– ضمن المخططات البلدية للتنمية لولاية الوادي 2011–2021 في إطار مختلف البرامج التنموية	176
16	إجمالي العمليات التنموية والأظرفة المرصودة لها ضمن المخططات البلدية للتنمية لولاية الوادي 2011–2021 في إطار البرنامج خاص بتطوير مناطق الجنوب	177
17	تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدائرة الطالب العربي 2011–2021	182
18	إجمالي العمليات والأظرفة المرصودة لها ضمن المخططات البلدية للتنمية لدائرة الطالب العربي 2011–2021 في إطار مختلف البرامج التنموية	185
19	إجمالي العمليات التنموية حسب القطاع ضمن المخططات البلدية للتنمية لدائرة الطالب العربي 2011–2021 في إطار البرامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب	187
20	معامل الثبات باستخدام طريقة آلفا لكرونباخ	189

21	توزيع العينة حسب الجنس	189
22	توزيع العينة حسب السن	189
23	توزيع العينة حسب الحالة الإجتماعية	190
24	توزيع العينة حسب المؤهل العلمي	190
25	توزيع العينة حسب الوظيفة الحالية	191
26	توزيع العينة حسب الإشتراك في نشاطات أخرى	191
27	توزيع العينة حسب الإعتقاد بأن التكثيف الأمني يعد عائقا أمام التنمية (س8)	192
28	قيمة محجوزات المكتب والتهريب على مستوى دائرة الطالب العربي 2011–2021	198
29	توزيع العينة حسب سبب إنتشار ظاهرة التهريب الحدودي	205
30	توزيع العينة حسب الإعتقاد بأن غياب التنمية سبب في انتشار ظاهرة التهريب الحدودي	206
31	يبين توزيع العينة حسب سبب غياب تنمية محلية فاعلة	207
32	يبين توزيع العينة حسب رؤية العلاقة بين الإدارة المحلية والمجتمع المحلي	218
33	يبين توزيع العينة حسب رؤية علاقة الجماعات المحلية وأفراد المجتمع المحلي	219
34	يبين توزيع العينة حسب رؤية دور الجماعات المحلية المنتخبة محليا	224
35	عروض التكوين عن طريق التمهين دورة فيفري 2021 بمركز التكوين المهني والتمهين–المجاهد دويم أحمد بن إبراهيم الطالب العربي	226
36	يبين توزيع العينة حسب سبب نقص النوادي والجمعيات	227
37	يبين توزيع العينة حسب تقييم مستوى انخراط الشباب في النوادي والجمعيات	228
38	يبين توزيع العينة حسب تقييم دور فواعل المجتمع المدني المحلي	231
39	يبين توزيع العينة حسب الإعتقاد بغياب تنمية محلية فاعلة	241
40	يبين توزيع العينة حسب مستوى التنمية المحلية	242
41	يبين توزيع العينة حسب استجابة البرامج التنموية للمتطلبات المحلية	242
42	يبين توزيع العينة حسب إرادة الشباب في النهوض بالتنمية المحلية	244
43	بين توزيع أفراد العينة حسب س5 وع1	244
44	بين توزيع أفراد العينة حسب س13 وع1	246
45	يبين توزيع العينة حسب الأنشطة الاقتصادية المرشحة لاحتلال الريادة في النهوض بالمنطقة	248
46	بين توزيع أفراد العينة حسب س1 وع2	249

47	يبين توزيع العينة حسب الاعتقاد بأن اعتماد قانون تجارة المقايضة من شأنه المساهمة في تنشيط الحركة الإقتصادية	250
48	بين توزيع أفراد العينة حسب س9 وع3	252
49	يبين توزيع العينة حسب مساهمة الفلاحة والصناعة التقليدية في إيجاد مناخ داعم للصناعات الغذائية التحويلية والسياحة الحدودية	253
50	يبين توزيع العينة حسب مساهمة التنمية في دعم الأمن الحدودي والقومي	268
51	بين توزيع أفراد العينة حسب س8 وع6	269
52	يبين توزيع العينة حسب رأيهم في مساهمة الشراكة الحدودية في دعم التنمية	280
53	بين توزيع أفراد العينة حسب س10 وع5	280

فهرس الأشكال

فهرس الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عناصر الديمقراطية التشاركية المحلية	56
02	القوى الثلاث لتمكين بيئة الإعلام	64
03	العلاقة بين التنمية والأمن من المنظور الحدودي	88
04	تصميم المقاربات التكاملية المختلفة	99
05	النموذج التكاملي لصنع السياسة، التنسيق والتعاون	103
06	أبعاد المقاربة التكاملية للتنمية في المناطق الحدودية	106
07	الإمتدادات الحدودية للجزائر مع الدول المجاورة	115
08	تعيين الولايات الحدودية الجزائرية وفق التنظيم الإقليمي الجديد 2021	119
09	فضاءات البرمجة الإقليمية في إطار مخطط التنمية للمناطق الحدودية	138
10	المناطق الحدودية للجنوب–شرق والجنوب الكبير–شرق	140
11	المناطق الحدودية للجنوب–غرب والجنوب الكبير	141
12	المحاور الكبرى للمخطط الخاص لتنمية المناطق الحدودية الجنوبية	142
13	المحور الأول–تسوية وإنصاف الآقاليم	143
14	المحور الثاني– التنوع الإقتصادي والتنمية المحلية	144
15	المحور الثالث– الربط بين المناطق	145
16	المحور الرابع– تنظيم وإعادة توازن شبكة التجمعات السكانية	146
17	المحور الخامس– التنمية والتحكم في التبادلات عبر الحدود	147
18	المحور السادس– الحوكمة ونظام التحفيز	148
19	الجغرافيا الإقليمية لولاية الوادي	152
20	معدل الزيادة السنوية في عدد السكان لولاية الوادي	153
21	السكان حسب الجنس–النسبة المئوية	154
22	أساليب زراعة وري البطاطس في منطقة وادي سوف	163
23	مؤشرات تهريب الوقود والأقراص المهلوسة بين الجزائر وتونس (على مستوى إقليم الطالب العربي) 2011–2021	200

24	العلاقات المحتملة لشبكات التهريب بالمنظمات بالإرهابية على طول الإقليم الحدودي المشترك بين الطالب العربي وتونس	210
25	ولاية الوادي وإقليم الطالب العربي ضمن مسارات تهريب المخدرات في دول شمال إفريقيا	213
26	الآليات التمكينية للمجتمع المحلي في إطار دعم التنمية	232
27	مشروع خط السكة الحديدية بالجزائر–حلقة الجنوب الشرقي	258
28	المنظور الجديد المقترح للأمننة الحدودية في الإقليم المشترك بين منطقة الطالب العربي والجمهورية التونسية	273
29	الموازنة بين احتياجات تحصين وتحرير الحدود	278
30	معادلة عدم/التوازن المناطقي محليا–عدم/التوازن الشراكاتي إقليميا في تنمية الإقليم المشترك بين ولاية الوادي الجزائرية وولاية توزر التونسية	283
31	نموذج المواطنة الحدودية في الإقليم الحدودي المشترك بين منطقة الطالب العربي ومنطقة حزوة	285
32	العلاقة المتبادلة بين ضعف التنمية والبعد المواطني–الهوياتي في الإقليم الحدودي المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة	287
33	مقترح لآليات التعاون الاقتصادي في مجال الفلاحة والصناعة بالإقليم الحدودي المشترك بين منطقتي الطالب العربي وحزوة	290
34	نموذج توضيحي مقترح للمقاطعات الحدودية الجزائرية–التونسية	295
35	الفرص الإقتصادية الممكنة لمنطقة الطالب العربي والإقليم الحدودي المشترك مع حزوة–بين مناطق تأثير الطريق العابر للصحراء وميناء مدينة قابس التونسية–	297

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمة 1

الفصل الأوّل:

المنظور الحديث للتنمية المحلية في المناطق الحدودية –دراسة مفاهيمية

المبحث الأوّل: ماهية التنمية المحلية–تنمية المجتمع المحلي 23

المطلب الأوّل: إيتيمولوجيا التنمية المحلية 24

الفرع الأوّل: التنمية: الخلفيات والمفاهيم 24

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المحلية 30

الفرع الثالث: مفاهيم ذات الصلة بالتنمية والتنمية المحلية 33

المطلب الثاني: أسس ومرتكزات التنمية المحلية 34

الفرع الأوّل: أبعاد التنمية المحلية 34

الفرع الثاني: مبادئ وتخطيط التنمية المحلية 35

الفرع الثالث: فواعل التنمية المحلية 38

المطلب الثالث: الإتجاهات والنظريات المفسرة للتنمية المحلية 41

الفرع الأوّل: الإتجاهات الفكرية للتنمية المحلية 41

الفرع الثاني: نظريات التنمية المحلية 44

الفرع الثالث: نماذج التنمية المحلية 49

المبحث الثاني: معادلة التنمية المحلية والديمقراطية 49

المطلب الأوّل: مقاربة الديمقراطية التشاركية 50

الفرع الأوّل: ماهية الديمقراطية التشاركية 50

الفرع الثاني: نماذج وعناصر الديمقراطية التشاركية 55

الفرع الثالث: الديمقراطية التشاركية وفق منظور الإتجاه التنموي 58

المطلب الثاني: تفعيل دور الإعلام التنموي المحلي 59

الفرع الأوّل: مفهوم الإعلام التنموي 59

الفرع الثاني: مرتكزات الإعلام التنموي 63

الفرع الثالث: دور وسائل الإعلام في تنمية المجتمعات المحلية 65

المطلب الثالث: التنظيم الإداري المحلي والتنمية المحلية 66
الفرع الأوّل: مدلولات التنظيم الإداري المحلي 66
الفرع الثاني: اللامركزية الإدارية والحوكمة المحلية 69
المبحث الثالث: الحدود والمناطق الحدودية: تأصيل إيتيمولوجي 72
المطلب الأوّل: ماهية الحدود والمناطق الحدودية 72
الفرع الأوّل: مفهوم الحدود والتخوم 72
الفرع الثاني: مفهوم المناطق والمجتمعات الحدودية 79
المطلب الثاني: جدلية العلاقة بين التنمية والأمن الحدوديين 82
الفرع الأوّل: مفهوم التنمية والأمن الحدوديين 82
الفرع الثاني: ثنائية التنمية والأمن الحدوديين 84
المطلب الثالث: ماهية الدراسات الحدودية 89
الفرع الأوّل: تطور حقل الدراسات الحدودية 89
الفرع الثاني: الحدود من المنظور الحديث 91
المبحث الرابع: تأصيل المقاربة التكاملية لتنمية المناطق الحدودية 92
المطلب الأوّل: مفهوم التكامل وأبجدياته 92
الفرع الأوّل: مفاهيم ومدلولات التكامل 92
الفرع الثاني: تطور المقاربات التكاملية 96
المطلب الثاني: مدلولات المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية 100
الفرع الأوّل: المقاربة التكاملية والمفاهيم ذات الصلة 100
الفرع الثاني: منطلقات المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية 104
الفرع الثالث: النظريات الداعمة للمقاربة التكاملية للتنمية الحدودية 108
الفصل الثاني:
واقع التنمية في ولاية الوادي والمناطق الحدودية في الجزائر
المبحث الأوّل: المناطق الحدودية في الجزائر 114
المطلب الأوّل: المناطق الحدودية الجزائرية 114
الفرع الأوّل: التعريف بالمناطق الحدودية الجزائرية 115
الفرع الثاني: التقسيم الإداري للمناطق والولايات الحدودية الجزائرية 116

الفرع الثالث: التركيبة السكانية للمناطق الحدودية الجزائرية 121
المطلب الثاني: خصائص المناطق الحدودية في الجزائر 125
الفرع الأوّل: التقسيم الجغرافي والإقليمي للمناطق الحدودية 125
الفرع الثاني: المشكلات والعراقيل التنموية في المناطق الحدودية 127
المبحث الثاني: الإستراتيجية الوطنية لتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها 131
المطلب الأوّل: الرهانات التنموية لاستراتيجية الجزائر في التنمية الحدودية 132
الفرع الأوّل: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030 132
الفرع الثاني: الدراسات المتعلقة بتهيئة وتنمية المناطق الحدودية 136
المطلب الثاني: المحاور الكبرى لتنمية المناطق الحدودية 142
الفرع الأوّل: إنصاف وتنمية الآقاليم 142
الفرع الثاني: الربط المناطقي والتوزيع السكاني 145
الفرع الثالث: دعم الإستثمار والنشاط عبر الحدودي 147
الفرع الرابع: آليات ومبادرات دعم محاور مخطط تنمية المناطق الحدودية 149
المبحث الثالث: المؤشرات التنموية لولاية الوادي 151
المطلب الأوّل: البيئة السوسيوثقافية 151
الفرع الأوّل: الجغرافيا الطبيعية والديمغرافية 151
الفرع الثاني: السكن والتشغيل 156
الفرع الثالث: التعليم والتكوين 159
المطلب الثاني: المؤشرات الإقتصادية 161
الفرع الأوّل: مؤشرات القطاع الفلاحي 161
الفرع الثاني: البنى القاعدية، الصناعية والسياحية 166
المطلب الثالث: مؤشرات التنمية المحلية في إطار المخططات التنموية 173
الفرع الأوّل: في إطار المخططات القطاعية للتنمية 173
الفرع الثاني: في إطار المخططات البلدية للتنمية 174
الفصل الثالث:
التشاركية في تنمية منطقة الطالب العربي الحدودية
المبحث الأوّل: إقليم الطالب العربي الحدودي والتركيز التنموي في مشاريع الإدارة العامة 181

المطلب الأوّل: موقع منطقة الطالب العربي الحدودية في استراتيجيات الدولة التنموية 182
الفرع الأوّل: قراءة في نوعية المشاريع التنموية الموجهة لمنطقة الطالب العربي 182
الفرع الثاني: توطين التنمية في منطقة الطالب العربي في ظل المخططات التنموية 183
المطلب الثاني: إرتباط التنمية بجدلية الأمن الحدودي لدى السلطة المركزية 188
الفرع الأوّل: تشديد الأمن القومي على حساب المناطق الحدودية 188
الفرع الثاني: بوادر ظهور التهديدات اللاتماثلية بالإقليم الحدودي المشترك 192
المبحث الثاني: أثر المقاربة الأمنية على التنمية في الإقليم الحدودي المشترك 196
المطلب الأوّل: أثر الإستقرار الأمني في المحيط الحدودي على أمن التنمية 196
الفرع الأوّل: مؤشرات التهريب بإقليم الطالب العربي الحدودي 196
الفرع الثاني: تمثلات المواد المهربة عبر الطالب العربي على مستوى تونس 199
المطلب الثاني: إستراتيجية الفاعل الأمني في حماية إقتصاد المجتمع الحدودي المحلي 203
الفرع الأوّل: عقيدة التهريب الحدودي –المتبناة من قبل المهربين– 203
الفرع الثاني: عوامل انتشار ظاهرة التهريب الحدودي بمنطقة الطالب العربي 205
الفرع الثالث: مآلات التهريب الحدودي وآليات مكافحته بمنطقة الطالب العربي 209
المبحث الثالث: إستراتيجية المواطن المحلي في منطقة الطالب العربي في استجلاب المشروع التنموي–بين الرغبة والفعل 218
المطلب الأوّل: توجه الدولة نحو مساندة الفكر المحلي في تنمية المنطقة الحدودية للطالب العربي 218
الفرع الأوّل: إحتواء المجتمع المحلي وفهم نمطية المواطن الحدودي 218
الفرع الثاني: توجه الدولة نحو مساندة التدبير المحلي 224
المطلب الثاني: مساهمة فواعل المجتمع المدني في توطين مشاريع التنمية 227
الفرع الأوّل: إعتماد المشاريع الجمعوية والتعاضدية 227
الفرع الثاني: القبول بمخرجات الطلب المحلي 234
الفصل الرابع:
مستقبل التنمية المحلية في منطقة الطالب العربي وفق منظور الدراسات الحدودية الحديثة
المبحث الأوّل: تقييم المشروع التنموي بإقليم منطقة الطالب العربي الحدودية 241
المطلب الأوّل: الحالة العامة للتنمية بالمجتمع الحدودي 241
الفرع الأوّل: مدلولات الضعف التنموي 241

الفرع الثاني: الخصائص المجتمعية وتوطين التنمية محليا 243
المطلب الثاني: المستقبل الإقتصادي لمنطقة الطالب العربي الحدودية 248
الفرع الأوّل: تمثلات الدور الاقتصادي التنموي للمنطقة 248
الفرع الثاني: أولوية الأمن على التنمية 255
المبحث الثاني: التوجه نحو تجديد مفهوم الأمننة الحدودية في الإقليم المشترك مع تونس 259
المطلب الأوّل: تجليات الأمننة الحدودية محليا وإقليميا 260
الفرع الأوّل: الأمننة الدفاعية الجزائرية في المناطق الحدودية 260
الفرع الثاني: الأمننة الصحية والإجتماعية–غلق الحدود بسبب كوفيد 19 266
الفرع الثالث: التنمية والأمن من منظور المجتمع المحلي لمنطقة الطالب العربي 268
المطلب الثاني: الأمننة الحدودية في الإقليم المشترك من منظور الأمن الإنساني 270
الفرع الأوّل: جدلية الحدود اللينة والسيادة الوطنية: الفكر والتنافر (السيادة الهجينة) 270
الفرع الثاني: تأمين الحدود المشتركة من منظور تكاملي 273
المبحث الثالث: آفاق التعاون الحدودي بين منطقة الطالب العربي ومنطقة حزوة 279
المطلب الأوّل: الشراكة الحدودية المتعددة كآلية لتطوير التعاون التنموي المشترك 279
الفرع الأوّل: مساهمة الشراكة الحدودية في دعم التنمية في الإقليم الحدودي المشترك 279
الفرع الثاني: المواطنة الحدودية: العمق الهوياتي 284
المطلب الثاني: آليات مقترحة لتعزيز التعاون والشراكة بالإقليم الحدودي المشترك 288
الفرع الأوّل: الإقليم الحدودي المشترك: معضلة التعاون والشراكة الإقليمية 288
الفرع الثاني: دور الطريق العابر للصحراء إفريقيا في دعم التنمية بالإقليم الحدودي المشترك 296
الفرع الثالث: النهوض بمنطقة الطالب العربي من منظور أنسنة الحدود 300
خاتمة 305
قائمة المراجع 311
فهرس الجداول 336
فهرس الأشكال 340
فهرس المحتويات 343
الملاحق /

الملاحق

الملحق رقم (01)

تطور البنية السكانية في المناطق الحدودية

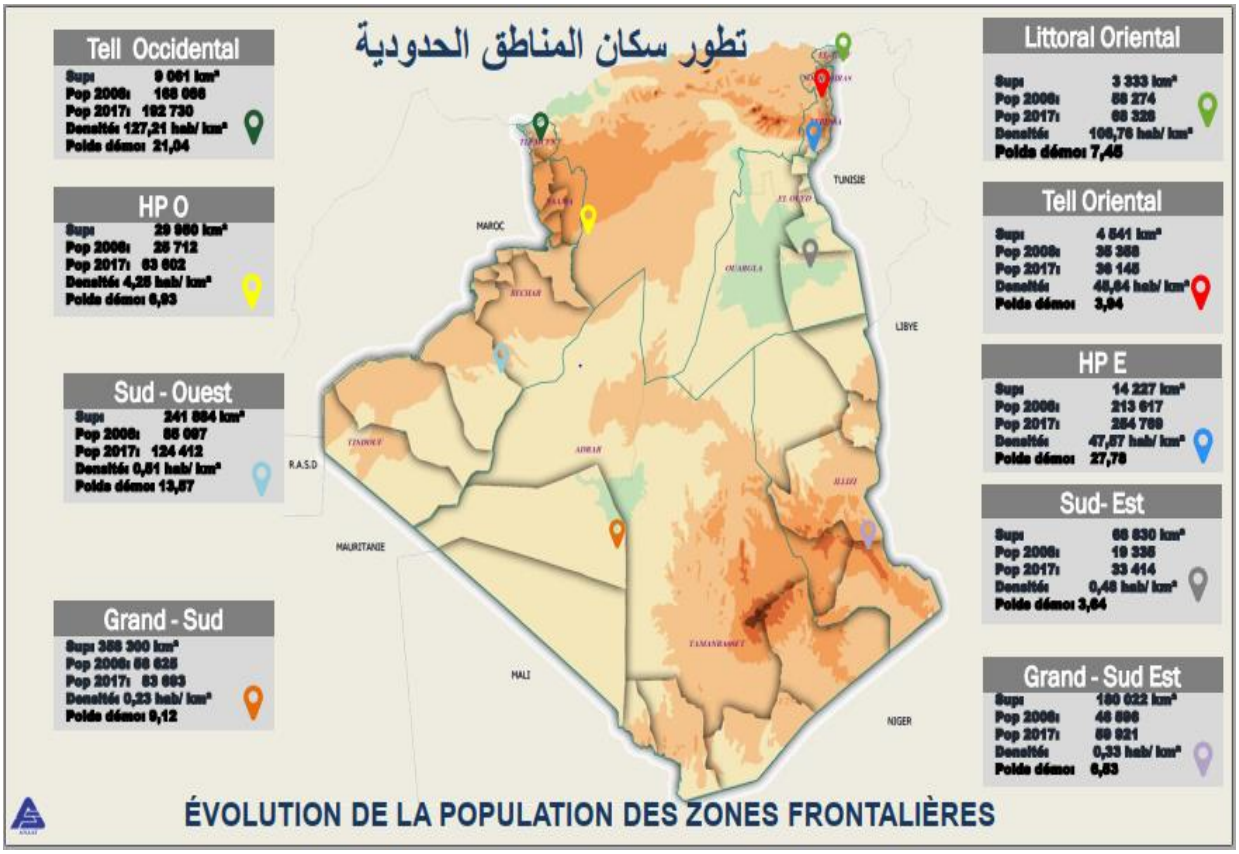

المصدر: تهيئة وتنمية المناطق الحدودية أولوية وطنية، المرجع السابق.

يمثل الشكل (09) تطور البنية السكّانية في المناطق الحدودية وفق التقسيم الجهوي والإقليمي، حيث إقليم الشمال الذي يضم مناطق الساحل الشرقي، التل الشرقي والتل الغربي. ثم يأتي إقليم الهضاب العليا الذي يضم الهضاب العليا للشرق والهضاب العليا للغرب. ثم يليه إقليم الجنوب الذي يضم مناطق الجنوب الشرقي ومناطق الجنوب الغربي. وأخيرا، إقليم الجنوب الكبير والذي يضم مناطق الجنوب الشرقي الكبير والجنوب الكبير.

الملحق رقم (02)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولاية ورقلة

الأمانة العامة

ورقلة في: 16 جوان 2020

رقم: 2020/ع أ/1504

والي ولاية ورقلة

إلى السيدة و السادة:

- مديرة البيئة - مدير التنظيم و الشؤون العامة - مدير الحماية المدنية - مدير الطاقة – مدير الصناعة و المناجم - مدير الموارد المائية - مدير التعمير و الهندسة المعمارية و البناء -مدير أملاك الدولة - مدير الوكالة العقارية الولائية- مدير التجارة - مدير البرمجة و متابعة الميزانية - مدير المصالح الفلاحية - مفتش العمل - مدير الصيد البحري - مدير التكوين المهني و التمهين - محافظ الغابات - مدير النقل - مدير الثقافة - مدير السياحة و الصناعة التقليدية - مدير الشباب و الرياضة - مدير الشؤون الدينية و الأوقاف - مدير البريد و تكنولوجيا الإعلام و الإتصال - مدير الإتصالات السلكية و اللاسلكية - مدير الصحة و السكان- مدير التشغيل - مدير الإدارة المحلية - مدير التجهيزات العمومية - مدير مسح الأراضي – مدير الحفظ العقاري- مدير الوكالة الوطنية للوساطة و الضبط العقاري - مدير الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار ANDI.

الموضوع: ب/خ دراسة و تهيئة المناطق الحدودية جنوب- شرق مستغطب ولايتي ورقلة و الوادي.

المرفقات: نسخة من الإرسال + تقرير على قرص CD.

تبعا للقرار رقم: 2080 المؤرخ في: 29 أكتوبر 2014 المتضمن تنصيب اللجنة الولائية لمتابعة دراسات تهيئة و تنمية المناطق الحدودية، يشرفني أن أدعوكم للحضور يوم الأثنين: 22 جوان 2020 على الساعة 09:00 صباحا بالولاية، من أجل تقديم إقتراحاتكم حول تقرير المرحلة الثالثة (03) الخاصة بدراسة و تهيئة المناطق الحدودية جنوب-شرق مستغطب ولايتي ورقلة و الوادي.

الأمين العام

بن عدان لعرج

نسخة كعرض حال للسيد
- الوالي (للعنوان).

المصدر: مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية ورقلة–مصلحة الإحصائيات

الملحق رقم (03)

النمو السكاني لولاية الوادي بين 2011–2021/الوحدة: نسمة

الولاية	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الوادي	712700	731500	750840	771900	791000	820000	846000	873200	900000	925000	716905

من إنجاز الباحث بالاعتماد على مونوغرافيا الوادي 2011–2021 والتقرير الإحصائي 2021

الملحق رقم (04)

فئات وكثافة سكان ولاية الوادي وفق إحصائيات 2021/12/31

الولاية	إجمالي عدد السكان	الكثافة السكانية ن/كلم^2	عدد الذكور	عدد الإناث
الوادي	716 905	20.05	357 930	342 975

من إنجاز الباحث بالاعتماد على مصادر مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية DPSB الوادي

الملحق رقم (05)

الفئات العمرية للسكان–ولاية الوادي–16–45 سنة وفق إحصائيات 2020/12/31

الفئة العمرية	الذكور	الإناث	إجمالي الفئة العمرية
20–16	44 470	42 920	87 390
25–21	40 025	38 630	78 655
30–26	31 345	30 250	61 595
35–31	23 555	22 735	46 290
40–36	18 230	17 600	35 830
45–41	15 395	14 860	30 255

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية الوادي 2020–2021

الملحق رقم (06)

حضيرة السكن لولاية الوادي 2020–2021/ الوحدة: وحدة سكنية

الولاية	المجموع	التقسيم حسب المناطق		التقسيم حسب صيغة السكن						عدد السكنات غير المستقرة	صيغ سكنية أخرى (بناء ذاتي وغيره)
		حضري	ريفي	إجتماعي	تساهمي	بيع/كراء	ترقوي	عمومي ترقوي	وظيفي	تحت الطلب	
الوادي	126517	108130	18387	16077	3430	300	119	324	1106	192	112453

المصدر: مديرية السكن والعمران لولاية الوادي

الملحق رقم (07)

الطلب الإجمالي للسكن–قيد الانتظار–لولاية الوادي 2021/ الوحدة: وحدة سكنية

الولاية	التقسيم حسب المناطق		التقسيم حسب صيغة السكن					المجموع
	حضري	ريفي	إجتماعي	تساهمي	بيع/كراء	ترقوي	عمومي ترقوي	
الوادي	36911	2752	36805	2858	--	--	--	39663

المصدر: مديرية السكن والعمران والمدينة لولاية الوادي 2021–مصلحة الإحصاء

الملحق رقم (08)

نسبة البطالة 12,63% (899 31 نسمة): هي حاصل الفرق بين عدد النشطين وعدد العاملين. ووفق العملية الحسابية التالية يمكن استخلاص النسبة المئوية لعدد البطالين والمقدرة ب: 12.63%:

عدد السكان العاملين 220.556 x 100 ÷ عدد السكان النشطين 252.455 = 22.055.600 ÷ 252.455 = 87,36. وحاصل الفرق بين 100% - 87,36 %= 12,63 % ، وتلك هي النسبة المئوية للبطالة في ولاية الوادي.

الملحق رقم (09)

تقسيم السكان العاملين بولاية الوادي حسب قطاع النشاط وفق إحصائيات 2021/12/31

قطاع النشاط	الرجال	النساء	المجموع
الإدارة	26 434	16 467	42 901
البناء / الأشغال العمومية والري	24 695	1649	26 344
الفلاحة	91 430	4 670	96 100
الصناعة	6 161	1 017	7 178
الخدمات	21 356	2 255	23 611
التجارة	21 689	2 733	24 422
المجموع	**191 765**	**28 791**	**220 556**

بتصرف الباحث اعتمادا على مصادر مديرية التشغيل لولاية الوادي–مصلحة الإحصاء

الملحق رقم (10)

خلق فرص العمل لسنة 2021 بولاية الوادي من خلال الآليات الحكومية للشغل

آلية التشغيل	الرجال	النساء	المجموع
الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ	47	137	184
الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM	206	130	336
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC	74	18	92
المجموع	**327**	**285**	**612**

بتصرف الباحث اعتمادا على وثائق مديرية التشغيل لولاية الوادي–مصلحة الإحصاء

الملحق رقم (11)

مؤشرات التربية والتعليم لولاية الوادي بين 2011–2021

		2012/2011	2020/2019	2021/2020
الطور الإبتدائي	عدد الإعداديات	361	449	368
	عدد القاعات	3094	3971	3202
	عدد التلاميذ	97900	138973	118527
الطور المتوسط	عدد الإكماليات	121	145	111
	عدد القاعات	1888	2093	1646
	عدد التلاميذ	70480	75308	62808
الطور الثانوي	عدد الثانويات	46	68	50
	عدد القاعات	800	1155	985
	عدد التلاميذ	30967	34728	26326

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية التربية والتعليم لولاية الوادي–مصلحة التجهيز

الملحق رقم (12)

مؤسسات التكوين المهني لولاية الوادي حسب إحصائيات 2021

مؤسسات التكوين	العدد	عدد المقاعد البيداغوجية	عدد المتربصين	نسبة إستغلال الطاقات
معهد وطني متخصص في التكوين المهني INSFP	02	900	1301	% 100
مركز التكوين المهني للكبار CFPA	13	2950	6431	% 100
ملحق CFPA	04	400	814	% 100
المجموع	**19**	**4250**	**8546**	**% 100**

المصدر: مديرية التكوين المهني والتمهين لولاية الوادي–مصلحة الإحصاء

الملحق رقم (13)

المؤشرات الفلاحية لولاية الوادي وفق إحصائيات 2021/12/31

	الوحدة	الرقم
المساحة الفلاحية الإجمالية	هكتار	1 047 900
المساحة الفلاحية الصالحة–الإجمالية	هكتار	86 270
المساحة الفلاحية المسقية	هكتار	75 800
المساحة المخصصة لزراعة النخيل	هكتار	15 374
الخرفان	رأس	623 300
البقر	رأس	20 522
الماعز	رأس	357 380
الإبل	رأس	53 825
المداجن–تربية الدواجن	وحدة	19
المساحة الغابية	هكتار	264
معدل التشجير	%	0,98
الملابن	وحدة	03
إنتاج الحليب–في السنة	لتر	329 000

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي

الملحق رقم (14)

شبكة الطرقات بولاية الوادي 2021

الولاية	إجمالي شبكة الطرقات (كلم)			طول الطرق الوطنية (كلم)		طول الطرق الولائية (كلم)		طول الطرق البلدية (كلم)		
	إجمالي	معبدة	غير معبدة	إجمالي	معبدة	إجمالي	معبدة	إجمالي	معبدة	غير معبدة
الوادي	1683,78	1661,02	22,76	465	465	172,39	172,39	1046,04	1023,28	22,76

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية النقل لولاية الوادي

الملحق رقم (15)

مؤشرات الإمكانات الطبية لولاية الوادي 2021

التعيين	المؤشر	الوحدة
عدد السكان / مقابل 01 سرير للإستشفاء	1041	نسمة
عدد النساء / مقابل 01 سرير للأمومة	325	
عدد السكان / مقابل 01 طبيب عام	2761	
عدد السكان / مقابل 01 طبيب مختص	3744	
عدد السكان / مقابل 01 طبيب جراح أسنان	4243	

المصدر: مديرية الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات لولاية الوادي 2021

يوضح الجدول مؤشرات الإمكانات الطبية لولاية الوادي 2021، حيث أن كل 1041 نسمة يقابلها 01 سرير للإستشفاء، وكل 325 نسمة يقابلها 01 سرير للأمومة، وكل 2761 نسمة يقابلها 01 طبيب عام، وكل 3744 نسمة يقابلها 01 طبيب مختص، وأخيرا، كل 4243 نسمة يقابلها 01 طبيب جرّاح أسنان.

الملحق رقم (16)

إشتراك السكان بالأنترنت لولاية الوادي 2021

الولاية	عدد الأسر القاطنة بالولاية			عدد سكان الولاية		
	عدد الأسر	عدد الأسر المشتركة بالأنترنت	نسبة إشتراك الأسر بالأنترنت	عدد السكان	عدد السكان المشتركين بالأنترنت	نسبة إشتراك السكان بالأنترنت
الوادي	119 283	63 810	% 53,49	716 905	581 845	% 81,16

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية البريد والإتصالات بالوادي–مصلحة الربط بالأنترنت

الملحق رقم (17)

عدد مؤسسات قطاع الطاقة والمناجم بولاية الوادي ديسمبر 2021

قطاع النشاط	النشاط الرئيسي	عدد الوحدات الإنتاجية	عدد العمال
الصناعات الغذائية	مخابز / حلويات	18	55
صناعات معدنية/كهربائية	الغرف الصحراوية/الخراطة/خدمات التجميع	10	18
خدمات	متنوعة	89	190
كيمياء/بلاستيك	رمكلة البلاستيك/الصابون وخلاصات الزيت والعطر	13	31
منسوجات/جلود/أحذية	صناعة الخيام/اللباد والأقمشة/الملابس الصناعية	03	05
مواد البناء/الزجاج	صناعة المنتجات المصنعة/الخرسانة والجبس والتجبيس	06	11
الطباعة/الخشب	مطابع صناعية/ورشات الخشب	07	13
مؤسسات أشغال البناء	أشغال البناء/الكهرباء/الري	75	179
المجموع		**221**	**602**

المصدر: مديرية الطاقة والمناجم لولاية الوادي–مصلحة متابعة المشاريع، بتصرف من الباحث.

الملحق رقم (18)

عدد الفنادق وطاقاتها الإستيعابية بولاية الوادي 2011–2020

السنوات	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عدد المؤسسات	05	05	05	05	05	06	09	10	12	11	11
طاقة الإيواء	602	602	610	610	596	1207	1267	1365	1687	1705	1010

المصدر: مديرية السياحة والصناعات التقليدية لولاية الوادي– الديوان المحلي للسياحة

الملحق رقم (19)

موقع المنطقة الحدودية الطالب العربي ضمن خريطة ولاية الوادي

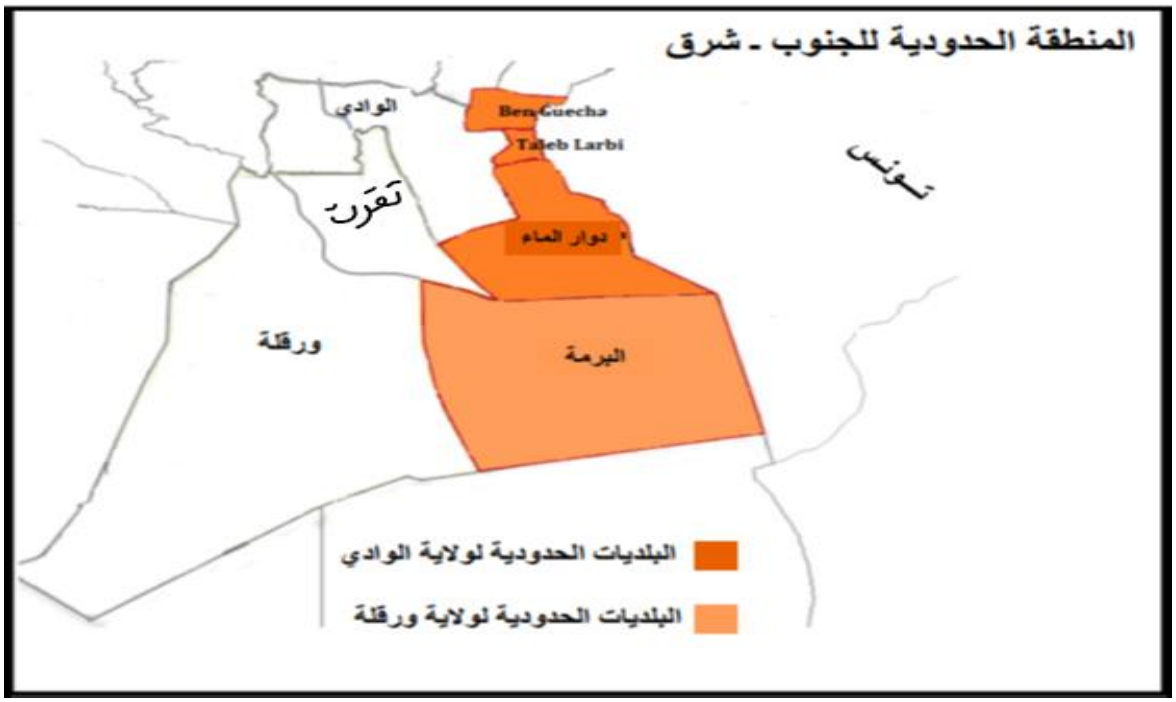

المصدر: بتصرف الباحث–وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، المديرية العامة لتهيئة الإقليم وجاذبية الإستثمار، الإستراتيجية الوطنية المتعلقة بتهيئة المناطق الحدودية وتنميتها (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030)، بتصرف من الباحث.

يوضح الشكل موقع المنطقة الحدودية دائرة الطالب العربي بولاية الوادي ضمن المنطقة الحدودية للجنوب–شرق، حيث تتكوّن الدائرة من ثلاث بلديات هي: بلدية بن قشة التي تتموقع شمال شرق الوادي، بلدية الطالب العربي بجنوب شرق الوادي، وأخيرا، بلدية دوار الماء والتي تتموقع جنوب شرق إلى أقصى جنوب الولاية. وتمثل البلديات الثلاث الشريط الحدودي لولاية الوادي مع الجمهورية التونسية، حيث تشترك التخوم الجزائرية والتونسية في نفس الطابع الجغرافي والتضاريسي الذي يتميز بالبساطة وعدم التعقيد كالمناخ والرمال والطابع الفلاحي الصحراوي.

يحتل الإقليم الحدودية بدائرة الطالب العربي بولاية الوادي مساحة شاسعة جدا تقدر ب:"21 569.60 كلم² مقارنة بالمساحة الإجمالية للولاية والمقدرة ب: 44 586.80 كلم²"([1] **مونوغرافيا ولاية الوادي 2016**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، مارس 2017)، ص4)، أي أن المنطقة الحدودية تمثل نسبة 47% من المساحة الكلية للولاية. حيث تقدر مساحة بلدية الطالب العربي ب: 1110 كلم²، بينما مساحة بلدية بن قشة ب: 2646 كلم²، وأخيرا، بلدية دوار الماء بمساحة قدرها: 17 813.60 كلم²، حيث تمثل هذه

الأخيرة نسبة 82.58% من المساحة الإجمالية لمنطقة الطالب العربي الحدودية. وهي نسبة كبيرة جدا بالنسبة لبلدية واحدة من بين البلديات الثلاث، كما أن مساحتها لا تتناسب وحجم التنمية المرجوة، وهو نفس الإشكال بالنسبة للبلديتين الأخريين وكذا أغلب بلديات المناطق الحدودية على مستوى كامل التراب الوطني. كما تبعد دائرة الطالب العربي عن مركز الولاية بحوالي 80 كلم طريق صحراوي معبد بشكل تام.

الملحق رقم (20)

مركز العبور–الطالب العربي تجاه تونس

المصدر: www.googleearth.com

يتموقع مركز العبور–الطالب العربي الذي يربط الولاية بتونس من الجانب الجزائري ضمن الطريق الوطني رقم 48 الذي يربط بين اسطيل بولاية المغير، ولاية الوادي إلى دائرة الطالب العربي على مسافة 200 كلم، ويرتبط من الجانب التونسي بمنطقة حزوة ونفطة بولاية توزر من خلال الطريق الوطني رقم 16. وتمثل نقطة إلتقاء الطريقين الوطنيين رقم 48 الجزائري ورقم 16 التونسي مركز العبور الحدودي بالطالب العربي الذي يمثل نقطة تماس الحدود.

الملحق رقم (21)

تطور سكان دائرة الطالب العربي بين 2011–2021/الوحدة: نسمة

البلدية	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الطالب العربي	9145	9805	10510	11305	12070	13065	13630	14260	14905	11530	15890
بن قشة	3510	3845	4205	4610	5035	5560	5965	6180	6390	6600	6750
دوار الماء	6575	6885	7210	7575	7905	8355	8705	9050	9395	9730	9955

من إنجاز الباحث بالاعتماد على مونوغرافيا الوادي 2011–2019 والتقرير الإحصائي 2021

يوضح الجدول تطور سكان دائرة الطالب العربي بين 2011–2021، حيث تضم بلدية الطالب العربي أعلى نسبة سكان ب: 9145 نسمة سنة 2011 إلى 15890 نسمة 2021، وبلدية دوار الماء ب:6575 نسمة سنة 2011 إلى 9955 نسمة سنة 2021، وأخيرا، بلدية بن قشة ب: 3510 نسمة سنة 2011 إلى 6750 سنة 2021. كما تمتاز الطالب العربي بأعلى معدل زيادة سنوية يقدر بحوالي 650 إلى 700 نسمة، أما بلدية بن قشة فبمعدل حوالي 200 إلى 350 نسمة، وأخيرا، بلدية دوار الماء بمعدل حوالي 300 إلى 350 نسمة. وعليه، يمكن القول بأنّ معدل الزيادة السنوية للسكّان في البلديات الثلاث من 2011 إلى 2021 يتميز بالثبات تقريبا، ما يؤكّد بأنّ وتيرة التغطية الصحية بالمنطقة لم تعرف أي تطور ملحوظ خلال العشر سنوات، وحتى إن وجدت، فهي لا ترقى إلى تحسين الأوضاع الصحية للحوامل والرضع.

الملحق رقم (22)

تقسيم السكان النشطين والعاملين لدائرة الطالب العربي وفق إحصائيات 2021/12/31

البلديات	السكان			نسبة البطالة %
	العدد الإجمالي	النشطين	العاملين	
الطالب العربي	15 890	4 523	3 922	13,28
بن قشة	6 750	3 037	2 825	6,98
دوار الماء	9 955	4 060	2 971	26.82
المجموع	**32 595**	**11 620**	**9 718**	**17,27**

بتصرف الباحث اعتمادا على وثائق مديرية التشغيل لولاية الوادي–مصلحة الإحصاء

يبلغ إجمالي السكان حسب إحصائيات 2021/2020: 32,595 نسمة منهم 11,620 نسمة سكان نشطين أي أفراد من الجنسين تتوفر فيهم الشروط اللازمة للعمل، و 9,718 نسمة سكان عاملين فعلا، والفارق بين عدد السكان النشطين والعاملين الذي يقدر ب: 1,902 نسمة يمثل عدد الأفراد البطالين ما يعادل نسبة 17,27% من إجمالي النشطين على مستوى الدائرة إجمالا. كما يتضح أنّ دوار الماء تضم أكبر عدد من البطالين 1,089 نسمة أي ما يعادل نسبة 26.82%، ثم تليها بلدية الطالب العربي ب: 601 بطالا أي ما يعادل 13.28%، وأخيرا، بن قشة ب: 212 بطالا أي ما يعادل نسبة 6.98%.

النسب المئوية الإجمالية للسكان وفق الأصناف الثلاث

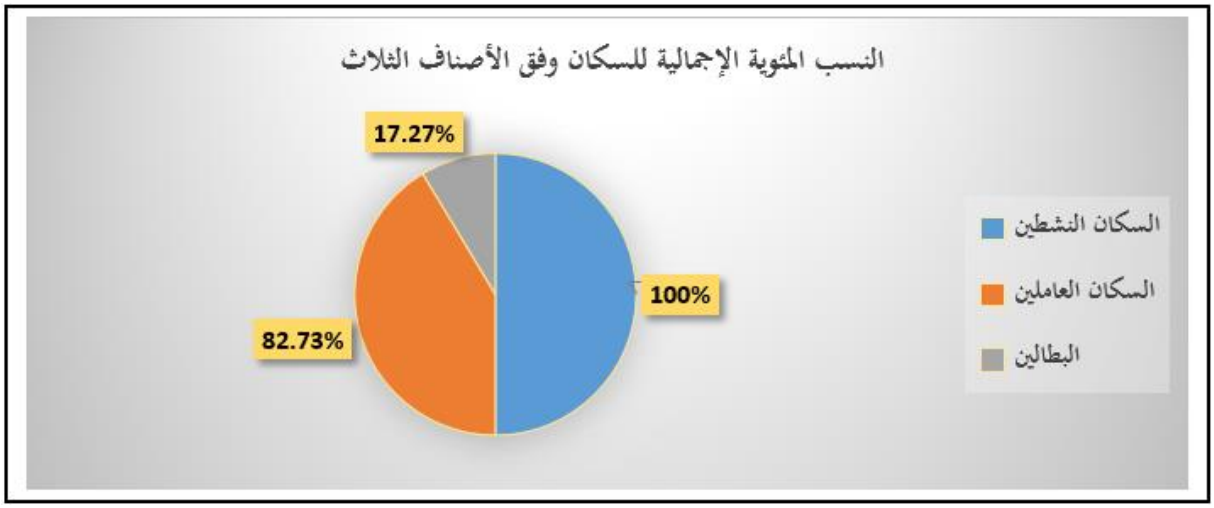

من إنجاز الباحث

يوضح الشكل النسب المئوية للسكان وفق الأصناف الثلاث، حيث أنه على اعتبار أن نسبة السكان النشطين تمثل 100%، فإن نسبة السكان العاملين تمثل 83,63%، كما يمكن حساب نسبة البطالة من خلال العملية التالية: عدد العاملين 9,718 x 100 ÷ عدد النشطين 11,620 = 971,800 ÷ 11,620 = 83,63. ونتيجة الفرق بين 100% –83,63% = 16,37 % وهي تمثل النسبة المئوية للبطالة الإجمالية بدائرة الطالب العربي.

الملحق رقم (23)

المؤسسات التعليمية وطاقاتها الإستيعابية لدائرة الطالب العربي–الأطوار الثلاث– حسب 2020

		2012 / 2011	2021 / 2020
الطور الإبتدائي	الطالب العربي	05 مدارس / 29 قاعة / 1247 تلميذ	08 مدارس / 60 قاعة / 1636 تلميذ
	بن قشة	03 مدارس / 20 قاعة / 556 تلميذ	03 مدارس / 28 قاعة / 753 تلميذ
	دوار الماء	05 مدارس / 30 قاعة / 1251 تلميذ	08 مدارس / 64 قاعة / 1810 تلميذ
الطور المتوسط	الطالب العربي	01 متوسطة / 12 قاعة / 673 تلميذ	02 متوسطة / 25 قاعة / 802 تلميذ
	بن قشة	01 متوسطة / 13 قاعة / 201 تلميذ	01 متوسطة / 20 قاعة / 388 تلميذ
	دوار الماء	01 متوسطة / 12 قاعة / 697 تلميذ	01 متوسطة / 19 قاعة / 986 تلميذ
الطور الثانوي	الطالب العربي	01 ثانوية / 08 قاعة / 244 تلميذ	01 ثانوية / 12 قاعة / 428 تلميذ
	بن قشة	--	--
	دوار الماء	01 متوسطة / 06 قاعة / 184 تلميذ	01 ثانوية / 15 قاعة / 389 تلميذ

المصدر: مديرية التربية والتعليم لولاية الوادي 2021–مصلحة التجهيز

تتميز القاعدة التعليمية والتربوية في دائرة الطالب العربي ببلدياتها الثلاث بعدم التوازن والكثافة العالية للتلاميذ، حيث تعزّز الطور الإبتدائي للعام الدراسي 2011–2012 ب: 13 مدرسة ابتدائية تحوي 3054 تلميذا موزعين على 79 قاعة، بينما في ذات الطور للعام الدراسي 2020/2019 ارتفع عدد المدارس ليصبح 19 مدرسة بطاقة استيعاب قدرت ب: 4199 تلميذا موزعين على 152 قاعة تدريس. أما الطور المتوسط فقد شهد العام الدراسي 2012/2011، 03 متوسطات تحوي 1571 تلميذا موزعين على 37 قاعة، بينما للعام الدراسي 2020/2019 ارتفع عدد المتوسطات ليصل إلى 05 بطاقة استيعاب قدرت ب: 2176 تلميذا موزعين على 64 قاعة تدريس. وفي الأخير، الطور الثانوي، حيث شهد العام الدراسي 2012/2011، 02 ثانوية تحوي 428 تلميذا موزعين على 14 قاعة، بينما للعام الدراسي 2020/2019، بقي عدد الثانويات كما هو ولكن بطاقة استيعاب قدرت ب: 817 تلميذا موزعين على 27 قاعة تدريس)**مونوغرافيا ولاية الوادي 2020**، (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي، مارس 2021)، ص37).

نلاحظ من خلال هذه الأرقام، أن الطور الإبتدائي للموسم 2020/2019 تميز بأريحية نوعا ما، حيث بلغ متوسط عدد التلاميذ للقاعة الواحدة 28 تلميذا وهو مؤشر إيجابي. أما الطور المتوسط فقد شهد متوسط عدد تلاميذ للقاعة الواحدة قدر ب: 34 تلميذا وهو مؤشر مرتفع. وأخيرا، الطور الثانوي، حيث شهد متوسط

عدد تلاميذ للقاعة الواحدة قدر ب: 30 تلميذا وهو مؤشر إيجابي يبعث على أريحية من حيث عدم الاقتضاض، وهذا راجع للتسرب المدرسي نتيجة عدم النجاح في المسار الدراسي.

كما نشير أيضا إلى أن بلدية بن قشة هي الوحيدة من بين البلديات الثلاث التي تتميز بأقل عدد من المؤسسات التربوية وعدد التلاميذ كذلك في كل الأطوار مقارنة ببلديتي الطالب العربي ودوار الماء، وذلك راجع إلى ضعف كثافتها السكانية بالأساس. كما أنها لم تحظ بمؤسسة ثانوية لحد الساعة، حيث أن غالبية تلاميذها يتنقلون إلى بلدية الطالب العربي للتمدرس، وهو ما يشكل عائقا كبيرا أمامهم خاصة أيام اجتياز الإمتحانات الرسمية والوطنية كالبكالوريا.

الملحق رقم (24)

حضيرة السكن لدائرة الطالب العربي 2020–2021

البلدية	التقسيم حسب المناطق		التقسيم حسب صيغة السكن						عدد السكنات غير المستقرة	المجموع
	حضري	ريفي	إجتماعي	تساهمي	بيع/كراء	ترقوي	ترقوي عمومي	وظيفي		
الطالب العربي	1816	727	580	--	--	--	08	53	300	2543
بن قشة	1110	704	118	--	--	--	05	17	87	1814
دوار الماء	2787	276	113	--	--	--	08	21	684	3063

المصدر: مديرية السكن والعمران والمدينة لولاية الوادي 2021–مصلحة الإحصاء

تتربّع دائرة الطالب العربي إجمالا على حضيرة سكنية تقدر ب: 7420 وحدة سكنية مستغلة، وهي تعتبر نسبة معتبرة مقارنة بعدد السكان الإجمالي المقدر ب: 29830 نسمة حسب إحصائيات 2021. حيث تشهد بلدية دوار الماء 3063 وحدة سكنية، منها 2787 سكن حضري، 276 سكن ريفي، 113 سكن إجتماعي، 08 ترقوي عمومي، 21 سكن وظيفي و684 سكن غير مستقر، ثم تليها بلدية الطالب العربي بإجمالي 2543 وحدة سكنية منها 1816 سكن حضري، 727 سكن ريفي، 580 سكن إجتماعي، 08 ترقوي عمومي، 53 سكن وظيفي و300 سكن غير مستقر. وفي الأخير، تأتي بلدية بن قشة بإجمالي 1814 وحدة، تتوزّع بين 1110 سكن حضري، 704 سكن ريفي، 118 سكن إجتماعي، 05 ترقوي عمومي، 17 سكن وظيفي و87 سكن غير مستقر (**مديرية السكن والعمران والمدينة لولاية الوادي**).

ونلاحظ من خلال هذه الأرقام أن دائرة الطالب العربي الحدودية قد استفادت من أهم البرامج السكنية للدولة كالحضري، الريفي، الإجتماعي–إستجابة لمتطلبات الطبقات الهشة والفقيرة– والتي احتلت الصدارة

من حيث عدد المستفيدين مقارنة بالصيغ الأخرى كالسكن الترقوي، إضافة إلى السكنات غير المستقرة. والملاحظ أيضا هو أن بلدية بن قشة تتميّز بالتأخر مقارنة بالبلديتين الأخريين، وذلك راجع إلى ضعف الكثافة السكانية بها بالأساس وهو ما يشير إلى عدم توازن ملحوظ في التوزيع السكاني وبالتالي التوزيع المادي للثروة والمكتسبات الإجتماعية بين بلديات الدائرة الثلاث.

وبالمقابل، تشهد الدائرة وفق إحصاء 2021 إجمالي عدد طلبات السكن والتي تقدر ب: 784 طلبا تتوزّع حسب البلديات بالترتيب، حيث سجلت بلدية الطالب العربي 1118 طلبا منها 399 طلبا للسكن الحضري، 160 للريفي و595 للسكن الإجتماعي. بينما سجلت بلدية بن قشة 402 طلبا منها 124 طلبا للسكن الحضري، 78 للريفي و202 للسكن الإجتماعي. وأخيرا، بلدية دوار الماء التي سجلت 46 طلبا منها 21 طلبا للسكن الحضري، 02 للريفي و23 للسكن الاجتماعي (**مديرية السكن والعمران والمدينة لولاية الوادي**).

الملحق رقم (25)

الطلب الإجمالي للسكن–قيد الانتظار–لدائرة الطالب العربي 2021

البلدية	التقسيم حسب المناطق		التقسيم حسب صيغة السكن					المجموع
	حضري	ريفي	إجتماعي	تساهمي	بيع/كراء	ترقوي	ترقوي عمومي	
الطالب العربي	399	160	559	--	--	--	--	559
بن قشة	124	78	202	--	--	--	--	202
دوار الماء	21	02	23	--	--	--	--	23

المصدر: مديرية السكن والعمران والمدينة لولاية الوادي 2021–مصلحة الإحصاء

والملاحظ من هذه الأرقام اقتصار طلبات السكن في دائرة الطالب العربي إجمالا على ثلاث صيغ أساسية هي: السكن الإجتماعي ب: 784 طلبا، ثم الحضري ب: 544 طلبا، وأخيرا، الريفي ب: 240 طلبا. كما أن بلدية دوار الماء تشهد تراجعا كبيرا في طلبات السكن المقدرة ب: 46 طلبا في مختلف الصيغ، وهذا يشير إلى تشبع البلدية محليا من السكن. كما يشير العدد المرتفع من طلبات السكن الإجتماعي في الدائرة عموما إلى عدم استجابة البرامج السابقة لتغطية الطلب المتزايد عليها، ما يعني ضرورة توجه الدولة والسلطات الولائية والمحلية إلى مزيد من تدعيم هذه الصيغة من خلال مخططات التنمية العمرانية.

الملحق رقم (26)

الهياكل الرياضية للشباب والرياضة لدائرة الطالب العربي 2020–2021

البلدية	قاعات رياضية متخصصة ومتعددة	ملاعب بلدية	مسابح شبه أولمبية	مركبات رياضية	مخيمات الشباب
الطالب العربي	00	01	00	01	01
بن قشة	01	01	00	00	00
دوار الماء	01	01	00	00	00

المصدر: مديرية الشباب والرياضة لولاية الوادي 2021–مصلحة التجهيز الرياضي

وفيما يتعلق بالثقافة والشبيبة والرياضة، تتربع دائرة الطالب العربي على 01 مكتبة مطالعة عمومية و01 مركز ثقافي مقريهما في بلدية الطالب العربي (**مديرية الثقافة لولاية الوادي**)، وهي قليلة ولا تستجيب لاحتياجات فئة الشباب بالمنطقة. كما تحظى كل بلدية من البلديات الثلاث بملعب بلدي، إضافة إلى قاعة رياضات متعددة ببلديتي بن قشة ودوار الماء.

الملحق رقم (27)

شبكة الطرقات لدائرة الطالب العربي 2020–2021

البلدية	إجمالي شبكة الطرقات (كلم)			الطرق الوطنية (كلم)		الطرق الولائية (كلم)		الطرق البلدية (كلم)		
	إجمالي	معبدة	غير معبدة	إجمالي	معبدة	إجمالي	معبدة	إجمالي	معبدة	غير معبدة
الطالب العربي	70,81	70,81	00	49,5	49,5	18,04	18,04	3,276	3,276	00
بن قشة	76,6	76,6	00	32,3	32,3	00	00	44,3	44,3	00
دوار الماء	90,4	90,4	00	00	00	28	28	62,4	62,4	00

من إنجاز الباحث بالاعتماد على مصادر مديرية النقل العمومي لولاية الوادي –الأمانة العامة

تتربع منطقة الطالب العربي على شبكة طرقية تقدر إجمالا ب: 237.81 كلم، منها 70.81 كلم بالطالب العربي موزعة بين 49.5 كلم طرق وطنية، 18.4 كلم طرق ولائية و3.27 كلم طرق بلدية، ثم بن قشة ب: 76.6 كلم موزعة بين 32.3 كلم و44.3 كلم طرق بلدية، وأخيرا، دوار الماء ب: 90.4 كلم موزعة بين 28 كلم طرق ولائية و62.4 كلم طرق بلدية (**مديرية النقل لولاية الوادي**).

الملحق رقم (28)

التزود بالطاقة بدائرة الطالب العربي وفق إحصائيات 2020/12/31

البلدية	نسبة الربط %		عدد محذات التزود بالوقود
	الكهرباء	الغاز الطبيعي	
الطالب العربي	72,67	82,17	01
بن قشة	74,37	00	01
دوار الماء	83,19	00	00

من إنجاز الباحث بالاعتماد على مصادر مديرية الطاقة والمناجم لولاية الوادي 2020–2021

وتتميز الدائرة بتغطية كهربائية تقدر ب: 78%، حيث تتزود بلدية الطالب العربي بنسبة 72,67%، أما بلدية بن قشة فبنسبة 74,37%، وأخيرا، بلدية دوار الماء بنسبة 83,19% وهي نسب مرتفعة مقارنة بالتزود بالغاز الطبيعي (**مديرية الطاقة والمناجم لولاية الوادي**)، حيث تنفرد الطالب العربي بنسبة تزود بلغت 82,17%، بينما البلديتين الأخريين لا زالتا تعانيان من عدم الربط بشبكة توزيع الغاز الطبيعي، وهو ما يشكل عائقا كبيرا أمام السكان المحليين في جلب قارورات الغاز التي تشكل خطرا على السلامة العمومية.

الملحق رقم (29)

إشتراك السكان بالأنترنت لدائرة الطالب العربي 2020–2021

البلدية	عدد الأسر القاطنة بالدائرة			عدد سكان الدائرة		
	عدد الأسر	عدد الأسر المشتركة بالأنترنت	نسبة إشتراك الأسر بالأنترنت	عدد السكان	عدد السكان المشتركين بالأنترنت	نسبة إشتراك السكان بالأنترنت
الطالب العربي	1 866	228	% 12,22	15 890	228	% 01,47
بن قشة	1 390	22	% 01,58	6 750	22	% 0,33
دوار الماء	1 671	40	% 02,39	9 955	40	% 0,41

من إنجاز الباحث بالاعتماد على التقرير الإحصائي السنوي لولاية الوادي 2020–2021

بلغت نسبة إشتراك الأسر بالأنترنت (خطوط الأنترنت بالكوابل الموجهة للربط المنزلي) ببلدية الطالب العربي 12,22% مقابل نسبة إشتراك الأفراد المقدرة ب: 01,47%، تليها بلدية دوار الماء بنسبة إشتراك الأسر: 02,39% مقابل نسبة إشتراك الأفراد: 0,41%، وأخيرا، بلدية بن قشة أين بلغت نسبة إشتراك الأسر: 01,58% مقابل نسبة إشتراك الأفراد :0,33%(Annaire statistique de la Willaya d'Eloued 2020). وتعد هذه النسب ضئيلة جدا في الوقت المعاصر، أين باتت هذه التقنية تجتاح كل العالم، ما يؤكّد الضعف والنقص الكبير في التغطية بالشبكة والذي يحسب على متعاملي الأنترنت بالولاية على وجه العموم.

الملحق رقم (30)

تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدائرة الطالب العربي 2011–2021 حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	المؤسسات المنشأة			إجمالي دائرة الطالب العربي
	الطالب العربي	بن قشة	دوار الماء	
الفلاحة	16	13	01	30
البناء والأشغال العمومية	02	01	--	03
الصناعة	--	01	--	01
الصيانة	01	--	--	01
مهن حرة	--	--	01	01
خدمات	01	01	01	03
نقل البضائع	03	01	--	04
المجموع	**23**	**17**	**03**	**43**

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق الوكالة الوطنية لدعم المقاولاتية بالوادي–مصلحة الإحصائيات

الملحق رقم (31)

المؤشرات الفلاحية لدائرة الطالب العربي وفق إحصائيات 2020/12/31

	الوحدة	الطالب العربي	بن قشة	دوار الماء
المساحة الفلاحية الإجمالية	هكتار	110 300	193 800	262 400
المساحة الفلاحية المروية	هكتار	799	6 874	463
المساحة المخصصة للتمور	هكتار	577	474	386
الخرفان	رأس	66 580	112 040	70 810
البقر	رأس	--	--	--
الماعز	رأس	26 210	40 800	30 500
الجمال	رأس	4 000	12 900	10 817
الخيول	رأس	48	50	40

من إنجاز الباحث بالاعتماد على مصادر مديرية المصالح الفلاحية لولاية الوادي–الأمانة العامة

يوضح الجدول المؤشرات الفلاحية لدائرة الطالب العربي وفق إحصائيات 2020/12/31، حيث تمثل المساحة الفلاحية الإجمالية 566,500 هكتارا منها 110,300 هكتارا بالطالب العربي، 193,800 هكتارا ببن قشة، و262,400 هكتارا بدوار الماء. إذ تحظى بلدية بن قشة بأكبر مساحة صالحة للفلاحة بالمنطقة رغم مساحتها الصغيرة مقارنة ببلدية دوار الماء. كما تمثل المساحة الإجمالية للفلاحة المروية 8,136 هكتارا منها 799 هكتارا بالطالب العربي، 6,874 هكتارا ببن قشة و463 هكتارا بدوار الماء، حيث تحظى

بن قشة بأكبر مساحة مستغلة فعلا للفلاحة كذلك والتي يتصدرها القمح، الخضر والتمور بأجود أنواعها. إضافة إلى تميز البلديات الثلاث بثروة حيوانية هائلة مثل الخرفان، الماعز، الجمال والخيول.

وتعاني ثروة النخيل في منطقة الطالب من بعض الامراض التي تهدد سلامتها وسلامة منتوجها، حيث ورد في تقرير نشرته جريدة التحرير بتاريخ 12 ماي 2020، أن 70% من ثروة النخيل في الطالب العربي مهددة بالزوال نتيجة انتشار خنفساء وحيد القرن أو ما يسمى ب: سوسة النخيل البيضاء، وحسب فلاحي المنطقة فإن هذه الأخيرة فقدت أزيد من 150 نخلة بسبب هذه الآفة. ما جعل الفلاحين يستاؤون من الوضع الذي تطلب تدخل المصالح الفلاحية للوادي للقضاء على هذا المشكل حماية لإنتاج التمور (محمد يسين، بسبب إنتشار سوسة النخيل وغياب دعم الفلاحين بالمبيدات الوقائية، 70% من ثروة النخيل في الطالب العربي مهددة بالزوال، (جريدة التحرير، العدد 1997، 12 ماي 2020)، ص 5).

كما أنّ قطاع الفلاحة في هذا الإقليم عموما يعاني من عدة مشاكل، ففي لقاء للتلفزيون الجزائري مع فلاحي منطقة الطالب العربي في جويلية 2021، حيث صرحوا بكثافة المنتوج الفلاحي الذي تزخر به المنطقة منوهين بأهم المشاكل التي تواجههم كما يلي:

– ضعف التزود بالكهرباء، حيث أن الكثير من الفلاحين لا زال يستعمل مولدات الكهرباء التي تشتغل بمادة المازوت في عملية السقي إذ يستهلك حوالي 04 حاويات مازوت ذو سعة 200 لتر في مدة 5 أيام في فصل الصيف في بلدية بن قشة.

– عدم توفر المسالك المهيأة المؤدية للمزارع وصعوبة الولوج والخروج منها.

وفي ذات السياق، صرّح نائب رئيس بلدية بن قشة في إطار دعم الدولة للنشاط الفلاحي في المنطقة بدور هذه الأخيرة في تسهيل وتسريع الوثائق المتعلقة بالحصول على الأراضي الفلاحية وفصائل الجمال ورخص حفر الآبار وكذا تدعيم الفلاحين بشراء الأدوية. كما صرّح "لحسن فاضل" وهو رئيس القسم الفرعي الفلاحي بمنطقة الطالب العربي بأنه في إطار المخطط الفلاحي 2020–2024: هناك اتفاقيات بين الفلاح والديوان الوطني لتغذية الأنعام لضمان التزويد بالأعلاف اللازمة لتربية المواشي والرعي (**تقرير صحفي حول مشاكل الفلاحة في منطقة الطالب العربي**، (القناة الأولى للتلفزيون الجزائري، نشرة الثامنة الإخبارية، 25 جويلية 2021، ساعة 15: 20h)). وعليه، فرغم المشاكل والعراقيل التي يشهدها قطاع الفلاحة بالمنطقة، إلا أنها تمتلك مؤهلات فلاحية وحيوانية كبيرة جدا يمكنها أن تساهم في تحقيق التنمية الفلاحية بكل فروعها سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الإقليمي.

الملحق رقم (32)

العمليات المسجلة في إطار البرامج القطاعية للتنمية للطالب العربي 2011–2021

تحديد العملية	التسجيل	الميزانية الأولية	الميزانية النهائية
دراسة وإنجاز 07 مساكن تحت الطلب لأمن دائرة الطالب العربي	2011	35 000 000,00	35 000 000,00
إجمالي تمويل عمليات 2011		**35 000 000,00**	**35 000 000,00**
دراسة ومتابعة إنجاز فوج دراسي صنف ب بدوار الماء	2013	2 000 000,00	2 000 000,00
إنجاز وتجهيز فوج دراسي صنف ب بدوار الماء	2013	34 000 000,00	46 900 000,00
دراسة ومتابعة إنجاز مدرسة صنف ب بالطالب العربي	2013	8 000 000,00	8 000 000,00
إنجاز وتجهيز فوج مدرسة صنف ب بالطالب العربي	2013	147 000 000,00	169 000 000,00
دراسة ومتابعة إنجاز مركب رياضي جواري بالطالب العربي	2013	3 100 000,00	3 100 000,00
دراسة لإنجاز مقر فرقة متنقلة للشرطة القضائية بالطالب العربي	2013	4 400 000,00	4 400 000,00
دراسة ومتابعة إنجاز مسبح جواري بدوار الماء	2013	3 200 000,00	3 200 000,00
إجمالي تمويل عمليات 2013		**201 700 000,00**	**236 600 000,00**
إنجاز مقر لقسم فلاحي بالطالب العربي	2014	18 000 000,00	18 000 000,00
إنجاز مقر فرقة متنقلة للشرطة القضائية بالطالب العربي	2014	100 000 000,00	100 000 000,00
إنجاز مخفر وحدة متقدمة للحماية المدنية بدوار الماء	2014	30 000 000,00	79 000 000,00
إنجاز وتجهيز مركب رياضي بالطالب العربي	2014	72 000 000,00	72 000 000,00
دراسة، متابعة، إنجاز وتجهيز مسبح جواري بدوار الماء	2014	110 000 000,00	160 000 000,00
دراسة، متابعة وإنجاز عشب اصطناعي للعب بالطالب العربي	2014	8 000 000,00	8 000 000,00
إجمالي تمويل عمليات 2014		**338 000 000,00**	**437 000 000,00**
دراسة وإنجاز أرضية لهبوط الهليكوبتر ببئر الظهر	2017	149 128 000,00	149 128 000,00
إجمالي تمويل عمليات 2017		**149 128 000,00**	**149 128 000,00**
إعادة فرش الطريق الرابط بين دوار الماء– ميه ناصر 17 كلم	2018	250 000 000,00	250 000 000,00
دراسة وإنجاز أرضية للهبوط بمركز دوار الماء ابتدائية بدوار الماء	2018	150 000 000,00	150 000 000,00
دراسة وإنجاز أرضية للهبوط بمركز ميه ناصر	2018	150 000 000,00	150 000 000,00
إجمالي تمويل عمليات 2018		**550 000 000,00**	**550 000 000,00**
دراسة، متابعة إنجاز وتجهيز ثانوية ببن قشة	2019	300 000 000,00	300 000 000,00
دراسة، متابعة إنجاز وتجهيز مدرسة	2019	185 000 000,00	185 000 000,00
إجمالي تمويل عمليات 2019		**485 000 000,00**	**485 000 000,00**
إجمالي تمويل العمليات 2011–2021		**1 758 828 000,00**	**1 892 728 000,00**

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي–مصلحة الإحصائيات

الملحق رقم (33)

تقسيم العمليات التنموية حسب القطاع ضمن المخططات البلدية للتنمية لبلدية الطالب العربي 2011–2021 في إطار مختلف البرامج التنموية

السنة / القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	إجمالي القطاع
المياه الصالحة للشرب	02	00	00	00	02	01	02	00	02	00	00	**09**
التطهير	01	00	00	00	02	00	01	00	02	01	00	**07**
البيئة	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**00**
الطاقة	00	01	00	00	01	00	00	00	00	00	00	**02**
أسواق جوارية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**00**
طرقات و مسالك	00	00	00	02	01	00	01	00	00	00	00	**04**
بريد و مواصلات	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**00**
مباني بلدية	00	06	00	01	00	00	00	00	00	00	00	**07**
تربية و تكوين	00	00	00	02	00	01	02	02	03	03	00	**13**
تهيئة حضرية	00	04	00	05	02	00	01	01	00	00	00	**13**
صحة و نظافة	00	01	00	01	00	00	00	00	00	00	00	**02**
ثقافة و تسلية	00	03	01	00	01	00	01	01	00	00	01	**08**
شبيبة	00	01	00	00	00	00	00	00	00	00	01	**02**
رياضة	01	00	00	00	01	00	00	00	01	00	00	**03**
المجموع	**04**	**16**	**01**	**11**	**10**	**02**	**08**	**04**	**08**	**04**	**02**	**70**

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي–مصلحة الإحصائيات

الملحق رقم (34)

تقسيم العمليات التنموية حسب القطاع ضمن المخططات البلدية للتنمية لبلدية دوار الماء 2011–2021 في إطار مختلف البرامج التنموية

السنة / القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	إجمالي القطاع
المياه الصالحة للشرب	00	00	01	02	00	00	00	01	03	02	01	**10**
التطهير	01	01	00	00	00	00	00	00	00	00	01	**03**
البيئة	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**00**
الطاقة	00	00	00	00	00	00	01	00	00	00	00	**01**
أسواق جوارية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**00**
طرقات و مسالك	00	02	00	01	01	00	00	02	00	00	00	**06**
بريد و مواصلات	00	00	00	00	01	00	01	00	00	00	00	**02**
مباني بلدية	00	03	02	00	00	00	00	00	00	00	00	**05**
تربية و تكوين	00	00	00	01	00	00	04	00	01	00	00	**06**
تهيئة حضرية	01	00	00	01	01	01	02	00	00	01	00	**07**
صحة و نظافة	01	02	00	01	00	00	00	00	01	00	00	**05**
ثقافة و تسلية	00	01	00	00	00	00	00	01	01	00	00	**03**
شبيبة	01	00	00	00	00	00	00	00	01	00	01	**03**
رياضة	01	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**01**
المجموع	**05**	**09**	**03**	**06**	**03**	**01**	**08**	**04**	**07**	**03**	**03**	**52**

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي–مصلحة الإحصائيات

الملحق رقم (35)

تقسيم العمليات التنموية حسب القطاع ضمن المخططات البلدية للتنمية لبلدية بن قشة 2011–2021 في إطار مختلف البرامج التنموية

السنة / القطاع	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	إجمالي القطاع
المياه الصالحة للشرب	01	00	00	00	01	00	01	02	03	00	01	**09**
التطهير	00	00	00	02	00	00	00	00	01	01	00	**04**
البيئة	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**00**
الطاقة	01	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**01**
أسواق جوارية	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**00**
طرقات و مسالك	01	01	00	02	01	00	00	00	00	00	00	**05**
بريد و مواصلات	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	00	**00**
مباني بلدية	00	00	01	00	00	00	00	00	02	00	00	**03**
تربية و تكوين	00	00	01	02	00	00	00	00	03	00	00	**06**
تهيئة حضرية	02	00	00	01	03	00	02	00	02	00	00	**10**
صحة و نظافة	00	00	00	00	00	00	00	00	03	01	00	**04**
ثقافة و تسلية	00	00	00	00	00	00	01	00	00	00	01	**02**
شبيبة	00	00	00	00	00	00	00	01	01	00	00	**02**
رياضة	00	00	00	01	00	00	00	00	00	00	01	**02**
المجموع	**05**	**01**	**02**	**08**	**05**	**00**	**04**	**03**	**15**	**02**	**03**	**48**

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي–مصلحة الإحصائيات

الملحق رقم (36)

إجمالي العمليات التنموية حسب القطاع ضمن المخططات البلدية للتنمية لبلدية دوار الماء 2011–2021 في إطار البرامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب

السنة	عدد العمليات	رخصة البرنامج
2011	00	00
2012	01	3.500.000,00
2013	01	3.500.000,00
2014	03	50.585.000,00
2015	00	00
2016	00	00
2017	00	00
2018	00	00
2019	01	2.350.000,00
2020	00	00
2021	00	00
إجمالي العمليات / كل السنوات		الرخصة الإجمالية
06		59.935.000,00

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي–مصلحة الإحصائيات

الملحق رقم (37)

إجمالي العمليات التنموية حسب القطاع ضمن المخططات البلدية للتنمية لبلدية الطالب العربي 2011–2021 في إطار البرامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب

السنة	عدد العمليات	رخصة البرنامج
2011	00	00
2012	02	6.700.000,00
2013	00	00
2014	00	00
2015	01	20.311.000,00
2016	00	00
2017	00	00
2018	00	00
2019	00	00
2020	00	00
2021	00	00
إجمالي العمليات / كل السنوات		الرخصة الإجمالية
03		27.011.000,00

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي–مصلحة الإحصائيات

الملحق رقم (38)

إجمالي العمليات التنموية حسب القطاع ضمن المخططات البلدية للتنمية لبلدية بن قشة 2011–2021 في إطار البرامج الخاص بتنمية مناطق الجنوب

السنة	عدد العمليات	رخصة البرنامج
2011	00	00
2012	00	00
2013	00	00
2014	03	21.640.000,00
2015	00	00
2016	00	00
2017	00	00
2018	00	00
2019	00	00
2020	00	00
2021	00	00
إجمالي العمليات / كل السنوات		الرخصة الإجمالية
03		21.640.000,00

من إنجاز الباحث بالاعتماد على وثائق مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية الوادي–مصلحة الإحصائيات

الملحق رقم (39)

قائمة الأساتذة المحكمين للاستبيان

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	التخصص	الجامعة
فريدة طاجين	أستاذ محاضر (أ)	العلوم السياسية	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
طارق شنقال	أستاذ محاضر (أ)	علم الإجتماع	جامعة قاصدي مرباح ورقلة
أمين بن عودة	أستاذ محاضر (أ)	العلوم السياسية	جامعة آق أخاموك تمنراست

الملحق رقم (40)

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع / إستبيان

سيدي الكريم، سيدتي الفاضلة...

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد...

نضع بين أيديكم هذا الإستبيان بهدف جمع المعلومات الهامة لأغراض البحث العلمي فيما يتعلق بموضوع: إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر– دراسة في أصول المقاربة التكاملية – ولاية الوادي نموذجا، كأطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية.

يهدف الإستبيان إلى استقصاء آرائكم في منطقة الطالب العربي الحدودية بخصوص إشكالية التنمية في هذا الإقليم، لذا نرجو منكم الإجابة بدقة عن الأسئلة المرفقة ضمن هذه الورقة قصد إضفاء الصبغة العلمية اللازمة لموضوع الدراسة، علما أنّ إجاباتكم ستكون موضع ثقة من منطلق مسؤوليتنا العلمية والأخلاقية، إذ سيتم التعامل معها بسرية تامة، كما أنها ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط.

مع تقدير الباحث، يرجى:

– قراءة المعلومات الواردة في الإستبيان بتأن وروية.
– وضع علامة (X) في المربع الموافق لإجابتك.
– ضرورة الإجابة عن كل الأسئلة الواردة في الإستبيان.

مع خالص الشكر والتقدير لاستجابتكم

إعداد الباحث: سامي بن طالب **إشراف الدكتور:** جيدور حاج بشير

الجزء الأول: البيانات الشخصية

1. الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

2. العمر:

☐ أقل من 30 عاما ☐ من 30-40 عاما ☐ من 40-50 عاما ☐ 50 عام فأكثر

3. الحالة الإجتماعية:

☐ أعزب ☐ متزوج

4. المؤهل العلمي:

☐ دبلوم عادي ☐ ثانوي ☐ ليسانس ☐ مهندس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه

☐ مؤهلات مهنية أخرى: .....

5. الوظيفة الحالية:

☐ القطاع العام ☐ القطاع الخاص

6. نشاطات أخرى:

☐ نعم ☐ لا

☐ إن وجدت، يرجى ذكرها: .....

الجزء الثاني: توصيف حالة التنمية المحلية في منطقة الطالب العربي الحدودية

1. كيف ترى مستوى التنمية المحلية:

☐ متدنية جدا ☐ متدنية ☐ متوسطة ☐ جيدة ☐ جيدة جدا

2. هل تستجيب البرامج التنموية للمتطلبات المحلية:

☐ نعم ☐ لا

3. هل تعتقد بغياب تنمية محلية فاعلة:

☐ نعم ☐ لا

4. إذا كانت إجابتك ب(نعم)، إلى ماذا ترجع السبب: (يمكن إختيار أكثر من إجابة)

☐ ضعف السياسات التنموية والبرامج الموجهة للمناطق الحدودية

☐ غياب دور المجتمع المدني المحلي في المطالبة بالتنمية

☐ سوء التسيير من قبل المسؤولين المحليين

5. كيف تقيم دور فواعل المجتمع المدني المحلي:

☐ ضعيف جدا ☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ حسن ☐ حسن جدا

6. كيف تقيم مستوى انخراط الشباب في النوادي والجمعيات:

☐ ضعيف جدا ☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ حسن ☐ حسن جدا

7. هل يعود نقص النوادي والجمعيات إلى: (يمكن اختيار الإجابتين معا)

☐ عراقيل التأسيس الإدارية ☐ عدم إهتمام السكان المحليين

8. هل ترى بأن التكثيف الأمني الحدودي يعد عائقا أمام التنمية:

☐ نعم ☐ لا

9. في رأيك، ماهي أسباب انتشار ظاهرة التهريب الحدودي: (يمكن إختيار أكثر من إجابة)

☐ إنتشار البطالة ☐ ضعف المستوى المعيشي ☐ ضعف الأمن الحدودي

10. هل تعتقد أن غياب تنمية شاملة على كل المستويات يعد سببا مباشرا لانتشار ظاهرة التهريب الحدودي:

☐ نعم ☐ لا

11. كيف ترى علاقة الإدارة المحلية بالمجتمع المحلي:

☐ علاقة ضعيفة ☐ علاقة حسنة ☐ علاقة قوية

12. كيف ترى علاقة الجماعات المحلية المنتخبة بأفراد المجتمع المحلي:

☐ علاقة ضعيفة ☐ علاقة حسنة ☐ علاقة قوية

13. كيف ترى دور الجماعات المحلية المنتخبة محليا:

☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ حسن

الجزء الثالث: مستقبل التنمية في منطقة الطالب العربي الحدودية محليا و إقليميا

1. إذا ما وفرت الدولة برامج تنموية لصالح الشباب في منطقة الطالب العربي الحدودية في إطار النهوض بالتنمية المحلية، هل ترى بأن هذه الفئة تتمتع بالإرادة لذلك:

☐ نعم ☐ لا

2. ما هي أهم الأنشطة الإقتصادية التي ترجحون أن تحتل الريادة في النهوض بمنطقة الطالب العربي خصوصا إذا ما توفرت الظروف المناسبة لذلك:

.....

3. إذا ما تم اعتماد قانون التجارة بالمقايضة على مستوى المناطق الحدودية كما جرى على مستوى أقصى الجنوب، هل تعتقد أن هذا سيساهم في تنشيط الحركية الإقتصادية دون الإضرار باقتصاد وأمن الدولة:

☐ نعم ☐ لا

4. هل يمكن للفلاحة و الصناعات التقليدية أن تساهم في إيجاد مناخ داعم للصناعات الغذائية التحويلية و جاذب للسياحة الحدودية على المديين المتوسط و البعيد:

☐ نعم ☐ لا

5. حسب رأيكم، هل ترون بأن الشراكة في المشاريع الحدودية على المستوى الإقليمي–تحديدا مع الجهة المتاخمة من ولاية توزر التونسية– يمكنها أن تساهم في دفع عجلة التنمية في المجتمع الحدودي:

☐ نعم ☐ لا

6. في ظل حرص الدولة على مراقبة و تأمين الأمن الحدودي كمتطلب أساسي للأمن القومي، هل ترى بأن النهوض بالتنمية في المنطقة يمكنه أن يساهم في ذلك:

☐ نعم ☐ لا

الملحق رقم (41)

يبين معامل الثبات باستخدام طريقة آلفا كرونباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
.834	27

الملحق رقم (42)

المواد والمنتجات المهربة عبر الحدود الجزائرية–التونسية

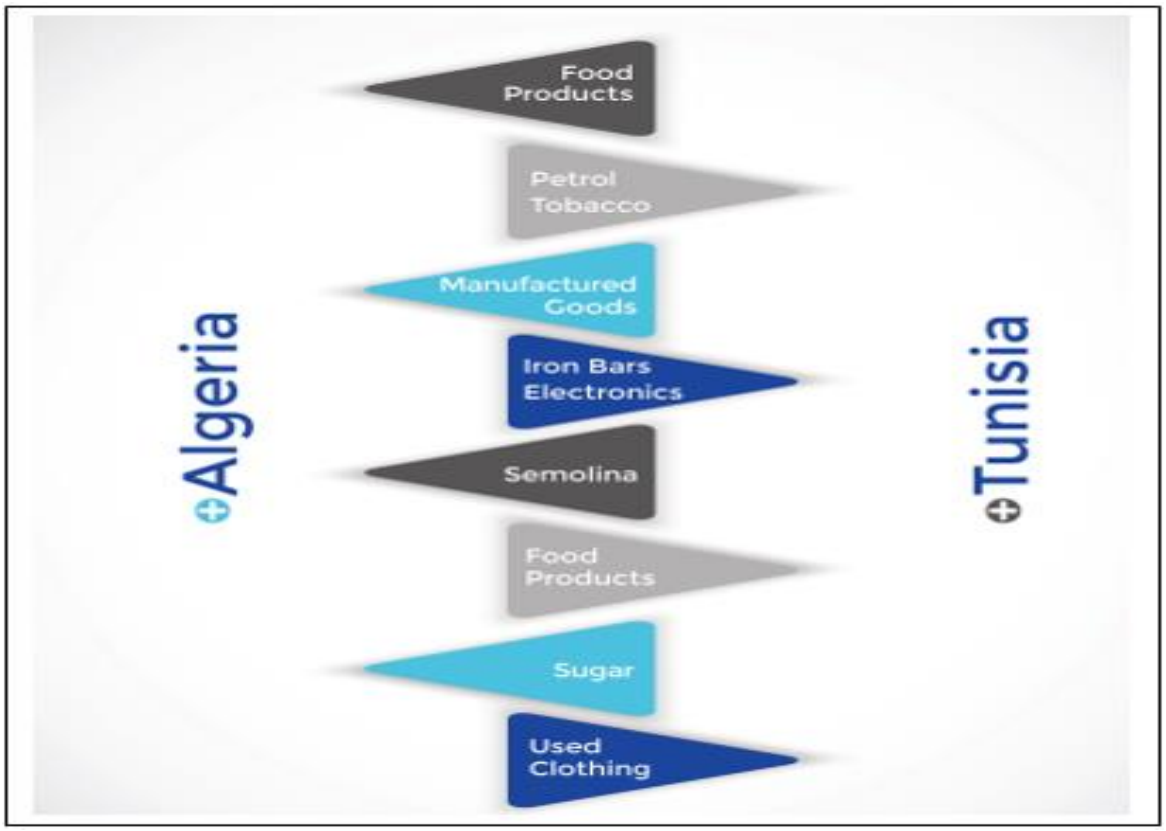

المصدر: Querine Hanlon and Matthew M. Herber, Border Security Challenges in The Grand Maghreb, Washington, United States Institute of Peace, 2015, p16.

يوضح الشكل المواد والمنتجات المهربة عبر الحدود الجزائرية–التونسية، حيث نلاحظ أن المواد المهربة من الجزائر نحو تونس هي مواد ذات قيمة عالية مقارنة بالمهربة من تونس، وتتمثل في المواد البترولية مثل الوقود، والتبغ والقضبان الحديدية والأجهزة الإلكترونية والمواد الغذائية والملابس المستعملة. أما نظيرتها من تونس، فتشمل بعض المواد الغذائية والمواد المصنعة.

الملحق رقم (43)

تخزين الوقود الجزائري في المنازل التونسية بمدينة توزر

المصدر: Dalia Ghanem, Algeria's Borderlands: A Country Unto Themselves, Beirut, Carnegie Middle East Center, 2010, p 7, Carnegie-MEC.org.

الملحق رقم (44)

تهريب الوقود الجزائري من دوار الماء إلى تونس عبر الخزانات المحمولة

المصدر: https://bit.ly/3xtMOKb

الملحق رقم (45)

مظاهر عرض الوقود الجزائري للإتجار على الطرقات التونسية–مدينة توزر وما جاورها

المصدر: Querine Hanlon and Matthew M. Herber, Op. cit, p10,
https://carnegieendowment.org/files/Ghanem-Algeria-Tunisia.pdf.

الملحق رقم (46)

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع / مقابلة مع (السيد: س. ل) أحد المهربين بإقليم الطالب العربي الحدودي الوادي، دائرة الطالب العربي، بلدية الطالب العربي، يوم 21 جوان 2021، من 09h:00–10h:00

في إطار إثراء الدراسة الموسومة ب: إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر – دراسة في أصول المقاربة التكاملية– ولاية الوادي نموذجا، كمتطلب أساسي للحصول على شهادة الدكتوراه، تأتي هده المقابلة بين الطالب الباحث: سامي بن طالب وأحد المهربين بإقليم الطالب العربي الحدودي.

نتائج المقابلة:

س 1: باعتبارك أحد المهربين المحليين بإقليم الطالب العربي، ما الدوافع التي تجعل شباب المنطقة يمتهنون نشاط التهريب؟

ج 1: من بين الدوافع وراء امتهان الشباب المحلي لنشاط التهريب البطالة وعدم وجود فرص للتشغيل في المنطقة بشكل عام نتيجة ضعف التنمية، وبالتالي، الرغبة في تأمين دخل كافي يوقر حياة كريمة، كما أن البعض يمتهنون التهريب لأنهم بكل بساطة نشأوا في أسر تمتهن هذا النشاط.

س 2: ماهي المواد التي تهربونها باتجاه تونس؟

ج 2: تتمثل المواد التي نختص في تهريبها عادة في: الوقود، التبغ، الإلكترونيات، مواد التجميل والألبسة وقطع الغيار. إلّا أن هناك بعض الشبكات تختص في تهريب منتوج واحد فقط كالوقود.

س 3: مالطرق والإستراتيجيات المعتادة التي تعتمدونها في إنجاح عمليات التهريب؟

ج 3: عادة ما نستغل ضعف التغطية الأمنية بحكم أننا لا نعبر من خلال البوابة الرئيسية، وخاصة في الليل وفي الصباح الباكر. كما أننا نستعمل سيارات رباعية الدفع نظرا لطبيعة المنطقة وصعوبة المسالك والطرقات الفرعية والثانوية، إضافة إلى وسائل الإتصال الحديثة كالهاتف النقال.

س 4: كيف تقدر العوائد التي تجنونها من نشاط التهريب؟

ج 4: لا يمكنني إبلاغك بحجم عوائدي من نشاط التهريب، إلّا أنها تبقى عوائد مجزية وتفي بالغرض الذي نخاطر من أجله.

س 5: ألا ترون أن نشاط التهريب يؤثر سلبا على أمن واقتصاد الجزائر؟

ج 5: لا يؤثر نشاطنا التهريبي إطلاقا على اقتصاد وأمن الوطن، طالما أننا لا نملك مصادر دخل من العمل لدى الدولة، وأننا لا ننخرط في شبكات تهريب المخدرات والسلاح والإتجار بالبشر ونقلهم.

س 6: كيف ترون مستقبل نشاط التهريب في ظل التحديات الراهنة من إرهاب وتشديدات أمنية على طول الشريط الحدودية؟

ج 6: صحيح أنّ هناك تضييق من طرف أجهزة الأمن على المهربين ونشاط التهريب عموما، خصوصا في ظل إنتشار ظاهرة الإرهاب والتخوف من ولوج الأسلحة التي تهدد الأمن الداخلي، إلّا أننا مستمرون في هذا النشاط لأنه مجزٍ جداً، حتى أننا لم نعد نفكر في إيجاد نشاطات بديلة.

الملحق رقم (47)

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع / مقابلة مع بعض الساكنة المحليين بالطالب العربي حول آفة المخدرات

الوادي، دائرة الطالب العربي، بلدية الطالب العربي، يوم 16 جوان 2021، من 10h:00–11h:00

في إطار إثراء الدراسة الموسومة ب: إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر – دراسة في أصول المقاربة التكاملية– ولاية الوادي نموذجا، كمتطلب أساسي للحصول على شهادة الدكتوراه، تأتي هده المقابلة بين الطالب الباحث: سامي بن طالب وبعض الساكنة المحليين بالطالب العربي حول آفة المخدرات.

نتائج المقابلة:

س 1: حسب رأيكم، ما طبيعة المخدرات الواردة إلى ولاية الوادي وما مصدرها؟

ج 1: تتمثل المخدرات الواردة إلى ولاية الوادي عبر إقليم منطقة الطالب العربي غالبا في كل أنواع العقاقير المهلوسة، وهي تدخل من ليبيا عبر تونس لتصل إلى الوادي.

س 2: كيف يتم نقل وتوزيع المخدرات إلى ولاية الوادي؟

ج 2: يتم نقل المهلوسات بعد دخولها إلى إقليم منطقة الطالب العربي إلى ولاية الوادي من خلال إستغلال الشباب المحلي البطّال وغير السوي، باستخدام دراجاتهم النارية أو سياراتهم الخاصة مقابل مبالغ مالية تصل إلى حد 400.000 دينار جزائري لنقل علبة أو صندوق واحد بحجم 50 سم².

س 3: كيف تتصورون آثار المخدرات على الشباب وعلى الأمن المجتمعي والقومي؟

ج 3: للمخدرات آثار خطيرة على الشباب ومستقبلهم، كما أن مهربيها وتجارها يشكلون خطرا على الأمن المجتمعي والأمن القومي، نتيجة مساهمتهم في تحطيم وتضييع الطاقات البشرية الشبانية، وكذا احتمال تورطهم مع الجماعات الإرهابية العابرة للحدود.

الملحق رقم (48)

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع / مقابلة مع السيد: "محمد خشعي"، مدير إذاعة الوادي الجهوية الوادي، مقر إذاعة الوادي الجهوية، يوم 01 ديسمبر 2021، من 12h:30–14h:00

في إطار إثراء الدراسة الموسومة ب: إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر– دراسة في أصول المقاربة التكاملية– ولاية الوادي نموذجا، كمتطلب أساسي للحصول على شهادة الدكتوراه، تأتي هده المقابلة الرسمية بين الطالب الباحث: سامي بن طالب والسيد: محمد خشعي مدير إذاعة الوادي الجهوية.

نتائج المقابلة:

س 1: كيف تساهم إذاعة الوادي الجهوية كجهة إعلامية رسمية في إطار ترقية الإعلام المحلي أو الإعلام التنموي في تحليل ومعالجة القضايا المجتمعية، وبالتالي، التأثير في المجتمع وصانع القرار؟

ج 1: في إطار ترقية الإعلام التنموي المحلي أو الإعلام الجواري، تعمل إذاعة الوادي كجهة إعلامية رسمية على معالجة القضايا المجتمعية العامة وتبليغ الإنشغالات لصانعي القرار المحلي أو المركزي، من خلال البرامج المسطرة على مستوى إذاعة الجزائر المركزية أو الإذاعة المحلية على مدار السنة، بالتركيز على فترات معينة، حيث تبرز مشاكل وانشغالات مستجدة وآنية، أو بصدور قرارات تهم الشأن العام بالولاية، وهذا بغرض إشراك المواطن في عملية التنمية، وتسليط الضوء على أهم البرامج التي تستدعي تشارك الدولة مع جمعيات وفواعل المجتمع المدني، أين يتم توجيه الرأي العام وجلب انتباه وحس السلطات العامة حول القضايا والشؤون المجتمعية التي تشغل بال المواطن، وذلك من خلال الحصص والتغطيات الإذاعية والحملات التحسيسية مثل التحسيس بخطر وباء كورونا كوفيد 19، والتجنّد لتغطية الإستحقاقات الإنتخابية على المستوى المحلي.

س 2: كيف تقيمون التنمية المحلية في الولاية بشكل عام، وفي إقليم منطقة الطالب العربي بشكل خاص؟

ج 2: نعتذر على عدم الأحقية في إجابة هذا السؤال، إذ إننا كمؤسسة إعلامية رسمية لا يمكننا تقييم عملية التنمية سواء في ولاية الوادي بشكل عام أو في دائرة الطالب العربي الحدودية بشكل خاص، إلّا أنّ عملنا

يقتصر على نقل الصورة وانشغال المواطن كما هو وتبليغه للسلطات المعنية بغرض المساهمة في إيجاد حلول عامة، ونحن لا ندخر أي جهد في سبيل ذلك.

س 3: إلى أي مدى تساهم إذاعة الوادي الجهوية كفاعل أساسي في التنمية من خلال طواقمها وبرامجها في تعبئة المجتمع المحلي بكل مكوناته وفواعله، للمشاركة ومساندة خطط التنمية المحلية؟

ج 3: لا يمكن قياس مدى مساهمة إذاعة الوادي في عملية التنمية، إلّا أننا نعمل جاهدين من أجل وضع بصمتنا في مرافقة الإنشغالات، التي بدورها تقود إلى إحداث تنمية في حال تمت الإستجابة من طرف الدولة.

س 4: هل تقدم إذاعة الوادي برامج خاصة تعنى بمشاكل وقضايا المناطق الحدودية؟

ج 4: نعم، فإن إذاعة الوادي من خلال طواقمها المتخصصة تهتم بالشؤون والقضايا العامة بالمناطق الحدودية وخاصة كل ما يتعلق بمنطقة الطالب العربي، وذلك من خلال برمجة حصص خاصة بقضايا هذه المنطقة، واستدعاء أعوان الإدارة والحكم المحليين سواء من الجانب المعين أو المنتخب، بهدف الاستفسار حول المشاكل والانشغالات الواردة لإدارة الإذاعة. هذا إضافة إلى تعيين مراسلين محليين يقطنون بمنطقة الطالب العربي، مهمتهم رصد وتغطية الإحداث والقضايا التي تهم الرأي العام لحظة بلحظة.

س 5: في إطار تغطية الأحداث والمشاريع والمشاكل التنموية على مستوى الإقليم الحدودي، هل تتم المصادقة على المهمات والبرامج الإذاعية على مستوى إدارة الإذاعة، أم أن ذلك يتم على مستويات أعلى، سواء محليا كالوالي أو مركزيا كالمديرية العامة للبث بالمؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري؟

ج 5: في إطار تغطية الأحداث والمشاريع والانشغالات على مستوى إقليم منطقة الطالب العربي الحدودية، فإن إذاعة الوادي مستقلة عن المركز أو أي جهة إقليمية أو محلية أخرى، حيث يتم إجتماع رؤساء الأقسام على مستوى الإذاعة تحت إشراف المدير من أجل مناقشة أهم الشؤون والقضايا العامة التي تتطلب برمجة حصص أو تغطيات خاصة.

س 6: بالحديث عن علاقة الإعلام بمختلف القطاعات، أو بالأحرى العمل القطاعي والتكامل القطاعي ودوره في توجيه قطاعات معينة للالتفاف حول قضية أو مشكلة مجتمعية ما لمعالجتها وإيجاد حلول لها، خصوصا تلك المتعلقة بالمجتمعات المحلية لإقليم منطقة الطالب العربي الحدودية. هل يمكن تقديم بعض الأمثلة تؤسس لتفعيل دور الإعلام التنموي في دعم مسار التنمية الحدودية؟

ج 6: في إطار العمل القطاعي والتكامل بين القطاعات، وكذا توجيه قطاعات معينة للالتفاف حول قضية أو مشكلة مجتمعية ما، نعطي بعض الأمثلة عن دور الإذاعة بهذا الصدد:

– برمجة وإعداد القوافل التحسيسية بالإشتراك مع المديريات التنفيذية على مستوى الولاية، بهدف التوعية مثلا ضد خطر وباء كورونا كوفيد 19 وطرق الوقاية منه وأهمية التلقيح.

– المرافقة في إطار افتتاح المرافق العامة التي تصب في خدمة المواطن المحلي، مثل العيادات الطبية الجديدة، قاعات العلاج، المراكز الشبابية والثقافية، وكذا مؤسسات التعليم والتكوين بمختلف أطوارها وأنواعها سواء في إقليم الولاية أو في الإقليم الحدودي لمنطقة الطالب العربي.

س 7: ما مدى استجابة إدارة إذاعة الوادي لتغطية المشاكل والقضايا المجتمعية المتعلقة بالتنمية على مستوى الإقليم الحدودي؟ بمعنى آخر، هل تتم الإستجابة وفقا لطلبات الأفراد، منظمات المجتمع المدني أو من طرف جهات رسمية–في إطار التكفل بالانشغالات المرفوعة من قبل الفواعل الرسمية وغير الرسمية؟

ج 7: لا يمكننا القول والجزم بأن استجابة إذاعة الوادي للقضايا والانشغالات الحدودية كافية بشكل تام أو ناقصة وضعيفة تماما، إذ أننا نحاول قدر الإمكان نقل الصورة كما هي في مناسبات متفرقة كلما سنحت الفرصة بذلك.

أمّا فيما يتعلق بأحقية وأولوية الإستجابة الإذاعية لتغطية إعلامية ما، ففي العادة نتكفل بنقل قضية عامة تهم الجميع أو مجموعة من الأفراد والمواطنين، إذ يتم استجواب ثلاث أشخاص أو أكثر حول قضية ما تشكل مشكلة بالنسبة لهم، حتى لا تأخذ التغطيات الإعلامية لإذاعة الوادي طابعا شخصيا يخدم مصلحة شخص أو طرف ما. كما يمكن برمجة تغطيات إعلامية كذلك بطلب من الجهات الرسمية التابعة للدولة، وكذا من الجمعيات وفواعل المجتمع المدني حول قضية عامة ما.

الملحق رقم (49)

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع / مقابلة مع (السيد: ب. ل) أحد ساكنة بلدية دوار الماء حول مبادرات الدولة لساكنة الحدود الوادي، دائرة الطالب العربي، بلدية دوار الماء، يوم 21 جويلية 2021، من 10h:30–11h:00

في إطار إثراء الدراسة الموسومة ب: إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر– دراسة في أصول المقاربة التكاملية– ولاية الوادي نموذجا، كمتطلب أساسي للحصول على شهادة الدكتوراه، تأتي هده المقابلة بين الطالب الباحث: سامي بن طالب وأحد ساكنة بلدية دوار الماء الحدودية حول مبادرات الدولة لساكنة الحدود.

أسئلة المقابلة:

س 1: كيف تعلقون على الظروف المعيشية في الإقليم الحدودي للطالب العربي؟

ج 1: تعتبر الظروف المعيشية في الإقليم الحدودي لمنطقة الطالب العربي صعبة نوعا ما، إلّا أن حالة الساكنة الحدوديين خصوصا في المناطق النائية والطرفية تمتاز بصعوبة أشد نتيجة عيشهم كبدو رحل، ناهيك عن ضعف التغطية التعليمية والصحية لديهم.

س 2: هل تبادر الدولة ببرامج لمساندة الساكنة المحليين للحدود؟

ج 2: صحيح أن الدولة تبادر ببعض البرامج كالتغطيات الصحية والغذائية خاصة للبدو الرحل على الحدود، إلّا أنها تبقى ضعيفة ولا تستجيب لتغطية وتحسين الظروف الصعبة التي يعيشها الحدوديون.

س 3: كيف تقيمون سياسة الدولة لتأمين الحدود في إقليم الطالب العربي؟

ج 3: نحن نرى بان الدولة تهتم أكثر بسياسات تأمين الحدود مقارنة باهتمامها بالساكنة الحدوديين، على اعتبار أن هؤلاء من المفروض أن يشكّلوا دروعا بشرية وأعينا للدولة في هذه المناطق، حيث أن السلطات المحلية والولائية تهتم بنا موسميا في إطار المناسبات والاستحقاقات الإنتخابية المحلية والوطنية.

س 4: ما تصوركم لمستقبل العلاقة بين الدولة وساكنة الإقليم الحدودي؟

ج 4: عموما، العلاقة ضعيفة وغير كافية، وتمتاز بتوجه براغماتي، ولكننا نأمل من السلطات المعنية المحلية والمركزية أن تأخذ بعين الإعتبار الوضعية الصعبة التي يعيشها الحدوديون، خاصة في أطراف إقليم منطقة الطالب العربي الحدودية، لأنه من المفروض أن تكون المنفعة متبادلة ومتكافئة بين الدولة والمجتمع الحدودي المحلي من منظور براغماتي.

الملحق رقم (50)

عروض التكوين عن طريق التمهين دورة فيفري 2022 بمركز التكوين المهني والتمهين

–المجاهد دويم أحمد بن إبراهيم الطالب العربي–

المصدر: مركز التكوين المهني والتمهين–المجاهد دويم أحمد بن إبراهيم الطالب العربي

الملحق رقم (51)

عروض التكوين عن طريق التمهين دورة فيفري 2021 بمركز التكوين المهني والتمهين

–المجاهد دويم أحمد بن إبراهيم الطالب العربي–

المصدر: مركز التكوين المهني والتمهين–المجاهد دويم أحمد بن إبراهيم الطالب العربي

الملحق رقم (52)

إعلان–تركيب وصيانة شبكة محلية– مركز التكوين المهني والتمهين

–المجاهد دويم أحمد بن إبراهيم الطالب العربي–

المصدر: مركز التكوين المهني والتمهين–المجاهد دويم أحمد بن إبراهيم الطالب العربي

الملحق رقم (53)

تخصصات التكوين الحضوري دورة فيفري 2022 بمركز التكوين المهني والتمهين

–المجاهد دويم أحمد بن إبراهيم الطالب العربي–

المصدر: مركز التكوين المهني والتمهين–المجاهد دويم أحمد بن إبراهيم الطالب العربي

الملحق رقم (54)

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع / مقابلة مع السيد: "حكيم بكاكرة"، رئيس مكتب الوادي– التنسيقية الوطنية للمجتمع المدني الوادي، مقر المكتب، يوم 29 جويلية 2021، من 18h:30–20h:00

في إطار إثراء الدراسة الموسومة ب: إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر– دراسة في أصول المقاربة التكاملية– ولاية الوادي نموذجا، كمتطلب أساسي للحصول على شهادة الدكتوراه، تأتي هده المقابلة الرسمية بين الطالب الباحث: سامي بن طالب مع السيد: حكيم بكاكرة رئيس مكتب الوادي– التنسيقية الوطنية للمجتمع المدني.

نتائج المقابلة:

س 1: ما هي رسالة منظمة المجتمع المدني؟

ج 1: تم اعتماد التنسيقية الوطنية للمجتمع المدني في جويلية 2018، وهي منظمة وطنية ذات طابع مجتمعي، تهدف بالأساس إلى ترقية النشاط المجتمعي لفواعل المجتمع المدني. وتأسس مكتب ولاية الوادي بتاريخ 22 سبتمبر 2018 ويرأسه السيد: حكيم بكاكرة.

وتهدف التنسيقية عموما إلى الإرتقاء بنشاط فواعل المجتمع المدني في إطار حوكمة تسيير وتدبير الشؤون العامة الوطنية والمحلية، ويعتمد برنامجها على سبع منتديات هي:

منتدى الشباب / منتدى المرأة / منتدى الآفات الإجتماعية / منتدى الصحة / منتدى الطفولة / منتدى الفن والإبداع / منتدى الإستثمار.

س 2: ما هي أهم الملفات التي تعنى بها منظمتكم في إطار تطوير المجتمع المدني بكل أطيافه في ولاية الوادي؟

ج 2: تتمثل الملفات التي تعنى بها التنسيقية الوطنية للمجتمع المدني بولاية الوادي في نفس مواضيع المنتديات السبع، إضافة إلى بعض النشاطات التي تدخل في إطار التحسيس والتوعية المجتمعية حول القضايا التي تهم الشأن والرأي العام مثل جائحة كورونا كوفيد 19 على سبيل المثال لا الحصر.

س 3: في ظل التغيرات العالمية الجديدة ورواج الفكر التشاركي في تسيير الشؤون والقضايا العامة، وإحلال مبدأ تساوي الفرص بين المجتمعات المحلية والإقليمية خصوصا الحدودية في الولاية. هل هناك تفاعل مع فواعل المجتمع المحلي بإقليم منطقة الطالب العربي؟

ج 3: بالفعل، إذ أن لمكتب ولاية الوادي فروع أخرى على مستوى كل بلديات الولاية، بما فيها البلديات الثلاث لمنطقة الطالب العربي الحدودية. والجدير بالذكر، هو أن مكتبي بلديتي دوار الماء وبن قشة نشطين بصورة مكثفة على مستوى العمل المجتمعي المدني بالتنسيق مع الجمعيات والسلطات الولائية والمحلية، مقارنة بمكتب بلدية الطالب العربي الذي يشهد عجزا كبيرا في تنشيط الحركية المجتمعية، وذلك راجع إلى مشاكل تخص التنظيم والتسيير المحلي للمكتب.

س 4: هل لديكم برامج بالتنسيق مع الجهات الوصية والجماعات المحلية بهدف تطوير فاعلية المجتمع المدني في منطقة الطالب العربي؟

ج 4: في الواقع، ليس هناك برامج محددة للتنسيق مع السلطات الولائية والمحلية، وإنما نعمل في إطار تكاملي وتضامني مع مجهودات الدولة بهدف حل المشاكل المحلية، وتغطية العجز الحاصل على مستوى الإستجابة للمتطلبات المحلية سواء على مستوى الولاية أو على مستوى البلديات التابعة لها بما فيها منطقة الطالب العربي الحدودية.

س 5: كيف ترون أداء فواعل المجتمع المحلي الحدودي في إطار النهوض بالمنطقة على مختلف الأصعدة؟ هل ترقى هذه الفواعل لأن تكون ذات تأثير عالي لجلب المكتسبات المجتمعية لإقليم المنطقة الحدودية؟

ج 5: فيما يتعلق بفواعل المجتمع المدني في إقليم منطقة الطالب العربي الحدودية، فهي للأسف الشديد لا تزال ضعيفة جدا ولا ترقى لأن تكون فعالة بما يكفي للنهوض بهذه المنطقة الحدودية، وهذا راجع إلى عدم شيوع وتكريس ثقافة العمل التشاركي، وكذا هيمنة السلطة القبلية العروشية على مجريات الساحة التمثيلية في دائرة الطالب العربي، والتي يمتد تأثيرها حتى إلى تعطيل سير المصالح العامة.

س 6: هل تساهمون في تقديم استشارات فنية وقانونية أو اقتراحات، والتي من شأنها مساعدة صانع القرار المحلي في تسيير الشؤون العامة، وإيجاد الحلول للمشاكل المجتمعية سواء في الولاية أو في إقليم الطالب العربي؟

ج 6: نعم، غالبا ما نبادر بطرح إنشغالات منطقة الطالب العربي إلى السلطات المحلية والولائية، وكذا تقديم اقتراحات وحلول بشأنها، إلّا أنها في الغالب إن لم نقل دائما تقابل بالرفض من طرف السلطات العامة نتيجة افتقارها لصلاحيات أو سلطة إتخاذ القرار، ما يطرح إشكالية المركزية المشدّدة في اتخاذ القرار المحلي، إضافة إلى عدم توفر الأظرفة المالية التكميلية لمعالجة تلك المشاكل والانشغالات، والتي في أفضل الحالات يتم برمجتها في ميزانيات السنوات اللاحقة، هذا إن تم أخذها بعين الإعتبار.

س 7: كيف تقيمون مستوى التنمية في إقليم الطالب العربي الحدودي؟

ج 7: فيما يتعلق بقضية تنمية منطقة الطالب العربي الحدودية ببلدياتها الثلاث، فللأسف لا زالت ضعيفة جدا مقارنة بالبلديات الأخرى وخاصة القريبة من مركز الولاية.

س 8: كيف تتصورون مستقبل العلاقة بين المجتمع المحلي الحدودي والجهات الوصية؟

ج 8: رغم النقائص الكبيرة المسجلة، إلّا أنه يمكن القول بأن العلاقة بين المجتمع المدني والسلطات الوصية تسير نحو التحسن، والدليل على ذلك هو أن الدولة فسحت المجال أكثر لمنظمات المجتمع المدني قصد المشاركة في تدبير وتسيير الشؤون العامة، وما عزّز ذلك أكثر هو عزم الدولة من خلال استحداث منصب "مستشار رئيس الجمهورية المكلّف بالمجتمع المدني" والذي يتقلده السيد: "نزيه بن رمضان"، وكذا استحداث كل من "المرصد الوطني للمجتمع المدني" و"المجلس الوطني للشباب" اللذين تم تأسيسهما وفق مرسوم رئاسي صادر بالجدرية الرسمية، إلّا أنهما لم يفعلا بعد.

س 9: هل تسعى منظمتكم لإحلال شراكات مجتمعية مع الجهة المقابلة من الطرف التونسي–ولاية توزر– قصد ترقية الحركية المجتمعية الفاعلة والمؤثرة في صائع القرار وحتى في المشاركة في ذلك؟

ج 9: في إطار إحلال الشراكات المجتمعية مع الجارة تونس–ولاية توزر–، فقد قمنا بمبادرة بهذا الصدد قصد ترقية الحركة المجتمعية الفاعلة والمؤثرة في صانع القرار–في إطار الوحدة والشراكة الإقليمية–، إلاّ أنه وللأسف، قوبلت هذه المبادرة بالرفض من طرف السلطات المحلية والمركزية بذريعة أن هذا النوع من المبادرات يتطلب مستوى عالي من التنسيق بين حكومتي البلدين، وهو الأمر الذي لم يحصل ولم يثمر لحد الآن، رغم إشادة الرئاسة الجزائرية ومبادرات حكومة السيد "نور الدين بدوي" في هذا الإطار، قصد تطوير وترقية المناطق الحدودية للبلدين في إطار الشراكة والتعاون الإقليمي الحدودي.

الملحق رقم (55)

غياب التهيئة الحضرية وانسداد الطرق بالرمال ببلدية دوار الماء وبن قشة

المصدر: https://bit.ly/3qN7clT , https://bit.ly/3djh2Jj

الملحق رقم (56)

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع / مقابلة مع بعض أعيان بلديتي دوار الماء وبن قشة حول التهيئة الحضرية

الوادي، دائرة الطالب العربي، بلديتي دوار الماء وبن قشة، يوم 21 جويلية 2021، من 09h:00– 10h:00

في إطار إثراء الدراسة الموسومة ب: إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر– دراسة في أصول المقاربة التكاملية– ولاية الوادي نموذجا، كمتطلب أساسي للحصول على شهادة الدكتوراه، تأتي هده المقابلة بين الطالب الباحث: سامي بن طالب وبعض أعيان بلديتي دوار الماء وبن قشة حول التهيئة الحضرية.

أسئلة المقابلة:

س 1: كيف ترون مستوى التهيئة الحضرية في البلديات الثلاث لدائرة الطالب العربي؟

ج 1: عموما، يعد مستوى التهيئة الحضرية بدائرة الطالب العربي دون المتوسط، إلّا أن بلديتي دوار الماء وبن قشة تشهدان مستوى أضعف من بلدية الطالب العربي.

س 2: ما هي أهم مظاهر ضعف التهيئة الحضرية ببلديتكم؟

ج 2: تتمثل أهم مظاهر ضعف التهيئة الحضرية في كل من بلدية دوار الماء وبن قشة فيما يلي:

– غزو الكثبان الرملية للأحياء الشعبية مع انعدام الأرصفة.

– مشكل انسداد الطرق بفعل الرياح الموسمية، خصوصا وأن المنطقة صحراوية وصعبة المناخ وتقع ضمن أروقة لانبعاث الرياح على مدار السنة. حيث يضطر السائقون لانتظار مدة يومين أو ثلاث حتى يتم فتح الطرقات العالقة من جديد، ما يعطّل حركة المرور بشكل عام.

– الضعف الشديد فيما يخص شبكات الصرف الصحي، ما يضطر الآهالي إلى استخدام طرق تقليدية في الصرف الصحي كالبالوعات الإسمنتية والخرسانية التقليدية بجانب منازلهم.

س 3: من المسؤول عن ضعف التهيئة الحضرية ببلديتكم؟

ج 3: تقع المسؤولية كاملة على الجماعات المحلية والإقليمية كالمجلس الشعبي البلدي والدائرة وكذا المجلس الشعبي الولائي في عدم الإهتمام بقضية التهيئة الحضرية، وذلك نتيجة نقص التمويلات والتجهيزات الخاصة بالبلديات، فمثلا عند انسداد الطرق بفعل الرياح، فإن إقليم منطقة الطالب العربي لا يمتلك معدات خاصة بكل بلدية، وهذا هو السبب الذي يؤدي إلى انتظار السائقين لحين فتحها. إضافة إلى سوء التسيير من قبل أعوان الإدارة المحلية والمنتخبين المحليين.

س 4: هل بادرتم بمحاولات بهدف معالجة نقائص التهيئة الحضرية مع الجهات المحلية المعنية، وكيف كانت الإستجابة؟

ج 4: نعم، حاولنا في عدة مناسبات مطالبة المجالس الشعبية البلدية المنتخبة وكذا رئيس الدائرة بإدراج برامج ومشاريع للتهيئة الحضرية، ولكن غالبا ما نقابل بوعود لا ترى النور.

الملحق رقم (57)

ضعف وسائل النقل والتشغيل ببلديتي دوار الماء وبن قشة

المصدر:

https://www.facebook.com/411996562577755/posts/pfbid02TFTfULj2thfA3kWhLPSVyKrwMcg1e5cZf7neMhxjP7T2yvSLGfSJ92X8L8dK2igtl/ - https://www.facebook.com/411996562577755/posts/pfbid0GFg6oDcUV9V6gwV6LutU2QFg97SeVFTLGR3QvkJht4ieT4yNhT7im2g4jTm62bal/

يوضح الصورة ضعف وسائل النقل والتشغيل ببلديتي دوار الماء وبن قشة، حيث نلاحظ من خلال الصورة 1 سيارة عليها لافتة في الخلف مكتوب عليها: نقل طلبة البكالوريا مجانا! وهي صورة معبرة عن أزمة النقل التي يعاني منها ساكنة بلدية دوار الماء عموما والطلبة المقبلين على اجتياز امتحانات البكالوريا خصوصا، حيث وفي بادرة شخصية قام أحد شباب البلدية بتسخير سيارته للمساهمة في ضمان راحة الطلبة. كما تشير الصورة 2 إلى بعض بطالي بلدية دوار الماء بلافتات معلقة مطالبين بتوفير التشغيل، حيث تفتقر المنطقة بشكل كبير لمرافق عمومية أو خاصة تضمن توظيفهم.

الملحق رقم (58)

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع / مقابلة مع بعض طلبة الطور الثانوي ببلدية بن قشة حول النقل المدرسي

الوادي، دائرة الطالب العربي، ببلدية بن قشة، بن قشة، يوم 22 جويلية 2021، من 10h:30– 11h:00

في إطار إثراء الدراسة الموسومة ب: إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر– دراسة في أصول المقاربة التكاملية– ولاية الوادي نموذجا، كمتطلب أساسي للحصول على شهادة الدكتوراه، تأتي هده المقابلة بين الطالب الباحث: سامي بن طالب وبعض طلبة الطور الثانوي ببلدية بن قشة حول إشكالية النقل المدرسي.

نتائج المقابلة:

س 1: كيف تعلقون على مشكل النقل المدرسي، خاصة وأن بلدية بن قشة لا تتوفر على مدرسة ثانوية؟
ج 1: نحن نعاني كثيرا من عدم وفرة النقل المدرسي، ما يؤثر سلبا على تحصيلنا العلمي، مع وجود صعوبة كذلك في الالتحاق بمراكز الإمتحان للبكالوريا، حيث تنظم امتحاناتها على مستوى بلدية الطالب العربي وحدها بالنسبة لكل تلاميذ الإقليم الحدودي، كما أن البلدية لا تتوفر على مؤسسة ثانوية، ما يضطرنا للتنقل إلى بلديتي دوار الماء والطالب العربي.

س 2: حسب رأيكم، على من تقع مسؤولية توفير النقل المدرسي المريح؟
ج 2: تقع المسؤولية بهذا الشأن على عاتق الدائرة والمجالس البلدية المنتخبة، وخصوصا البلدية التي تعنى بتسيير وتجهيز المدارس.

س 3: مالسبل المتاحة أمامكم لتجاوز مشكلة النقل، خاصة في مواسم الإمتحانات المصيرية كالبكالوريا؟
ج 3: في ظل أزمة النقل المدرسي، عادة ما نستعين بوسائل النقل الخاصة إما بمقابل أو بدون مقابل، وخاصة في موسم امتحانات البكالوريا.

الملحق رقم (59)

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع / مقابلة مع (السيد: ن. ك) أحد فلاحي منطقة الطالب العربي

الوادي، دائرة الطالب العربي، بلدية الطالب العربي، يوم 25 جويلية 2021، من 08h:45–08h:00

في إطار إثراء الدراسة الموسومة ب: إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر – دراسة في أصول المقاربة التكاملية– ولاية الوادي نموذجا، كمتطلب أساسي للحصول على شهادة الدكتوراه، تأتي هده المقابلة بين الطالب الباحث: سامي بن طالب وأحد فلاحي منطقة الطالب العربي.

أسئلة المقابلة:

س 1: ما هي أهم المشاكل التي تعاني منها الفلاحة في إقليم منطقة الطالب العربي؟

ج 1: تتمثل أهم المشاكل التي تعاني منها الفلاحة في منطقة الطالب العربي عموما فيما يلي:

– ضعف الربط بالكهرباء إلى المزارع.

– صعوبة المسالك المؤدية إلى المزارع.

– العراقيل الإدارية المتعلقة برخص حفر الآبار الارتوازية، واقتناء المبيدات والأسمدة والأدوية اللازمة للزراعة والأعلاف والرعي.

– صعوبة تخزين المحاصيل الزراعية وخاصة الخضر والفواكه.

– نقص تأطير سلاسل التسويق.

س 2: ما هي أهم المنتجات الفلاحية التي يتميز بها الإقليم الحدودي، وكيف تقيمون المنتوج الفلاحي عموما؟

ج 2: تتمثل أهم المنتوجات الفلاحية التي تزخر بها منطقة الطالب العربي فيما يلي:

– التمور بأجود انواعها / –القمح والذرة.

– الخضر: الطماطم / البطاطس / الزيتون، إضافة إلى أنواع أخرى.

– اللحوم والألبان كمنتجات فرعية للمنتوج الفلاحي.

ويعد المنتوج الفلاحي عموما وفير جدا، يمكن أن يساهم في تغطية الطلب المحلي وحتى الوطني والإقليمي، إن تم تشجيع ودعم هذا النشاط.

س 3: كيف تتصورون مستقبل الفلاحة في إقليم منطقة الطالب العربي الحدودية على المستوى المحلي والإقليمي؟

ج 3: نظرا للمجهودات التي نبذلها لترقية المنطقة فلاحيا، ونظرا للخاصية المحلية التي يتمتع بها الفلاحون من حيث تعلقهم بالأرض، والعمل بكد لتطوير الإنتاج، فإن هذا الإقليم يعد واعدا جدا، إذ يمكنه أن يساهم في خلق الثروة المحلية والوطنية، خصوصا إذا ما وفّرت الدولة سياسات داعمة ومشجعة على الإنتاج والتسويق الإقليمي والدولي.

الملحق رقم (60)

يبين إختبار كاف تربيع لـ س5 و ع1

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	6.590[a]	3	.021
Rapport de vraisemblance	6.587	3	.021
Association linéaire par linéaire	6.421	1	.026
N d'observations valides	100		

a. 2 cellules (25.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de .44.

س5: كيف تقيم دور فواعل المجتمع المدني المحلي؟

ع1: إذا ما وفرت الدولة برامج تنموية لصالح الشباب في منطقة الطالب العربي الحدودية في إطار النهوض بالتنمية المحلية، هل ترى بأن هذه الفئة تتمتع بالإرادة لذلك؟

الملحق رقم (61)

بين إختبار كاف تربيع لـ س13 و ع1

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	5.471[a]	2	.048
Rapport de vraisemblance	5.461	2	.048
Association linéaire par linéaire	.000	1	.098
N d'observations valides	100		

a. 1 cellules (16.7%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 2.86.

س13: كيف ترى دور الجماعات المحلية المنتخبة محليا؟

ع1: إذا ما وفرت الدولة برامج تنموية لصالح الشباب في منطقة الطالب العربي الحدودية في إطار النهوض بالتنمية المحلية، هل ترى بأن هذه الفئة تتمتع بالإرادة لذلك؟

الملحق رقم (62)

بين إختبار كاف تربيع ل س1 و ع2

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	21.442[a]	12	.032
Rapport de vraisemblance	22.481	12	.072
Association linéaire par linéaire	1.471	1	.023
N d'observations valides	100		

a. 26 cellules (81.3%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de .16.

س1: كيف ترى مستوى التنمية المحلية؟

ع2: . ما هي أهم الأنشطة الإقتصادية التي ترجحون أن تحتل الريادة في النهوض بمنطقة الطالب العربي خصوصا إذا ما توفرت الظروف المناسبة لذلك؟

الملحق رقم (63)

بين إختبار كاف تربيع ل س9 و ع3

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Sig. approx. (bilatérale)
khi-deux de Pearson	7.221[a]	2	.004
Rapport de vraisemblance	7.125	2	.004
Association linéaire par linéaire	.000	1	.003
N d'observations valides	100		

a. 1 cellules (25%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 2.86.

س9: في رأيك، ماهي أسباب انتشار ظاهرة التهريب الحدودي؟

ع3: إذا ما تم اعتماد قانون التجارة بالمقايضة على مستوى المناطق الحدودية كما جرى على مستوى أقصى الجنوب، هل تعتقد أن هذا سيساهم في تنشيط الحركية الإقتصادية دون الإضرار باقتصاد وأمن الدولة؟

الملحق رقم (64)

جامعة غرداية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الموضوع / مقابلة عن بعد مع (السيد: م. ب) أحد الساكنة المحليين بمنطقة حزوة بولاية توزر التونسية حول الأوضاع العامة في المنطقة الحدودية بعد الثورة التونسية

مقابلة عن بعد عبر تطبيق فايبر Viber، يوم 17 أوت 2022، من 10h:00–11h:00

في إطار إثراء الدراسة الموسومة ب: إشكالية التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر– دراسة في أصول المقاربة التكاملية– ولاية الوادي نموذجا، كمتطلب أساسي للحصول على شهادة الدكتوراه، تأتي هده المقابلة الإلكترونية بين الطالب الباحث: سامي بن طالب وأحد الساكنة المحليين بمنطقة حزوة التابعة لولاية توزر التونسية حول الأوضاع العامة في المنطقة الحدودية بعد الثورة التونسية.

أسئلة المقابلة:

س 1: كيف كانت الأوضاع العامة للمنطقة الحدودية المحاذية لمنطقة الطالب العربي بعد قيام الثورة؟

ج 1: شهد المجتمع الحدودي لمنطقة "حزوة" التابعة لمدينة توزر والمناطق المجاورة لها حالة شديدة من الفقر بعد قيام الثورة، حيث أصبحت سبل العمل والعيش صعبة جدا بسبب الغياب التام للأمن وتوقف الحركة الإجتماعية والإقتصادية بكل أشكالها، خاصة نحو الجزائر التي تعد منفذا هاما للكسب لمعظم الساكنة المحليين. كما أن التجّار التونسيون بين "حزوة وتوزر" الذين كانوا مستفيدين من المنتجات الواردة من الجزائر للإتجار بها وكسب دخل يعيلهم وعائلاتهم، خسروا مصدر رزقهم الوحيد، ما أثّر سلبا وبشكل كبير على الحالة العائلية والإجتماعية عموما.

س 2: كيف تقيمون الحالة العامة للتنمية في المنطقة الحدودية بعد الثورة؟

ج 2: يمكن وصف حالة التنمية بالمنطقة الحدودية لولاية توزر وحزوة المحاذية لمنطقة الطالب العربي الحدودية الجزائرية بالمتدنية جدا، حيث ليست هناك مشاريع تنموية لفائدة الشباب المحلي الذي يعاني من بطالة حادة، كما ليست هناك آليات جادة تدعم الشباب الراغب في إطلاق مشاريع خاصة، وبالتالي، فهناك تذمر واسع لدى هذه الفئة، ما يدفعهم نحو كل الطرق غير المشروعة للكسب من تهريب وغيره، كما أن معدل السرقات والجريمة قد ارتفع جدا نتيجة هذه الحالة مقارنة بما قبل الثورة.

كما أنّ الشباب اليوم أصبحوا يشعرون بنوع من عدم الإنتماء الهوياتي، ونقص في مستوى المواطنة القومية، ما يجعلهم يفعلون أي شيء يخدم مصالحهم الخاصة رغم أنه يضر بالمصلحة العامة للمجتمع والدولة، أي غياب روح المواطنة والانتماء.

س 3: ماهي الآثار السوسيواقتصادية على المنطقة جراء انتشار جائحة كورونا؟

ج 3: في الأحوال العادية كانت التنمية بالمنطقة تكاد تكون منعدمة، وبطهور وانتشار الوباء العالمي كورونا كوفيد 19 وما صاحبه من إجراءات التشديد في الحركة والنشاط وحتى في العمل، وخاصة بعد قرار الجزائر بغلق الحدود مع تونس في مارس 2020، شلّت المنطقة بشكل كلّي، حيث لم تعد هناك إمكانية حتى لدخول التونسيين لولاية الوادي بغرض التبضع.

س 4: هل ترون بأن المقاربة الأمنية التونسية خاصة في المناطق الداخلية والحدودية تتوافق مع تطلعات المجتمعات المحلية بالمنطقة؟

ج 4: شهدت البلاد بعد الثورة تشديدا أمنيا غير مسبوق نتيجة انفلات الأمن وظهور الجماعات الإرهابية والمتطرفة خاصة في المناطق الداخلية والجنوبية والحدودية من تونس. وما لاحظناه حول المقاربة الأمنية التونسية إزاء هذه الوضاع، وفي تعاملها مع المناطق والمجتمعات الحدودية هو أنها مقاربة عقيمة، ساهمت بشكل كبير في تشديد الإجراءات الأمنية وتكثيف الحواجز العسكرية والبوليسية بشكل رهيب، كما ساهمت في تضييق شديد على الساكنة الحدوديين بتوزر وحزوة، والذين يمتهنون نشاط التهريب سواء من تونس نحو الجزائر أو العكس، في ظل غياب مبادرات جادة للتنمية لصالح ساكنة المناطق الداخلية والحدودية. ملخّص القول، هو مقاربة أمنية محضة مقابل تغييب تام للتنمية، وهذا ما لن يكون حلا للدولة لتأمين أمنها الحدودي والداخلي وحتى الإقليمي دون تنمية مجتمعية حقيقية.

س 5: كيف تتصورون مستقبل التنمية والتفاعلات الإجتماعية والإقتصادية مع الجانب الجزائري؟

ج 5: هناك تفاعل كبير على المستوى الإجتماعي والإقتصادي (في شقه غير النظامي) بين التونسيين والجزائريين عموما، وخاصة مع منطقة الطالب العربي وولاية الوادي التي تعتبر متنفسا إقتصاديا بالنسبة للتونسيين.

وبإعادة فتح الجزائر لبوابتها الحدودية مع تونس في منطقة الطالب العربي، هذا سيساهم من جديد في إعادة النشاط والحركية نوعا ما للساحة الحدودية المشتركة، رغم التشديدات الصحية التي لا زالت مفروضة على مستوى مراكز العبور الحدودية.

أمّا عن أوجه التنمية المشتركة بين تونس والجزائر عموما وبين ولاية توزر ومنطقة حزوة وولاية الوادي ومنطقة الطالب العربي خصوصا، فكل المؤشرات لا تنبؤ بمبادرات جادة بين حكومتي البلدين لإطلاق مشاريع تنموية مشتركة على مستوى الإقليم الحدودي المشترك بين المنطقتين، مثل التعاون الإقتصادي

الذي من شأنه أن يكون مثمرا، خصوصا وأن المنطقتين فلاحيتين وسياحيتين، ما يتيح فرصا حقيقية للتعاون والشراكة سواء في قطاع الخدمات السياحية أو في قطاع الإنتاج والتسويق الفلاحي، وغيره من الصناعات المشتركة التي يمكن بعثها في إطار تشارك المصلحة المحلية والإقليمية. ومؤكّد أن التعاون بين البلدين يتجه بشكل كبير نحو الجانب الأمني فقط للأسف الشديد.

الملحق رقم (65)

ملحق رقم : بين اختبار كاف تربيع لـ س8 و ع6

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Sig. approx. (bilatérale)	Sig. exacte (bilatérale)	Sig. exacte (unilatérale)
khi-deux de Pearson	10.534[a]	1	.001		
Correction pour continuité[b]	7.963	1	.005		
Rapport de vraisemblance	9.812	1	.002		
Test exact de Fisher				.003	.003
Association linéaire par linéaire	10.429	1	.001		
N d'observations valides	100				

a. 2 cellules (50.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 2.17.

b. Calculée uniquement pour une table 2x2

س8: هل ترى بأن التكثيف الأمني الحدودي يعد عائقا أمام التنمية؟

ع6: في ظل حرص الدولة على مراقبة و تأمين الأمن الحدودي كمتطلب أساسي للأمن القومي، هل ترى بأن النهوض بالتنمية في المنطقة يمكنه أن يساهم في ذلك؟

الملحق رقم (66)

ملحق رقم : بين اختبار كاف تربيع لـ س10 و ع5

Tests du khi-deux

	Valeur	ddl	Sig. approx. (bilatérale)	Sig. exacte (bilatérale)	Sig. exacte (unilatérale)
khi-deux de Pearson	4.736[a]	1	.019		
Correction pour continuité[b]	.740	1	.039		
Rapport de vraisemblance	4.468	1	.023		
Test exact de Fisher				.019	.019
Association linéaire par linéaire	4.719	1	.019		
N d'observations valides	100				

a. 1 cellules (25.0%) ont un effectif théorique inférieur à 5. L'effectif théorique minimum est de 1.56.

b. Calculée uniquement pour une table 2x2

س10: هل تعتقد أن غياب تنمية شاملة على كل المستويات يعد سببا مباشرا لانتشار ظاهرة التهريب الحدودي؟

ع5: هل ترون بأن الشراكة في المشاريع الحدودية على المستوى الإقليمي–تحديدا مع الجهة المتاخمة من ولاية توزر التونسية– يمكنها أن تساهم في دفع عجلة التنمية في المجتمع الحدودي؟

الملحق رقم (67)

تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء

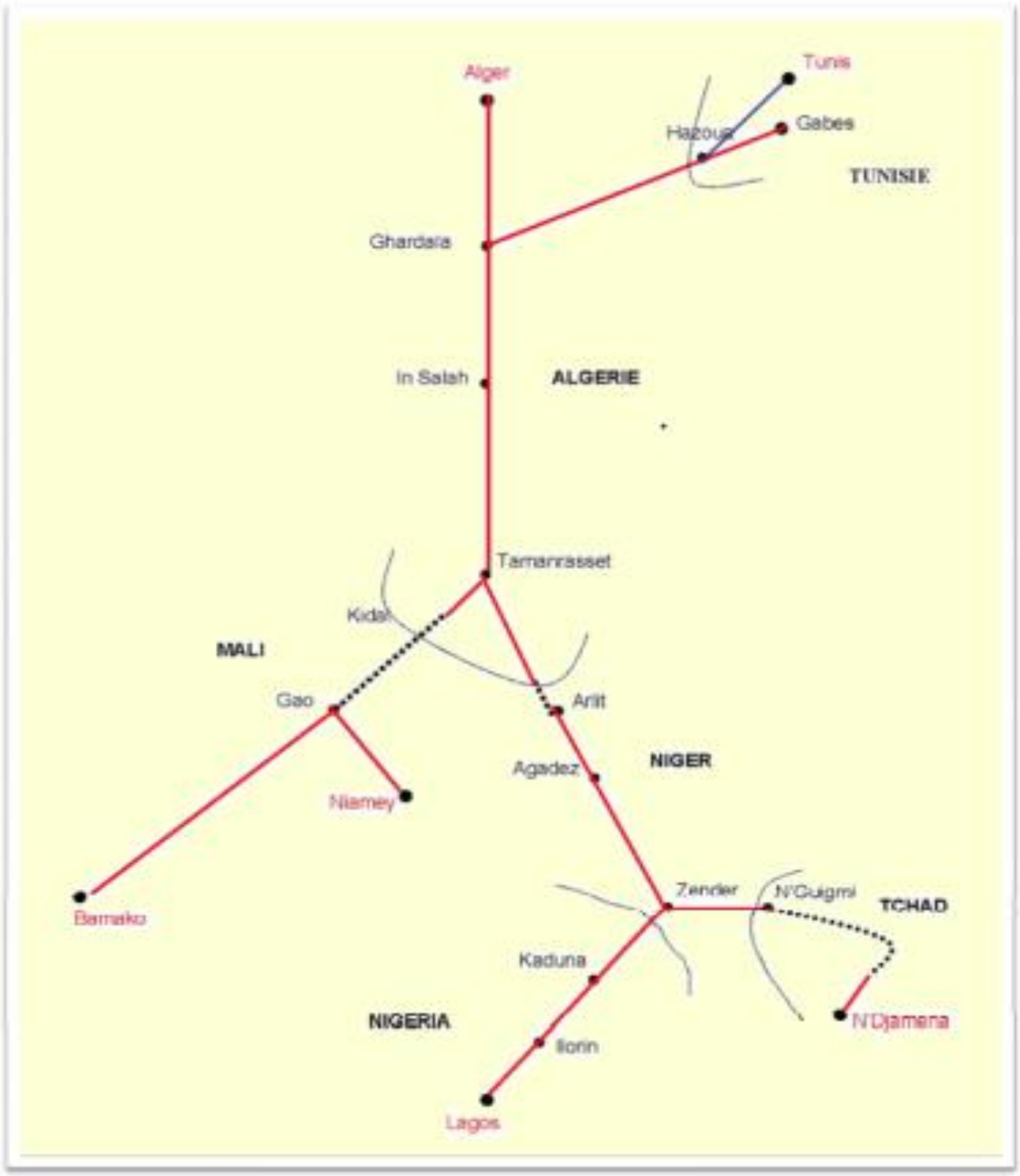

المصدر: دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، ديسمبر 2009، ص 1، clrt-afrique.com.

الملحق رقم (68)

شبكة الطريق العابر للصحراء

الطريق العابر للصحراء	البلد	المقاطع	الطول الإجمالي	الوضع الحالي	
				غير معبدة	معبدة
المحور الرئيسي	الجزائر	الجزائر - تمنراست - إن قزام	2345		2345
		إن قزام - الحدود النيجرية	15	15	
		مجموع المقاطع الجزائرية	2360	15	2345
	النيجر	الحدود الجزائرية - أساماكا - اراليت	223	223	
		اراليت - أغاديس - زندر - الحدود النيجيرية	784		784
		مجموع المقاطع النيجرية	1007	223	784
	نيجيريا	حدودالنيجر - كوغولام- كانو - كادونا	363		363
		كادونا - ايلورين - لاقوس	768		768
		مجموع المقاطع النيجيرية	1131		1131
	مجموع المحور الرئيسي		4498	238	4260
فرع تونس	الجزائر	غرداية - الحدود التونسية	565		565
	تونس	الحدود الجزائرية - قابس	301		301
	مجموع فرع تونس		888		888
فرع مالي	مالي	باساكو - قاو	1236		1236
		قاو - كيدال - الحدود الجزائرية	745	745	
	الجزائر	الحدود مع مالي - سيليت - تيميمون	395	395	
		سيليت - تيط	85		85
	مجموع فرع مالي		2481	1140	1321
فرع تشاد	تشاد	نجامينا - ماساكيت	83		83
		ماساكيت - ماساكوري [1]	68		68
		ماساكوري - بول - الحدود النيجرية	418	418	
	النيجر	الحدود التشادية - تنوبنغي	55	55	
		تنوبنغي - زيندر	573		573
	مجموع فرع تشاد		1187	473	724
مجموع شبكة الطريق العابر للصحراء			9022 %100	1861 %20	7171 %80

المصدر: دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، ديسمبر 2009، ص 7، clrt-afrique.com.

الملحق رقم (69)

منطقة التأثير للطريق العابر للصحراء

• **المجال الأول:** المناطق المعبورة

البلد	المناطق المعبورة		المساحة (مليون كم²)	عدد السكان (مليون نسمة)
	عدد المناطق	عدد المدن الكبرى الرئيسية		
الجزائر	5	11	1, 9	1,7
تونس	3	20	0,02	0,8
مجموع شمال إفريقيا	8	31	1,92	2,5
مالي	6	13	1,0	6,6
النيجر	5	15	1,0	5,3
تشاد	4	04	0,3	2,6
نيجيريا	9	11	0,2	43,3
مجموع دول جنوب الصحراء	24	43	2,5	57,8
المجموع العام	**32**	**74**	**4,42**	**60,3**

• **المجال الثاني:** باقي كل بلد (غير المعبور)

البلد	المساحة (مليون كم²)		عدد السكان (مليون نسمة)		الواردات مليار دولار	الصادرات مليار دولار
الجزائر	0,48	(2,38)	32,5	(34,2)	38,9	75,1
تونس	0,14	(0,16)	09,7	(10,5)	23,0	19,7
مجموع شمال إفريقيا	0,62	(2,54)	42,2	(44,7)	61,9	94,8
مالي	0,24	(1,24)	06,0	(12,6)	2,4	0,3
النيجر	0,26	(1,26)	10,0	(15,3)	0,8	0,5
تشاد	0,98	(1,28)	07,7	(10,3)	1,5	5,5
نيجيريا	0,72	(0,92)	105,7	(149,0)	46,5	83,1
مجموع دول جنوب الصحراء	2,20	(4,70)	129,4	(187,2)	51,2	89,4
المجموع العام	**2,82**	**(7,24)**	**171,6**	**(231,9)**	**113,1**	**184,2**

() المعطيات ما بين قوسين : المجموع الكلي

• **المجال الثالث:** المناطق المجاورة

البلد	المساحة (مليون كم²)	عدد السكان (مليون نسمة)	الواردات مليار دولار	الصادرات مليار دولار
ليبيا	1,76	6,3	20,7	66,2
موريتانيا	1,03	1,1	1,5	1,4
مجموع شمال إفريقيا	2,79	7,4	22,2	67,6
السنغال	0,20	13,8	4,7	1,9
غينيا	0,24	10,2	1,9	1,4
بوركينا فاسو	0,28	15,8	1,7	0,8
كوت ديفوار	0,33	20,6	7,9	12,0
غانا	0,24	23,9	9,8	5,5
بينين	0,12	8,8	1,4	0,8
الكامرون	0,48	18,9	4,4	5,3
مجموع دول جنوب الصحراء	1,89	112,0	31,8	27,7
المجموع العام	**4.68**	**119.6**	**54.0**	**95.3**

المصدر: دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء بلجنة الربط للطريق العابر للصحراء، لجنة الربط للطريق العابر للصحراء، المصرف العربي للتنمية في إفريقيا، ديسمبر 2009، ص 11، clrt–afrique.com.

ملخص الدراسة

الملخص:

تستدعي دراسة التنمية المحلية في المناطق الحدودية في الجزائر على غرار منطقة الطالب العربي الحدودية بولاية الوادي–2011–2021–من منطلق الأهمية الجيوسياسية والإستراتيجية لهذه الآقاليم إعادة النظر في المنطلقات الفكرية والرؤية السياسية للدولة تجاه هذه المناطق، حيث لم يعد ينظر إليها في إطار المنظور الحديث للدراسات الحدودية على أنها مصدرا من مصادر استقبال المخاطر والتهديدات الخارجية، بل أصبح ينظر إليها على أنها تشكل فرصا هامة كذلك في سبيل النهوض بها تنمويا، وتحويل الإنطباع المشين حول طبيعتها، والبحث في أدوارها المتجددة تجدد العوامل والمؤثرات الإقليمية والعالمية.

ساهمت العقيدة الأمنية الجزائرية ذات التوجه الأحادي في الهيمنة على رأس السياسات العامة للتنمية والموجهة لهذه المناطق، حيث تم تغليب المنطق الأمني على حساب المجالات المجتمعية الأخرى، وهذا ما يشكل عصب إشكالية التنمية بالمجتمعات الحدودية، إضافة إلى بعض العوامل والظروف الأمنية التي ميزت منطقة الساحل وشمال إفريقيا، من توسع للحركات الجهادية والجريمة المنظمة في إطار ظاهرة الإرهاب الدولي الذي بات يكتسي طابعا عالميا. كل ذلك ساهم بشكل مباشر في تكريس هذا "المنظور التقليدي.

يأتي طرح المقاربة التكاملية للتنمية في المناطق الحدودية في الجزائر عموما وفي منطقة الطالب العربي الحدودية خصوصا كرؤية بديلة جديدة–"منظور حديث"–، تحمل إضافة بحثية وأكاديمية هامة تهدف إلى تصويب النقائص في إطار المنظور التقليدي للحدود والقضايا الحدودية–بدمج الأبعاد الإجتماعية، الإقتصادية، المكانية، البيئية والأمنية في سياسات التنمية الحدودية– المنتشر في أغلب دول العالم الثالث بما فيها الجزائر، رغم محاولة هذه الأخيرة طرح مبادرات تنموية لصالح هذه المناطق انطلاقا من أهميتها المكانية، تعرب عن تغير في عقيدة ورؤية الدولة تضمّنه الخطاب السياسي للحكومة الجزائرية في عدة محطات، لكنّه خطاب أقل ما يقال عنه أنه يفتقر لإرادة سياسية تجعله يتمتع بقوة الطرح والتنفيذ.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، المناطق الحدودية في الجزائر، ولاية الوادي، منطقة الطالب العربي الحدودية، المقاربة التكاملية للتنمية الحدودية.

Abstract:

The study of local development in Algerian Border Regions including "Taleb Larbi" border area as a part of Eloued Governorate, in terms of geopolitical and geostrategic relevance of these areas requires reviewing ideological premises and political vision of the State toward them again, where they are no longer seen in context of new perspective of Border Studies as receiving source of external threats, but rather, they have become seen and perceived as important opportunities for development, changing the disgraceful impression about their nature, searching in their renewed roles based on the renewal of regional and global factors.

The "Algerian Unilateral Security Doctrine" has contributed in dominating the development public policies assigned to these regions, in which it prioritize the security logic over than other societal domains, and this is the nerve of the problematic of Borderland Communities development, in addition to some security conditions characterizing the African Coast and North Africa Region, such as expanded Jihadist Movement and Organized Crime in context of the phenomenon of Terrorism, which has owned a global character. And all of this has dedicating the "Classical Perspective and Trend".

The proposed Integrated Approach for the Development in Border Areas and Regions in Algeria in general and at "Taleb Larbi" in particular presents a new alternate vision-promoting Modern Perspective-, brings a relevant research and academic add; aiming to straighten and correcting the classical border affairs perspective-integrating social, economic, spatial, environmental and security dimensions into border development policies-emerged in almost third world countries including Algeria, in spite of this latter's attempts to put forward development initiatives for the benefit of these areas, based on their spatial relevance, expressing such change in the State Doctrine and vision summarized in political speech of Algeria Government in several occasions, in which it is lacking the necessary political will that can make it having a power in terms of presentation and implementation.

Key Words: Local Development, Algerian Borderlands, Eloued Governorate, Taleb Larbi Border Region, Integrated Approach for Border Development.